



I

فردس مانع من المجلد

فتاوى فارسي الهندي

جمل ناطق

جانب احكام صفار

رسالة الفوايض

جواهر الاحكام

خزانة الفقه

اسم يداندي كنهانه

الندم في التبارك

٢٢٢

والقبول	والقبول	القبول
بورش العقول	بورش العقول	بورش العقول
وهو يوم بعد	وهو يوم بعد	وهو يوم بعد
العصر الى	العصر الى	العصر الى
الشمس	الشمس	الشمس

زيد عمده اولاد وبنينه مغفور اولاد اواد
 مطلق بوغنيكس عمر وزيدي تعنتا حاكم حسن
 اسير ركة قمار اولور مر احوال اولاد

Süleymaniye Kütüphanesi	
KİTAP NO	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
YERİ	
Edis Kayıt No	224

قال الله تعالى في سورة الرعد الم الذين امنوا وعملوا الصالحات مبتدأ خبره طوي في لهم وهو فعل
ثم الطيب قلبت ياؤه واو الضمة ما قبلها مصدر لطلب كبش شري وزكفي
ويجوز فيه الرفع والنصب فربى وحسن ما ياب بالنصب.

وقد رايت في بعض الكتاب انه عمر الدنيا سبعة آلاف سنة كان في الالف الاول
آدم عليه السلام وفي الثانية نوح عليه السلام وفي الثالث ابراهيم عليه السلام وفي الرابع
موسى عليه السلام وفي الخامس سليمان عليه السلام وفي السادس عيسى عليه السلام وفي
السابع سيدنا محمد صلاته وسلامه عليه وعليه افضل الصلوة واكمل السلام.



روى ابى رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل على صدر رجل غيب وسأله عن الالباب
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الابواب انة تؤمن بالله تعالى وملائكته وكتبه
ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره هذا الحديث من صحيح
المصايب رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو جامع لاصول الدين ويصح
الاعتقاد عليه فانه الاصل في الاعتقاد ومعرفة المبدأ والمعاد وانما
وكرت الملائكة وما عطف عليها ليتوصل بها الى معرفة المعاد لان
معرفة المبدأ يقتضيها العقول السليمة لكونها ثابتة في فطرة بني آدم
من مبداء خلقهم بمقتضى قوله تعالى فطره الله.

في ابن عباس ارأيت لو كان على
أمك ديس قضيت اكان تؤذي
عنها قالت نعم فتصوم عن أمك
قاله لامرأة قالت يا رسول الله اني اخط
ماتت وعليها صوم نذير فاصوم
اكمل الدين



ق عن عمر بن الخطاب **الاسلام** ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت انه استطعت اليه سبيلا قال جبريل حين جاءه على صوة رجل فقال صدقت قال فاجبرني عن الايمان قال ان تؤمن بالله ومليكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال فاجبرني عن الاحسان قال انه تعبد الله

111
عن امير المؤمنين عمر رضي الله عنه قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الشاب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرف احد منا حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم اسند ركبته الى ركبته ووضع كفيه على فخذيه وقال يا محمد اخبرني عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام انه تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت انه استطعت اليه سبيلا قال صدقت فاجبرني عن الايمان قال ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت فاجبرني عن الاحسان قال انه تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه برك قال فاجبرني عن السعة قال ما المسؤول عنها باعظكم من ان يئل قال فاجبرني عن اماراتها قال انه تلبذ الامة رثتها وان ترى الحفاة العرأة العالة رعاء الشياخ يتطاولون في البنيان فليبت ملبيا ثم قال يا عمر انذر من ابائكم قلت الله ورسوله اعلم قال فانه جبريل انكم تعلمكم وكنتم

٢٩
 في صورة
 عبد الله

[illegible]

١٥٠
سيف
١٧٩ قطع
تاکر

معانی بالکسب و ارفاق و احسن
سبب قطع در ارباب
۱۲۱

بقول العبد الضعيف محمد بن محمود بن الحسين للاستوفى صا لله عما اياه
 وجعل في الفايدين امه واباه **الحمد لله الذي** برى حخته وظهرت على الخلايق حخته
 واسبح جميع العباد بنعمته وحق اهل العباد بنعمته **واشكره** على ما انعم واولي
 فانه اجد للشكر واولي وله الحمد في الآخرة والاولى واستشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تسط جافة رجائي وتقبض المخافة
 على رجائي وتوفقي لتوبتي وتمن علي عند انتهاء نوبتي واستشهد ان
 محمدا رسوله وعبد الصادق وعده وعبد افصح سبيل الهدى وبيت
 نبجه وازاح ظلام الشك وسكن رججه فصلوات عليه على اهل الزاهدية وحقا
 البركة المجاهد بن صلوة على الشواقب والتواقي وتدوم مدح الايام والليالي
وبعد فان الناس في احوالهم مختلفون وفي طبائعهم ورائهم متباينون
 وعلى مقاديرهم يكرهون وكل حزب بما لديهم فرحون **شعر** كل ما عند مستشرق
 فرح يرى العادة فيما قال واعتقدا فقوم يمدح علما ويقرحه آخرون
 ويقره قوم وهم به فآخرون واشرف العلم علم الفقه والاحكام وبيان الخلا
 والحرام الذي رست به دعائم الاسلام وعلمت به شريعة الامم
 عليه الصلوة والسلام ولاجل شرف علم الفقه وسببه وقرآته
 ودعاي الخلق الى طلبه وكان العلماء به اجل الانام منقصة واعلاهم
 درجة وعزبة وافضلهم دينا وامانة وارجحهم عقلا وريانة بلغ الله ما ضمير
 الى جنته وصاف منوم الباقين بحشده ولاخلى الدين عن ائمتهم ومن
 في الدارين محسن احوالهم واليوم تقاصرت لاهل الحق واستغفل كل امرئ
 بما ضرب وجهه وابطلوا بقوم لا يعقبون في مؤمن الا ولا ذمة ولا يرعون
 برئ حق ولا حمة ولهم هبوبا الدهر لمرور وانتلاب المهن لظهور وهلم جرا



الى ان ارضعوني عقيم وركبوا من الدهر لم يهدتهم وما رزقوا الا لعين التهم
شعر رهي الخوفان نسوة الارب بقدر سمذن به سموا فرقة شعورهن السواد
 بيضا ورة وجوههن البيض سودا ولما قعدت همتهم بما التهم مع حد
 التهم اردت ان اهنر جملة من السائل واردها محبة عن المعان والدلائل
 عرية الوضع والاساس قريبة الدرك ولا يناس ترغيبا لاهاله وذو به
 وتحريضا للراغبين فيه بل تنسيطا للنفس على مطالعة الكتب ودراسة
 الاسفار التي ان درست وانت عليه للقب فاستقت احكام الضمائر وال
 القصار واودعتها في هذا لاراق القصار وذكرت كل مسئلة منها
 في جنحها تبسيرا وتيسلا واستل الله التوفيق لان اسرها وافصل
 كل نوع منها تفصيلا وسميت هذا المجمع جامع القصار وارجوا ان يكون
 وسيلة لي لدفع الهوان والقصور فعملت فيه عمدا الطيب للهيبت وما
 توفيتي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **في مسأله اخبار الصبي**
 ذكر في التوازل صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جان له ان يروي
 عن المحدث فرق بين هذا وبين ما اذا قرئ على الصبي ذلك وهو لا يفهم ثم كبر
 لا يجوز له ان يشهد والفرق ان الصبي في هذا الامر كالبالغ والبالغ اذا
 قرئ عليه ذلك ولا يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد ولو سمع الاحاديث
 ولم يفهم معناها جاز له ان يروي وذكر السيد الامام ابو طالب يحيى بن الحسين
 الحنفي الرضائي ر في جامع الادله في باب الاخبار الاخلاق في قبول رواية
 من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثيرا من الصحابة
 رضي الله عنهم كانت هذه حالهم اما ما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عند
 الجمهور لان طريق ظهور العلم بخبر الواحد الدليل الشرعي وهذا نقض لا
 الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فبق ذلك على الاصل الرافع للعمل بالظن
 ولا ان النفس لا يشق بصدقه غالبا وقال بعض المتكلمين اذا كان مرافقا
 يمين ما يورده قبلت روايته وادعى ان ذلك وجد في زمن الصحابة رضي الله عنه
 لكننا نقول لم يثبت والظاهر ان عادتهم خلافه في استحسان الرخيص صغير
 او صغير حتى او ملوك التي يجارية بيعها لم يبع ان يشتري منه قبل النول
 فان سئله عن حاله فقال انه ما وزن في التجارة فانه يتحري وان الصبي

جامع اعظم
 القصار

جواز رواه
 عن ثقات بعد

الصبي والبالغ
 عليه ما لم يفهم

عدلا وان لم يقع تحريمه على شيء يبقى مكان على مكان قبل التحريم وكذلك
لو ان هذا الصغير اراد ان يهب ما التي بد لرجل او يتصدق به عليه
فينبغي بذلك الرجل ان لا يقبل هبة ولا صدقة حتى يسئل عنه فان قال
انه ما ذون في الهبة والصدقة فالقاضي يحرمه ويبني الحكم على ما يقع
تحريمه عليه وان لم يقع تحريمه على شيء يبقى مكان على مكان قبل
التحريم قال محمد بن الله وانما يصدق الصغير مما يخبر به ما تحريمه ووقع
تحريمه في صادق اذا قال هذا المال مال لي او مال فلان الاجنبى او
او مال مولاي وقد بحث اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالى وقد
اذن لي ابي ان اتصدق به عليك او اهب لك فانه لا ينبغي له ان يقبل
وكان الشيخ الامام شمس الدين الحلواني رحمه الله يقول الصبي اذا اتى
بقالا لا يغفل عن شئ من شئ واخبره ان امرأته بذلك فان طلب
فان طلبا لصابون وغنى فلا بأس بان يبع منه وان طلبا لربيب او مابا كل
الصبيان عادة ينبغي ان لا يبع منه هذه الجملة في استحالة الذخيرة وبأى شئ
منه في مسائل الكراهية ان شاء الله تعالى في الطهارات ذكر القدر الامام برهان
الدين في بيان احكام الماء المستعمل في الحيض اذا دخل الصبي يده في الاناء على فقه
اقامة القربة هل يصير الماء مستعملا لا ذكر هذه المسئلة في شئ من الكتب
وقد وصل اليانا هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى واختلف فيها فتوى
الصدوق الشهيد حاتم الدين عتي وفتوى القاضي الامام جمال الدين الرغوى
حالى رحمه الله والاشبه انه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا لانه من
اهل القربة وهذه صحيحة مسلمة ومحت عبادة الله متى تولى بالصلوة اذا بلغ سبعا
ويضرب عليها اذا بلغ عشرة وذكر فيه ايضا الصبي اذا دخل يده او جالده
في كونه فان علم ان يده طاهرة يمين جان التوضي بهذا الماء وان علم انهما
نجسة لا يجزئ التوضي به وان لم يعلم انها طاهرة او نجسة يستحب ان يتوضي بغيره
لان الصبي لا يتجاسر غالبا ولو توضا به جان لان الطاهرة صل وفي
النجاسة شك وقال عبد الصمد القاسمي رحمه الله عليه ان كان مع الصبي
رقيب فالماء طاهر وطهور وان كان ميسبا في المسكة فالماء مكروه كسوء الحاجة
المخللة وهذا اذا لم يرد به القربة وانما اذا اراد به القربة وقد ذكرناه وفي فتوى

القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله عليه الصبي اذا جامع بالالفة لا غسل عليه
وعليها الغسل وعن ابي يوسف رحمه الله انه يوجب الغسل على من يدرى قال
الفقهاء بوالكيت ثم يصح قوله عندي والصبي اذا كانت لا تستحي بجماع
الفاعل اذا نزل وفي المحيط والخير غلام بن عشر سنين جامع امرأته بالالفة
فعليها الغسل لوجوبه في حقها وهو توارى الخفة بعد توجها الخطاب ولا
غسل على الغلام لعدم الخطاب الا انه يؤمر بالغسل تخلقا واعتبارا
ولو الرجل بالغاء المرأة صغيرة يجمع مثلها فعلى الرجل الغسل والغسل
عليها والا يباح في الصغيرة التي لا يجمع مثلها لا يوجب الغسل هكذا ذكر
في الاجناس وذكر في شرح الشافى في كتاب الحدود ان عليه الغسل وان
لم ينزل وفي الجنب الصبي اذا قهقه في صلوة ذكر في النوادر انه لا يفسد
الوضوء لان فعل الصبي لا يوصف بالجناية فيعمل فيه بالقياس وفي فتوى
ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا قهقه في الصلوة قبل بانته لا ينقض وضوءه و
يفسد صلوة وفي المحيط اذا نسي كونه في الصلوة ثم قهقه قال شاذ
قال ابو حنيفة رحمه الله يفسد صلوة ولا يفسد وضوءه لان التثنية
وردت في البقطان وهوليس في معنى المبتدأ وقال الحاكم
الكنتى والفقهاء عبد الواحد رحمه الله يفسد الوضوء والصلوة لوجود
القهقهرة في الصلوة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا قهقه
في الصلوة قبل بانته لا ينقض وضوءه ويفسد صلوة وفيها ايضا الطفل
اذا قاء على ثدي امه ثم امتصته ثلاث مرات ظهر وفي الجنب حتى ارتفع
من امه ثم قاء فاصاب ثياب امه ان كان ملاء فيه فهو نجس فاذا اراد على
قدرة الله هم ينجس جوار الصلوة وفي الحديث عن ابي حنيفة رحمه الله انه
لا ينجس ما لم ينجس لانه لم يتغير من كل وجه وكذا ذكر في غريب الرواية لابي
حنيفة رحمه الله وهو الصحيح وان كان اقل من ملاء فيه فليس ينجس اعتبارا
بالبانع وفي المسقط حتى بلغ السبع جالس على المصلى وعليه نجاسة كثيرة
لم يفسد صلوة ورايت في موضع آخر الصبي اذا كان ثوبه نجسا وهو
نجس على جوار المصلى وهو مستعمل او الحام الجنب اذا وقع على رأس المصلى
وهو يصلى كذلك جازت صلوة وكذا الجنب او المحرم اذا حمله المصلى

فتاوى

صبي ان ينجس من امه

صبي ينجس على

الصبي اذا كان ثوبا

ملا على الجنب

وأما جازت صلوة لأن الذي على الصلوة مستعمل فلم يصير المصلي حاملاً للنجاسة
 ولو أخذ الطير وأدخله في كفه لم تجز صلوة. ولو وصلت امرأة ومعهما صبي يعني
 حاملاً للصبي جازت صلواتها ولكنها مبيحة لأنها اشتغلت باليس من أعمال
 الصلوة وفي المحيط إذا وصلت ومعهما صبي تركه ان مضى الذي ولم ينزل منه لبن
 لم تقصد صلواتها وإن نزل خربت صلواتها. وكذا الرطت وزوجها قبلها أو لها
 بشهوة خربت صلواتها. وفي عيون المساكين امرأة وصلت ومعهما صبي ميت وأكان
 لم تسجل فصلواتها فاسدة على ولم يغسل لأن الفصل إنما يظهر الميت الذي كان
 وكذلك إن استعمل ولم يغسل وإن غسل فصلواتها تامة. وفي لها رطل المحيط قبل فرج
 الافتساح كره بعض مشايخنا حرمة دفع المصحف والرفع الذي عليه القرآن إلى الصبيان
 وعامة مشايخنا رحمهم الله لم يروى برأياً لأنهم غير مخاضين بالصلوة. وفي التائب
 تضييع القرآن وأدنى السن الذي بلغه الصبي واحتمل كان بالغاً تمام اثنتي عشرة
 سنة وأدنى السن الذي إذا بلغت الصغيرة وثبت الدم كان حياً سبع سنين
 وهو قول محمد بن مقاتل وعليه أكثر المشايخ رحمه الله. وقال أبو نصر بن عيسى
 رحمه الله بنت ست سنين إذا رأت الدم وتعادى بها ثلاثة أيام ولم يكن نزول
 عرافة يكون حيضاً ومنهم من قرره سبع سنين وقرره أبو علي الدقاق بالثني
 عشرة سنة والفتوى على ما قاله محمد بن مقاتل رحمه الله في مسائل الصلوة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلوة إذا بلغوا سبعاً وأخبرنا
 عليها إذا بلغوا عشرًا وذكرنا الذي روي في مسائل القراءة في الصلوة وغير الصلوة
 من صلوة الملتقط إذا بلغ الصبي عشر سنين مضى لأجل الصلوة باليد لا بالخب
 ولا يجاوز الثلث وكذا المعلم ليست له أن يجاوز الثلث. قال عليه السلام
 إن من المعلم أياك أن يضرب في الثلث فأنك إذا ضربت فوق الثلث أفتق
 الله منك وذكرنا خيرة إذا أذن صبي لا يعقل أو يجنون بعد ما هو المقصود
 وهو الإعلام لا يحصل إذا نال الناس لا يعقب من كلام غير العاقل فهو
 وصوت الغير سواء وذكر في البسوط شيخنا الإسلام أبو بكر رحمه الله صبي صلى
 العشاء وهو ابن أربع عشرة سنة ثم نام فاحتمل فأنشبه قبل أن يذهب
 وقت العشاء لا يجزى به ما صلى عن نفسه وعليه الأعادة عندها وعند الشافعي
 رآه لا أعادة عليه قياساً على المسافر إذا صام رمضان في سفره وقياساً على البتة

مطلق
 أخذ الطير وأدخله
 في كفه

مطلق
 امرأة في محاسن
 طنت

مطلق
 قبلها زوجها
 2 القلق

مطلق
 ومعهما صبي
 ميت

مطلق
 دفع المصحف والرفع
 الذي عليه القرآن
 إلى الصبيان

مطلق
 إذا بلغ الصبي عشر سنين
 ينفذ لأجل الطلوع

مطلق
 ليس للمعلم أن يضرب
 في فوق الثلث

مطلق
 إذا أذن الصبي
 لا يعقل

مطلق
 صلى العشاء ثم نام
 واحتمل فأنشبه
 أن يوجب

إذا تجل زكوة ماله حولان الحول وقلنا أدنى الواجب قبل وجود سبب الوجوب فلا يجوز
 قياساً على البايع إذا أدنى لظهور قبل الزوال بخلاف المسافر لأنه وجد سبب الوجوب
 في حقه بدليل أنه يلزمه القضاء. وأما الصبي فوق الصلوة ليس بسبب
 في حقه للوجوب بدليل أنه لا يلزمه القضاء ثم فرق بين هذا وبين الصبية
 إذا خافت في آخر الوقت حتى حكم بيلوغها لا يلزمها الصلوة وههنا
 يجب على الصبي الصلوة إذا أدرك شيئاً من الوقت وذلك لأن الحيض إذا
 طرأ على البلوغ اسقط الصلوة. فإذا قارن البلوغ أو لم ينال الوجوب فاما
 ههنا فلم يقارن بلوغ الصبي بوجوب فوجب عليه الصلوة. وذكرنا الد
 الملتقط وللصغيرة الحرة أن تصلي بغير قناع والاحسن أن تصلي بقناع وذكر
 في التجنس جواز صلوة الصغيرة بغير قناع استحساناً لأنه لا خطاب معها بالصبيان
 ذكرنا الحاكم والاحسن أن تصلي بقناع لأنها إنما تؤمر بالصلوة للتعود فتؤمر
 كما وجب يجوز أدائها بعد البلوغ. وذكرنا في صلوة فتاوى القاضية الامام طهري الدين
 الصغيرة جداً لا تكون عورة لا بأس بالنظر إليها والمس والاصل فيه ما روى
 عن النبي عليه السلام أنه كان يقبل زينة الحسن والحسين نصر في صغرهما
 وروى أنه يأخذ من أحدهما فيجره والصبي يضحك وذكرنا في الفصل الثاني
 من صلوة الرجاء إذا اقتدى بالبالغ بالصبي في القطع هل يصير شافعاً
 حتى يجب عليه القضاء قال بعضهم لا يصير شافعاً وقال بعضهم
 يصير شافعاً حتى يجب عليه القضاء والصحيح هو الأول وهو نظيراً قد
 القاري باللاتي وذكرنا في التجنس إمامنا الصبي البالغين في التولع حتى
 بعض المشايخ والمختار عند مشايخنا بما وراء النهر أنها لا يجوز لأن
 نقلها إلى مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيكون بناء الفتوى على ألا
 أضف وسئل المستفتي رجع لما جان إيمان الصبي فلما إذا لا يجوز إمامته
 قال لأن إيمانه أخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كما إذا
 قال هذا إيمان وهذا يوم الجمعة وصلواته إيجاب وهو ليس من أهل الإيما
 وذكرنا فيه أيضاً لو مضى صبي ثدي امرأة نقل أن خرج الدين فصلواتها فاسدة
 وإن لم يخرج فصلواتها تامة لأن في الوجه الأول ضاربت مضعفة والارضاء
 على كثير وفي الوجه الثاني لا. وذكرنا في الملتقط الصبي الذي يعقل إذا

اذا قرأ آية السجدة امرأة وان لم يسجد لم يكن عليه القضاء وفي التجديد لو تلا آية
السجدة في نومه فسمع منه رجل يلزم السجدة محالو سمع من البقطان قال
شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله هكذا ذكره في فتاوى القاضى الامام
الحلواني رحمه الله وقد قرأنا على شيخنا منهاج الشريعة رحمه الله ان من سمع
القرآن مكررا او المجنون لا تلزمه السجدة لان السجدة تلاوة صحيحة
وصحة التلاوة بالتين ولو اخبر هذا التائم بعد ما استيقظ انه قد قل
آية السجدة لا تلزمه السجدة وهو الصحيح وكذا لو قرأ عند نائم فانتبه
فاخبر بذلك فهو على هذا وفيه ايضا صبي ونصراني خرجا الى مسير ثلاثة
ايام فلما رايا يومين اسم النصراني وبلغا الصبي فان النصراني يقصر الصلوة
فيما بقي من سفره والصبي يتم لان نيته النصراني للثمن كانت صحيحة فصار
مسافرا من وقت خروجه ونية الصبي كانت فاسدة لانه ليس من اهل السنة
وفي رواية القاضى ابى على النفي رحمه الله الكافر اذا اسلم هو مسافر
بينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام يكون حكمه حكم المقيم يصلي اربع ركعات
وكذلك الصبي يكون مسافرا بغير ابيته ثم يبلغ يعني كلاهما يصلي اربع ركعات
وهو اختيار القاضى الامام فخر الدين رحمه الله هكذا افق في طريق الحج وقال
بعض المشايخ رحمه الله الذي اسلم يصلي ركعتين والذي يبلغ يصلي اربع ركعات وهو
اختيار القدر الشهد رحمه الله وقال بعضهم لا بد كلاهما يصليان يصلي
ركعتين الحايض اذا طهرت وبينها المقصود اقل من ثلثة ايام تصلي اربع ركعات
ورأت في فوائد شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله سئل عن صبي وجايش
وكافر خرجا الى السفر فلما بقي من المقصد اقل من مسير السفر اسلم الكافر
وطهرت الحايض وبلغا الصبي من يقصر ومن يتم اجاب رحمه الله الصبي يتم والكافر
والحايض يقصران والله اعلم وفي الترجمة صبي خطب يوم الجمعة
ولم يشور وصلى بالناس بالغ جاز كذا ذكره في فتاوى اهل خوارزم وذكر
في فتاوى القاضى الامام فخر الدين رحمه الله لو خطب الصبي اخلف المشايخ فيه
والخلاف في صبي يعقل وذكر في المتن عن محمد رحمه الله في النصراني
اذا استوفى فاسلم ليس له ان يصلي بالناس وكذا الصبي اذا استوفى يتم
بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبد رايان وسئل شيخ الاسلام برهان

في خطبته
صبي يعقل

الدين رحمه الله السلطان المولى اذا كان صبي فبلغ هل بقي سلطانا ام يحتاج
الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد وذكر في التجديد سقط
لا يصلي عليه بالالتفاق وفي غلبه اختلاف والمختار ان يفرد
يدفن ملفوفا بحرقه وذكر في الملحق وقال محمد رحمه الله ويسمى وذكر
في الزهيرة اذا ولد ميتا لا يفرد ولا يصلي عليه كذا ذكر في مختصر الحاكم وذكر
في شرح الطحاوي اذا خرج اكثر الولد حيا ثم مات يصلي عليه والا فلا
سواء خرج من جانب الرأس او من جانب الرجل وفي شرح احمد رحمه المولود
لا يجنوا ابان ولد حيا او ميتا فان ولد حيا يفرد ويصلي عليه ويرث
ويورث ويسمى وان ولد ميتا لا يفرد في رواية الكرخي سج ولا نصلي
عليه ولا يسمي ولا يورث ولا يرث وعن محمد رحمه الله يسمي وفي
الهداية اذا بسى صبي مع احدا بغير فوات لم يصلي عليه لانه تبع لهما
الا ان يقر بالاسلام وهو يعقل لانه صح اسلامه احتانا واسلم
احدا بغيره لانه يتبع خيرا لا بغير دين وان لم يلب مع احدا بغيره صلى عليه
لانه طهرت بتبعته الدار فحكم بالسلامة كما في القبط الصبي والمجنون
اذا استشهد يفرد عند في حنيفة رحمه الله وعندهما لا يفرد وهو
معروف وذكر في شرح الطحاوي الصبي اذا غل الميت جاز ولا حث
للنساء والقبليان والمجانين في الصلوة على الميت وعلى في شرح المختصر
فقال امام في الصغار فلا لانه لا فرض عليهم فلا معنى لتعلق الولاية
بهم ولان النساء فليس من اهل هذه الصلوة فلا يعتد بهن فيها
وذكر في شرح الطحاوي لا بأس بان يحمل الصغير رجل على يديه وتداوله
على ايديهم والمراهق في حق التكفين كالرجل ولا بأس بتكفين الصبي في
توب واحد ويكره تكفين الانثى في ثوبين وذلك المراهقة ولا بأس ما
بتكفين القبيلة في ثوبين لان الكفن كسوة بعد الموت فيعتبر بحالة الحيوة
وذكر في التجديد صبي حمل في سقط على دابة فضلى عليه لم يجز صلواتهم
كالبايع والغتوى على هذه الرقابة وان جازت في رواية اخرى واذا اجتمعت
جنات الرجل والصبي والمرأة يجعل الرجل تماثيل الامام والصبي يعبد
والنساء تماثيل القبيلة هكذا روى عن علي وابن مسعود وابن عمر رضي عنهم

وان اجتمع الرجل الحر والمملوك كيف ما وضع جاز على ظاهر الروايات وان اجتمع عبد
وامرأة فالعبد يلى الامام والمرأة خلفه وان اجتمع صبي حر ومملوك ذكر في المخرج
انه يقدم الصبي الحر على العبد وهذا على رواية ابي حنيفة رحمه الله اما على
ظاهر الرواية في الرجل الحر والمملوك كيف يوضع جاز الصبي اذا ام في صلوة
للمنارة ينبغي ان لا يجوزه وهو الظاهر لا سيما من فروض الكفاية وهو ليس
من اهل اداء الفروض ولكن يشك كل ربع السلام اذا سلم على قوم فرد صبي
جواب السلام وينظر في الكراهية وذكر في فتاوى الطهريّة اذا اراد الزوجان و
المرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلوة عليه بخلاف
حكم البرات وهل لا طفل اسول في القبر روى الصحيح عن ابن عباس رضى الله
يسئلون عن الميتات الاول واما جواب الاطفال عن ذلك فعلى قياس قول
ابي حنيفة رحمه الله يتوقف في جوابهم فان ابا حنيفة به توقف في اهل الاطفال
وذلك ذلك توقف في امر جوابهم اما على مذهب من قال انهم خدم
اهل الجنة فكان جوابهم على الصواب على ما كان في الميتات الاول وراى
في موضع المراهقة اذا صلت بغير قناع لا تعبد ولو صلت عرباية تعبد وفي
كل موضع تعبد بالغة الصلوة ترى تعبد على سبيل الاعتقاد وذكر
في فتاوى القاضى الامام الصبي اذا ادرك في وقت الصلوة لزومه فرض الوقت
ولو صلى في اول الوقت ثم ادرك في آخر الوقت اعاد الصلوة جارية لم تحض
وقد راهقت وقد قامت في نصف فسدت صلوة من يجنبها استحسانا اذا
نوى الامام امامتها واذا صلت وقد راهقت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة
استحسانا وان صلت بغير وضوء تؤمر بالاعادة بطهارة الامام اذا احدث
يوم الجمعة بعد ما خطب فامر صبيّا او معنوها او كافرا او امرأة بقلى
بالتاس فامر مؤلا رجلا لم تجز ولو لم جنبّا فامر غيره اجزاهم امرأة معها
صبي ميت ان لم يكن استكمل فصلوته فاسدة عندا ولم يغسل وان كان
قد استكمل ولم يغسل فذلك وان كان قد غسل جازته صلواتها والتحت
لها ان تصلي على هذه الحالة في مسائل الزكوة ذكر القاضى الامام ابو جعفر
الشافعى راجع في جملة الزكوة لا يجب في مال الصبي عندنا وعند
الشافعى راجع يجب بما تجب على البالغ ولا خلاف ان الايمان لا يجب على الصبي

ولكن اذا اسلم بغير اسلامه وعند الشافعى راجع لا يصح ولا خلاف ان يجب
عليه الصوم والصلوة والحج والمهاد ولا خلاف ان نفقة زوجته والديه و
مما يملكه يجب في ماله ولا خلاف ان اذا كان للصبي ارض عشر اوجار يجب عليه
العشر والمخرج لان العشر والمخرج يجبان في الارض والزكوة يجب في الذمة
واما صدقة الفطر فقد قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعى رحمهم الله
انها يجب في مال الصبي وقال محمد بن محمد بن فرج رحمه الله لا تجب في مال
الصبي ولا على الاب اذا كان للصبي مال وان لم يكن له مال يجب على الاب
بالاقتناع ويأتى جنس هذا بعد ان شاء الله تعالى وذكر في الملحق اذا
وقع الزكوة الى الصبيان برسم العبدى او بغيره او دفعها الى من يملك
باكثر او علائقا لا يابى شيئا يجوز عن الزكوة الا اذا نص على التقويض
وكذلك صدقة الفطر ولقد كانت المنزورة وذكر في الزينة لا يجوز ان يعطى
من الزكوة ولد غنى اذا كان صغيرا وان كان كبيرا جاز الدفع اليه هكذا ذكر
القدورى راجع وذكر في شرح الجامع الصغير لبعض مشايخنا على قول ابي حنيفة
راجع يجوز الدفع الى اولاد الفتى اذا كانوا فقراء صغارا كان الاولاد وكبارا
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز الدفع الى الكبار ولا يجوز
الى اليغار قلت ولودفعت المرأة زكوة مالها ولو زوجها وهو صغير فقير
لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله كانت المسئلة واقعة الفتوى على قولهما
لا شك انه يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله ان قيل لا يجوز فله وجه
وان قيل يجوز فله وجه ايضا وفي فتاوى الطهريّة لودفع زكوة ماله الى
صبي فقير ان كان يعقل يجوز وكذا لودفع الى معنوه يجوز والى مجنون
لا يجوز وذكر القاضى الامام فخر الدين رحمه الله ولو قبض الصغير وهو
مراهق جاز وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يرى به ولا يحد عنه
ولودفع الى معنوه فقير جاز ولودفع الزكوة الى مجنون او صغير لا يعقل فدرج
الصغير الى بوباء وصية قالوا لا يجوز والاب والعصى يقبضان الصدقة
للصغير والمجنون او من كان في عياله من الاقارب والاجانب الذين يعولونهم
او الملنقط يقبض للقيط ولودفع زكوة ماله الى رجل وامرأة بالاداء فاعطى الوكيل
ولدت له الكبير والصغير وامرته وهم محابج جاز ولا يسك لنفسه شيئا وفى

الزخيرة اذا كان الرجل يعول صبياً فجعل بكسوه وبطعمه وبكسب بما
 يأكل عنده ويكسوه من زكوة ماله لا شك ان الكسوة يجوز بطريق القيمة
 لوجود ركنه وهو التحليك واما الطعام فأيده الله يبيح يجوز بطريق
 القيمة ايضاً لما قلنا وما يأكله معه بطريق الاباحة والتكليف فعلى قول
 ابي يوسف رحمه الله يجوز بطريق القيمة ايضاً وعلى قول محمد رحمه الله لا
 يجوز ذكر قول ابي يوسف راجح في نوادر هشام وقال في الزيادات
 فمن وجب عليه الزكوة فاشترى طعاماً ودعا المساكين وغذاهم وعشاهم لم يجز
 ذلك من زكوة ولم يحك فيه خلافاً **قال الشيخ** ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله
 عندي ان هذا قول محمد رحمه الله اما قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
 فيجوز فكانه قاس الزكوة على صدقة الفطر فان في صدقة الفطر لا طعام
 جاز عن ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد رحمه الله واذا فرض ا
 القاضي النفقة لذوي قرابته فجعل بطعمهم تلك النفقة ينوي من زكوة
 ماله فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز خلافاً لمحمد رحمه الله وذكر في الفتاوى
 الظهيرية يجب العشر في ارض الوقف وارض الصبى والمجنون والمكاتب والمأذون
 والمديون وذكر في زكوة الهدية في ارض باب الزرع والثمار وارض
 الصبى والمرأة التغلبي ما في ارض الرجل التغلبي يعني العشرة المضاعف
 في العشرية والمخراج الموحدة في الخراجية لان الصلح جرى على تضعيف الصدقة
 دون المئوية المحضة ثم على الصبى والمرأة اذا كانا من المسلمين العشرة فيضيقف
 ذلك اذا كانا من قوم ويجب على الرجل صدقة الفطر عن اولاده الصفا ولان
 السبب رأس بؤنة وهي عليه وهذا اذا لم يكن للضعفاء مال فانه كان لهم
 مال يؤدى من مالهم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد
 رحمه الله لان الشرح اجراها على المئوية فاشبهته النفقة كذا في الهدية واما
 الجدة حال عدم الاب فموجب عليه صدقة الفطر الصغير على ظاهر الرواية لا يجب
 وعلى رواية الحسن رحمه الله يجب ههنا اربع مسائل على الروايتين احدها
 والثانية الجبر على الاسلام تبعاً للجدة والثالثة جبر الولاء والرابعة
 الرقبة للقرابة وقد عرفت في سائر الهداية وذكر في التحفة لو كان الاب لكنه
 فقير ولجده غني لا يجب على الجدة في الروايات كلها لانه لا ولاية للجدة حال

قيام الاب وان كان يجب عليه المئونة وعند الشافعي رحمه الله يجب ولا يجب على
 على الوصى وان كان له ولاية لانه لا يجب عليه المئونة وكذلك لا يجب على
 الابن صدقة فطر الاب وكذلك الزوجة على الزوج وعند الشافعي رحمه الله
 يجب لان عنده بتنى على المئونة لا غير ونحوها على المئونة والولاية ولو كانت
 الاب الفقير مجنوناً يجب صدقة فطر على ابنه بالاجماع لوجود الولاية و
 المئونة جميعاً **والصبي** اذا بلغ مجنوناً لا يسقط صدقة فطر عن الاب
 واذا بلغ عاقلاً ثم جن او عته لا يجب صدقة الفطر كذا ذكر في باب اذا الصبي
 من ما دون الشيخ الاسلام ابي بكر راجح وفي الفتاوى الظهيرية الصغير
 عبيد للخدمة فالاب يؤدى صدقة فطر عبيده من ماله يعني من مال الصغير
 وذكر في فصل صدقة الفطر من صوم الزبدية اذا كان للولد الصغير مملوك
 وللصغير مال سوى المملوك فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله يؤدى
 عن عبيد الصغير كما لا يؤدى عن الصغير من ماله وعند محمد راجح لا يؤدى
 من مال الصغير كما لا يؤدى عن الصغير من ماله ولو لم يكن للصغير مال سوى
 العبد لا يجب على الاب صدقة فطر مملوك الصغير كذا ذكر محمد رحمه الله
 في الاصل وهذا الجواب لا يشك على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
 لانه عندها صدقة فطر الصغير باعتبار المئونة والولاية جميعاً حتى لا يجب
 الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال لعدم المئونة وقد
 انعدمت المئونة ههنا ايضاً لانه يجب على الاب نفقة مملوك الصغير واما
 يشك على قول محمد رحمه الله لانه اوجب على الاب صدقة الفطر على الصغير
 اذا كان للصغير مال وقام هذا يعرف في الزخيرة في هذا الموضع وذكر فيها
 ايضاً اذا كان للمجنون مال فصدقة الفطر في ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله وان لم يكن له مال فصدقة الفطر على الاب **وروي عن محمد**
 رحمه الله فيمن بلغ مجنوناً ان صدقة الفطر على ابيه وان كان مريضاً ثم جن
 لم يجب على ابيه وذكر في نوادر هشام راجح ان من جن في صغير فلم يزل
 مجنوناً حتى ولد له لم يكن عليه صدقة الفطر عن ولد **وقال الشيخ**
 الامام ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وعندي ان على قول ابي حنيفة وابي
 يوسف رحمه الله تلزمه فطرته كما تلزمه عن عبيده وعند محمد رحمه الله

من مال الصغير
 صحيح

لا تلزم فطرة ولد كما لا تلزم فطرة عليك **في مسائل الصوم** ذكر في فتاوى
 التفتي رحمه الله سئل عن صبي مبطون يخاف عليه موتة بهذا الداء وله
 خفي يزعم الاطباء ان الطير اذا شرب هذا الداء يبرأ هذا الصغير
 وذلك في شهر رمضان هل يباح لها الا فطار بهذا العذر قال نعم
 اذا كان الاطباء بصراء بذلك وذكر القاضى في الامام ظهير الدين رحمه الله
 ان هذا محمول على الطبيب المسلم دون الكافر حكم شرعي في الصلوة بالقيم
 فزعمه كافر عطاء الماء فانه لا يقطع الصلوة لعدم غرضه افناء الصلوة وكذا
 في الصلوة وفي محصر التورتي والعامد والمرجع اذا خافا على نفسيهما
 او على ولدهما افطرا وقضا ولا فدية عليهما وذكر في الملل القط الصبي
 اذا بلغ في يوم من رمضان خليس عليه قضاء ذلك اليوم وفي الفتاوى ا
 الظهيرية صبي بلغ قبل الزوال او نضرا في اسلم ونوب الصوم قبل الزوال
 لا يجوز صوما غير من عن ان الصبي يكون صائما عن التطوع بخلاف الكافر
 لقعد الاهلية في حقه وعن ابى يوسف رحمه الله ان صوم الصبي يجوز عن الكفر
 وقبل جوابه في الكافر كذلك واليه اشار في المنتقى ثم في طاهر الرقاية
 فرق بين هذا وبين المجنون اذا افاق في نهار رمضان قبل الزوال ولم يكن
 اكلا شيئا فتوى النعم جان عن كفرن لا المجنون اذا لم يستوعب كان بمنزلة
 المرض والمرض لا ينافي وجوب الصوم بخلاف الصبي والمريض والكفر لا
 منافية للصوم ولما سلم التفرق في غير رمضان قبل الزوال ونوى
 صوم التطوع كان صائما عند ابى يوسف رحمه الله حتى لو افطر يلزمه
 القضاء خلافا لفر رحمه الله وفي محصر التورتي اذا بلغ الصبي اوام
 الكافر في رمضان لم يلزمهما قضاء ذلك اليوم واستقاما بنية يومها
 وصاما ما بعد ولم يقضيا ما مضى صبي سافر وبلغ بينه وبين
 المقصد اقل من مسيرة الشهر هل يجب عليه الصوم ام يكون ما فراد ذكرنا
 حكمه في سائر الصلوة وفي تفرقات صوم فتاوى الظهيرية لا يقبل شيئا
 الصبي المراهق على هاله لرمضان ويقبل شهادة العبد والمرأة وفي
 شرحها لفتاوى في آخر قدر القرآن من كتاب الصلوة الصبي اذا اخذ صومه
 لا يقضى له يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلوة فانه تلزم بالاعادة لانه

يلحقه مشقة **في مسائل الحج** ذكر القاضى الامام في الدين سج في فتاوى آ اذا
 حج الرجل باهله وولد الصغير قالوا محرم عن الصغير من كما اقرب اليه حتى
 لو اجتمع والد واخ محرم عند الوالد وذا الاخ وفي الزخيرة قال
 محمد رحمه الله في الاصل الصبي الذي يحج له ابوه يقض المناسك ويرى الجار
 وانه على وجهين الاول اذا كان صبيلا لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا
 الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز وان كان يعقل الاداء بنفسه يقض
 المناسك كلها يعقل مثلما يفعل المبالغ ولو ترك هذه الصبي
 بعض اعمال الحج نحو الرمي وما شبهه لم يكن عليه شيء قال في الاصل
 ايضا فكل جواب عرفته في الصبي محرم عنه الاب فهو الجواب في
 المجنون ثم الاب اذا احرم عن ابنه الصغير واركب بعض مخطورات
 الاحرام لم يلزمه بسبب احرام الصغير شيء كذا في الزخيرة واذا بلغ الصبي
 او اسلم التفرق في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في اختلاف زهد
 ويعقوب رحمه الله انه لا يجب الحج على قول ابى يوسف خلافا لفر رحمه الله
 الله وروى عن ابى يوسف روايتان وقيل عن ابى حنيفة رحمه الله في هذا
 روايتان ايضا وكذلك هذا اذا اصاب مالا واستهلكه اهلك ثم
 اصاب مالا في وقت على يقدر على الحج والا فله ان لا يجب وعليه
 الفتوى وفي التوادد البالغ اذا جئ بعد الاحرام ثم ارتكبت شيئا من
 المخطورات فان عليه فيه الكفارة فرق بينه وبين الصبي والفرق ان
 احرام المجنون قبل ان يحسن كان صحيحا لانما بخلاف احرام الصبي وهذه
 المسئلة في آخر حج الزخيرة وفي فتاوى الظهيرية الصبي اذا حج معكلا
 لا سوب ذلك عن حجة الاسلام ويلزمه الاعادة وكذا العبد اذا
 حج ثم اعتق يلزمه الاعادة وكذا الكافر بخلاف الفقي مقي حصل
 هنالك ثبت الاستطاعة فثبت الوجوب بخلاف العبد لانه لم يثبت
 الاستطاعة لان للمولى ان يمنعه وفي آخر باب قدر العادة من كتب
 الصلوة من شرح الطحاوي الراحق اذا احرم للحج او للعمرة لا يؤمر بالفضل
 وكذا لو افسدها لان بالمضى عليها يلحقه مؤنة من جهة المال ولو تناق
 مخطورات احرامه لا يلزمه شيء ولو افسد الصوم والحج لا يقضى لانه يلحقه

في ذلك مشقة بخلافه فالصلوة فائدة لا يلحقه مشقة . وفي فتاوى القاضي
 الامام فخر الدين رحمه الله عليه لو احرمت العبد قبل العتق ثم جدد الاحرام
 بعد العتق وحج لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي
 لان الاحرام الصبي لم يكن لازما فجعل ذلك كان لم يكن ولا كذلك
 احرام العبد لانه من اهل الالتزام فلا يعتبر بمجديده وفيها ايضا
 لو خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم احرمت وحج جازع
 حجة الاسلام وكذا لو جاوز اليقات بغير احرام ثم احتلم بمكة
 واهرم من مكة اجزاه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه بمجاوزة الليثا
 بغير احرام شئ لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاحرام عند
 المجاوزة فلو احرمت قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج لا يجزيه
 عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى اليقات قبل ان يحرم ثم
 احرمت بحجة الاسلام وحج يجزيه عن حجة الاسلام . وكذا لو لم يرجع
 الى اليقات بعد الاحتلام وحدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف
 بعرفة وحج يجزيه عن حجة الاسلام ولولاه لم يجدد الاحرام بعد البلوغ
 ومضى في حجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام ولو بلغ الصبي فحضر
 الوفاة وارضى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا وحج
 عنه وكذا النصراحي اذا اسلم قبل وقت الحج وارضى بان يحج عنه
 هذه الحجة . وفي فتاوى قاضي خان والمرأة لا تحج الا بحرم والمحرم التزوج
 ومن لا يجوز مناحته على القابض برضاع او صهرته فان كان محرما صبيحا
 لا يحتلم لا عبثا له وكذا المجنون الذي لا يفقه . اما الحر والعبد
 والزنى فسواء في الحرمة قال القدر في حرمة الله في شره الا ان يكون
 المحرم مجوسيا يعتقد اباحتها فله تسافر معه وفي شرح شرح
 الطحاوي رحمه الله والحرمة والبلوغ من شرائط الحج . وكذا الاسلام
 لقوله عليه السلام ايما عبد حج ولو عشرين حج فعليه حجة الاسلام اذا
 اعتق وايما صبي حج ولو عشرين حج فعليه حجة الاسلام اذا بلغ وايما
 اعلى حج ولو عشرين حج فعليه حجة الاسلام اذا هاجر بعنى قبل الاسلام
 واراد بالاعرابي الكافر وبالجملة الاسلام وذكر فيه ايضا ويبنى

لو كان من احرمت كصبيان ان يحجوه ويغسله ويلبسه ثوبين اذا روى آد
 ويجنبه ما يجنب المحرم في حرمة فان فعل شيئا من مخطورات الاحرام
 لا شئ عليه ولا على وليه لاجله لان الصبي غير مخاطب ولو افسد
 فلا قضاء عليه . وكذلك اذا اصاب صيدا في الحرم فلا شئ عليه
 لانه حق الله تعالى والصبي غير مؤاخذ بحق الله تعالى وهذا
 بخلاف العبد فان العبد اذا احرمت ثم تناب وشيئا من مخطورات الاحرام
 فانه ينظر ان كان قما يجوز فيه الصوم يكفي بالصوم وان كان قما لا يجوز
 فيه الصوم وانما يجوز فيه الدم لا غير ولا الهطام فانه يكفر ذلك
 بعد العتق ولو فعل في حالة الرق لا يجوز ولو فعل عنه مولا
 او غيره باهر او بغير امر لا يجوز . **في سائر النكاح** الصغير والحقبة
 اذا تزوجا انفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي .
 فان اجاز جاز ولهما الخيار اذا كان المهر غير لاب والمهر
 والصبي اذا تزوج امرأة ثم بلغ او باع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا
 باجازته بعد البلوغ . ولو تزوج امرأة او باع ماله ثم اذن له الولي
 فاجاز ذلك العقد جاز استحسانا . كذا ذكر في الرخية وفي فتاوى
 قاضي خان الصبي المراهق اذا تزوج بغير اذنه وليه امرأة ودخل بها
 فبلغ لاب فرقة نكاحها قالوا لا يجب على الصبي حدة ولا عقد اما الحد
 فلمكان الصبي . واما العقد فلا تنها انما زوجت نفسها مع علمها
 ان نكاحها لا ينفذ فقد رخصت بطلان حقها . وذكر في المنقط والى
 غير الاب والمجد تزوج الصغيرة من غير كف فادكتها الصبية فاجازت
 لا يجوز وكذا غير الاب والمجد اذا نقض غمها رسلها نقصانها فاختار
 لا يجوز حتى لو اجازت بعد البلوغ لا ينفذ . وفي فتاوى صاحب المحيط
 صيته زوجت نفسها من كف وهي تعقل النكاح ولا ولي لها
 فالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كان في موضع لم يكن فيه
 قاضي ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينقصد
 ويتوقف على اجازة ذلك القاضي . وان كان في موضع لا يكون فيه
 قاضي فانه لا ينقصد وقال في بعض المتأخرين ينقصد ويتوقف

في سائر النكاح
 الصغير والحقبة
 اذا تزوجا انفسهما
 بغير اذن الولي
 توقف ذلك على
 اجازة الولي .

هذا اذا كان الوليتان في درجة واحدة وان كان احدهما اقرب من الآخر
فانه يجوز لكلهما لا بعد تقدم او تأخر الا اذا كان الاقرب غائبا عينية
منقطعة فنكاحها لا بعد يجوز اذا وقع قبل عدل الاقرب وان وقع معا
فانه لا يجوز لاهما وكذا اذا كان لا يدري السابق من اللاحق ثم تكلموا
في الغيبة المنقطعة واكثر الكلام فيه وكذلك اختلفت الروايات فيه
والاكثر على ان الاقرب اذا كان في موضع لا ينتظر الكفو الخاطب مجمع
الخبر منه فهو غيبة منقطعة وانما في الكتاب الى ان اوفى مدة السفر بكفى
للاقطاع ومشايخ من تجاوز وقال الكفو لا ينتظر اياما كثيرة وينتظر
اياما قليلة فلا بد من حد فاصل بينهما فقد ناذ لك بثلاثة ايام وليا لهما
وهذا قول محمد بن مقاتل الرزي وابي عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمهما
الله وعليه فتوى جماعة المتأخرين منهم القاضي الامام مركز الاسلام على
النسفي والقاضي الامام علي بن ابي حمزة رحمهما الله وقال من بخار الحنفية
غيبه منقطعة وان كان الاقرب جوا لا سباحا لا يوقف على اثره او كان
مفقودا لا يعرف مكانه او كان مستحيا في بلد لا يوقف عليه فهو بمنزلة الغيبة
المنقطعة ولو جوزهها الاقرب حيث هو تكلموا فيه والظاهر هو الجواز
ولو كان للصغيرة وليان احدهما اقرب والاخر بعد فزوجها الا بعد حال
قيام الاقرب حتى توقف على اجازة الاقرب ثم غاب الاقرب وتحوّل الولاية
الى الابعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الا بعد الا باجازه منه بعد
تحوّل الولاية اليه كذا ذكر في الفتاوى الطهيرية وذكر في فوايد صدر الاسلام
ظاهر بن محمّد رحمته اذا تزوج الرجل اخته وابوها حتى فاته الاب قيل
الاجازة ثم اجاز الاخ المزوج جاز ولو سكنت ولم يجز لا يجوز وبسته
لو باع مال ابية ثم مات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع الا بتجدد العقود
لما عرف ان الملك الثابت اذا طرأ على الوقف فابطله والنكاح ولاية وليس بملك
وذكر في الزخيرة سئل شخص الائمة الا وزجدها صغيرة لها اخ لا
يزوجها فزوجها القاضي بغير امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ
غائبا او عاصلا ذكر في الحاوي في الفتاوى صغيرة زوجها القاضي ولها ابن
عم حاضر قال لا يصح لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له

ولا يجوز لاهما
فان كان الاقرب
في موضع لا ينتظر
الكفو الخاطب مجمع
الخبر منه فهو غيبة
منقطعة

مهم لازم الاشارة
اذا تزوج الرجل اخته
وابوها حتى فاته الاب
قيل الاجازة ثم اجاز
الاخ المزوج جاز ولو
سكنت ولم يجز لا يجوز
وبسته لو باع مال ابية
ثم مات الاب ولا وارث
له غيره لا ينفذ البيع
الا بتجدد العقود لما
عرف ان الملك الثابت
اذا طرأ على الوقف
فابطله والنكاح ولاية
وليس بملك وذكر في
الزخيرة سئل شخص
الائمة الا وزجدها
صغيرة لها اخ لا
يزوجها فزوجها
القاضي بغير امر
الاخ قال لا يصح
النكاح الا اذا كان
الاخ غائبا او عاصلا
ذكر في الحاوي في
الفتاوى صغيرة
زوجها القاضي
ولها ابن عم حاضر
قال لا يصح لقوله
عليه السلام السلطان
ولي من لا ولي له

ورأت في نهائيه والدي رحمه الله انه اذن القاضي للصبي والعنوة بجوز وان جرح
ذكر في باب الجرح الاصل وحل بملك القاضي تزويج الصغير والصغيرة بدونهما
الاب حكم القاضي الامام في الدين الرضا بندي رحمه الله انه كان يقول ينبغي
ان يملك قياسا على هذه قياسا وولاية القاضي تضاهي ولاية الاب والشيخ
الامام ابو الفضل الكرما في رحمه الله يقول ليست له ذلك فانه ذكر في الاصل
ثبتت الخيار عند البلوغ الا في كلب والجدة واذا ثبتت الخيار في تزويج القاضي
لا يكون مضاهيا وفي اللقط عن محمد بن محمد رحمته ان الامام اذا رفعت
امر بنتها الى القاضي في التزويج وابوها حتى فراه القاضي رجعة زوجها وان
ذكر الاب وفي المستقى اذا كان للصغيرة والد او جد لم يزوجهما القاضي وان كان
الاب والجدة خاسما ينبغي للقاضي ان يزوجهما الكفو وكذا ذكر في الزخيرة
وفي شرح الطحاوي الولي اذا امتنع عن تزويج الصغيرة وقد وجد لها طالب
لغو كان للقاضي ان يزوجهما لانه عضلهما وفي ذلك اخر لها ثم اذا كان
من زوج الصغيرة او الصغيرة ابا او جدا فلا خيار لهما اذا بلغا وان كان غير
الاب والجدة مولا وليا فلمهما الخيار اذا بلغا وفي الزخيرة لو تزوجهما فلها
الخيار في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول محمد بن محمد رحمته
ولو كان الوصي وليا وزوج الصغير والصغيرة فلمهما الخيار اذا بلغا
ولو تزوج الصغير والصغيرة بغير اذن الولي توقف على اجازة وليهما ولهما
الخيار اذا بلغا اذا كان المجد غير الاب والجدة والقاضي اذا تزوج الصغير
والصغيرة فلمهما الخيار في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا لهما
وكما ثبت خيار البلوغ لانه ثبت للذكر ثم على قول ابي حنيفة ومحمد بن محمد
الله لما ثبت للخيار لهما بالبلوغ في تزويج غير الاب والجدة فان اختيار النكاح فلها
على النكاح وان اختار والفرقة وقعت الفرقة اذا قضى القاضي بالفرقة بينهما
ويبطل هذا الخيار في جانبها بالتكوت اذا كان بكرا ولا يستد الى آخر المجلس
حتى لو سكنت كما بلغت وهو بكن يبطل خيارها وان كانت ثيبا في الاصل
او كانت بكرا الا ان الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل خيارها
بالتكوت ولا بقيامها بمجلس وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالنكاح مبركا
او وجد منها فعمل يستدل به على الرضا وذلك نحو التكين مجلس او طلب النقة

اذا بلغا في طاهر الزمان ورأت
عالم الدين صحيح

وما أشبه ذلك أما لو اكلت من طعامها وخدمته كما كانت فهي على خيارها
 وخيار الصغير لا يبطل بالسكوت وإنما يبطل بصريح الرضا وبما يدل عليه من
 قربان المرأة أو تجهيزها أو تسليم الصداق اليها وهذا الخيار يبطل
 بالجهل وتفسير ذلك إذا علمت بالتقد ساعداً ما بلغت فكان لها الخيار
 إذا علمت وقد ذكرنا تمام المسئلة في فصل أقسام الخيارات من كتاب المصنف
 ثم إذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فإن لم يدخلها فلا يجرها وقعت الفرقة
 باختيار الرجوع أو باختيار المرأة وإذا دخلها فلها المهر كاملاً وقعت الفرقة
 بخيار الزوج أو بخيار المرأة والأمة الصغيرة إذا تزوجها مولاها ثم اعتقت
 وهي صغيرة فلها الخيار غير أنها إن كانت صغيرة لا تتصرف بحكم هذا
 الخيار فسخاً وإجازة ما لم تبلغ فسخاً بان تختار نفسها وإجازة باختيار
 زوجها لأن هذا التصرف داير بين النفع والضرر والصغيرة لم تؤهل
 لذلك وكذلك وليها لا يملك التصرف بهذا الخيار لأن وليها
 قائم مقامها وإذا بلغت خيرها القاضي خيار العتق ولا يخيرها خيار
 البلوغ وقوله ولا يخيرها خيار البلوغ يحتمل أن يخيرها لأنه ليس
 لها الخيار بالبلوغ ويحتمل أن يخيرها خيار البلوغ مع أن خيار البلوغ
 ثابت لا ثبت لها خيار العتق وخيار العتق ينظم خيار البلوغ لأنه انقضى من
 من خيار البلوغ منهم من قال بالاقول وهو الأصح وهذا لأن العقد صدر
 ممن هو كامل الأهلية لأن الأهلية المولى على مملوكه ولاية كاملة لأن ولايته بسبب
 الملك ولا نقصان في الملك فكانت ولايته كاملة ولا يثبت خيار البلوغ كما في
 الأب والجد هذه الجملة في الرجعية وذكر في الجامع الكبير لا يجرى جعفر الاستمري
 رحمه الله غير الأب والجد إذا تزوج صبية من صبي فادركت قبل ادراك زوجها فأختار
 الفرقة ورفعنا مهرها إلى القاضي لا ينظر كبر الزوج وكان للقاضي أن يفترق بينهما
 غير أنه إن كان له والد أو وصي أخضر وأمر بان يأتي بحجة الصغرة إن كان له حجة
 والآ فرق بينهما بحضرة وليه ولو بلغت واختارت نفسها وزوجها غائباً
 في الجامع إلى أنه لا يفترق بينهما لما لم يحضر الغائب لأنه قضاء على الغائب وأتى
 بعد هذا في مسائل العنين وذكر في نوادر شيخنا الإسلام برهان الدين صغيرة
 بلغت وقد تزوجها غير الأب والجد فأختارت نفسها وأدعت عند القاضي

وإذا تزوجت
 من قبل الأب
 أو الجد
 أو غيره
 من قبل
 القاضي
 فإختيارها
 لا يجرى

وإذا تزوجت
 من قبل الأب
 أو الجد
 أو غيره
 من قبل
 القاضي
 فإختيارها
 لا يجرى

هل يشترط أن تزوجني أخى وعى قال يشترط أن تذكر نسب المزوج قال
 على قياس ما ذكر في أدب القاضي يشترط وكذلك في كل عمل وذكر في
 فتاوى القاضي الإمام فخر الدين رحمه الله عليه صغيرة تزوجها غير الأب
 والجد فأختصت بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفرقة جئت
 بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها إلا ببينة وإن اختلفا في
 الحال فقالت بلغت الآن وقال الزوج لا يل بلغت قبل هذا وسكت
 كان القول قولها وإن كان ثبياً وقت البلوغ لا يبطل خيرها إلا بأمر
 صريح أو دلالة نحو التمكين وغير ذلك وذكر في إقرار الجامع الأصغر
 وفي دعوى الفتاوى القاضي الإمام فخر الدين رحمه الله رجل قال لامرأة
 قد تزوجتك وأنا صبي وقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول
 قولها إلا أن القاضي لا يفترق بينهما بل سألته تزوجتها بأذن وليك
 فإن قال لا قيل له هل رضيت وليك بعد ما تزوجت أن قال لا
 قيل له هل أزوجت بعد البلوغ فإن قال لا قيل له تخير الآن فإن
 قال لا فخذ يفرق بينهما ويأتي في مسائل الإقرار أن شاء الله تعالى
 وذكر في نكاح شرح الطحاوي رحمه الله امرأة صغيرة تزوجت بغير إذن
 المولى فاعتقها لا ينفذ العقد ويبطل على قول من رحمه الله وعندنا
 يتوقف على إجازة المولى إن لم تكن لها عصبية سواء وإن كان لها عصبية
 غير المولى فإذا أجاز بجاز العقد وإذا أدركت فلها خيار الإدراك لأن العقد
 نفذ عليها في حالة الصغر وهي حرة إلا إذا كان مجيز العقد أباً أو جدها
 فإنه لا خيار لها ولولم يجز ولم تعق حتى مات المولى فإنه ينظر إن قل
 بضعها المورث بطل العقد وإن لم يحل بضعها المورث توقف على إجازة
 المورث كما إذا كانت موطوءة الأب أو محترمة عليه برضاع أو نحو فإن أجاز
 جاز وإن أبطل بطل وكذا لو باعها المولى قبل الإجازة فإن حل بضعها
 للمشتري بطل العقد وإن لم يحل توقف على إجازة المشتري هذا في أمة
 أما في العبد ففي الأحوال كلها توقف على إجازة المشتري عبيد تزوج
 امرأة بغير إذن مولاه ثم باعها المولى وأجاز المشتري النكاح جاز عندنا وعند
 من رحمه الله لا يجوز وعلى هذا إذا تزوج صبي امرأة بغير إذن أبيه فأت

رحمة الله عليه القاضي لا يملك تزويج العبد والامة للغائب والمجنون والفقير
لأن يكاتبها وإن تبعها وفي المحيط غير الاب والجد إذا زوا الصغیر من غیر
كفو لا روايته أصحابنا المتقدمين فيه ولا عن أصحابنا المتأخرين **قال**
لفضلي رحمه الله على قياس مسألة التقصير ينبغي أن لا يجوز النكاح بالإخالة
وفي الفتاوى لفقيه الزاهد أبي الليث رحمه الله غير الاب والجد إذا تزوج
الصغيرة من غير كفوف ثم أدركت فاجازت لم يجز لأن هذا النكاح لم يكن
موقفاً لأنه لم يكن له محيز لأن نكاح هو لا من غير الكفو لا يجوز وفي
الجامع الا صغر غير الاب والجد إذا زوج الصغيرة من غير كفوف لا يقدر على
مهرها ونفقها أكثر من ما يحتاج **رح** قالوا أن النكاح لا يجوز **وقال** بعضهم
جائز والتجريح هو الأول **وقال** الفقيه الخليل أبو جعفر الهندواني **رح**
إذا كانت الصغيرة فقيرة والزوج قادر على نفقتها جاز النكاح وأن كان لا
يقدر مقدار مهرها لأن الصغيرة مضطرة إلى النفقة وإن كانت غنية لم
يجز النكاح بملك مهرها إلا أن يكون له شرف من وجه آخر يقابل شرف المال
ويريد عليه نحو العلم وشربت البتة فيجوز النكاح وعلى هذا القول قالوا
بأن الكبيرة إذا تزوجت نفسها من رجل لا يملك مقدار مهرها إلا أنه
شرفاً من هذه الجهة يجوز النكاح وليس للأولياء حق التفريق كذا ذكر في نكاح
الجامع الأصغر وذكر في الزخيرة أن القدرة على النفقة من شرائط الكفاءة إذا
كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع
فإنه لا يعتبر القدرة على النفقة لها في هذه الصورة ويكتفي بالقدرة على
المهر وذكر في الهداية من تزوج ابنته وهي صغيرة عبداً أو زوجه ابنته وهو
صغير أمة فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الأعراس عن الكفاية
لمصلحة تفوقها وعندها هو ضررها لعدم الكفاءة فلا يجوز وفي
فتاوى القاضي لأمام فخر الدين رحمه الله غير الاب والجد إذا زوج صغيرة
من رجل كان حقه معتق قوم أو لم يكن مسلماً في الأصل وأما صار مسلماً
وللصغيرة أبا حراماً لم يورث ثم أدركت الصغيرة وإجازة النكاح لم يجز لأن
هذا نكاح لم يكن له محيز حال وقوعه فلم يتوقف ولا يلحقه الإجازة وكذا
لو أعتدت الكفاءة بسبب آخر لا ينفع نكاح غير الاب والجد وذكر

في الزخيرة وأحاله إلى فتاوى أهل سمرقند **رحل** تزوج أخته وهي صغيرة
وهو وليها من صبي ليس له طاقة المهر وقبل أبوه النكاح وهو فتى
جاز لأن الصغيرة بعد غلبتها في النفقة بغناء الاب لأن العادة أن الاب
الاباء يتحملون المهر عن الأبناء ولا يتحملون النفقة وفي فتاوى الفضلي
رح سئل عنكم إذا زوج الصغيرة من صبي صغير مال له ولا يبيده مال
كثير وللصغيرة مال كثير هل يكون هذا كفوفاً لها وهل يجوز النكاح قال
اختلف المتأخرون فيه من علمائنا رحمهم الله منهم من قال لا يكون كفوفاً
وبعضهم من جعله كفوفاً لأنه غنياً بغناء أبيه ولم يفصل بين المهر والنفقة
قال صاحب الزخيرة وقول من قال أنه كفوفاً لها العجب أن **رحل** تزوج ابنته
الصغيرة من رجل على طن أنه مصلح لا شر لئلا يفرج الاب شرباً مديناً وكبريت
الابنة وقالت لا أرضى بالنكاح أن لم يعرف أبوها شر بالخير وكان غالب أهل
بيته صالحاً فالنكاح باطل أي يبطل وهذه المسئلة بالاتفاق والمسئلة
المختلفة فيها بين أبي حنيفة وصاحبه رحمهم الله فيما إذا علم الاب أن الزوج
ليس بكفوفاً ومع هذا تزوجها منه مع علمه أنه ليس بكفوفاً علم أنه
تأمل غاية التأمل وعرف هذا العقد مصلحة في حقها أما ههنا طنة
كفوفاً فالظاهر أنه يتأمل فظن السكران إذا قصر في مهر ابنته لا يجوز
والصاحي لو فعل ذلك يجوز لأن الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل
ومن حال الصاحي أنه يتأمل في فتاوى القاضي لأمام فخر الدين **رح**
السكران إذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهرها قال الشيخ
الأمام أبو بكر محمد بن الفضل **رح** لا يجوز أما الصاحي لو فعل ذلك
يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لها والتكرار ليس من أهل الزجر
والمنشور فلا ينفذ عقد على الصغيرة بل أقل من مهرها وإن
زوجه الصاحي من غير كفوف لا يجوز في قول صاحبه واختلفوا في قول أبي
حنيفة رحمه الله والظاهر هو الجواز ولو زوجها السكران من غير كفوف لا
يجوز عند الكل وركبت في فوائده صاحب المحيط الاب إذا وكل رجلاً بزوج
ابنته الصغيرة فزوجه الوكيل من غير كفوف هل يجوز عند أبي حنيفة **رح**
لا يجوز لو تزوج الاب لا رواية لهذا في الكتب قيل يجوز وقيل لا يجوز

في الزجر

وذكر في نكاح الفتاوى الصغرى القاضى اذا زوج الصغيرة من ابنته كان
 باطلاً ورأيت في فتاوى الفضلى القاضى اذا زوج يتيمة صغيرة
 من ابنته ان جعل الى القاضى تزوج الصغير ينظر ان كان الابن
 صغيراً لا يجوز له بخلاف بين علماءنا رحمهم الله وان كان الابن
 كبيراً جاز عند ابى حنيفة رحمه الله ولم يجز عندها وفي واقعات الناطق
 حج القاضى اذا زوج اليتيم من نفسه لا يجوز نكاحه والقاضى اذا زوج
 الصغيرة من نفسه كان هذا نكاحاً بغير ولي لان القاضى رغبة في
 حقه وانما الحق للذى فوقه وهو الولي والولي في حق نفسه رغبة ايضا وكذا الخليفة
 في حق نفسه رغبة ايضا كما ذكر في بعض الفتاوى وذكر في فتاوى القاضى الامام
 طهري الدين رحمه الله اذا تزوج غير الاب والجد الصغير والصغيرة فالاحتياط
 ان يعقد مرتين مرة بمهر مسخي ومرة بغير تسمية لجواز ان يكون في التسمية
 نقصان لا يصح الاولي ويصح الثاني بمهر المثل وهكذا ذكر المسئلة
 في التجنيس ومزاد معنى آخر فقال — وان الزوج لو كان خلفاً بطلاق امرأ
 يتزوجها بلفظ ان تزوج امرأة او بلفظ كل امرأة اترجها ينعقد
 النكاح بمهر المثل وان كان الزوج اباً او جداً فكذا ذلك عند ابى يوسف
 ومحمد رحمهما الله للوجه الاقل وعند ابى حنيفة رحمه الله للوجه
 الثاني رجل زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل كبير بغير امره و
 قبل اب الابن بغير امر الابن ثم مات اب الصغيرة قبل اجازة الزوج
 بطل النكاح لان الصغير كان يملك في هذا النكاح الموقوف فكان
 موته قبل النكاح بمنزلة الفسخ كالمرأة اذا تزوجت نفسها فرجل
 غائب وقبل عن غائب فصولي كان للمرأة ان تفسخ النكاح ومهرها
 قبل النكاح قبل النكاح يملك فسخاً كما ذكرنا ذكر في فتاوى القاضى
 الامام فخر الدين رحمه الله وهكذا ذكر القاضى الامام طهري الدين رحمه الله
 هذه المسئلة في فتاواه ثم قال — وكان طهري الدين رحمه الله في
 زوج يقول لا يبطل النكاح بموت لان موته تقر النكاح كالمشترى
 بالخيار اذا مات في مدة الخيار تقر البيع لا ان يبطل وكذا لما
 احد الزوجين قبل التخلو والخلو يتقر النكاح ولا يبطل والمثله

وانما في نكاح النكاح النكاح في فتاوى القاضى
 النكاح في نكاح النكاح وعنده البعض ان النكاح لا يفسخ
 الا بغير القاضى بغير ذلك القاضى

منصوص عليها في النكاح لا يبطل النكاح وذكر في فتاوى ابى الليث اذا زوج
 ابنته الصغيرة من رجل غائب وقبل عن غائب ابوه مات اب الصغيرة قبل
 ان يجيز الابن النكاح بطل النكاح وفي نوادر بن سماعة عن ابى يوسف
 رحمه الله انه اذا زوج ابنته الصغيرة من غائب ثم مات الاب ثم اجاز
 الزوج النكاح جاز فهذا نص ان يموت الاب لا يبطل نكاح الصغير
 فتذكر هذه التباينة مخالفة لما ذكره ابى الليث رحمه الله وينظر في
 متفرقات نكاح المحيط رجل زوج ولينه فزوت النكاح فادعى الزوج
 انها صغيرة وادعت هي انها بالغه فالقول قولها ان كانت مرهقة
 والبتنة بينهما ايضا كما ذكر في فتاوى الظهيرية وذكر فيها ايضا
 سئل الشيخ الامام شيخ الاسلام ابى الحسن عطاء بن حمزة السعدي
 رحمه الله عن ابى الصغيرة اذا تزوجها من غير ولي له وكبير الصغير
 وبينهما غيبة منقطعة وقد كان الزوج بشهادة الفسقة هل يحكم
 للقاضى ان يبعث الى شافعي المذهب ليبطل هذا النكاح بهذا الشب
 قال — نعم وللقاضى الحق ان يفعل ذلك بنفسه اخذنا هذا
 المذهب وان لم يكن مذهبه وقال القاضى الامام بدعي الدين رحمه الله
 وعندى ان هذا على قول ابى حنيفة رحمه الله بناء على ان القاضى اذا
 قضى بخلاف مذهبه نفذ عند ابى حنيفة رحمه الله خلافاً لهما وفي فتاوى
 القاضى الامام فخر الدين رحمه الله صبي تزوج بالغة وغائب فلما حضرته
 المرأة بنوح آخر وقد كان الصبي اجاز ذلك النكاح بعد بلوغه فان
 كانت المرأة تزوجت بنوح آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني
 لانها تملك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد
 اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح في الصغير بمهر المثل او بغيره فان
 الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقفاً فينفذ باجازه
 الصبي بعد البلوغ وان كان بمهر كثير لا يتغلب الناس فيه
 وللصبي اب او جد فذلك لا تنافي لكان النكاح عليه بمهر كثير
 فتوقف عقد الصغير على اجازتها فينفذ بالاجازة بعد البلوغ
 وان لم يكن للصغير اب او جد جاز النكاح الثاني في كل حال لان عقداً

في
الزواج
من
الصغير

الصغير على هذا الوجه لا يتوقف فلا يلحقه الإجازة وفي الفتاوى الظهيرية
صغيرة زوجها وليها من كفوف ثم قال - ليست أنا بولي لا يصدق لا ينظر
أن كانت ولاية طاهرة جازا النكاح والآخلاق والولي إذا اقر على ولاية
بالنكاح لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله. وكذا إذا اقر على عبده بالنكاح لا
يجوز عنده خلافا لهما ولو اقر على امته بالنكاح جازا جماعا ثم إذا لم يجز
عنده ينصب لقاضي خصما عن الصغيرة حتى ينكر فيقيم الزوج البينة
على المنكر كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية وذكر في القاضى الامام فخر الدين
رحمه الله في فتاواه. ولي الصغير والصغيرة إذا قال - زوجت الصغير
والصغيرة امس لا يصدق إلا ببينة أو بتصديق الصغير بعد البلوغ
عند أبي حنيفة رحمه الله وكذلك مولى العبد إذا اقر بالنكاح ووكيل المرأة
ووكيل الرجل وقال صاحباه يصدق ومولى الامة يصدق بالاجماع
و^{اختلف} في الموضوع الخلاف فيما إذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقتر الولى
بالنكاح أم لا و^{اقر} الولى بالنكاح في حال صغرها فانه يصح اقراره والقيح أن
الخلاف فيما إذا اقر في صغرها فبلغا وانكر لم يصح اقراره ولو انكر العبد
بعد العتق او قبله لم يصح عليه اقرار المولى وذكر في البسوط الاب والجد
وسائر الاولياء فيه على السواء وعلى هذا الاختلاف إذا وكل رجلا
بالنكاح رجل أو امرأة فقال - الوكيل زوجت لا يصدق عند أبي حنيفة رحمه
الله إلا أن يصدق الموكل او يقيم عليه البينة وعندها يصدق من غير بينة
والاب والوصى إذا كاتب عبد اليتيم يصح ولو اقر بالكتابة لا يصح والوصى
لو استدان لاجل اليتيم يصح ولو اقر بالاستدانة لا يصح اقراره في هذه
بالاتفاق أما اقر بالنكاح على موكله وعلى وليه وعلى عبده لا يصح
عنده خلافا لهما كذا ذكر في الاسراء. وذكر في مجموع النوازل ومتفرقات
نكاح المحيط إذا زوج وليته فرت النكاح فقال - الزوج والولى انهما
صغير فرتها باطل وقالت هي انا كبيرة وردى صحيح فان كانت مراقة
فالقول قولها وذكر في الفتاوى الصغرى ليس سائر الاولياء سوى الاب
والجد ولاية قبض مهر الصغيرة لأن هذا تصرف في مال الصغير وليس لغيرها
ولاية التعريف في مال الصغير والمرأة إذا كانت صغيرة جذا لا تختم للجماع لا

لا تجبر الاب على دفعها الى الزوج لكن يجبر الزوج على دفع المهر الى الاب وتفسير
بلوغها موضع الجماع يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى. ولو كان الزوج صغيرا
جذا يجب النفقة بخلاف ما لو كانت هي صغيرة وفي مختصر الهدى لو كانت
صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وأن سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا
لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلهما النفقة في ماله ولا بى المرأة إذا
كانت تطيق الرجال وتجامع مثلها ان يطالب الزوج بالمهر والنفقة
قبل الدخول بهما مالم يتم الزوج المهر كذا ذكر في الفتاوى الصغرى
ولو كان الزوج صغيرا زوجته ابنة جارية صغيرة او امرأة كبيرة زوجها
ابوها باذها او لوليتها فلا باب ان يقبض مهر الصغيرة من مال الصبية
وكذا مهر الكبيرة ان كانت بكرًا وهي تقبض ان كانت ثيبًا لأن المهر
اتما يجب نفس العقد العقد قد صح وان طلبت النفقة وقد قبضت
المهر نفق عليها ايضا من مال الغلام فرق بين هذا وبين ما إذا كان كبيرا
والمرأة صغيرة فانها لا تستوجب النفقة والفرق يعرف في باب طلب
المهر من ادب القاضى والاب إذا تزوج الصغيرة حتى جاز النكاح حتى
يدخل بها الزوج قيل لا يدخل ما لم تبلغ وقيل إذا بلغت سبع سنين
وقيل إذا كانت سبعة جيمة تطيق الجماع يدخل بها والآخلاق كذا ذكر
في الفتاوى الظهيرية وينظر تفسير بلوغها ايضا في باب طلب المهر من ادب
القاضى امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغير
وطلبت المهر من الزوج فان كانت الامة وصية لم يكن لها ان يطلب المهر من
الزوج لأنه بوى يدفع المهر الى الامة وان لم يكن وصية كان لها ان تأخذ المهر
من الزوج ثم الزوج يرجع بذلك على الامة اذا لم تكن وصية لم يكن لها
حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع الى الاجنبى
وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد والوصى والقاضى لأن غير هؤلاء
لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقها وان كان عاقلا
بحكم الولاية والوكالة في الزخيرة وفي فتاوى قاضى خان رحمه الله وفيها
ايضا صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق
اسكانها قبل النكاح ان يردّها الى منزله وينعها فكذا زوج حتى يدفع الزوج

مهرها الحين لحق القبض لان منع النفس بالصدقات حق المرأة فلا يبطل
 ذلك بابطال الصغير وفي عرفنا له مطالبة دست همان مثلها وكذا الرجل
 اذا تزوج ابنة اخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له
 ان يمنعه من الزوج لان الم لا يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض الصداق
 فلا يصح تسليمه ولو فعل الاب مثل ذلك هل له ان يمنعه من الزوج ينبغي
 ان لا يملك منعها لان تسليم الاب صحيح اذا كانت تطيق الرجال كذا
 ذكر في الزخيرة وذكر في باب طلب المهر من ادب القاضي الاب اذا تزوج
 ابنته وهي صغيرة تحتل الباع فدفعها ابوها فغير ان يأخذ منه مهرها
 فوطئها زوجها فلا بد ان يطالب مهرها ويأخذ من زوجها ثيبا كانت
 او بكر ما وامت صغيرة لم تبلغ النسا لان الاب ولي الصغيرة بكر كانت
 او ثيبا الا يرى انه يملك التصرف في مالها كذا ذكر في هذا الباب
 والاب اذا اقر بقبض الحمل وهي صغيرة هل يصح لاشك انه يصح حتى
 لا يطالب الزوج به ويضمن هو للصغير وقد ذكرنا في خلع الصغيرة
 ان الحيلة فيه ان يقر الاب بقبض الصداق فعلم ان اقرار الاب بقبض
 الصداق جائز وفي فتاوى القاضي الامام محمد بن حنبل رحمه الله وجل
 زوج ابنته الصغيرة فان ادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها
 من زوجها فقال الزوج دفعت الى بيلك حال صغرک وصدقة الاب
 لا يصح اقرار الاب عليها لانه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة
 فلا يملك الاقرار بها ان تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك
 على الاب لان الزوج اقر بقبض الاب في وقت كان للاب ولاية قبض
 الصداق فلا يرجع عليه كالوكيل بقبض الدين اذا اقر بقبض الدين
 وصدقه المديون وكذبه الطالب ولو كان الاب حين اخذ المهر
 من زوجها قال اخذ منك على ان ابرئك من مهر ابنتي والمسئلة
 بحالها كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الاب
 كالوكيل بقبض الدين اذا قال للمديون ان يرجع بذلك على الوكيل
 وفيها ايضا امرأة اقرت انها مدركة وذهبت مهرها من زوجها قالو
 ننظر الى قدها فان كان قدها قد المدركات يصح اقرارها حتى لو قالت

المهر كان للمهر
 المهر كان للمهر
 المهر كان للمهر

بعد ذلك

بعد ذلك ما انابدكة لا يقبل قولها وان لم يكن قد هاد قد المدركات لا
 يصح اقرارها وينبغي للقاضي ان يحتاط في ذلك ويسألها عن ستمها و
 يقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان القاضي
 سأل عن وجهه ويحتاط في ذلك وذكر في العدة ولا يبي الصغيرة ان
 يطالب زوجها بالمهر وان لم يكن الا انتفاع بها ولا يشترط احضار المرأة
 بحسب المطالبة بل يتم بعد ذلك بخلاف البيع فانه يشترط احضار
 المبيع وذكر الحنفية رحمه الله ان يومر الاب ان يجعل البنت مهتاة للتسليم
 ثم يقبض المهر وكان يوسف رحمه الله يقول او لا يستوثق الاب بكفيل
 وذكر في باب طلب المهر من ادب القاضي الاب اذا دفعها الصغيرة الى
 زوجها وهي لا تطيق الرجال وذهبت الى منزل الزوج ثم رجعت الى منزل ا
 ابيها فقال الاب لا ادفعها حتى تصير بحال تحتمل الرجال والزوج يقول
 دفعتها الى وصارت في منزلي ليس لك منعها متى كان للاب ذلك وفي رواية
 صاحب المحيط اذا تزوج ابنته الصغيرة بمهر محجل ثم اراد الاب ان يؤجل
 المهر شهر الا يجوز ولو تزوجها ابتداء باقل من مهر المثل جاز عند
 ابي حنيفة وج لانه تحصل لها العقد بمهر المثل جاز عند
 بعض الشايخ رحمهم الله واجاب صاحب المحيط ان على قول ابي حنيفة
 يقع هذا التاجيل وفي الفتاوى الصغرى الاب اذا تزوج الصغيرة
 امرأة وضمن عند المهر وقبلت المرأة الصقان وادى الاب المهر كان متطوعا
 استحسانا الا اذا شهد عند الاداء انه ادى يرجع حتى لا يكون متطوعا
 ويرجع في ماله وان ضمن عنه هذا اذا كان الاداء والضممان جميعا في
 الصقة حال صغر الابن اما اذا ضمن في حالة الصقة وادى في المرفق او ضمن
 في صقته ومات فاخذت المرأة من ماله عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبل
 لا يكون متبرعا بل يجتنب من ميراث الابن وقال ابو يوسف
 الله هو متبرع لا يرجع هو ولا يرثه بعد موته على الابن بشئ وذكر
 هذا المسئلة على الاستقصاء في كتاب الزخيرة وفي باب طلب المهر من
 ادب القاضي وانما يرجع بدون الشرط بحكم العرف والعادة الا يتخلل
 المهر عن الاثبات الصغار وهو نظير ما لو انفق على ابنة الصغير في

المهر كان للمهر
 المهر كان للمهر
 المهر كان للمهر

املا من الزوج وذكر في صدر الاسلام ابو يسر رحمه الله في باب
 الخلع من طلاق الاصل لو كان المحتال عليه مثل المحيل في المدة ينبغي ان
 يصح ايضا وذكر الحاكم رحمه في شروطه في فصل خلع الصغيرة حيلة اخرى
 وهو ان يقرأ الاب يقتضى صداقها ونفقة عدتها ثم يطلق الزوج طلاقا
 بائنا قال وهذا حكم يختص بالاب بخلاف سائر الاولياء لان الاب
 يصح اقراره يقتضى صداقها ويبرأ الزوج في الظاهر ولا يحمل اقرار غيره
 به وعلى الصغيرة التي لا تسترى لا توجب حرمة المصاهرة في قول في حنيفة
 ومحمد رحمه الله وطريقا يملك اليقين او بغير ملك وقال ابو يوسف رحمه
 يوجب حرمة المصاهرة وتكلموا في حدة المشتركة على غلبة الفصل
 انها اذا كانت بنت تسع سنين او اكثر ففى مشتركة من غير تفصيل وان كانت
 خمس سنين او دونه لم تكن مشتركة وان كانت بنت ست سنين او سبع سنين
 او ثمانى سنين ينظر ان كانت عبلة فمخنة كان مشتركة والا فلا قال
 الفقيه ابو الليث رحمه في ايمان الفتاوى المشايخ شكوا في التسبع والثمانى والفا
 انها لا تسترى ما لم تبلغ تسعين قال القدر الشهد رحمه في كتاب النفقة
 وعليه الفتاوى وحكى شيخنا الامام محمد بن الفضل رحمه انها كان يقد
 ينبغي ان يفتى في التسبع والثمانى انها لا تحرم الا اذا بالغ السائل انها عبلة مخنة
 في بنتى بالحرمة وفي الفتاوى وسئل الفقيه ابو بكر رحمه عن قتل امرأة ابنه
 وهي بنت خمس سنين او ست سنين عن شدة لا تحرم على ابنه لانها غير مشتركة
 واشترى لها هذا فلا ينظر الى ذلك قيل له فان كبرت حتى خرجت عن حد
 الشدة والمسئلة بحالها قال تحرم لان الكبيرة تحت الحرمة وان كبرت ولا
 كذلك الصغيرة وسئل محمد بن مسلمة رحمه امرأة ادخلت ذكر صبي
 في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع قال يثبت به حرمة المصاهرة
 ويبقى بعد هذا وقال بعضهم الصغيرة اذا لم تكن عبلة مخنة وهي بنت
 خمس سنين فتشترى مثلها فهي مشتركة ولا تفقهه فيه عند ابي حنيفة
 رحمه الله وعند رواية لوطيها ولم تغضها يثبت حرمة المصاهرة وان افضاها
 لا يثبت حرمة المصاهرة وعز ابن يوسف رحمه في النادر اذا وطئ جارية وهي
 بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يدري انها هل كانت تسترى حرمة عليه

الحكمة في المشتركة

القبيل الصفيح
 ماوس

الفتوى

مطلوب
 او خلية ذكر صبي
 في فرجها

انها

مطلوب
 المعنى على ما دون
 سح سحر
 مشتركة

انها قال الفقيه ابو الليث رحمه ما دون تسع سنين لا يكون مشتركة
 وعليه الفتوى وعن عطاب بن حمز القدي رحمه الله مشتركة اجنبية عن شدة
 يوجب حرمة المصاهرة ولا يشترط شدة بها ويكفى اشتهاا احدها ولا يشترط
 ايضا ان يكونا بالغين فيقع الحرام بين المراهق والمراهقة اذا وجد الا اشتهاا
 من احدهما وحدها لا اشتهاا هو الا اشتهاا بالقلب ولا يشترط انتشار الالة
 كذا ذكر في طلاق مجموع النوازل صغيرة فرغت في المنام فهربت الى فراش
 والدها عريانة فاشتريها ابوها وهي بنت ثمانى سنين قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اخشى ان تحرم ولدتها
 على ابنيها وسئل محمد بن مقاتل الرازي اذا رأت الدم وهي بنت ست سنين
 لا اشك في انه لا يكون حيصا وان كانت بنت تسع سنين لا اشك في انه
 يكون حيصا وانما اشك فيما بين الست والتسع وان كانت لا توطأ مثلها
 لا يثبت الحرمة بوطئها عندها وعند ابى يوسف رحمه الله يثبت وان كانت
 بنت ستة وذكر شيخنا الائمة السرحى رحمه الله في كتاب الحدود ان الصغيرة
 اذا سلمت من الجماع يثبت حرمة المصاهرة والا فلا وتفسير التامة ان لا
 يصير ملكها ملكا واحدا واخذت المرأة قضيبي صغيرا لا يقد على الجماع
 في فرجها لا يثبت الحرمة وقيل يثبت بعض هذه المسائل في الزخيرة وبعضها
 في فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه وبعضها في فتاوى القاضي الامام
 ظهير الدين رحمه وذكر في طلاق نوادر صاحب المحيط رحمه الصبي اذا كان
 ابن تسع سنين من امرأة بشرة يثبت حرمة المصاهرة وقال
 وكذلك المجنون امرأة مع ابنة لها مشتركة نامة في فراش فداء الرجل
 يد الى امرأته ليخرجها الى فراشه ليجامعها فاصاب يد الرجل بنت المرأة وفرجها
 باصبعه على فخذ امرأته فان وقعت على البنت وهو يشترىها حرمت
 عليه امرأته وان كان ينظر انها امرأة لوجه المتر عن شدة كذا ذكر في فتاوى
 الظهيرية وذكر في الهداية الصبي المراهق في التحليل كالبالغ لوجه الدخ
 في نكاح صحيح وذكر في الجامع للصغير غلام لم يبلغ ومثله يجامع برأيه اذا
 كان يتحرك ويشترى جامع امرأته وجب عليها الغسل ويجعلها للزوج
 الاول وذكر في حيل العيون المطلقة ثلاثا اذا خافت ان يظهر امرها

في التحليل تبث لبعض من تشق به ثمن مملوك فيشترى بذلك مراهقا فتزوجها
بشاهدين فيدخل الغلام بها ثم ييب المشتري المملوك للمرأة فيبطل النكاح
ثم يثبت المملوك الى بلده آخر فلا يظهر امرها وذكر في العدة لا يحل مطلقة
الثلاث لزوجهها الاول حتى تزوج بزوج آخر ويدخل بها الثاني
سواء كان بالغاً او غير بالغ مجنوناً كان او غير مجنون اذا كان يجامع مثله
وذكر في فرائد شمس الاسلام رحمه الله انه مقدّر جبر سنين وذكر فيها
ايضاً صغيرة لو توكأ حرمت بالثلاث فوطئها الزوج الثاني فافضها
فهذا الرطب لا يحلها وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين رحمه الله عليه
الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فافضها لا يحل للزوج الاول وذكر في الملتقى
اذا ادخلت ذكر صبى في فرجها والصبى ليسوا اهل لمساخ لا يتعلق به التحليل
ولا التحريم وذكر في العدة في خلوة الصبى يجب كمال المهر واحاله الى الحاكم
الصغير وذكر القاضى الامام فخر الدين رحمه الله في فصل الخلوة من نكاح
فتاواه لا يصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا خلوة صغيرة التي لا
تجامع مثليها والزواج اذا خلا بامرأة ومعها صبى لا يعقل لا ينع صحته
للخلوة وان كان صبياً يعقل بان امكنا ان يعبر بما يكون منهما لا يقع الخلوة
والجور كالصبى وذكر في بعض المواضع معها مجنوناً ومعها عليه لا يقع
الخلوة من غير فصل قال محمد رحمه الله في الجامع امرأة الصبى اذا
وجدت الصبى مجنوناً فالقاضى يفرق بينهما مجنوناً ولا ينتظر بلوغه
الصبى بخلاف ما اذا وجدت امرأة الصبى غيباً لا يصل اليها لا يفرق بينهما
في الحال وينتظر بلوغ الصبى ومتى فرق القاضى بين الصبى وبين امرأته
فهذه فرقة بطلاق او بغير طلاق اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال
بعضهم هي فرقة بغير طلاق بمنزلة الفرقة يختار البلوغ وبعضهم قال
هي فرقة بطلاق لان سبب الفرقة بالطلاق قد تحقق ولا حاجة في
الايقاع الى عبارة الصبى لان القاضى هو الذي توقعه وصار هذا
الصبى ملكاً قية فانه يعتق عليه وان لم يكن الصبى من اهل العتق الا ان
القاضى لا يفرق بينهما لما لم يكن عنه خصم حاضر فان كان للصغير اب
او وصى كان خصماً للصغير في ذلك كما كان خصماً في جميع ما للصبى عليه

وان لم يكن له اب او وصى فالجدا وصيه خصم فيه فان لم يكن له جد ولا
وصى فالقاضى ينصب عنه خصماً فاذا جاء الخصم بحجة تبطل حق المرأة من
بنية بينهما على رضاها بهذا العيب وقت النكاح لا يفرق بينهما وان لم يكن
الخصم بنيه على ذلك وطلبت بين المرأة يختلف المرأة فان تطلعت لم يفرق
بينهما وان خلعت فرق بينهما هذه الجملة في الرجوع وفي الفتاوى
الظهيرية قلت ونظير هذا ما ذكره القاضى ابراهيم الاسترغيني رحمه الله
في نكاح الجامع غير الاب والجدة اذا زوج صبية من صبي فادركت قبل
ادراك زوجها فاختلفت الفرقة ورفعت امرها الى القاضى لا ينتظر كبر
الزوج وكان للقاضى ان يفرق بينهما غير انه ان كان له والد او وصى
احضر وامر ان ياتي بالحجة للصغير وان كان له حجة والا فرق بينهما
بحضرة وليه هذا اذا كان زوجها صبياً فان ادركت وزوجها كبير
غائب وقد زوجها غير الاب والجدة واختارت نفسها اهل يفرق القاضى
بينهما حال غيبة الزوج اشارة في الجامع الى انه لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه
خصم او وكيل لانه قضاء على الغائب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة
زوجها ابرها ووجدت زوجها مجنوناً لا يفرق غومة الاب حتى تبلغ
الاحتمال انما ترضى بعد البلوغ وبمثل لو ورث الصغير عبداً قد اشتراه
مولى له واطلع وليه على عيب كان عند البائع في العيب ولا ينتظر بلوغه
وكذلك اذا كان للصغير قصاص فلم يفرق ان تتوفيه للحال وان كان احتمال
الرضا بعد البلوغ ثابتاً في هذه الفصول والفرق ان الفرقة انما تستحق
لنفوات حقها في قضاء وطرها وهي في صغرها بمنزل من قضاء وطرها
بخلاف الفصول الاخر لان الحق ثابت في الحال والصغير ينتظر بلوغه
الحق الى زمان البلوغ فيقوم الولى مقامه في استيفائه اذا العلية لا يثبت
الا لهذا الغرض والله اعلم وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين
رحمته غلام ابن عشرة سنة اذا لم يصير الى امرته وله امرأة اخرى
يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تخاصمه ويؤجل سنة وذكر
ايضاً في فصل نكاح المهر رجل تزوج صغيرة زوجها وليها ودخل
بها ثم بلغت واختارت نفسها ففرق بينهما ثم زوجها في العدة ثم طلقها

مطلوع
في خيار الملعون

قبل الدخول بها فعليه مهر كامل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله عليها
 مستقبله وعلى هذا رجل تزوج صغيراً ودخل بها ثم طلقها تطليقةً بآنية
 ثم تزوجها في العدة فبلغت واختار لنفسها وفتق بيتها كما كان عليه مهر
 كامل وعليها عده مستقبله وذكر في هذا الفصل أيضاً غلام ابن
 أربع عشرة سنة جامع امرأة وهي نائمة لا تدري أن كانت نيتاً ليس عليه
 حد ولا عقد وإن كانت بكرًا واقتضاها عليه مهرها وكذا المجنون وذكر في
 نكاح أهل الذمة من كسوط الصبية إذا زوجت من صبي من أهل الذمة
 زوجها وليتها يجوز النكاح ونيت لها الحيا وإذا بلغا إذا كان الزوج
 غير الأب والجد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كما في حق الملبس
 وذكر في هذا الباب أيضاً إذا عقد النكاح على صبيين من أهل الذمة
 زوجها أولياؤها فاسلم أحدها وهو يعقل الإسلام يفتي سألته
 عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله ثم تكاد الآخر يعقل الإسلام يعرض عليه
 الإسلام فإن اسلم بتركان على الإسلام وإن لم يسلم يفرق بينهما
 وذكر القاضي الإمام أبو عبد الله رحمه الله في الأسرار في مسألة تزويج غير الأب
 والجد أن امرأة المجنون إذا أسلمت وهما كافران يعرض الإسلام على
 أبي المجنون فإن أسلم ولا يفرق بينهما وامرأة الصبية الذي يعقل
 إذا أسلمت لا يعرض الإسلام على أبي الصبية لأن نساء غانمة وذكر
 في الإسلام على البردوي رحمه الله في باب الأمر للمعتزة من
 أصول الفقه أن الإسلام المجنون لا يفتي وإسلام المعتوه العاقل
 والصبية العاقل يفتي ولما أسلمت امرأة المجنون يعرض الإسلام
 على وليه ويصبر مسلماً تبعاً لأبي حنيفة وكذا يصبر مرتداً تبعاً لها ثم
 قال والصغير في أول حاله مثل المجنون يعني إذا كان عديم العقل
 والتمييز فاما إذا عقل فهو والمعتوه سواء غير أن بين المجنون والصغير
 فرقاً وهو أن المجنون إذا أسلمت امرأة يعرض الإسلام على أبيه أو أمه
 في الحال ولا يؤخر وفي الصغير يؤخر لأنه محدوده فوجب تأخير الغاية
 العقل والمعتوه كالصبية العاقل وفي الفتاوى الظهيرية مسلم تزوج
 صبية لها أبان مسلمان فارتد لم يبين الصغير من زوجها وإن لحقها

بدار الحرب بآنية لا لقطع حكم الدار ولومات أحد الأبوين في دارنا مسلماً أو مرتداً
 ثم ارتد الآخر ولحقها لم يبين من زوجها وكذلك صبية نصرانية تحت مسلم
 تجرأ بها وبقيت الامة نصرانية لم يبين من زوجها ولم تجرأ بها بآنية
 ولا يميز لها ولو تزوج مسلم صغيرة مسلمة فبلغت ولم تصف إلا بالامة
 بآنية وكذلك أن تزوج نصرانية فبلغت ولم تعرف النصرانية ولا ديناً
 فلا يميز لها وينبغي للرجل إذا زفت اليها امرأة أن لا يفتأها حتى سا
 سألها غلام سلام فإن وصفت أو وصف هو فعلت ولا بآنية
 والتبيل فيه أن يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل أنت على هذا
 وذكر شيخ الإسلام المعروف بخواجه زاد رحمه الله أنها إذا بلغت عتلة
 ولم تعرف الإسلام ولم تصفها أنها تكون مرتدة ونبتين من زوجها
 ولم يذكر محمد رحمه الله أنها إذا بلغت وعرفت الإسلام وعقلته
 ولم تصف بان قالت أنا أعقل الإسلام وأقدر على الوصف ولا اصغى
 أنها نبتين من زوجها ويجب أن يبين بلا خلاف بين المشايخ رحمهم الله
 لأنها تركت ما جعل ركناً في الإسلام من غير عذر وهو الإقرار باللسان
 وتصديق بالقلب أما إذا قالت أنا أعقل الإسلام لكن أقد على الوصف
 هل يبين زوجها ثم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب واختلف المشايخ
 رحمهم الله منهم من قال أنها نبتين من زوجها وقال بعضهم لا
 نبتين من زوجها لأنها اجتمعت على أن التكرار إذا جرى كلمة الكفر على
 لسانه فأنه لا يحكم برده استحساناً واعتبر التكرار عذراً وإن كان
 التكرار معصية فكذا العجز عن وصف وذكر السيد الإمام أبو شجاع رحمه
 الله في أصول الفقه الإسلام نوعان ظاهر وهو بالليل وبين المسلمين
 وانشئ بينهم على طريقتهم شهادة وعبادة وباطن لا يوقف عليه
 إلا باستيصان القانع جل ذكره فإذا وصفه للمبيع صفاته التي لا بد من
 وجودها للوهية من علم كان مسلماً على الحقيقة وإذا لم يعلم شيئاً
 منها فهو كاف قال محمد بن الحسن رحمه الله في المرأة إذا بلغت ما
 فاستوصفت فلم تصف أنها نبتين من زوجها وإن كنا حكمة بفتح نكاحها
 بناءً على ظاهرها لا سلام وكذلك من آمن برسالة محمد عليه السلام

لم يعرف ولم يدري أي محمد هو فانه لا يكون مؤمناً وذكر الكتاب في حجة
في باب حل الجنائز فجامع الصغير في بناء المسئلة قال لا الدلالة
الله ولم يعلم صفة الاسلام لا يكون مسلماً حتى يصف الاسلام
وكيفية صفة الاسلام كتبناها في آخر سير هذا الكتاب وفي هلال
فتاوى القاضي الامام فخر الدين راجع في فصل لفرقة بين الزوجين
يملك احدهما صاحبه وبالكفر اذا بلغ الصبي عاقلاً ولم يصف الاسلام
يكون مرتداً ولا يقبل كالمكره على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد يصح
ردية ولا يقبل وفي فتاواه ايضا صغير وصغيرة بينهما شبهة
الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا يأس بالنكاح بينهما هذا اذا
لم يخبر بذلك انسان فان اخبر عدل ثقة يؤخذ واحده هو المراد يقول
ولا يجوز النكاح فان كان الخبر بعد النكاح وهما خبيران فالأحوط
ان يفارقها روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بالمفارقة
صبيته ارضعها قوم كثير من اهل القرية اقلهم واكثرهم ولا يدرك
متى ارضعها اراد واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال
ابوالقاسم الصفار روى اذا لم يظهر له علامة ولا تشهد له بذلك
احد كان في سعة من نكاحها رجل زنى بامرأة فولدت منه فارضعت
بهذا اللبن صغير لا يجوز بهذا الزاني ولا لاحد من آبائه واولاده
نكاح هذا الصبيته ولو وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج فارضعتها
ام المولودة بنت الصبيته لانها صارت اخت المولودة والمولودة في
عدته فيبطل نكاح الصبيته وفي عجمه الفتاوى ونوافذ طهيري الدين
المرغيباني راجع من زنى بامرأة حرمت عليها ارضاعها وابتنتها
فرضاعه وفي شرح الطحاوي صلبه الابن حرام سواء كان الابن
من جهة النسب او من جهة الرضاع وخليفته منكوبة وموطوءة
حراماً كان او حلالاً وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله
الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق ببيانها اذا تزوج رضيعه و
طلقها ثم تزوج كبيرة لها ابن فارضعت الكبيرة تلك الصغيرة حرم
الكبيرة على زوجها لانها صارت من امتهات نسائه وهكذا قرأت

المسئلة في باب نكاح اهل الحرب مستير الكبير وفي الرخصة اذا كان الرجل
امراً تاحلتا منه فارضعت كل واحد منهما صغيراً فقد صار اخيراً الاب
فان احدهما انثى لا يحل النكاح بينهما وان كانا انثيين لا يحل للجمع
بينهما امرأة ولدت من زوج وارضعت ولدها لم بدس ثم ردها لبن
بعد ذلك فارضعت صبيته كان لهذا الصبي ان تزوج بابنة هذا الرجل
من غير هذه المرأة وليس هذا لبن الفحل وكذلك اذا تزوج امرأة ولم تلد
منه قط ثم نزل لها اللبن فان هذا اللبن من هذه المرأة دون زوجها
حتى لو ارضعت صبيته لا يحرم على ولده هذا الرجل من غير هذه المرأة هذه
الجملة من الرخصة وذكر صدر الاسلام في شرح الاصل ما دربره
شاهد حواستن وان كان لا يجوز ان يتزوج الرجل امه اخيه لابيه وامه وان
كانت ام اخيه لاب فري موطوءة ابويه وان كان ام اخيه لام فري ام ام
همنا فممن اجنبية فيجوز نكاحها وذكر فيه ايضا خواهر شريه ختن نسبي
روا بود خواستن لان هذه اخت ابنته من رضاعة وخواهر نسبي وخت
نسبي روا بود خواستن اذا لم يكن بنتاً له فممن ادنى فان الجارية اذا كانت
جاءت بولد فادعياء ولاحد المولدين بنت فزوجها المولى الاخر فان النكاح
جائز وبنت ذلك المولى يكون اختاً فكنيت ولا بنته وذكر الامام اللامثي
رحمه الله في وقعاته لا يأس بان يتزوج الرجل المرأة التي ارضعت ابنه لانه
لا يأس من النسب وكذلك لا يأس بان يتزوج ابنتها وفي النسب انما لا يجوز
هذا وهو ان يتزوج اخت ابنه لا لاجل النسب بل لانها ربيته وقد وطئ
اقرها وذلك معدوم همنا وذكر فيها ايضا لو ان امرأتين لاحدهما
بنون والآخر بنات ارضعته بعينه دون اخواته لان اخوته مع بناتها لم
يجمعوا على واحد فلم يثبت الاخوة بينهم وبين بناتها لو ارضعت ام البنين
واحدة من بنات الاخرى حرمت تلك الابنة على بني المرضعة لا نصاً
اخت لهم وغيرها من بناتها تحلل له وذكر في فتاوى القاضي الامام
فخر الدين رحمه الله اذا فطم الصبي في المولدين وتعود الصبي واكتفى بالطعام
فارضعت لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الردية اذا ارضع في مدة الرضاع
يثبت به الحرمة ونما يحصل الرضاع بالمعنى المذكور يحصل بالنسب

والتعوط والدجور ولا يحصل بالانكاح في الاذن والاحليل والمثاقعة
والامه ولا بالحقة في ظاهرها رواية وروى عن محمد بن حماد انه يحصل
بالاحتقان ومدة الرضاع عند الحنفية رحمه الله مقدرة بثلاثين شهرا
اذا الرضاع في هذه المدة يثبت الحرية فطم على رأس الحولين او لم يطم
ولوار تضع بعد حولين ونصف لا يثبت الحرية فطم او لم يطم وبعد
حولين لا يثبت فطم او لم يطم وقال رحمته الله وفيه مقدرة بثلاث
سنتين واجمعوا على ان مدة الرضاع في انعقاد جرة الرضاع على الاب
مقدرة بحولين حتى ان المطلقة اذا طالت بعد الحولين باجرة الرضاع
فان في الاب ان يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين هذه الجملة في فتاوى القاضى
الامام فخر الدين رحمه الله والمرأة اذا كانت صغيرة فان كانت مثلها نوطا
وتصلح للجماع فلها النفقة وان كانت لا نوطا مثلها ولا تصلح
للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى الى الحالة التي تطيق للجماع سواء كانت
في بيت الزوج او بيت الاب فرق بين نفقة الزوجة وبين عموك والفرق
في الزخيرة وان كانت المرأة تصلح للجماع والزوج ولا تطيق فلها
النفقة اذا لم تكن مانعة نفسها لان منفعة الاحتباس هي هنا
انما كانت بمعنى من جهة الزوج فلا يقطع حقها في النفقة كما لو جئت
نفسها لاجل المهر ولو كانا صغيرين لا تطيق للجماع لان نفقة لها
حتى نصير المرأة الى الحالة التي تطيق للجماع لان النع جاء بمعنى من جهة
والحاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع
لا نفقة لها سواء كان الزوج تطيق للجماع او لا تطيق وان كانت تصلح
للجماع تتحقق النفقة سواء كان الزوج تطيق للجماع او لا وعز هذا قلنا
بان المجهوب اذا تزوج امرأة صغيرة لا تصلح للجماع لا يفرض لها نفقة
ولو تزوج تصلح للجماع يفرض لها النفقة ولو تزوج تصلح للجماع يفرض لها
النفقة ولو تزوج رجل ابنة وهو صغير لا يجامع مثله ولا يجبل امرأة
كبيرة فجاءت بولد لم يلزمه الولد لاستحالة الاحبال لم يولد قال
فلا تترد المرأة النفقة التي كان ابو الزوج ينفق عليها عن ابنة لان الحمل
لا يمنع وجوب النفقة حتى لو اقرت انها زنت فجلت يكون عليها النفقة

ايضا

ايضا لان الحمل لا الزنا ان كان يمنع من طهر لا يمنع من دواحي الوطى وكذلك
من الوطى فيما دون الفرج وهذا كاف لوجوب النفقة قال ولو اقرت انها
حين تزوجت كانت حبلى ردت نفقة سنة اشهر لانها اقرت شيئين بنفسها
النكاح وانه اقرار على الزوج اقرت انها لا نفقة لها في مدة الحمل وانه
اقرار على نفسها فنقدت في نفسها ولا تصدق في حق الزوج وقد اخذ
نفقة سنة اشهر فترد ذلك كذا ذكر في الزخيرة واذا طلق امرأته وهي
صغيرة لم تحض بعد وقد دخل بها ومثلها يجامع فعدتها ثلثة اشهر
على ما عرفت في كتاب الطلاق وينفق عليها ما دامت في العدة وهذا
اذا طلم تكن المرأة مراهقة فاما اذا كانت مراهقة فعدتها لا يقتضي
بثلاثة اشهر بل توقف في حالها الى ان يظهر انها هل جلت بذلك
الوطى ام لا فينبغي ان يرد النفقة عليها ما لم يظهر فراغ رحمها فلو انما
حاضت في هذه الاشهر الثلاثة تستأنف العدة بالحيض ويكون
لها النفقة حتى ينقض عدتها لما ذكرنا والصغيرة اذا ادركت فاخذت
نفسها فلها النفقة والسكنى وكذلك الفرقة بسبب العقق او بسبب
عدم الكفاة هذه الجملة في نفقات الزخيرة والاصل في ارضاع
الولد الصغير قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين
كاملين لمن اراد ان يرضع الرضاعة . اختلف العلم في هذه الآية
قال بعضهم هذا مجرّد خبر ان الوالدات كذا يفعلن وليس فيه
ايجاب بالارضاع على الاتهمات وان كان بصفة الخبر كقوله تعالى
والمطلقات ترين بانهن ثلثة قروى وعز هذا قلنا
ان حال قيام النكاح لا يجوز لها ان تاخذ الاجر بالارضاع لانه يجب
عليها الارضاع دينا وان كانت لا يجبر على ذلك في الحكم واخذ الجهر من
الزوج بسبب اعمال داخل البيت لما ان اعمال داخل البيت واجبة عليها
دينا واما الكلام في بيوت الحرية واستحقاق الاجر فعند الحنفية
رحمهم الله يثبت حرة الرضاع الى ثلثين شهرا وعندها الحولين وقد
ذكرنا في مسائل الرضاع واما الكلام في استحقاق الاجر قال شمس
الآية الملو في رحمته الله هو على الخلاف حتى ان من طلق امرأته فاوضعت

مطلب
مسألة الرضاع
الصحاح
حول

بعد الحول وطلبت الاجرة فعند ابي حنيفة رحمه الله تحقق الى تمام ثلثين شهرا وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا تحقق الاجر فيما وراء ثلثين. واكثر المشايخ رحمهم الله على ان هذه الرضاع من حق استحقات الاجرة على الاب مقطرة بحولين عند الحل حتى لا يستحق المطلقة اجرة الرضاع بعد حولين بالاجماع ويستحق في الحولين بالاجماع. قال اصحابنا رحمهم الله لا تجب الام على رضاع ولد لان الارضاع بمنزلة النفقة ونفقة الاولاد تجب على الاباء لا على الامهات فكذا الارضاع فان كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها او لا توجد من ترضعه هل تجب الام على الارضاع في ظاهر الرواية على اصحابنا رحمهم الله لا يجزى وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في التوام انهما تجب وذكر اسم الآية الشريفة رحمه الله في ادب القاضى للحضا فانما تجب من غير ذكر خلاف وهكذا ذكر في شرح القدر رحمه الله. وهكذا لا تجب لولم تجزى له الولد لا يأخذ لبن غيرها ادنى الى تلف الولد وهي ممنوعة فلا بد وقال الصحابة رحمهم الله لو لم يكن للصبي اولاد مال اجرت الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يار في اللبن قياس هذا ما قال اصحابنا رحمهم الله فيمن من غاب وليس له مال وترك امرأة وصغيرا والمرأة مال فالمرأة تجب على الانفاق على الصبي ثم هي ترجع عليه كذا هي من ارضاع الصغير اذا كان توجد من ترضعه انما تجب على الاب اذا لم يكن للصغير بعد الطعام اذا كان له مال ينفق في ماله ولا يجب على الاب فرق بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجات فان المرأة اذا كانت موسرة يكثر نفقتها على الزوج والفرق يعرف في الرخصة فان كان للصغير عقارا وادوية او ثياب واحتج الى ذلك النفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء ونفقة الصبي يكثر في ماله اذا كان غنيا فان كان مال الصغير غنيا يكثر يومر للاب ان ينفق من ماله على ان يرجع في مال الولد اذا حضر ماله ولكن ان اشهد على ذلك فله ان يرجع في الحكم فان انفق بغير اشهدا لكن نية الرجوع ليس له ان يرجع في الحكم لان الظاهر ان الانسان يقصد فيما

ينفق

ينفق على ذلك التبرع والقاضى لا يطلع الا على الظاهر ما شاء الله تعالى فطلع على الضام والظواهر فكان له ان يرجع ان كان قصده عند الانفا الرجوع فاما اذا لم يكن للصبي مال فالنفقة على والدته لا يشترط احد في ذلك وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة على الاب والام تلامنا الا ان في ظاهر الرواية جعل الكل على الاب لان النفقة نظير الارضاع فكما لا يشترط الاب في مؤنة الارضاع احد فكذا في النفقة فان كان الاب معسرا والام موسرة امرت ان تنفق من مالها على الولد ويكون ديسا على الاب اذا اليسر ترجع عليه لان نفقة الولد الصغير على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه وكانت الام قاضية حقا واجبا عليه بامر القاضى فترجع عليه اذا اليسر كما اذا اوتت بامر ولو كانت الام موسرة وللصغير جدد موسرته من الام بالانفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر بالجد بذلك لانه وقعت الحاجة الى الاستانة وكانت الاستانة من مالها وهي اقرب الى الصغير ولي رجل له صغير وامه في نكاحه فطلبت من زوجها اجرة الارضاع لا تحقق وان استأجرها الزوج على ذلك لان نفقة النكاح واجبة على الزوج فلو اوجبت اجرة الارضاع يجتمع اجرة الارضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجزى اذا لم يكن للصغير فان كان له مفرض اجرة الارضاع في ماله لا تنفاه ما ذكرنا من معنى وهو اجتماع اجرة الارضاع ونفقة النكاح في مال واحد وان كانت الام معتدة على طلاق رجعي لا تحقق اجرة الارضاع ايضا لان النكاح لم يزل وان كانت معتدة عن طلاق بائن او عن ثلاث هل تحقق الاجرة على الارضاع فيه روايتان فلو صلت المرأة زوجها عن اجرة الارضاع على شيء ان كان الصلح حال قيام النكاح وفي العدة عن طلاق رجعي وفي العدة عن طلاق بائن او ثلاث على احد المتأيتين كان لها ان تنع عن الارضاع ولا يجبر عن ذلك ولكن بالشرائط التي ذكرنا قبل هذا واذا لم تجبر ولم تكن للصبي مال كان على الاب ان يشتري طيرا ترضعه عند الام ولا ينزع عن الام لان الام اجتمعت على ان الجرحا لكن لا تجب على الطير ان تكت

في بيت الامة اذا لم يشتري ذلك عليها عند العقد وكان الولد يستغنى عن
 الظئر في تلك بل لها ان ترضع وتعود الى منزلها وان لم يشترط عند العقد
 ان ترضع عند الامة كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجوه
 وترضعه عند فساد الدار فلو شرط عند العقد ان تكون الظئر عند الامة
 فحينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط فان قالت الامة انا ارضع الولد على تلك
 الاجرة ففي كل مريض تحقق هي اجرة الرضاع كما في العدة عند طلاق بائن او
 ثلاث على احد الروايتين او بعد انقضاء العدة على الروايات كلها كانت هي
 اولى بخلاف ما اذا كانت تطلب زيادة على ما ترضعه غيرها حيث لا تكون
 هي اولا والفرق في الزخية قال — ولو ان رجلا له اولاد صغار بعضهم
 رضيع وبعضهم مقيم واتهم زوجته وليس للاولاد مال في حاضته اثمهم
 في نفقتهم فالقاضي يقرض لهم النفقة على الاب ماداموا صغارا فان
 شكت الامة تقبضه وتقتره في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يسمع شكايتها
 ويدفع بعض نفقة الاولاد اليها فان قال الاب انها تأخذ مني نفقة
 الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم وتمنعهم لا يقبل قوله عليها لانها امانة
 ودعوى الجناية على الامين لا تمنع من غير حجة وان سأل عن قاضي
 ان سأل جيرا ايضا عنهم احتياطا وانما يميل من يداخلها لانه اعرف
 بحالها فان كان كما قال — الزوج زجرها ومنعها عن ذلك وقال
 بعض المشايخ اذا وقعت المناعة في هذا الباب ان شاء القاضي دفع
 النفقة الحقة بدفعها اليها صباحا ومساء ولا يدفع اليها جملة وان
 شاء امر غيرها ان تنفق على الاولاد وان صالحت المرأة زوجها عن نفقة
 الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معرا او مومرا وطريق جواز
 هذا الصلح ينظر في كتاب النفقات من التخيير فبعد هذا ينظر ان كان
 ما يقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة تغاير الناس فيها بان كانت
 تدخل تحت تدبير المدينين في مقدار كفايتهم فانما يكون عفوا لانه يمكن
 التمسك عنها وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تدبير المدينين
 فانما نظر عنه لانه الواجب على الاب تدبيرها كغيرهم فرق بين نفقة
 الاولاد ونفقة الاقارب فان المعسر اذا صالح قريبه عن النفقة لا يحجب

لأن نفقة الاقارب لا يجب الا على المومر وهذا الصلح انما وقع عما
 هو حق الاولاد فيصح رجل له اولاد صغار لا مال له ولا مال للصغار
 ايضا هل يرض النفقة على الاب قادرًا على الكسب يفرض عليه فيكتب
 فينتفق عليهم لأن نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعرة فانما
 ان يكتب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويجبر بخلافه سائر الدين
 فان الوالدين وان علوا لا يجسونه بدونة الاولاد والفرق في الزخية
 فان كان الاب عاجزا عن كسب ما به من مائة او كان معقرا بتكفف
 الناس وينفق عليهم هكذا في نفقات الخفاف ومما خرب من
 قال — يكون نفقة الاولاد في هذه الصورة في بيت المال لانه
 اذا كان بهذه الحالة تكون نفقته في بيت المال فكذا نفقة اولاد
 الصغار وذكر الخفاف في ادب القاضي في هذه الصورة ان
 القاضي يرض النفقة على الاب وبما مر ذلك من القاضي ولم تلتزم فاذا
 ايسر وقد ر عليه طالبة المرأة بالاستدانة وكذلك لو كان الاب
 واجدا للنفقة لكنه امتنع عن نفقة على الصغير يرض القاضي على
 الاب نفقة الاولاد وبما مرها ان تتدين عليه وتنفق على الصغير
 لترجع بذلك على الاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب
 فخاب الاب وتركهم بلا نفقة فاستدانت بامر القاضي كالانفاق
 على الصغير بامر القاضي كالانفاق عليه بامر الاب وكذلك هذا
 الحكم في مؤنة الرضاع اذا كان الاب معرا فالقاضي يأمر المرأة
 بالاستدانة فاذا ايسر رجعت عليه بالمقدار الذي امرها
 القاضي بالاستدانة لما قلنا فان لم يكن المرأة استدانة بعد
 الرضخ لكنهم لو كانوا ياكلون من سائل الناس لم ترجع على الاب
 بشئ لانهم اذا سألوا اعطوا صاد ذلك ملكا لهم فوقع الاستدانة
 لهم فانفعت الحاجة وسقطت النفقة عن الاب فاذا كانوا
 اعطوا نصف الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب ويصح الاستدانة
 في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس فانهم وليس هذا
 في نفقة الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم اذا اكلوا من ماله

الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الذي فرضت نفقتهم عليه ولقب المسئلة
ان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي بل تقط بعض المدعي
نفقة الزوجات وتام هذا ينظر في نفقات الزوجة قال — وذكر
في الحاوي في الفتاوى هذه المسئلة وفرق بين نفقة الصبي وبين
نفقة سائر المحارم فقال — نفقة الصبي تصير ديناً على الاب
بقضاء القاضي ونفقة سائر الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي
قال — فان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالان
لاستدانة فاستدانة حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فمات
قبل ان يؤدي اليها هذه المنفقة هل لها ان تأخذ من مالها
ترك مال ذكر في الاصل ان لها ذلك وذكر الحنفية رجع في نفقائه
ليس لها ذلك والصحيح ما ذكر في الاصل لان الاستدانة المرأة باذن
القاضي وللقاضي ولاية كاملة منزلة استدانة الزوج بنفسه
هذا اذا استدانة بامر القاضي فاما اذا فرض القاضي نفقة
الاولاد ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانة ثم مات الزوج قبل
ان يؤدي ذلك اليها ليس ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالانفا
ثم قد رحمهم الله نفقة الصغير وكسوته على المهر بالدينار
وهذا ليس بتقدير لازم انما المعتبر ما يحصل به الكفاية لكن اذا
كان موثراً يؤمر بان يتوسع على الاولاد في النفقة والكسوة حتى
حب ما يرى الحاكم كما في نفقة الزوجات • واما الذكور فلا بد
اذا بلغوا حد الكسوة ولم يبلغوا في انفسهم فارد الاب ان يلبسهم
في عمل يكسوا وينفق عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الاب
ان يواجره في عمل او خدمته فله ذلك واما اذا كان الولد مكنتاً
فليس للاب ان يواجره في عمل او خدمته لان المستاجر يخلو بها
وذلك منتهى في الشرع ثم في الذكور اذا سلمهم في عمل والبسوا مالا
ياخذ الاب كسبهم وينفق عليهم وما فصل يحفظ ذلك عليهم الى
وقت بلوغهم كسائر املاكهم فان كان مبرراً لا يؤمن على ذلك
فالقاضي يخرجهم من يده ويجعل في يديهم وهذا لا يختص بهذا

المال بل هذا هو الحكم في جميع اموال الصبيان واذا جادت الامة
المشتركة فولد قادهاء المولى ان نفقة الولد عليها وعلى الولد اذ اكبر
نفقة كل واحد منهما هذه الجملة في نفقات الزوجة في النوع الاول
من فصل نفقات ذوي الارحام • وفي الفتاوى القاضي الامام
فخر الدين رجع امرأه طلقها زوجها ولها اولاد صغار فافترت
انها قبضت نفقة بخمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت
عشرين درهماً ونفقة مثلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في
المنتقى ان هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها قبضت عشرين وان
قالت بعد اقرارها بقبض النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع على
ابيهم بنفقة مثلهم امرأة اختلفت من زوجها على ان ابرائه من نفقتها
ونفقة ولدها رضيعاً كان أم لا وعلى ما في بطنها من ولد قال — عليها
ان ترد المهر الذي اخذت ولا نفقة عليها للولد وبنت لها نفقتها ما دامت
في العدة امرأة ادعت على زوجها انه لم ينفق على ولدها الصغير قالوا
ان كان القاضي فرض عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفسه فادعت
المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكر الزوج خلفه والا فلا صغير لدا
معسر وجذاب الاب موثر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالانفاق
عليه ويكون ذلك ديناً على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير
وان لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الاب وان كان الاب زناً
وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة بذلك
على احد وكذا لو كان للصغير ام موثرة او جدة موثرة واب معسر
امرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الاب ان لم يكن
الاب زناً فان كان زناً لا شيء عليه هذه الجملة في فتاوى الامام
الامام فخر الدين رحمته وفي القدوري نفقة الصغير واجبة
على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان
خالفته وفي الفتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله الفتي
لا يجبر على نفقة احد الاربعة الولد الصغير والبنات البالغات
ابكاراً كن او ثيباً والزوجة والمملوك وفي الزخير اذا كان للفقير

صفار وجد موسر لم ترض النفقة على الجدة لأن النفقة لا تجب على
 الجدة حال قيام الأب ولكن يؤمر الجدة بالانفاق في صيانة لولد الوالد ويكون
 ذلك ديناً على والد الصفار كانه والد الصفار امر بذلك هكذا ذكر في
 القدوري فلم يجعل النفقة على الجدة حال عسر الأب والميت من
 المذهب أن الأب الفقير يلحق بالميت استحقاق النفقة على الجدة
 وما ذكر في القدوري قول الحسن بن صالح رحمه الله هكذا ذكر في
 أدب التامني للخصاف رحمه الله قال وإن كان الأب زناً قضى نفقة
 الصفار على الجدة ولا يرجع على أحد بالانفاق لأن نفقة الأب في هذه
 الحالة على الجدة فكذلك نفقة الصفار وروى عن أبي يوسف رجع في صغير له
 والد محتاج زمن فرضت نفقته على قرابته من قبل أبيه ووزارته فكل
 من يجبر على نفقة الأب يجبر على نفقة الغلام فإن لم يكن له قرابة
 من قبل أبه قضيت بالنفقة على ابنه وأمرت قرابة الأم بالانفاق
 ويكفر ذلك ديناً على الأب وهذا لأن قرابة الأم لا يجبر أن يجبر
 عليهم نفقة الولد لما عرف أن الأب لا يشاركه غيره في نفقة الصغير
 فإذا لم يكن للأب قرابة لم يبق ههنا وجه سوى أن يقضى بالنفقة
 على قرابة الأم يكفر ذلك ديناً على الأب كسائر الأرباب غير
 في نفقة الولد فاما قرابة الأب فيما يلزمهم نفقة الأب فجاز أن
 أن يلزمهم نفقة الغلام كونه نفقة وله جارية مجرى نفقة وهذا
 الجواب أنما يتقيد إذا لم يكن في قرابة الأم فليكن محملاً للصغير
 ولا يملك أهلاً للارث لأن شرط وجوب النفقة في غير قرابة الولد والميت
 وأهلية الارث فاما إذا كان في قرابة الأم من كان محملاً للصغير
 وهو أهل الارث فإنه يجب عليها النفقة ويلحق الأب الميراثية
 والأصل في نفقة ذوي الأرحام قوله تعالى وعلى الوارث مثل
 الوارث ذلك والمراد هو الوارث الذي يكون ذارحاً محرم وهو
 قول عبد الله مسعود رضي الله عنه وهكذا كان يقرأ وبه أخذ
 أصحابنا رحمهم الله حتى لا يجب النفقة على أب العم وإن كان ورثاً
 لأنه ليس بمحم للصغير والمراد بالوارث المذكور في هذه الآية كونه

أهلاً للارث لا كونه وارثاً حقيقة وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله حتى لراحتع المأ
 وابن العم فالنفقة على الحالة عند علمائنا ورحمهم الله وأن كان الميراث لابن العم
 لأن الحال ذو رحم محرم وهو أهل الارث وابن العم وإن كان وارثاً ليس بمحم
 للصغير فالأصل لأن هذه النفقة لا تجب إلا على ذي رحم محرم وهو أهل
 للارث سواء كان وارثاً في هذه الحالة أو لم يكن وعند الاستواء في
 المحرمية وأهلية الارث يترجح من كان وارثاً حقيقة في هذه الحالة
 حتى أنه إذا كان له عم وخال — فالنفقة على العم وكذلك إذا كان
 له عم وعممة وخالة فالنفقة على العم الموسر لا ينفق لأنه سواه في المحرمية والعم
 هو الوارث فيكون النفقة عليه ولو كان العم معسراً فالنفقة على العم
 والحالة الثالثة على قدر ميراثها ويجعل للعم كالميت ثم الأصل في نفقة
 من سوى الولدين والمولودين من ذوي الرحم المحرم أنه ينقسم على قدر الميراث
 لأن الله تعالى أوجب النفقة باسم الوارث فقال — فعلى الوارث مثل
 ذلك فإذا أوجب باسم المولود فيجب التقدير به ولهذا قلنا إذا وصي
 لورثه فلان وله بنون وبنات كانت الوصية لهم على الميراث ولو وصي
 لولد فلان كان الزكو والأنثى فيه على السواء فعلى هذا يخرج جنس هذه
 المسائل وإذا كان للصغير أم وعم أو أم وأخ لأب وأم كل واحد منهما
 موسر فالنفقة عليهما على قدر الميراث وكذلك الرضاع عليهما
 أثلاثاً وإن كان العم فقيراً والأم موسراً فالرضاع فالنفقة على الأم
 لما ذكرناه أن العسر كالمعدوم في حق إيجاب النفقة على الموسر وأما
 الأم وأخ الأب وأم وأخ لأب وعم أغنياء فالنفقة على الأم والأخ
 أثلاثاً بحسب الميراث لأن العم ليس بوارث في هذه الحالة فترجح
 الأخ على العم لكونه وارثاً حقيقة وإذا كان للفقير الذم ابن صغير أو
 كبير زمن ولهذا المعدلثة أخوة متفرقتين أهلياً فالنفقة
 الرجل على الأخ ولأب والأم والأخ من الأم أسداساً لأن الابن
 الصغير يجعل كالمعدوم وأما يجعل الابن كالمعدوم لا يصير لأخ
 ورثة فيعدو إلا إيجاب عليهم حال قيام الابن فيجعل كالمعدوم واما
 بعد الميراث بين الأخ لأب وأم وبين الأخ لأم أسداساً فكذا

بن سباع رجة لو كان هذا المصدر هو المسمى ان يعطى نفقته بغير ذنا
القاضي وفيها ايضا من كان بينهما ولاد فاختلفا فيهما في الدين سلا
يمنع وجوب النفقة ومن كان بينهما قرابة بلا ولاد فاختلفا فيهما
في الدين يمنع وجوب النفقة وقد وقع الاستفتاء عن رجل غاب وله
صبي صغير وامرأة معسر واب ميسر هل يجب الصغير على جده
رايت في كتاب الحضانة اذا فقد اب الصغير ولا مال للمنفقة فحكمه في
نفقة الصغير حكمه لو كان ميتا وفي واقعات الامام الاثني عشر الرجل
والمرأة يجبران على نفقة كل ذي رحم محرم كالاخوة والاحفاد والا
عمام والعمات والاحوال والمثالات ونحوهم ويشترط للوجوب في صغره
هم الفقير خاصة وفي الاناث الكبار وكذا وفي الذكور الكبار يشترط الفقر
والزمانة وعدم الحرفة وفي مفقود شيخ الاسلام خواهرزاده رجة الا
يستحق النفقة بحجة الحاجة والابن البالغ يستحق بشيئين الزمانة
والحاجة وبعضهم شرطوا مع ذلك ان لا يعلم حرفة والاولى اقبس
والاخ يستحق بثلاثة اشياء بالزمانة وعدم الحرفة والحاجة وهذا
في الاخ الكبير اما في الاخ الصغير فيشترط لوجوب النفقة الفقر
خاصة ورايت في اصول الفقه الزمانة يكون في ستة اشياء ان يكون
اعى وذا هب اليدين او ذاهب الرجلين او ذاهب اليد والرجل من ثبات
واحد واخرى او مفلوجا ولا يجب المهر على نفقة احد الا على
نفقة الزوجة والوالد الصغير والمعسر ومن يحمل له الصدقة كذا ذكر
في واقعات الامام الاثني عشر وان كان رجلا يحترف ويعمل ليد
له مال مجتمع اجبر على نفقة الوالدين والكلالة في هذا الفصل على
الاستفتاء في ادب القاضي وذكر في الباب الاول من زكوة
الجامع الصغير نصاب حرمان الصدقة ووجوب صدقة الفطر
والاصحية ونفقة الاقارب واحد وهو ان يملك قدر المأتين وان لم
يكن ناميا وفي الجامع الصغير لقاضي خاف رجة اذا كان للصغير
خال وعم وهما ميسران فالنفقة على العم لانه اقرب من حيث
الحكم وعند الاستواء في الدرجة يعتبر الورث بمنزلة الاقرب ولو كان

في كتاب النفقة

له عمه وخالة وابن عم كان على الحالة الثلث وعلى العمه الثلثا
ولا شئ على ابن العم لانه ليس من اهل الوجوب فيكون بمنزلة الميت
وذكر في مجمع النوازل خال ميسر وابن عم معسر فالمرث لابن العم
والنفقة على الخال وذكر في الفتاوى الصغير من له اخ وابن بنت
او بنت بنت فالنفقة على ولد البنت لانه من جملة الاولاد
والاولاد البنات مع الاخ لابي وام اذا كانا سياسيين فنفقة لابي
المعسر على الاولاد البنات سوى فيها الذكر والانثى ولا عبرة
للارث في الاولاد وانما يعتبر القرب حتى لو كان له ابنة وابن ابن
فالنفقة على البنت والنفقة على العم والعمه اثلاثا وان كان الميراث
كله للعم ولا يجبر على نفقة احد من رجال الا وبه زمانية غير الولد
والجد وان علا ونفقة ذوي الارحام البالغين لا تقرض الا اذا
كان بهم زمانية اما نفقة الوالدين فتقضى اذا كانا معسرين وان كانا
احدما والاب اذا طلب حلال بن النفقة فقال انا فقير ايضا
فان القاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان يعلم الله يطبق ذلك فان
قال الاب انه يكتب ما يقدم ان ينفق منه على فان القاضي ينظر
في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته اجبر الابن على ان ينفق
على الاب من فضل ذلك وان لم يكن في الكسب فضل فلا شئ عليه
في الحكم لكن يؤمر بديانة ان لا يصنع والده وقال بعض العلماء
يؤمر ان يجعل الاب واحد من عياله وينفق عليه كسبه هذه
بالجملة فتفتاوى الصغير وذكر شيخ الاسلام ابو بكر رجة الله
في شرح كتاب المفقود القاضي ينفق من مال المفقود على من يستحق
النفقة حال حضرة المفقود بغير قضاء القاضي كالوالدين والزوجة
والاولاد الصغار والكبار من الاناث والذوي فالكسب لا ينفق
على من لا يستحق حال حضرة الا بقضاء القاضي كالاخ والاخت
وغيرهما ولا ينبغي للقاضي ان يبيع عقار المفقود ولا ما لا يتسارع
اليه القصد في نفقة ولا في غيرها بخلافه اذا كان ما يتسارع اليه
الفناء فانه يبيعه ويصرف الثمن الى نفقة الاقارب فانما الاقارب

الاب يطلب النفقة

النفقة على والده

لا يباع عقار المفقود

بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله لحاجتهم الى النفقة
 فقد اجمعوا انه لو كان ماله عقارا لا يمكن لهم حق البيع لحاجة النفقة
 سواء كان القريب ابا او غيره وان كان ماله منقول ليس من جنس نفقتهم
 كالخادم وغيره اجمعوا على انه ليس لغیر الاب والجدة من الاقارب بيع
 ذلك بالنفقة واختلفا في الاب قال ابو حنيفة رحمه الله ان يبيع
 منقولات ابنته الكبر حال الغيبة وقال لا يسره ذلك واجمعوا على انه ليس
 للاب ولاية يبيع المنقول حال صغرة الابن والام كباثر الاقارب
 في هذا واجمعوا على ان للاب ان يبيع عقار الصغير ومنقوله في نفقة
 نفسه وذكر في الهداية اذا كان الابن الغائب مال قضى فيه نفقة
 ابويه فلو باع ابوه متاعا في نفقة جاز عند ابو حنيفة رحمه الله استحسانا
 وان باع العقار لم يجز ذلك كله لانه لا ولاية له لا نقطاعا عما بالبيع
 ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة
 وكذا لا يملك الام في النفقة ولا ابى حنيفة رحمتهما عليه ان للاب ولاية
 الحفظ في مال الغائب الا يرى ان للوصي ذلك فالاب اولى لو فسر
 شفقتهم وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها
 عصبة بنفسها بخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم
 اصلا في التصرفات حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فاذا جاز
 بيع الاب فالتمن من جنس حق وهو النفقة فله الاسماء منه
 كما لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز له حال الملاية لم لان
 يأخذ منه نفقته لانه جنس حق ولو كان الابن الغائب مال
 في يد ابويه وانفق منه لم يضمن لانهما استوفيا حقهما وان كان
 ماله في يد اجنبي فانفق عليهما بغير اذن القاضي ضمن بخلاف ما
 اذا امر القاضي لانه ملزم للعم والابيه واذا ضمن لا يرجع على
 التقاض لانه ملكه بالضم ان قطعه لانه كان متبرعا هذه الجملة في
 الهداية ولو كان للابن الغائب ذنانيل ودرهم او ثياب طعم و
 ليس ينفق القاضي عليهم ويعطيهم بتدريما يعينهم كذا ذكرها في شفا
 شيخ الاسلام خواجه زان رحمه الله وذكر في الالية الشرحي رحمه الله

نعماني في اقرار اصل الاب فيما يأخذ من مال ولده الصغير لا يكون
 غاصبا ولكنه ان كان محتاجا اليه فله ان يأخذه بغير شيء ليصرفه الى
 حاجته وان لم يمكن محتاجا اليه فله ان يأخذ ليحفظه ولا يمكن جانيا
 في حقه حتى يستهلكه من غير حاجة في يضمن وذكر في هبة
 الفتاوى الظهرية اذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المص
 واحتاج اليه نفقة وعدمه اكل بغير شيء وان كان في خلعة من
 الارض واحتاج لا نفد ام الطعام معه وله مال اكل بالقيمة لقوله
 عليه السلام الاب احب بعد ولده اذا احتاج اليه بالمعروف والعرف
 انه يتنازل بغير شيء ان كان فقيرا وبالقيمة ان كان ذا شرعة واحق
 الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفقرة الام فان مات
 الام او تزوجت فام الام فان ماتت او قام الاب فان ماتت او تزوجت
 فالاخت لا ب وام فان ماتت او تزوجت فالاخت لا ب وام فان ماتت
 او تزوجت فالاخت لا ب فان ماتت او تزوجت فابنت الاخت لا ب
 وام فان ماتت او تزوجت فابنت الاخت لا ب لم يختلف الرواية في
 ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة و
 الاخت لا ب لان في رواية كتاب النكاح الاخت لا ب اولى في الحالة
 وفي رواية كتاب الطلاق الحالة اولى من اخت لا ب وبنات الاخوات
 اولى من بنات الاخوة وبنات الاخت لا ب وام اولى في الحالات في قولهم
 واختلفت الرواية في بنت الاخت لا ب مع الخالات والصحيح ان
 الخالة اولى واولى الخالات لا ب وام ثم الخالة لا ب وبنات الاخوة
 اولى من بنات الاخت في الترتيب في العتات على نحو ما قلنا في الخالات ولا
 حق لامة وام الولد في الحضانة واهل الدمة في الحضانة بمنزلة اهل
 الاسلام ولا حق للزوجة وانما يبطل حق الحضانة لهؤلاء النسوة با
 التزويج اذا تزوجت باجنبي فان تزوجت بذي رحم محرم لم يصغر كما
 الجملة اذا كان زوجها جده الصغير والام اذا تزوجت بعم الصغير لا يبطل
 حقها والنساء احق بالحضانة ما لم تنفق الصغير فان استغنى بان
 يأكل ويشرب وحده وليس وحده وفي رواية ويستجى وحده

وظاهره ان من قبل الام لا يملك
 اولى من خالات
 الاب كذا في حاشية مع

ما ماتت من البنات اولى من بنات
 الام على الترتيب كذا في
 عن من نكاح

فالأب أولى بالغلām والأُم بالجارية حتى تحيض وعن محمد بن جرير
 حتى تبلغ حد الشهوة ومن الأولاد لها من النساء لا يبقى لها
 حق الحضنة بعد الاستغناء في الغلām والجارية وبعد ما استغنى
 الغلām الغلām وبلغت الجارية فالنوبة أولى تقدم لأقرب فالأب
 ولأحق لابن العم في حضنة الجارية ولو اختلف الزوجان في من الولد
 فقالت الأُم هو ابن ست سنين وأنا الحق بأمسكه وقال الولد هو
 ابن سبع سنين وأنا الحق به فان القاضي لا يختلف أحدهما ولكن ينظر إلى
 الصبي ان رأى يستغنى عن الوالد بان كان يأكل وحده ويلبس وحده ويرب
 وحده يدفعه إلى الأب والآل فلا وإذا اختلف الرجل امرأة وله منها ابنة أو
 عشرة سنة وضمتها إلى نفسها وأنها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك البيت
 ضابطاً كان للأب ان يأخذ البنت لأن للأب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت
 حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان فإذا بلغت إحدى
 عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صغيرة لها اب معدومة
 موسرة أدارة العمة ان ترضى الولد بما لها فجاءنا ولا تمنع الولد عن الأُم و
 الأُم ما في ذلك وتطالب الأب بالأجر ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح
 ان يقال للأُم اما ان تسلك الولد بغير أجر واما تدفعه إلى العمة فاذا
 استغنت الأُم عن أمسك الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال
 لفقهاء أبو الليث رحمه الله عليه يحجر الأُم على أمسك الولد وقال مشايخنا
 رحمهم الله لا يجبر وإذا بلغت الجارية مبلغ النكاح ان كانت بكرًا كان
 للأب ان يضمتها إلى نفسه وان كانت ثيبًا ليس له ذلك إلا اذا لم تكن
 مؤنة على نفسها والغلām اذا عقل واجتمع رأيهم واستغنى عن الأب ليس
 للأب ان يضمتها إلى نفسه إلا اذا لم يكن ما مؤنا فكان له ان يضم وليس عليه
 نفقته إلا ان يتطوع هذه الجملة في فصل الحضنة من فتاوى القاضي
 الإمام فخر الدين رحمه وذكر في الزخيرة لو كان للصغير أخوة لأخيه
 فاصحهم أولى فان كانوا سواء فأكبرهم سنًا واذا ماتت الأُم حتى ولد
 الحضنة الحاتمة الأُم ليس لها ان ينتقل إلى مصرها وأن كان العقل عندنا
 هو حق الأُم خاصة كذا ذكر في أدب القاضي في باب المرأة تطلقها زوجها

والكلام في انتقال الأُم مع مذكرة في الجامع الصغير وليس لأُم الولد
 اذا اعتقها مولاها ان تخرج بالولد مصر الذي فيه ابوه هذه الجملة
 في الزخيرة وذكر السيد الامام ابو القاسم رحمه في كتاب الخلاص صغيرة
 لها أم وأخت وابن الحفظ ولم يرغب في ذلك ذات رحم محرم منها
 استوجبت ثقة من مالها حتى يحفظها وكان ابو جعفر رحمه الله تعالى
 يقول اذا امتنعت الوالدة ولا تزوج لها فافها تجبر على ان تنكحها
 او ينفق عليها من مال الصبية قال الفقهاء رحمه وبه نأخذ ورأيت
 في موضع ثقة الأُم احق بالجارية حتى تبلغ حد الشهوة واختلفوا في
 حد الشهوة والصحيح بنت تسع سنين وذكر في الجامع الصغير وهذا
 في حق الأُم والمحدثين واما في حق غيرهن فكلن أولى بها حتى استغنت
 وفي الملقط الحالة اذا تعينت للتربية فابت اجبرت عليها وفيه
 ايضاً اذا كان الغلām والجارية عند الأُم فليس لها ان تمنع
 الأب من تعاهدهما وان صار إلى الأب فليس له ان يمنع الأُم من
 تعاهدهما والنظر إليهما وفي الفتاوى القاضي الامام فخر الدين
 رحمه الله ذكر الخصاص رحمه في كتاب النفقات الأُم احق بالغلام
 حتى بالغلام حتى يبلغ سبع سنين او ثمان سنين وذكر ابو بكر
 الرازي رحمه ان الأُم احق به الى تسع سنين واما الجارية فخذ الا
 الاستغناء ان تحيض وعن محمد بن جرير رحمه الله ان الأُم أولى بها الى ان
 تبلغ حد الشهوة واذا بلغت الجارية ان كانت ثيبًا ليس للأب ان يضمتها
 إلى نفسه إلا اذا لم يكن مؤنة على ما ذكرنا وان كان ثيبًا نحو فاعليها
 وليس لها اب ولا جد لكن لها اخ ام عم ليس له ولاية الضم إلى نفسه
 بخلاف الأب والجد والمرأة اذا ارادت ان ينتقل بالصبي من مصر إلى
 قرية وقع اصل النكاح فيها لها ذلك وذكر الباقي رحمه الله عليه
 في الفتاوى انه ليس لها ان ينتقل بالصبي من مصر إلى قرية بحال
 وليس لها ان تخرج بالصبي إلى دار الحرب وأن كان اصل النكاح
 فيها وذكر الباقي رحمه الله في فتاوى آه ان لها ان تنقل إلى
 بعض نواحي مصر وأن كان الأب لا يمكن الرجوع من زيادته في نومه إلى

وطنة قبل الليل وفي المنتقى ابن سماعه عن ابي حنيفة رحمه الله رجل تزوج
امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم اتى هذا الرجل اخرج ولد الصغير
الى الكوفة فطلبها فخاصته في ولدها فاردت مرة عليها قال
ان كان الزوج اخرجها اليها بامرها فليس عليه ان يرده وبقا
لها اذهبى اليه وخذ به وان اخرجها بغير امرها فعليه ان يخرج
به اليها ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله في رجل خرج مع المرأة و
ولد له صبوة الى الكوفة ثم مرة المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان
يردها ولدها ويؤخذ بذلك لها هذه الجملة في الفتاوى الظهيرية
وفي الهداية اذا اردت المطلقة ان تخرج لولدها مكره فليس لها
ذلك ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه والحاصل
انه لا بد من الامرين جمعاً الوطن ووجوه النكاح وهذا كله اذا
كان بين المصرين تفاوت اما اذا اتقاربا بحيث يكون للوالدين
يطالع ولد وبنت في بنته فلا بأس به وكذا الجواب في القريتين
ولو انتقلت من قرية مصر الى مصر لا بأس به لان فيه نظر للصغير
حيث يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالاب وفي عكسه
ضرر بالصغير حيث يتخلق باخلاق اهل السودان فليس لها ذلك
واذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد فارادت ان يتقل بولدها
من مصر الى قريتها ان كان بحاله يمكنه المزوج ان يرد ولد ويتطرق في
امر وبنت في اهلها ان يتقل بالولد والا فلا هذا هو الناصل
بين المسافة القريبة والبعيدة ويتعلق بهذا الاصل مسائل منها
هذه المسئلة ومنها ما ذكر في شهادت المحيط الشاهد اذا دعي الى
الشهادة وهو في نومه يجب عليه الحضور والا فلا ومنها ما ذكر
في فصل العدوى وتسمية الباب من ادب القاضى في محيط المتك
عليه اذا كان بعيداً من مصر لا يعديه القاضى وان كان قريباً
بعده والفاصل بين القريب والبعيد انه اذا كان بحيث لو
ابنك من اهلكه امكنه ان يحضر مجلس الحاكم وبنت في منزله فهذا
بعيد ومنها المضارب ينفق من نفسه في مصر ومن مال المضاربة في

ان كان حاله في مصر
يكنى الزوج الى اهلكه في نومه
على عليه الحضور

المصر وان خرج الى قرية فان كان بحيث يمكنه ان يعود الى اهلكه في يومه
ويتبع عندهم فان نفقته لا يكون في مال المضاربة وان كان لا يمكنه ان
يعود الى اهلكه في اليوم تكون في مال المضاربة ذكر هذه المسئلة في شهادت
المحيط وذكر في نكاح فتاوى الديارى . دختر باسدا ورجها رخت
در حال صحت . وهر جری بنام وی کرد . ومات قبل التسليم قال
لا يكون ميراثا ويكون للصغيرة ولو كانت كبيرة تحتاج الى التسليم
لانها اذا كانت صغيرة تنوب قبض الاب عنها خنثيان صغيرا قال
ابو احدهما لا يبي الاخر محض من اليهود تزوجت ابنتى هذه من ا
ابنك هذا وقبل الآخر ثم ظهر ان الجارية كان غلاما والغلام كان
جارية كان النكاح جائز وهو نظير ما اذا جعل الرجل في عقد النكاح
نفسه محلاً للنكاح ونظير ايضا ما قال في الخلع اذا قال الرجل
اشتريت لى ونى وقالت المرأة بعث قال اكثر اهل لا يقع الخلع
والمختار انه يقع كذا ذكر في الفصل الاول من نكاح الفتاوى
الظهيرية . وذكر في شهادات نكاح المحيط اذا دعي رجل على امرأة
ان وليتها زوجها منه في حال صغيرها واقام على ذلك بيته واقامت
المرأة بنته ان الولي زوجها منه بعد البلوغ فالبيته بيته التزل
وان لم يكن لها بيته فالقول قول المرأة وقيل القول قول الزوج
والاولى امح والبيع على هذا القياس حتى لو باع مال ولد ووقع
الاختلاف بين الابن المشتري فقال المشتري كان البيع قبل
البلوغ وقال الابن لا بل كان البلوغ فالقول قول الابن على اصح
القولين والبيته بيته المشتري وجنس هذه مذكور في تنوير
كتابنا هذا وسئل شيخ الاسلام عطاء بن عمر التمدى رحمه
عن قال لا خذ زوج ابنتى فلان من ابنك فلان بكذا وقال
الاخر قبلتها لا بنى ولم يقل لا بنى فلان وله ابنان هل ينعقد
النكاح قال لا والحاصل انه لو قال تزوجت ابنتى من ابنك وله
بنت واحدة وقال الاخر قبلت لا بنى وله ابن واحد صح لعدم
الاشتباه ولو كان له ابنان ويسمى لمزوج البنت والابن والخلق

الآخر واقتصر على قوله صح ايضاً اما اذا لم تقتصر على قوله بل زاد وقال
قبلت لابني ولم يستحق الابن في الابن لا يصح كذا ذكر في الفصل الثاني
من كتاب النكاح في الفتاوى الظهيرية **في مثل الطلاق**
اذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبرها وان يطلقها للثنته طلقاً
واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى
لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض قال الله تعالى واللاتي
يستن من الحيض من سنائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر واللاتي
لم يحضن والاقامة في حق الحيض خاصة حتى تقدر الاستبراء في
حقها بالشهر وهو بالحيض لا بالظهر ثم ان كان الطلاق في اول
الشهر يعتبر الشهر بالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في حق
التفريق وفي العدة كذلك عند ابني حنيفة رج وعندهما يكمل الاول
بالاخير والمتوسطان بالاهلة وهي مسئلة الاجارات ويقع ا
طلاق كل زوج اذا كان بالفأعاقلة ولا يقع طلاق الصبي والمجنون
هذه الجملة في الهداية وذكر في الزخيرة طلاق الصبي غير واقع
وكذلك طلاق المجنون والمعتوه وقيل في الحد الفاصل بين
المعتوه والمجنون والعاقلة ان العاقل ان يتقيم كلامه واقفاً
ويخبر بادر والمجنون ضده والمعتوه من تحتل كلامه وافعاله فيكون
هذا غالباً وذلك غالباً فكانا سواء وفي الحد الفاصل بين المجنون
والمعتوه والعاقلة اقوال ينظر في طلاق الزخيرة وكذلك طلاق
النائم غير واقع فاذا طلق النائم امراته في حالة النوم فاجزى بذلك
بعد الانتباه فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو
اوقعت ذلك يقع ولو قال اوقعت ما تلفظت به في حالة النوم
لا يقع شيء وعلى هذا الصبي اذا طلق امراته ثم قال بعدما
بلغ اجرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال اوقعت ذلك يقع
وكذلك لو ان رجلاً طلق امراته الصبي فقال الصبي بعد بلوغه
اوقعت الطلاق الذي اوقعه فلان يقع ولو قال اجرت ذلك لا
يقع هكذا في الفصل الثاني من طلاق الزخيرة وفي الفصل الاول

القاضي الامام فخر الدين راجه وذكر في آخر باب التعليق من
طلاق فتاوى القاضي الامام فخر الدين صبي قال ان شرب
نكحل امرأة ان تزوجها فمضى طالق فشر به صبي ثم تزوج وهو
بالغ فظن مهره ان الطلاق واقع فقال اري حراميت بدن فقالوا
هذا اقرار منه فتقدم امراته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأة
وهو الصحيح لانها اقرت بالخدمة ابتداء وانما اقرت بالتب الذي
القصادق عليه وذلك التب باطل ومما يتصل بهذا المسئلة ما ذكر
في الزخيرة اذا جرى من الرجل والمرأة خلع غير صحيح فانه رجل
باذن خذابي كرويت فقال نعم فهذا اقرار منه بالحرمة واقاراه
حجة عليه وذكر في الفتاوى الظهيرية سئل نعم الدين راجه عن خلع
امراته ثم تزوج بعد ذلك ثم قال قوب من حرامى بدان هل محرم عليه
قال نعم لانه اخبرنا الان عليه بذلك الخلع واذا حرم عليه
باقراره يجب المسمى في هذا النكاح بالغاً ما بلغ لانه لا يصدق
في حقها وذكر في العدة اذا قال الزوج باذن خلع كروم او قال
خريد وفروخت كروم والمرأة منكرة يقع الطلاق باقراره وهذا
اذا لم يبق خلع اصلاً سبق خلع فاسد فقال ذلك بناء على ان
الخلع صحيح قال الامام فخر الدين المرعيتاني راجه لا يقع
وقال نجم الدين النسي رحمة الله يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع
فقال بدان خلع لا يصح عند الكل ورايت في فوايد صدر الاسلام
ظاهر بن محمود راجه ذن لفظي كفت شوي كفت كفاست وحرمت
ميان ما بابت شد باين لفظ ثم تبين ان ذلك لا للفظ ليس يكف
حكي عن نجم الدين النسي رحمه الله انما لا تحرم وفي طلاق فتاوى
القاضي الامام فخر الدين امرأة قالت لزوجه من وكيلهم
فقال هسنى فقالت طلقت نفس ثلاثا فقال الزوج بالفتاوى
لو بدن حرام كشتي ما واجنا بايد بود فيفرق ثم اراد الزوج ان
يراجعها فاسديشال عن نيته ان قال عنيت به التوكيل با
الطلاق ولم ينو العدد تبين بواحد وهذا الجواب انما يصح

على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اما على قول أبي حنيفة رحمه الله
فقد قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى هكذا ذكر هذه المسئلة في وجه
فصل الطلاق الذي يكون من قبل المرأة وفي طلاق الزخيرة
اذا جعل الرجل امرأته بعد صبي او مجنون يصح ولا اشكال في
الصبي الذي يعقل لا من اهل التملك واما الاشكال في المجنون
والصبي الذي لا يعقل لا فيما يملك من اهل التملك فينبغي ان لا يصح
جعل الامر باليد تملك الا يرى انه لا يصح سائر التملكات
منها فكذا هذا النوع من التملك والوجه في ذلك ان التفويض الى
الصبي والمجنون ان كان لا يصح باعتبار التملك يصح باعتبار التعليق
لان في التفويض تعليقا معني كانه قال لامرأته ان قال لك هذا
الصبي او هذا المجنون انت طالق ولو صرح بذلك ثم قال ذلك
الصبي او ذلك المجنون لها انت طالق ليس انما تطلق كذا ههنا
وتقتصر على المجلس لانه تعليق في ضمن التملك فيقتضي جوابا في المجلس
الا يرى انه لو قال لها ان قال لك هذا المجنون في هذا المجلس
انت طالق وان يصح وتقتصر على المجلس كذا هناك قال رَجَّحَ
وعن هذا التعليل استخرجنا جواب مسئلة صادرة واقعة الفتوى و
صورته اذا قال لامرأته وهي صغيرة امرءك بيدك بنوى الطلاق و
طلقت نفسها ليس انها تطلق كذا ههنا وفي فتاوى الامام
فخر الدين رَجَّحَ الصغيرة المسلمة اذا كانت تحت زوج ارتد ابوها
عن الاسلام لم يبق من زوجها فان لحق بها دار الحرب بانت وان ارتد
الاب ولحق بها دار الحرب وانها ماتت في دار الاسلام مسلمة
او مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها نصرانية صغيرة تحت مسلم
تجس ابوها وابوها نصرانية قد ماتت او هي حية لم تبين الصغيرة من
زوجها ولو تجس الابوان بانت من زوجها وان لم يلحق بدار
الحرب مسلم تزوج نصرانية صغيرة لها ابوان نصرانيان فبطلت
الصغيرة ولا يعقل النصرانية ولا دين من الاديان ولا نصف
بانت من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة بالاسلام الابوين اذا بلغتا

وهي لا تعرف الاسلام ولا تصف تبين من زوجها كانتا ارتدت
ولهذا اختار الا تقيأ والصلى واستيفاف المرأة وهو حزن لك
ينبغي ان يكون الاستيفاف على وجه الاستيفاف ليس الرصف
عليها وقد ذكرنا هذه المسائل في مسائل النكاح والصبي الذي
يعقل يصح ارتداه بوجوب كفرته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله وكذا ارتد الصبي التي يعقل واذا بلغ الصبي عاقلًا وهو
لا يوصف الاسلام يكون مرتدا الا انه لا يقتل كما لمكره على الاسلام
اذا اسلم ثم ارتد يصح رده ولا يقتل صبي نصراني زوجته ابوه نصراني
فاستل المرأة لا يعرف القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام
فاذا عقل يعرض عليه الاسلام فاذا ابا فرق بينهما كما لو كان بالفار
قد ذكرنا في مسائل النكاح هذه الجملة في طلاق فتاوى قاضي خان
فبطل فصل اللعان وذكر مرة في فصل الخلع من طلاق فتاوى
واذا خلع الرجل ابنته من زوجها وهي صغيرة فان ضمن الاب ثم
يقبوله ويكون صلا قرها على زوجها ثم يرجع الزوج على الاب وان لم
يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت
كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كما لو كان الخلع
مع الصغيرة وان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ رحمهم الله
في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحاح انه يقع لان
الاب كمالها وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة اضافت له
البدل الى مال نفسها او ضمنتم يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي
وان لم تضمن ولم يضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لا
رواية فيه والصحاح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن
البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة يعقل
العقد وتعتبر يتوقف الخلع عن قبولها وقال بعضهم لا يتوقف
ولما اختلفت الصغيرة التي يعقل ويعبر من زوجها على صداقها
يقع طلاق باين ولا يقطع الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلة
بالخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن

الركيل البذل لا يقع الطلاق كما لو كان المخلع من الاجنبي قال
 وذكر الحنفية دية في الحيل ان الاب اذا خالعت ابنته الصغيرة
 على صداقها ان علم الاب ان المخلع خير لها بان كانت لا تحسن
 العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك دية يقطع
 الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك نفذ قضاءه لانه
 قضاء في موضع اجترارها واذا خالعت الاب على ابنة الصغيرة يصح
 لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من صغير ولا يتوقف
 خلع الصغير على اجازة الاب هذه الجملة في فتاوى القاضي الامام
 فخر الدين رحمه الله ورأيت في كشف القوم للفقير ابي جعفر رحمه الله
 ان الاب اذا خالعت ابنته الصغيرة على قول بن سلة رحمه الله الطلاق
 واقع بقبول الاب وان لم يضمن الجعل ولا يجب الجعل عليها
 ولا على ايديها وذكر عند قول آخر ان المخلع واقع بقبول الاب والجعل عليه
 واجب وان لم يضمن وفي باب المخلع ميسر ولوطي القتيبة بال
 يضمن جميعا وفي الامة يضمن بايضا لان الطلاق على مال في حق الآ
 صحح ولكنه مؤجل وفي حق الصبية يعني مال وذكر نجم الدين
 دية في المشايخ الصبية اذا اختلعت من زوجها الكبير فان كان
 بلفظ المخلع فهو باين وان كان بلفظ الطلاق فهو رجعي ثم المال
 في خلع الصغيرة ان المخلع اذا ضمن الصداق يصح الخلع ويقع الطلاق
 سواء كان العاقد اباً واجنبياً واذا بلغت يرجع بالصداق على
 الاب ولا ترجع على الزوج كذا قال شمس الاية الرضوي دية
 وقال بعضهم ترجع على الزوج اذا بلغت ثم الزوج يرجع على الآ
 وان لم يضمن المخلع الصداق لا شك انه لا يقطع الصداق لانها
 صغيرة وهل يقع البينة اذا قبلت الصغيرة عقد المخلع وان كانت
 بمقتضى بان تعتبر الطلاق بالاتفاق وان لم يقبل الصغيرة
 عقد المخلع هل يقع البينة ان كان المخلع اجنبياً ولم يضمن لا
 يقع البينة بالاتفاق وهل يتوقف على اجازتها بعد البلوغ تكلف
 فيه قال بعضهم لا يتوقف ونحو الحنفية على هذا رحمه الله تعالى

في شروطه وان كان العاقد اباً ولم يضمن هل يقع الطلاق فيه رواية
 في رواية يقع وفي رواية لا يقع ونص في حيل الاصل انه لا يقع ما لم
 يضمن الاب الذمك للزوج وينظر تمام هذا في الزخيرة وقد
 كتبت مسائل خلع الصغير على الاستقصا كتاب الفصول والمخلع
 الصغير حيل منها ضمان المهر وجيلة اخرى ان يحيل الزوج القضا
 على الاب حتى تفرغ دية الزوج منه ويجب ذلك للصغير على الآ
 لان الاب يملك احوالة الصغير والصغيرة على غير من عليه اذا كان
 المحتال عليه مثل المحيل في الملاءة ينبغي ان يصح ايضاً كذا ذكره صدر
 الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب المخلع ميسر وذكر الحاكم
 دية في شروط جيلة اخرى وهي ان يزب الاب بقبض صداقها ونفقة
 عدتها ثم يطلتها الزوج طلاقاً بائناً قال وهذا حكم مخصراً بالآ
 بخلاف ما سائر الاولياء لا ينفق الاب يصح اقراره بقبض صداقها وبراء
 الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار غيره وللدان يكتب في هذا كتاباً
 يكتب اقرار الزوج بالطلاق البائن ويكتب اقرار الاب بقبض
 صداقها ونفقة عدتها كذا ذكر الحاكم في شروط وفي الفتاوى الم
 النظرية في فصل النيب الصغيرة اذا طلقت بعد الدخول
 بها ثم ولدت ان اقرت بانقضاء عدتها بعد ثلثة اشهر ثم ولدت
 ستة اشهر فصاعداً لا يثبت النيب وان كان الاقل من ستة اشهر
 يثبت والطلاق البائن والرجعي سواء بخلاف الآية المعتد
 اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقرب بانقضاء الدية
 او لم تقرب والفرق ان الآية اذا ولدت تبين انها لم يكن بية بل كانت
 من ذوات الاقراء والمجواب في ذوات الاقراء ما قلنا ولا كذلك
 الصغيرة لانها بالولادة لا تبين انها لم يكن من ذوات الاقراء
 فلا تبين ان اقراءها لم يكن صحيحاً صبي في يد رجل فقيل له
 هذا ابنك فاوى برأسه نعم يثبت نسبته وقد ذكرناه مع اخوة
 في مسائل الايماء في مشتركات كتاب الفصول وفي باب نبوت النيب
 من فتاوى رشيد الدين دية صبي ابن عشرين تزوج امرأة وجاء

عدم ثبوت النسب
لنقدان ادلى
مدة البلوغ
وهو اثنا عشر سنة

بولد لا يثبت النسب لان ادنى مدة البلوغ اثنا عشر سنة رجل تزوج امرأة
وجاءت بولد فاختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت لابل
منذ سنة فالولد ثابت بالنسب ممن زوج فان تصادقا انه تزوجها منذ
شهر لم يثبت النسب متى فان قامت البينة تزوجها ايها منذ سنة
قبلت وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا قام الولد البينة بعد
ما كبر اما اذا كان قيام البينة قال صغر الولد فقد اختلف فيه
المشايخ رحمهم الله وقال بعضهم لا يقبل البينة ما لم ينصب لقاضي عد
الصغر خصما لان النسب حق للصغر فنصب عنه خصما لتكون البينة
قابلا ممن هو خصم وقال لا حاجة الى هذا التكلف والقاضي
يسمع البينة من غير ان ينصب عنه خصما بناء على ان الشهادة على
النسب يقبل حبه بدون الدعوى وهذا فصل اختلف فيه
المشايخ رحمهم الله قال بعضهم يقبل وقال بعضهم لا يقبل رجل
زوج ابنة وهو صغير لا يتأق من مثله وقاع ولا احيال فجادت بولد
لا يلزمه الولد ولا يبر في نفق ابوالزوج على ابنة وان اقرت انها
تزوجت على الزوج نفقة ستة اشهر مقدار هذه الحمل صبى في يد
قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح يثبت نسب منها هذه الجملة
في الفتاوى الظهيرية وفي الهداية اذا مات الصغير عن امراته وبها
حبل فعدتها ان تضع حملها بالآية فان حدث الحمل بعد الموت
فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا يثبت نسب الولد في الوجهين لان
الصبى لا ماله فلا يتصور منه العلوق والنكاح بتمامه في موضع
موضع النقص وعند ابى يوسف ردة عدتها الشهر وان كان الحمل
حادثا فعدتها الشهر في قولهم جميعا قال ابى الحسن ردة العدة
تنقض بجمليها ظاهرا كان عند الموت او غير ظاهرا والذي لا ينقض
به العدة هو الحادث وهذا صحيح قال ابو الحسن والتي عدتها
الحيض اذا حملت بعد الطلاق حلالا حادثا فعدتها ان تضع حملها
وان كان الاكثر من سنتين اذا علم انها حملت بعد لزوم العدة
كذا ذكر في المحيط رجل تزوج صغيرة نكاح مثلها ولم يبلغ الحيض

فدخل

فدخل لها ثم طلقها تطليقة رجعية فقالت بعد شهر انا حامل ينظر
ان جادت بولد لا قل من سنتين موقت الطلاق او لا قل من سنة
اشهر من حين قالت ان حامل كان الولد ممن زوج كذا ذكر في فتاوى
قاضي خافى رحمه الله وذكر في طلاقها ايضا الصغيرة اذا طلقت
بعد الدخول ثم ولدت ثم اقرت بانقضاء عدتها بثلاثة اشهر
ثم ولدت لا قل من سنة شهر ثبت نسب ولدها منه وان ولدت
لاكثر من سنة اشهر لا ثبت وقد بيناه من قبل وان لم تقر واقرت
انها حامل فان كانت الطلاق باينا يثبت النسب الى سنتين من
وقت الطلاق وان كان رجعيًا يثبت الى سبع وعشرين شهرا
وان لم تدع الحمل ولم تقر بانقضاء العدة قال ابو حنيفة
ومحمد رحمهما الله هذا وما اذا اقرت بانقضاء العدة بثلاثة
اشهر سواد وللصغير اذا مات وترك امرأة حاملة فعدتها بوضع
الحمل فان حدث الحمل بعد موته فعدتها بالشهر وقد مر قبيل
هذا واما البالغ اذا مات وترك امرأة حاملة او حدث بعد موته
في العدة فعدتها بوضع الحمل وكذا لو طلق والمسئلة بجملها في
طلاق فتاوى قاضي خان رحمه الله وذكر نجم الدين النسي رحمه الله
في فتاواه اختلف مشايخنا رحمهم الله في طلاق ايجاب العدة على
الصغيرة اكثر مشايخنا رحمهم الله لا يطلقون لفظة الايجاب لانها
غير مخاطبة لكن ينبغي ان يكتب في الفتوى اذا وقع الحال عليها عدت
بايراد الشئين ثم اذا كانت المرأة لا تحيض من صغير او كبير فعدتها
ثلاثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها رجل تزوج
صبية بنت عشرينين وطلا بها وقال لم ادخل بها ثم فارقتها
قال ابو القاسم ردة احب الى ان يعتد بثلاثة اشهر لاحتمال الدخول
في الفتاوى الظهيرية وذكر في فتاوى لقاضي الامام فخر الدين ردة
صغيرة بلغت ثلاثين يوما ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها
كان عليها الاعتد بثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يتم ثلاثة ايام لا يكله

مطل

حيثما فبقيت من ذوات الاشهر المعتدة الصغيرة اذ بلغت في خلال
 العدة فانها يستعمل العدة بثلاثة حيض متوالية كانت او رجعية
 وكذا الآية اذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت او جعلت يتقبل
 العدة في الحيض بثلاث حيض وفي الجبل بوضع الحمل امة صغيرة طلقها
 زوجها رجعيًا فانها تعتد شهر ونصف في الحيض فان بلغت في العدة
 وحاضت ينقلب عدتها الى حيضتين فان اعتقها المولى في العدة
 نصير عدتها ثلاثة حيض فان مات زوجها المطلق في العدة انتقلت
 عدتها اربعة اشهر وعشر المعتدة اذا كانت صغيرة كان لها ان تخرج
 من البيت الا اذا كان الطلاق رجعيًا فلا تخرج الا باذن الزوج
 والكتابية بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت المعتدة مملوكة قته
 او مكاتبه او ام ولد كان لها ان تخرج اذا لم يبعها المولى بيتًا فان
 بواها المولى بيتًا لا يخرج الا اذا اخرجها المولى والمعتدة عن نكاح
 فاسد يخرج ولا حد عليها كما لا يجب عدة الوفاة هذه الجملة في فتاوى
 قاضي خان رحمه الله وفي الفتاوى الطهريه ولا حداد على الصغيرة
 ولا على الكتابية ولا على التي يعتد من نكاح فاسد ويجب على الامة
 والكتابية البلوغ تارة تكون بالن وتارة تكون بالعلامة والعلامة
 في الجارية الحيض والاحتلام والجبل وادى المدة تسع سنين هو المختار
 والعلامة في الغلام الاحتلام والاحبال وادى المدة اثنتا عشرة
 سنة واما السن اذا دخل الغلام في التاسع عشر او في الجارية اذا
 دخلت في السابع عشر وفي بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله
 انه اعتبر بنات العشر وهو قول مالك رحمه الله وعن ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله اذ بلغ الغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا
 وذكر صدق الاسلام ابو اليسر في باب العدة والفتوى في زمانها
 يجب ان يكون على قولها لقصر اعمار اهل زمانها وفي آخر فتاوى
 الامام العباسي رحمه الله ويسمع اقرار الصبي ببلوغه اذا كان ابن ثلاثة
 عشرة سنة امرأة اقرت انها مدركة ووجب مهرها ثم قالت لم يكن

ان في حديثه وهو رواية عن جليله رحمه الله
 قد بينا من الاجاه كتابه في العدة
 في العدة

مدركة فان اقرها قدر المدركات صح اقرار وان يكن قرة هاتر المدركات
 لم يقع اقرارها ويبقى للقاضي ان يحتاط في ذلك وبها عن سنها
 ويقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقر بالبلوغ ان
 القاضي يسأله عن جهده ويحتلط في ذلك كذا ذكر في فتاوى قاضي
 خان رحمه الله وذكرناه في مسائل النكاح في اثنا مسائل قبض المهر
 وفي اقرار فتاوى النسخي رحمه الله عن قوم اصطلحوا وفيهم من هو على
 شيء واقرار المراهق عند الصلح ان بلغ ثم قال بعض الورثة بعد
 ذلك انه لم يكن بالغًا ولم يقع هذا الصلح قال القول قول الصبي
 بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاثة عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر
 ونبتنه ثم حكى عن قاضي محمود السمرقندي رحمه الله ان مراهاقًا اقر في مجلسه
 بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاضي بماذا بلغت فكنت
 فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال القاضي وما رأيت
 بعد ما استيقظت فقال الماء فقال اي ماء فان الماء يختلف فقال
 النخى فقال آت مرر انك **فرز** اذ روي شود فقال على من احتلت على
 ابن او على بنت او على اثنان فقال على ابن واسمى الغلام فقال القاضي
 لا بد من استقصاء فقد يلقن الغلام الاقرار بالبلوغ من غير
 حقيقة وجرت منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقته قال الشيخ
 الاسلام رحمه الله وهذا من باب الاحتياط وانا يعتدل قوله
 مع التفسير وكذا الجارية اذا اقرت بالحيض وقد كتبت مسائل
 ما يتعلق بمعرفة البلوغ في متفرقات كتاب الفصول على الاستقصاء
 المرأة اذا اجادت بولد فنفاة الزوج ولا عن القاضي بينهما ولم
 يقطع النكاح حتى مات الزوج او المرأة فان النكاح لا ينفع وهو
 ثابت النكاح من الزوج لان النكاح لا ينقطع بنفس اللعان
 ما لم يقطع القاضي النكاح فاذا مات الزوج او المرأة فقد
 بقاء النكاح ولا سبيل الى قطعه ذلك كذا ذكر في دعوى البسط
 في باب دعوى الولد من النكاح الصحيح قال الفقيه ابو الليث
 رحمه الله عن اصحابنا في هذه المسئلة رواية الا في هذا الموضع

ان يطئ جاريته ولا تصير ام ولد له لو ولدت فانه يبيعها من ولده
الصغير ثم تزوجها **وذكر في الباب التاسع** من عتاق الاصل
الغلام صغير في يد انسان لا يعبر عن نفسه فقال هذا عبيدي فاما
القول قوله فان ادرك الغلام وقال — انا حر لا يقبل قوله
الا اذا اقام البينة لانه صار موسوعيا بطل يد عن نفسه فيكون
القول قول صاحب اليد مع اليمين وعلى الصغير البينة بخلاف ما اذا
لم يكن ادعى ذوا ليد في حالة صغير انه عبيد فكبر وقال — انا
حر الاصل وذو اليد يقول هو عبيدي فالقول قول العبد
لانه لم يعرف ثبوت يد هذا الحر عليه بل يدعى هو انه في يدك وهو
ينكر فيكون القول قوله مع اليمين فان كان الصغير يعبر عن نفسه
حين ادعاه الذي في يده فقال انا حر فالقول قوله لان الذي
يدعيه انه عبيد يدعى انه في يدك وهو ينكر فيكون القول قوله
بخلاف الفصل الاول لانه لا قول له فيكون القول فيه قول من
هو في يدك من حيث الظاهر كالشكوك وكذلك لو قال —
الغلام انا لقيط حر فانه ادعى انه حر الاصل لان اللقيط حر
وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ولو كان الغلام كبيرا فقال الله
هو في يدك هو عبيدي وقال الغلام انا عبيد فلان كان القول
قول الذي في يدك ولو لم يقل انا عبيد فلان ولكن قال انا حر
الاصل كان القول قوله **وهكذا ذكر في عتاق المبعوث**
رجل في يد صبي يقول — هو عبيدي فاعتقه ثم جاء آخر فاما
البينة انه عبيد قبلت بینه ويقضى له ويبطل اعتاق الاول
والمسلتان في عتاق فتاوى قاضي خان رحمه الله وذكر في آخر
باب المدبرة من عتاق الاصل اذا امر انسان صبيًا ان يدبر
عبدك فدبره جاز لان الصبي من اهل التصرفات عندنا اذا
كان عاقلا خلافا للشافعي رحمه الله وفي عتاق الامام الله
رحمه الله رجل كاتب عبيد له صغير يعقل يحسنه لان لو اذن له
في التجارة يصح حتى يصح اجابه وقوله في التجارات فكذلك

مطابق
اعني عبيدا
فان

اذا اذن له في قبول عقد الكتابة لم ينعقد أصلا. وذكر في المبعوث
رجل كاتب عبيد على نفسه واولاده الصغار فهو جائز لانه اذن
له بقبول العقد على نفسه وعليهم فان عجز رد في الرق وكان ذلك
رة الا واولاد ايضا لكنهم تبعوا له الولد الكبير لا يتبع الاب في
ولاة المولاة والصغير يتبع والولد الكبير يتبع الاب في ولاه
العتاقة كالصغير وتام هذا ينظر في باب المولاة قبل كتابة
المكاتب من عتاق الاصل. وذكر في باب مكاتبه الوصي من
المبعوث الوصي بملك كتابة عبيد لئيم كالا ب لانه تكسب وهو
بملك التكسب فان كاتب ثم وهب المال لم يجز بخلاف ما اذا
باع من مال اليتيم ثم وهب الثمن لشترى سقط الثمن ونظن
مشكك لليتيم عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي
يوسف رحمه الله والفرق يعرف في هذا الباب. وحاصل
الفرق ان في البيع حقوق العقد يرجع الى العاقد وفي الكتابة
ترجع الى من وقع العقد له فلهذا اختلفت والوصي يقبض
بدل الكتابة لعجز اليتيم عن قبض حتى لو كبر اليتيم يكتسب حق
القبض له وان اقر بقبض بدل الكتابة صدق اذا كان المال
في يدك اما اذا قال — كنت كاتبه وادى الى بدل الكتابة لا
يصدق وان كانت الوصي ثم ادرك اليتيم ولا يرضى بالكتابة لا
يلتفت اليه ولا يحجز لاحد الوصيين ان كاتب عند اليتيم الا
برضاء الآخر ولا يملك الوصي اعتاق العبد على مال ولا يبيع
نفسه منه بال وكذا الاب لانه حر محض وذكر في باب
ولاة المكاتب من كتاب الولاء وللصبي ان يكاتب عبيد باذن
الاب او الوصي وليس للصبي ان يعتق عبيد على مال لا باذن
الاب ولا باذن الوصي ولا يعتبر اذنها وللصبي ان يقبل ولاه
من بوا ليه باذن ابيه او وصيه ويكفر نائبا عنها في القبول ولا
يلكان الزام ولا العتاقة عليه بالكتابة فيملك ان الرامه عليه
بعقد المولاة. فان اسلم الصبي على يد رجل ولاه لا يصح ما ذكرنا

كان او غير ما دون لانه ليس بعقد تجارة بل هو تبرع وان عقد
 باذن ابيه الكافر لا يصح لانه لا يملك عقد الولاء عليه لا تعلم
 الولاءية ولم يذكر انه هل يملك ذلك باذن ابيه المسلم وينبغي
 ان يملك وهذه الجملة في باب ولاد المكاتب من كتاب الولاء
 الاب كحد ولا ابنه الى نفسه والى موليها والجدة لا بحرم مثل ان
 يكون الجدة معتقاً لقوم وابن ابنه معتقاً لقوم آخر لم يجز الجدة
 ولا ولد ابنه الى نفسه ولا الى موليها الذين اعتقوه بل ولا
 ولد ولد لمن اعتقه وهذه المسئلة مسئلة التي ليس الجدة
 فيها كالأب وينظر في المقررات **باب الايمان** ذكر
 القاضي الامام فخر الدين رحمه في كتاب الطلاق في مسائل تعليق
 الطلاق بالترقيج رجل خلف ان لا يترقيج امرأة وترقيج
 صبية حنت في عيने ولو خلف لا تكلم امرأة فكلم صبية لم يحنت
 وذكر في الباب الثاني من ايمان فتاواه فان خلف لا يترقيج
 امرأة وترقيج صغيرة حنت في عيने وعز محمد رحمه الله تعالى
 في رواية لا يحنت والمرأة في النكاح لا يتناول الصغيرة وذكر
 في هذا الباب ايضا لو خلف لا يترقيج امرأة فاستترى
 جارية صغيرة لا يكون حائشاً بخلاف ما لو خلف ان لا يترقيج
 امرأة وترقيج صغيرة كان حائشاً لان النكاح لا يكون الا في امرأة
 فلا يفيد ذكر المرأة فكان ذكرها وعدم ذكرها سواء ولا كذلك
 الشراء لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة ولو خلف لا يترقيج
 جارية فاستترى رضية او عجزاً كان حائشاً هذه الجملة في
فتاوى قاضي خان رحمه وذكر في النوع الاول من كنف
 الثالثة عشر من ايمان الرخيرة واحاله الى المنتقى اذا خلف
 لا يكلم امرأة فكلم صبية حكى عن بعض المشايخ انه يحنت قال
 فكانه قاس هذه المسئلة على ما اذا خلف لا يترقيج امرأة وتر
 وترقيج صبية فان هناك يحنت في عيने وذكر في الفصل الثاني
 من ايمان الرخيرة اذا خلف لا يحامع هذه الصبية فجامعها

بعد ما ضارت امرأة يحنت وذكر في هذا الفصل ايضا لو خلف
 لا تكلم هذا الصبي فكلمه بعد ما شاخ يحنت في عيने ولو خلف
 لا تكلم صبيّاً فكلم شيخاً لا يحنت وفي فتاوى قاضي خان رحمه
 رجل قال لابنه ان تركتك تعمل مع فلان فامرته كذا فان
 كان الابن بالغاً لا يعذر على منعه بالفعل فتعذر بالقول
 يكون بارّاً وان كان الابن صغيراً كان شرطاً بغير المنع بالقول
 والفعل جميعاً وذكر فيها ايضا اذا خلف بطلاق امراته
 ان لا يدع فلاناً يتر على هذه القطعة فتعذر بالقول يكون بارّاً
 لانه لا يملك المنع بالفعل وفيها ايضا اذا خلف لا يأكل من مال
 ابنه وبينهما حب من خل قال عصام رحمه الله ان كان الابن
 كبيراً يقاسمه ثم يأكل نصيب نفسه وان كان صغيراً ساع نصيبه
 من غيره ثم يقاسمه او يشتري نصيب الابن فيأكل قال القاضي
 الامام فخر الدين رحمه وينبغي ان لا يجتأج الى هذا التكلف وله
 ان يأكل قدر نصيب نفسه ويكون ذلك بمنزلة القسمة
 واحد الشريكين في المكمل والموزون تنفرد بالقسمة اذا كانا اجنبياً
 فالأب اولى وذكر في ايمان التوازل والجامع في الفتاوى رجل
 خلف لا يلبس صبيانه من غزل فلانة فنام الحالف فجاء صبيانه
 ودخلوا في ملأه ان اصاب من تلك الملاءة على صبيانه ما يكره ليلياً
 حنت وذكر بعد هذا بورقة الصبي المأذون له اذا انكر لابن
 عليه لانه لا يحنت قال الفقيه وقال علمائنا ورحمهم الله
 في كتاب الاقرار الصبي المأذون له بحلف وبه يأخذ الابي
 انه يقضي بالنكاح والصبي بكل ويصح اقراره وفي كفارة
 البين اذا غداهم وعشاهم وفهم صبي فطيم لا يجوز وعليه
 ان يطعم مكيناً آخر كذا ذكر في فتاوى قاضي خان رحمه وذكر في
 ايمان المنتقط قالت امرأة **اكر من امشب ابن كوك وادرم فخاد**
 امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهد ومكته ولم تسكه الحائفة
 الا انها ارضعت حنت ويجوز اعتاق العبد الصغير في كفارة

العيين والتظاهر ولا يجوز اعتاق العبد المجنون كذا ذكر في آخر
 الباب الا قول من ايمان الاصل في ذكر في باب الحلف على التزوج
 من ايمان المختصا لكرختي رة رجل قال والله لا ازوج ابنتي
 الصغيرة او ابنتي الصغيرة ثم امر رجلا فنزوجه او رجلا فزوجه
 امر ثم بلغه فاجاز قال هو حائث وكذلك تزويج عبده او
 امته وكذا العتق والصدقة والهبة والطلاق والكتابة ولو
 حلف لا يزوج ابنا له كبيرا فامر رجلا فزوجه ثم بلغ الابن فاجاز
 او تزوجه رجل فاجاز الاب يعنى فرخى الاب لا يجنت وهذا
 لا يشبهه الصغير وقال هشام عن محمد رحمهما الله
 في نوادره في رجل حلف بطلاق امراته ثلاثا لا يزوج ابنته له
 صغيرة فنزوها رجل من اهل او غريب والاب حاضر ذلك
 الموضع حيث ما زوجت الا انه سكنت ثم قال بعدما وقعت عقده
 النكاح وهو في ذلك الموضع قد اجرت النكاح فزعم محمد رحمه
 انه لا يجنت لان الذي زوج غيره واجاز هو وكذلك على امته
 وذكر في باب الرجل يحلف على فعل من الافعال فيقع على
 صحبته وفاسده من ايمان مختصا لكرختي رحمه الله اذا قال
 والله لا يبعن هذا الصبي والصبي حر قال هذا على الفاء
 اذا باعه بيعا فاسدا بربعيته وذكر في باب الحلف على الخدمة
 من ايمان المختصا اذا قال والله لا خدمتي خادم لفلان وليس له
 شه في غلام ولا جارية فانه يجنت في اي ذلك خدمه لانه كل واحد
 منهما خادم والصغير الذي يخدم والكبير سواء في ذلك اذا حلف
 لا يضرب وله فامر غيره فضر به لا يجنت الاب وفي العبد يجنت
 وفي المرأة قيل بانها نظير الولد وقيل بانها نظير العبد وينظر في
 الفصل الثالث والعشرين من ايمان الرخصة اذا حلف لا يتكلم
 صبي او غلاما او شابا او كهلا قال بعض اهل العلم الصبي
 غلاما الى ان يبلغ تسع عشرة سنة ثم من تسع عشرة شاب الى اربع
 وثلاثين ثم من اربع وثلاثين سنة كهل الى احدى وخمسين ثم من احدى

وخمين شيخ الى آخر عمر وفي الشرح لسلام اسم لمن يبلغ حدا
 البلوغ فاذا بلغ صار شابا وفي تمام هذا ينظر في آخر ايمان
 الرخصة وفي ايمان الفتاوى الصغيرى وذكر في ايمان الرخصة
 رجل انتم بصبي فقال بالفارسية اكر من باادنا حفاظا كره
 فامرته كذا وقد كان قبله طلقت امراته ذكر في فصل العيين
 على الافعال ولو حلف بطلاق امراته لم يلط قط ثم تذكر انه لا يلط
 في حال صفوه بصغيره طلقت امراته كذا ذكر في المذهب في الفتاوى في
 طلاقه وفيه ايضا ولو حلف لا يشتري لفلان ثوبا فامر فلان ان
 يشتري لابن له صغير ثوبا فاستراه لا يجنت وكذلك لو امر
 انه يشتري لعبه ثوبا فاستراه لا يجنت وكذا ذكر في فتاوى
 النسخ ايضا ولو حلف ليصليين بالجماعة فام الحالف صبيغا
 يعقل الصلوة فقد صلى بالجماعة ذكر في المنتقى في ايمان نوادر
 صاحب المحيط في **باب المردود** رجل زنى بصبيته يجمع
 مثلها او بمنونة يجب عليه الحد ولو وطئ جارية صغيرة بنت
 خمس سنين قال ابو حنيفة رحمه الله اذا سلت ائت عليه
 الحد وفي جنابات الفتاوى الصغيرى الصبي اذا زنى بصبيته و
 اذا الى بكارتها لاحد عليه وعليه المهر في ماله لانه مؤاخذ بافعاله
 واذا لم يصح وان كانت بالغة مكروهه فكذلك وان مطاعة
 لا يجب المهر لوجهين احدهما ان رضاها معتبر في اسقاط حقها
 والثاني انه لو ضمن برجع ولي الصبي عليها كمن امر صبيغا بنية
 وحقه عزم يرجع وليه على الامر فلا يفسد التضمن وفي
 نوادر القاضى الامام فخر الدين رحمه الله الصبي اذا زنى بصبيته
 يجب المهر في ماله لانه بافعاله وهذا اذا كان مهر مثلها
 اقل من خمسمائة انا اذا بلغ خمسين فانه يجب على عاقلة
 لانه بمن له الجنابة وقد صار اكثر من نصف عشر الدية
 انا لا يحتمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية والحرة
 اذا دعت صبيغا فنزوها لا يضمن مهرها وان كانت انه يضمن

لأن امرأته لا يصح كذلك لو دعت صغيرة صبيًا فزني بها
يضمن الصبي مهرها بمهر هذه المائدة في جنائيات الفناوي
الصفدي وبعضها في فرائد المحيط والصبيّة اذا ادعت صبيًا
الى نفسها فاذهب عندها ان كانت مكرهة يضمن المهر
وان كانت طائفة ودعته الى نفسها الا يضمن وفي الرخصة
رجل قال لامرأة زنت وان كان مكرهة او صغيرة لاحد
على القاذف رجل ما جنسني ابنا له صغيرا خرا بعدد ولا يجب
الحّد المستلّتان في الفتاوى الظهيرية وفي فرائد صاحب المحيط
صبي تزوج امرأة بغير اذن الولى ودخل بها فلم يجز الولى
النكاح لا يجب عليه المهر لأن الصبي ليس باهل الا التزام بخلاف
العبد فانه يأخذ بعد العتق وفي حد واحد من صدر الاسلام
ابن اليسر حر تزوج مجنونته او صبيته فدخل بها لا يصير
محصنا بذلك الدخول وكذا لو تزوج امه والصبي والمجنون
اذا تزوج امرأة بتزويج المولى ودخل بها ثم بلغ الصبي اذا
فاق المجنون فزني لا يقيم عليه الرّحم الا ان يدخل بها امرأته
بعد البلوغ ثم زني المرأة العاقلة البالغة اذا دعت صبيًا
او مجنونًا الى نفسها حتى وطئها لاحد على واحد منهما عند
عامة العلماء وقال زفر والشافعي رحمهما الله يجب على المرأة
الحّد واجمعوا على ان الرجل البالغ العاقل اذا زني بصبيّة تجامع
مثلها او مجنون يجب الحّد عليه وكذا لو زني بناتة يجب الحّد
والفرق يفرق في المبسوط اذا زني بصغيرة لا تجامع مثلها
وافضاها فان كان افشاء بتمك البول فلا حّد عليه بخلاف
لانها ليست بحمل الرطى مطلقا ويجب الاغتسال بنفسه الا يلدج
وعليه ثلث الدية وعليه المهر وان كان افشاء لا يتمك البول
لا يجب الحّد ايضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال
ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا يجب وقال محمد رحمه الله
يجب ولو وطئ صغيرة ولم يفضها يجب الحّد عليه ولو جامع صغيرة

وافضاها لا يجب حرمة المصاهرة ومن قذف هذا الذي هذه
الصبيّة بالزنى لا يجب عليه الحّد لأنه زني من وجه لأنه وطئ حرام
هذه الجملة في المبسوط ولو زني بصبيّة تجامع مثلها ولم يفضها
يجب الحّد وهذا ظاهر وهل يجب المهر ينبغي ان لا يجب
لأن الحّد قد وجب وانتهى في وجوب الضمان وقد كانت واقعة الد
الفتوى ولو وطئ صغيرة لا تشترى مثلها لا يكون هذا الرطى زنا
طبعًا ولا وطئًا لاحلالًا ولا حرامًا يعني مثل هذا الرطى في المحل
الحلال والحرام ولهذا لم يوجب ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
بذلك الرطى حرمة المصاهرة ولكن اوجبا عقرا لأنه ارش تلك
الجناتية اذا لم يفضها وهذا لأن شرط وجود الحّد هو المحل المشترى
لأن الفصل فعل اقتضاء الشيء ينفع الا في محل مشترى كذا
ذكر ابو يزيد رجع في حرمانه الهدي في باب الحدود في نكاح
فوائد صاحب المحيط رحمه الله الحّد والضمان لا يجتمعان الا
في مسئين اذا زني بجارية بكر يجب الحّد ونقصان البكارة
والثانية اذا شرب خمر حتى يجب الحّد وقبحة الخمر
في مثل السرقة ذكر في الاصل لو سرق حراً صغيراً لا
يقطع لأنه ليس بالمال ولو كان عليه حتى يبلغ مالا كثيراً لا يقطع
ايضاً لأنه تبع للصبي فلا يجب القطع لرقعة ما هو تابع له وان كان
يعلم ان عليه حلياً بخلاف ما اذا سرق ثوباً حلياً على جانبه دراهم
مضروبة تبلغ مالا كثيراً والثوب لا يساوي عشرة دراهم ان كان
الشارق لا يعلم بذلك لا يقطع لأن قصده سرقة الثوب لا سرقة
الدراهم وان كان يعلم به قطع لأنه اذا علم به فقصدوه الدراهم
بخلاف الصبي فان الصبي هو المقصود بالاحد على كل حال
لأنه لو كان المقصود هو الحلي لاخذ دونه ولو سرق عبد صغيراً
ان كان عاقلاً لا يقطع بالاحل لان يعني اذا كان الحال بعين عنقه
ولو سرق عبداً صغيراً لا يعقل ولا يعبر عن نفسه وقال
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يقطع وقال ابو يوسف لا يقطع

اسحساناً وفي باب الاقرار بالسرقة في البسوط اذا اقر الرجل
 بالسرقة مع المجنون او الصبي او معيلاً لا يقطع لان هذه
 السرقة غير موجبة للقطع في حق هؤلاء والسرقة واحدة فلا ينفق
 موجبة للقطع في حق الآخر بخلاف الصحيح البالغ اذا اقر في بعية
 او مجنونة يجب الحد على الرجل لان ثمة الفعل من رجل دون المرأة
 ولا شبهة في الفعل بخلاف ما نحن فيه لان الفعل منهما جميعاً
 وذكر في سرقة العيون يوم سرقوا وهم صبي او مجنون لا قطع عليهم
 عند ابي حنيفة وعنه رحمهما الله وقال ابو يوسف ان كان الصبي
 هو الذي اخرج المتاع لا قطع عليهم وان وليه الكبير قطع وكذلك
 قطاع الطريق اذا كان فريماً صبي او مجنون او معتوه او اخرج رخي
 الخ جميعاً في قوله ابي حنيفة رحمه الله في **باب السرقة**
 ذكر عن عطاء بن محمد كتب الى ابن عباس رضي الله عنهما سأل هل للعبد
 في المغنم نصيب وهل كن النساء يحضرن الحرب مع رسول الله عليه السلام
 ومتى يجب للصبي سهم في المغنم وعن سهم ذوي القربى فكتب اليه
 ابن عباس رضي الله عنهما انه كالحق للعبد في المغنم وان يرضخ به
 وان النساء كن يحضرن مع رسول الله عليه السلام براد بن البرجي
 وترفع لهن ولا حق للصبي في المغنم حتى يحتلم وكتب اليه في سهم
 ذوي القربى ان عمر رضي الله عنه عرض علينا ان تزوج من الخدم
 ايما وان يقضى به عن مفرضا فابينا ذلك عليه السلام انما لنا في
 ذلك علينا وبهذا نقول الا ان الصبي يرضخ له كالعبد لما روى
 انهم كانوا يجعلون الصبيان من جملة الجيوش حتى يبلغوا
 دخل دار الحرب بايمان فاشترى صبياً اجبية منهم واعتقه ثم
 استوى عليها المسلمون بعد ما نشأ كافراً وخرج المسلم
 الى دار الاسلام فاتهما لكونهما كافراً للمسلمين لانه ان نفذ
 عتقه فمأحران فيمكن ان بالاستيلاء وان لم ينفذ عتقه فمهما
 ليسا بمعتقين فيمكن ان بالاستيلاء واذا اسلم الحر في دار
 الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وجعلوها دار الاسلام وله

اولاد كبار وصغار فاولاده الصغار وما في يده من متاع لا يكون
 فيشأ واولاده الكبار وزوجته وما لم يكن في يده من متاعه يكون
 فيشأ وروى عن محمد بن ابي يوسف رحمه الله ان داره لا يكون فيشأ
 واولاده الصغار ولا يكون فيشأ لانهم صغار وامسلمين تبعاً له ولما
 منعه الذي في يده فلا يتم لا يتولوا على نفسه لكونه مسلماً فلا
 يكونوا متولين على ما في يده واذا امن الصبي قوماً من اهل الحرب
 ان كان ما ذوقه بالقتال يصح عندنا ولا يصح عند الشافعي
 رحمه الله كما في سائر التصرفات وان كان مجبوراً وهو عاقل
 يقع عند محمد رحمه الله وامان الصبي لا يقع وامان العبد
 المجبور لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد
 والشافعي رحمهما الله يقع وامان العبد المأذون له بالقتال
 يصح فلا خلاف وامان المرأة جائز وكذا امان المقعد والذئب
 ايضاً جائز واذا اراد الابوان ولحقا بولدها الصغير بدار
 الحرب ثم استولى عليهم المسلمون فالولد في لانه صار مرتدّاً تبعاً
 لهما والصغير المرتد سرق واما اذا بقيت الامام دار الاسلام
 مسلمة لا يكون الولد فيشأ لانها لما ماتت مسلمة بقيت اسلامياً
 حكماً وكذا الوفيات الزمنية فضرانية وقد بقيت في دار الاسلام
 لا يكون الولد فيشأ لانه وان صار مرتدّاً تبعاً لابييه ولكن
 بقي ذمياً تبعاً لانه وكذا لو كان الاب ذمياً نقض العهد
 لم يكن الولد فيشأ لانه بقي ذمياً تبعاً لانه وكذا الوارث الا ان
 ولحق بدار الحرب والولد ههنا فانه يكون مسلماً تبعاً للدار
 وقدم شئ منه في الطلاق والتكاح واذا ولد للمرتدين ولد
 في دار الحرب ثم ولد ولدها ولداً ثم ظهر المسلمون عليهم يكون
 ولداً الاولاد كلهم فيشأ ولا يكون ولدها فيشأ ويجبر ولدها
 في الاسلام ولا يجبر ولد ولدها لان الولد يكون مرتدّاً
 بارتداد ابيه اذا كانا في دار الحرب كما يكون مسلماً باسلام
 ابيه فيجب على الاسلام كالابوين واما ولد الولد فلا يكون

مرتداً لأنه لا يكون تبعاً للجد في الارتداد كما لا يكون تبعاً له
في الاسلام لأنه لو كان تابعاً له كان تابعاً لجد الجد فيؤي
الى ما يقتضيه ويكون الناس كلهم مسلمين باسلام آدم
عليه السلام واذا لم يكن تابعاً للجد كان حكمه حكم سائر
اهل الحرب وسائر الحرب لا يجبرون على الاسلام واذا ارتد
الغلام المراهق عن الاسلام صحته ردة عند ابي حنيفة و
محمد رحمهما الله وعند ابي يوسف ردة لا يصح وهنا مسئلة
احديهما في الاسلام والثانية في الذخيرة ثم ارتد للصبي ا
المراهق واذا ادرك كافراً لا يقتل ولكن يجسد وكذلك
من اكره على الاسلام وهو بالغ ثم ارتد لا يقتل ولكن يجسد
واما اسلام الصبي العاقل فيصح عندنا بالاخلاق بين صحابنا
رحمهم الله في احكام الدنيا والاخرة جميعاً وعند الشافعي رحمه
الله لا يحكم باسلامه وجه قبول اصحابنا ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم دعا علياً رضي الله عنه الى الاسلام وهو ابن سبع
سنين فاسلم وحن اسلامه وكان عليه السلام يفتخر باسلامه
في صفرة وتقول شعر: سبقتكم الى الاسلام طراغلاً ما
ما بلغت اوان حلمي والغني فيه وهوانه عرف الاسلام واعترف
به فوجب ان منه وليه ما اذا كان خد عشر سنة ولا يلزم على
هذا الصبي الذي لا يعقل لأنه لم يعرف الاسلام ونظر قام
هذا في باب احكام المرتدين مبسوط وذكر في باب ما اصاب
من غنيمة مما كان المشركون اصابوه واذا سبي الصبي من ا
اهل الحرب واخرج الى دار الاسلام دون الابوية ثم مات
قبل ان يعقل الاسلام صلى الله عليه وآله لو لم يكن معه ابواه ولا
احدها كان تبعاً للدار فيكون مسلماً بالدار فيصلى عليه
وان كان معهما ابواه او احدها مات لا يصلى عليه لأنه تابع
لابويه في الدين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كل مولود يولد على الفطرة الا ان ابواه يمجسانه حتى يرب

عنه لسانه اما شاكراً واما كفوفاً اجر عليه لقلوة والسلام
ان الصبي تبعاً لهما ويجب الخراج في ارض الصبيان والنسوان
والمجانين لان عمر رضي الله عنه وظف الخراج في جميع الارض و
يؤخذ من ارض الصبي الثعلبي العشر مضاعفاً وكذا من ارض
المرأة الثعلبية لان العشر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في ظاهر
الرواية ومن ارض المسلمة في الروايات اجمع فكذا يؤخذ
من صبي الثعلبي والمرأة الثعلبية العشر مضاعفاً والجزية
انما تؤخذ على الرجال ولا تؤخذ على الصبيان والنسوان هكذا
فعل عمر رضي الله عنه واذا قاتل الامير من قتل قتيلاً فله
سلبه فقتل صبياً لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضاً
او جريحاً فله سلبه سواء كان يستطيع القتال او لا يستطيع لأنه
مباح القتل في الوجهين وعن الضحاك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا بعث سرية قال لا تقتلوا وليداً ولا نساً
ولا شيخاً كبيراً والوليد المولود لغتة وكل ادنى مولود ولكن
هذا اللفظ يستعمل في الصغار عادة وهذا الجواب في الصبيان
اذا كانوا لا يصلحون للقتال ولا يقدرون على الصياع عند التقا
الصبيين ولا يكونوا روساً للجيرة فاما اذا كانوا كذلك فيقتلوا
مسلم دخل دار الحرب بامان فقتل من اهل الحرب بامنه او قتل
او امه وله فقد قهرها ببيعها من المسلم المستامن لا شيرها
منه لان الحرب ان يملكها بالقهر فقد صادت حرراً مسلم دخل
دار الحرب بامان فاشترى من احدهم ابنة او ابنة بطوع تكلما
فيه واكثر مما يخفى رحمه الله على ان البيع باطل وقال ابو
الحسن الكرخي رحمه الله عليه ان كانوا يرون جواراً لبيع جائز ولا
فالباع باطل والخسارة لا يجوز البيع في الوجهين جميعاً واذا
لم يجز البيع فبني اخرج الى دار الاسلام قال بعضهم يملكه
لان البيع وان بطل فاذا ذهب به المشتري قد ملك منه قهر يملكه
بالقهر وقال اكثرهم يكون حرراً والصحيح ان البالغ ان كان يربى

جواز البيع يملكه مطلقا لان المشتري اخره قهر لما يبيع البائع قهره
فلكه بالتقهر وان كان البائع لا يرى جوازه فالجواب على التفصيل
ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتداء قهر على الخزي في
دار الحرب فيملكه وان ذهب وهو طالع لما يملكه لانه لم يؤخذ
القهر في دار الحرب كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية وذكر في
التقوى السادس من سيرتنا واه سئل نجم الدين عن صبي حكم
حكمه باسلامه تبعا لابويه ثم وصف له الاسلام بعد البلوغ
فقال الآن عرفت الاسلام هل يكون هذا دليلا انه لم يكن مسلما
بعد البلوغ قال لا لانه اذا لم تقرا لانه كان يقعد بخلاف
هذا تبين قوله الآن عرفت لعرفان الاسلام تبعا صله واذا اسلم
الرجل وله ولد ابن صغير ابوه ميت او حتى لا يصير ولدا بنة مسلما
باسلامه والتجد ليس فيه كالا ب وهي كسائل التي ليس الجدي فيها
كالا ب ونظر في المتفرقات وذكر في متفرقات سير الترخية واحاله
الى العيون اهل الشرك اذا استولى على اهل الحرب من اهل الكتاب
فبواسبا يا صغار وبغيرا بائهم فالصبيان على دين اهل الكتاب منزلة
عبيد المسلمين اذا استولوا يتحولون الى الشر بالسبي واذا سبي
المسلمون صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل اياهم
دار الاسلام واسلموا فابنائهم صاروا مسلمين باسلام بائهم وان
لم يخرجوا الى دار الاسلام ودخل حرنى دار الاسلام ذمتها
ثم سبي ابنة لا يصير الابن مسلما بالدار ومن دخل دار الحرب
بامان وسرق صبيها واخرجه الى دار الاسلام فالصبي مسلم
ولو اشتري هناك صبيها واخرجه الى دار الاسلام فهو على دينه ولو
ان حربيا دخل دارا بامان وله عبد صغير فاسلم هو فالعبد
كافر ما لم يمس هذه الجملة في متفرقات سير الترخية صبي سبي
مع ابواه او حدها فان لا يصلى عليه الا اذا كان اقرب الاسلام
وهو يعقل الاسلام واذا لم يسب معه احدها فان يصلى
عليه اعلم ان الولد الصغير يعتبر للابوين ولا احدهما في الدين

مطلوب
في بيان الوجه الذي ليس
الجد في مثل
الاب

فان انعدم ما يعتبر تبعا لصاحبا ليد وان عدت اليد يعتبر تبعا
للدار لانه تعتبر اعتباره نظرا له غير ان التبعية للابوين اقرب فاذا
انعدم ما فعلته التبعية في حق صاحب اليد اقرب اذا ثبت هذا
اذا كان معه ابويه يعتبر تبعا لهما لا للدار فيكون كافر تبعا
لهما وان لم يكن معه احدهما يصلى عليه اذا مات لانه صار مسلما
تبعا للدار عند الابوين ولو وقع في يد المسلم مجتهد في دار الحرب
وحده ومات يصلى عليه لانه مسلم تبعا لصاحبا ليد عند انعدام
الابوين ويستوى فيما قلنا ان كان الصبي عاقلا او غير عاقل لانه
قبل البلوغ تبع لابويه في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله في الكتاب
وهو يعقل الاسلام يدل على ان الصبي العاقل اذا اسلم يصح
وهذا مذهبننا وقوله وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام
وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى
يعلم صفة الاسلام وكذلك اذا اشترى جارية واستر صفتها
الاسلام فلم تعلم لا يكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث
جبريل عم ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
والبعث بعد الموت والقر خير وشر من الله تعالى هكذا ذكر
الكتابي وحديثه هذه الجملة في باب حل الجنازة من الجامع الصغير
في مسائل الكراهية الصبي او المعتوه اذا اخبر بنجاسة الماء
لا يغتسل النجاسة بقوله لانه لقلة عقله وقد يكون فلا
يتبرح صدقه على كذبه وهذا لم يقبل خبر الصبي والمعتوه
في الاحكام فان احدا من الصبيان والمعتوهين لم
يرو عن رسول الله حديثا ولكن مع هذا ينبغي ان ينظر ويحكم
فيه ربه فان وقع عنده انه صادق لا يتوضأ وان وقع انه كاذب
يتوضأ وهذا اذا كانا يعقلان اما اذا كانا لا يعقلان
فانه لا يلتفت الى كلامهما كذا في استحسان المبوط صبي عاقل
عاقل في يد شيء يبيعه لا ينبغي لغيره ان يشتره منه ما لم يبال
عنه لما ذاب يبيعه لان الصبي لا يملك البيع الا باذن الولى فان

على سبيل المقامرة فاما اذا كان فهذا الصنع حرام الاب اذا احتاج
الى تناول مال ذلك فهذا على وجهين اما اذا كان في المصر
واحتاج لفقد او كان في المفازة واحتاج لعدم الطعام
معه وله مال ففي الوجه الاول اكل بغير شيء وفي الوجه الثاني
اكل بالقيمة وقد ذكرناه في مسائل النفقات من هذا
الكتاب في كتاب النكاح وفي واقعات الناطقي لا بأس
بان يتقب اذا الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك من
النبي عليه السلام من غير انكار رجل كنى ابنه الصغير
بابي بكر وغيره كره ذلك بعض المشايخ لانه ليس لهذا الابن
ابن اسمه فيكون هو اباه والصحيح انه لا بأس به فان الناس يربون
به تقول انه مداواة ودفع للمحجف الى الصبيان هل يكن ذكرناه
في مسائل الطهارات وذكر في بيع فوائده صاحب المحيط الاب
او الام اذا امر ولد لنقل الماء من الخوض الى منزل ابنه ووقع
الكوة فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوة يصير ملكا
للصبي حتى لا يحتل شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام
في الاعيان المباحة باطل وقال بعضهم ان كان الكوة ملكا
للأب يصير ملكا للأب ويصير الابن محرز الماء لابي كالاخير
اذا حمل الماء بكوة المشاجر يكون مخزنا للمتاجر كذا وذكر
في الحاوي اذا املا الصبي الكوة من ماء الخوض ثم اهد ذلك الكوة
في الخوض لا يحتل لاحراز شرب الماء من ذلك الخوض حناق الصغير
قبل ان يجري عليه القلم للصبي لا لبويه لقوله تعالى وان
ليس للإنسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وحجة
وقال بعضهم الانسان ينتفع بعلم ولد بعد موته لما
روى عن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال من جملة ما ينتفع
المرء به بعد موته ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالديه
اجر ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيئا وذكر في باب
دعوى الاب والوصي من فتاوى مشيخة الدين ر2 صبي يحصل الماء

لا يملكه اذا كان الماء جاهلا بالحق ولا يملكه
بكره الصبيان اذا كان الماء جاهلا بالحق ولا يملكه

ويُدفع

ويُدفع الى امه والام ينفق على الصغير ويأكل معه قليلا خوفا
او لغيره غير الزيادة لا يكره وان كانت الام عاجزة والصبي يذ
على الكسب مقدار ما يكفي له والام فلها حق في مال الصبي فتأكل
ولو لم يكن الام محتاجة الى ماله يمكن فطنت مالها بالولد
واشتريت الطعام واكملت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حقها
لا يجوز ذلك لانها اكلت مال اليتيم وفي ادب الملتقط الغلاء
اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيًا فحكمه حكم الرجال وان كان
صبيًا فحكمه حكم النساء قال السيد الامام ابو القاسم
ر2 يعني لا يحتل النظر اليه عن شرفه فاما الخلو والتظن
لا عن شرفه فلا بأس بهما ولهذا لم تؤمر بالتحجب ر2 التلا
من فروض الكفاية فاذا اسلم على قوم فرد السلام بعضهم فإ
كالذين حصل الرقة منهم مكلفين بقطع عن الباقين قياسا
على سائر فروض الكفاية واما اذا حصل الرقة من الصبيان
ان كان الصبي لا يعقل لا شك انه لا يقطع الرقة عليه فإ
وان كان هذا الصبي ممن يعقل الجواب هل يقطع عباقي
اختلف المشايخ حرمه فيه قال بعضهم يقطع ومنهم من
قال لا يقطع وتام هذا ينظر في كتاب الكسب شيخنا لاسلام
ابي بكر ر2 في بيان فروض الكفاية وقد كتبت فروض الكفاية
في موضع على حدة في مسائل اللقيط اسم للولد الذي يوجد
على قارعة الطريق او في المفازة او على باب المسجد لا يعرف
ابوه ولا امه واللقط لا يحد يسمي به باعتبار ماله انه يلقط
ورفعه للقيط افضل من تركه بخلاف اللقطة فان تركها افضل
من رفعها وان غلب على ظنه ضياع اللقيط فواجب عليه رفعه
ثم اللقيط حر ونفقته من بيت المال والملتقط متبرع في الانفاق
عليه لعدم الولاية واذا ابى الملتقط ان ينفق على اللقيط وسأل
القاضي ان يقبله منه واقام البينة انه لقيط فقبضه القاضي
ووضعه على يد رجل وامرأة ان ينفق عليه على ان يكون ذلك دينيا

مطلب
العلام اذا بلغ مبلغ
الرجال

على اللقيط ثم ان الذي النقطة سال القاضي ان يرد عليه وان
شاء لم يرد عليه وكذلك القاضي في الفرج الاول ان شاء قبض
منه وان شاء لم يقبضه القاضي منه بامر بالانفاق عليه ليكون
دينًا على اللقيط ولم يذكر في الكتاب انه اذا امر القاضي بان
ينفق عليه ولم يقبل على ان يكون ذلك دينًا عليه ما حكمه قال بعضهم
يصير دينًا على اللقيط من شرط الرجوع وقال بعضهم اذا امر
بان ينفق عليه فانفق يكون متطوعا الا اذا انفق عليه على
ان يكون ذلك دينًا عليه فان النقطة رجل لم يكن لغیره ان يأخذ
منه لانه ثبت له حق الملقط سبق يده فان جاء آخر وانزع عنه منه
فانه يدفع الى الاول فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله
يعني اذا لم يدع الملقط نسبه ثم قيل ان دعواه يصح في حوائج
دون ابطال حق الملقط وقيل يثبت عليه بطلان يده واذا كبر
اللقيط فادعاه رجل فذلك ابنه لانه صار في يده نفسه وان ادعا
اثنان ووصف احدها علامة في جسد فهو اولى به ولو سبقت
دعوى احدها فهو ابنه ولو وجد مع اللقيط مال فوضعه القاضي
على يده رجل او على يد الملقط وقال انفق عليه سببه فهو
جائز وهو مصدق في نفقة مثله وما اشترى له من ذلك طعام
او كسوة فهو جائز عليه وههنا احكام ثلثة احدها ان المال الذي
وجد مع اللقيط يكون له والثاني ان نفقته يكون من ذلك المال
والثالث ان المنفق اذا قال انفقت عليه كذا فهو مصدق في نفقة
مثله لانه امين والقول قول الامين وليس هذا كما اذا انفق من
مال نفسه ليرجع عليه ثم قال انفقت عليه كذا وكذا فانه
لا يصدق الا ببينة لانه اذا ادعى الضمان على اللقيط وهنا
اراد نفق الضمان عن نفسه فافترقا ولو ادعى الملقط ان اللقيط
عبد ان لم يقر بانه لقيط فالقول قوله لان الصغير لا يبدله
فهو وسائر الاموال سواء فاذا كان في يده فهو ملكه ظاهرا
فيكون القول قوله وانما اذا اقرانه لقيط فلا يصح دعواه لانه

ثبت حريته ظاهرا ولو بلغ اللقيط او اقرانه عبد لفلان ان لم يجز
عليه حكم الا حرا من قبول شهادته وضرب قاذفه ذلك يصح
اقراره وان اجرى عليه من احكام الا حرا رضى لا يصح وان ادعى
امراة اللقيط انه ابنه لا يصدق الا بالبينة وليس هذا كما
الرجل لان المرأة ادعت النيب على غيرها واقرارها على غيرها
لا يجوز لان النيب الى الاباء وانما الرجل فقد اقر على نفسه
فكان القول قوله وذكر عن ابي نصر بن محمد بن محمد بن سلام
انه يصح في هذه المسئلة فقال لان المرأة اذا اقر
لولدها هذا ليس متى فانه لا ينقطع النيب فيما بينهما باللعان
ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع نسبه باللعان وحكي زهير
السمري يقاتله اسحق بن احمد كانت له مناهلة في
داره فاحق واحد في هذه المسئلة هذه النكحة في مجلس فلجته
فقال لمن هذه النكحة فقيل له قالها ابو نصر محمد بن
سلام روي فبعث اليه باربعة آلاف درهم وليس على الذي
النقط اللقيط ورتباه عقل ولا ميراث لانه لم يصير وليا بالترية
والانفقات فهو وسائر الناس سواء واللقيط ادرك فهو في
شهادته وجنابته والجنابة عليه وحدوده كالحق المسلم لانه
حر ويجتد قاذف اللقيط في نفسه ولا يجتد قاذف امة ثم اللقيط
اذا وجد في مصر من اصحاب المسلمين يحكم باسلامه سواء كان
الواجد مسلما او ذميا ولو وجد في بيعة او كنيسة او في قرية
من اقرب اهل الذمة يحكم بكونه ذميا سواء كان ذميا او مسلما
او كافرا هذا في رواية وفي رواية اخرى اعتبر الواجد دون
المكان وقال ان كان الواجد مسلما يحكم بكونه مسلما في
اي مكان وجد وان كان الواجد كافرا يحكم بكونه كافرا في اي
مكان وجد ثم في كل موضع حكمنا بكونه مسلما يجدي عليه احكام
الاسلام حتى لو مات قبل ان يعقل يصلى عليه وفي كل موضع
يحكم بكونه كافرا يقتضى جميع احكام الكفار في حق حتى لو مات

قبل ان يعقل لا يصلي عليه ولو وجد في موضع فيه ملون وكفار
 يحكم بكونه مسلماً استخافاً ولا يجوز تزويج المملوك لا لعدم
 سب الولاية ككفرية والمملك والسلطنة ولا يجوز تصرفه في
 مال القبط اعتباراً بالامم ويجوز ان يقبض له الهبة لانه تقع
 محض وهكذا ملكه الصغير تنفيهاً واذا كان عاقلاً ومملكه الامم
 ووصيتها ويسلمه في صناعة ولو اجره وهذا رواية القدر
 في مختصره وذكر في كراهية الجامع الصغير لا يجوز ان يواجره
 وهو الاصح وفي كراهية الهداية من كان في يده لقط لاب
 له فانه يجوز قبضه الهبة والصدقة واصل هذا ان التصرف
 على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من باب الولاية لا يملك الا
 من هو ولي الصغير لا نكاح والشراء والبيع لاموال القسمة
 لان الولي هو الذي قام مقامه بانابة الشرع دفعاً لحاجة
 ونوع آخر ما كان من ضرورة حال الصغار وهو شراء ما لا بد
 للصغير منه وبيعه واجارة الصغير وذلك جائز ممن يقوله
 وينفق عليه كالاخ والعم والمملوك اذا كان في حجرهم واذا ملكه
 هو لا وهذا النوع فالولي اولى به لانه لا يشترط في حق
 الولي ان يكون الصبي في حجره ونوع ثالث ما هو نوع محض
 كقبول الهبة والصدقة والقبض في هذا يملك المملوك والامم
 ومن يقوله في الاخ والعم والصبي بنفسه اذا كان به
 يعقل لانه اذا كان نفعاً ما لا يبق بالحكم فتح باب الاجابة
 نظراً للصبي فملك بالعقل والولاية والجر وصار بمنزلة الاتقاء
 ولا يجوز للملوك ان يواجره ويجوز للامم ان تواجره تربية اذا كان
 في حجرها ولا يجوز للعم لان تلك انلاف منافع باستخدامه
 فاولى ان يملك انلافها بعوض وكذلك المملوك والعم ويأتي
 شئ منه في مسائل الاحادة وفي النوازل المملوك اذا امر
 بختان الصبي فملك الصبي يضمن لانه ليس له هذه الولاية
 في ما يملك جعل للابن اذا كان العبد الابن ملك الصبي

فرد مدخل من سيرة ثلثة ايام فصاعداً يجب جعل في مال الصبي
 لان النفقة حصلت له فصار كما اذا عمل له احد باجر ويعطيه
 والصبي من ماله والصبي اذا جاء بالعبد الابن لليتيم فلا جعل
 له لان الرد عليه وكذلك الذي يقعد اليتيم لان الرد عليه ايضاً
 وكذلك لوردة السلطان عبد الصبي العاقل لا يجب الجعل لانه
 فعل ما هو واجب عليه والاين اذا ارع ابقا لانه لا يستحق الجعل
 اذا كان الابن كبيراً يشوش الميلة في الكتب وهذا هو الصحيح
 لان خدمة الاب واجب على الابن ورثة العبد لا يبق من جملة
 الخدمة فيكون واجباً على الابن فلا يستحق الجعل واما الاب
 فلا يجب عليه خدمة الابن لانه لا يستحق به الجعل وينظر هذا في كتاب
 الاباق من مبوط صدر الاسلام ابي اليسر ر ر واذا ارع امه
 ابقه معها ان كان صغيراً رضيعاً لا يستحق الا جعلاً واحداً
 لانه لم يرد الا شخصاً واحداً وان كان غلاماً قارب للمم ابني
 معاً لم يستحق جعلين لانه ردة شخصين رجل ابني له عبد فوهبه له
 الصغير يجوز ان كان الابن في عياله لانه لا يحتاج الى التسليم فان
 حق القبض فيها وهب لابنه الصغير للاب وقبضه قائم لان القبض
 لا يبطل بالاباق مادام الابن في دار الاسلام واعلامه بمنزلة
 القبض بخلاف ما اذا باع من ابنه الصغير فانه لا يجوز ان قبض
 الاب لا ينوب عن قبض البيع لان قبض البيع قبض ضمان وقبض الاب
 قبض امانة فان العبد اذا هلك بعد التسليم يتقرر على المشتري
 الثمن ولو هلك قبله لا يتقرر الثمن وقبض الامانة دون قبض
 الضمان فلا ينوب ذلك عن قبض الضمان وتام هذا ينظر في كتاب
 الاباق من شرح صدر الاسلام ابي اليسر في سبيل الغيب
 الصبي المضمون اذا وقع في الماء وغرق يضمن الغاصب بخلاف
 صبي الوديعه وفي غصب العدة ولو غصب عبد صغيراً فالخيار للمشتري
 النقصان وفي فتاوى ابي بكر محمد بن الفضل ر ر لو غصب
 من صبي شيئاً ثم رده عليه ان كان الصبي من اهل الحفظ والافلا

والضمان في وديعه المملوك

ويكون بمنزلة ما لورفع السرج عن ظهر دابة الغير ثم اعاده الى
 ظهر الدابة لا يصح وان كان الغاصب استهلك الغصب حتى
 ضمن القيمة فدفع الى الصبي ان كان الصبي مائة وناله في التجار
 صح وبرئ من ضمانه وان لم يكن مائة وناله لم يبدأ لان دفع
 القيمة يتضمن معنى القليك وهكذا ذكرت المسئلة في عامة
 الفتاوى وذكر ابو زيد رحمه في مسئلة النكاح بغير ولي
 من كتاب الاسرار ان كان الصبي اذا استوفى دينه لا يصح
 ولو غصب من عبد مجبور شيئاً ثم رده عليه برئ من ضمانه في
 بيعه للجائع في الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط رجل امر صبياً
 باستهلاك مال انسان يضمن الصبي ثم يرجع على الامر وفي
 جنايات فتاوى قاضي خان وفي قبيل فصل اتلاف الجنين
 ولو امر صبياً بشئ فلفقه غرم كان لولي الصبي ان يرجع على الامر
 وفي فوائد صبي جاء الى فصاد فقال افصد في فصد فصاد
 معاداً فمات من ذلك السبب يجب دينه على قلة الفقد
 وكذلك العبد يجب قيمته على الفصاد وفي كتاب الفوائد
 صبي اخذ وجاجة انسان ولم يحولها من مكانها ثم ارسلها
 حتى ضاعت قال القاضي الامام فخر الدين رحمه يضمن
 وبه افتى وقال صاحب المحيط رحمه لا يضمن ما لم يحولها فما
 قاله القاضي الامام فخر الدين رحمه قول ابو يوسف رحمه وما قاله
 صاحب المحيط قول محمد رحمه ما الله وفي فوائد شيخ الاسلام
 برهان الدين رحمه نارسبلك استوري بكر براند استوري ديكر
 ودين ميان ابن استوري هلال كره هل يضمن الصبي قال
 نعم يضمن وفي فوائد ابن جعفر رحمه لو وضع سكيناً في يد صبي
 فقتل نفسه لا يضمن وفي فوائد ابن حفص الكبير رحمه صبي قائم
 على سطح او حائط صالح به رجل ففزع الصبي فوقع ومات
 بغرم الصايح دية وهي على عاقلة وكذلك لو كان على الطريق
 فترت دابة فصاح لها جل فرطية يضمن الصايح دية وهي على

القيمة

عاقلة

لو عثر به حتى مات يضمن

الدابة

عاقلة

عاقلة وكذلك لو كان على الطريق فترت دابة فصاح بها رجل
 فوطئه يضمن الصايح دية وهي على قلة وهكذا ذكر المسئلة
 في مجموع التوازل ويأتي بعد هذا شئ منه بخلافه وفي
 فوائد ابن حفص رحمه صبي بال على السطح فخرج البول من البيت
 واصاب ثوب رجل فافسد بغرم الصبي في ماله فان لم يكن
 ديناً عليه فبوخذ منه اذا البسر وفي فوائد التوازل لو رعى
 صبي سهماً فاصاب عين امرأة لا ضمان على والدك وانما يجب
 في ماله فان لم يكن له مال فنظر الى ميسره قال وانما يجب
 في ماله لانه لا يرى للجمع عاقلة ويقول العاقلة للعرب لانهم
 تناصرون وفي العيون لو دخل صبياً او نائماً او مغنى عليه
 في داره فقط البيت وقال محمد رحمه الله يضمن في
 الصبي والمغنى عليه ولا يضمن في النائم وفي مسائل الصغائر
 من فتاوى الديناري رحمه رجب دين بجة مديون را بجره كنه سيم
 بيار بجة خود را بجره اين بجه را كرك خود قال ديت بر وي بر
 عاقلة وفي لازم شود والله اعلم وفي غريب الرقاية لو غصب
 حراً صغيراً يضمن الا اذا مات حتف انقه فاما الفرق والرق
 والقتل اذا قتل قاتل فانه يضمن وقد مر منه في اول الفصل
 ولو غصب مكاتباً صغيراً او كبيراً لا يضمن وفي باب
 غصب المدبر والعبد والجناية في ذلك من جنايات الجامع
 الصغير رجل غصب صبياً فمات في يده بجنى او فجارة لاشئ
 عليه وان مات من صاعقة او نهشت حية فعلى عاقلة دية
 وقال زفر رحمه لا يجب وهو قول الشافعي رحمه هما قاسما
 على ما اذا مات بجنى او فجارة ولنا انه سبب لقتله لان هذه
 الاسباب يتحذر عنها عادة والولي يحفظ الصبي عن هذه
 الافات فكان الغاصب بازالة البد الحافظة والتقريب من
 هذه الاسباب والنقل الى المسبحة ومكان الضو اعق سبباً

له مال يكون

فارسى كويد كنه
 نيدل انم دكل
 هذا

لهلاكه وهو متعمد في هذا القتب فيضمن بخلاف ما اذا كان
بحسب او نجاة لان المينة لا مدفع لها لدرم في كل مكان حتى
قالوا لو نقله الى موضع يغلب فيه المني والامراض يكون ضامنا
وان غرق في ماء او احترق او سقط من سطح او ما اشبه ذلك
فهو مقتواع و ذكر سيد الامام ابو القاسم رحمه في كتاب
الخلاص لو بعث غلاما صغيرا بخير اهلها الى حاجة فارثي
فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمن وفي ديات
الوقعات في باب ما يجب به الذية او الكفارة وفي املاء الحسن
في رجل صاح لصبي وهو حايط فوقع فمات قال ابى حنيفة
وابى يوسف وفرجهم الله لا شيء عليه وفي نوادر ابن رستم
صبي على حايط فصاح به رجل فقال لا تقع فوق لا يضمن ولو
قال تقع فوق يضمن وفي ديات العيون ولو جذب صبي
من يد ابيه والاب يسكه حتى مات قال محمد بن ابي حنيفة
رحمهما الله ذية الصبي على الذي جذبه وبرتة ابوه فان جذبه ابوه
فان جذبه الرجل وجذبه ابوه حتى مات فالذية عليها جميعا فلا
يرث ابوه منه وفي ديات النوازل والجامع في الفتاوى عن نصير
رحم في صبي مات في الماء او سقط من سطح فمات قال اما سبغ سنين
او نحو فانه يحفظه نفسه وان كان لا يعقل فمات في شيء من ذلك
فعلى والوالدين الكفارة وان كان في جراحهما فالكفارة على
الذي في حجره خاصة وعن ابى بكر الاسكاف رحمه في الوالدين اذا لم
يتعاهد الصبي حتى سقط او وقع في نار قال لا ارى على الوالدين
شيئا وقال ابو نصر رحمه عليهما الكفارة وقال ابو القاسم عليهما
الاستغفار والتوبة قال الفقيه رحمه وبه نأخذ وقال نصير
اذا وضعت الامم الصبي بين ثدي الاب والولد يقبل ثدي غيرها
فلم يجعل الاب للصبي ظمرا حتى مات من الجوع فالاب آثم وعليه
عتق رقبة والتوبة وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها وهو يعلم

بدلك فالآثم على الامم وعليها عتق رقبة هذه الجملة في ديات
النوازل وفي غصب الجامع في الفتاوى في سائل نجم الذين رحمته
صبيان في مكتب في زمان البرد قال المعلم الواحد خذ هذه
المنوطة وستبها هذه الكوة ففعل فضاعت لا يضمن المعلم
ولا التاد وفي جنابات الفتاوى الصغرى قال لصبي مجبور
اصعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد وسقط يجب الدية
على ما ظنته اذا مات وكذا لو امر بجمل شيء او كسر حطب من غير
اذن ولية فلف الصبي ولو لم يعقل انقض لي ثمارها ولكن قال
اصعد هذه الشجرة او قال اصعد وانقض لنفسك فقط او
مات اختلف المشايخ رحمهم الله في وجوب الضمان والمختار في
المثلين الضمان وذكر في النوازل رجل من في قرية يوقر قصب
وقد ارقد الصبيان نارا في السكة فالتقوا شيئا منها في الغصب
فاخذته فدخل النار تحت سطح فوقع فمات فارتفعت النار
الى الخطب فاخذته فالقول ذلك الخطب مكره سطح فاحترق
النار فان كان الخطب الذي التقى على النار فمات فمات الغصب
فلقى النار وملق الخطب يضمنان جميعا لان النار احترق
بفعلها وهكذا ذكر الميثلة في غصب التجنيس وذكر
الفقيه ابو الكيث رحمه في فتاوى قصار وضع الثوب على الحب
في الحانوت واقعد ابن اخيه الحانوت الاسفل فطر لظفار
الثوب قالوا ان كان الحانوت الاسفل بحال لو دخل انسان
لا يعيب عن عيبه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان
وان كان الحانوت الاسفل بحال لو دخل انسان يعيب عن عيبه
الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي اقعده
القصار ضمه الى القصار او امته او وصيه او لم يكن له احد
من هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه فالضمان على الصبي
لانه صبي ترك الحفظ الواجب عليه ولا ضمان على القصار لان
الحفظ الثوب بيد ذلك الصبي ولا يضمن القصار بترك الثوب

عند الصبي قال القاضي الامام فخر الدين رحمه في فتاواه وهذا الجواب
انما يستقيم اذا كان ما ذونا له لان الصبي المأذون له يواخذ بفصاة
ليضيع الرديعة اما اذا كان مجبوراً فانه يواخذ باستملاك الرديعة و
تضييعها كما لو دل سارقاً على الرديعة او رآى انساناً يأخذ الرديعة
وهو يدرك على متعه فلم يمنع فلا يضمن اذا كان مجبوراً فاذا كان هذا الصبي
ما ذونا له كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار وان لم يكن الصبي
منضمّاً اليه من جرته ما ذكرنا ولم يكن في عيال القصار ولا تملكه ولا جراً
الا ان القصار اخذ بيده واقعه حافظاً للحانث فالتحريم على القصار
لانه لما استخفقه وليس في عياله بصير مستملاً وان كان الصبي بحيث يراه
مع دخوله في ذلك الموضع فاذا كان الصبي منضمّاً اليه فلا ضمان على احد
منهما اما القصار فلا تملكه حفظ من في عياله واما الصبي فلا تملكه لم يترك
الحفظ لما كان الموضع الذي دخل فيه بحيث يراى لثوب وبعض سائل وجب
الضمان للصبي وعليه يأتي في سائر المنايات ان شاء الله تعالى وذكر
في غضب المنتقى رجل غضب صبياً فقتله في يده رجل خطاء قال فلا يق
الصبي ان يتبع على عاقلة ايها شاة وان اتبعوا عاقلة الغاصب رجوعوا
عاقلة القاتل وان قتل الصبي نفسه فدينه على عاقلة الغاصب ولا يرجع
يرجعون بها على عاقلة الصبي ولو قتل رجل عبداً كان اولياء الصبي بالخيار
ان شاءوا قتلوا العاقل وان شاة اتبعوا عاقلة الغاصب بدينه ويرجع
عاقلة الغاصب بها في مال القاتل ولو ان الصبي قتل في يد الغاصب رجلاً
ثم رده على ابنه فضمن عاقلة لم يكن لهم ان يرجعوا بها على الغاصب قال
وكان ينبغي ان لا يضمن الغاصب شيئاً مما وضعنا في الصبي الحق كقتلنا
القياس فيه في كل شيء الى على نفسه ان على شيء من ثوبه بوجه فالوجه ما خلا
الموت او امر انزل به من غير ما ليس من افعال الناس رجل امر صبياً ان يقتل نفسه
فالدية على عاقلة الآخر وكذلك لو امر عبداً ان يقتل نفسه صبي ما ذون
له امر صبياً ان يحرق ثوباً فقتل يضمن الذي حرق ويرجع به على الذي امر
هذه الحالة في غضب المنتقى وفي جنائيات الفتاوى القفرى رجل غضب صبياً
فصاب عن يده يجلس الغاصب حتى يحرق به او يعلم انه قد مات وذكر في غضب

المنتقى رجل جاد الخامة رجل ابنته وهي صغيرة فخذ عنها واخرجها
من منزله ووجهها وابنها قال احب اباي حتى يأتي بها واعلم انها
ماتت وذكر غضب فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه رجل بعث
غلاماً صغيراً في حاجة له بغير اذن اهل الغلام غلاماً يبيعون فاشى
اليهم وارتمى سطح بيت فوق ومات صقر الذي بعثه في حاجته لانه
صار غاصباً بالاستعمال وسئل الشيخ الامام ابو الفضل الكرمي
عن رجل قال الصبي اذهب الى هذا الخوض وانت لي بلاء فذهب
فيغرق فعلى المرسل الدية على عاقلة قال لانه لا يملكه اذنى
حالة ما ذكر في المضاربة لو دفع اية صبي مالا مضاربة وهو غير
ما ذونا له فذهب لينصرف فهلك في الطريق يجب الدية على عاقلة
رب المال ذكر في جنائيات الجامع الصغير
في باب غضب المدبر والعبد والجنانية في ذلك صبي مجبور عليه
وهو يعقل اودع عبداً فقتله كان عليه عاقلة القيمة وان اودع
طعاماً فاكله لا يضمن وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله
يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اقضيه شيئاً وسلم اليه ارباع منه شيئاً
وسلمه اليه فاستهلكه وهذا اذا كان عاقلاً فان لم يكن لا يضمن عليه
في قولهم جميعاً هكذا ذكر القاضي الامام فخر الدين رحمه في شرحه
للجامع الصغير وذكر شيخنا الاسلام برهان الدين رحمه في هذا
الباب ايضا من جنائيات الهداية هذه المسئلة وقال محمد
رحمه في اصل الجامع الصغير صبي قد عقل وفي جامع الكبير وضع
الكبير وضع المسئلة في صبي ابن ابنتي عشرة سنة وهذا يدل
على ان غير العاقل لا يضمن بالاتفاق ولان التليط غير معتبر
فاذا ذكر في الهداية في غير العاقل بخلاف ما ذكر القاضي الامام
فخر الدين رحمه وفي مختلف الرواية وضع المسئلة في مطلق المال
غير معتبر بالطعام وذكر شيخنا الاسلام على الاسبقا في رحمه
ان الاختلاف في الصبي الذي يعقل اما الذي لا يعقل لا ضمان
عليه بالاجماع وذكر الحاكم النجاشي رحمه في هذه المسئلة في عمدة

الأذنة في مسئلة ايداع الصبي وكما ودع عند صبي محجور عليه مالا
فبلغ الصبي واستهلك يضمن وكذا لو ودع عند صبي محجور مالا فاداه
له الولي فاستهلك بعد الاذن يضمن بالالتفاق وذكر في روضة
شرحها لفظها وقى من اودع صبي مالا فهلك في يده لا ضمان عليه
بالاجماع وان استهلك الصبي فانه ينظر ان كان ماذونا له في
التجارة ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكن قبل الولاية
باذن وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان
عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا في الحال ولا بعد الاذن
وقال ابو يوسف ربه يضمن للحال واجمعوا على انه لو استهلك
مال الغير من غير سابقعة الا بداع ضمن في الحال ولو كانت الوديعة
عبدا فقتله الصبي كانت دية على عاقلته وان جنى عليه فيما
دون النفس كان ارشه في مال الصبي في قولهم جميعا وذكر
في الهداية وعلى هذا الخلاف الا قراض والاعادة وذكر
في مجالس القاضى ابي جعفر لا يشترو شيئا رحمه الله اقراضه
الصبي المأذون له واستقرضه جائز وهو كالبائع فيهما
وان كان محجورا فانه لا يبيع اقراضه ولا استقرضه فان اقراضه
انسان فادام عليه باقيا كان لصاحب المال ان يترده في قولهم
جميعا فانما اذا انقضى الصبي او تلفه فلا ضمان عليه عندهما
خلافا لابي يوسف ربه فان عنده اذا تلفه كان له ان يرجع
عليه بضمان ذلك وان هلك المال القرض في يده بنفسه لا ضمان
عليه بالاخلاف بينهم وذكر في تاسير النظار في الفقه وعلى
هذا الخلاف اذا باع من صبي محجور عليه شيئا وسلم اليه
واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندها خلافا لابي يوسف ربه
وعلى هذا الخلاف الا بداع عند عبد محجور عليه الا انه لا يضمن
في الحال عندهما ويضمن بعد العتق وعند ابي يوسف ربه يضمن
في الحال وذكر شيخ الاسلام ابو بكر ربه في شرحها لا يصل
في ايداع الصبي المحجور عليه اجمعا انه لو ترك الحفظ لا يضمن بان

سارقا على الوديعة ولو باع من عبد محجور عليه طعاما فاستهلكه
لا يضمن في الحال ويضمن بعد العتاق فالابداع عند عبد
صغير كالا بداع عند حر صغير في الحكم والا بداع عند المذنب
وامم الولد كالا بداع عند محجور عليه والصبي عليه اذا ان
قبلا الوديعة باذن المولى والولي واستهلكها يضمنان
في الحال بالاجماع هذه الجملة في وديعة شرح شيخنا الامام
ابي بكر ربه وذكر ايضا اذا استهلك الوديعة في عيال
المودع ويضمن المستهلك سواء كان المستهلك صغيرا او كبيرا
وعبد محجورا عليه وذكر في وديعة الغنم والصفري
الصبي الذي في عيال المودع اذا استهلك الوديعة يضمن و
هي في اشكالات ايداع الصبي وذكر في باب وديعة الصبي
والعبد المحجور عليه من جامع الكبير صبي اثنتي عشرة سنة
يعقل البيع والشراء محجورا عليه او دعه رجل كف درهم فادرك
ومات ولم يدرك مال حال الوديعة وله مال كثير فلا ضمان
عليه في ماله الا ان يشهد الشهود وانه ادرك وهي يد
في بصير الوديعة دينا في ماله اذا لم يدرك بما صنعت والمعتق
كالصبي وان كان الصبي ماذونا له في التجارة والمسئلة
بجاليها يضمن وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي في
يد وكذا الحكم في المعتوه والمأذون له ولينظر في وديعة
الزخيرة ولو ان عبدا محجورا عليه اودعه رجلا مالا ثم
عتقه مولى ثم مات ولم يبين فالوديعة دين في حاله
وان مات وهو عبد فلا شيء على ماله الا ان يعرف الوديعة بعينها
فيرة على صاحبها وان اذله المولى في التجارة بعد ما استودع
ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد
الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة
في ذلك المال وفي وديعة واقعات الناطق اذا اودع عبد محجورا

عليه بالآثم اذن له المولى ثم مات العبد وترك مالا وعليه دين
ان كان الوديعة زاده في تلك الاذن فهو اسوة الغرماء والا فلا شيء
له وكذا الواضع صبيًا محجورًا عليه مالا ثم ادرك واذن له البوع في التجار
ثم مات فذلك لك • وذكر في باب ما يكون فيه المولى خصمًا من عبده وما
لا يكون من مقرقات ابرار الجامع اذا كان للعبد وديعة عند رجل
او غصب منه الف درهم او مائة درهم قرض او دين من ثمن بيع فاقتر
الذي عنده المال دفعه اليه المال عند هذا الرجل وصدقه المولى فان
القاضي لا يامر الذي قبله المال فدفع المال الى المولى عينا كان او دينًا
لان العبد هو الخصم فيما في يده هذا اذا قرآن المال وصل اليه
من جهته عبده ولم يقر بكون ذلك ملكا للمقر له وكذلك لو اقر بكونه
ملك له بان قال هذا مالك غصبه منك عبدي ودفعه الي
وصدقه بذلك صاحب المال لا يجبر القاضي على التسليم الى المقر
له لانه اقر بانه ماله لكنها تصادقا على انه وصل اليه من جهة الغائب
فقد تصادقا على انه ليس بخصم كما لو ادعى عينا في يد انسان
فاذاع ان فلان ادعاه او غصبه من فلان وصدقه في ذلك لا
ينتصب خصمًا كذا هنا • وذكر في المبسوط عبد ادعى عند انسان
وديعة وغاب فليس لمولاه ان يأخذها سواء كان العبد ماذونا
له او محجورًا عليه لان العبد ادعى له حكمة فلا يكون لمولاه ان يأخذ
ممن ادعى مالم يحضر العبد وذكر في وديعة الزخير وهذا
اذ لم يعلم المولى لان الوديعة كسب العبد اما اذا علم انه
كسب العبد فلمولى حق الاخذ وكذا اذا علم المولى انها ماله
كان له يأخذها وذكر في وديعة القعدة انه اشترى سويق
من مذهب بآله الكلب من بيت المولى واودعت رجلا فملك
ضمن المودع لانها مال وفي باب الدعوى والشهادة في
العبد المأذون له من قضاة وشيخه المدين دعه عبد دفع مال
المال الى رجل فجاء المالك يسترد منه وقد اقر المولى ان عبدي

رفع اليك ليس له ان يأخذ منه ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لان
يد العبد معتبرة والواجب على المأخذ الرقة على من قبض منه وان
انكر دفع العبد اليه وادعى اليه المولى انه هلك فان اقام البينة انه
مال يقبض منه الا اذا اقام المدعى عليه بينة ان عبدا دفع اليه
فحينئذ يندفع دعوى المالك عنه • بنده يلقي مال ويكرى غصب كره
وتخواجه خود راو وبنده غايب شد • خد او ند مال برخواجه دعوى
ميکنند که بنده تو مال من بکرفت است • وبتو داده تو برده وخواجه
مقد است که ملک مدعی است • وبنده من مردوده است • یسمع
الدعوى عليه وان كان العبد غایبًا بخلاف ما اذا توافقا
على ان المال وصل من جهته عبد المدعى لان ثم توافقا انه مودع
من جهته الغائب اما ههنا فالمدعى يزعم ان المال اخذ من
عبد نفسه والمولى فيما يأخذ من عبده لا يتصور ان يكون
مودعًا وفاضبًا يكون اخذًا على جهته القليل فانتصب خصمًا
كما اذا قال ذواليد هذا المال او دعوى فلان ولا ادري
اهو لك ام لا وصدقه المدعى ان عبده او دعه اياه واقام المدعى
بينة انه ماله يقضى له ويدفع المال اليه لما ان يأخذ المولى
من عبد يكون على وجه القليل فانتصب خصمًا الاب والوفى
والقاضي يملك المدعى مال الصغير يتخرجه وديعة الفتاوى
الصغرى وذكر في التنازل امرأة اودعت صبيته من ثبات
سنة فاستغلت بشئ فرقت الصبيته في الماء لا ضمان عليها
فرق بين هذا وبين الغصب والفرق ان الوديعة امانة فلا تفق
بالمال كذا ذلك الغصب الموع اذا وضع الوديعة على يد
ابنه الصغير لا يفن هولو هلك اذا كان يعقل ويضبط
الحفظ ولا يشترط ان يكون في عياله ولما اصل ان في المرأة
والولد الصغير لا يشترط المسكنة والنفقة حتى انه
لو دفع الوديعة الى ابنه الذي ليس في عياله لان تدبير

الى الاب وان لم يكن في عياله لكن يشترط ان يكون الصغير قادراً
 على الحفظ وكذلك لو دفع الى امرأته وهي تكن في محلة اخرى
 ولا ينفق عليها فلا ضمان عليه لو هلك في المحيط وكذا لو بعث
 الوديعه على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم يكن في عياله لكن يشترط
 وان كان الابن مدرّكاً ان كان في عياله لا يضمن وان لم يكن والوصي
 اذا قبض اموال البتامة او اودع ومات مجهولاً فاقى في كمال ادب
 القاضي في **مسألة العارية** ذكر في التنازل ليس لوالد الصغير
 ان يعبر بمقام ولده الصغير فرق بينه وبين المأذون له فان له ان
 يعبر والفرق ان اعارة المأذون له من توابع تجارته فاما اعارة
 الاب مال الصغير فليست من توابع التجارة في مال الصغير كذا
 ذكر في عارية التجسس. وذكر في باب المعرات من بيع شرح ا
 الطحاوي ان الاب والوصي يملك ان يعبر مال اليتيم وفي متفرقات
 عارية الصغير للاب ان يعبر ولده وهل له ان يعبر مال ولد له
 اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم له ذلك وعامتهم
 على انه ليس له ذلك كذا ذكر في اقل وكلمة شمس الاية الحلواني رحمه الله
 وفي فوائد صاحب المحيط ذكر شمس الاية ربه في كتاب الوكالة
 للاب ان يعبر ولده الصغير وليس له ان يعبر ماله قال
 وتأويل هذا اذا كان ذلك في تعليم الحرفة ما ي دفعه الى استاذ
 ليعلمه الحرفة ويخدم استاده اما اذا كان بخلاف ذلك فلا يجوز
 وفي رعاية الفتاوى الصغير صبي استعار من صبي شيئاً
 كالقدوم والفاسد ونحوها فاعطاه والمستعار لغير الدافع
 فملك في يد الصبي ان كان الدافع ماذوناً له لا شيء على المستعير
 اما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذوناً له صح الدافع منه
 وكان الهلاك حاصلاً لا تسليط ولو كان ذلك الشيء للاول
 لا يضمن الثاني ايضاً لما قلنا وان كان الصبي الدافع مجهولاً عليه
 يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاختار ايضاً لان الاول غاصب

والثاني صاغب الغاصب وذكر في العدة ولو استعار الوصي
 دابة من رجل ليعمل بها من اعمال اليتيم فجاء ولده الذي ذكره
 حتى صار غاصباً وعطيت الدابة فالضمان في مال اليتيم ولا يثبت
 في آخر باب مكاتبه الوصي من عتاق صدر الاسلام ابي البر
 رحمه في اثناء المسئلة ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصي لو
 اخذ دابة انسان فاستعملها في حاجة اليتيم فانت الدابة يضمن
 اليتيم دون الوصي ولا يكاد يصح هذا لان الغاصب هو الوصي
 دون اليتيم حقيقة وجكاً فلا يجب ان يضمن اليتيم كما في الغاصب
 وفي منفقات عارية الزحيرة استعار رجل من غير شئ قد دفع
 ولده الصغير المحجور عليه ذلك الشيء الى غيره عارية فضاع ضمن
 الصبي الدافع وكذا المدفع عليه لان الاول غاصب وكذلك
 الثاني وفي فتاوى ابي بكر محمد بن الفضل رحمه رجل
 استعار ذهباً فقلده صبياً فرق فهذا على وجهين اما اذا كان
 الصبي يضيض فقط ما عليه او لا يضيض ففي الوجه الاول لا يضمن
 لانه لم يضع وفي الوجه الثاني يضمن لانه ضيع ومن استعار دابة
 فردها مع عبده او جيره لم يضمن والمراد بالاجير ان يكون مسانئاً
 ومشاهداً لان المودع ان يحفظ بيد من في عياله فكذلك المنيع
 لان العين امانة بخلاف ما اذا كان الاجير مياومياً لانه ليس
 في عياله وكذا اذا ردّها مع عبده الدابة او جيره لان المالك
 راضى به وقبل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل
 وفي غير وهو الصحيح وان ردّها مع جاني ضمن كذا ذكر في آخر
 عارية الهداية ولو ردّها العارية على يد ابنه الصغير ان كان قادراً
 على الحفظ لا يضمن وان لم يكن يضمن وان كان كبيراً ان كان في
 عياله لا يضمن وان لم يكن يضمن وكذا في الوديعه في **مسألة**
الهبة اذا اراد الرجل ان يفصل بعض اولاده في الهبة في حالة
 الصحة روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يأس به اذا كان التقصير
 بسبب زيادة فضل له في الدين فان كان اسود بكرة هكذا ذكر في

في بعض المواضع. وعن أبي يوسف ر. ع. أنه لا بأس به إذا لم يرد الاحتراض
 بالآخر وذكر في بعض المواضع أن كان التفصيل لزيادة برة فلا
 بأس بذلك وأن كان في البر سواء لا ينبغي أن يفعل ذلك وأن كان
 في الولاءه فاسق لا ينبغي له أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا
 له على العمية وفي العيون إذا كان له ابن وبنت أراد أن يترها
 في الأفضل أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين عند محمد رحمه الله
 وعند أبي يوسف ر. ع. يجعل بينهما سواء هو المختار لأن الآثار
 وردت به وأن وهب ماله كله للابن جاز في القضا وهو آثم
 نص عليه محمد وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال في مثل هذه الصورة اتق الله قال محمد ر. ع. في الأصل
 كل شيء وهبه لابنه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم
 في نفسه فهو جائز والقبض منه أن يعلم ما وهبه له ويشهد عليه
 والأشهاد ليس بشرط لازم فإن الهبة يتم بالاعلام لكن ذكر
 الأشهاد على وجه الاحتياط تحتمل أن يجوز بقى الورقة بعد
 موته وإذا أرسل غلامه في حاجته ثم وهبه لابنه الصغير
 الهبة ولو لم يرجع العبد حتى مات الولد فالعبد للولد ولا
 يصير ميراثا له وكذلك لو وهب عبدا آبقا له من ابنه الصغ
 الصغير حيث لا يجوز وقد ذكرنا الفرق بينهما في مسائل الأباة
 من هذا الكتاب وفي المتن عن أبي يوسف ر. ع. لو تصدق بعبد
 آبق على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فحصل
 عن أبي يوسف ر. ع. في المسئلة رايان وإذا كان العبد في يدي
 رجل وديعة وهبه صاحب العبد من ابنه الصغير يجوز و
 يجعل الأب قابضا لابنه بيد مودعه ولو وهب عبدا له في
 يدي رجل آخر فغصب أو رهن أو ابتاع فاسدا وبسب البيع بشرط
 الخيار للمشتري لا يجوز لا يصير الأب قابضا لابنه الصغير
 بقبض هو الولد وفي فتاوى أبي الليث ر. ع. رجل وهب دأا لابنه
 الصغير والدار مشغولة بمنازع الواهب لا يجوز وفي المتن عن محمد

إذا وهب دأا لابنه الصغير
 وهو آبق فله العبد
 ولو كان العبد في يدي
 رجل فغصب أو رهن أو
 ابتاع فاسدا وبسب البيع
 بشرط الخيار للمشتري
 لا يجوز

رحمه الله رجل وهب دأا لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز
 ولو بغير أجر وكان الساكن هو الواهب جاز لأن يد الساكن ثابتة
 على الموهوب بصفة اللزوم فيمنع القبض فيمنع تمام الهبة بخلاف
 ما إذا كان الساكن هو الواهب لأن الشرط قبضه وبك في الدار
 تقر قبضه. وروى أبي يوسف ر. ع. برواية ابن سماعه لو وهب
 لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما
 هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعنه أيضا رجل تصدق
 بارض قد زرعتها على ولدك الصغير جاز وأن كان الزوج لغيره لا
 بأجرة لا يجوز. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله
 في رجل تصدق بدأره على ابنه الصغير وله فيها مناع وهو
 أو كان فيها ساكن بغير أجر ولم تفر عنها جازت الصدقة وإن كان
 في يدي رجل بأجرة لم يجز الصدقة قبل جوابه في الصدقة فيما
 إذا كان فيها ساكن باجر أو بغير أجر توافق جوابه في الهبة
 وجوابه في الصدقة فيما إذا كان هو الساكن أو كان فيها مناع
 بخلاف جوابه في الهبة فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله في الهبة
 أنه إذا كان الواهب في الدار أو كان فيها مناع الواهب أن الهبة
 لا يجوز وبشئ الفقهاء أبو جعفر ر. ع. عن امرأة وهبت ممرها
 لأبي علي وزوجها لابنه الصغير قبل الأب قال أنا في هذه
 المسئلة واقفا إذ يحتل الجواز لمن كان عبدا عند رجل ودبعة
 قابض العبد وهبه مولاة لابن المودع فإنه يجوز وبشئ مرة
 أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز قال الفقهاء أبو
 الليث رحمه الله وبه تأخذ. وفي فتاوى أبي الليث لا سلام برهان
 الدين ر. ع. امرأة باعت كرها من زوجها وأحالت بالعتق لاسيما
 الصغير بطريق الأنعام والمصلحة فإن الابن يكتسب كله
 للمرأة ولا يكتسب ميراثا عن ذلك ولو قال الأب وهبت هذا الشيء
 لابني الصغير جازت الهبة من غير قبول ولو أخذ لابنه الصغير
 ثيابا ثم أراد أن يردع إلى ولد آخر ليس له ذلك إلا أن يبين وقتا

الاتخاذاتها عارية له لأن المعبر في الباب التعارفي في الوقيل
البر والفضلة لكن الاعادة محتملة فاذا بين صح والآ فلا وكذلك
لو اتخذ لتليده نيا باثم آبق فاذا دان يدفع الى غيره ولو اراد الاحتيا
بين انها عارية حتى لو ابق امكنه الدفع الى تليده آخر كتبت هذه
للمجالة من خبر البر هاتيه ويأتي شيء منه في الاخبارات وفي
هبة الملقط ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشتريها دارا
اخرى فالتأنيب لابنه الصغير ايضا ولو دفع الى ابنه دارا قصير
فيه الابن الا اذا ذلت دلالة التملك ولو غرس كرما وقال
اغرس هذا الكرم باسم ابن الصغير فلا يكون هبة ولو قال
جعلته باسم ابني فلان فهدا هبة وان لم يرد الهبة يصدق
ولو قال جعلته لابني فهدا الاشكانه هبة هذه المجلة في الملقط
وفي اول هبة الزخيرة سئل نجم الدين النسي في رحمه الله عن
قال ابن رستم بنام فلا فرز نارسيد خود كرم فاجاب
انه لا يصير لابنه بهذا القدر ثم قال وجدت في الزيادة عن
محمد رحمه الله انه لو كان لرجل ابن صغير او كبير معتوه وللابن مال
ورثه من امه او جعله له ابو فقال قول محمد رحمه الله جعله
له ابو بدل على ان هذه اللفظة صالحة للتملك وان قال لابنه
ابن مال كرم او قال بنام ترك كرم او ان تو كرم او كلام يجري مجراه
انه تملك من الابن وفي النسي رجل وهب او تصد بدار له على
ابنين له احدهما صغير قال ان قبض الكبير جازت الهبة
والصدقة لصاحبا وفي هبة الجامع في الفتاوى اذا وهب
داره من اثنين له احدهما صغير والاخر كبير قال محمد
بن سلة رحمه فاسد قال الفقيه رآه ولا اشكال ان عند
ابي حنيفة رآه لا يجعله كالوكانا كبيرين وعندها لا يجوز
ههنا بخلاف مال وهب من كبيرين وسئل اليهما وذكر في
التجديد انه لا يجوز عند الكل وفي نوaid بعض الاثمة رجل
دفع خمسمائة دينار الى ام بنته الصغيرة وقال اجعل لها

جهازا ثم اراد الاب ان يرجع ويأخذ تلك الدنانير فني صاحب
الخط رحمه الله ليس له ذلك لانه هبة للصغير وقال غيره وكتبت
له ذلك لانه توكل قال سئل عن رجل اشترى لها جهازا قال صاحب
كتاب الاحكام في الفقه كتبت الى طهير الدين المرغيناني في رجل
له كامن روعة بند في يد مزارع وهبها رب الارض من ذلك
الصغير مع حصته سئل عن رجل هل يصح وهل يفرق المال بين ما اذا
سئل قال لا يصح الهبة وفي هبة فتاوى الديناري بهذا
اللفظ مردى ذو خویش سرس خود تسليم كرد وكنت ابن زد
تر داده ام ولكن بازك ام از روی بخورم وابن مرد مرد حکم این میله
چه باشد **اجاب** ان ابن دادن زویر سبیل هبه بود باشد
ذو ملك برب بود ولا شيء للورثة بشرط فاسد بود وهذا
الشرط لا يبطل الهبة وفي هبة الفتاوى الظهيرية اذا وهب
للصغير هبة فقوض الاب والوصي الوهاب من مال الصغير لا
يجوز لانه تبين فاذا بطل التعويض كان الوهاب على رجوعه
وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله زوج ام الصغير زرع في ارض
الصغير لاجل الصغير يكون هبة ويصير قابضا لا اتصال البذر
يلكه وهو لارض وكذا لو زرع اجنبى في ارض الصغير لاجله فاذا
اقام الوصي بليته على انه زرع لاجله باقراره انه فرعه لاجله كان
لوصي ان يأخذ ذلك رجل وهب عبدا صغيرا نسي اي صار ثوبا
وصار عبدا طويلا لا يرجع فيه لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع والى
نيقنص القصة في الفتاوى الظهيرية وفيها ايضا لو كان على عبد
دين وهو لصغير فوهب صاحب العبد العبد للصغير فيقبل
الوصي وقبض بقط الدين فان رجع الوهاب بعد ذلك يعود
الدين وفيها ايضا صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي
المملوك للصبي جاز وبطل الدين فلما اراد الوصي ان يرجع في هبته
روى هشام عن محمد رحمه الله انه ليس له ذلك وفي هبة الوصي
هشام عن محمد رحمه الله في صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي

المملوك للصبي جاز وبطل دينه فان اراد الوصي ان يرجع في هبة
فله ذلك ثم قال بعد ذلك لان المملوك قد اذاد خيرا
حين سقط عنه دينه وينظر في الجامع الفتاوى وفي هبة النجيب
وذكر في مختصر القدوري اذا وهب الاب لابنه الصغير هبة
ملكها الابن بالعمد وذكر في الترخية قال محمد رحمه الله
في الاصل وقبض الاب والجدة الهبة على الصغير جائز سواء كان
الصغير في عياله او لم يكن فاما غير الاب والجدة نحو الاخ والعم
وسائر القربايات القياس ان لا يملكوا قبض الهبة على الصغير وان كان
للمصغر في عياله وكذلك اوصيا هو لا يملكون القبض اذا لم
يكن الصغير في عيالهم استحسانا ويملكون استحسانا اذا كان الصغير
في عيالهم وكذلك الاجنبي الذي يقول اليتيم وليس لليتيم احد سواه
جاز له قبض الهبة عليه استحسانا ويستوى في هذه المسائل التي
ذكرنا اذا كان الصبي يعقل القبض او لا يعقل وهذا كله اذا كان
الاب ميتا او حيا ولكن غاب عيته منقطعة فاما اذا كان حيا
حاضرا والصبي في عياله هو لا الذين ذكرناهم هل يصح قبض
هو لا الهبة على الصغير لم يذكر هذا الفصل في الكتاب ايضا
الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يقول اليتيم وليس لهذا اليتيم
احد سواه جاز له قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا
يقتضي قبض هو لا اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدة ايضا
انه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل
بين ما اذا كان الصغير في عياله او لم يكن فظاهر ما اطلقه
يقتضي ان لا يصح وذكر في الامام اذا وهب له عبدا واشهدت
على ذلك وابن ميت جاز قبضها وهذا الشرط يقتضي ان لا يصح
وذكر في الصغير التي تجامع مثلها وهي في عياله الزوج ان
قبضت هي او قبض الزوج جاز وهذا الاطلاق يقتضي ان لا يصح
القبض من زوج حال حضرة الاب فن المتأخر من سوى بين الزوج
والجدة والام والاخ الذي يقول الصغير وقال يقتضي القبض من

على الصغير وان كان الاب حاضرا وما ذكر من الشروط وقيل اتفاقا
في الكتب واليه مال فخر الاسلام على الزود ورجح و منهم من فرق
بين الزوج وغيره وقال يصح قبض الهبة من الزوج عليها
حال حضرة الاب وان كان الصغير في عياله واليه ذهب شمس
الايمة الترحي في ثم شرط في قبض الزوج على زوجة الصغير
اذا كانت بحال تجامع مثلها من اصحابنا من قال اذا كانت بحال
تجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه اذا كان له
وهي لا تجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن الزوج بها
لا يحجر قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها وقدر الوقت
في شرح الطحاوي فقال الولي ابوه او وصاياه ثم جده ثم وصي وصيه
ثم القاضي ومن نصبه القاضي ويجوز قبض الاب الهبة عليها وان
في عياله الزوج وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز قبضه
استحسانا اذا كان يعقل وهذا قول علمائنا رحمهم الله وقبول الهبة
من الصبي صحيح اذا تمتعت الهبة منفعة في حق الصغير اما اذا كان
خيرا للصغير فانه لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا اعمى
او ترابا في داره وقبل ان كان يشتري ذلك منه بشئ فانه يصح قبول
ولا يرد وان كان يشتري منه ويلزمه نفقة العبد ومؤنة النقل
فانه يرد ذلك وترد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح
وكذا قبولها في آخر فبط شيخ الاسلام خواهر زاده رجع هذه الجملة
في هبة الترخية وفي هبة الفتاوى والصغير اذا كان الصغير
في عياله الجدة والاخ والعم والام والاجنبي والاب حاضرا
فقبض من في عياله هل يجوز اختلاف المشايخ رحمهم الله فيه الفتوى
على انه يجوز والام والاخ والاجنبي ومن في مثلها لهم لا يملكون
القبض اذا لم يكن في عيالهم وذكر في هبة كتاب الاحكام واحاله
الى الجامع في الفتاوى صبي في حجر عمه وهبت له هبة فقبض العم وله
وصي الاب لا يصح ورايت في المختلعات القديمة ومن وهبت
ليسيم شيئا فالوصي بالخيار ان شاء قبل وان لم يشاء لم يقبل

وذكر في فتاوى اهل سمرقند رجل قدم مستقراً وجاء بمائة الى من
نزل عنده وقال له اقم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك
وبين نفسك ان كان المهرى قابلاً يرجع في البیان اليه وان لم يصلح
للنساء خاصة فهو للنساء وما يصلح للصغار من النساء فري
لهن وما يصلح للصغار من الرجال فهو لهم وما يصلح للرجل والمرأة
جميعاً ينظر فيه الى المهرى ان كان من اقارب الرجل او من معارضة
فله وان كان من اقارب المرأة او من معارضة فلها فاذا التفتول
على العرف والعاد ولو اتخذ وليمة للختان فاهدى الناس هدياً
ووضعوا بين يدي الولد فهدا على وجهين اقاخذ ان قال هذا
للولد ولم يقل والجواب في الوجهين واحد ان كانت الهدية
يصلح للصبية او شئ بنعمها الصبيان فالهدية للصبية
اعتبار للعرف والعادة وان كانت الهدية تصلح للابوين
ولا يصلح للصبية كالدرهم والذنانين ومناع البيت ينظر وان
كان من اقرباء الاب او من معارضة فهو للاب وان كان من اقرباء
الام او من معارضة فهي للام والحاصل انه التقدير في مثل
هذا على العرف والعادة حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به
على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لزوج
ابنته الى بيت زوجها فاهدى اقرباء الزوج واقرباء المرأة وهذا
كله اذا لم يقل المهرى اهديت للاب او للام في المسئلة
الاولى وللزوج او المرأة في المسئلة الثانية ويعذر الرجوع
الحقول المهدى اذا لم يتعذر فالقول قول المهدى في الباب
الاول وهو اقرب فلو اهدى للصغير شئ من المأكولات هل
يباع له ليدبر ان يأكل منه روى محمد بن حماد انه يباع واكثر
مشايخ بخار ان لا يباع وفي كراهية فتاوى اهل سمرقند
اذا اهدى العفاك الى الصبي الصغير يحمل للاب والام الاكل
اذا اراد بذلك بر الوالدين لكن اهدى للصغير استصغار
للهدية واذا احتاج الاب الى مال وله فافا في المصرو احتاج

لفقه اكل بغير شئ وان كانا في المغارة واحتاج لانعدام الطعام
معه وله مال اكل بالقيمة وقد ذكرنا المسئلة في مسائل الكراهية
من هذا المجموع وفي هبة الملتقط صبي اهدى وقال
ايجارسل اليك بهذه الهدية يحمل التناول الا ان يقع في قلبه
انه كاذب وفي باب العوض من هبة صدر الاسلام ابي
البيدرج لو وهب الاب من مال الصغير شيئاً للرجل ثم عوفضه
الموهوب له فلكل واحد منهما ان يرجع فيما ملك وفي منفرة
هبة الرجوع الاب اذا وهب عبداً لابنه الصغير ثم مات العبد
ثم استحق العبد رجل وصنف الاب فالاب لا يرجع على حال
وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جود الابن قبضاً لا يرجع بما ضمن
على الاب وان لم يجد يرجع وفي بيع الرجوع صبي او معنوه
وهب له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه جاز وعق بخله فاشتراه
ويأتي بعد هذا في مسائل البيوع ان شاء الله تعالى وفي الحلال
لو وهب لابنه الكبير شيئاً فلا بد من قبضه ولا بد للصغير بقبضه ويكون
الاب قابضاً له لكونه في يده وكذا لو كان عند مودع او مستعير
وتخوذلك ويدبره يده وفي الكافي وكل شئ وهبه لابنه الصغير
واشهد عليه وذلك الشئ معلوم فهو جائز والقبض منه ان
يعلم ما وهبه له ويشهد عليه ولا يشهد له بشرط لازم فان
الهبة تتم بالاعلام لكن ذكر الاشهاد احتياطاً تحزراً عن
جمود باقي الورثة شرأى بعد مودع في مسائل البيوع
الصبي المحجور عليه الذي يعقل البيع والشرأى يتوقف ببيع
وشرأى على اجازة والد او وصيه او القاضى وكذا المعنوه و
الصبي المحجور عليه اذا بلغ صغيراً يتوقف ببيع وشرأى على اجازة
الوصى او القاضى في فصل البيع الموقوف من فتاوى قاضى
خان رح وفي باب المصراة من بيع شرط الطحاوى الصبي
المحجور عليه اذا باع ماله واشترى او تزوج امرأة او زوج امته
عبد او كاتب عبد او عوفد عوفد يجوز عليه لوفعه وليه في حقه

الصفحة فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه
في حالة صفه ولو بلغ الصبي قبل ان يميزه الولي فاجاز
بنفسه جاز ولا يجوز بنفسه البلوغ والادراك من غير اجاز
بعده وكذلك الصبي لو وكل وكيلة بعقد موقوف ففعل
الوكيل قبل الادراك او بعده يتوقف على اجازة الا التوكيل
بالشراؤه فإنه ينفذ على الوكيل ولا يتوقف الا اذا اجاز ذلك
التوكيل بعد البلوغ ثم اشترى الوكيل بعد ذلك يكون الشراء
له دون الوكيل فيكون اجازة الوكالة بعد الادراك بمنزلة التوكيل
ابتداء ولو ان الصبي طلق امراته او خلفها او اعتق عبده على
مال او بغير مال او وهب ماله او تصدق به او زوج عبده
امرأة او باع ماله بحايأة فاحتته او اشترى شيئا بالكس من
قيمة قدر ما يتغابن الناس في مثله او غير ذلك من العقود بالوفاء
وليته في حال صفه لا يجوز عليه ففعله العقود كلها باطله
لا يتوقف وان اجازها الصبي بعد البلوغ لا يجوز لان هذه
العقود لا يجوزها حال العقد فلا يتوقف على الاجازة الا اذا
كان لفظ اجازته بعد الادراك مما يصلح لابتداء العقد فيصح على
جهة الانشاء لا على جهة الاجازة نحو ان يقول بعد البلوغ اوفت
ذلك الطلاق او العتاق فيقع لانه يصلح لابتداء وينظر تمام
هذا في باب المصرة من بيع شرح الطحاوي وذكر في آخر الفصل
التاسع عشر من بيع الرجوع الصبي المأذون اذا اشترى
نفسه صح وعتق عليه والاب او الوصي اذا اشترى قريب
الصبي او المعتوه لا يجوز على الصبي والمعتوه وينفذ على الاب
او الوصي وان اشترى للمعتوه امه كان استولدها بالنكاح
بازم الاب قياسا وفي الاستحسان يجوز على المعتوه والاصح
هو الاول صبي او معتوه وهب له اخوه فقبضه له ابوه او
وصيه جاز وعتق عليه بخلاف الشراء وان وهب له نصفه
استحسن ايضا ان اجزى واعتقه عليه لكن لا يضمن الصبي بل يبي

العبد في نصيب الشريك واجناسه في الثلث الاخير من وكالة المثلث
وفي منفرقات بيع الرجوع صبي باع واشترى وقال انا باله ثم
قال بعد ذلك لم اكن بالغا فان قال ادراك في وقت يبلغ مثله
في ذلك الوقت لم يلتفت الى جوده ولم يوقت له وقتا ودقته
اثنى عشر سنة هكذا ذكر في الباب الاول من بيع المواقعات
وهي اربعة اخرى وهي ان يشترط بعد بلوغه اثنى عشر سنة
ان لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكر هذه الدققة في قصة فتاوى
المضلى راجع وما يتعلق بمعرفة البلوغ ذكرناه في مسائل الطلاق
من هذا الكتاب وذكر في الملتقط امرأة اشترت ضعة لولدها
الصغير من مالها وقول الشراء لا يتم لانها لا تملك الشراء للولد
يكون الضعة للولد لانها نصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها
امرأة جاءت بالف درهم الى رجل وقالت اشترى هذا الف هذه
الدار لابني الصغير هذا باب الصغير حتى فاشترى الرجل الدار
واجاز والد الصغير ذلك فالدار للشري والاجازة باطله
ذكرها في الملتقى قال في الرجوع تأويل هذه المسئلة اذا
اضاف ذلك الرجل العقد الى نفسه وذكر في فتاوى قاضي خان
راج في فصل البيع الموقوف رجل باع ثوبا لغيره بغير امر من ابن
صغير مأذون لنفسه او من عبده مأذون له في التجارة وعليه دين
او لادب عليه ثم اخبر رب الثوب انه باع ثوبه بكذا ولم يبين ممن
باعه فاجازه المالك قال محمدا لا يجوز ذلك الا في عبده الذي
عليه دين لان الفضولي لو كان وكيل للبيع لا يجوز بيعه من هؤلاء
ما خلا عبده الذي عليه دين امرأة اشترت ضعة لولدها الصغير
بمالها على ان يرجع بالثمن على الولد جاز استحسانا ويكون مشتريه
لنفسها ثم نصير هبة منها للصغير امرأة قالت لزوجها
وبينيها ولد صغير اشترت منك دارك هذه لابنك ففعل
الاب بعثها جاز لانه الاب لما قبل البيع فقد اجاز شراؤها للصغير
فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فقالت

المرأة لها اشترى الدار من قبلها لا يبيها فقالي بعنا جاز لان
الاب لما جوزه شرأها جهلة الدار فقد اذن لها شرأ جهلة الدار
امرأة باعت متاع زوجها بعد موته فزعمت انها وصية و
لزوجها اولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مدة لم اكن وصية
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع لا تصدق
المرأة على المشتري وبيعها موقوفة الى الموت في الصغار فان
صدقها بعد البلوغ انها كانت وصية جاز بيعها وان كذبت
بطل البيع فان كان المشتري يسرق من الارض المشتراة لا
يرجع على المرأة هذا اذا ادعت المرأة انها لم يكن وصية وقت
البيع فان ادعت غير بالغا باعت ولم يكن وصية يسمع دعوى
الصبى اذا كان ثامنا له في التجارة او في المضوعة بمنزله ولاية
المضومة كالقاضي والوصى وخوها فان عجز استرد ادله
للضبعة تضمن المرأة قد رما باعت على الرأية التي تضمن القا
العقار بالبيع والتسليم امرأة باعت مال ولدها الصغير
بغير مال قاضي ولم يكن وصية اختلفنا في ذلك قال
بعضهم للولد ان يبطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك
فيل البلوغ هذه الجملة في بيع فتاوى قاضي راج وذكر صاحب
المحيط راج في بيع الزيات في باب بيع الولد والوصى
الاب اذا باع عقار الصغير من اجنبى بمثل القيمة او بغيره
فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان يكون الاب محجورا عند الناس او
مستورا الحال او كان فاسدا ففي الوجه الاول والثاني يجوز حتى
لو كبر الابن لم يكن له ان ينقص لان للاب شفقة كاملة ولم
يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز
لكنه يطلب الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن او
انفقت عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله هذا
الفرع في الفتاوى قاضي خان راج وفي الوجه الثالث وهو اذا
كان الاب فاسدا ان باع العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن لم ينقص

هو المختار الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بضعف قيمته وان
باع ما سوى العقار فمكتوبات فكذلك الجواب الا اذا كان الاب
مفدا ففي جواز بيعه روايتان في رواية يجوز ويؤخذ القوية
ويوضع على يدى عدل صيانته المال الصغير وفي رواية لا يجوز
بيعه الا اذا كان خيرا للصغير وذلك بان يبيع بضعف قيمته عليه
الوصى والوصى اذا باع عقار اليتيم من اجنبى بمثل قيمته يجوز
والمسئلة معروفة وقال شمس لانه الحلوا في راج هذا جواب
السلف اما اخواننا الفقهاء بن فاتهم قالوا انما يجوز باحدى الشرطين
الثلاث اما ان يرغب المشتري فيه بضعف القيمة او كان للصغير
حاجة الى ثمنها او يكون على الميت دين لا وفاء له عليه القوي
ينظر نام هذه المسئلة في الفتاوى الصغرى وفي فتاوى قاضي
خان راج وذكر في فتاوى رشيد الدين راج وبيع العوض عروضا اليتيم
يجوز من غير حدود هذه العوض وفي رعاوى الترفع من خيرة
الوصى بملك بيع عروضا الصغير من حاجة ولا يملك بيع عقاره الا
بحاجة وبأى شئ منه في مسائل الدعوى وفي شرح المحامى وحكم
بيع الوصى في بيع مال اليتيم وفي الشراء لليتيم من الاجنبى حكم الاب
والجد ويجازيها في البيع من نفسه مال اليتيم وفي الشراء مال له
لليتيم وفي الحاصل من شرح الطحاوى الاب والوصى والمضارب
يعين بغير يجوز ويعين فاحش لا يجوز ثم الحاصل في بيع الاب
والوصى مال اليتيم على ما عليه الفتوى ان الاب اذا باع عقار
الصغير بمثل القيمة ويعين بغير يجوز اذا كان الاب محجورا
او مستورا الحال وان كان مفدا لا يجوز الا ان يشتري بضعف
القيمة والوصى في بيع العقار مثل المفدا لا يجوز ببيع الوصى
الا بضعف القيمة او الحاجة للصغير او لدين لا فاء له وفي
العروض حكم الاب والوصى واحد فلو باع الاب او الوصى عروضا
الصغير بمثل القيمة يجوز من غير التقيد باحدى هذه الشرايط
الا ان الاب اذا كان مفدا وبيع متاعا للصغير فالجواب فيه

ما ذكرنا الله فيه روايتين. وفي الفتاوى الصغرى الوصى اذا
 اشترى مال اليتيم لا يجوز اذا كان خيرا لليتيم. وتفسير الخبر
 ان يشترى ما يشاء من عشرة بخمسة عشر فصاعدا او يبيع
 منه مال نفسه ما يشاء من خمسة عشر بعشرة فهو جائز ما
 فوقها لا وبه يفتى قائل. وفي الاب افتي بظاهر الفتاوى
 انه يملك ان يبيع ماله من ابنه او يشترى مال الابن لنفسه
 بشرط ان يتضرر به الصغير. فلو باع بثل القيمة او اشترى
 بثل القيمة يجوز. وفي الوصى يعتبر ان يكون خيرا لليتيم.
 وتفسير الخبر ما ذكرنا كذا ذكر في وصايا الفتاوى الصغرى
 وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين راجع تفسير الخبرية
 في غير المقادير ان يشترى منه ما يشاء من عشرة بخمسة عشر
 وفي باب دعوى الاب والوصى من فتاوى رشيد الدين راجع
 القاضى كالوصى في بيع مال الصغير حتى لو ادعى الصغير بعد
 البلوغ دار فقال ذواليد اشترى منى من امك في صغر ع بالطلاق
 القاضى لا يندفع دعواه ما لم يثبت انه باع لحاجته. وذكر في بيع
 شرح الطحاوى لحد في شراء مال اليتيم لنفسه او بيع ماله مكنتيم
 بنزلة الاب. وذكر في باب دعوى الاب والوصى في فتاوى
 رشيد الدين راجع فصول في بيع مال اليتيم ثم صار وصيا فاجاز
 ذلك البيع جاز. وذكر في بيع فتاوى القاضى الامام فخر الدين
 راجع الاب اذا باع ماله من ولد الصغير لا يصير قايضا لولد
 بنفس العقد حتى لو هلك المال قبل ان يصير بحالى يتمكن من
 القبض حقيقة بملكه على الولد. ولو اشترى الاب مال اليتيم
 الصغير لنفسه لا يبرأ عكث حتى ينصب القاضى وكيلة
 للصغير في اخذ الثمن لاب ثم يؤمر الوكيل بالردة على الاب
 ولو باع ماله من ولد الصغير فقال بعث عبدى هذا بالف درهم
 من ابنى هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت فلورا
 وصيا لا يجوز في الرجوع ماله بقل قبلت الاب او الوصى اذا باع

عقار الصغير فتاوى القاضى نقض البيع اصلح للصغير كان له نقصه
 الاب او الوصى اذا باع مال اليتيم من اجنبى ثم بلغ الصغير
 فحق العقد ترجع الى الاب والوصى. ولو اشترى الاب
 مال ولد له لنفسه قبل بلوغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد
 على الوالد هذه الجملة في فتاوى قاضى خان راجع. وذكر في
 آخر الباب الثانى من بيع على الجاهل بين ما اذا اشترى للصغير
 من غيره وبين ما اذا باع مال نفسه من صغير فقال اذا باع
 مال نفسه من صغير فالحق هو الى الابن ولو باع مال الصغير من
 اجنبى او اشترى مال الاجنبى للصغير ثم بلغ فالحق هو الى
 الاب. وذكر في الباب الحادى عشر من الزيارات لو باع مال
 احد الابنين من الآخر ثم بلغا فالعهد عليهما وفي زيارات
 القاضى ابي جعفر راجع القاضى اذا باع مال احد اليتيمين من
 الآخر جاز. وكذلك الاب او الوصى لو فعل ذلك لا يجوز بالانفا
 ويأتى بسبب منه بعد هذا وذكر رشيد الدين راجع في فتاواه ان
 القاضى في بيع مال احد الصغير من الآخر مثل الوصى لا يجوز ببيع
 بخلاف الاب. وفي الحاصل من شرح الطحاوى لا يجوز مقوصى بيع
 مال احد اليتيمين من الآخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم يخش
 الغبن. وفي الفتاوى القاضى الامام فخر الدين راجع لا يجوز
 بيع القاضى مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله مكنتيم. وكذا لو
 زوج اليتيم من نفسه لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى مال اليتيم
 مقوصى او باع ماله مكنتيم وقبل الوصى فانه يجوز وان كان وصيا
 من جهته هذا القاضى. ورأيت في المنقى مسئلة شراء القاضى
 مال اليتيم لنفسه في موضعين ذكر في موضع انه لا يجوز وذكر في موضع
 آخر ان شراء القاضى مال اليتيم بنزلة شراء الوصى ان رفع الى قاض
 آخر نظر فيه فان كان خيرا لليتيم اجازة والا رده. وفي زيارات
 ابي جعفر الا شروى راجع القاضى لا يملك بيع ماله من صغير ولا
 يبيع مال الصغير من نفسه لان ولابنه انما يعتبر في حق ما بين الناس

واما فيما بينه وبين الناس فهو كغيره اذا التزمه فيه وفي حق
اولاده سواء واذا لم يملك البيع من اولاده فلا يملك من نفسه
وذكر في بيع الفتاوى الصغرى قال ابو العباس النخعي
رج في الاجناس اما ما ذكر محمد رحمه الله في التبر الكبير
من عدم جواز البيع اذا باع القاضى مال اليتيم من نفسه
فمحول على قوله اما على قول ابي حنيفة رج فيبيح ان يجوز كما
يجوز في الوصى وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله
رجل هو وصى لابن اخيه الصغير فاشترى من ابنه الصغير
لا بن اخيه يجوز وقال ابو يوسف رج اشترى من ابن اخيه لالة
نظر فيه القاضى فان كان نظر الابن الاخ انفعه والا ابطله
والاب اذا اشترى الطعام للصغير من مال نفسه كان تبرعا
وان كان للصغير مال في الفتاوى الصغرى وفي بيع فتاوى
قاضى خان رج رجل اشترى لولده الصغير ثوبا او خادما
ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان
يشهد انه اشترى لولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى
مات لم يخذل الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقيمة
الورثة بذلك على هذا الولد ان كان الميت لم يشهد انما اشتراه
ليرجع ولو اشترى شيئا لالة الصغير وضمن الثمن ثم نقد
للمتضمن في القيا يرجع على الولد وفي الاسحاة لا يرجع
وان قال حين وقت الثمن نقدته لا يرجع على الولد
كان له ان يرجع على الولد وفي فتاوى قاضى خان رج
ورابت في وصايا المنتقى اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد
الثمن من ماله بنوى ان يرجع به ولم يشهد على ذلك ثم يقضى له
القاضى لرجوعه ووسع فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع عليه
وقد مرشئ منه في مسائل التنازع وقد قررنا تمام هذه المسئلة
في تصرفات الاب والوصى من كتاب الفصول وذكر في الرجعية
واذا باع الاب والوصى شيئا من مال الصغير بشرط الخيار لنفسه

فمن جاز فان بلغ الصبى في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول ابو يوسف
رج وقال محمد رج في طاهر الزواية ينتقل الخيار الى الصبى
فان اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رده بطل ثم على قول
محمد رج لو ثبت الخيار للصبى ليس الوصى ان يجيز ولما يفتح
ويجوز ان يثبت حق الفسخ للاشسان ولا يثبت له ولاية الا
الاجازة كالفضول اذا باع مال غيره كان له ان يفتح قبل اجازة
المالك ولا يكون له ان يجيز ولو اشترى الاب والوصى بدین في
الذمة وبشرط الخيار ثم بلغ الصبى جاز العقد عليهما وللصبى
خيار الاجازة والفسخ وتام هذا ينظر في الرجعية والاب
او الوصى اذا اشترى عبد للصغير بدراهم او دنانير بشرط
الخيار فبلغ الصبى في المدة ثم اجاز نقد عليهما الا ان يكون
الاجازة برضا الصغير بعد البلوغ في الفتاوى الصغرى وفي
فتاوى قاضى خان رج لو امر الصبى رجل بان يشتري له شيئا
من مال اليتيم فاشترى الوصى لم يملكه لا يجوز ولو اشترى الوصى
مال اليتيم لنفسه جاز في قول ابي حنيفة رج اذا كان خيرا لليتيم
وتغير الرجعية في غير العقار وان يبيع مال نفسه فكسبه ما يباي
خمس عشر بعشرة وان يشتري لنفسه ما يباي عشر بخمس
عشر وتغير الرجعية في غير العقار عبد البعض ان يشتري لنفسه
بضعف القيمة وان يبيع فكسبه بنصف القيمة وصلى باع عقار
اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه الا ان يبيع لينفق ثمنه على نفسه قالوا
يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم اذا اتفق الثمن على نفسه
متغلب استولى عن ضياع اليتيم فاسترده الوصى فكسبه ولم يثبت
للوصى بئنه على ذلك ويجوز ان يأخذ المتغلب بعد ذلك وتملك
بما كان له مكيد فاذا وصى ان يبيع لعقار خفا من المتغلب
قالوا يجوز بيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه الوصى لا يملك
اقرار مال اليتيم والقاضى يملك واختلعا في الاب والاصح
ان الاب بمنزلة الوصى ولله با والوصى او القاضى ان يضع

مال اليتيم ويودع. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز
 والاب لو فعل جاز لان الاب لو باع مال الصغير من مثل القيمة
 جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم
 وذكر شمس الاية الشريفة ان الاب بمنزلة الوصي
 ليس له ان يقض دين نفسه بمال اليتيم ويحكم ان يكون في
 المسئلة روايتان. وذكر في المنتقى غرر محمد ربح ليس للوصي ان
 يستقرض مال اليتيم في قول ابي حنيفة ربح. واما انما محمد فاري
 انه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به. ولو جعل الاب
 مال ابنه الصغير مالا حرا لنفسه لا يجوز هذه الجملة في بيع
 فتاوى القاضى الامام في الدين ربح. وذكر ايضا في قضاء
 الجامع الصغير ان الاب لو اخذ مال ولد الصغير وضما جاز
 ورايت في شهادات المنتقى ليس للقاضى ان يستقرض مال اليتيم
 والغائب لنفسه. وروى هشام وقال تذاكرنا عند محمد
 ربح اتي ذلك افضل في دفع القاضى مال اليتيم بضمان او ودعة
 فاخبرنا ان ابا حنيفة وابن ابي ليلى وابا يوسف رحمهم الله كانوا يرون
 ان يرفع بضمان وكذلك قول محمد اذا كان الذي يضمن مقررا
 في المحي والمات وليس للقاضى ان يستقرض لنفسه ذلك واقرض
 الاب والوصي والقاضى ينظر على الاستقصا في الباب التابع
 والثلاثين من ادب القاضى وفي جملة الجامع الفتاوى استقرض
 الاب لابنه الصغير محمد وكذلك اقرضه بالاستقراض وقد
 ذكر تمام هذه المسائل في فصل تصرفات الاب والوصي
 من كتاب الفصول وسبل شيخ الاسلام ربح قاضى يكره
 ما لها كره بود بر صبي نفقه كره وليس اذ ان ديك قام كره وبر صبي
 نفقه كره از صبي تواند كه طلب كره بعد از بلوغ اجاز في
 والله اعلم وكذلك الاب لو استقرض وانفق على الصبي لا يرجع
 عليه بعد البلوغ وفي وصايا غريب الزاوية من مجموع النزاه
 اذا استقرض الوصي من مال اليتيم واشهد ذلك انه ياخذ قرضا

ثم هلك فانه لا يضمن الا اذا حركه عن موضعه وسبيله رهن الاب
 والوصي باقى في سائل الرهن ان شاء الله تعالى وهل يملك الوصي
 ان يستقرض على الصغير ينبغي ان يكون فقير المتولى في الاستدانة
 على الوقف وقد بيناه في الفصول ورايت في بعض الفتاوى
 الوصي اذا استدان النفقة او الكسوة لاجل الصغير ورهن شيئا
 لليتيم جاز لان في الرهن فضا الدين وهو يملك ذلك وهكذا ذكر المسئلة
 في الهداية وينظر في رهن هذا الكتاب وفي الفتاوى القاضى الامام
 رجل استباع مال اليتيم بالف ورجل آخر استباع بالف ومائة و
 الاقل املا من ثلثا في ينبغي للوصي ان يبيع من الاول وكذلك هذا
 في الاجارة وكذا الوقف والاب والوصي اذا اجلا او ابراديا
 هو واجب للصبي يعقد لها جاز عند ابي حنيفة ومحمد حمدا
 خلافا لابي يوسف ربح وان لم يكن واجبا يعقد لها لا يجوز بالاجما
 وكذا اذا قبل الموالدة على شخص دون الحمل في الملة ان كانتا
 واجبا يعقد لها فعلى الخلاف وان لم يكن واجبا به لا يصح في قولهم
 الاب والوصي اذا باع مال الصغير على انه بالخيار ثلاثة ايام
 فبلغ الصغير في مدة الخيار قال ابي يوسف يتم البيع ويصل
 الخيار وغرر محمد ربح فيه ثلاثة روايات في رواية يكره الخيار لليتيم
 ان شاء نقض البيع وان شاء اجاز في مدة الخيار وبعد انقضاء
 ويكره هذا خيار الاجارة لا خيار الشرط وفي رواية سئل
 خيار الشرط موقتا بالايام الثلاثة كما كان في رواية يبي للخيار
 للاب ان نقض البيع في المدة او اجاز وان لم يضع شيئا حتى
 مضت المدة ثم البيع في فتاوى قاضى خان ربح وذكر في باب
 الصرف من بيع فتاواه رجل في يد دنانير فقال اشهد وانني
 اشتريت هذا الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام
 قبل ان يزن الدراهم كان ذلك باطلا لانه العاقد فيعتبر قبض
 قبل الافتراق كذا روى غرر محمد ربح وذكر الدنانير في وصايا
 فتاواه الوصي اذا باع مال اليتيم بمثل القيمة الى رجل جبره وكره

في يبيع النوازل عن أبي بكر ربح في امرأة ماتت عن أولاد صغير
وتركت داراً وكرباً وأوصت إلى اختها فباع الوالد الضبعة وانفق
بعض ثمنها على نفسه واشترى ببعض ضبعة لنفسه ولا يرعى الوصي
بذلك وإن كان الوالد مستوراً أو مجهولاً أو وصى المرأة قد أصح
جميع أمور المرأة فيبيع الابن جازماً ما اشترى من ضبعة واشترى
عليه أنما اشترى لنفسه دون الولد فهو له والتمت عليه دين.
وإن كان الرجل مفكاً متبركاً لا يجوز بيعه وهكذا ذكر
المسئلة في يبيع الجاهل في الفتاوى وذكر في مجموع النوازل
سئل نجم الدين المتوفي ربح عن بيع الابن عقار الابن الصغير
بالعين الفاحش قال لا يجوز قبله فإن باع وسلم ثم خاف
هو بنفسه أن يبيعه وقع هكنا وأورد الاسترداد فقال
أن سبق منه الاقرار بالبيع بثمن المثل وكتب ذلك في الصك
واشهر على ذلك لم يستتم دعواه للتناقض قال نجم الدين
ربح وعرض على جواب الآية من بخار وهم شيخنا الإمام محمد
الآية محمد بن عبد الله الشرخشي والقاضي الإمام أبو
عمر المزنجري وغيرهما سألهم الله على الاطلاق أن للاب دعوى
ذلك وقال ذلك محمول على أنه أطلق البيع ولم يقر بذلك إلا
الاقرار ووفق عند الدعوى أني بعت ولم أعلم بالعين أو علمت
بالعين ولم أعلم أن البيع لا يجوز وسئل نجم الدين ربح عن هذا
المشتري إذا عمل في هذا المشتري وهو كرم حتى ادرك الثمن و
العيب ثم استرده البايح بقضاء هل المشتري أن يجبر لنفسه
قد خصه الأكار لعله أو يطبأ أجز العمل فقال لا ويسترد كله
لأن المنافع لا تقوم إلا بالعقد وهو ما كان كما بل عمل لنفسه
فرايت جواب محمد الآية ربحاً أنه يستحق أجز العمل ولا يفر
هذا وجهها وأنا أقول أكثر بما في الباب أن هذا العقد وقع ثماً
وفي العقد الفاسد إذا انفصل به القبض وتصرف المشتري في الشيء
منع ذلك استرداد البيع ووجب على المشتري قيمة البيع وأنما قضى

القاضي بالربح هنا لا متناعاً للمشتري عن دفع القيمة فإذا قضى عليه
بالربح لا متناعه عن دفع القيمة صار راضياً بالربح ففسخ العقد
من الأصل كالأقالة كذا ذكر في مجموع النوازل وينظر في آخر
بيع الجاهل في الفتاوى أيضاً وذكر في يبيع العدة إذا باعها إلا
مال ابنه الصغير ثم ادعى أنه فيه غيب لا يسمع. ورايت في موضع
آخر إذا حصل بيعاً لابن بغير فاحش فالتقاضي ينصب نائباً
عن الصغير حتى يدعى على المشتري ويثبت ملك الصغير ولا يسمع
دعوى الابن ورايت في موضع آخر لراية الابن بعد البلوغ
أن والدي باع منك في حال صغري بغير فاحش فانه كانت قيمته
يوم باع مائة وقد باع بخمسين فخذ الخمسين ورد على ملكي قال
المدعي عليه لابل كانت قيمته خمسين فانه يحكم الحال إذا لم يكن المدة
قد رما يتبدل فيه الأسعار وإن كانت مدة يتبدل فيها الأسعار
فالمقول قول المشتري وإن أقام بينة فالبينة المثبتة للزيادات
أولى وذكر في العدة الابن إذا باع مال ولد الصغير وسلم قبل
استيفاء الثمن لا يملك استرداده لاستيفاء الثمن بخلاف تسليم
الصغيرة في النكاح وذكر في آخر مجموع النوازل الابن إذا اذن
لابنيه في التجارة فاشترى أحدهما من صاحبه جازلاً لأن الابن
يملك العقد بينهما ولو اذن الوصي لهما ثم باع أحدهما من
صاحبه لا يجوز وكذا الابن إذا اذن لابنيه في التجارة ثم أمر جازلاً
بأن يشتري من أحدهما للآخر فانه لا يفتق إذا كان هو المعبر عنه
وإذا عبر عن أحدهما والآخر عقد بنفسه جاز. والابن لو اشترى
بنفسه مال أحدهما لصاحبه يصح فذلك الابن المباشرة ولم يملك
التعويض وذكر في يبيع غريب الرأية الوصي أو الوكيل والمأ
والمأذون إذا اشترى واحد منهم عبداً بالثمن درهم قيمته ثلاثة
آلاف ليس له أن يرد بالعيب لأن فيه ضرراً فلو كان له خيار شرط له
أن يرد وفي رواية صاحب المحيط الوصي إذا اشترى شيئاً للصغير
ثم قال هل يصح أقاله إن كان في الأقالة نظر للصغير جازت

والآ فلا قال وليس في هذه المسئلة رواية ولكن الرواية في الآ
فاته اذا قال البيع يصح اقلته في حق الصغير اذا كان فيها بطلان
للصغير لان الاقله نزع تجارة والاب بملك ذلك قال
ورأيت في بعض الفتاوى ان المتولى يملك الاقله اذا كان خيرا
للموقف. فكذا الوصي وذكر في الاقله فيبطل ما يجوز فيه قضا
القاضي وما لا يجوز ابن سماعة غش محمد ربح في قاضي باع على صفار
دارا بالثمن وقيمتها خمسة آلاف فاقاموا بعد بلوغهم البيتة على
المشتري عند خيره ذلك القاضي ان قيمة الدار يومئذ كانت خمسة
الآف فان هذا القاضي يبطل هذا البيع لانهم اشتهوا ان في هذا
البيع لا نظر لهم فان ادا القاضي الاول وهو قاضي على حالة ان يكتي
ار القاضي الثاني بعد حكمه يبطل لان البيع ان قيمتها يومئذ كان
الفا لا يلتفت الى ذلك ولو كتب قبل الحكم بعد الشراة يقبل
ولا يعقضي القاضي بشرها درهم لان اخبارهم خرج في الشراة فاذا كان
قبل القضاء لا يعقضي وبعد القضاء يعقضي الا يرى انه لو شهد
شهود المشتري ان ذلك القاضي اشهدهم حين باعها ان قيمتها الفا
لا يقبل الشراة على زيادة القيمة لان قوله حجة وكذلك الفسخ
ان فسخ البيع اذا شهدوا على ان القاضي اشهدهم قبل الفسخ ان قيمة
الدار عند البيع كانت الفا لان الثابت بالبيتة كالثابت معاينة
ولو عايناه ان القاضي قال ذلك بطل الفسخ كذا هذا وفي بيع
مجموع التوازل رجل اشترى من ابن له صغير عبدا وقبضه
لنفسه واشهد على ذلك ثم وجد به عيبا فاذا دان برة لنفسه
على ابنه ثم يرد لابنه على بايعه فليس له ذلك ولكن القاضي يجعل
لده خصما برة عليه ثم يرد له الاب على بايعه الذي اشترى منه
لابنه وكذا لو كان الاب باع من ابنه الصغير عبدا قد اشتراه
من اجنبي وقبضه لابنه من نفسه ثم وجد به عيبا فاذا رده على
نفسه لابنه وهكذا ذكر في فصل العيوب من الرخصة ايضا الركن
بالبيع اذا لم يكن وجوب العهد عليه بان كان عبدا او جانيا محجورا عليه

كان الرقة الى الموكل بسبب العيب فان كان من اهل وجوب العهد
عليه فاق الركن ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرقة الى الموكل
هكذا ذكر في فصل الرقة بالعيب من فتاوى قاضي خان ربح
الاباق والسرقة في حالة الصغير قبل ان يأكل وحده ويشرب
وحده ليس بعيب هذا هو لفظ القدرى وبعد ذلك
هو عيب مادام صغير فاذا بلغ فهو عيب آخر سوى الذي كان
حتى لو ابق او سرق في يد البايع قبل البلوغ ثم فعل عند
المشتري بعد البلوغ لم يكن له ان يردّه وفي التنقيح اذا اشترى
عبدا بعقل البيع والشراء فالاباق والبطل في الفراش منه عيب
وكذلك السرقة ويقيد المسئلة بالذي بعقل البيع والشراء
دليل على انه اذا كان لا بعقل البيع والشراء فهذه الاشياء
منه لا يكون عيبا. وذكر في موضع آخر ممنه في مثل ما ذكر القدرى
ربح ومن شأنا نحننا من قال انما يكون هذه الاشياء عيبا اذا
الصغير محجرا جدا اما اذا كان صغيرا جدا فانها لا يكون عيبا.
وبعض شأنا نحننا قالوا البطل في الفراش انما يكون عيبا اذا كان
ابن خمس سنين فافترقها اما اذا كان ابن سنة او سنتين فليس ذلك
بعيب فاما الجفنة فهو عيب في حالة الصغير الكبير حتى لو جث
في يد البايع قبل البلوغ ثم جث عند المشتري بعد البلوغ فله
الرقة وتكلم المشايخ في مقدار ما يكون عيبا من الجفنة قال بعضهم
الجفنة وان كان ساعة عيب وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم
وليلة فهو عيب واما اللبلة ومادونه فليس بعيب وقال
بعضهم المطبق عيب وغير المطبق ليس بعيب وتام هذا ينظر في
فصل العيوب من بيع الرخصة البرهانية. وذكر في اواخر باب
العيوب من المباح الصغير اشترى ثوبا فقطعه لياسا لولده
الصغير وحاله ثم وجد به عيبا لا يرجع بنقصان العيب لانه صا
واهباً له بالقطع ملكا اليه قبل الخياطة فلم يكن الرقة ممنوعا
قبل عمل الهبة ولو كان الولد كبيرا يرجع بنقصان العيب لانه لم يصير

مسما اليه الا بعد الخياطة فكان الرق ممتنعا قبل عمل الهبة وذكر
في بيع الملتقط المرتب الصبي المأذون والعبد المأذون يملكان
البيع والشراء بالمحايطة الفاحشة عند أبي حنيفة ربح وذكر في
باب بيع الوالد والوصي من الهبات الصبي المأذون له اذا
باع مال نفسه منعه من بيع الوصي بنفسه ولو باع الصبي المأذون
من الاجنبي بعين فاحشه جاز عند أبي حنيفة ربح وذكر ايضا
الوصي اذا امر انسان ان يشتري له شيئا من كتيمة فاشترى لا
يجوز بخلاف ما اذا اشترى بنفسه على قول أبي حنيفة ربح
والرق انه اذا اشترى بنفسه حقوق العقد من جانب اليتيم اجماع
الى اليتيم ومن جانبه رجعة اليه فلا يؤدي الى التفضاد واذا اشترى
لغيره فحق العقد من جانب اليتيم رجعة اليه ومن جانب الآخر
كذلك فيؤدي الى التفضاد وذكر في فتاوى قاضي خان ربح رجل
باع جارية من ولده الصغير او وهبها له ثم اشتراها لنفسه يلزمه
الاستبراء وذكر في الفتاوى الظهيرية اذا ملك الرجل جارية
بيعت او هبت او صدقة او فدية او صلح عن دم عمه او خلع وكتابة
على جارية او اعتق عبدا على جارية او ورث جارية يجب الاستبراء
في هذه المواضع بكون كانت الجارية اوثبت ملكها من صغيرا وكبير
او امرأة او عنين واذا كانت الجارية صغيرة او ايسة سنها
شهر واحد ولا تشتري صبي جارية ثم احتلم فعليه الاستبراء
وذكر في يرد ذم الارحام من بيع الاصل لا يبيح للرجل ان يورث
بين جارية وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في الصدقة اذا كان
صغيرا وكذلك كل محكوم ذم في رحم اجمعا في ملكه بكون التفرق
بينهما ملكا ولا اصل فيه قوله عليه السلام من فرق بين والد
وولد هرق الله تعالى بينه وبين احبته يدم القيمة وري البقي
عليه السلام امرأة والهبة في بعض البها فقبل بيع ولدها فامر
برده ولدها عليها وذهب صلى الله عليه وسلم فلا بين صغيرين اخوين
لعلى رضي الله عنه ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعثت احدهما

فقال عليه السلام ادرك ادرك ويروى ارد واردد ولو باع مع
هذا جاز مع الكراهية وهذا يوسع جاز انه لا يجوز في قرابة الوالد
ويجوز في غيرها والكافر والمسلم في هذا سواء وانما يكره هذا
التفريق اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا ثم المنع معلول با
القرابة المحرمة للتمكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب
غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا بد
من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما في ملكه والاخر في
ملك غيره لا بأس ببيع واحد منهما وكذا لو كان مملوك لرجل و
ابنه مملوك لابن هذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل ان
يفرق بينهما في البيع وكذلك لو كان كل واحد منهما لولد من ابي
لان الملك متفرق وكذلك لو اشترى جميعا لنفسه ثم جد
باحدهما عيبا كان له ان يردده ويمسك الباقي ولو كان التفريق
بحق مسحق لا بأس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدين و
ردده بالقيس ولو كان له من كل واحد منهما شقص لم اكره له ان
يبيع من احدهما دون الآخر لان التفرقة ثابتة قبل ذلك وانما
يكره التفريق ههنا مكان بيعهما لا عند عدم ذلك حتى لو دبر
احدهما واستولد احدهما والاخرى صغيرة لا يكره بيع الصغيرة
وان كان احدهما له والاخر لعبد مأذون له وعليه دين او الجارية
لا بأس بالتفريق بينهما وان كان احدهما عند مضاربة فلا بأس
بان يبيع المضارب ما عنده ولو اجتمع اخوان في ملك رجل لا يبيح
له ان يبيع احدهما من ابن له صغير في عياله لان فيه تفرقا ملكا
والمحرم هذا القدر ثم الكراهية فيما اذا كانا صغيرين او احدهما
صغيرا والاخر كبيرا على ما مر فان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق
بينهما لانه ليس في معنى ما ورد به النص ولا يكره التفريق بين
ذم المحرم من غير النسب لانه لا قرابة بينهما واذا دخل المرنق دار
الاسلام بغلامين صغيرين اخوين بايمان فاراد ان يبيع احدهما
فلا بأس بشرايه منه وان كان فيه تفريق لانه لو لم يشتره عاد به الى دار

فيكثر به سواد اهل الحوب ولو كان اشتراها الحر في دار الاسلام
 له ان يشتري احدها وخير السلطان على ان يبيعهما جالدة وذكر
 في فوائد شيخ الاسلام نظام الدين سئل شيخ الاسلام برهان
 الدين رحمه الله عن الوصي هل يبيع عقار الصغير بيعاً جائزاً على
 سبيل الوفاء اجاب بملك قال وكان شيخ الاسلام على الدين و
 غيره من ائمة سمرقند في زمانه يفتون انه لا يملك والمعنى فيه ان
 جواز هذا البيع اتلاف مال اليتيم ومنافعه لان الملك باق للصغير
 والمنافع في ملكه يستحقها غيره والوصي لا يملك وذكر في بيع
 شرح الطحاوي في باب المصراه لا بأس للوصي ان يتجر بالاليتيم
 ولا ضمان عليه اذا اجيب ذلك قال — والجملة في هذا الباب
 ثبوت الولاية على الصغير والصغير للغير في احد امرين اما في
 المناكح او في المصالح اما ولاية المناكح فقد ذكرناها في مسائل النكاح
 واما ولاية المصالح فالى الاب ان كان حياً وان كان ميتاً فالى وصية
 ثم الى وصي وصية فان مات الاب ولم يوصى الى احد فالولاية الى
 الجد اب الاب فان مات الجد فالى وصية ثم الى وصي وصية فان لم يكن
 فالقاضي ومن نصبه القاضي وله ولايتهم ولاية التجارة بالمعروف
 في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال
 جميعاً وفي المنقولات والعقارات فان كان بيعهم واجاراهم بمثل
 القيمة او باكثر او باقل قدما يتغابن الناس فيه جاز وان كان
 اقل قدماً لا يتغابن الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجارة
 بعد الادراك لان هذا عقد لا يميز له حالة العقد وكذلك
 استيجارهم للصغير وشراؤهم ان كان على المعروف جاز على الصغير
 والصغيرة وان كان اكثر قدراً لا يتغابن الناس فيه جاز عليهم
 ولا يجوز عليهم واذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة
 ان وقعت الاجارة على نفسيهما فلهما خيار ابطال الاجارة والنفي
 عليهما وان وقعت على ملكهما فليس لهما خيار ابطال وليس
 لهما فسخ البيع والشراء الذي تعد عليهما في حالة الصغير والاب

ان يسافر بال
 مال الصغير

ان يسافر بال الصغير والصغيرة ولان يرفع مضاربة الى غيره
 وله ان يدفع بضاعة وله ان يوكل بالبيع والشراء والاستجار
 وله ان يودع وله ان ياذن له في التجارة ان كان يعقل البيع
 والشراء وله ان يكاتب عبده وان يتزوج امته وليس له تزويج
 عبده وله ان يعبر ماله قيساً في الاستحسان لذلك وله ان يرهن
 ماله بدين الصغير وبدين نفسه وان هلك يضمن مقدار ما صار
 مؤدياً من ذلك لنفسه وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وينفي
 ان يشهد على ذلك في الابتداء ولو لم يشهد يحل له الرجوع فيما
 بينه وبين ربه ولكن القاضي لا يصدق وكذا اذا شاركه واس
 ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكره للرجوع على ما شرط وان لم
 يشهد يحل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق
 ويجعل الرجوع على قدر رأس ماله وكذلك هذا كله في الوصي
 هذه الجملة في بيع شرط الطحاوي وذكر في موضع آخر منه ولو تصرف
 الاب او الوصي في مال الصغير وظهر الرجوع ثم قال كنت
 مضارباً لا يكون له من الرجوع شيء الا ان يشهد عند المصرف ان يصدق
 بالمضاربة وهذا في القضاء حتى لا يصدق القاضي في ذلك فاما
 فيما بينه وبين الله تعالى فانه يحل له الرجوع وان لم يشهد عليه وبأقوى
 شيء من جنس هذا في مسائل المضاربة وفي متفرقات فوائد صاحب
 المحيط رجع الوصي اذا استقرض من مال الصغير وتصرف ورجع
 ثم اتفق على الصغير مدة من هذا المال الذي تصرف فيه يكون متبرعاً
 وليس لمان يأخذ بحساب ماله لانه ضامن فلا يخرج عن العهدة
 ماله يرفع الامر الى القاضي او الى منسوب كالمقولي وفي فوائد
 صاحب المحيط الاب اذا باع مال ولد الصغير ومنع الثمن لا يصدق
 لان حق قبض الثمن للاب يحكم العقد فلا يصح الضمان صار ضامناً
 لنفسه وانه باطل بخلاف النكاح لان حق قبض الصداق للاب
 بولاية الابن لا يباشر النكاح لان حقوق العقد في النكاح لا
 يتعلق بالعقد فكان في هذا الضمان كسائر الاجاب وفي وصايا

النوازل وصلى باع ضيعة لليتم من مغل قال ان كان هذا بيع وفيه
اجل القاضى المشتري ثلاثة ايام فان امكنه اداء الثمن والا فلفظ
البيع وفي وصايا غريب الرضاية هشام عن ابى موسى رضى الله
في رجل باع عبده من ابنه الصغير بيعا فاسدا ثم اعتق الاب
معتقه جاز عن نفسه ولا يجوز عن ابنه الصغير لان البيع فاسد
وهو في يد ولواشترى من ابنه الصغير عبدا وهو في يد فوات
العبد فهو من مال الابن حتى يامر الوالد او يعتقه بمنزلة عبد
وديعه اشتراه وينظر في وصايا الجامع في الفتاوى مجموع النوازل
وذكر فيه ايضا ولو اشترى الوصى غلاما فقال اشترين لنفسى
بمالك وقال اليتيم اشترين لى فالباع الى فالباع لليتم وان توى
المال ضمن الوصى ولو اشترى الوصى في مال اليتيم وبيع فقال اخذته
مضاربة ولى في البيع خفة قال لا يصدق والبرج لليتم وان توى
المال لم يضمن ويأتى بشئ منه في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى
وفي وصايا المنتقى ايضا وهي اشترى لنفسه بمال اليتيم خادما
فان كان الخن خير لليتم اخذته وان كان الخادم خيرا لليتم
لم اجره شراؤه لنفسه ذكر هذه المسئلة في اشنا مسئلة الوصى
اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة وترك المسئلة في مسائل المزارعة
من هذا الكتاب وفي اول دعوى الرخيرة الوصى اذا باع مال الصغير
ومات فولاية المطالبة بما باع من مال الصغير لورثة الوصى او لوصيه
فان لم يكن له وصى او وارث ينصب القاضى وصيا ويأتى في مسائل
الدعوى وفي باب دعوى الوصى من فتاوى رشيد الدين راجع
الوصى اذا باع ومات فبلغ الابن ولاية قبض من المشتري والمطالبة
منه لو ارث الوصى دونه اليتيم الذى بلغ وذكر رشيد الدين راجع في
باب ما يملكه جوايا لدعوى المولى وما لا يملكه باع داره من ابنه الصغير
ثم باع مخرج جنى يصح اذا كان بمثل القيمة وذكر في وكالة الجامع في
الفتاوى في مسائل ابن سماعه راجع ولو قال بعت وانا صبي وقال
المشتري لا يل بعد ما اشترين فالحق قول المشتري وذكر في آخر

وكالة الجامع الصغير مكاتب او عبدا وذمتى زوج ابنة الصغير
وهي حرة مسلمة لم يجز وكذا لو باع او اشترى لها وكذا المرتد
اذا مات على رقة والحر بنى المستأجر لا يجوز بيع واحد منهما ولا
شراؤه ولا نكاحه على ولد الصغير وتماه ينظر في الجامع الصغير
وذكر في كتاب الغرر من الرخيرة هشام سألت محمدا حرمها
عن غلام لم يبلغ الحلم باعده انسان وقرانه مملوك له ويعتق عن نفسه
ثم استحسن بالحرية وغاب البايح ولا يدري اين هو هل يرجع المشتري
على الغلام بالغرر وقال لا وفيه ايضا قال هشام سمعت محمدا
حرمها الله يقول رجل اشترى من صبي لم ياذن له ابوه او وصيه في
التجارة جارية فاولدها ثم استخفها انسان فانه يأخذها وولدها
رفيق والنسب ثابت وكذلك ان اشترى من عبد مجبور عليه كذا
ذكر في كتاب الغرر من الرخيرة وهل يرجع المشتري على الصبي
المجبور عليه بالثمن هذه المسئلة من فروع مسئلة ابداع الصبي
وقد مر ذكرها وفي فتاوى الظهيرية صبي اشترى جارية
ثم احتلم فعليه الاستبراء **في مسائل الاجارات** اذا اجار
لاب او الجذاب الاب او صغيرها الصبي في عمل من الاعمال
فهو جازن لائق لولاء ولاية استعمال الصغير من غير عوض بطريق
التهديب والترابطة فع العوض اولى ولا ولاية للجد مع قيام الاب
وصى الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا ترتيبه في مسائل البيوع
ولا يجوز اجارة غيرهم اذا كان له واحد منهم لانه لا ولاية لاحد على
الصغير حال قيام واحد منهم فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجر ذو
رحم محرم من صغيره ان كان الصغير في حجره جاز بطريق التهديب
والترابطة لانه يملك تهذيبه فيملك اجارته وان كان في حجر ذي رحم
محرم فاجر ذو رحم محرم آخر هو اقرب من الذي كان الصغير في حجره
خوان يكون في حجر العم فاجرته انه جاز عند ابى حنيفة يوسف راجع
وقال محمدا رحمه الله وللذى والى الاجارة على الصغير ان يقبض
الاجرة لانه من حقوق العقود فيعتاق بالعاقدة وليس له ان ينفقها

مهم لاي الانسان

عليه لا تنها مال الصغير وليس لغدا لاب والجد وصيهما ولاية الله
في مال الصغير وكذلك اذا وهب للصغير شيء فللذي الصغير في
حجره ان يقبضه ولكن لا ينفق على الصغير لما قلنا وعن محمد رحمه الله
انه استحسن ان ينفق عليه ما لا بد له منه لان في اخير ذلك ضرر بالص
بالصغير وفي وصايا المنتقى احد الوصيين يراجر اليتيم في قياس
قول ابي حنيفة ولا يواجره عبده وقال محمد رحمه الله
يواجر عبده وللأب والجد وصيهما اجارة رقيق الصغير ودين
وعقاره وسائر ماله لا يتم بملكه ولا يبيع فيملكه الاجارة وليس
لغيره لانه ممن كان الصغير في حجره ولاية اجارة اموال الصغير
من العروض والعقار والحيول وغيرها لانه ليس لغيره هو لا
التصرف في مال الصغير وفتح رده انه قال استحسن ان يواجر
عبده لانه ظهرت ولا يقيم في نفس الصغير نظرا له فكذا يظهر ولا يتم
في ماله نظرا له قال وكذلك استحسن ان ينفقوا عليه ما لا بد له منه
فان لم يكن اب الصغير حيا لم يكن لمن هو في حجره ان يستلمه الى
حايكه لان التصرف للصبي مقيد بالنظر وفي هذا ضرر لانه من خيب
الحرف ودعاة المكاسب يصح سرف المصاب الحرفة سقى عمارها وتسو
انادها لاقها مما يعير به الاعقاب على ما قرأ الاحقاب ولو اجر الاب
او الجد اب الاب او وصيهما الصغير بالمد فهو بالخيار ان شاء
مضى على الاجارة وان شاء فسخ لانه في ابتداء الاجارة ضرر حتى
علل ابي حنيفة رحمه الله فقال ارايت لو نفقه قولي القضا كنت
اتركه لخدم الناس وقد اجره ابوه فهذا بيع جدا فرق بين نفسه
وماله حتى ان الاب والجد او وصيهما اذا اجره دارا للصغير وعبده
سنتين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والفرق
يعرف في اجارات الاصل والزخيرة والقبلي اذا اجر نفسه ثم بلغ لا
يكون له ان يفسخ الاجارة والعبد المحجور عليه اذا اجر نفسه للثمة
سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون
اجر مضي للمالك واجر ما بقي للعبد وان اجره المولى ثم عتق في نصف

ممن كان له الاجارة
ممن كان له الاجارة

السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء امضى فان
اجاز الاجارة والمولى كان اجره باجرة معجلة او استجمل الاجارة
بعدا لاجارة كان جميع الاجارة للمولى وان لم يستجمل الاجارة واختار
العبد المضي على الاجارة فاجر ما مضى للمولى واجر ما بقي للعبد
الا ان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الاجارة وليس للعبد قبضها
اختاره المضي عليها وموضع المسئلة آخر كتاب التحيات في صل
الى ههنا كتب من الزخيرة ومن الفتاوى الظهيرية ومن فتاوى
القاضي الامام فخر الدين رده وفي قوائد صاحب المحيط اذا اجر
الاب والجد والقاضي الصغير في عمل فهو جائز قال
المشايخ هذا اذا اجره باجر المثل اما اذا اجره باقل منه فانه لا
يجوز وافق صاحب المحيط انه يجوز وان كان اقل من اجر المثل
وفي الفتاوى الرضى اذا استأجر نفسه او عبد اليتيم لنفسه جاز
في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اذا كان باجرة ليس
فيها غبن مقدار مالا يتغابن الناس فيه اما الاب اذا اجر نفسه
لصغير او اجره الى الصغير او استأجر الصغير لنفسه فلا شك في
جواز هذه الاجارة لانه يملك شرا مال الصغير لنفسه وان لم يكن النفع
لصغير ولو استأجر الاب لابنه البالغ فعمل الابن لا اجر له لان
خدمة الاب مستحق على الابن فالاجارة وقعت على ما هو مستحق
عليه بدون الاجارة وان استأجر الابن الاب للخدمة ثم
ولكن لو عمل فله الاجارة لان الابن مأمر بتوقيرا بيبه وفي استخاره
اياه ان ورآه وفي المسئلين لا فرق بين ان يكون احدهما مسلما
او ذميا قال القاضي احد الوصيين يملك ان يراجر الصبي قول
ابي حنيفة ولا يواجره عبده ولو كان وصي ليتيم فاستأجر لاق
مال الآخر لا يجوز كما لو باع مال احد هما الآخر والاب لو فعل ذلك
ينبغي ان يجوز كما في البيع الصبي المحجور عليه اذا اجر نفسه لم يجز
وكذا العبد المحجور عليه اذا اجر نفسه فان عمل يحيا لاجر المستحق
استحسانا وان هلك فعمله فان الصبي محجور عليه فعلى عاتقه المستأجر

دينه وعليه الاجر فيما عمل له الصبي قبل الهلاك وان كان عبدا
محجورا عليه فعلى المتاجر قيمته ولا اجر عليه فيما له العبد لان
المتاجر صار غاصبا بالاستعمال فاذا ضمن ملكه من ذلك
الوقت فصار منتفعا بملكه بخلاف لانه لا يضمن بالغصب
وانما يضمن بالجناية لا بغير الملك فلهذا افرقا والوصي والفقير
اذا اجر المثل منزلا لليتيم والدفع بدونه اجر المثل يلزم المتاجر
اجر المثل ام يصير غاصبا ولا يلزم شيء ذكره محمد بن الفضل
في فتاواه انه يجب ان يكون غاصبا على اصول علمائنا فان ذكر
المخالف في كتابه المتاجر لا يكون غاصبا بل يلزمه اجر المثل والتقا
الامام دكن الاسرار على الغدي كان يغني بقدر المخالف
حتى حكى انه قال لو غصب انسان دار وقف صبي يجب اجر المثل
واذا كان فناء في الغصب هكذا فما ظنك في هذا والفتوى
على انه يجب اجر المثل في هذه الصورة بالغنا ما بلغ الا اذا انقضى
المنزل بسكنى المتاجر وكان ضمان النقصان انفع لليتيم ولو
انقضى بالزراعة وكان ضمان النقصان انفع فحينئذ يجب
النقصان فالخاص ان ينظر الى النقصان والى اجر المثل فايهما
كان اكثر يجب للصغير والوقف هكذا ذكره في الرخيرة
وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين رح وفي الفتاوى
الظهرية وذكر القاضي الامام فخر الدين رح ايضا رجل غصب
وقفا وارضا للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب اجر المثل
للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلانة هذا
الغاصب اجر من غير هذه الارض المعصومة كان على المتاجر
للغاصب الاجر المستحق وفي ما يمل البيع من فوائد صاحب
المحيط اذا اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت
للصغير يجب اجر المثل صيانة للوقف والصغير وفي فتاوى
التجيس الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمائم
كان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمائم وفي آخر فصل

من جات

من اجارات النخيرة وهكذا يقول فيمن سكن دار صغير
او حانوت صغير وانه معد له سفلى انه يجب المثل الا اذا
انقضى بسبب سكناه وضمان النقصان انفع في حق الصغير
فحينئذ يجب ضمان النقصان والوصي اذا اجر ارض اليتيم اجارا
طويلة رسقية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك ابو
الصغير والمتولى لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل
شيئ يسير من مال الاجارة بمقابلة السنة الاولى ومعظم
المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض
اليتيم او الوقف لا يصح الاجارة في السنين الاولى لانها
يكون باقل من اجر المثل فلا يصح وان استأجر ايضا
للوقف او لليتيم بالوقف واليتيم ففي السنة الاخيرة
يلزم الا يستأجر اكثر من اجر المثل فلا يصح واذا افسدت
الاجارة في البعض في الوجهين هل يصح فيما اكتمل للوقف
واليتيم على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا
لا يصح وعلى قول من يجعلها عقدا يصح فيما كان خبر اليتيم
ولا يصح فيما سواه والظاهر هو الفساد في الكل والوصي اذا
اجر ارضا لليتيم واستأجرها وصي اجر يتيم آخر لا يصح هذه
الاجارة لانها ان كانت خيرا لاحد اليتيمين يكون شرا في
الآخر فلا تخ هذه الاجارة عن غير واحد اليتيمين وطريقا
فصح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف ان يجعل
آخر السنين كلها مقدارا جر المثل ثم ان الوصي او متولى
الوقف يبرء المتاجر عن اجر السنين الاولى فيصح ذلك
عند ابي حنيفة ومحمد رح هذه الحادثة في فتاوى
قاضي خان ورايت في مختصر العصام رح اذا اجر الوصي
دارا لليتيم مدة طويلة جاز وذكر في وقف الفتاوى
ان اجاره دار الوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الوقف
ان لا تاجر اكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشرط تكلما

والمختار أنه يفتى في الضياع بالجواز في ثلث سنين إلا إذا كانت
المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يفتى بعدم الجواز
فيما زاد على السنة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وهذا
أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع. وذكر في الجامع
الأصغر الوصي إذا أجهل دار التيمم بأجر المثل ثم زيد لا
تنقص الأجرة وكذا إذا أجهل دار الوقف هل تنقص
فيه اختاره المشايخ على ما عرف في كتاب الوقف وذكر
الحاكم رحمه في شروط إبداء الألب والوصي والمتولي للتأجير
عن الأجرة يصح فيما باشره ويفتقر للوقف والصفير
وبراء المتأجر في القضاء ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى
وذكر في شروط أيضاً الألب والوصي إذا أفاض الأجرة
يجوز وكذا الوكيل بالأجرة إذا أفاض حقها لا إذا زرع
المتأجر لأن الفسخ لا يقع في هذه الحالة اذ هي تبقى
لرمضت المدة فكيف يفسخ والمدة قائمة والوكيل بالبيع لا يملك
الفسخ بعد القبض والوكيل بالاستيجار إن كانت الدار مملوكة
إلى المتأجر لا يفسخ فسخه وإن لم يملك مملوكة إليه وهي في يد الوكيل
يصح فسخه وذكر في سير العيون القاضي إذا أجهل التيمم أو بطل
القاضي إذا استأجره أجهل للتيمم بأكثر من أجر المثل بالاعتقابين
الناس فيه فعمل الأجير وانقضت المدة بالزيادة باطله ولا يجب
على المتأجر من مال نفسه شيء من زيادة ولو قال استأجر
ولا أعلم أنه لا ينبغي فالأجر كله في ماله كذا ذكر في سير العيون
وإنما لم يلزم شيء إذا لم يعلم لأن القاضي أو أمينه إذا باشر
عقداً لا يلزمه العهد ولا يتعلق به حقوق العقد ولا يلزمه
الخصومة لأن الخصومة لو لم تمت القاضي لم يجز حكمة فيها
ختم فيه ولو استأجر الوصي والمتولي بأكثر من أجر المثل
بغير فاحش فالأجرة على الوصي والمتولي ومسئله المتولي
في وقف الملتقط الوصي إذا أنفق من مال التيمم على باب

هذا هو الأصل في
الضمان للأجرة

القاضي في خصومة كانت للصغير أو عليه ما أنفق على وجه الإجابة
بأجر المثل لا يفتى وما كان على وجه الرثوة يضمن في إجازة
الجامع في الفتاوى. وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ويأتي
شيء منه في مسائل الوضائيا. وذكر القاضي الإمام فخر الدين
رحم في فصل الإجارة الفاسدة من إجازات فتاواه رجل
استأجر رجلاً ليتعلم غلامه أو ولد له شعراً أو أدباً أو خطاً
أو حساباً أو حرفة من الخياط ونحوها إن يبين ذلك وقتاً
معلومة سنة أشهر وما أشبه ذلك جاز ويجب المستحق تعلم
أو لم يتعلم في تلك المدة إذا سلم الأستاذ نفسه كذلك
وإن لم يبين ذلك وقتاً كانت الإجارة فاسدة حتى لو تعلم
يستحق أجر المثل وإن لم يتعلم لا يجب شيء. قال في
العدة فانه قال ويتعقد العقد على المدة حتى يستحق
المعلم الأجر بتسليم النفس علم أو لم يعلم. وذكر في العدة
ولو دفع ابنه إلى رجل ليتعلم حرفة كذا حتى يعمل الصبي سنة
أشهر فهذا قاسد وإذا علم يجب أجر المثل وكذا لو قال
الأب اسك ولدي وأنفق عليه شيئاً حتى أعطيك كذا
لا يصح ويرجع عليه بما أنفق قال رحمه وذكر في باب
إجارة الرقيق من الأصل إذا لم يبين المدة فيه رواية ثان
والأصح أنه يجوز ولو شرط على الأستاذ بمحذوق لا يصح الأجر
لأن المحذوق ليس لها غاية معلومة وذكر فيها أيضاً رجل
دفع غلامه المحارب على أن يقوم عليه الأستاذ شهر معلومة
في تعليم الفسخ على أن يعطى الأستاذ كل شهر درهما للمولى
فروجاين ويكره هذا إجارة للعبد ولم يدفع غلامه
أو ملكه إلى الأستاذ ليتعلم عملاً ولم يشترط أحدهما الأجر
على الأستاذ أو على المولى فلما علم العمل أحدهما اختلفاً
فطلب الأستاذ أجره من المولى وطلب المولى أجر العبد
أو الولد من الأستاذ فالأمر يرجع في ذلك إلى الوقف والعادة

انما الاجرة على يكون فيحكم بالعرف قال شمس الابنة الشيخ
رج كان شيخنا الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال التي يفسد
المعلم فيها بعض ما كان متفقاً حتى يتعلم نحن عمل ثقب الجوهر
وما شبه ذلك فما كان من جنس ذلك يكتفى الاجر على المولى ان
كان مستحق وان لم يكن مستحق فاجرا للمثل عليه لا يستاد
وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ هذه الجملة
في فصل الاجارة من فتاوى القاضى الامام فخر الدين رجب
وفي اجارات فتاوى الدينارى بهذا اللفظ مردى نارسیده
اوره بخانه که من ترانته وجامه بد هم کار و ما من بکن و ترا بر پشته بیا
دو سال کاروی کرد يجب عليه اجرا للمثل و ذکر فیها ایضاً
بمذا اللفظ مردی پسر نارسیده خود را به پشته داده است و خط
داده بازمی خواهد که بر اندازد و تواند ما فی قال رجب فی مکرکه گوید
من پسر را این پشته نمی آموزم و پسر را من دانک آموخته است
واجب شود قال ایضاً پسر نارسیده را داده که پشته آموزد و مزد
معین کرد و روا باشد سواء فعل الاب ذلك او الالم استحساناً
و اگر بدیر و از مال پسر بگیرد و اگر از تو که کید و از حساب پسر
محسوب باشد ضایک اندر ضمان کاتبی زن پسر میت و سبیل شیخ
الاسلام برهان الدین رجب ما در نارسیده یکی را مزد گرفت تا نارسیده
در چهار سال پشته بیا موزد این نارسیده را بر استاد سزا مزد و اج
شود یا فی اجاب رجب اگر گفته باشد که چهار سال کار تو کند شود
والله اعلم هکذا رایت فی قرائت شیخ الاسلام نظام الدین رجب
و فی قرائت صاحب المحیط صبی عاقل اجر نفسه من رجل باذن
ابیه لیعلم حرفة معیه فی سنتین علی ان یعمل هذا الصبی لمعلمه
السنة الثالثة و نانی فعل الصبی فی السنة الثالثة اربعة
اشهر امتنع عمل هل للمعلم ان یرجع علی الصبی بما یحصى من
ثلاثة و نانی لبقیة المدة اجاب له ذلك والله اعلم و فی
قواعد صاحب المحیط بهذا اللفظ یکی بنزید دیگری آمده است

که مرا فلان کار بیا موز این مرد و بر این کار آموخت و از دینار رفت
شاکر د از ورته استاد مزد کار کردن خود می خواهد تواند یا فی اجاب
عرف نکرد اگر د عرف حدس نکرد استاد چیزی بدهد درین صورت
سزا مزد واجب شود والله اعلم و فی الفتاوی القاضی الامام
فخر الدین رجب من له ولایة اجارة الصغیر اذا استأجر استاذ لیعلم
الصغیر عملاً فی تلك السنة فلما مضی نصف السنة ولم یعمله
كان للمستأجر ان یفسخ الاجارة و فی اجارات الملتقط و لو دفع
ابنه الصغیر الی استاذ لعلیه حرفة کذا فی اربع سنین و ترم علی
الاب انه ان حبسه عنه قبل اربع سنین فللاستاد علیه مائة درهم
فحبسه بعد ثلاث سنین یطالبه بالمائة و لکن باجر مثل عمل
و استیجار المعلم لیعلم القرآن یجوز فی زماننا و یجبر بالصبی علی
اعطاء الاجرة و رواية الاصل عن اصحابنا انه لا یجوز و رایت
فی بعض الكتب لا یجوز ان یستأجر رجلاً لیعلم ولله القرآن و الفقه
او الفرائض او یومهم فی رمضان او یوم ذن لهم و هذا عندنا عند
الشافعی یجوز و کثیر من مشایخنا و اتفقوا الشافعی فی جواز هذه
الاجارة سبیل نصیر بن یحیی و عصام بن یوسف و غیرهما و روی
عن ابی نصیر بن سلام انه افتی سیر باب والد الصبی لاجل
الاجرة و ذکر فی العدة لو امتنع ابو الصبی من اداء العطفة
الی المعلم یجبر علی المراسم حوّن فتحو له و یخ شیئ و عیدی و نقل
عن رکن الاسلام ابی الفضل الکرمانی انه کان یکتب فی الفتی
بدر معلم را ختم کند کان یفتی طهر الدین المرفینانی رجب
و الحیلولة ان یستأجر المعلم مدة معلومة ثم یأمر بالتعلیم و ذکر
فی اجارات الرخیزه اذا استأجر دابة لیکربها فحمل علیها مع نفسه
صغیر لا یکنه استعمال الدابة ولا یقر بفتحها ضمن بحساب
ما زاد لان الصغیر اذا کان بهذه الصفة فحمل و حمل شیء آخر
و ذکر بعد هذا ایضاً بوقرة استأجر دابة لیکربها فحمل علیها
مع نفسه مبیاً ففرت الدابة من حملة فهو ضامن لانه خالف

لانه الصبي الذي لا يستمسك نفسه على الدابة فيثبت ان وضع الصبي
 على الدابة حل وليس بايجاب والحمل مع التكوين جنان مختلفان ففما
 نضاربه غاضبا ضامنا ورأيت في كتاب فرائد سئل صاحب المحيط
 عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان يسكن في دار
 ولدها الصغير قال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة
 وان كان لها زوج ليس فيها ذلك لان سكنها واجب على الزوج
 فلا يكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال وان سكنتها
 بغير امر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب عليها اجر المثل
 قال ينظر ان كان للصغير يد قائمة بحيث يقدر على المنع والتسليم بان
 كان الولد عشر سنين او اكثر لا اجر عليها لانها لم يوجد التسليم
 وان لم يكن للصغير يد قائمة المهر بان كان الولد صغيرا يجب عليها
 اجر المثل وهو جواب المشايخ ومع اما على جواب الكتاب فلا اجر
 عليها لانها ضارت غاصية والفتوى على جواب المشايخ رحمته
 وقال القاضي الامام الا فخر الدين رحمه جاز للام ان يكون
 دار ولدها الصغير وان كان لها زوج ولا يجب عليها اجر
 المثل وفي الجامع الا صغرا ذامات عن منزل وابن صغير وامرأة
 وتزوجت المرأة فلا حرة الميت ان ينعوا زوجها عن دخول المنزل
 وان ياتخذوا الابن منها وفي آخر الفصل الثامن من اجارات
 الرخيرة رجل اقعد صبيا مع رجل يعمل معه فاتفق له هذا
 الرجل الكسوة ثم بداء للصبي ان لا يعمل معه قال ان اعطاه
 كرباسا والصبي هو الذي يكلف خياطته لم يكن للرجل على
 الكسوة سبيل لان الصبي ملكه بنحائه فانقطع عنه حق
 الدافع وقد ذكرنا في مسائل العارية لو اتخذ لتكليفه ثيابا
 فابقى التكليف فادان يدفع الى غيره ليس له ذلك الا ان يبين
 وقت الاتخاذ انها عارية رجل استرضع صغيرا لترضع ولده سنة
 فارضعته شهرا ثم مات الاب فقال عمه الصغير للصغير ارضع
 حتى يعطيك الاجر فارضعته شهرا بعد ذلك قال ان لم يكن للصغير

مال حين استأجر الاب الظير كانت الاجرة عليه من ماله فاذا
 مات بطلت الاجارة فاذا قالت بعد موت الاب ولم يكن
 العمه وصية كان استيجارا مكسوة فيكون الاجر عليها وان
 كانت العمه وصية من جهة الاب ترجع بذلك على الصغير
 اذا استفاد الصغير مالا وان كان للصغير مال حين
 استأجرها الاب لا يتبطل الاجارة بموت الاب ولو لم يكن
 للصغير مال حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير مال
 كيف يحكم فيه قال القاضي الامام طهرا الدين في فتاواه
 سئل والدي عن هذه المسئلة فاجاب قبل اجر ما بقي
 في مال الصغير واجر ما مضى على الاب وفي اجارة الظير
 اذا لم يشترط عليه الارضاع في منزل الاب فلها الخيار ان
 شأت ارضعت في منزل الاب وان شأت في منزلها واشترط
 عليها الارضاع في منزل الاب ارضعته في منزل الاب استأجر
 ظيرا لترضع ولده سنة بمائة على انه ان مات الصبي قبل
 السنة قال الدرهم كلها يكون للظير ارضاعه والصبي لا يأخذ
 ثدي غيرها قال محمد بن نجير على ارضاعه باجر المثل قبل
 هذا اذا لم يكن لها زوج اما اذا كان لها زوج ولم ياذن
 لها في ذلك كان للزوج ان ينعه وان سبق الهلاك
 على الصغير وقامه ينظر في اجارات الرخيرة وليس للظير
 ان تعمل لابوي الصغير شيئا وعليها غسل الصغير و
 القيام بمصاحبة واصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها
 ثمن شيء من ذلك ولو ضاع الصبي من يدها او وقع فاته
 او سرق شيء من جلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على الظير
 وليس للظير والمترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بؤله
 كما في مسائل الاجارات والغد لا هل الصبي ان لا يأخذ
 لبنها وسقيها لان المقصود لا يحصل متى كانت الحالة هذه
 وكذلك اذا حبلت لان الحبل يفد اللبن وكذا اذا مرضت

لأن اللبن قد سائرنا في المرض وكذلك إذا كان سارقه لأنه
 يلحقهم زيادة ضرر وكذا إذا كانت فاجرة بئنه الفجور وكذا
 إذا ازداد وسفلا وابت هي الخروج معهم وكذلك إذا كانت تبته
 الخلق بنية اللسان وتام هذا ينظر في الرخصة وكل ما يضر
 بالصبي نحا الخروج من المنزل الذي فيه الصبي زمانا كثيرا
 وما يشبهه فلم يمنعها عنه وما لا يضر به فليس لهم منعها
 عنه لحاجتها أي ذلك وبصيرة ذلك القدر مستثنى من الإجارة
 كإقاقات الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي
 يعني كل ما يضر الصبي لا محالة أما ما كان وهم الضرر فليس لهم
 منعها عنه الأمر أنه لا يمنع من تكمين الزوج من منزل مع أن
 فيه وهم الضرر ولو استأجر امرأته لترضع ولد منها فارضعت
 ذكر القدر ويرى ويشهد الآية الترخيصة مع أنه أجربها لأن ذلك
 مستحق عليها زيادة قال الله تعالى **وَأُولَئِكَ يَرْضَعْنَ آبَهُنَّ**
 وإن كانت لا تجبر على ذلك كما لو استأجرها على كسر البيت غسل
 الثياب والطبخ والخبز وإن استأجرها بعد الطلاق فإن كان
 الطلاق رجعيًا فكذلك لعدم انقطاع ملك النكاح وإن كان
 بائنًا ففي ظاهر الرواية يجوز وروى عن أبي حنيفة رجع أنه لا يجوز
 وإذا استأجرها بعد انقطاع العدة لارضاع ولد منها جاز
 فإن تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الإجارة لا رواية لهذه
 المسئلة **وسئل الشيخ** الإمام طهري **الذين** المرفين أني قال
 لا يبطل الإجارة لأن الحكم لا يثبت برجم الفائدة أما سقي برهم
 الفائدة وهم ثابت بان يطلعها بعد ذلك هذا الذي
 ذكرنا إذا استأجر امرأته لارضاع ولد منها على أن يكون الأجر
 على الأب وإن كان للصغير مال فاستأجر الأب امرأته على ارضاع
 ولد منها وروى ابن رستم عن محمد أنه يبيع الإجارة ويكون
 لها الأجر وبعض المشايخ أخذوا بهذه الرواية وهذا لأن الأجر
 بمنزلة النفقة فإذا كان للصغير مال لا يجب نفقته على والد

وكان لها الأجر في مال الصغير وإن استأجرها لارضاع ولد
 من غيرها جاز وإن استأجرها لارضاع ولد منها
 لم يجز وإن استأجرها مكاتبها جاز **ولا بأس** للمسئلة أن يرضع
 ولد الكافر باجر وإن استأجر خيرا ثم ظهر أنها كافرة أو
 مجنونة أو زانية أو حمقاء كان له أن يفسخ الإجارة ولو أوج
 المرأة نفسها من قوم آخرين يرضع لهم صبيًا ولا يعلم أها
 أهلها الأول من ذلك فارضعت حتى فرغت فانها قد
 أثبت لأنها قد خانت ولها الأجر كاملاً على الفريقين
 لأنها حصلت مقصود الفريقين ولا يصدق شيء منه **كذا**
ذكر في المبسوط وفي فتاوى قاضيان رجع وإذا استأجر الرجل
 أمه أو اخته أو ابنته ليرضع ولد جاز **ويجب** الأجر لأنه ليس
 عليهن ارضاع ولد لا شرعاً ولا عرفاً ومن سوى الأب والمخت
 والقاضي إذا استأجر طيراً للنييم كان اجنبياً كسائر الأجانب
 وإذا لم يكن للبيت أم يرضعه ولا مال فاجر رضاعه يكون على قاربه
 بقدر ميراثه لأن أجر الرضاع بمنزلة النفقة **ولا يجب** على من لا
 يجب النفقة وأجرة الختان يجب على الأب أم على الصبي أفق
 صاحب المحيط إن كان للصبي مال فري من ماله وإن لم يكن له مال
 فعلى الأب **في مسائل الفقه** وإذا أصل الشراء على
 الفسخة وأقسموا جاز إلا إذا كان فيهم صغير في لا بد من أمر القاض
 بالفسخه لأنه لا ولاية لهم عليه وإذا حضر وارثان عند القاضي
 وأقاما البيئنة على الوفاة وعدد الورقة والدار في أيديهم ومهم
 وارت غائب قسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب القاضي
 وكيلًا بقبض نصيب الغائب **وكذا** لو كان مكان الغائب صبي
 يقسم فينصب القاضي وصيًا بقبض نصيبه ولا بد من إقامة
 البيئنة على موته عند أبي حنيفة وعندهما يقسم ببا عترتهم
 وإن كانوا مشترين لم يقسم مع عيلة أحدهم وإن كان العقار
 في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم **وكذا** لو كان في يد

وكذا اذا كان في يد الصغير لأن القسمة قضاء على الغائب والصغير
باستحقاق يدها من غير خصم حاضر عنهما واما من الخصم ليس بخصم
عنه فيما يستحق عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في
هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها هو الصحيح وقوله محتمل
في الاصل لم يقسم حتى يقوم البينة مراده اذا حضر وكيل الغائب
وصلى الصغير فان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة
لا بد من حضور خصمين لأن الواحد لا يصلح مخاصما بخلاف
ما اذا كان الحاضر اثنين على ما بيننا هذه الجملة في قصة الهداية
وذكر في الترخية ولو حضر وارث كبير ومعه صغير وطلب
القسمة وكفاضي وادان بيمين بينة على الميراث فالكفاضي
ينصب وصيا على الصغير ويسمع البينة عليه ويقسم الدار
فرق بين هذا وبين ما اذا كان الصغير غائبا فالكفاضي لا
خصما عنه ولا يسمع البينة من حاضر والفرق عرف في الترخية
واذا كان بعض الورثة حضورا والبعض غائبا والدار كلها اربعة
في يد الغائب وطلب الحاضر القسمة من الكفاضي واقام البينة
على الميراث فان كان الحاضر واحدا لا يقبل بينة ولا يقسم
الدار وعند أبي يوسف رجة ان الكفاضي ينصب عن الغائب وكذا
ويسمع البينة عليه واذا حضر اثنان وباقي المسئلة بحاله فالكفاضي
يسمع البينة ويقسم الدار ويجعل احد الحاضرين
مد عبا والاخر مد عبا عليه واحد الورثة تنصب خصما عن الميت
وعند الباقي الورثة صغير وشئ من الدار في يد هر حضرا واحد
من الكبار واقام البينة على الميراث وطلب الكفاضي القسمة
لا يسمع بينته ولا يقسم بين الورثة ولو حضر اثنان او ثلاثة
يسمع البينة ويقسم ولا يحتاج الى نصب الوصي عن الصغير
لصحة القسمة وكذلك اذا كان بعض الورثة غائبا وقد حضر
اثنان من الورثة فالكفاضي يسمع بينتهما ويقسم الدار ولا يحتاج
الى نصب الوصي وعن الغائب لصحة القسمة هذه الجملة في

وذكر فيها ايضا واحاله الحقاوي ابا الليث ضيعه بين خمسة
مهرثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران
فاستمرى رجل نصب احد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر
بالقسمة عند القاضي واخره بالعصمة فالكفاضي يأمر
شريكه بالقسمة ويجعل وكيلة عن الغائب والصغير واذا
قسم الشركاء فيما بينهم وفيهم شريك غائب او صغير ليس له
وصي لا يصح القسمة وان فعل ذلك بامر القاضي صححت القسمة
فان قدم الغائب واجاز قسمتهم جاز وكذا اذا بلغ الصغير
واجاز جاز لأن هذا عقد له مجيز حال وقوعه فان الغائب
يجز وكذلك ابا الصغير ووصيه يجز وكل تصرف او عقد له
مجيز حال وقوعه فان الغائب حر وكذلك ابا الصغير و
وصيه حر وكل تصرف او عقد له حال وقوعه يتوقف فان
مات الغائب او الوصي فاجاز وارثه عملت اجارة الوارث
عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يبطل القسمة
ثم انما يجعل الاجازة من الغائب او من وارثه او الوصي او من
الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة قائما وقت
الاجازة فاما اذا هلك فلا كالبيع الموقوف على الاجازة
وكما ثبتت الاجازة بالعقل صريحا ثبتت الاجازة دلالة
بالعقل كما في البيع الموقوف هذه الجملة في الترخية واذا
قسم الورثة فيما بينهم ومعه وارث غائب وعزلوا نصيب
الغائب فان كانت القسمة نقضا فليس للذي حضر ان
ينقض القسمة واذا كان مكان الوارث الغائب موهله
بالثلث وهو غائب والمسئلة بجاهها فان كانت القسمة
بغير قضاء فله ان ينقض القسمة كالوارث وهو الاصح
واذا لم يكن على الميت دين ولكن مات بعض ورثة قبل
القسمة وعليه دين او كان له وارث غائبا وصغير فاقسم
ورثة الميت الاول فله غير الميت الثاني ان ينقض القسمة

كذا ذكر في الرخيرة وذكر في المبوط واذا كان في الورثة صغير
وكبير فقام الوصي مع الكبير واعطى حصته واسك حصته
الصغير فهو جائز حتى لو هلك حصته الصغير لا يكون للوصي
ان يرجع على الكبير وذكر في حصة الرخيرة الاصل ان من
ملك بيع شئ ملك قسمة لان في القسمة بيعا وافرزا ومن
ملك بيع شئ ملك افرزه ضرورة اذا عرفت فنقول الاب
بقاسم مال ولد الصغير عقارا كان او منقولا بغبن يسير ولا
يلك بغبن فاحش فكذا القسمة ووصي الاب في ذلك ينزله
الاب ولجدا في الاب حال عدم الاب واقا وصي الام فانه
يقاسم مال ولدها الصغير ما سوى العقار من تركه الام
اذا لم يكن للصغير احد ممن سبينا ولا يقاسم ماله من غير تركه
الام المنقول والعقار في ذلك على السواء وكل جواب عرفته
في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعم وابن العم يقاسم
ما يورث الصغير من هو لا وما سوى العقار ولا يقاسم ما يورث
الصغير من غيرهم العقار والمنقول فيه على السواء لانه لا يورث
لولا الصغير كما لا ولاية للام هكذا ذكر في الرخيرة وذكر
شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الاصل الوصي نزعان وصي
قوي ووصي ضعيف فالقوي وصي الاب ووصي وميت ووصي
لجدا عند عدم الاب ووصي القاضي والضعيف وصي الام
وصي الاخ ووصي العم ونحوهم فحكم الوصي الوصي الضعيف حكم
الوصي القوي على الكبير الغائب مع شقولات الصغير ما يورث
من امته او عمة لانه قائم مقام الاب والاخ والعم ولهم ولاية
الحفظ دون التفرقات قال وانما ملك الوصي الضعيف هذا
القدر من التفرقات عند عدم الوصي القوي اما حال وجود الوصي
القوي فانه لا يملك التصرف في مال الصغير اصلا وفي هذه
الصور ليس للوصي الضعيف سوى القيام على مصالح موثبه
كتنفيذ الوصية وقضاء الدين ونحوه وبيان مراتب الاوصياء

في الصغير

في مسائل

في مسائل الوصايا وذكر في الرخيرة لا يجوز قسمة الوصي بين
الصغيرين كما لا يجوز بيعه مال احد من الآخر بخلاف الاب
فانه اذا قاسم مال اولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال
بعض اولاد الصغار من بعض والحيلة في ذلك للوصي ان
يبيع حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري
حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير
الذي باع نصيبه لذلك الصغير وانما جازت هذه القسمة
لانها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي والوصي اذا
قاسم مالا مشتركا بينه وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان
للصغير فيها منفعة ظاهرة عند الحليفة وعند محضه
لا يجوز وان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة ويجوز للاب
ان يقاسم مالا مشتركا بينه وبين الصغير وان لم يكن فيه
منفعة ظاهرة هكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في
شرح الاصل اذا قسم الوصي التركة وغزل لكل واحد
نصيبه ههنا اربع مسائل احديهما ان يلد الورثة كلهم
صغارا ليس فيهم كبير فقام الوصي حتى هلك نصيبا حدهم
بعد القسمة فانه يهلك على الشراكة لان الوصي تولى القسمة
من الجانبين وانه لا يجوز لان في القسمة معنى البيع والشراء
فيغير بالشراء ولو اشترى مال احد الصغيرين للصغير
الآخر لا يجوز لانه ولي الشراء الجانبين والاب لو فضل
ذلك يجوز على ما قدنا والحيلة في ذلك ما بيننا ان يبيع
لوصي حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل اذا كان الوارث
اثنين ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع
نصيبه ثم يشتري حصته الذي باع نصيبه هذا اذا كان الص
الصغير اثنين وهما الوارث لا غير اما اذا كان الوارث ثلاثة
وهو صغار فالحيلة احد الاربع ان يبيع حصته
الصغيرين من رجل مشاعا ولا يبيع حصته الثالث ثم يقاسم

حققة الصغير الذي لم يبيع نصيبه مع المشتري ويكون جائزا لأن
القسمه جرت بين اثنين وهما المشتري والوصي ثم يشتري
حقته كل واحد من صغيرين منفردا ولا يكفي ان يبيع حصة كل
من الصغار ثم يقاسم لأن القسمه فيما بين الصغيرين انما
تتولاها الوصي لا غير والله لا يجوز والوجه الآخر من الحيلة
ان يبيع جميع التركة من رجل ثم يشتري حصة كل واحد من الصغار
منفردا مشتري والمسئلة الثانية ان يكون الورثة صفارا
وكبارا والكبار غيب وفي هذه الصورة لا يجوز قسمته
ايضا لأن الكبار اذا كانوا غايبا فله ولاية القسمه في العوض
على الكبار صار كان الكل صفارا واذا كان الكل صفارا فقاسم
لم يخرج لانه تولى القسمه من الجانبين فكذا هذا وانما قسمته
في العقر فباطلة على الكبار لانه لا يلي بيع العقر على
الكبار حال غيبتهم فكذا لا يلي القسمه والتالفة اذا
كانوا صفارا وكبارا فعزل نصيب الكبار وهم حضور ودفع
اليهم وعزل نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب واحد من الصغار
جاز لان القسمه لا يجري بين الصغير والصغير حتى يكون
الوصي متوليا القسمه من الجانبين وانما يجري القسمه بين
الكبار والصغار فيكون هذه قسمه جرت بين اثنين •
والرابعة اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار
وقسم بين الكل فان القسمه في الكل فاسدة لان القسمه
بين الكبار والصغار وان جرت بين اثنين فالقسمه فيما بين
الصغار وجدت ولو اوجد فلم يخرج القسمه في حق الصغار واذا
لم يخرج في حق الصغار لا يجوز في حق الكبار لان من حكم القسمه
انها متى جازت تترحق بعض الشرع عن البعض ولم يوجد ذلك
في هذه القسمه فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك
حققة الصغار جملة غير مفرزة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم
فالقسمه بين الصغار والكبار صحيحة لانها جرت بين اثنين

بين الكبير والوصي والقسمه بين الصغار لا يجوز لان الوصي
تولى القسمه من الجانبين ففسدت القسمه الثانية وبقيت
الاولى صحيحة وذكر في التخيير وان كان فيهم صغير وكبير
غائب فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغير و
قاسم الكبير الحاضر فعلى قول ابي حنيفة جازت قسمته في العقر
والعوض وعلى قولهما يجوز في العقر ولا يجوز في العوض
كما في البيع واذا قسم الوصيان المال فاخذ احدهما نصيب بعض
الورثة واخذ الآخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل واذا غاب
احدهما وقاسم الآخر الورثة لا يجوز عندها خلافا لابي يوسف
رح واذا نصب القاضي وصيا لليتيم في كل شيء تقاسم عليه في
العقر والعوض جاز لان وصي القاضى يملك بيع مال الصغير
اى مال كان فكذا يملك القسمه وهذا اذا جعل القاضي وصيا
في كل شيء فاما اذا جعله وصيا في النفقة او في حفظ شيء بعينه
فلم يخرج قسمته لانه لا يملك القسمة بيع ماله اذا نقض القاضي
اليه امرأ خاتما فكذا لا يملك القسمه وهذا بخلاف وصي الاب
اذا اوصى اليه في نوع يصير وصيا في انواع كلها والقاضى
اذا جعله وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع كلها المكمل
والمودون اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وصبي فاخذ
الحاضر والبالغ نصيبه فاما ان ينفذ قسمته من غير ختم شرط سلا
نصيب الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقى قبل ان يصل الى الغائب
والصغير كان الهلاك عليهما حتى ذلك عن كتاب القسمه
هذه الجملة مذكورة في قسمه التخيير البرهانية وذكر في وصيا
المتنقى ترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير
على الصغير خمسمائة درهم من الالف نفقة مثله وليس بروض
هو متطوع ولو كان الميت ترك طعاما او ثوبا فاطعمه الكبير الصغير
او البسه الثوب فلبسه اليتيم استحسنت ان لا يكون على الكبير
ضمان في شيء من ذلك وذكر في ما يكون اقرارا من المدعى عليه من فتاوى

رشيد الدين رحمه مات وترك ابنين صغيرا وكبير فصرف التركة الى
حولي الصغير يضمن لا ولاية له في التصرف به وانه اذا انفق
وذكر في الاصل الوارد الكبير اذا انفق على الصغير من التركة
يضمن نصف ماله قبل القسمة لا ما بقي وقت القسمة بغير ما
انفق على الصغير من مال مشترك يضمن وان انفق على الصغير
وفي وصايا شرح الطحاوي احلا الورثة اذا قبض جميع التركة
فهلك في يد من غير جناية او خيانة فان كان على الميت دين او
في الورثة كجار ضمن حصته باليابس اذا اتى اخذ المتقاسمين في
في التركة بعد القسمة صح دعواه لانه لا يتناقض لان الدين
يتعلق بالمعنى والقسمة تصارف الصورة ولو ادعى علينا باق
سبب كان لا يسمع دعواه للتناقض فان الاقدام على القسمة
اعترف لكفر المقوم مشترك ولو ادعى احدهم وصية لابنه
الصغير بالنكاح بعد القسمة لا يسمع دعواه لما بينا ولا نكاح
في بعض ما تم من جهته وهو القسمة لكنه لا يبطل حق الصغير
لان له ولاية الا يطال فيطلبه الابن بعد البلوغ وهذا
مخلاف ما اذا ورث ثلاثة دارا ومات احدهم عن ابن فاقتسمها
ثم ادعى الابن انه اشترى نصيب ابيه في حياته ونقده الثمن واقام
البينة يجوز ولا يبطل القسمة قد نكح برضاه شرعا كان حوا وارثا
فلم يكن ساعيا في تقض ما تم من جهته كذا ذكر في قسمة الهداية
وذكر في قسمة الملقط اهل قرية عزمهم السلطان ان كانت
القرية لتحسين امر اهلهم فعلى قدر املاكهم وان كان لتحسين الزرع
فعلى عدد التروس ولا يدخل النساء والنسيان وفي قوائم
ابي حفص الكبير النجاشي سئل عن رجل مات غائبا عن بلد
وترك مالا وبنين وبنات صفار وكبارا يرثون القسمة وهم
او صبا المثلث قال لا يستطيعون القسمة الا ان ياتوا القاضي
فينصب القاضي للصغار وصيا فان انصب لهم وصيا قسموا
وان كان الكبار غائبا والحضور يرثون القسمة لا يستطيعون

حتى ياتوا القاضي فينصب للصغار وصيا وكبار الغيب
وكيله فاذا فعلوا ذلك قسموا وفي الفتاوى صبي اقرانه
بالغ وقاسم ثم ادعى انه غير بالغ فان كان مراهما جازت
قسمة ولم يسمع قوله انه كان غير بالغ وان لم يكن مراهما
ويعلم انه مثله لا يحتل لم يخرج قسمة ولم يقبل قوله انه
بالغ وبمذاهب المسئلة تبين ان بعد اثنتي عشرة سنة شرط
شرطا اخر لصحة الاقرار وهو ان لا يكون بحال لا يحتل مثله
في قسمة فتاوى الفاضل رحمه وقد ذكرناه في الطلاق والبيع
البيوع وفي قسمة فتاوى اهل سمرقند رجل مات وترك امرا
بها جيل واراد واقعة التركة فهذا على وجهين اما ان كان
الولادة قريبة او لم يكن ففي الوجه الاول ينظر ليقع القسمة
وفي الوجه الثاني لا لان فيه تأخير ومتى قسما في قدر
توقف قال ابو حنيفة توقف للحمل نصيبا ووجه بنين
وقال محمد توقف ميراث ابنين وهو رواية عن ابي يوسف
انه توقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى وفي قسمة
المنتقى دار بنين ورثة صغار وكبار فاقتسموا بغير امر القاضي
ولا وصي ثم باع الكبار حصتهم وحقه الصغير معه ثم رفع
ذلك الى القاضي فابطل البيع ثم كبر الصغير فاجاز تلك
القسمة لا يجوز من قبل ان يبطل القاضي بيع الكبير باطل
للقسمة وفي وصايا التنازل نصير عن بشر بن الوليد فيمن
ترك ورثة صفار وكبار اسع الكبار ان لا يأكلوا ويقبل
هديتهم وعند عيسى بن ابيان اذا مات وترك ابنا صغيرا
وابنا كبيرا للكبير ان يأكل من المال بقدر نصيبه مما يكال و
يوزن وسكن الدار وان كان للثمن شاة كثيرة لا يسه
ان يذبح شاة لياكل وعن شريك بن الوليد لو كان عليه الف
درهم وترك مالا كثيرا يسه للوارث ان يأكل ويطاء الجارية
اذا كان في غير وفاء بالدين قال نعم ومات رايت احدا يمنع

عن ذلك كذا ذكر في وصايا النازل **في مثل الشفعة** قال
محمد في الاصل الصغير والكبير في استحقاق الشفعة
سواء كان قال والجبل في استحقاق الشفعة والكبير سواء
فان وضعه لا قل من سنة اشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة
وان جاءت به سنة اشهر فصاعدا منذ وقع الشراء فانه لا
شفعة له الا ان يكون ابوه مات قبل الجبل وورث الجبل
منه في بيق الشفعة وان جاءت بالولد سنة اشهر
فصاعدا ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقدم بطلب
والآخر من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو ابوه
ثم وصي ابيه ثم جده ابوابه ثم وصي نصيبه القاضى فان لم يكن
لأحد من هؤلاء فهو لا فهو شفعته اذا أدرك فاذا أدرك وقد
ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاخنا رد النكاح او طلب الشفعة
فانها كانا ولا يجوز ويبطل الثاني والخيلة في ذلك ان يقول
طلبتها الشفعة والخيار واذا كان له أحد من هؤلاء فترك
الشفعة مع الا مكان بطلب الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون
له حق الاخذ وهذا قول ابو حنيفة وهو ابو يوسف وقال
محمد لا تبطل الشفعة فعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة اذا
سلم الاب او الوصي ومن عندها شفعة الصغير حتى ولو
عند ابو حنيفة وابو يوسف حتى بلغ الصغير لا يكون له ان يأخذها
بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصبي صحيح عند ابو
حنيفة سواء كان في مجلس القضاء عند وفي غير مجلس القضاء
بجلائق تسليم الوكيل في غير مجلس القضاء عند ابو حنيفة
اذا اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفيعها كان له ان
ان يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال انه
لنفسه ثم كيف يعدل قالوا اشترى واخذت بالشفعة
ولو كان مكان الاب وصي ذكر ضمن الابنة المسترخية
هذه المسئلة في باب اول تسليم الشفعة ولو اشبع في الجواب

وذكر صدر الشهيد في واقعاته وشوق الجواب والجواب
المشيع انه ان كان في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة
للصغير بان وقع شراء الدار بعين يسير بان كانت الدار
مثلا عشرة وقد اشترى الوصي باحد عشر فان الغبن
اليسير تحمل الوصي في تصرفه مع الجانب وبأخذ الوصي
بالشفعة يرتفع ذلك الغبن فاذا كانت الحالة هذه كان
اخذ الوصي الشفعة منفعة في حق الصغير فكان للوصي
ياخذ الدار بالشفعة على قياس قول ابو حنيفة واحدا الراتبين
عن ابو يوسف كما في شراء الوصي شيئا من مال الصغير لنفسه
وان لم يكن في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة في حق
الصغير بان وقع شراء للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي
الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي ان يشتري شيئا من مال اليتيم
لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق وصي كان للوصي ولاية الاخذ
بقول اشترى وطلبت الشفعة ثم برقع حتى ينصب
قيما عن الصغير في اخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن
اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصي في فناء الى اللبث وفي
الفتاوى عفيفه ابى بكر لا يشترى لابنه الصغير دارا والاب
شفيعها لا يأخذ بالشفعة ما لم يدرك الابن او ينصب الحاكم
خصما عنه قال الفقيه ابو الليث هذا الجواب في الوصي
اما الاب فيأخذ عن سداد الوصي شهد من طلب الشفعة
ثم ترك حتى يبلغ ولو كان الصبي شفيع دارا اشتراها
الوصي لا شهد ولا يطلب الشفعة حتى يدرك الصبي
ولو اشترى الاب دارا وابنها الصغير شفيعها فلم يطلب
الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير فليس للذي
بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب دارا لنفسه وابنه الصغير
شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير
حتى للصغير كان له ان يأخذها ذكر هذه الجملة ضمن الابنة المسترخية

رج في باب تسليم الشفعة وهكذا ذكر القدر في شرحه واحاله
احيوا دارا في يوسف فاما الرضى اذا اشترى دارا لنفسه او
باع دارا له والقبض شفعها فلم يطلب الرضى شفعته فالبيتم
على شفعته اذا بلغ وفي رواية هشام قال قلت لمحمد بن ابي
في رجل اشترى دارا لنفسه او باع له والقبض شفعها فلم
يطلب الرضى الشفعة قال فالبيتم على شفعته اذا بلغ وفي رواية
هشام قال قلت لمحمد بن ابي في رجل اشترى دارا له
الصغير شفعها فلم يطلب الشفعة قال اما في قياس قول
ابي حنيفة رج فلا شفعة للصغير . واما في الرضى فهو على
شفعته ويجب ان يكون الجواب في شراء الاب دارا لنفسه
وابنه الصغير شفعها على التفصيل ان لم يكن للقبض في
هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب الدار بمنزلة القيمة
او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه لا يكون للصغير الشفعة
اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء
الاب باكثر من قيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة
اذا ذكر وذكر شمس الاية الترخي في باب تسليم الشفعة رجل
اشترى دارا باكثر من قيمتها وصغير شفعها فلم الاب
شفعها لا يصح تسليمه عندهم جميعا هو الصحيح ويبقى
القبض على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون الجواب في الرضى اذا اشترى
دارا لنفسه والصغير شفعها فلم يطلب حتى يبلغ القبض على
التفصيل ايضا ان كان للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة
فلا شفعة للصغير اذا بلغ عند ابي حنيفة رحمه الله واحدى الروايات
عن ابي يوسف لان الرضى لو اشترى من مال نفسه شيئا للصغير
وللصغير فيه منفعة ظاهرة جاز عند ابي حنيفة وكان له
الرضى متى كان من الاخذ فكان سكوتة مبطلة لشفعته وان لم
يكن للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة ظاهرة كان له الشفعة
بالاتفاق ولان الرضى لا يتمكن من الاخذ في هذا الوجه

بالاتفاق فلا يكون سكوتة مبطلة . ولو كان الرضى باي الدار
وباقى المسئلة بحاله فالصغير على شفعته اذا بلغ بالاتفاق كما
في الاب واذا قال الاب او الرضى اشترى هذه الدار
بالق درهم للصغير فقال الشفع اتوا الله فانك تشتريتها بخمسة
فصدقه فانه لا يصدق ويتخذ الدار بالق درهم حتى يقيم البينة
على الشراء بخمسة هذه الجملة في التخيير وذكر في الفتاوى
الصغيرة اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم فارسل اليه المشتري
رسولا مبيئا او عبدا او فاسقا او كتب اليه كتابا فمكت ولم يطلب
كان تسليما وان اخبره فضوى من تلقاء نفسه فمكت ولم يطلب
كانت المسئلة على الاختلاف المعروف عند ابي حنيفة شرح العدة
او العدالة وعندها الروايت في شفعة الممتنق واذا اخبر
الشفيع بالبيع فلم يطلب فالاختلاف في صفة الخبر والخبر كالاختلاف
فيما اذا اخبر المولى بخيانة عبده فاعتقه وفي شفعة الهدياة واذا
ابلى الشفيع بيع الدار لم يجب عليه الا شها حتى يخبر رجلا من
او رجل وامراتان عند ابي حنيفة في رواية محمد وفي رواية
الحسن عند حتى يخبر رجلا من عدلان والاول اشهر وقال
ابي يوسف ومحمد يجب ان يشهدا اذا اخبر واحد حرا كان
او عبدا صبييا كان او امرأة اذا كان الخرج حقا كالاختلاف في
عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف المولى اذا اخبر بخيانة عبده
فاعتقه واليكرا اذا اخبر بالنكاح فمكت والذي اسلم
في دار الحرب اذا اخبر بالشرع وفي فتاوى قاضي رج ولو
اشترى الاب لنفسه دارا وولدها الصغير شفعها فليس
للقبض اذا بلغ ان ياخذها بالشفعة ولو باع الاب داره ولو
للصغير شفعها كان للصغير ان ياخذها بالشفعة اذا بلغ
ورأيت في شفعة الممتنق رجل اشترى دارا لابنه الصغير و
قبضها ثم اختلف هو والشفيع في الثمن قال محمد لا يملك
الوالدان الشفعة ليست من البيع انما هي شيء حدث بعد البيع

والركيل انما يبيعه في البيع فعلى الركيل يمين وفيها ايضا صبي طلب
شفعة فجعل له القاضي وصيًا فسكت الوصي عن طلب الشفعة
شهرًا قال لا تقبل شفعة الصبي وفي شفعة الجامع في
الفتاوى اذا بيعت الدار باكثر من ثمن المثل غيبًا فاحتسب
والشفيع صبي لا يثبت الشفعة حتى ان الاب او الوصي اذا اراد
الاخذ ليس له ذلك وفي الجامع الاصغر الوصي اذا باع دار اليتيم
والوصي شفيعها فلا شفعة له الا اذا باعها وكيل القاضي فلان
الشفعة في **مسائل المضاربة** ذكر محمد في الاصل
روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اعطى مال يتييم مضاربة ولا ولا
ادري كيف كان الشرط بينهما فعمل به في العراق وكان يأتي الحجاز
وكان يقاسم عمر بن الخطاب ان المضاربة مشروعة وانما دان
القاضي له ولا يبيعه دفع مال اليتيم مضاربة لانه تصرف نافع
في حقه وذكر ايضا ان ابراهيم قال في الوصي يعطى مال اليتيم
مضاربة وان شاء ابضعه وان شاء اخرج به اى ذلك كان خير
لليتيم فعمل افاد ان الوصي يملك دفع مال اليتيم مضاربة و
بضاعة ويملك دفع مال اليتيم اى ذلك كان خيرا لليتيم فعمل
وذكر ان عثمان رضى الله عنه كان يعطى مال اليتيم مفارضة والمفارقة
هى المضاربة بلغه اهل الحجاز مستقاة من قرص وهو القطع
لانه يحتاج فيها الى قطع المسافة والى قطع طائفة من مال
وتسليمها الى المضارب وعن علي رضى الله عنه كان يعطى مال اليتيم
مضاربة وذكر محمد في الاصل والوصي ان يخرج في مال
اليتيم وان يدفعه مضاربة وان يعمل به مضاربة وان يبيع
ويشارك واذا لم يشهد الوصي انه يعمل مضاربة كان ما
اشترى كله للورثة لان الوصي يدعى استحقاق بعض النج
من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا بالشرط فاعلم
ثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له شئ من نج وفي بيع شرح
الطحاوي ولا بأس للوصي ان يخرج بمال اليتيم ولا ضمان عليه

ان اجيب في ذلك وفي باب المصريات من بيعه ولا بأس
بمال الصغير والصغيرة ولان يدفع مضاربة الى غيره وله
ان يدفع بضاعة وله ان يورث بالبيع والشراء والاجارة
والاستيجار وله ان يودع وله ان يجعل ماله مضاربة
عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك عند الابتداء ولو
لم يشهد يجعل له الرجح فيما بينه وبين الله تعالى ولكن العا
لا يصدق ولذا اذا شاركه ورثته ما لا يقل من مال الصغير
فاشهد بكون الرجح على الشرط وان لم يشهد يجعل له فيما بينه
وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق ويجعل الرجح على
قدر رثته ما لها وكذلك كله في الوصي وفي موضع آخر من بيع
شرح الطحاوي فلو تصرف الاب او الوصي في مال الصغير فطر
الرجح ثم قال كتب مضارب بالمال لكونه من الرجح شئ الا ان يشهد
عند المقر ان يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاء حتى
لا يصدق القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى
يجل الرجح وان لم يشهد عليه وقد مر هذه المسائل في
مسائل البيوع وفي مسائل غريب الرواية ومجموع الفتاوى
اذا برح الوصي في مال اليتيم فقال اخذته مضاربة و
في الرجح حصه قال لا يصدق والرجح لليتيم وان تورى المال
لم يفتقر وقد مر في البيوع وذكر محمد في آخر باب جنابة
العبد والجنابة عليه من المضاربة واذا دفع الرجل مال الله
الصغير مضاربة بالنصف او باقل او باكثر فهو جائز لانه
تصرف نافع وكذلك الوصي لانه بمنزلة الاب ولا يقال
بان هذا ينزله بيع فبغية للصبي وانه لا يملك بيع ماله
للصبي بمثل القيمة على قول الكل وبما قل من قيمة على
الخلاف فكذا لا يملك بيع منفعة لانه نقول هذا ليس
بيع المنفعة بل هو اشارك فانه يملك اشتراك غيره في ماله
فلا يملك اشتراك نفسه وهو النفع كان اولى قال ولواخذ

الاب لابنه الصغير مالا مضاربة من رجل على ان يعمل فيه الاب
 للابن وعمل فيه الاب وزرع فالزح بين رب المال والاب نصف
 ولا شئ للابن من ذلك لانه اخذ المال مضاربة لنفسه حيث
 شرط عمل نفسه لكن قصد ان يكون الزح الحاصل فيه لابنه هذا
 قصد باطلا لانه لا يستحق الزح الا بال او عمل وقد عدم
 ولو كان مثله سح وشترى فاحذه الاب على ان يشتري
 به الغلام وسح والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح
 رب المال والابن نصفان لانه تصرف نافع في حقه وكذلك
 لو عمل فيه الاب للابن بامر لان عمل كعمله اذا امر بذلك
 وصح امر به ولو عمل فيه بغير امر فهو ضمان للمال فانه عمل في
 الاجنبى ولم يعرض الاجنبى بعمله وانما رضى بعمل ابنه
 فصار غاصبا فيكون الزح له ويتصدق به كما هو الحكم في
 الغصب والوصى في جميع ذلك بمنزلة الاب قال - واذا
 وقع المأذون له والعبد المأذون له مالا مضاربة بالنصف
 او باقل او باكثر او اخذ مالا مضاربة كذلك فهو جائز والقبض
 المحرم عليه لا يملك ذلك كما لا يملك ساير انواع التجارة ولو عمل به
 المضارب فهو ضمان والربح له ويتصدق به هذه الجملة في آخر
 باب جنابة العبد مضاربة من الاصل وذكر في باب عمل رب
 المال مع المضارب من كتاب المضاربة واذا دفع الرجل مال ابنه
 الصغير مضاربة على ان يعمل الاب معه بالمال على ان ما رزق الله
 تقاضاه فله المضارب ثلثة وللابن ثلثة فهو جائز على الشرط
 وكذلك وصى الاب لابنه هنا في الحقيقة دفع مال الى نفسه
 والى اجنبى مضاربة ولو دفع كله الى اجنبى جاز فاذا دفع بعضه
 بعضه الى غير جاز ايضا وهذا لان تصرفات الاب واقعة
 للصغير حكما بطريق النيابة فصار دفعه كدفعها لصغير وشرطه
 كشرطه ويشترط التحلية من قبل القبلى لان رب المال هو
 وقد تحققت ولو شرط عمل القبلى مع المضارب كانت المضاربة

فاسدة بالتولية واذا فدت جاز مثل عمل المضارب في مال
 يورثه الاب لان العمل وقع له وذكر في الفتاوى الظهيرية
 ولو شرط رب المال على نفسه مع المضارب لا يجوز المضاربة وسواء
 كان المالك عاقدا كما هو او غير عاقد اذا شرط عمله مع المضارب لا
 تصح المضاربة وذلك كمالاب او الوصى اذا دفع مال الصغير
 مضاربة وشرط عمل الصغير مع المضارب لا يجوز المضاربة واذا لم
 يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد
 ممن يجوز ان يأخذ المال مضاربة بنفسه وذلك كمالاب والوصى
 اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب
 يجوز من الربح جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز ان
 يأخذ المال مضاربة فشرط عمله نفسه مع المضارب بفسد المضاربة
 وذلك كما اذا دون له بدفع المال مضاربة ويشترط عمله مع المضارب
 فان شرط المأذون له عمل مولاة فان لم يكن عليه دين فالمضاربة قاطبة
 وان كان عليه دين جازت المضاربة عند ابي حنيفة ربح بناء على
 الاختلاف المعروف وذكر السيد الامام ابو القاسم في مطالب
 الملتقط قال - ابو نصر ادرى الوصى في هذا الزمان ان يأخذ
 مال اليتيم مضاربة ولا يقيم وقفا ان يزرع ارض الوقف ولو
 الى صبي مالا مضاربة وهذا غير مأذون له فذهب لتصرفه بذلك
 في الطريق يجب الدية على عاقلة رب المال في مضاربة الاصل
 وقد كتبت في مسائل الضمان في فوائد الى بعض الفضلاء الكرام في
في مسائل المزارعة وذكر شيخ الاسلام عليه
 السلام في شرح كتاب الودعة في اتناء مسألة اداع الفقي
 مقبضا عليه لا في حنيفة ومحمد ان من دفع الى صبي ارضا
 مزارعة على ان البذر من قبل الصبي كانت المزارعة فاسدة
 والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان المزارعة لان النقصان
 حصل بتسليط رب الارض وذكر محمد في باب مزارعة
 الصبي والعبد من مزارعة المبسوط واذا دفع الحر الى الصبي

المجور عليه والى العبد المجور عليه ارضاً وبزراً مزروعاً بالتصف سنة
هذه فزرعها فخرج الزرع وسلم العامل من عمل فالتجارج بينهما
على ما شرطا لانه اذا الصبي او العبد صار هذا العقد في عاقبته نائماً
محضاً في حقهما فنفداً مستحسناً. ولو مات وهو في عمل الزرع بعد ما
استحصل الزرع فصاحب الارض والبذر ضامن قيمته سواء هلك
بسبب العمل او لا سبب لانه لما دفع اليه ارضاً وبذراً ليعمل له بنصف
الخارج صار مستعملاً في عمل وقع لصاحب البذر فصار غاصباً به.
فالعبد يضمن بالغصب سواء مات بالعمل الذي استعمله فيه
او بغيره والخارج كله لصاحب الارض طيب له لانه لما ضمن قيمة العبد
ملكه بالضمآن من وقت الاستعمال فتبين ان ما حصل كسب عبده
فيكون له او يقال بان الدفع والشرط متى لم يصح بقي الخارج على
على ملكه. وان مات الصبي الحر من عمل الزرع بعد ما استحصل
فالزرع بينهما على ما شرطا طيباً لها لان هذا تصرف نافع في حق
الصبي وتصرفات الصبي المجور عليه ما هو منها نافع محض بنقد
وعلى عاقلة صاحب الارض ذية الوصي لان غصبه ان لم يتحقق
وقد سبب لتلفه على معنى انه لو استعمله في هذا العمل لما
مات فنزل فائدة تقديره فان التسبب على التلف ينزل منزلة
المباشرة اذا كان متعدياً فيه في وجوب الضمان على ما عرف في كتبنا
الذيات ولو مات حتماً لم يضمن لانه لا تسبب في حقه وفيه
فما للزرع لورثته لانه لا يملك كسبه باذاء الضمان. وكذا الحكم في
العامل في الشجر قال. ولو كان البذر من عبده والوصي وكان
الخارج للعامل ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض ولا غيره
على ما مر من قبل لان المذارعة مع الصبي المجور عليه لا يصح
اذا كان البذر من قبلهما لان شيئاً من الخارج لو صار لرب الارض
انما صار بشرطهما وشرطهما لا يصح ولا شيء لرب الارض من نقصان
الارض لان هذا استهلاكاً بتسليطه فاذا اعتق العبد
رجع عليه رقبته الارض باجر مثل ارضه ولا يرجع على الصبي بشئ اذا لم

وقبلاً اذا كان البذر من عبده والوصي لو مات العبد والوصي لا يضمن
رب الارض شيئاً لانها عملاً لا لنفسهما فلا يتحقق به الغصب
ولا التسبب على التلف ولهذا قالوا من قال لصبي عبيد
مجور اصعد هذه الشجرة وانقص الثمرة لا كل او قال لنا كل
فصعد فسقط يضمن ذية الصبي وقيمة العبد لانه استعمله في
عمل نفسه ولو قال لنا كل انت لا يضمن لان الصبي والعبد
عمل لنفسه فلا يصير الاستعمال اياهما وان كانت الارض مخرج
شيئاً يلزم رب الارض ضمان بذرها ولا غيره لانها عملاً لا
لا لنفسهما فلا يتحقق معنى الغصب في البذر ولا في غيره قال والصبي
المأذون له والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في الزراعة
فلو زرع العبد او الصبي انساناً لم يزرع حتى حجر عليه
المولى او المولى فحيث ما كان الحر المأذون يبيع من المضي
ليس للمولى او المولى ان يمنع اذا باشر الحر بنفسه اذا كان
البذر من قبله له ان يمنع وان كان البذر من قبل العامل
ليس له ان يمنع لانه لا ضرر فيه فلا يبطل ذلك العقد بحج
المولى على عبده. وكذا الصبي الحر يخرج عليه البر او وثقه
وكذا المعاملة هذا اذا حجر على العبد المأذون له او الصبي
المأذون له فلم يخرج عليه. ولكنه نهاه ادنى مزارعة عن العمل
بعد العقد ادنى عن عقد ادنى عن عقده قبل العقد كان نهيه
باطلاً ولهما ان يقعد او يعملان هنا حجر خافض وروى
على اذنه تام فلا يعمل لان الدليل المطلق يكفه قائماً
ولا يعمل الحجر مع قيام دليل الاطلاق قال. واذا اشترى
الصبي التاجر ارضاً ثم حجر عليه البر نهى عنها الى رجل بالنصف
بذرها يزرع وعمله عملاً على ذلك فالخارج للعامل وعليه
نقصان الارض وان لم يكن في الارض نقصان كان الخارج
بينهما على الشرط استحب انما ذكرنا ان تصرف الصبي اذا لم
يكن فيه نقصان بعد دناءة محضاً ولو كان البذر من قبل الدفع

كان النابح للعامل وعليه غرم البذر موجوب يعني سواه كان في
الارض نقصان او لم يكن يغرم نقصان الارض مع ضمان البذر
ان كان فيها نقصان وكذلك لو لم تخرج الارض شيئا لان النابح
صهنا اظهر وهو تلافى مال الصبي لا موهوم قد يكون وقد
لا يكون فلم يحكم بتفاديه في الوجهين ثم الخارج يكون كله للعامل
لان دفع الصبي لم يفتح فصار غاصبا ارضه وبذر فيصير قيمة
بذره ونقصان ارضه ان كان هذه الجملة في مزارعة المبسط
وفي مزارعة الفتاوى الطهرية المأذون له اذا دفع ارضا
التحلل معاملة بشرط بطحا فذلك جائز. وكذا العبد المأذون
له فان حج عليه الوصي او المولى فالعامة على ما لها سؤا كان
الحج قبل العمل او بعده وفي مزارعات مزارعة فتاواه واذا ما
الرجل وترك اولاد اصغار وامراه واولاد الكبار من هذه
المرأة او من امرأة اخرى فهذا الميت فعل الاولاد عمل الحرة
ونزعوا في ارض مشتركة او في ارض الاكارة كما هو المعتاد
بين الناس وهو لآء الاولاد في عيال المرأة تتقاه
احولهم وهم ينزعون ويجعون الغلات يكون مشتركة
بين المرأة والاولاد ويكون خاصة للمزعين فهذه المسئلة
كانت واقعة الفتوى فاتفقت الاجوبة انهم ان نزعوا من
بذر مشترك بينهم باذن الباقيين اذ كانوا كبارا او باذن
الوصي ان كان البعض صغارا كانت الغلات كلها مشتركة
وان نزعوا بذرا نفهم كانت الغلات للمزعين ولم يذكر
في فتاواه انهم اذا نزعوا من بذر مشترك بينهم بغير اذن
الوصي والباقيين كيف الحكم فيه ويبقى ان يكون للمزعين
لانهم غصبوا بذرا ونزعوا يكون الخارج لهم وفي الفتاوى
الوصي اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة ان كان البذر من جهة
اليتيم لا يجوز لانه لما فعل البذر على نفسه يصير مستأجرا
ارض اليتيم ببعض الخارج واجارة الوصي ارض اليتيم بنفسه

يجوز ولو فعل البذر على اليتيم يصير أجر نفسه فيستيم وانته
لا يجوز ورايت في فتاوي حنفية الكبر سئل عن ايتام لهم
وصي ولم ارض هل للوصي ان ياخذ ارضهم مزارعة قال
نعم ياخذها مزارعة كما ياخذها غيره ويشهد عند عقد
المزارعة انه ياخذها مزارعة ورايت في وصايا المتقي بهذا
اللفظ ولما كان وصي اليتيم يزرع بذرا اليتيم واشهد عند
الزرع انه ضامن للبذر قرضا عليه وانما استأجر الارض من
نفسه فان كان ذلك خيرا لليتيم فاني اجعل الاجر لليتيم
والزرع للوصي وان كان الزرع ورعا خيرا لليتيم اخذته
وان كان الخادم خيرا لليتيم لم اجره شرآه لنفسه والفقير
قرله انه يزرع لنفسه وكذلك ان يزرع بذرا نفسه في ارض
اليتيم لم يصدق انه بذرا لنفسه وقد ذكرنا هذه المسئلة
المسائل على سبيل الاستقصاء في فصل تصرفات الاب
والوصي من كتاب الفصول **في مسائل الرهن**
ذكر في مسائل الرهن ولورهن الصبي شيئا من غيره باذنه ابيه
لا يجوز وذكر في رهن الهداية ويجوز للاب ان يرهن يدين
عليه عيدا لابنه الصغير لانه يملك الابداع وهذا نظير في
حق الصبي منه لان قيام المهرين يحفظه ابلغ خيفة الوفاة ولو
هلك يهلك مضمونا والوديعة يهلك امانة والوصي بمنزلة الاب
في هذا الباب لما بيناه وروى عن ابي يوسف وزفرج انه
لا يجوز ذلك منهما وهو لقياس اعتبار الحقيقة لا بقا كذا
ذكر في الهداية وهكذا ذكر في نسخة الاية التي هي في
مسئلة رهن الوصي متاع اليتيم في وجه رواية ابي يوسف
وفي باب رهن الوصي والوالد من كتاب الرهن وروى بين الاب
والوصي في قضائهما دين انفسهما من مال الصغير فكذا لا
لا يكون لهما ان يرهنه وذكر صدر الاسلام لو قضى الوصي
دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك يجوز

لأن قضاء الالب دين نفسه من مال الصغير بمنزلة بيع مال الصبي
من نفسه والالب يملك ذلك بمنزلة الميراث لا يملك إلا إذا كان جاز
للبيع قال الصدوق الشهد حسام الدين في الفتاوى الصغرى
فيجعل على أن في المثلثة وايشي تم على ظاهر الرقابة إذا كان
الرهن يصير الرهن متوفياً دينه كذا ذكر في الهداية وذكر
في الصغرى وأحاطه إلى الجاه الاصح إذا رهن متاع وله الصقيع
بدين نفسه وفيه الرهن أكثر من الدين فهلك عند المرحوم فأنما
يضمن الالب مقدار الدين لأن الالب أن يبيع مال وله بخلاف الوصي
وذكر في الملقط إذا رهن متاع وله الصغير بدين نفسه فهلك
ضمن قدر الدين لا غير ولو كان وصياً ضمن القيمة وذكر في تنقيح
رهن المحيط أن الالب أو الوصي يضمنان مقدار الدين إذا
كانت القيمة أكثر من الدين لأنه في ما زاد من مال الصغير
إيداع ولهما هذه الولاية ورأت في بعض الشروع وأن استند
الوصي على نفسه ورهن متاعاً لليتيم في ذلك جاز وروي عن علي
يوسف لا يجوز وكذلك لو باعه في دينه بعد ما رهنه منه يجوز
ويضمن مثل دين اليتيم وكذلك لو هلك الرهن يضمن مثل
دينه لما قلنا وكذلك الوالد في هذا وذكر في الهداية
في هذه المثلثة وكذا لو سخطا المرحوم على بيعه لأنه
توكيل بالبيع وهما يملكانه قالوا وصل هذه المثلثة البيع
فإن الالب أو الوصي إذا باع مال الصبي من غير بيع نفسه جاز
ويقع المقاصة ويضمن للصبي عندها ويخذه إلى يوسف لا يقع
المقاصة والرهن نظير البيع نظر إلى عاقبته من حيث وجوب
الضمان وإذا رهن الالب من نفسه أو من ابن له صغيراً وعبد
له تاجر لا دين عليه جاز لأن الالب لو فور شفقة انزل منزلة
شخصين وأقيمت عبارة مقام عبارة في هذا العقد
كما في بيعه مال الصغير من نفسه فتولى طرفي العقد ولو
أرهنه الوصي من نفسه أو من هذين أو رهن عينا له بحق اليتيم

عليه

عليه فكيف لم يجز لأنه وكيل محض والراشد لا يتولى طرفي
العقد في الرهن كما لا يتولاها في البيع وهو قاصر الشفقة فلا
يعدل عن الحقيقة في حقه الحاقاً بالالب والرهن من ابنه أو
عبد الذي عليه دين لأنه لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل
بالبيع إذا باع من هو له لأنه متهم فيه ولا تهمة في الرهن
لأن له حكماً واحداً ولما استدان الوصي لليتيم في كونه
قطعه فرهن به متاعاً لليتيم جاز لأن الاستدانة جائزة
للحاجة والرهن يقع ابتداء للفق فيجوز وكذلك لو أجاز لليتيم
فأرهنه أو رهنه لأن الأولى له التجارة تشهيراً بمال اليتيم
فلا يجوز أن من الأرهمان والرهن لأن ابتداء واستيفاء وإذا
رهن الالب متاع الصغير فأدرك الابن ليس للابن أن يسترده
حتى يقضى الدين لوقوعه لازماً من جانبه أو تصرف الالب بمنزلة
تصرفه في نفسه بعد البلوغ يقام ولو كان الالب رهنه لنفسه
وقضاه الابن رجع به في مال الالب لأنه مضطر فيه لحاجته إلى
أحياء ملكه فاشبهه بغير الرهن وكذلك إذا هلك قبل أن
يغتمكه لأن الالب يصير قاضياً دينه بما له فله أن يرجع
عليه ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز
فإن هلك ضمن الالب حقه من ذلك للولد وكذا الوصي
وكذلك الجدة أبو الالب إذا لم يترك الالب أو الوصي الالب
متاعاً لليتيم في دين استدانه عليه وقبض المرحوم ثم ابتاع
الوصي الحاجة لليتيم فضايع في يد الوصي فانه خرج من الدين
وهلك من مال اليتيم لأن فضل الوصي كفضله بنفسه بعد
البلوغ والمال دين على الوصي ومعناه هو المطالب به ثم
يرجع بذلك على الصبي لأنه غير متعد في هذه الاستعانة
أذ هي لحاجة الصبي ولو استعاره لحاجة نفسه ضمنه للصبي
لأنه متعد إذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو
غضبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله لحاجة نفسه حتى هلك

عنده فالوصي ضامن لبقته لانه متعود في حق الميراث بالغصب والاستعمال
وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه ويقضي به الدين اذا كان
قد حل فان كانت قيمته مثل الدين اداها الى الميراث ولا يرجع
على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه مثل ما وجب له على اليتيم فالتقيا
قصاصاً وان كانت قيمته اقل من الدين ادى قدر القيمة الى الميراث
واذا في الزيادة من مال اليتيم ولو كانت قيمته اكثر من الدين ادى
قدر الدين الى الميراث والفضل لليتيم وان كان لم يحل الدين
فالقيمة رهن لانه ضامن للميراث تنبذت حقاً المحرم فيكون رهناً
عنده ثم اذا حل الاجل كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه
فلوانه غصبه واستعمله لحاجة الصغير حتى هلك في يده يضمنه
لحق الصغير لانه استعماله لحاجة الصغير ليس ببيع وكذا اذا
لان له ولا يأخذ مال اليتيم ولهذا قال في كتاب الاقرار اذا
اقر الاب او الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لا يقصر
غصبه لما ان له ولاية الاجد فاذا هلك في يده يضمن للميراث
بدونه ان كان قد حل وان كان لم يحل يكون رهناً عند
الميراث ثم اذا الدين يأخذ دينه منه ويرجع الوصي
على الصبي بذلك كما ذكرنا هذه الجملة في رهن الهداية وذكر
في رهن فتاوى القاضي الامام فخر الدين رجل رهن جارية فارتدت
ميتاً للميراث لا يسقط شيء من دينه لان لبن الامة غير مقوم
وذكره في باب رهن الوصي والولد فحل اذا كان
على الميت دين وله وصي فرهن الوصي بعض تركته الميت عند
غيره من غرمائه لم يجز لان في الرهن ابقاء من وجه والوصي لا يملك
بسبيل من ابقاء حق بعض الغرماء دون البعض قال واذا ارث
الوصي بدین الميت على رجل جاز لانه من باب الاستيفاء والوصي
بسبيل من ذلك وذلك انما التجزئ لليتيم باذن الوصي فرهن ورثته
قال واذا كانت الورثة كباراً لم يكن للوصي ان يرث من متاعهم
شيئاً وهذا على وجه انما كانت الورثة كلهم صفراً او كلهم

كباراً او بعضهم صفراً وبعضهم كباراً والكبار غنياً وحضراً او
بدین على الميت او بدین استدان عليهم او بدین استدان على التركة
في شراء طعام الرقيق وكسوتهم وما يجري مجراه اما اذا كانت
الورثة صفراً جاز في الاحوال كلها العموم ولا يثبت عليهم
وان كانوا كباراً ان كانوا حضراً لا يجزئ في الاحوال كلها الفقهاء
الولاية اصلاً وان كانوا غنياً ان كان بدین على الميت جاز ولم يثبت
لانه هل يملك ان يرهن بدین عليهم والصحيح انه لا يملك
لانه تصرف على الغائب ولا ولاية له على الغائب وان كانوا صفراً
وكباراً ان كان الكبار حضراً ملك بدین على الميت عندنا في حنفية
لان المذهب عنده متى يثبت في بعض التركة يثبت في كلها
وعندها لا يصح لانه لا ولاية له على الكبار ومتى لم يصح
في حق الصغير لمكان الشيوع ولو كان الكبار غنياً جاز
في حق الكل لانه ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع
وان كان بدین استدان عليهم او على الصغير لم يصح في
حق الكل بالاجماع سواء كان الكبار حضراً او غنياً لانه
لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لان استدانهم
عليهم باطلة فكان الرهن في حقهم باطلاً ومتى بطل في حق
الكبار يبطل في حق الصغير لمكان الشيوع وكذلك بدین
استدانه على الصغير ولا يستتبع الولاية في حق الصغير
الولاية في حق الكبار ولو كان الرهن بدین استدانه في
نفقة الرقيق والجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الرهن
بدین على الميت سواء لان هذه استدانه وقعت للميت
يعني لما فيها من صيانة تركته ولو رهن المورث الكبير
شيئاً من متاع البيت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره
فان خاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن وبيع له في دينه
لان فيه تخصيص غريم نفسه بذلك وانه لا يملك تخصيص
غريم الميت لتعلق حق الكل بذلك فلا يملك تخصيص

غرم نفسه كان أولى فان قضى الوارث دينه جاز الرهن وإذا لم يكن
دين رهن الوارث الكبير شيئاً من متاعه مال النفقة على نفسه
أو كان الوارث صغيراً ففصل ذلك الوصى جاز ولا يتكفل
فلورثة عليهم سلعة بالعيب كان المثلت باعها فمالت
في أيديهم وصار ثمنها ديناً في مال المثلت وليس له مال
غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز والمرهن ضامن لبقائه
وهذا على وجهين أحدهما أن ظهر في التركة دين كان حقاً
أو حدث دين لم يكن حقيقة بناء على سبب وجد في مال الحياة
أن ظهر دين في التركة بأن كان المثلت باع عبداً من التركة
وقبض ثمنه واكمله ثم استحق العبد بعد موته ورجع المثل
المشترى بثمنه في التركة وقدره من الوارث شيئاً من أعيان
التركة بدين النفقة أو نحو ذلك بطل الرهن لأن عند
الاستحقاق تبين أن ما أخذه المثلت من ثمن أخذه بغير
حق فبطلت أن الضمان واجب في التركة من وقت القبض
السابق فبطلت أن الوارث رهن عينا من أعيان التركة وفيها
دين الغرم آخر ولو حدث دين بناء على سبب باسند
المثلت وهو مثله الرد بالعيب فإنه لم يتبين أن الدين
كان واجباً قبل الموت ولكن استحقاقه ترقى الرجوع
بالثمن عند الرد بالعيب في التركة غير أن اسندناه إلى السبب
السابق لا تقاضى ملكه في البيع بطريق الفسخ ولا يصل
وفي الصورة لا تبين أن الرهن باطل بصره عن الدين
حقيقة لكن يجب نقضه لاسناد الدين إلى سبب لتسابق
وتمام هذا ينظر في هذا الباب والمآصل أن الوصى إذا
رهن شيئاً من مال في نفقة اليتيم ثم استحق شيء كان
باعه المثلت ورجع المشتري في ميراث المثلت بالثمن فالرهن
لا يجوز لأن هذا لم يبدل ديناً على المثلت ولو رده ما باعه المثلت
بعيب جاز رهنه. وفي فوائده بعض المشايخ الوصى إذا استدان

النفقة أو الكسوة لأجل الصغير ورهن به شيئاً لليتيم جاز
لأن في الرهن قضاء الدين وهو يملك ذلك وفي مختلفات
أبي الليث الوصى إذا رهن مال الصغير بدين استدانه
عليه لا يجوز ولو رهنه بدين استدانه لنفسه يجوز وفي فوائده
شيخ الإسلام برهان الدين سئل عن رهن عند غيره
مصحفاً وأجاز لولده أن يتعلم القرآن ويقراء منه فذهب
به إلى المعلم ونهى عنه وضاع هل يضمن المصنف أجاب
لا لأنه أيداع المصنف وكان شيخ الإسلام علماء الدين
على أنه يضمن ولا يكون هذا أيداعاً للمصنف بل يكون بمنزلة
ما إذا التفتة صبي هو في عياله لأن تركه هناك استهلاك
وتضييع بخلاف ما إذا هلك في حالة الاستعمال وسئل شيخ
الإسلام برهان الدين الوصى هل يملك بيع عقار الصغير
بيعاً جائزاً أم لا أجاب يملك وكان شيخ الإسلام علماء
الدين من أئمة سمرقند على أنه لا يملك. وقد ذكرنا في مسائل
البيع إذا كان العدل في باب الرهن عبداً محجوراً عليه فإن
وضعه في يده بأن مولاه جاز بيعه أيضاً ولا يلحقه القعدة
وكذلك المصنف المثل الذي يعقل فهو على هذا لو كان العدل
صغيراً لا يعقل أو كبيراً لا يعقل فجعل الرهن على يده لم
يجز ولم يكن رهنًا ولم يكن قبضه قبضاً فإن كبر وعقل
فباع الرهن جاز بيعه وتمام هذا ينظر في باب الأول من رهن
المبسوط وخبر هذا يأتي في مسائل الوكالة **في مسائل**
الصلح إذا كان للمصنف داراً أو عبداً فادعى رجل فيه دعوى
فصالحه أبوه على شيء من مال الصغير فهذا على وجهين إن كان
المدعى بينة على دعواه وكان ما أعطاه الأب من مال المصنف
مثلاً حق المدعى أو أكثر منه قيمة مقدار ما يتعاقب الناس فيه جاز
بمنزلة البيع ويجوز بيع الأب بمقدار قيمته أو زيادة قليلة
يتعاقب الناس فيها وكوصالح على مال نفسه في يفضح قليلاً

كان او كثيرا وانه لم يكن للمدعي بئنة لا يجوز ان يصالح الا ان
يصالحه من مال نفسه ولو كان للصبي دعوى على رجل فصالح
الاب على مال قليل فان لم يكن بئنة والاخر منكر للدين
جاز صلحه وان كان الدين طاهرا بالبئنة او بالقرار فان
صالحه على عاياة بتغابن الناس فيها جاز بمنزلة البيع وان
حظ مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز وان كان وجب
بعاقة الاب جاز صلحه على نفسه ويضمن للدين مقدار
الدين عند ابى ج وعند ابى يوسف لا يجوز والجبد
والوصي في جميع ما ذكرناه كالأب ولو كانت الورثة صغارا
وكبارا وكان دعواهم في دار فصالح الوصي بمقدار ما يتغابن
الناس فيه جاز عند ابى حنيفة رجم في نصيب الصغار والكبار
جميعا وعندها لا يجوز في التصيب الكبار الا برضاهم وهو
نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كلهم كبارا
لا يجوز صلح الوصي في شيء وان كانوا غلبا جاز صلح الوصي
في العروض ولا يجوز في العقار ولا يجوز صلح غير هؤلاء
مثل وصي الام والايخ والعم على الصبي ولا عنه لانه لا يملك
لهم بيعا ولا شراء الا ان يكون ذلك في غير العقار فيصح
لان لهم ولاية في غير العقار بيعا وشرا وانما يكون لهم
هذا العقود اذ لم يكن له واحد ممن ذكرنا اما اذا كان فلا
يجوز هذا العقد ايضا وقد قررناه في مسائل الفتنة
ولو كانت الورثة كلهم صغارا فادعى رجل في دراهم دعوى
فصالحه الوصي من اموالهم على شيء فان لم يكن للمدعي بئنة
لا يجوز الصلح وان كان له بئنة جاز بمقدار ما يتغابن الناس
فيه ولم يذكر في الكتاب ان البئنة قامت عند القاضي
او عند الوصي فلو قامت عند القاضي فلا يشك ان للوصي
ان يصالح من ذلك لانه ظهر حق المدعي في المدعي ولو عرق
الاب او الوصي ان له شهودا يشهدون على ذلك لو لم يصالح فصالحه

من غير

من غير ان يشهد وعند القاضي هل يصح هذا الصلح اختلف مشايخنا
في هذا ذكر عن شذيين حكيم ان كان يقول اذا ادعى رجل على
صبي او على ميت دعوى وعرف الوصي ذلك باقرار الميت او بشهادته
شهود شهود واعنه كان له ان يقضي للدين وذكر عن خلف
ابن ايوب انه قال يقول ان ثبت عنه بالقرار يقضي وان
ثبت بالشهادة لا يقضي وروى عن عيسى بن ابيان ان لا يقضي
في الوجهين فكذلك هذه المسئلة وذكر في كتاب الاستحانة
ما يؤيد قول خلف انه قال اذا اقر رجل عند رجل اني قد اخذت
من ابنك شيئا فلا ينبغي ان يأخذ منه ذلك الشيء كما اذا عاين
ولو شهد عنه الشهود ان هذا قد اخذ من ابنك لا يجوز للاب
ان يأخذ منه ما لم يقض القاضي وكذلك لو عاين الوصي رجلا
قتل مورثه حل له قتله وان شهد عنه شهود لا يحل له
قتله ما لم يقض القاضي به كذا هذا والاصح في مسئلة القتل
ان الاب او الوصي لو عرف صدق الشهود وعدا لستم فيما
قالوا وعرف انهم يشهدون ولو شهدوا وقبل القاضي شهادتهم
يصالح صلحه بمنزلة الصلح بعد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا
بعدول ولا يشهدون ولو شهدوا بتأمل في شهادتهم لا يصح صلحه
قال ولا يجوز صلح الام على الوصي وكذلك الاخ والعم ووصي
الاخ والعم والام في العروض والحيوان محتاجة الى الحفظ بخلاف
العقار وانما يجوز صلح هؤلاء اذ لم يكن للميت اب او وصيه
او جده ابوابيه او وصيه او وصي القاضي وقد مر والاحمد
ابو الاب محبوب بالاب مادام الاب حيا فاذا مات تحولت
الولاية اليه هذه الجملة في صلح المبسوط وكتبها من شروع
المترقة واذا كان في الورثة صغار وكبار فصالح الوصي الكبار
والصغار من دعواهم على دراهم وقبضها الكبار والتفق على
الصغار حصصهم لم يجز ذلك على الصغار لانه ليس لهم ولاية
القبض على الصغار وللصغار ان يرجعوا بحصصهم على الوصي

ويرجع الوصي على الكبار لانهم قبضوا على وجه الاستيفاء كان
مضموما عليه في باب صلح الولد والوصي فكسبوا التبر
الامام ابي شجاع واذا صالح الاب والوصي فكذلك على ما
آخر فهو بمنزلة الشراء ان كان بغيره او قل ما يتعابن الناس
فيه ايضا ومهاباة الاب على الولد يصح وفي الباب الاول
من صلح الاصل رجل اشترى دارا فاشترى فيها مسجدا ثم
ادعى رجل فيها دعوى فصالحها لذي بنى المسجد او رجل
من اطهرهم المسجد فهو جائز وكذلك لو باع الدار او وجعها
من ابن له صغيرا وغيره او غيرها عن حالها صالح عنها مع الملك
جاز لان البايع او الوهاب يبقى مخصصا في الباب بعد البيع و
الهبة وينظر تمامه ثم وفي باب دعوى الصلح من قباوي وشيد الدين
امرأة المتوفى اذا صالحت مع ابن لميت احدهما صغيرا والآخر
كبير عن الميراث وعن جميع الدعاوى والآخر البايع قبل نفسه
بالاصالة وعن اخيه بالاذن الحكيم وظهر ان المصالحات خبر في
حق الصغير فح ذلك لا بد من بيان التركة لجواز ان في التركة
تعد او يوتا فان كان فيها دين يصير مائة للدين وان كان تعد
فلا بد من قبض بدل الصلح في المجلد في **مسألة الركالة**
ذكر محمد في وكالة الاصل الاب اذا وكل وكيله ببيع عي
الصبي ومات الاب بطلت الوكالة وذكر في وكالة الجاهل
الصغير رجل وكل عبدا محجورا عليه يعقل البيع والشراء ببيع
عبد له فباع جاز وكانت العهدة على الامر وقال الشافعي
لا يجوز بيع الصبي المحجور عليه وان كان عاقلا ثم اذا صح عندنا
يلزم العهدة على الموكل كما في التمسول والقاضي وامينه ثم
الصبي وان بلغ لا يلزمه تلك العهدة والعبد العتق يلزم
تلك العهدة لان المانع في حق الصبي حقه وحقه لا ينوب
بالبلوغ وفي العبد حق المولى وقد زال بالعتق وان كانا مائة
لهما في التجارة جاز تصرفهما والعهدة عليهما ويرجعان بذلك

على الموكل ولهذا ذكر القاضي الامام فخر الدين في شرح الجامع
الصغير وفي وكالة الهداية عن ابي يوسف ان المشتري اذا
لم يعلم بحال البايع ثم علم انه صبي او عبدا له خيار الفسخ
لانه دخل في العقد على انه حقه يتعلق بالحاقه فاذا
ظهر خله فسخ فخر كما اذا اشترى على غيب وفي وكالة الرقبة اذا
وكل صبي بايع عبدا او وكله بان يشري له شيئا فباع واشترى
جاز اذا كان يعقل ذلك ولا عهدة على الصبي وانما
العهدة على الامر وكذلك لو وكل صبي بالحضرة جاز بعد
ان يكون الصبي بحيث يعقل ما يقول وما يقال وهذه المسئلة
في الحاصل على وجهين اما ان يقول صبي او صبي غير فان وكل
صبي جاز ولا يستأجر احد وان وكل صبي غير ان كان ما دونها
له في التجارة ولا يستأجر وليه وان كان محجورا عليه مستأجر
وليته فان اذن وليه جاز له ان يوكل وهذا لان استقال
صبي الغير بغير اذن الوصي لا يجوز وبأذنه يجوز وهذه
المسئلة رواية ان الاب ان يصير ولده وقد اتفق عليه
المشايع رحم وهل له ان يصير مال وله بعض المتأخرين
قالوا له ذلك وعامتهم على انه ليس له ذلك ثم ان محمدا بن
بيوع الصبي المحجور عليه وشراؤه لغير ولم يجوز بيعه وشراؤه
لنفسه لان بيعه وشراؤه متردد بين النفع والضرر اما بيعه
وشراؤه لغير على وجه لا يلزمه العهدة نفع محض لان فيه نفع
عبارة والصبي من اهل التصرفات النافعة المحضة كقول
الهبة وغير ذلك وانما يلزم العهدة لان فيه ضرر للصغير
هذا اذا كان الصبي محجورا عليه فان كان ما دونها في التجارة
فان كان وكيلها بالبيع بثمن حال او مؤجل فباع جاز البيع
ولزمته العهدة وان كان وكيله بالشراء اما اذا كان
بثمن مؤجل لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا ويكون
العهدة على الامر حتى ان البايع يطالب الامر بالثمن دون

الصبي لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصورة ضمان كفاالة
لا ضمان ثمن لا يفيد الملك للضامن في المشتري انما هذا يلزم
مالا في ذمته ويستوجب بذلك مثله على موكله وهذه
معنى الكفاالة والتعدي المأذون له يلزمه ضمان الثمن ولا
يلزمه ضمان الكفاالة وان وكله بالشراء بثمن حال فالقيد
ان يلزمها العهدة وفي الاستحانة يلزمه لان ما تلزمه
ضمان الثمن ما ينفد الملك في المشتري وهذا التعدي مما
يلزمه من الضمان يملك المشتري من حيث الحكم والا اعتبار
فانه جبه بالتعدي حتى يستوفي من الموكل كما لو اشترى لنفسه
ثم باع منه بخلاف ما اذا كان الثمن موقفا لا نه بايضم
فثمن لا يملك المشتري لا من حيث الحقيقة ولا من حيث
الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبه بذلك فكان
ضمان كفاالة من حيث المعنى قال والجواب في العبد
اذا وكل ببيع او شراء على التفصيل الذي ذكرنا في الصبي ان
كان العبد محجورا عليه جاز بيعه وشراؤه ولا يلزمه العهدة
وان كان مأذونا له وكان وكيله بالبيع يلزمه العهدة على
كل حال وان كان وكيله بالشراء ان وكله بثمن موقفا لا يلزمه
العهدة قياسا واستحانة وان وكله بثمن حال يلزمه العهدة
العهدة استحانة والجواب في المكاتب فظير الجواب في العبد
المأذون له وفي المنتقى بشرع عن ابي يوسف في رجل امر عبدا
محجورا عليه او ميثا محجورا عليه ان يشري له متاعا فاشترى
فان كان نقد الاموال الثمن جاز وان لم ينقد الثمن وكان غائبا
او كان حاضرا وقال انا انقد المالك وقد رضيت بالشراء
وانا امرته به فالبايع بالخيار ان شاء الزم الباع واخذ
بالمال وان شاء قال لا حاجة الى ان يضمن المالك عليك اذا لم يكن
على من اشترا شيئا واذا وكل محجونا ان كان لا يعقل البيع
والشراء لا يجوز وان كان يعقل البيع والشراء بان كان جنونه

في شيء

في شيء آخر صح التوكيل واذا باع جاز بيعه الا انه يلزمه العهدة
واذا وكل صبي لا يعقل او وكل محجونا لا يعقل البيع ثم افاد
هل يصبر وكيلة من غير تجديد الوكالة لم يذكر محض هذه المسألة
المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان
العدل صغيرا وكبير لا يعقل وسلطه على البيع ثم كبر وعقل
جاز قال الفقيه ابو جعفر ما ذكر في العدل يصير رواية
في التوكيل بالبيع المفرد انه يصير وكيلة اذا افاد قال
الفقيه هذا وقد روي انه لا يصير وكيلة الا بتجديد
الوكالة فعلى ما ذكر الفقيه هذا يكون مسئلة التوكيل
بالبيع المفرد ومسئلة العدل على روايتين وذكر محمد
الايمه السرخسي ان ما ذكر في كتاب الرهن في مسئلة
العدل قولهما اما على قول ابي حنيفة فانه لا يجوز بيعه
فاذا افاد فعلى ما ذكر محمد الايمه السرخسي مسئلة التوكيل
بالبيع المفرد يكون على الخلاف ايضا هذه الجملة في العهدة
الفصل الرابع من وكالة الزخيرة وفي وكالة شرح الطحاوي
التوكيل بالبيع اذا باع من نفسه او من ابنه صغيرا وعبد له
غير مدبون وان امره التوكيل بالبيع من هؤلاء او اجاز له ما
صنع لان في هذه الصورة يكون الواحد بائعا ومشتريا
وقاضيا ومقتضيا ومسلما ومستلما وان خلا في موضع
الشرح ولو امر بان يبيع من ابويهما من اولاد البالغين او من
زوجته او من الزوج بان كان التوكيل امرأة او ممن لا يقبل
شهادته له او اجاز له ما صنع فباع منهم جاز وفي وكالة
الزخيرة التوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له
ان كان باكثر ثم غفيرة يجوز بالاجماع وان كان باقل ثم غفيرة يجوز
فاحسن الاجماع بالاجماع وان كان بعين يسيرة لا يجوز بال
اجماع وان كان بعين يسيرة لا يجوز عند ابي حنيفة وعنده
يجوز وان كان بمثل القيمة فعن ابي حنيفة روايتان في رواية

الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز وبيع المضاربة
وشرأوه ممن لا يقبل شهادته له بغير يسير لا يجوز عند
ابي حنيفة وبيعه منه باكثر من ثمانية وشرأوه منه باقل من ثمانية
يجوز بالاخلاف وبمثل القيمة يجوز عندها وكذلك عند
ابي حنيفة باتفاق الروايات وتام هذا ينظر في كتاب الرخبة
وفي وكالة فتاوى كذا ينظر في كل عبد محجور عليه لغيره بيع
شيء نباح وقبض الثمن وهو محجور عليه يصح قبضه ولو هلك
التمتع يده هلك من مال الامر وبرئ من كتمان ونكر بهما
ايضا . نارسيد بكى ركت كفا لان كسى ركت وكيل كره است
لتصرف موين درست باست بخلاف خير غول كه روتن بابك على
باست تاخر مابت شود . والمحصل ان الوكالة تثبت باخبار رجل
واحد حر كان او عبدا عدلا كان او فاسقا صبيًا كان او بالغًا
وفي الغزل لا بد من العدد او العدالة وقد ذكرنا في الشفعة
ولو اخرج هذا الواحد بالعدل على وجه الرسالة ينعزل سواء
كان عدلا او فاسقا وفي قول وكالة الرخبة في شرطي جوارها
واذا وكل رجلا غايبا واخبر رجلا بالوكالة فانه يصير وكيل
سواء كان المخبر عدلا او فاسقا اخبر من تلقاء نفسه او على
سبيل الرسالة صدقه الوكيل في ذلك او كذبه وفرق بين
الخبر بالوكالة ومن الخبر بالعدل فشرط في الخبر بالعدل عددا
المخبر او عدلته والفرق ان الحجر ملزم فانه يوجب الامتناع
عن التصرف فيكون شبه بالشهادة من هذا الوجه فيشترط
فيه احد وصفي الشهادة وفي وكالة التواذل لو قال
لاخر اشترى لي جارية صغيرة اطأها فاشترى جارية صغيرة
لاوطأ مثلها فهو مخالف وفي وكالة المختصر ولو وكل اليقيم
رجلا في امور فاجاز وصيه يجوز قال والوصي يملك
ان يؤكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور البيت
فان بلغ اليقيم قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكسر له ان يفعل

ولو ما

ولو مات الصبي ينعزل الوكيل لانه وكله بالتصرف في ملك
الصبي ولم يبق ملكا له وكذا الاب لو وكل بذلك ثم مات
الصبي بطلت الوكالة وان كان الاب وارثه ولها ولاية
على هذا المال وتطير اذا وكل بيع ملك نفسه ثم باعه او
الموكل من ابن له الصغير بطلت الوكالة مع ان الولاية
ثابتة ولو مات الاب ينعزل الوكيل ايضا والاشكال
الموت الاب ينبغي ان ينعزل الوكيل لان الذي يقع له
التصرف باق وهو الصغير كالوكيل يؤكل آخر باذن الموكل
لا ينعزل بموت الوكيل الاول وكالقاضي ينصب وصيًا
تم يموت القاضي لا ينعزل الوصي الا ان الجواب عنه ان
الاب يتصرف بحق ولابنه فيصرف وكيله كانه يقع له فيبطل
بموته وتصرف الوكيل الثاني يقع للموكل وتام هذا في
في الاصل ولو وكل رجلا ببيع عبد ابنه الصغير ثم بلغ
الصغير ينعزل الوكيل ولو اذن لعبد ابنه الصغير في
التجارة فبلغ الابن لا يصير محجورا عليه لان مبنى الاذن
على العموم فيتناول الحالين ومبنى الوكالة على الاختصاص فافترقا
رجل وكل عبد غيره لا يجبر العبد على العمل بغير اذن مولاه
ولو فعل لغير اذن مولاه يجوز ولا يلزم منه العهدة
في مسائل الكفالة ذكر في كفاية شرح الطحاوي
اذا كفل الصبي الذي لا يعتبر عن نفسه لا يتوقف الكفالة
على قبول وليه عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف
يتوقف على قبوله كالموكل الغائب ويأتي شرحه بعد
هذا قال محمد في الاصل ولا يجوز كفاية الصبي سواء
كان الصبي محجورا عليه او ما ذونا في التجارة وسواء اذن
له لان اذن الاب للصبي في الكفالة باطل لانه اذن بما
هو تبرع والتبرع غير داخل تحت ولاية الاب فلا يملك
الاذن قال ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخل

الطلب ابنه في كفاية ذلك المال وقد اُهق ولم يتعلم كان
ذلك باطلاً ولا تقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجبر
حال وقوعها فان بلغ واقتر بالکفاية قبل البلوغ فاقترع
باطل لانه اقر بكفاية باطلة وان جدد الكفاية
بعد البلوغ صحت الكفاية وهذا اذا كان الدين دين
الصبي بان استرعى الاب او الوصي شيئاً للصغير بالنسبة
وامر الصغير حتى ضمن المال لصاحب الدين وضمن بنفس
الاب والوصي فضمانه بالمال جائز وضمانه بنفس الاب
والوصي باطل اما ضمانه بالمال فلا لانه التزم شيئاً كان
عليه قبل الضمان فان قبل الضمان يرجع ذلك المال عليه
فلم يكن هذا الضمان تبرعاً واما الضمان بنفس الاب
والوصي فلا لانه التزم شيئاً كان لا يلزمه شيء ذلك قبل
الضمان احضارهما مجلس الحكم ولو كفل رجل الصبي ان كان
الصبي تاجراً جازت الكفاية وان كان مجبوراً عليه ان خطب
وليه وقبل صحت الكفاية وان خطب اجنبياً وقبل عنه
توقف على اجازة وليه وان لم يخاطب وليه ولا اجنبياً
واما خاطب الصبي فالمسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة
لا يصح الكفاية وهو قول محمد وعلى قول ابي يوسف يصح
لان مخاطبه الصبي وهو ليس من اهل الكفاية لا عبرة لها
فخرجت هذه المخاطبة مكسبة والكفاية لا يتم بالكفيل
وحده عندها خلافاً لابي يوسف قال ولو كفل رجل عنه
صبي بنفسه او بما عليه باذن وليه او بغيره اذن وليه صحت
الكفاية سواء الخطب الصبي مجبوراً عليه او كان ما ذواته في
التجارة لانه كفل بحق مضمون على الاصل يجبر الاصل على ايقائه
وهو مقدر التسليم للكفيل من اهل التبرع اما كونه الكفيل
من اهل التبرع وكونه الكفول به مقدر والتسليم للكفيل
فظاهر واما الكفاية بحق مضمون على الاصل اما اذا كان

الكفاية بنفسه فلا حضور الصبي مجلس الحكم اذا كان الصبي
ما ذواته في التجارة مستحق عليه يستحب خصمه ادعى
عليه الخصم ضمان فعل او ضمان قول وان كان الصبي مجبوراً
عليه فحضر مجلس الحكم مستحق عليه للاشارة اذا ادعى
خصمه عليه ضمان فعل لان الصبي لما اخذ بضمان الفعل
يستحق حضوره للاشارة اليه ان كان لا يستحق حضوره
للجواب ثم اذا صحت الكفاية واخذ الكفيل باحضار
الصبي فاراد الكفيل ان يحضر الصبي فهذا على وجهين
ان حصلت الكفاية باذن من يلي عليه يجبر الصبي على ان يحضر
معه لان اذن من يلي على الصغير بالكفاية جائز لان الاذن
بالكفاية عنك صغير امر بقضاء الدين عنك صغير فيملك ان الامر
بالكفاية عنه واذا صح الامر بالكفاية عن الصغير منها
صار ذلك بمنزلة امر الصبي بعد البلوغ والبالغ اذا امر
آخر بان يكفل بنفسه اذا الجواب الكفيل باحضاره كان
له مطالبه المكفول به حتى يحضر وان كان باذن الصبي
فان كان ما ذواته في التجارة يجبر معه واذا كفل عنه
بمال يامر وادى كان له ان يرجع بذلك عليه لان امر
الصبي المأذون له بالكفاية بنفسه وبما عليه معتبر شرعاً
وان كان لا يجوز كفايته على الغير لان كفايته عنك غير مأمور
ليس من اهل التبرع اما الاذن بالكفاية عنه وطلب التبرع
عليه وهو من اهل التبرع عليه وان كان الصبي مجبوراً
عليه لا يجب على ان يحضره الكفيل لان امره بالكفاية لم يصح
وان كان الصبي غير تاجر فطلب ابو من رجل ان يضمنه
فضمنه كان جائزاً واخذ به الكفيل وكذلك وصيه اخته
ان كان الاب ميتة وكذلك اذا لم يكن وصي ولا جدة فان تعيب
الغلام واخذ الكفيل اب الغلام وقال انت امرتني ان
اضمنه فحفظني فان الاب يؤخذ بذلك حتى يحضر ابنه وليس

طريقة ان الاب امره بالكفالة عن الصغير فان تجوز الامر بالكفالة
عين الغير لا يثبت للماء مور حتى يطالبه الامر الا يرى
قال لغيره اكفل بنفسه فلان فكفل وغاب المطلوب
فارد ان يطالب الامر بالكفالة باحضار المطلوب لا يكتفى له
ذلك ولكنه طريقة ان الصبي في قبضه ويدك وتدبيره ولهذا
قالوا ان الصبي المأذون اذا اعطا كفيلاً ليقبضه ثم يغيب
الصبي فان الاب يطالب احضاره وطريقه ان الصبي في
يدك وتدبيره قال رجل دفع الى صبي محجور عليه عشرة دراهم
وقال له اتفقها على نفسك فجاء انسان وضمن له الدفع
عن صبي هذه العشرة لا يجوز ما ليس بضمون على الاصل وبمثل
لوضمن قبل الدفع بان يقال ادفع الى فلان الصبي عشرة
دراهم على اني ضامن لك بهذه العشرة يجوز وطريق الجواب
ان الضمان يصير تقضياً العشرة مكرراً دفعاً وامر له بالدفع الى
الصبي فينوب قبض الصبي عن قبضه وكذا الصبي المحجور
عليه اذا باع شيئاً فجاء انسان وكفل بالذئب المشتري
ان قبض بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان كان قبل
ذلك جاز وفي المتن عبد محجور عليه اشترى متاعاً
وضمن رجل للبائع الثمن عليه لا يلزم الكفيل ولو ضمن
المتاع بعينه كان ضامناً هذه الجملة في كفالة الرجعية
في الفصل الثالث منها وذكر في باب اذن الصبي
والمعتوه من ما ذون الاصل اذا باع الصبي وهو يعقل
البيع والشرء عبد من رجل وسلم العبد وقبض الثمن
ثم ان رجلاً ضمن للمشتري بالذئب في لعبد فاستحق
العبد من يد المشتري فان كان الصبي مأذوناً له يرجع
المشتري بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل
فان اخذ الكفيل يرجع على الصبي ان كفل باذنه وان كان
الصبي محجوراً عليه فضمان الكفيل باطل ولا يكره للمشتري

على الصبي فضمان الكفيل باطل ولا يكره للمشتري على الصبي
سبيل ولا على الكفيل وان كان الثمن قائماً اخذ المشتري
وان استهلك الصبي لا يجب عليه الضمان عند ابي حنيفة
ومحمد ايضا على ما عرف في الودعة هذا اذا ضمن بعد
الشرء فان ضمن في اصل الشرء بان قال المشتري اشترى
هذا العبد منه بالف على ان يضمن انت هذا الثمن
او ضمن بعد الشرء قبل بان قال المشتري ادفع الثمن
الى الصبي على اني ضامن لك ثم استحق المبيع رجع المشتري
على الكفيل سواء كان الصبي مأذوناً له او محجوراً عليه وتام
هنا ينظر في هذا الباب وذكر في هذا الباب ايضا
على سبيل الاستشهاد وقال اقرض هذا الصبي مائة
درهم على اني ضامن لك فاقرضه بكثرته ان يرجع على الكفيل
وذكر في حجر المحيط هشام قال سالت محمداً ابن
قال لغيره بع من هذا المحجور عليه متاعاً وانا ضامن لثمنه
فباعه متاعاً قال في محمداً ما حال المتاع قلت قبضته
واستملكه قال لا يضمن الصبي لانه ضمن الثمن ولا ثمن عليه
لان البيع فاسد ولو قال ما باعته من درهم الى مائة فانا
ضامن له فباعه ثوباً يساو خمين فقبضه واستملكه
يضمن قيمة الثوب وقوله انا ضامن له مخالف بقوله انا ضامن
الثمن الا يرى ان رجلاً لرجلاً لاخر بايع فلاننا يعني
محجوراً عليه فابايعته فانا ضامن فباعه بيعة فاسداً فقبضه
واستملكه كان الكفيل ضامناً الذي لزم المشتري بفساد
البيع ولو قال انا ضامن الثمن لم يلزم الكفيل وذكر في
آخر الفصل العاشر من كفالة الرجعية اذا ضمن الاب
المهر عن ابنة الصغير لا يرجع على الابن ولو شرط وقت
الضمان انه انا يضمن يرجع على الابن له ان يرجع وقد ذكرنا
مسائل ضمان المهر والثمن عن الصبي في النكاح والبيع من هذا

المجموع وذكر في آخر هذا الفصل ايضا الكفالة والضمان
 بأمر المكفول عنه وبأمر المضمون عنه أما يوجب الرجوع على الآ
 عند الأداء إذا كان الأمر ممن يجوز إقراره على نفسه حتى لو
 كان المكفول عنه مبيعا محجورا عليه لا يرجع عليه وإن كان بأمر
 ولو كان عبدا محجورا عليه لا يبرأ خذ به الحال وإنما يبرأ خذ
 به بعد العتاق وذكر في باب الدعوى على الكفيل والمجمل
 من فتاوى شيد الدين إذا قبض الأب مال ابنه الصغير
 وكفل إنسان بذلك المال لا يصح لأن المال أمانة في يده
 والكفالة بالأمانة لا يصح ولو قال ذلك الرجل استأجر
 الأب مال الصبي فأنما كفيل بذلك يقع لأنه أمانة الكفالة
 الحسب الضمان وذكر في فوائده أي حفظا لكبير الكفالة
 للصبي المحجور لا يجوز قبل له الصبي محجور عليه غشنا فبديل
 الهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال لأن الهبة
 والصدقة يصح بالفعل وفعله معتبر فاما هنا فلا بد
 من قبول وهو قوله غير معتبر قبل هذا يشك بالواجب نفسه
 يجب الأجر وذلك قول قال في الإجارة قد يجب الأجر
 من غير قول فإن رجلا لو استعمل إنسانا من غير عتقه
 وترى القاضي أن يجب الأجر عليه يجب ولا غير للقول في
 وجوب الأجر في **سائل الحوالة** ذكر محمد في الأصل
 الصبي التاجر في الحوالة مثل البالغ وفي فوائده شيخ الإسلام
 برهان الدين مبيحا محجورا عليه أقرب بال وأحال به على آخر
 وقبل الآخر الحوالة فالمقر له تمكنه كطالبة من المحتال عليه
 أم لا اجاب نعم كما في الكفالة وفي ضايا الفتاوى الصغرى الوقي
 إذا احتال بال لليتيم لكن شرط أن يكون الثاني أملا من الأول
 وإن كان مثله لا يجزى وذكر القاضي الإمام فخر الدين ربح
 في الفصل الأول من بيع فتاواه الأب والوصي إذا قبل الحوالة
 على شخص دون المجمل في الملاءة أن ربح بعقدها لا يصح في قولهم

وقد مر في مسائل البيوع وذكر صدر الإسلام أبو النضر
 في باب الخلع مكسوط في حيلة هبة صدق الصغير الأب
 يجتال على نفسه شيئا فيبيعه ذمة الزوج عن ذلك القدر
 ولو كان الأب مثل الزوج في الملاءة ينبغي أن يصح أيضا
 وقد ذكرناه في مسائل النكاح من هذا الكتاب
في مسائل المأذون قال محمد في الأصل إذا أذن
 الرجل لابنه في التجارة وهو يعقل البيع والشراء جاز ويصير
 الصبي مأذونا له في التجارة وكذا الوصي إذا أذن للصغير
 في التجارة وهو يعقل البيع والشراء ومعنى قول محمد في
 الكتاب إذا كان يعقل معنى البيع والشراء بأن كان يعرف
 أن البيع سالب للملك والشراء جالب له ويعرف الغبن اليسير
 من الغبن الفاحش لا نفس العبارة فإن وكل صبي لغبن
 البيع والشراء يتلقها قال وإذا باع الصبي شيئا من قال
 نفسه أو اشترى لنفسه شيئا قبل الأذن وهو يعقل
 البيع والشراء ينعقد تصرفه عندنا وينفذ بإجازة الولي وكذا
 الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا وكل عن غيره بالبيع
 والشراء فباع واشترى جاز عندنا والمذهب عندنا أن الصبي
 العاقل يصح العبارة فيما ينفعه من تصرفات سواء كان موليا
 عليه أو لم يكن كقبول الهبة والإسلام وفيما يتردد بين
 الضرر والمنع كالتجارة فهو صحيح العبارة انعقادا لا نقاد
 وفيما يضر من كل وجه كالطلاق والعتاق فهو فاسد العباد
 نقاداً وأعلم بأن كل من له ولاية التصرف والتجارة في المال
 الصغير فلا ولاية أذنه في التجارة وكذلك له ولاية أذن
 العبد الصغير فالأب إذا أذن للصغير ولعبد ابنه الصغير أن
 يجوز وكذا وصي الأب بعد موت الأب وكذا أذن الحداب ابن
 إذا لم يكن له وصي من جهة الأب يصح وإن كان الأب حياً فإنه لا
 أذن له ولو أذن القاضي لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم

وصى الاب جازا ذن القاضى واذا كان للصغير والمعتوه او
وصى او جدد اب الاب فلو لى لقاضى اذ ياذن للصبي او المعتوه
في التجارة فاذن له صحى اذنه وان ابى الاب ذلك لان الاذن في
التجارة حق للصبي قبل الملة فاذا طلب من الاب وابى طار
الاب عاصلا فانقلب الولاية الى القاضى كالمولى في باب
النكاح وقد ذكرنا المسئلة في مسائل النكاح ولا يجوز اذن
الام وعمة وخاله واخوته لانه ليس لهم ولاية التجارة فلا يكون لهم
ولاية الاذن ولان امرأة ماتت ولو وصت الى رجل وترك
ابنا صغيرا ليس له اب ولا جد ولا وصى الاب وترك امه الا ميراث
لهذا الصغير فاذن الوصى عبدا من عبيد الذين ورثهم من
الام لا يصح الاذن للصبي في التجارة بصير هو بمنزلة المبالغ
فيما يدخل تحت الاذن فيجوز له ان يواجر نفسه وان يستاجر
نفسه اجراء وايبيع تمام ورث عقارا كان او منقولا كما يجوز ذلك
من المثل البالغ واذا اقر بدين التجارة صحى اقراره وليس له ان
يكاتب مملوكا له ولا ان يعتقه على حال وكذلك ليس له ان
يرقج امته عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف له
ذلك وصى صحى اذن الاب او الوصى او القاضى لعبد اليتيم
ويجوز للعبد دين تباع رقبته في دين التجارة عندنا ولو قال
لعبد اليتيم اتجد في الطعام خاصته او اتجد في البتر خاصته
فانه يصير العبد المأذون له في التجارة كلها ولا يكره هذا
مكقاضى قضاء في فصل مختلف فيه وان كانت هذه
المسئلة مختلفة فيها ولان العبد تصرف فله حقه بذلك
ويوزن من التجارة التي اذن له القاضى في ذلك ومك التجارة
لم يذن له القاضى فيها وخاصم ارباب الدينون الى القاضى
فابطل ديون الغرماء الذين لحقته من تجارة من لم ياذن له القاضى
فيها فانه لا ينفقه تصرفه هذا في التجارة التي لم ياذن له القاضى
ولو رفع قضاؤه الى قاضى آخر لا يكون لذلك القاضى ان يبطل

قضاؤه كما في سائر المحتندات وكذلك لو قضى القاضى لجواز تصرفه
في الانواع كلها وان ثبت ويوزع الغرماء ينفذ قضاؤه
ولا يكون لقاضى حر بعد ذلك ان يبطله واذا اذن الرجل
لابنه في التجارة وهو صغير او معتوه الا انه يعقل البيع
والشراء واذن له ثم ان الاب او الوصى واقرأ أحدهما
عليه دين او شراء او جارة او دية في يده او مضاربة في يده
او رهن او غيره ذلك في يده او صيانته فان الاب او الوصى
لا يصدقان على شئ من ذلك اذا كذبهما والصبي او المعتوه
وكذلك لو اقر الاب او الوصى على عبد مأذون له لهذا
الصغير في التجارة اما بالدين او الحيانة كان اقراره باطلا
هذه الجملة في مأذون الزحيرة والمحيط وفي مأذون شيخ
الاسلام القاضى اذا رأى الصغير والمعتوه او العبد الصغير
سعى وشراء وسكت لا يكون اذنا له في التجارة وهذا ذكر
المسئلة في الفتاوى الصغرى وفي مأذون الهداية الصبي
يصير مأذونا له بكونه الولي اذا اراد يبيع ويشترى كما في
العبد بل اولى لانه لا يحل التكون في الصبي ويجل في العبد
وفي مأذون شرح الطحاوى اذا اذن لعبد في التجارة وهو
لا يعلم لا يصير مأذونا له كالمكيل ولو قال لاهل السوق
بايعوا عبدى ثم قال اذنت له في التجارة فبايعوا وهو
لا يعلم باذن المولى فانه يصير مأذونا له قال وذكر
في الزيارات اذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني
فلا تأخروا فاذنت له في فبايعوا والصبي لا يعلم فانه
لا يصير مأذونا له من اصحابنا من قال في المسئلة
روايتان ومنهم من فرق بين الصبي والعبد فقال
في العبد يصير مأذونا له وان لم يعلم والصبي لا يصير
مأذونا له ما لم يعلم وكذا في الصبي المأذون له لا يصح
سواء اذن له ابوه في الكفالة او لم ياذن لانها تبرع محض

وقد ذكرناه في مسائل الكفالة والصبي المأذون له لا يملك
 تزويج ماله لانه ليس بالتجارة كذا ذكر في الهداية و
 الصبي المأذون له هل يتمكن من ان يتزوج امرأة هذا
 التعليق يشير الى انه لا يملك وذكر في المختصر القدوري
 العبد المأذون له لا يتزوج ولا يتزوج مما يملك ولا يكتب
 ولا يعتق على مال ولا يرب بعوض ولا بغير عوض وذكر فيه
 ايضا اذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع و
 الشراء كالعبد المأذون له اذا كان يعقل البيع والشراء
 وفي مأذون الجامع في الفتاوى الاب اذا جاء بعبد الى السوق
 وقال هذا عبد ابني الصغير وند اذنت له في التجارة
 فبايعه ثم استخفه مستحق بعد ما لحقه الذين صار الاب
 غائرا او يغرم الاقل من قيمته ومن الدين وتامه في نظر في
 مأذون شرح الطحاوي القاضى اذا اذن لعبد الصبي
 في التجارة والاب كان جاز ولا يصير محجورا عليه بوث
 القاضى ولو كان الاذن مطلقا ومات محجورا عليه وفيه
 ايضا الاب اذا اذن لابنه في التجارة فاستترى احدهما
 من صاحبه جاز وفي الوقف لا يجوز ولو اذن لابنيه واما
 صغيران امر جلالا بان يترى من احدهما الاخر شيئا
 لا يبيع اذا كان العبد عنهما واذا اعتبر احدهما والاخر
 عقد بنفسه جاز وفي مأذون الفتاوى الصغير المولى والاب
 اذا قال اذنت لك في التجارة فلا يبيع بغير فاحش فباح
 يبيع لان الاذن لا يقبل التخصيص والعبد المأذون له
 والصبي المأذون له يملك البيع والشراء بغير فاحش
 عند ابي حنيفة وفي شرح الشيخ الاسلام خواهر زاده
 وخط المأذون له بغير عيب في المبيع لا يجوز وبعب
 ويجوز تأجيل المأذون له دينه عن غريمه وذكر في الزخيرة
 الصبي المأذون اذا باع من ابيه فهو على وجه امان باع بثل

قيمه او باكثر من قيمته بمقدار لا يتغابن الناس في مثله ولا
 يتغابن الناس فيه او باقل قيمته بحيث يتغابن الناس
 وفي هذه المسئلة جاز بيعه عندهم جميعا واما ان باع
 باقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا
 الوجه اختلاف الروايات عند ابي حنيفة ذكر في بعض
 النسخ انه لا يجوز وذكر في بعضها انه يجوز نصا عن
 ابي حنيفة في المسئلة روايتان واذا باع مكره جنبتى باقل
 من قيمته مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة
 باتفاق الروايات وعندهما لا يجوز هذا اذا من الاب فان
 باع من وصيته ذكر انه لو باع بمثل القيمة او باكثر او باقل
 مقدار ما يتغابن الناس فيه جاز قالوا ويجب ان يكون الجواب
 على التفصيل ان للصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع منه
 باكثر من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند
 ابي حنيفة واخي يوسف ولا يجوز عند محمد بن نصر على الخلاف
 في هذه الصورة في الجامع الكبير ولو باع بمثل القيمة او
 باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس فيه فعلى قول ابي
 يوسف ومحمد لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة يجب ان يكون
 المسئلة على روايتين واذا اقر الصبي بقبض ثمن الذي
 وجب على ابيه او وصيته اختلف الروايتان في هذا الفصل
 وذكر في بعضها انه لا يجوز وقال الشيخ الاسلام
 خواهر زاده في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الروايتان في
 الاقرار على قول ابي حنيفة اما قولهما فالقرار للاب والوصى
 لا يجوز رواية واحدة هذه المسئلة في الزخيرة واذا اذن
 لم يخل لابنه في التجارة ثم حجر عليه صح حجره اذا كان الحجر
 الاذن على ما عرفت في كتاب المأذون وكذلك الوصى
 اذا اذن للصغير والمعترة ولعبد هما في التجارة ثم حجرت
 صح حجره اذا كان الحجر مثل الاذن والاب اذا اذن للصغير

فباع الصغير واشترى ولحقه ديون ثم جاء رجل واستحق الصغير
 ففرمأه الصغير يرجع على الاب بدينهم ولا يبطل الاذن بموت
 القاضى وعزله ويعمل حجر القاضى واذا اذن الرجل لابنه
 الصغير في التجارة او لعبد ابنه الصغير ثم مات والابن
 صغير كان موته حجر عليه ولو كان الاذن مطلقا لم يكن موت
 القاضى حجر عليه وكذلك الامام الا كراذامات لا يبطل
 الاذن ايضا واذا اذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة
 ثم ادرك الصبي فالعبد يبقى ما دون ذلك على حاله فرق بين هذا
 وبين ما اذا مات الاب او جئ او الصبي صغيرا لماله فان عبده
 ينحى وفرق ايضا بين الوكالة وبين الاذن فان الاب اذا وكل
 ببيع مال ابنه الصغير واشترى لابنه الصغير ثم مات الاب
 وادرك الصبي فان الرجل ينزل وفي الاذن قالوا اذا ادرك
 الصبي لا ينحى عبده والذي ذكرنا من الجواب في الاذن فكذا
 الجواب في الوصي حتى ان الوصي اذا اذن للصبي او المعتق في
 التجارة ثم مات الابن ورثه الاب فقد انجز العبد وكذا
 اذا اشتراه فكيف كان هذا حجر على العبد هذه الجملة في
 ما دون الزحيرة الصبي المأذون له اذا ادعى عليه رجل دفع
 تحلف ويقضى عليه بالنكول وهو المختار وحكى عن نجم الدين
 النسي رحمة الله عليه انه كان يقول كان الفقهاء يسمون
 يفتون ان الصبي المأذون له لا يحلف من غير رايه في البسوط
 انه يحلف في ما دون كتاب الاحكام وفي دعوى الفتاوى
 الصغرى وذكر في الباب السادس والسبعين من ادب
 القاضى لو ان رجلا له ابن لم يدرك اذن له في التجارة
 فاستدان ديناً ومات الابن وترك مناعاً وعقاراً والدين
 يحيط بما ترك لم يكن لابي ان يبيع شيئاً ما ترك لانه مشغول
 بحق الفرماة فلا يملك البيع الا برضاء الفرماة وكذلك
 العبد المأذون له المدون في **مسألة الحج**

ذكر في مختصر القدرى الاسباب الموجبة للحج الصغير والرق
 والمجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف
 العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون المفلأب
 بحال ومن باع من هؤلاء شيئاً واشترى وهو يعقل
 البيع ويقصد خالوتى بالخيار ان شاء احازره ان كان فيه
 مصلحة وان شاء فسحه وهذه المعان الثلاثة يجب
 الحج في الاقرار دون الافعال فالصبي والمجنون لا يبيع
 عقودهما ولا اقرارهما ولا طلاقهما ولا عتاقهما وان
 تلف شيئاً لزمهما ضمانه واما العبد فافعله نافذة في
 حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بالزمن بعد الحرية
 ولم يلزمه في الحال ولو اقر بحد والقصاص ونفذ
 طلاقه لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب
 شيئاً الا الطلاق وفي شهادات المنتقى التفهيم المجوز
 اذا رقب ابنه او اخته الصغير لا يجوز كذا عن محمد
 وذكر في دعوى المنتقى اذا رفع الرضى الى الفارق حين
 ادرك المال وهو ممن يحجر عليه لفساده كان دفعه
 جائزاً وهو برئ من ضمانه التفهيم المجوز عليه اذا استقرض
 مالاً ليعطى صداق امرأته صح استقرضه فان لم يعط المرأه
 وصرف في حوائجه لا يواخذه لا قبل البلوغ ولا بعد
 والمجور عليه لو استقرض مالاً واستهلكه لا يواخذه
 في الحال ويواخذه بعد العتق لان الصبي المجور عليه
 ليس من اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق
 المولى ويصح في حق نفسه والمجور البالغ بمنزلة الصبي
 والمجنون في حج فتاوى القاضى الامام فخر الدين رحمه
 وسئلة استقرض الصبي المجور عليه مرق في الردية
 في **مسألة الشهادات** ذكر في شهادات الزخيرة شهادة
 الصبي لابن الميت بدين على الميت هل يقبل ان كان الابن

كبيراً حال ما قبل الرضى الوصاية وإن كان صغيراً وشهد له
بالدين بعد ما كبر لا يقبل كثر شهادة بالاجماع . وإذا
شهد حراز ملمان بالغان في حق من حقوق وكانا
يوم الشهادتين صغيرين أو كافرين أو عبيدين قبلت شهادتهما
والعبد والقبلى والكافر إذا شهدوا فرد القاضى
شهادتهما ثم اعتق العبد وبلغ القبلى واسلم الكافر
ثم أعادوا تلك الشهادة فإنه يقبل الشهادتين
بجلاء الفاسق إذا ورجت شهادته ثم أعاد تلك
الشهادة بعد التوبة لا يقبل وكذا الزوج إذا شهد
لزوجته وهو حر والزوجة لزوجها وهي حرة فرد القاضى
شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية فأعاد تلك الشهادة
لا يقبل هذه الحالة في كفضيل الثمانى من شهادات
الزخيرة وفي الزخيرة أيضا شهادة فيما يحدث في الملا
لا يقبل وفي شهادات الفتاوى الصغرى شهادة
القبلىان فيما لا يحضر الا الصبيان يقبل عند مالك
وذكر في آخرباب كتاب القاضى في فتاوى شهاب الدين
وفي الشهادة بالسامع إذا سمع من صبيان لا يجوز
أن يشهد لأنه لا يعتمد على قول الصبيان . وهذا في حق
صبي لا يلزم كراهه معتبراً أما إذا كان الصبي مميّز
فإنه يجوز له أن يشهد إذا أخبره مثل هذا الصبي ولا
يشترط لفظة كثر شهادة بل حجة الخبر يكتفى ولو سمع من المحدث
في القذف والتسول والعبد يجوز له أن يشهد إذا كانا
صدقة ولا حاجة لجواز آية الشهادة عند السامع أن يسمع
من هاهنا هل للشهادة وفي شهادة المحيط شهادة التنا
بافرادهن على استئلال الصبي وهو مباح الولد بعد
الا تفصال فلا تم أو على تحرك عضو من أعضائه يقبل
في حق الصلوة بالاجماع وفي حق الميراث قال ابى حنيفة

لا يقبل

لا يقبل الا شهادة الرجلين أو رجل وامرأتين وقال
ابى يوسف ومحمد رحمهما الله يقبل شهادة امرأة واحدة
إذا كانت عدلة وفي شهادات الفتاوى الصغرى
شهادة الرضى لليتيم لا يقبل بعد العزل وإن لم يخام
بخله فالوكيل إذا كان بوكله قبل الخصومة يقبل وفي
المتفرقات شهادات المحيط الا حولاً إذا تزوجا اختهما
وهي صغيرة ثم أدركت فشهادتهما اختارت نفسها
لا يقبل شهادتهما وفي آخرباب ثبوت النكاح من الهدى
شهادة القابلة على تعيين الولد بالاجماع حتى لو قال
لا منه أن في بطنك ولد فهو متى فشملت على الولادة امرأة
فهي أم ولد لأن الحاجة الى تعيين الولد وبنت ذلك
بشهادة القابلة بالاجماع وفي فتاوى شهاب الدين
شهادة القابلة على تعيين الولد يقبل بالاجماع وإن
يقع الزوج بولادة الولد للذي ينكر أن الولد هذا أمّا
إذا كان ينكر الولادة أصلاً فلا يقبل شهادة القابلة عند
ابى حنيفة روى وذكر في شهادات المنتقى نصراني أسلم شهده
شهادة قال إن كان عدلاً في نصرانية قبلت شهادته
وإن لم يكن عدلاً حتى أسلم سالت هل كان عدلاً في النصرانية
وإن عدل في النصرانية قبلت شهادته ولأن صبيّا ابن
خمس عشرة سنة أحتم ثم شهد شهادة قال قبل شهادته
ينظر في هذا الجواب فإن كان كلامه هاتماً بعد في العرف
بينه وبين النصراني على أن شهادة الصبي حين أحتم لا يقبل
حتى يقع في قلب أهل محلته أنه لا بأس به في حال بلوغه كما
الـ في القرب إذا نزل بين قوم لأنه لم يكن له قبل البلوغ
شهادة وذكر في الفتاوى الظهيرية صبي أحتم ثم شهد
قال محمد لا يقبل شهادته ما لم يبلغه وهذا
على قولهما لأنهما لا يكتفيان بظاهر العدالة وذكر محمد

في الجامع الصغير رجل في يده شئ سوى العبد والامة وسعدك اريد
 انه له جعل اليد على رواية الجامع الصغير فيما سوى العبد والامة دليل
 الملك ولم يفصل بين الصغير والكبير وروى ابن سماعه انه
 فرق بين الصغير والكبير فجعل اليد على الصغير الذي لا يعبر
 عن نفسه دليل على الكبير والصغير الذي يعبر عن نفسه دليل
 الملك وعن ابي يوسف انه سوى العبد والاية وسائر الاشياء
 وجعل اليد في الكل دليل الملك وهذا روى عنه محمد وهذا
 روى ابي يوسف في الامال عن ابي حنيفة وينظر تمام هذا في
 شهادات المحيط والرخيرة اهل المحلة اذا شهدوا على وقف
 المكتب او لم يكن لا يقبل وقال بعضهم يقبل لان ثور الصبي
 في المكتب ليس باهر لازم في شهادات المحيط **في مسائل**
الدعوى ذكر في دعوى الرخيرة لواء في رجل على صغير شئ
 وله الرضى حاضر يريد به الصبي المحرم عليه لا يشترط حضرة
 الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القصة
 ولم يفصل بينهما اذا كان المدعي ديناً او عيناً وجب الدين
 مباشرة هذا الصبي او وجب لا مباشرة الصبي وذكر لنا
 طي في اجناسه اذا كان الذين واجبا مباشرة هذا الصبي
 لا يشترط احضار هذا الصبي وفي ادب القاضي للحنفية
 اذا وقع الدعوى على الصبي المحرم عليه ان لم يكن للمدعي بينة
 فليس له حق احضاره وان كان للمدعي بينة والمدعي يدعي
 الاستيلاء فله حق احضاره وللمدعي يحضر معه ابوه حتى
 اذا لزم الصبي شئ يؤدي عنه ابوه من ماله وفي كتاب
 الاقصية ان احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين
 من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير موه عاقل
 ومنهم من ابي ذلك وان لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي
 من القاضي ان ينصب عنه وصياً اجابه القاضي الى ذلك
 ويشترط حضرة الصبي عند نصب الوصي للاشارة اليه وكذا

ذكر في الفسري وفي كتاب الاقصية ومن مشايخ زماننا من
 ابي ذلك وقال لو كان الصبي في المهد يشترط احضار
 المهد مجلس الحكم لا شك ان اشترطه بعيد والا قد اقر
 واشبه بالفقه وفي فتاوى القاضي الامام طهري الدين
 والقيح انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضيع عند الدعوى
 وفي العبد المأذون له اذا لم يجد ديون واراد القاضي
 بيعه فالتقاضي لا يبيع العبد الا بحضرة المولى ويباع كسبه
 يدونه حضرة مولا ولو شهد ذلك يود على العبد المأذون له
 بغضب او رد بعة استهلاكا او جرحا او باقراره بذلك
 او ببيع او بشرأ او باجارة وانكر العبد المحرم عليه بالآلة
 او بغضب وحجده العبد ذلك لا يقبل هذه البينة الاجرة
 المولى ومعناه انها لا تقبل حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد
 اما تقبل الشهادة على العبد ويقضي القاضي عليه حتى
 لو اخذ به بعد العتق وان كان المولى حاضراً مع العبد
 وآدعي المدعي استهلاكا مال او غصب مال فالتقاضي
 يقضي على المولى وآدعي استهلاكا وبيعة او استهلاكا
 بضاعة على العبد المحرم عليه فعندها لا يسمع القاضي
 هذه البينة على المولى عند ابي يوسف يسمع البينة على المولى
 وان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا يقضي على
 المولى بهذه البينة سواء كان المولى حاضراً او غائباً
 والصبي المأذون له الذي اذن له ابوه او وصي ابيه في
 التجارة بمنزلة العبد المأذون في التجارة اذا شهد
 الشهود على صبي مأذون او معتوه مأذون له يقبل عمداً
 وقذف او شرب خمر او زنا فقيماً **عدا القتل** لا يقبل اثراً
 سواء كان الاذن حاضراً او غائباً وفي القتل يقبل اذا
 كان الاذن حاضراً ويقضي بالدية على العاقلة ولو كان
 الاذن غائباً لا يقبل واذا شهدوا على اقرار الصبي

والمعنى ببعض ما ذكرنا لا يقبل الشهادة سواء كان الآذن حياً
 أو غائباً هذه الجملة في دعوى الزخيرة والمحيط وذكر القاضى
 الامام محمد الدين في دعوى فناءه وينبغي ان لا يشترط حضرة
 الاطفال عند الدعوى كما ذكر شيخ الاسلام المعروف بخوار
 زاده وقال لو ادعى على ميت ديناً وورثته صغار
 فان كان للميت وصى لا يشترط حضرة الورثة وان لم يكن للميت
 وصى للصغار وصى يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة
 الواحد يكفي وذكر في الفتاوى الظهيرية ادعى على الميت
 ديناً والميت ورثته صغار لا يشترط حضرة الكل وحضرة
 الواحد يكفي وذكر شيخنا الدين في فناءه في باب دعوى
 الاب والوصى القاضى ينصب وصياً كصغير عند الدعوى
 ولا يشترط حضرة الصغير بل يشترط ان يكون القاضى عالماً
 بوجوه الصغير وان يكون الصغير في ولاية القاضى لان نصب
 الوصى ليس بقضاء ولكنه من اعمال القضاء قال وهذا
 دليل على ان عند دعوى الوصى لا يشترط حضرة الصغير
 وعند القضاء يشترط وذكر في باب دعوى الدين على
 الموروث في فناءه ولما ان رجلاً ادعى ديناً على الميت وورثته
 الكبار غيب والصغير حاضر فالقاضى ينصب عن الصغير
 وكيلاً يدعى عليه واذا قضى على الركيل يكون قضاء على
 جميع الورثة غير ان الغريم يتفق دينه في نصب الحاضر اذ لم
 يقدر على نصب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع لذلك لان
 الذين مقدم على الميراث ذكرهم الاية الملو في هذا النوع
 من ادب القاضى وينظر هذا المسئلة في انبات الدين
 والحقوق على الميت من ادب القاضى للصدقة الشهيد
 دعوى النصارى القاضى خان ولما ادعى على عبد محمور عليه
 ما لا بالاستحلال قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يظهر
 بالعبد الى باب القاضى بغير اذن المولى لما فيه شغل العبد

على خدته المولى في تلك الساعة ولكن لوجوه في مجلس القاضى
 كما ان له ان يخلقه رجل ادعى على غيره ان وصى باع اقش منك كذا
 وكذا في حال الصفري وانه قد مات قول استيفاد شئ من الثمن
 فادفع الى ثمن اقشنى فقد قيل لا يصح هذه الدعوى لان
 بعد موت الوصى حق قبض الثمن ما باع الوصى يكون لوارثه
 او لوصيه فان لم يكن له وصى او وارث فالقاضى ينصب وصياً
 قال وعلى قول من يقول مشايخ في الركيل بالبيع اذا مات
 قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الوصى بعد البيع وتقع
 الدعوى كذا وكذا في ادل دعوى الزخيرة وقد مر شئ منه في
 مسائل البيوع وذكر في ادل دعوى الزخيرة ايضا دار في يد
 رجل ادعاه آخر فاقام صاحب اليد بينة على المدعى انى
 اشترى هذه الدار من وصيك في صفرك بكذا الا انه لم
 يسمي الوصى واقام على ذلك بينة هل يسمع دعواه وبينة
 اختلف المشايخ فيه وكذا لما ادعى ان فالاناباى هذه
 الدار منى باطلا فالقاضى في حال صفرك ولم يتم القاضى
 واقام على ذلك بينة هل يسمع دعواه وبينة اختلف المشايخ
 وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقف وتسلم الوقف
 آباء الى المولى فيه اختلف المشايخ والحاصل ان في دعوى الغفل
 والشهادة على الغفل هل يشترط بيقينه الفاعل فيه اختلف
 المشايخ وادلة الكتب فيه متعارضة وموضع هذه المسائل
 في دعوى الزخيرة والمحيط وقد ذكرناها في فصل القضاء
 في المختصات من كتاب الفصول التابع من دعوى الزخيرة
 واذا اختصم رجلان في عبد كل واحد منهما يقول هو عبدى
 وهو في يدها فان كان العبد صغيراً لا يعتبر عن نفسه فالقاضى
 لا يقضى لواحد منهما بالملك ما لم يتم البينة ولكنه يجعله
 في ايديهما وان كان العلام كبيراً يتكلم او صغيراً يعسر عن نفسه
 فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضى لهما بشئ

لا بالملك ولا باليد ما لم يبقا البينة على ذلك ولو قال انا عبد
 احد هاهنا لم يصدق وهو عبد هاهنا بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل
 وكذا اذا كان العبد في يد رجل فافترانه لا بحر لم يصدق فالتد
 قول صاحب اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الغلام كغيره
 يتكلم وانا يقول في بعض النسخ اذا كان يعتبر عن نفسه
 وانا الشرط ان يتكلم ويعقل بالقول فاذا كان بهذه الصفة يرجع
 الى قوله وان كان العبد في يد رجل وهو يعتبر عن نفسه وانا
 الشرط ان يتكلم ويعقل بالقول واذا كان بهذه الصفة يرجع الى
 قوله وان كان العبد في يد رجل وهو لا يعتبر عن نفسه فقال
 صاحب الله عبيد فالتد قوله ويقضي له بالملك فاكبر الغلام
 وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة وكذا اذا قال انا
 لقيط فهذا لقوله انا حر الاصل فان اقام ذواليد ببينة انه
 عبد واقام العبد ببينة انه حر الاصل ببينة العبد والى
 هذه الجملة في الترجمة في قضاء الجامع الصغير صبي في يد رجل
 يعتبر عن نفسه فقال انا حر فالتد قوله وان كان لا يعتبر عن نفسه
 فقال انا حر فالتد قوله وان كان لا يعتبر عن نفسه فقال
 انا حر فهو عبد الذي في يد وذكر في الفصل التاسع من دعوى
 الترجمة رجل ادعى على رجل انه فقاد عين عبد الف درهم
 وحججه المدعى عليه دعواه والمدعى مقرا ان العبد حر فاقام المدعى
 ببينة عن دعواه فالتد على الاستماع ببينة ولا يقضى بالارش
 على المدعى عليه الا بحضرة العبد ولو كان العبد ميتا او صغيرا
 لا يعتبر عن نفسه فالتد على يقضى بالارش للمدعى على لتاقي ولا
 يشترط حضرها العبد وذكر في باب المساومة من الزيارات
 التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره
 وذكر القاضي الامام جلال الدين في المحاضر من اقر بعين
 لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره
 اوه صاية وذكر رشيد الدين في باب الثالث عشر من فقا

الوصي اذا اقر بعين الآخر ثم ادعى انه للصغير لا يسمع دعواه
 لاجل الصغير ورأيت في شرايات المنتقى رجل استعار
 من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه الصغير قال اقبل
 منه البينة وذكر في المنتقى ايضا رجل استأجر ثوبا ثم اقام
 البينة انه لابنه الصغير يقبل وهكذا ذكر في دعوى
 الجامع في الفتاوى وذكر الديناري في فتاواه بهذا اللفظ
 متولى وقف را دعوى كرم مدعا عليه دفع من كذبه مقرر
 كنه ملكه منست وارمن خربك خواستي لا يصح هذا الدفع
 لان اقرار المتولى على الوقف لا يصح فالحاصل ان اشارات
 الكتب في جنس هذه المسائل متعارضة فيجعل على ان في
 المسئلة روايتين والاب اذا باع مال ابنه بعين فاحش
 ثم ادعى ان البيع وقع بالعين هل دعواه ذكرنا في مسائل
 البيوع وذكر في مسائل الدفع من خبير اشترى دارا لابنه
 الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا فاكبر الابن ولم
 يعلم باصنع الاب تلك الدار من رجل سألها اليه ثم ان
 الاب استأجر الدار من خبير ثم علم باصنع الاب فادعى على
 المشتري وقال ان ابني كان اشترى هذه الدار من نفسه
 في صغري وانها ملك واقام على ذلك ببينة فقال المدعى عليه
 في دعوى المدعى انك متناقض في هذه الدعوى لان استيجارك
 الدار من اقرار منك ان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك
 الدار لنفسك يكون تناقضا هل يكون هذا دفعا اختلاف الشاخ
 فيه واليقع انه لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لانه تناقض
 خفاء فان الاب سيد بالشراء للصغير وعلى لا يعلم بعد
 البلوغ فلا يعرف الابن كذا الدار ملكا له فيظن صحة بيع
 الاب فيقدم على الاستيجار ظنا منه ان الدار ملك المشتري
 وفي الحقيقة الدار ملكه كذا ذكر المسئلة في الترجمة وفي
 المسئلة اشكال وهما دعوى الدار من ابن في هذه الصورة

أنا قمت أن أرفع بيع الأب يغيب فاحش إذا وقع بيع الأب
 بثل القيمة فيبغى أن لا يصح دعوى الابن لأن الأب يملك
 عقار الصغير بثل القيمة إذا كان مصلحا على ما قرئناه في
 البيع ويأتي بعد هذا ما يرد هذه الاشكال من
 فتاوى رشيد الدين وذكر في دعوى الدفع من خيرة
 رجل مات وترك أولاداً صغيراً وكباراً فكبر الصغير
 وأدعوا داراً في يد رجل ميراثاً عن أبيهم فادعى المدعى عليه
 في دفع دعواهم في شترية حصه الكبار منهم وحصته
 الصغير من وصيتهم من جهة أبيهم أو من جهة القاضي
 بثمن مثله أو يغيب يسير عند حاجة الصغير إليه فهذا
 دفع صحيح لو أقام البينة بنده ولو كان مكاراً لدار عرض
 لا يشرط ذكر الحاجة فالوصى يملك بيع العروض من غير
 حاجة ولا يملك بيع عقاره إلا الحاجة وذكر فيها أيضاً
 رجل مات وترك ابنتين صغيرين ولحل ابن قيم على حق
 وفي يد أحد القيمين دار بزرعها دار الصغير الذي في ولايته
 ادعى عليه قيم الصغير الآخر أن الدار التي في يده نصفها
 ملك الصغير الذي أنا قيمة بسبب أن هذه الدار كلها
 ملك الوالد الصغيرين فادفع إلى نصفها لا قبضه لأجل الصغير
 الذي أنا قيمة فأقام القيمة المدعى عليه بينة أن والده الصغير
 قد كان آخر في حال حيوة أن هذه الدار ملك الصغير الذي في
 ولايته تندفع عنه دعوى القيم المدعى فان أقام المدعى بينة
 لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال أنك ادعت قبل هذا
 نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك بحجة أخرى
 تندفع دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض ادعى داراً في
 يد رجل ميراثاً عنه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشترت
 هذه الدار من أمك في صفك بأطلاق القاضي فهذا دفع
 صحيح إذا ثبت أن البيع لحاجة الصغير ولقضاء دين الميت

وقد مر جتبه من قبل كذا ذكر في الرخصة وذكر فيها أيضاً
 رجل ادعى في تركته ميت وصية لابن الصغير بثلث ماله
 أقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية بالإبنة
 ثم إن الورثة أقاموا بينة على المدعى بطريق الدفع أنه قد كان
 آخر قبل الحكم أن على الميت ديناً مستغرقاً للتركة كان هذا
 دفعاً صحيحاً ويبطل حكم القاضي وسجله رجل أوصى لابن
 ابنه بثلث ماله وأحدهما صغيراً والآخر كبيراً وأبوهما حي
 ثم مات الموصى فادعى أبو الصغير على وارث الموصى لأجل
 ابنه الصغير الوصية بنفسه من جهة الميت وانكر الوارث
 وصيتها وقال في دفع دعواها أن هذا الكبير قد أقر بعد
 موت الميت أن الميت ما أوصى لي بشئ وكذلك أبو الصغير
 آخر أن الميت ما أوصى لابني بشئ هل يؤخذ بهذا دفعاً
 فقد قيل في حق الكبير هذا دفع لدعوى الأب لا المدعى
 حتى لو كبر الابن وادعى الوصية لنفسه يسمع دعواه وقد
 قيل هذا ليس بدفع أصلاً وهذا لا ظهر ولا شبه ولا
 بالفقه كذا ذكر في الرخصة ولذا ادعى أحد الورثة وصية
 لابنه الصغير بعد القسمة هل يسمع دعواه قد كتبت في
 مسائل القسمة وفي الرخصة أيضاً ادعى رجل على آخر أن فلان
 بن فلان عندك كذا وكذا وأنه صبي وجعل القاضي فلاناً
 أبي فلاناً وصياً لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا
 القاضي ثم إن أبي فلاناً وكلني بقبض مال الصغير هذا
 منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعى شراؤها
 وقبض المدعى المال ثم إن هذا المدعى عليه بعد ذلك برمان
 ادعى على هذا الوكيل أن هذا الصبي فلان بن فلان
 قد بلغ وكلني بقبض ماله منك أيها الوكيل عن وصي بعثت
 المال إلى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق ومثله
 الوكيل بالبيع إذا قال بعد ما غرله الوكيل بعته أم

وذكر فيها صبي له عقارات مورثة اذعي بعد بلوغه عقارة
 على رجل ان وصيته باعه مكروها وسلم مكروها واراد استرداد
 ذلك من يد المشتري ثم اذعي مرة اخرى ذلك العقار ان
 وصيته باعه بعين فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى
 الثانية اذ الجواز ان باعه مكروها بعين فاحش في فتاوى
 القاضي الامام فخر الدين رجع اذا اقيمت البينة على نائب
 الصغير ثم بلغ الصغير يقضي عليه بتلك البينة ولا يكلف
 اعادة البينة وكذا لو اقيمت البينة على احد من الورثة ثم
 غاب يقضي بتلك البينة على الوارث الاخر وذكر في دعوى
 الرجعة رجل له ابنتان صغرى وكبرى اقام رجل بينة على
 هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام الالب بينة
 انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة
 الزوج وذكر فيها ايضا رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك
 وانت صغيرة وقالت المرأة تزوجنيك وانا كبيرة فالتعلل
 قول المرأة والبينة ببينة الزوج وذكر في باب
 دعوى الالب والوصي من فتاواه احد الورثة بالغ والاخر
 صغير فاذعي رجل الدين عليه ما بدون الوصي صح الدعوى
 على الكبير ولا يستتر طرفة الصغيرة ووقية لا احد
 الورثة ينتصب خصما وذكر في محاضر فتاواه مات رجل
 عن امرأة وابنين احدهما صغير والاخر كبير غائب وترك
 بقرة فاذعي رجل هذه البقرة على هذه المرأة فقالت المرأة
 ثمنها لي للميراث والباقي بين الولدين احدهما كبير والاخر
 صغير لا وصي له يسمع على المرأة ويقبض بالبقرة للمدعي
 لان احد الورثة تصلح خصما عن الميت ولان المرأة اكلت
 ولم يعقل انها ميراث لها حتى قضى القاضي لا يكون قضاء
 على ولدتها وذكر في باب دعوى الالب والوصي من فتاواه
 قاضي بلدة جعل وصيا لیتيم فباع الوصي بمائة مثمن المثل

فبلغ الصغير واذعي لعقار واقام البينة واخذ العقار
 فاشترى بقضاء القاضي ثم علم القاضي انه باع الرصقي فخذ
 من العقار منه ويسلم الى المشتري لانه لما ظهر ان وصيته
 باع بحجة شرعية صار الرصقي مانعا ببيع وصيته فخرج عن ملكه فلا
 يملك دعواه بعد ذلك مطلقا ولو اذعي اني اشتريت من
 الذي اشترى من الرصقي يصح دعواه وذكر في هذا الباب
 ايضا اذا اذعي الرصقي دينا للصغير لا بد ان يبين سبب الدين
 انه سبب الورثة او سبب آخر لانه ان كان سببا لورثة يتحمل
 ان التركة قسمت فوقع هذا الدين في حصه فيكون هذه حصته
 الدين وانه غير صحيح وذكر في هذا الباب ايضا رجل مات
 وله على غيره دين ونصب القاضي وصيا لاجل الصغير والكبير
 الغائب يجوز لان للقاضي ولاية لاجل الكبير الغائب لحقه
 في التركة وفي المحاضر المردودة من خير وكتاب الدعوى
 والسات محض في دعوى وصي صغير من جهته ابية دينا فرد
 بعلة انه لم يترك في المحضر ان الدين لهذا الصغير باي سبب
 ولا بد من بيان ذلك لما قلنا قبيل هذا ولان الشهود في الشرع
 لم يشهدوا على موت الالب والابصار الى هذا المدعي ولا بد
 من ذلك وورد محض في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي
 وقد كان اشترى والدار الصغير لجل الصغير وقد استوى
 عليه احد فرقة المحضر بعلة انه لم فيه ان الاذن الحكمي لهذا
 المدعي من جهته هذا القاضي او من جهته غيره كقضاء على
 تقدير ان يكون الاذن من جهته قاض اخر من اثبات الاذن
 الحكمي عند هذا القاضي يسمع خصومته ولا انه لم يذكر فيه
 المدعي ما دون له بالقبض انما المذكور فيه اذعي بالاذن الحكمي
 ولعل انه كان ما دون له بالخصومة والدعوى دون القبض
 وعلى تقدير ان لا يكون ما دون له بالقبض لا يكون له حق القبض
 عند ذكر لانه بمنزلة الوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند

وعليه الفتوى ولا بد من ذكر كونه ما ذواته بالقبض او ذكر ما
يدل عليه من كونه وصيًا فان الايضاح سب ولاية القبض
ولا بد ايضا من ذكر الثمن لجواز انه يكون مالا ولا بد ان يذكر
الثمن مثل العقد عليه وقت العقد حتى لو ذكر في المحضر
استراء بثمن معلوم وهو مثل قيمة الدار لا يقع ما لم
يقبل وقت العقد قال وورد محضر في دعوى الصبي
فرق بعبارة الدعوى للصبي غير صحيحة وهذا مستقيم
للصبي المحجور عليه اما الصبي المأذون له فدعواه صحيحة
ان كان مدعيا وان كان عليه فجوابه ايضا صحيح ولو كتب
في محضر دعوى الوصي وهو الوصي في تركه ايتام في ولاية
القاضي يوجب ذلك خلافا عند بعض العلماء وفي محضر
دعوى الوصي اذا كتب وهو الوصي في امور هذا الصغير لا بد
ان يذكر انه وصي من اتي جهة لانه يختلف احكامه باختلاف
من نصيبه ولو كتب انه وصي من جهة الحاكم ولم يشتم القاطن
الذي ولاه جاز كذا اجاب عطاء بن حمزة وكذا متولى الا
الاوقاف وقد ذكرناه في فصل خلا السجلات من كتاب
الفصول وفي فتاوى رشيد الدين في دعوى الوصي من جهة
القاضي لا بد ان يذكر انه وصي من جهة الحكم اذا لم يكن
في التركة وصي من جهة الميت لانه كان وصيًا من جهة الميت
لا يملك القاضي نصيب وصي آخر من غير سبب موجب والشب
الموجب الجناية وغيرها مما يستحق به الغزل وذكر في باب
التكاح من فتاوى رشيد الدين مات المرأة وعلى الزوج
مهر ولها اولاد صغار لا يخفى اما ان كان الاب مقرا للمهر
او منك فان كان مقرا لا يتردد منه لان الاب يملك
حفظ مال الصغير وان كان منكرا انصب القاضي وصيًا
ويثبت المهر على الاب ويأخذ منه ويدفع الى الوصي
لانه لما انكر ظهور خيانه وعند ظهور الخيانة للقاضي ولا

دفع مال الصغير الى الوصي في **مسائل ادب القاضي**
في مجموع النوازل السلطان اذا قال الصبي اذا ادركت
فصل بالناس او اقض جاز **سئل** شيخ الاسلام برهان
الدين السلطان الموتى اذا كان صبيًا فبلغ هل يبقى سلطانا
ام يحتاج الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد
وذكر في المنتقى غرضه في النص اذا استوفى فاسم ليس له
ان يصلي بالناس وكذا الصبي اذا استقضى ثم بلغ يحتاج
الى تقليد جديد وفي العبد روايتان وفي الزخيرة
اذا استقضى الصبي ثم ادركت ليرثه ان يقضى بذلك
الامر والعبد اذا استقضى ثم عتق كان له ان يقضى بذلك
الامر وفي فتاوى النتنى سلطان مات وانفتت الرغبة
على ابن صغيره وجعلوه سلطانا ما حال القضاء والخطباء
وتقليده اباهم مع عدم الولاية قال ينبغي ان يكون
الاتفاق على وال عظيم وبصير سلطانا لهم فيكون التقليد
وهو بقدر نفسه تبعًا لابن السلطان ويعظمه لشرفه
ويكون السلطان في الحقيقة هو القاضي اذا حل على الوصي
ونصب قضا في امور صغيره وقف او في تكايف ايتام جاز كذا
حكما فتوى طهري الذين المرعاة لا تدليس بقضاء ولا هو من
اعمال القضاء وذكر صاحب في الفصل الحادي والثلاثين
من شهادات المحيط هذه المسئلة وقال هذا مشكل
عندي لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا ان
انه يؤذن في ذلك لا يملك وكان من جهة القضاء فيفتى
ان يشرط المهر ولو امر انسابا بالقسم في الرشوة جاز
باتفاق الروايات وذكر في المنتقى الدعوى للصبي لا
يسمع الا اذا كان ما ذواته في اقرار الدعوى والبيانات الصبي
او العبد التاجر يستحق ويقضى عليه بالكل والفقير
ابن التيت الصبي المأذون له يخلف عند علمائنا وبه نأخذ وذكر

في الفتاوى انه لا بين على الصبي المأذون له حتى يدرك وفكر
النوازل يخلص الصبي المأذون له ويقضى بالكلول كذا ذكر
في اقرار الاصل وعن محمد لو حلف وهو صبي فم ادرك
لا بين عليه فهذا دليل على ان بينه معتبره والصبي
المجور عليه لا يصح اقراره ولا يتوجه عليه اليقين وينظر في
هذه المسائل ما خلت لا فتيا في ادب القاضي من خير جمل
ادعي على ولي صغير انها تزوجها منه وانكر الولي لا يستحق
عنه ابي ج حلا فالحما بناء على انه لا يصح اقرار الولي على
وليته بالنكاح عنده حلا فالحما ولانه لا بين في النكاح
عنه حلا فالحما وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا والبر
بالنكاح فهو على الخلاف ولو ادعى انه تزوج ابنته الكبيرة
منه وانكر الاب لا يستحق بالافتاق بخلاف ما اذا كانت
صغيرة فانه يستحق عندها لانه اقراره عليه باجائز
عندها ثم اذا كانت كبيرة تستحق الابن على العلم لا بها
يستحق على فعل الغير في ادب القاضي من خير جمل والاب
والوصي فيما يدعي على الصغير خصمان في حق البينة حتى يتقبل
البينة عليهما وليس بخصم في حق الاستحلاف حتى لا
يكتفان على ذلك في الباب الثالث والعشرين من ادب القاضي
الامام فخر الدين في دعوى فتاواه لو ادعى ضيعة او عينا انها
له فقال ذواليد هي الصغيرة فلا ان لا يستحق المدعي عليه وكذا
لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري وانها لابن الصغيرة لا يثبت
للمدعي ان يستحق لانه اقراره قد صح ولزم ولو استخلفه فنكل
لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استخلفك واري باقراره
لولدك الصغير فاستخلفه لي حتى يصير ضامنا عندنا لنكول اما
لو اراد ان يأخذ الضيعة فانه لا يستحق ايضا ثم اذا استخلف
ونكل قضى عليه بالقيمة عند العقار يضمن بالنصب وكذلك
بالجور في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو اختيار شمس الايمه

الحلواني وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل با
باقرار لولدك الصغير لا يسقط عنه ويحلف ويقضى عليه
بنكوله ويدفع الدار الى المدعي ثم ينظر بلوغ الصبي فاذا
بلغ وادعاه يدفع اليه ويضمن الاب للمدعي قيمة العين و
على قول هذا القائل لا فرق بين ما اذا اقر لولدك الصغير
او لولدك الكبير الغائب او لولدك الاجنبي لا يسقط عنه
اليقين ويحلف واذا نكل يدفع الى المدعي فان حضر الغائب
بعد ذلك وصدقه كان له يأخذ الدار سبق اقراره
وبعض المشايخ زمانا فرقوا بين الاقرار للصغير وبين الا
الاقرار للغائب والفرق ان اقرار لولدك الصغير لا يتوقف
على تصديق الصغير واذا صح اقراره ولزم صارا لمالك
لولدك الصغير حكما فلا يفيد تخليفه لانه لو نكل لا يصح
نكوله على ولدك الصغير اما الاقرار للغائب فلا يلزم
بل يتوقف التصديق فيفيد تخليفه بعد ما اقر لولدك
الكبير يوضح هذا انه لو اقر لولدك الصغير لعين ثم اقر
به لآخر لا يصح اقراره ولو اقر لولدك الكبير والغائب اجنبي
ثم اقر به لآخر قبل حضور الغائب صح اقراره للشا في لما
قلنا ولو قال القاضي الامام ابو علي الشافعي اذا اقر للصغير
يسقط عنه اليقين سواء كان الصغير بنا او لغير ثم اذا استخلف
الاب على دعوى المدعي عند بعض المشايخ فلو اراد المدعي
اقامة البينة انه ملكه واراد الشفع ان يقيم البينة على الشراء
كان له ذلك ويكفر الاب خصما ويسمع البينة عليه لان
الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبيرا كان خصما
فكذا هذا كتب من دعوى فتاوى القاضي الامام فخر الدين
ومن ادب القاضي من خير جمل وذكر القاضي الامام فخر الدين
في دعوى لو ادعى ارضا في يد رجل انها له غصبها منه ذواليد
فقال المدعي عليه هي وقف على سبيل خبر معلوم لا يتدفع عنه

فان اقام المدعى البينة على ما ادعى يقضى له وان لم يكن له
 بينة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يخلق
 المدعى عليه على دعوى المدعى فان خلف براء وان نكل ضمن
 فباعتها للمدعى على قول محمد لا انها صارت وقفا بقراره
 فاذا نكل تغرر عليه تسليمها الى الحاكم يحكم اقراره بالوقف قبضه
 فباعتها للمدعى ولو اقام المدعى عليه البينة على الوقف فشره
 واذا وقف ولم يذكر لواقف لا يندفع عنه خصومة ولا
 براء وكضمان لا انها صارت وقفا باقراره فكان وجود هذه
 البينة وعدمها بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار
 لولد الصغير لغيره فكما يلزمه الاقرار لولد قال الشيخ
 الامام محمد بن الفضل وينبغي ان يعني بقول محمد
 ويقضى بالقيمة عند النكول كمالا يحتاج هذه الجملة دفعا
 لليمين عن نفسه قال وانما يستخلص عند محمد اذا اراد
 المدعى ان يأخذ القيمة عند النكول اما لو اراد ان يأخذ
 الضبعة والعقار عند النكول فانه لا يستخلص ايضا وذكر
 في دعوى المنتقى ودعوى الجامع في القناوى القاضى اذا
 ادعى مال اليتيم ثم ادعى المودع الرد على القاضى وانكر
 القاضى وذكر في باب دعوى مال الشركة من فتاوى رشيد الدين
 في نوادر هشام عن محمد بن القاضى اذا قبض مال اليتيم
 وضبعة في بيته ومات القاضى ولا يدري مال اليتيم
 ضمن في تركته وان اعرف انه دفع الى قوم ولا يدري الى من دفع
 لا يضمن ولو قال القاضى حال حيوته ضاع مال اليتيم عندي
 او قال انفقته عليه ولو مات قبل بيانه ضمن والامانات بتبطل
 مضمونه بالموت عند تحيل الا في ثلث مسائل متواترة
 واحدا لمتقارضين والى السلطان اذا ادعى القيمة عند بعض
 الغائبين ومات ولم يبين عند من ادعى فلا ضمان عليهم
 وينظر في ودعوة القناوى الصغير وذكر في ودعوة الرخصة

القاضى اذا قبض اموال اليتامى ولم يبين فريدا وجهه ان ضمها
 في بيته ولا يدري ان المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري
 الى من دفعها فلا ضمان عليه وذكر في باب القاضى المنتقى
 قاضى باع مال اليتيم او اودعه او باعه امينه بامر وهو يعلم
 ذلك من رجل ثم مات هذا القاضى واستغنى غيره فشره
 قوم عنده انهم سمعوا القاضى الا قول يقول بعت فلانا مال
 اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة يقبل ويؤخذ المشتري
 بالمال وكذلك العديعة وان لم يكن الا قول اشدهم انه
 قضى بذلك وذكر فيه ايضا القاضى اذا جعل للايتام
 وكلاء واجرى عليه من ماله ما لم يجعل ليقبض ديونهم وسعاه
 قبض شيئا فهلك في يده قال ان كان لم يجعل اجرى عليه
 لا يضمن ولو استأجر ليقبض دين او عين يضمن في قول من يضمن
 الا جيرا لم يضمن وذكر في باب ادب القاضى من خبر
 رجل المتقط لقطط في آدرجل وقال ان هذا الذي التقطه
 اخي به وانكر ذواليد انه اخوه يخلت ذواليد على ذلك
 وذكر في فتاوى القاضى الامام في الذين ادعى على رجل ان
 عبده للصغير تلف عليه شيئا واراد ان لا يستخلص المولى
 كيف يستخلصه بالله ما لم تعلم بان عبده هذا استهلك
 كذا وكذا وبالله ليس له عليك شيء من جهة اذى يدعى
 وذكر فيه ايضا اذا اتهم القاضى وصى اليتيم او قيم الوقف
 ولم يدفع عليه شيئا معلوما فانه يخلت نظرا للوقف والصغير
 وفي سائر الدعوى اذا ادعى شيئا مجهولا فكما يمنع قبول
 البينة يمنع الاستخلاص حتى لو ادعى على رجل انه استهلك
 مالى وطلب التحليف من القاضى او قال كان هذا شركا
 وقد هان في الربح ولا ادري قدره ولا بلغت اليه وكذا لو
 قال بمعنى ان فلانا اوصى لى ولا ادري كم قدره واراد يخلت
 العرف لا يجب القاضى الى ذلك وكذا المدعى اذا قال

لغضب بعض ديني ادري كم قضيت او قال نبيث قدرة واد
ان يحلف الطالب ولا يلتفت اليه وذكر القاضي الامام في ذلك
في دعوى فتاواه للحر والعبد والبالغ والصبي والمأذون
في الجنس سواء وكذا الاقارب والاجانب الا الوالدين
والاجداد والجدات فاتهم لا يجسون في دينهم فروعهم
الا في النفقة وغير يجس بعضهم في دين بعض وذكر في
الزخيرة الصلبي التاجر الذي لم يحتم بمنزلة الرجل في
الجنس قاله هكذا ذكر في بعض المواضع لوان علاماته
الحلم استهلك لرجل مالا وله دار واراض ولا اب له ولا
وصي لم يجس لذلك ولكن ان شأنا القاضي جعل له وكبلا
يباع ماله حتى يوفي الطالب دينه وان كان له اب او وصي
ممن يجوز بيعه عليه فانه يجس وبعض مشايخنا قالوا
الى الجبس مطلقا وجعلوا كالبالغ وكان شيخ الاسلام
خواهرزاد يقول اذا يقول اذا كان له وصي يجس تايها
حتى لا يعود مثله وينتجح الرضى فيلجأ الى قضاء
الدين وان يكن له اب او وصي لم يجس لان الجبس انما
شرع تاديبا واضجارا للاب فاذا لم يكن له اب او وصي لم يجس
معنى الاضجار والجبس في حق الصبي لم يشرع للتاديب بدونه
الا اضجار فلم يجس لهذا وانما اذا كان مجورا عليه والله
لرجل مالا فان كان له اب او وصي يجس بدنيه يعني الاب
او الوصي لان قضاء الدين الذي على الصغير على ابيه ووصيه
فبالامتناع يصير طالما يجس وان لم يكن له اب او وصي
نصب القاضي فيما يبيع ماله بقدر الدين ويوفي الغرماء
حقهم هذه الجملة في ادب القاضي من زخيرة في شهادات
المنتقى اذا اقام الوارث الكبير بينة على رجل بال لليت
وجس له ثم اراد خلية وفي الورقة صفار قال ينبغي للقاتل
ان يستوفى للصفار وان لا يخلى سبيل المسجون حتى يوفي

حق الصفار وهذا ذكر المسئلة في فتاوى شهيد الدين
وتعديل الصبي لا يجوز والحاصل ان العدد في الزنى وفي
المرجم عن شاهد الاغني وعن الخصم الا يجتى ليس بشرط عند
الحج واجي يوفى والواحد يكفي وعن محمد بن العبد
شرط والراحد لا يكفي ويكفيه الاثنان اذا كانا من
المشهود به سبب الشهادة عدلين وان كان حقا لاس
الا بشهادة سوى التلظظ بالشهادة الاربعة واجمعوا على
ان ما سوى العدد من سائر شروط الشهادة من العدالة
والبلوغ عن عقل والبصيرة لا يلزم محدودا في قدف
شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع
اذا كان المشهود عليه مسلما واجمعوا على ان التلظظ بلغة
الشهادة ليس بشرط وفي تركيبة العلامة العدد شرط بال
الاجماع لان معنى الشهادة فيها ابرئ لاختصاصها بالمحل
القضاء بخلاف تركيبة الشرعية عندها قال القاضي
اذ بلغ وشهد شهادة فحكمه حكم الغريب اذ انزل بن قري
لا يعد لونه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته هكذا
ذكر هذه الجملة في ادب القاضي من الزخيرة وقد مر شيء
من هذا في مسائل الشهادات من هذا الكتاب
في ما يدل الاقرار ذكر شمس الاية السرخسي في اقرار الا
رجل اقر انه كان اقرب وهو صبي لفلان بالف درهم وقال
الطالب لا بل اقرت لها بعد البلوغ فالقول المقدر
مع بينة لانه اضاف الاقرار الى حاله معروفة بنا في الغنى
ولو قال اخذت منك الف درهم وانا صبي او ذاهب
العقل من مرض يعرف انه كان اصابه فهو ضامن للحال
لان الاخذ فعل موجب للضمان على الاخذ سواء كان
الاخذ ميبيا او بالفا مجتمعا كان او عاقلا وذكر فيه ايضا
احد الزوجين متى اضاف الاقرار بالنكاح الى حال يتا

أصل العقد لا نعدم الأهلية يكون القول قوله إلا أن است
الآخر ما يدعيه بالبينة وذلك مثل أن يقول تن وتجتك وأنا
صبي أو ثائم أو مجنون وقد عرف منه المجنون فالقول قوله
لأنه أضاف إلى حاله معروفة تنافي أهلية القول وكان منكرا
معنى وإن كان لا يعرف جنونه فالنكاح لازم وذكر في إقرار
الجامع الأصغر وفي دعوى القاضي الإمام فخر الدين رجل أقر
وقال لا مراة تن وتجتك وأنا صبي وقالت لا بل تن وتجتني
وانت بالغ كان القول قوله إلا أن القاضي لا يفرق بينهما
بل يسأل تن وتجتها بأذن وليك قال لا بل هل اجرت
بعد ما بطلت فإن قال لا يسأل هل يجبر الآن فإن قال
لا في بقر بينهما وقد مر في مسائل النكاح عند خيار البلاء
وذكر في باب ما يكون إقراره متى دعي عليه ولا يكون من
فتاوى شيخه الدين المذني عليه جاز للبرأة أنه أراد عن
هذا المثل فادعي المذني أن وقت البرأة كنت صبيًا يصح
لأنه استدل البرأة إلى حالة معروفة تنافي صحة البرأة
وفي إقرار الفتاوى الصغرى الصبي إذا أقر بالبلاء ثم قاسم
الوصى إذا كان مرهقا لإقراره والقسم ولا يقبل قوله
أن لم يكن بالغًا وإن لم يكن مرهقا بل كان مثله لا يحتل
عادة لا يصح الإقرار والقسم فإذا تبين بهذا المسئلة
أن قبل اثني عشرة لا يصح أيضا لا محالة بل أنا يصح بشرط
أن لا يكون بحاله لا يحتل مثله عادة وقد مر في مسائل
الطلاق والقسم وذكر في إقرار المنتقي رجل قال لرجل
لك على ألف درهم ولا أعلم المتر له بذلك ولم يخبر بينهما ظلم
ولا معاملة لا يسمع أن يأخذ إلا أن يعلم أن له عليه
ولو أقر له بدار والمقر له صغير فكبر وبعده أخذه منه
وفي المنتقي قال محمد رجل عتق جارية بعد ما احتقتني
فأنه ينتظر إلى ولد فإن كان يعتبر عن نفسه فالقول قوله

فإن كان صغيرا لا يعتبر عن نفسه فالقول قوله فهو في يده
منهما وإن أقام بالبينة فالبينة بينة وإذا أقر الرجل
لهذا الصغير على ألف درهم من قرص أقرضته أو من ثمن بيع
بأعنيه والصبي ليس من أهل والبيع فأنه يصح إقراره
وإن كان لا يتصور وجود السب من جهة التصريح ولكن
أنما يصح باعتبار أن هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير
عليه بما شرف الرقي بسب فالغيب السب وجعلت
هذا كقر الدماء للمال بجهة أخرى وهي مباشرة الولي
سببه مذکور في حيل الذخيرة في مسائل النكاح على سبيل
الاستشهاد وفي مختصر القدوري وإن قال يحمل
فلانة على ألف قال قد أوصى به فلان أو مات أبوه فوثة
فالإقرار صحيح وإن أبهم الإقرار لم يصح وذكر المسئلة
في البداية هكذا ثم قال المقر بأعني وأقرضني لم يلزمه
شيء لأنه بين مستحلا وإن أبهم الإقرار لم يصح عند
أبي حنيفة يوسف وقال محمد يصح في مسائل دعوى
النسب ذكر في شهادات الجامع في الفتاوى نجم الدين
الشيخي عبد صغير في يد إنسان جاءت امرأة وأدعت
أنها مسلة وهذا الصغير ولدها وهو حر ودخل الرجل
وكيلا وغاب فاقبعت البينة على الوكيل تسع في الفقه
ولا تسع في النسب وذكر في دعوى الجامع الصغير صبي
في يد رجل فقال هو ابني عبدي فلان الغيب ثم قال
هذا ابني لم يكن ابني أبدا وإن جحد العبد أن يكون
ابنه وقال أبو يوسف ومحمد إذا جحد العبد فهو ابن
المولى قال وتفسير المسئلة رجل في يده صبي ولد في
يديه وهو ببيع ولا يأمن المشتري أن يدعيه البالغ يوما
بالنسب للعبد خوفا من انقضاء البيع فأنه هذا يكون
مخرجا عند أبي حنيفة لأن الغائب أن صدقه أو كذبه أو لم

لم يعرف منه تصديق ولا تكذيب ولا يصدق دعوى المقر عند
بحال وعندها اذا صدق الغائب فيصح دعوى والعلل يعرف
في الجامع الصغير صبي في يده مسلم ونصراني فقال النصراني
فقال هو ابني وقال المسلم هو عبيدي فهو ابن النصراني لانه
لا يتعارض بين دعوى الرق ودعوى النسيب ليرجح بالاسلام
امرأة ادعت صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تاتي بامرأة
تشهد على الولادة بين يديه امرأة لها زوج لا تراها قصدت
الزنا بالنسب على امرأة على الغير وسبب لزوم النسب قائم
وهو النكاح لكن للحاجة الى اثبات الولادة وتعيين
الولد وذلك سبب الشهادة للقابلة وشهادة القابلة على
تعيين الولد مقبولة بالاجماع وقد ذكرناه في الشهادات
قال وهذا اذا كانت منكوبة فان كانت معتدة وادعت
النسب احتاجت الى حجة تامة عند ابي حنيفة فان لم يكن
معتدة ولا منكوبة كان القول قولها من غير حجة
وتام هذا ينظر في كتاب دعوى النسب من الرخية ادعت
المرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي في يدها
انها منه والزوج يحد ذلك فتشهد رجلان على الزوج
بما ادعته احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه
لا دعواه عند ابي حنيفة وعلى هذا شهدت امرأة على
نسيب صبي من امرأة ادعت نسيبه فلم يقبل القاضي شهادتها
بسبب ما سبب ثم ان الشهادة ادعت نسيب الولد
لغيرها لا يصدق عند ابي حنيفة ولو كبر الابن وادعى
انه ابن الشهادة والشهادة تنكر واقام البينة على ذلك
قبلت بينة امرأة تقر لصبي انه ابنها وتبردت لها القابلة
لنسيب النسب منها اذا صدقها الصبي في ذلك قالوا ما ذكر
في الكتاب من الجواب انه يثبت النسب بشهادة القابلة
محمولة على ما اذا لم يكن ثم منازع اما اذا كان ثم منازع بان ادعت

سببها

سبب هذا الولد من رجل آخر وذكر الرجل نيك فانه
لا يثبت سبب العدة الا بشهادة رجلين او رجل
واحدة يثبت ولا يثبت بشهادة القابلة عندهم جميعاً
وان المتنازع لها امرأة اخرى ففي المسئلة روايتان
في احد الروايتين يقضي بالنسب من واحد مني ما حيز
او رجل وامرأتين والمسئلة موضعها كتاب اللقيط امرأة
حره لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد
نسب معروف من امرأة قال الرجل لا امرأة حره هذا ابني
منك وصدقته المرأة فهو ابنها ويقضي بالنكاح بينهما يعني
بنكاح صحيح لا فاسد وتام هذا ينظر في الفصل التاسع
من كتاب دعوى النسب من الرخية بعد صغير بين رجلين
اعتقه احدهما ثم ادعى الاخر انه ابنه صحت دعوته عند
ابي حنيفة ويكون مولى لها وتام هذا ينظر في الفصل
العاشر منها وذكر في آخر كتاب دعوى النسب رجل
ادعى غلاماً صغيراً لا يعرف نسبه ولا يعبر عن نفسه فان
صدقه الذي في يده الغلام يثبت نسبه منه والا فلا
وان اخر في يده الغلام انه لقيط صحت دعوته هذه
في كتاب دعوى النسب من الرخية وفي باب دعوى النسب
النسب من فتاوى شهيد الدين صبي في يد رجل آخر هذا
ابني وابنيك وقال ابنك وابني فقال الآخر صدقت فانه
ابن القايل او لا ولو قال هذه الجارية ام ولي وام ولدك
او قال هي ام ولدك ام ولي فقال الآخر صدقت يكون ام
ولدها وقال ابو يوسف في الفصلين يكون لا يستقر
ولا تقف على قبول صاحبه ولو قال هذا الولد مني ثم قال
ليس بولدي لا يصح النفي لانه يثبت النسب فلا ينبغي للنفي
بعد صغير لا يعبر عن نفسه بين رجلين ادعى احدهما انه
ابني فصدق المدعي الاول قال له ثابت النسب من كل

بدعواه أولا يثبت النسب من الاول فلا يتمكن من القطع اذا اقيم
الدعويان معا يثبت النسب منها صبي ابن عشر سنين يزوج
بامرأة وجاءت بولد لا يثبت النسب لان ادعى مدة البلوغ
اثنى عشر سنة فان عبد الله مسعود يقول عرضت على
النبي عليه السلام يوم الحرب لخروج الحرب وكتب ابن
عشر سنين فردي رسول الله عليه السلام فلما صارت اثنى
عشر سنة عرضت عليه فقبلي وانارده او لا يمكن الصبي
هذه المجلة في فتاوى رشيد الدين وعنه نافع عن ابن عمر
رضي قال عرضتني ابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم احد في القتال وانا ابن عشر سنين فلم يجز ثم عرضتني
يوم الخندق وانا ابن عشر سنين فاجازني رجل زوج امته
من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه يثبت النسب
لاننا اقر بنسب من يملكه وليس له نسب معلوم في دعوى
الاصل حر في يد انسان يدعى انه ابنه ولا يثبت له فاقام
آخر البينة انه ابنه فهو اولى من ذوى اليد لان له بينة
لذى اليد واذا قضى القاضى للمدعى بكونه الصبي حرًا فان لم
يعرف امه الا ان يكون المدعى عبداً والاصل في هذا
ان المدعى اذا اقام البينة وهو حر يكون الولد حرًا لا يعرف
ان من امرأة هي امه وان كان عبداً فالولد يكون مملوكاً ايضاً
الا ان يعرف ان امه حرة وانما صار هكذا لان الغالب ان
الحر يتزوج الحرة فاذا ثبت النسب منه فالظاهر ان الولد
مكتفى ما لم يثبت خلاف ذلك والعبد في الغالب يتزوج
امته فاذا ثبت النسب من العبد فالظاهر ان الولد من
الولد مملوك ما لم يثبت خلاف ذلك فلهذا المعنى لو
ولد الحر حرًا وولد العبد عبداً ما لم يثبت خلافه
صبي رجل اقام رجل بينة انه ابنه من امراته هذه واقام
ذو اليد بينة انه ابنه من امراته هذه فذو اليد اولى لانه

الثبت الولادة فهو القايض فكان اولى كما في الفتح فكذا
في اثبات النسب ولو كان ذواليد عبداً واقام بينة انه
ابنه من امراته هذه وهي امه واقام رجل بينة انه ابنه
من هذه المرأة وهي حرة فالحررة اولى باثبات النسب من
العبد لان في بينة اثبات النسب واثبات الحرية
ولو كان الخارج من اهل الذمة والذي في يد عبد بعض
للذم لان في بينة اثبات النسب والحرية وفي قبض
العبد غاية ما في الباب ان ابينة للعبد اثبات زيادة
وهي الاسلام ولكن بالاسلام لا يثبت زيادة قبض
وفي اثبات لا يثبت زيادة قبض ولا زيادة ملك فكان
الخارج اولى ولو قال الخارج هو ابني من امراتي هذه
وقال ذو اليد هو ابني ولم ينسب الى امه وجها حرًا فالخارج
اولى لان في بينة النسب من الجانبين وفي ذى اليد
من جانب واحد **في سائل الاكرام** ذكر في وصايا
النوازل وصي اخذ السلطان الغالب او متغلب على كورة
فطلب بعض مال اليتيم فان اعطى فهو ضامن قال الفقيه
ابو الليث ان خاف الوصي على نفسه القتل او اتلاف عضو من
اعضائه فدفع فلا ضمان عليه ان دفع مال اليتيم وهذا كله
اذا كان الوصي هو الذي دفع فان كان السلطان هو الذي
اخذ فلا ضمان على الوصي ويبقى شئ من هذا في مسائل
الوصايا السلطان اذا طمع بمال اليتيم فاعطى الوصي شيئاً
من ماله ان كان يقدر على دفع الظلم من غير اعطاء شئ لا يحسن
له ان يعطي وان اعطى ضمن وان كان لا يقدر على دفع الظلم
الا باعطاء المال كان له ان يعطي صيانة للباقى ولا يضمن
في فصل تصرفات الوصي من بيع وفتا والقاضى الامام في
الدين ورايت في موضع وكذا الحكم في الوصي التركة لو طمع
منه السلطان وفي الوصايا العدة وصي بر مال اليتيم على

سلطان جاز وتخاف ان لم يترزعه من يد لا يضمن وكذا
المضارب قال ابو بكر الاسكاف ليس هذا قول علمائنا
بل هو قول محمد بن مسلمة وهو الاستحسان وهو رواية
ابي يوسف قال الفقيه واكثر المشايخ اخذوا بهذا القول
الوصفي اذا اتفق على باب القاضى على وجه الرشوة يضمن وما
اعطى على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجر المثل وقد مر في
مسائل الاجارة وفي وضاي التوازل ولما وصى الى امرأة ترك
ورثة صغاراً فجاء سلطان جابر ونزل في داره فقبل لامرته
ان لم يقط شيئاً استوى على العقار قال ابو القاسم مضايقتها
جائزة والله يعلم المفسد من المصالح وفي فتاوى المتقي
الوصفي اذا طوب الجنابة دار اليتيم وان كان بحيث لو امتنع
ازدادت المنة فذفع مكرمة جنابة داره فلا ضمان عليه
وكان كالمضايقة وهذا لان الجنابة في هذا الضمان التخت
بالخراج ولو وقع الوصي خراج ارض اليتيم من ماله لا يضمن
فكذا الجنابة وينظر جنس هذه المسائل في وضاي النخبة
في فصل تصرفات الوصي وفي اكرامه فتاوى قاضي خان
اذا اكرمت المرأة على ارضاء صغيراً واكرام الرجل على ان يرضع من
لبن امراته صغيراً ففعل ثبت احكام الرضاع وفيه ايضا
اذا اكرم الرجل ان يتزوجه ابنة الصغيرة من رجل ليس بكفو
لها او باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر
مثلها وان لم يكن كفواً لا يصح النكاح **في مسائل الجنابات**
قال محمد في الاصل الصبي كالبالغ في دية النفس واطرفه
اذا كان لها منفعة مقصودة يفوت يقطعها كاللسان
واليد والرجل واشباه ذلك ويجب الارش كماله بتفويتها
اذا علمت صحتها في بعض بابا محرمة وفي اللسان بالكلام وفي
العين استدلالها على النظر ولا يكتفى بالاصل فيقال الاصل
هو الصحة لان هذا يحتمل التبدل والمحتمل للالزام وما كان

في تفوته تقويت الجمل دون المنفعة كاذن الشاحصة والسحر
فقير بالدية كاملة فرغ من تفصيل لان الجمل والرتبة لا يتفاد
قال في الاصل واذا قطع ذكر مولود فان كان قد ترى صلاحه
بان يحرك ففي العمد القصاص اذا قطعه من الحشفة في الخطأ
الدية بخلا وان قطع بعض الحشفة او بعض الذكر فلا قصاص
وان قطع الذكر من الاصل فكذلك على رواية الاصل واراد
بالتحريك بالبول وفي الفتاوى الفضلى وفي لسان الصبي
الدية اذا كان استعمل فاما اذا استعمل ولم يتحرك فيه حكم
عدل وفي الشهادتين اذا قطع لسان صبي وكان يصح
فادعى القاطع انه اخر من لم يقبل قوله وعليه الدية في
الخطأ والقصاص في العمد وان يسمع له صياح فعلى القاطع
حكومة عدل وذكر الكرخي ان في لسان الطفل حكومة عدل
وذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطواسي ان عامة اصحابنا
يقولون ان فيه كمال الدية لانه ازال عضواً ينفع به حاله
الا ينفذ فانه صار بحال ينقطع بسائر اعضائه ينفع به
ايضاً هو الظاهر ووقع في نسخ رواية الجامع نصاً على محمد
ان في مسائل الصبي ان تسهل حكومة عدل وان تكلم فالدية
كاملة وفي الشهادتين عن محمد في امرأة خرج رأس
ولدها ولم يخرج منه شيء غير الرأس فجاء رجل وفقد عينه
جعلت عنه الدية ولا اجعل عليه القصاص مالم يخرج مع
الرأس نصفه او اكثر وفيه ايضا اذا فقأ عين صبي ساعة
ولدا وعبد ذلك بايام وزعم الفاضل انه لم يبصر بهذا العين
او قال لا ادري ابصر بها ام لا كان عليه حكومة العدل والعدو
قوله الا اذا شهد الشهود انيما كانت صحيحة لا يرون
بما علمه وانما كان بطرف بها في يجب الدية وفي المتقي
قال محمد في الجنين اذا خرج رأسه من بطن امه فقطع

انسان اذ فيه او فقاء عينه وقد علم انه يصبر ثم ولدته
حيث فعله الذية كمالا والقيمه ميتا كان عليه ما انقضه او قوا
حكومت عدل من قية الحنين وقال ابى حنيفة في سنن
الصبي الذي لا يتغربه الاشئ فيها وقال ابى يوسف فيها
حكومت عدل هذا ذكر في المنتقى وذكر في موضع آخر من
المنتقى في سنن الصبي لا يتغربه اذ لم يثبت دية كاملة وفي
نوادير ابن السماعة قال سألت محمدا عن قلع سن
صبي او خلق رأس امرأة فصالح الجاني اب الصبي والمرأة على
دراهم بنت السن او الشعر فاخبرني ان قال ابى حنيفة قال
بر والدراهم وكذلك قول محمدا لان محمدا قال
تسك منها مقدار ما داوى به السن ولو ضرب سن انسان
فتحرك بسبب ضربه ستاتي حولا سواد كان المحشي عليه صبيا
او بالغاً وفي القلع يختلف الجواب ان كان صغيرا ستاتي وان
كان كبيرا بالغاً لا يستاتي لانه لا يتوهم العود والانسان
كلها سواد في كل سن فكل سن او خمسمائة درهم هذه الجملة
في الفصل من جنابات المحيط وذكر في الزخيرة اذا قلع
سن صبي واجل حولا فأت الصبي قبل تمام الحول لا شئ
على الجاني عند ابى حنيفة وقال ابى يوسف فيه حكومت عدل
وذكر في المنتقى وفي سنن الصبي يوجب سنه ولو قلع سن
بالغ يلزمه الارش في الحال وذكر الفقيه ابو الليث في التوازل
صبي مات في الماء او سقط من سطح فأت من يحفظ نفسه
لا شئ على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليه ما الكفا
اما الاول فلا انه ان كانت له قوة حفظه نفسه كان في هذا
كالبالغ واما الثاني فلا ان حفظه عليه ما فصارت تركه مبلوغي
فوجب الكفارة عليهما عن نصير وذكر عن الفقيه ابى بكر
والفقيه القاسم في الوالد ان اذ لم تبعها هذا الصبي حتى
سقط من سطح او وقع في نار ومات لا شئ عليهما الا التوبة

واختار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احدها الا ان يكثر
سقط من يده لان الكفارة على الانسان انما يجب اذا اتصل
فعله بالمحل الا يرى ان حفر يترك على فارعة الطريق فوقع
فيها انسان ومات او كان سائقا او قائدا لدابة فاصابت
الدابة انسانا فأت انه لا كفارة عليه كذا ههنا وذكر في
التوازل الاتم اذا تركت الصبي عند الاب وذهبت والصبي
يقبل ترضي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي طيرا حتى مات
جوعا فالاب اثم وعليه الكفارة والتوبة وان يقبل ترضي
غيرها وهي تعلم بذلك فالاتم عليها وعليها الكفارة حكمه
عن نصير ويبيح ان يكثر المسئلة مختلفا فيها كما لا وبي
وفي فتاوى سمرقندى صبية بنت ست سنين حنت وكنت
جالسة الى جنب النار فخرجت الاتم بعد خروج الولد الى
بعض الجير لنت فاحترقت الصبي وماتت لادية على الاتم
ولكن ان كان لها مال يعجنى ان يعتق رقبة مؤمنة او تصوم
شهرين متتابعين ان لم يكن لها مال ويكون على دامة و
استغفار لعن الله سبحانه يعفو عنها وهذا استحباب
واما وجوب الكفارة فهو على ما ذكرناه من قبل قال محمدا
في الجامع الصغير رجل غصب صبيا حرأ فأت في يده فجاءه
او بجني فليس عليه شئ وان مات بصاعقة او نهمه حية
فعلى عاقلة الغاصب الذية هذا هو لفظ هذا الكتاب
وفي الاصل يقول اذا غصب الرجل صبيا حرأ فذهب به فأت
بمذاب على وجهين اما ان مات بامر يكثر التحرز والتخفظ عنه
بان اصابه حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب الا بما
فأت ان مات بامر يكثر التحرز والتخفظ عنه باقتل او صابه
حجرا وسقط عليه حائط او نزلت صاعقة من السماء فاصاب
فقتله او نهمه حية او اكله سبع او تروى من حائط او وصل
فان الغاصب يضمن في قول علمائنا الثلاثة وقال زفر

والشافعي لا يضمن واجمعوا على انه لو قتل الصبي فانه لا يضمن
على الغاصب وفي اليد يضمن مات بامر يكثر التحرز عنه او
بامر لا يكثر عنه وفي المنتقى لو مات الصبي في يد الغاصب
من امر او مرض من غير فعل كان دية على عاقلة الغاصب وان
غصب من غاصب ولا يدري احق ام ميت فلا شيء على الغاصب
واما زفر والشافعي فقد ذهبوا في ذلك ان غاصب الصبي لو
ضمن الصبي هذه الاسباب فانما يضمن اتمام الغصب او با
لجناية عليه لا يجوز ان يضمن بالغصب لان التحرز لا يضمن يا
الغصب كالحذر الكبير وكما اذا مات حنف الله ولو كان يضمن
سبب الغصب يضمن كما في العبد ولا يجوز ان يضمن بالجناية
لان الجناية اتمام مباشرة او تبليغا ولم يوجد من غاصب مباشرة
جناية على الصبي لان حد المباشرة ان يتصل بفعل الانسان
بغيره ويحدث منه الطلب كالجرع والضرب وغيرها وهنا
التلف لم يحدث من فعل الذي اتصل بالصبي وهو الغصب
ونقله انما حصل من نسيه الحية والمباشرة لم يوجد ولهذا
لا يجب عليه الكفارة ولم يوجد التثريب لان حد
التثريب ان يتصل اثر فعله بغيره لاحقيقة فعله وتلف
بأثر فعله وهنا التلف لم يحصل من اثر فعله حصوله
الصبي في المكان الذي نقله اليه ولم يحصل به التلف انما
حصل التلف باقتراض التبع وهذا يمنع وجوب الضمان على
المستتب كما لو وقع في البئر انسان فلم يت فوقع عليه آخر
فات من وقوع الثاني عليه فانه لا ضمان على جازم البئر ولا تك
بقولهم بانه اذا قتله انسان فان الغاصب يضمن ولو كان
الغصب من غاصب تبليغا للجناية على الصبي لكان لا يضمن
المستتب مع المباشرة كما في الخاف مع الدافع فهذا تعلق زفر
والشافعي وانه واضح واختلف عبارات متابعينا في هذه
المسئلة من متابعينا من قال بان الغاصب انما يضمن عندنا

سبب الغصب لا بالجناية فذهب الى الخلاف في الصبي الذي لا
يعتبر عن نفسه بشبه العبد من وجه لانه مما يثبت اليد
عليه كالعبد والحذر الكبير من وجه لانه ليس بالقلنا بشبه
بالعبد من وجه اذا هلك بامر يكثر التحرز عنه يضمن واذا
هلك بامر لا يكثر التحرز عنه لا يضمن توفير الشبهة في خطها
ومن سلك هذه العيادة احتج الى تخصيص قول محمد
في قوله ومن غصب صبي فانه اطلق ولم يفصل من صبي يعتد
عن نفسه او لا يعتد فانه متى مال هذه القائل بوجوب الضمان
اذا كان لا يعتد عن نفسه وبعدم وجوب الضمان اذا كان يعتد
عن نفسه فقد اثبت تخصيصا لم يذكر محمد ومن متابعينا
من قال بان الغاصب بالجناية على الصبي لا بسبب الغصب
ثم اختلفوا انه يضمن بالمباشرة او بالتبليغ قال بعضهم
بالمباشرة يضمن لانه باشر اتلافه حيث نقله الى ذلك المكان
من حيث ان التلف بهذه الاسباب لا يقيم الا ما كثر كلها
والصبي عاجز عن حفظ نفسه عن الاسباب المتلفة وانما يحفظ
وليه فاذا قطع حفظ ولية عنه اضيف التلف الى غصبه و
فعله من حيث الحكم فصار مباشرا لا تالا ف من حيث الحكم
وان لم يوجد حقيقة والمباشرة حكما كافية لا يجاب الضمان
كما في الممكن وشهود القصاص واذا اعدت مباشرة حكما صار
كانه التي الحية على الصبي حتى نسيه والتي الجدار عليه وضعه
بين يدي التبع حتى اقتصره واذا كان كذلك يضمن كذا
ههنا وهذا القائل لا يحتج الى تخصيص قول محمد في الصبي
بخلاف ما لو مات بالحق لان حدود الموت بالحق لا يضاف
الى غصبه ونقله قال الله تعالى انما يكونوا بدرككم الموت
ومنهم قال بان الغاصب يضمن بالتبليغ لا بالمباشرة لانه
لم يوجد منه المباشرة حقيقة ولكن وجد حد التثيب وهو
اتصال اثر فعله به وبسبب اضافة التلف الى فعله كما في

انما هو من فضل الله تعالى

محتمد ولكن يحتاج الى التخصيص ما قال محمد يضمن في قوله
قتل الصبي او اصابة حجر ان الغاصب ضامن فانه يحتاج
الى ان يحمل قوله قبل اذا حصل القتل ممن لا يعتر جنائية
واما اذا قتله من يعتر جنائية بان قتل هذا الصبي انسان
في يد الغاصب يقول بان الغاصب لا يضمن لان عنده هذا
القائل الغاصب مستتب والمسبب لان يضمن متى امكن احكام
الظمان على المباشر كما في الواقع والخافر وكما في الممسك والقائل
هذه الجملة في الفصل الثالث عشر من جنائيات المحيط وينظر
شرح هذه المعاني على سبيل الاستقصاء ثم وانما نقلت
منها نظرة من بحر وقصيدة من طوبى ولربيات من مثاليه غيب
الصبي الحر اذا قتله رجل في يد الغاصب كتبت من غصب
المنتفى في مثاليه الغصب من هذا المجموع فانه قال لو غصب
حرًا صغيرًا فقتله رجل خطأ في يده فلا ولياء الصبي ارتبوا
عاقلة ايتهما شاءوا وينظر تمامه ثم قال المحيط وذكر الناطقي
مسئلة الصباح على الصبي في صورة اخرى وذكر فيها خلافا
فقال صبي على خابط صاح به رجل فوق ومات قال ابو حنيفة
وابو يوسف وزفر لا شيء عليه وفي نوادر ابن رستم اذا صاح
فقال لا يقع فوقه لا يضمن وان قال فوقه يضمن لا قوله
امر بان يفعل فعل الوقوع فصار بمنزلة ما لو قال اتق
نفسك في الماء اذا قال في النار وفعل يضمن كذا ههنا
قال واذا قتل الصبي المغضوب رجلا لم يكن على الذي
اغتصبه من ذلك شيء وكذلك لو قتل الصبي نفسه لم يكن
على الغاصب شيء بالالتفاق والاولى تعرف في المحيط واذا
حمل الرجل الحر على دابة وقال له اسكها الى والحامل ليس
بربى الصغير فسقط الصبي عن الدابة يضمن الحامل سواء
كان الصبي ستمك على الدابة او لا ستمك لانه صار غاصبا
للمصغر بحمله على الدابة وغاصب الصغير ضامن اذا هلك

بما يمكن الخزعة عنه والتقوط عن الدابة يكثر الخزعة عنه بعد
 الحمل عليه ولأنه صار من قبلة للصبي في حمل من أعماله
 وهو مسالك الدابة بغير إذن وليه ومر استعمل صبيًا
بغير إذن وليه وهلك بب استعماله بعض الحال
أصعد هذه الشجرة وانقض ل نارها فصعد فقط
فات ضمن وعبث ل قال أصعد هذه الشجرة وانقض
نارها لنا كلها فقط ومات لا بعض لأنه استعمل
لنفسه ول قال للصبي أصعد هذه الشجرة وانقض لنا
ولم يقول ل فعل الصبي ذلك وعطى فيه اختلاف
الشيخ والصحيح أنه بعض سواء انقض ل الشر وقال
انقض ولم يقول ل وجب دية الصبي على عاقلة الرجل
لأنه محط بعض فانه قصد حملة على الدابة ولم يقصد أهلا
فكان مخطئا وشبه العهد يجب على العاقلة فهرت أولى
وتأويل هذه المسئلة إذا حمل على الدابة وهي واقفة أما
إذا كانت تسير فقد اختلفت الروايات فيه قال بعضهم
إذا اسقط الصبي والدابة تسير فهو ضامن وهكذا اشتبه
الحاكم في المختصر وتأويلها إذا كانت تسير صاحبها حتى كان
مضيا فألى صاحبها سواء كان الصبي تتمتع على الدابة
أو لا تتمتع فأما إذا أشارت بنفسها فلا ضمان عليه
لأن المصلحة هي الدابة فيكون جبارا ودكر في بعض الروايات
إذا اسقط الصبي وهو يسير الدابة بعض الصبي يسير
الرجل حمل الصبي عليها وهي واقفة ثم سيرها الصبي فوقع
فات لا ضمان على الرجل لأن السير مضاف إلى الصبي لا إلى الرجل
فصار كما إذا قتل الصبي المغضوب نفسه وان حملة عليها واقفة
فله طوائف إنسانا ان اوطأة وهي واقفة فضمناه على صاحبها
وأنه اوطأة بعد ما سارت فان سارت بتسبيل الصبي من
سير الدابة فالضمان على عاقلة الصبي وكذلك أخدت مالا

فضمان ذلك في مال الصبي وليس على الرجل من ذلك شيء
 وكان بمنزلة ما لو ناوله سكيناً فقتل نفسه لم يكن عليه
 ضمان كما إذا امره أن يصعد شجرة معينة فصعد أخرى و
 هربنا امره بما سلك الدابة لا بتسبيلها وصار كما إذا ناوله
 سكيناً وقال امكده فقتل بذلك رجلاً وجب الدية
 على عاقلة الصغير ولم يكن له عاقلة الصغير أن يرجعوا
 على عاقلة الأمر لأنه لم يستعمل في القتل وأنا استعمل
 في الأمر المسالك وأن كان الصبي لا يتمتع على الدابة ولا
 يسير الدابة وقد حمل الرجل والدابة واقفة ثم صارت
 واوطأت إنساناً واخسدت متاعاً لا ضمان على الصبي
 ولا على الحامل لأن الصبي بمنزلة الحمل والرجل لم يستبر
 الدابة وإنما سارت بنفسها وأخياها فكانت متقلته و
 أما إصابة المتقلته فأنه يهدر بقوله عليه السلام العجماء
 جبار والمراد به إذا كان متقلته قال وروى الحسن بن
 زياده عن أبي حنيفة أنه قال إذا سقط صبياً والقاه في الثود
 حتى قتله الحر أو القاه في ظل يوم بارد فقتله البرد
 فعلى عاقلة الدية وكذا إذا سقط والقاه بين يدي سبع
 صبي أكله فعلى عاقلة الدية ولو عصب صبياً حراً فذهب
 به لا بينه وقتله كان للاب الخيار إن شاء ضمن الدية على
 عاقلة بالعصب وإن شاء قتله بالقتل ولو قتله أجنبي
 في يد كان للاب بالخيار أيضاً فإن قتل القاتل برئ القاتل
 وعاقلة وإن شاء ضمن عاقلة الغاصب الدية رجوعاً بها
 في مال القاتل وفي المتن رجل امر صبياً أن يفتله دابة
 النهر وأمره في حاجته فات أو قتل لم يكن على الرجل شيء
 فان غرق في النهر أو ضربته دابته أو نهسته حية كان الذي
 امره ضامناً الدية على عاقلة وإذا حمل الرجل صبياً مع نفسه
 على الدابة فوطئت الدابة إنساناً فهذا على وجهين أن كان

الصبي يمتك على الدابة فدية المقتول على عاقبتها لأن سبها
 الدابة مضاف اليها وصار كما لو اراد بالفاروق على الرجل لكفا
 لانها باشر قتله ومن باشر قتل انسان يجب الكفارة على
 المباشر كذا هنا وكفارة على الصبي لأنه ليس من اهله
 وان كان لا يمتك فدية المقتول كلها يجب على الرجل و
 يكون الصبي كالنوب المسوط على الدابة وان حرمت وانلف
 انسانا او قدت متاعا انسانا فاجواب فيه على التقدير
 الذي ذكرنا ثم اذا كان الصبي يمتك لا يرجع الصبي على
 عاقلة الرجل بشئ لانها لو رجعت انما يرجع لانه صار غاصبا
 يحمل الصبي على الدابة او يحكم امره للصبي بالستر لا وجه الى
 الا ولان غاصب صبي الحر لا يضمن ما تلفت بفعل الصبي
 الا يرى انه لو قيل هذا على سبيل الاستشهاد ان من قال
 لصبي اصعد هذه الشجرة انقضت ثمارها ففصل فقط الام
 يضمن الدية على عاقلة وكذا لو عطاه غطبا او صلاحا يمتكه
 له ولم يامر بشئ فعطيه به الصبي ولم يرد بنو له عطيه به
 الصبي انه قتل نفسه فان هناك على المعطى انما اراد به انه
 سقط من يده على بعض بدنه وعطيه به وكذلك لو امره بحمل
 شئ او كسر حطب بغير اذن وليه فتلف من ذلك يضمن ولو لم يبد
 له امسكه لي فعطيه باللاح اختلاف المشايخ فيه وكذلك
 المشايخ فيما اذا قال له اصعد هذه الشجرة ولم يقل شئ
 آخر وقال انفض الثمار لنفسك فقط فيه اختلاف
 ايضا وقد ذكرنا في مسائل الغصب ان المختار في المبلتين
 الضمان ويأتي شئ منه في آخر هذا الفصل لو وضع
 الخطب بين يديه عبد مجبور عليه ولم يامر بشئ وكسر
 العبد الخطب فوقع قطعه من ذلك على عين العبد
 وذهبت عينه فلا شئ على صاحب الخطب هذه الجملة في
 الفصل الثالث عشر من جنائيات المحيط وفي المتفرقة

لصاحب المحيط في كتاب الغصب ورد فتوى بعض البلدان
 رجلا كان يكسر الخطب فجاء غلام رجل وقال حتى اكسر الخطب
 فالحان يعطيه فالح عليه في ذلك واخذ منه الغدوم وكسر
 بعض الخطب ثم قال انت باخر حتى اكسر فاني عخطب
 فكسر الغلام فضرب بعض المكسور من الخطب على عينه
 لا يكون على صاحب الخطب شئ لان صاحب الخطب لم يامر
 الغلام بكسر الخطب ولم يستعمل شئ وانما فعل
 العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل ضامنا شئ وقد
 ذكرنا ما بال غصب واستعماله عبد الغير في فصل الضمان
 من كتاب المصنوع وذكر في الزمالات اذا مال حايطة
 الصغير فاستشهد على ابيه فلم ينقص حتى سقط وانلف
 شئ فالضمان على الصبي ولا يجب شئ من ذلك على الاب
 والوصي سواء فرط في التقص او لم يفرط فان لم يسقط
 الحايطة حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا او مات
 الاب والوصي ثم سقط فلا ضمان على احد لان حكم ذلك
 الاستشهاد قد بطل لان ولاية الاب والوصي زالت
 بموت الاب والوصي ويملو الصغير وان تقدم على الصبي
 فقدما مستقبلا ثم سقط الحايطة على انسان فدية على عا
 عاقلة الصبي وروى بشر عن ابي يوسف في رجل اخرج من
 دار ولده الصغير جناحا او كيتفا او فعل ذلك وحمل رجل
 في داره فقتل منه تلف فالضمان على الصبي والموتل لقيام
 فعلهما مقام فعل الصبي والموتل فصار الموتل والصبي
 جانبين واذا ضرب الرجل بطن امرأة جنينا ميتا فعلى
 الضارب الفدية وهي عبدا وامة قيمته خمسمائة درهم
 وهذا استحسان اخذ به علماءنا والقياس ان لا يجب شئ
 وهو قول زفر وبسوى في ذلك الذكر والاثني لان الاثار
 في هذا الباب مطلقة ولا كفارة على الضارب وفي نوادر

المجموعة اذا ضرب بطن امرأة فالقت جنيناً ميتاً فغلبه
 الغرة هذا اذا كان بعد اربعة اشهر حين تنفخ فيه الروح
 اما اذا كان اقل من ذلك لا يجب وهل يكره اسقاط الجنين
 قبل ان ينفخ فيه الروح قال عامة مشايخنا بكرهه وبه افق
 صاحب المحيط وقال الامام العلي الغني بكرهه وبه افق
 بكر محمد بن الفضل والجنين اذا انفصل ميتاً
 اعتبر ولداً ونفساً على حدة في حق غيره كعباد في حق
 الاحكام حتى يصير الجارية ام ولد به وتضرب المرأة نفساً
 به ويجعل المعتدة للان واج وفي حق نفسه اعتبر عضو من
 اعضاء الام حتى لا يسهى ولا يبرث وكذلك في حق الله تعالى
 اعتبر عضو من اعضاء الام حتى لا يقام عليه صلوة الجارية
 والكفارة حق الله تعالى فيعتبر الجنين في حق حكم الكفارة منزلة
 عضو من اعضاءها والكفارة لا يجب بالتالي عضو من اعضائها
 واذا خرج الجنين ميتاً ثم مات فعلى الضارب الدية الكاملة
 وعليه الكفارة ويعتبر نفساً وولداً في حقه وفي حق غيره لو
 كان الحق لله او للعباد فيصلى عليه ويبرث ويصير
 الجارية ام ولد وتقضي به المعتدة قال ويكره بدل الجنين
 بين ورثته على فرايض الله تعالى يريد به الغرة اذا انفصل
 ميتاً وانما لا يبرث من غيره اذا انفصل ميتاً لان ذلك من
 حقه وفيما حقه اعتبر عضو من اعضائه الام من الضرب ثم
 خرج الجنين ميتاً فلا غرة في الجنين بخلافه اذا خرج الجنين
 حال حيوته ثم ماتت الام بعد ذلك او لم تمت فانه يجب
 في الجنين الغرة واذا ماتت الام من ضرب فعلى الضارب دية الام
 في ثلاث سنين وان كان في بطنها جنيناً فخرج احدها قبل
 موت الام وخرج الآخر بعد موت الام وهما ميتان يجب
 في الذي خرج بعد موت الام شيء ولو خرجا ميتين بعد موت
 الام لا يجب فيه الغرة والجنين الاول وهو الذي خرج قبل

موت الام لا يبرث من دية امه شيئاً لانه انفصل حياً
 ثم مات قبل موت الام لا يبرث من دية امه شيئاً فاذا انفصل
 ميتاً اولى ويرث الام منه لما ذكرنا والجنين الآخر وهو
 الذي خرج بعد موت الام لا يبرث من احد لانه انفصل
 ميتاً ولا يبرث عنه لانه لم يجب له شيء وان كان الذي خرج
 بعد موت الام حياً ثم مات ففيه الدية كاملة ويرث
 هذا الجنين من دية امه ومما ورثت امه من اخيه لانه
 كان حياً وقت موت امه فيبرث ما كان متركة امه و
 متروك امه ديته ومما ورثت من اخيه وهل يبرث هذا
 الجنين من الجنين الاول ان كان الاب حياً لا يبرث لان
 الاخ يصير محجوراً بالاب وان لم يكن حياً يبرث هذا ضرب
 بطن حرة فالقت جنيناً ميتاً فان ضرب بطن امه فالقت
 جنيناً ميتاً والام حية ينظر ان كان الحمل حراً بان كان الحمل
 من المولى يجب الغرة ذكر كان او نثى وان رقيقاً ذكر او نثى
 الرواية انه بقوله على الهية واللون الذي انفصل لو كان
 حياً ينظر ان كان ذلك ذكراً يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان
 انثى يجب عليه عشر قيمتها وروى الحسن بن زياد عن ابي
 يوسف ان الضارب يضمن نقصان الولادة ولا شيء عليه
 والكلام بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف وزفر
 فرج المسئلة اخرى ان الجنانية الخطاء على المماليك عند
 ابي حنيفة ومحمد بمنزلة الجنانية على الاجرار فالابن اذا
 من جهتها على الدية ويتحملها العاقلة ثم في الجنين الحرة
 الغرة وذلك نصف عشر دية ان كان ذكراً وعشر دية
 ان كان انثى ففي جنين الامه بحسب ذلك من قيمته
 لان القيمة في المالك بمنزلة الدية في الاجرار وعند ابي
 يوسف الجنانية في المماليك بمنزلة الجنانية في البهائم ومن ضرب
 بطن بريمة فالقت جنيناً ميتاً فانه لا يضمن في الجنين شيئاً

ويضمن نقصان الولادة ان نقصها للولادة كذا هربنا ونما هذا
 ينظر في جنابات المحيط ثم ما يجب في جنين الامة يتركز على
 على الضارب وفي ماله لان الوجوب على العاقلة بخلاف الجنين
 في نص والنقص وروح بايجاب الضمان على العاقلة في جنين
 الحر فيرد جنين الامة على اصل القياس وفي المنتقى اذا ضرب
 بطن امه فالقت جنينا حيا ومات ونقصها الولادة كان
 على الضارب قيمة الجنين حالة في ماله وان كان فيها وفاء
 ينقصان الولادة فلا شيء عليه من نقصان الولادة وان لم يكن
 فيها وفاء فعليه تمام ذلك وفي المنتقى رجل ضرب بطن امه واما
 الامة قال ابو حنيفة على الضارب قيمة الامة في ثلاث سنين
 واما اذا ضرب الرجل بطن امراته والقت جنينا ميتا فقد
 ذكر في الجامع الصغير ان عاقلة الاب الغرة ولا يرث الاب
 منه لانه باشر قتله والمباشرة لا يرث وان كان مخطئا ولا كفارة
 على الاب لما ذكرنا وفي المنتقى رجل ضرب بطن امراته فالقت جنينا
 حيا ثم مات ثم القت جنينا ميتا ثم ماتت الامة بعد ذلك
 وللرجل الضارب بنون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه
 غير هذه لذي ولدت عند الصرية ولها اخوة من ابيها وامها
 فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات يرث من
 ذلك امه السدس وما بقي فالاخوة هذا الولد من امه واما
 الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خمسا
 درهم ويكون للام من ذلك السدس وما بقي فهو للولد الذي
 وقع حيا ويرث من ذلك السدس لان فيها سدس جميع ما كان
 للابن الذي سقط حيا ويصير ما ورثت لامة من جميع ذلك لاختارها
 واما يرث الابن الحر من غرة الميت لان الغرة انما وجبت بالصرية
 وهو ذلك الوقت حتى وفي المنتقى قال ابو حنيفة وابو يوسف
 ومحمد اذا ضرب الرجل بطن امراته فالقت ميتا فلا كفارة
 على الضارب ولا يرث منه وان القت جنينا ميتا قد استبان من

خلقه شيء او طعت ثم ماتت هي من تلك الصرية ثم القت جنينا
 ميتا ومات ففي الاول الغرة وفي الامة الدية وفي الجنين
 الثاني الدية كاملة قال في الزيارات رجل اشترى
 من آخر جارية وقبضها ثم وطئها المشتري وحملت منه ثم
 ان الجارية ضربت بطن نفسها متعمدا اي متعمدا اسقاط
 الجنين والقوت جنينا ميتا او شربت من الدواء وما يجب
 سقوط الولد متعمدا او وضعت في قلبها ما يطرح به الولد
 فادخلته في الرحم فقط الجنين ميتا ثم استحق رجل بالينة
 وقضى لقاضي المستحق بالجارية وبالعقر على المشتري ان
 امنك قتلت ولدها وانته ولد هذا الرجل وانته لا تملك
 المهر وحرر الجنين مضمون بالغرة فادفع امنك او اخذها
 بغرة الجنين الحر وانما شرط محمد التعمد في فصل الجارية
 وتفسيره ان يسقط اسقاط الجنين لانهما ليست بباشرة لانهما
 بل هم مستتبة الى ذلك والنسب انما يوجب الضمان بوصف العمد
 فشرط تعدها في اسقاط الولد لتصير متعمدة في النسب وعلى
 لهذا الحر اذا فعلت ذلك بنفسها كان على قتلها الغرة
 وليست شرط ان يكون متعمدة في فعلها ما ذكرنا وهذا اذا
 كانت بغير اذن زوجها وبغير اذن المولى فان فعلت بائنا
 فلا ضمان وسئل ابو القاسم عن امرأة شربت الدواء
 فالقت جنينا ميتا قال لا غرة عليها وتاويله اذا شربت
 دواء لا يوجب سقوط الولد ولا يتعمد هي ذلك وقال
 ابو بكر في غير هذه الصورة انما اذا سقطت سقطا فليس
 عليها الا التوبة والاستغفار وان كان جنينا فعليها
 غرة وتاويله اذا شربت دواء يوجب سقوط الولد وتعمد
 ذلك وفي فتاوى ابو الليث امرأة شربت دواء وحملت
 حملا فالقت جنينا ميتا ان على قتلها خمسين مائة ومخ
 في سنة واحدة لو ارث الحمل باكا او غيره وان لم يكن لها

عاقلة ففي مالها في سنة قاله يوسف ابن عيسى وأبو داود
ذكرنا المنتقى رواية مجهولة امرأة شربت دواء فاستقطت
وكان شربت بغير ذلك يعني لغير إسقاط للولد فعليها
الغرة ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة ومحمد لا
يرثه وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا الجواب
يخالف جواب الزيادة وفي فتاوى المنتقى قيل عن
مختلفه وهي حامل احتملت لا إسقاط العدة بإسقاط
الولد وقال إن سقطت بفعلها وجب عليها غرة
ويكون ذلك للزوج وفي العيون إذا ضرب بطن حامل
فأصاب يدا الولد في بطنها فقطعها ثم ولدت حياً فنصف
الدية على قلته لأنه خطأ وإذا اشترى أمه حاملاً
فلم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها ثم ضرب إنسان
بطنها فالقت جنيباً ميتاً خيراً المشتري أن شاء أخذ
الامة بجميع الثمن وأتبع الجاني بارش حر ونطت له الفصل
وإن شاء فسخ العقد في الامة ولزمه الولد بحقه من
الثمن ولو كان للجنين أب حراً وورث آخر مقدم على مولى
العناقة فارش الجنين له في الوجهين ولا شيء للمشتري
هذه الحاملة في جنابات المحيط الأب إذا ضرب ابنه الصغير
فقطبت من ذلك ينظر إن ضربه حيث لا يضرب للتأديب
أوحيت يضرب ولكن فرق ما يضرب للتأديب فإنه يضرب
الدية وعليها الكفارة وإن ضربه حيث يضرب مثل ما يضرب
للتأديب فعليه الدية والكفارة عند أبي حنيفة وقال
أبي يوسف ومحمد لا شيء عليه وفي نوادر مشرعة عن أبي يوسف
أن عليه الكفارة وعلى هذا الخلاف الرضخ إذا ضرب الصغير
تأديباً أو الزوج إذا ضرب زوجته حيث يضرب للتأديب
مثل ما يضرب له حاشونها ضمن بالاجماع وللأب أو الوصي
إذا سلم الصغير إلى معلم يعلمه القرآن أو عملاً آخر فضربه المعلم

للتعليم

للتعليم أن ضربه باذن الأب والوصي يضرب مثل ما يضرب
للتعليم فلا ضمان على الأب والوصي ولا على المعلم وفي المنتقى
عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن عليه الكفارة وإن ضربه من غير
الأب يضرب أو فرق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضامن والحاصل
أنه عند أبي حنيفة إذا ضرب الأب ابنه بنفسه حيث ما يضرب مثل
ما يضرب للتأديب يضمن عند أبي حنيفة ولو أضر المعلم فضر
كذلك لا يضمن الأب والمعلم والفرق لا بين حنيفة وبين المعلم
وبين الأب أن المعلم معين في الضرب والأب ليس بمعين
بل هو مستوفى حقه لأن منفعة ضرب الصغير راجعة إلى الصغير
وصلاح الصغير يعود بحكم البعضية واستيفاء الإنسان
حقه تنفيذ شرط التلاوة كما في فصل الزوجية ثم اتفقا
ضمن الأب بضربه بنفسه ولم يضمن بالامر للمعلم لأن الأب
في الضرب بنفسه مباشر والمباشر يجوز أن يضمن وإن لم يكن
متعدياً في مباشرة كما في ضرب الزوج وزوجه وأما الأب
بالامر فليسب وليس مباشر والمستب إنما يضمن إذا كان متعدياً
في السبب تماماً إذا كان متعدياً فلا وللأب بالامر للمعلم
بالضرب ليس بتعدي لأن الأب ولاية ضرب الصغير لأصله
الصغير فلهذا اختلفوا قال هشام في نوادره فقتب
سلة المعلم قلت لمحمدان لم يكن الأب قال له في امر
الضرب شيئاً قال يضمن المعلم وفي بعض النسخ أن الأب
إذا ضرب إنما يضمن عند أبي حنيفة إذا كان الأب ضرب
ضربة للتأديب أما إذا ضربه لتعليم القرآن فإنه لا
يضمن كالمعلم فإذا اختلف بين ضرب المعلم باذن الأب
وبين ضرب الأب إذا كان الضرب للتعليم وذكر من
الآية الحلواني في شرح الأجازات أن في ضرب الأب ابنه
وفي ضرب الزوج زوجته روايتان غلطتان في رواية
يضمن وفي رواية لا يضمن وأما الولد إذا ضرب ولدها

الصغير للتأديب فلا شك انهما يضمن عندا في حنيفة وقد
 اختلف الشايخ على قولهما قال بعضهم يضمن وقال
 بعضهم لا يضمن في كتاب العلل للزوج ان يضرب امرأة
 على مضجعة واذا ماتت من ضربه ضمن وفيه ليس للزوج
 ان يضرب امرأته على ترك الصلوة وللأب ان يضرب
 ابنه على ترك الصلوة وذكر في كتاب الفرائض في باب
 ميراث القاتل مسألة الأب اذا ضرب ابنه اولاد للآل
 على الخلاف الذي ذكرنا وذكر مسألة المعلم اذا ضرب
 الصغير باذن الأب على الاتفاق على نحو ما قلنا قال محمد
 ثم وهذا من ترك وقيل هذا عن محمد وعوى لنا
 على في حنيفة ووجهه ان اذن الأب لما اثر في استيفاء الضمان
 عن المعلم ففعل الأب بنفسه كيف يوجب الضمان على
 الأب وحال الأب اقوى من حال المعلم وذكر الناطقي
 ان الانسان قد يستفيد مرة من جهة ثم يكون حاله
 اقوى من حاله كالمعلم والأب والرصدي هربا وكذا
 الأب لا يبيع مال ولدها الكبير وصق الأب يملك ذلك
 وكذا المريض اذا مرض موت اذا باع بالمحاباة البيرة لا
 يجوز ولا يكره عفا والرصدي يملك البيع بالمحاباة البيرة
 وقيل هذا عن محمد استدلال على رجوع ابي حنيفة
 عن قول الأب ووجهه ان الأب لما اثر في سقوطه فعل
 المعلم فاولى ان يؤثر في منع الضمان عن الأب اذا فعل
 بنفسه واليه ماله ثم لا يثبت الرجوع حتى وذكر في شرحه
 ان ابا جرجع الحقولما وهو الصحيح وفي الملتقط وعن ابي
 يوسف في الأب والرصدي اذا ضربا الصغير انهما لا يضمنان ولا
 يجرمان عداوتهم وشي من مسائل ضرب الصبي ومقدار
 ما يضرب قد ذكرناه في مسائل الصلوة النزاع والفصا
 او الحجام اذا برع او قصدا وحجم وكان باذن الرعي في الصبي او

باذن

باذن المولى في العبد وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم
 وكذلك الختان فهو لا يضمن السريرة بالا خلافا اذا
 قطع الختان بعض الحشفة في العبد اذ في الصبي ففيه
 حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان برأ فعله في
 العبد بحال القيمة وفي الصبي بحال الدية وان مات
 ففيه نصف الدية في الصبي ونصف القيمة في العبد
 لانه اذا مات فالتلف حصل بقعدين احدهما ما دون
 فيه وهو قطع الجيلة والثاني غير ما دون فيه وهو قطع
 الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا برأ فقطع الجيلة ما
 ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية ونظام
 هذا ينظر في جنائيات المحيط وفي نوادر صاحب المحيط
 صبي جاء الى فضاء وقال اقصدي فقصده فصد مقتنا
 فأت من ذلك التسيب يجب دية على عاقلة الفصا
 وكذلك العبد يجب قيمته على عاقلة الفصا وقد مر
 ذكر في مسائل الغصب عدا الصبي والمجنون خطأ وفيه
 الدية على العاقلة والمعتوه كالمجنون وفي مستفرقات
 جنائيات صاحب المحيط قال هشام في نوادر عن محمد
 في جارية بين جليلين جاءت بولد فجن الولد جنابة ثم ادعاه
 احدهما يلزمه الدية كلها في مالها وفي الجامع الا صغير
 عن محمد فن اجتمع عليه الضمان والجانبين يردون
 قتله ولا يتدبر على دفعهم الا بالقتل قال ليس لهما ان
 يقتلهم قال عمر بن سفيان قلت لمحمد ان قضيا ابا
 مطيع يقول له ان ياتي على نفسهم بالدفع على نفسهم قال
 عمر ولا خرافة في محمد في الطوفان فقال يا خراساني القول
 ما قال صاحبكم كذا محمد بن سلمة كان نصير يفتي بالضمان في
 الصبي والمجنون والبهيمة اذا قتل الرجل دفعا وكان الغفبة
 ابو بكر يفتي بعد الضمان لانه لا حيلة له غيره قال الفقيه

أبو الليث هذا القول خلاف ما قاله في الروايات الظاهرة
 هذه الجملة من متفرقات خبايا المحيط وذكر في الفصل
 العشرين منها سئل محمد بن سلمة عن جماعة كان يتردد
 على كلب عقور فاختطوا واحدا منهم فاصاب صغيره فأتوا
 وعرفوا أن هذا سهم فلان ولكن لم يشهدوا أحدا من رماه
 فلان فصالح الأب صاحب السهم على كرم ثم طالب المصالح
 رة الصلح قال إن كان يعلم أن المصالح هو الذي حررها
 فالصلح مافض وإن لم يعلم غير معرفة السهم فالصلح باطل
 وإن علم أن الخارج صاحب السهم ولكن لما استقبلت الصغيرة
 أياها لطمها أبوها فسقطت وماتت ولا يرى أنها ماتت
 من اللطمه أو من الرمي مال حال الصلح قال إن كان صالح للأب
 بأذن سائر الورثة ولا ميراث للأب وإن كان الصلح بغير
 إذنهم فالصلح باطل وهذا لأنه لاحق للأب في موجب
 الجناية في حيث حرم عكبراته فيعتبر إذن الورثة بما في
 الصلح الاجنبى وفي نوادره شام قال سالت محمدا
 عن قلع سن صبي أو خلق راس امرأة فصالح الجاني بالصبى
 أو المرأة على دراهم ثم التفت إلى الشريفة فقلت يا أبا ج
 قال بر والد تراهم قال وكذلك قول محمد إلا أن محمدا
 يقول يسك منها مقدار ما داوى به السن قلت وكذلك
 إن كان هذا كسر يد فصالحته منه منها ثم جبرت ومحت
 حتى لم يروا منها شيئا قال نعم قلت فإن زعم صاحب
 اليد أن يدي قد ضعفت وليست كما كانت قال أمر من أن
 ينظر إليها فإنه لا يكاد يخفى هذا الجملة في هذا الفصل
 وذكر في الفصل الثامن عشر منها ولو أن صبي في يده
أبيه جذبه إنسان من يدايه والأب ممسكه له حتى
 مات ذرية الصبي على من جذبه وورثه أبوه فإن جذبه
 الرجل وجذبه الأب حتى مات فعليه ما الذية ولا يرثه

أبو وفي متفرقات خبايات المحيط ذكر في غيب العيون
 جارية دفعت جارية أخرى فذهبت عذرها قال محمد
 ذمة عليها صدق مثلها قال بغلنا عن عمر بن الخطاب
 في جارتين تدفعنا في حمام فذهبت عذره أحدهما
 فضمن الأخرى صدق مثلها لمسئلة طارت واقعة
الفتوى سخارا وسمرقند وقد وقعت واقعة في زمنا
 وصورها زن معرناة وخرى نارسيد ركة ساكره او بره
 برمان فرستا وكافران او راكر فتنده وبكارت زائل كرم
 هل يجب الضمان على الاستاذ ولا شك أن إرسالها بأذن
 وليها لا ضمان عليها وإن أرسلها بغير إذن وليها هل
 يضمن الاستاذ مخرج مثلها فعلى قياس ما ذكرنا فيما إذا غيب
 صبيًا حرا فقتله إنسان يجب الذية على الغاصب ينبغي أن
 يجب الضمان هنا على الاستاذ ولا يجب على الكافر إذا كان
 حربيا لأنهم لا يؤخذون بالضمان والقول فيما فعلوا باقتضاها
 وأمرنا لأنهم يستحلون دمانا وأمرنا فلا يعتقون جوب
 الضمان والقول عليهم وليس لنا ولاية عليهم حتى يلزمهم
 حكم اعتقادنا فلا يلزمه شيء في كراه المبسوط في باب الكراه
 الخوارج وفي ديات فتاوى الدينارى صغيرة برنر بيان
 نشت است سر نارسيد آمله وابن نرديان زابن داشت
 فسقط الصغيرة وذهبت عذرها قال يجب الضمان
 بقدر النقصان قبل بركه واجب شود هرجه كم از ارش
 موصحه بود برجا في بوه وبر عافله وقد ذكرنا بعض هذه
 المسائل في مسائل الحدود وفي فوائد شيخ الاسلام
 برهان الدين ذمة الزوج إذا أزال العذرة بالاصبع هل
 يضمن إيجاب لا ويعذر وفي الجامع الا صغير جل رفع
 بكر اجنبية فسقطت فذهبت عذرتها فاعليه مخرج مثلها
 في ماله والتعزير ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة ونظر

جنس هذه المسائل في جنائيات الفتاوى الصغرى ذكر في المحلى
 وفي الفتاوى ابى الليث رحمه رجل صبيان يلعبون بالرمي فمات
 بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين او نحوه سماً فاذهبت
 عنها قال الفقيه ابو بكر رح الدية في مال الصبي دون
 والده فان لم يكن للصبي مال فنظرة الى ميسرة قال الفقيه
 رحمه اوجب الدية في مال الصبي لانه كان يرى للعم عاقلة
 وهكذا يفتى الفقيه ابو جعفر رحمه لا عاقلة للعم وبنه
 كان يفتى ظهيرا لدين المرغيباني رحمه وفي جنائيات الملقط
 صبي رمى سماً على انسان فذهبت عينه لا ضمان على
 والده عندنا في مكر رحمه لانه يقول لا عاقلة للعم لعدم
 الناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان للصبي
 عاقلة يجب على عاقلة بالبيتة ولا يجب باقرار الصبي
 ولا شهادة الصبيان شئ وذكر في الجامع الصغير
 اذا عرف صبياً او بالفا في البحر لا قصاص عليه عند
 ابى حنيفة خلافاً لها وذكر في الزجرية ويقتل القتل
 بالصبي وكذا يقتل سليم الجوارح منافص الاطراف
 والصبي والمجنون كالبالغ في دية النفس ودية المرأة في
 النفس على نصف دية الرجل والعاقلة اذا احتملت
 الدية لا يجب منها شئ على الشاهد والعبيد والامان
 والصبيان والمجانين واذا اوجب القصاص لصغير
 او معتوه في النفس او فيما دون النفس ولا حق للاب
 في هذا القصاص فان الاب يملك استيفاءه عند
 علمائنا رحمه خلافاً للشافعي ولو اراد ان يصالح عن
 قصاص وجب للصغير والمعتوه في النفس وفيما دون
 النفس فله ذلك ولو اراد ان يعفو عن ذلك فليس له
 ذلك وانما الوصي فملك يملك استيفاء قصاص وجب
 للصغير والمعتوه فان كان القصاص في النفس لا يملك بخلاف

الاب وان كان فيما دون النفس ذكر في عامة الروايات
 ان له ولاية الاستيفاء وفي بعض الروايات ليس له
 ذلك وان اراد الوصي ان يصالح عن قصاص وجب للمعتوه
 للصغير ان كان القصاص في النفس فيه روايتان على رواية
 صالح الاصل ليس له ذلك وعلى رواية ويات الاصل له
 ذلك وعلى رواية وان كان القصاص فيما دون النفس فعلى
 الرواية التي يملك الاستيفاء وهو القياس يجب ان يكون
 فيه روايتان وان اراد الوصي العفو فليس له ذلك النفس
 وما دون النفس فيه سواء وان صالح الوصي عن قصاص
 وجب للصغير وخط من الدم شيئاً لا يجوز والفرق بين القاتل
 والبسر من الخط والقاصي هل يملك استيفاء القصاص
 للصغير ذكر كثير من مشايخنا المتأخرين ان القاصي كالا
 في هذا وذكر محمد في الكليات ان القاصي لا
 لا يستوفى القصاص للصغير في النفس وفيما دون النفس
 ولا يصالح قال الشافعي رحمه في واقعة وعندي ان القاتل
 كالوصي وانما هذا ينظر في المحيط والزخيرة واذا وجد
 القاتل في دار صبي او مجنون لا يجب على الصبي والمجنون
 القامة بالاجماع وانما يجب القسامة والدية على
 عاقلة هذه الجملة من خيرة البرهانية وفي نوارد
 صاحب المحيط امر صبياً باستهلاك مال انسان بصبي
 الصبي ثم يرجع على الامر ولو قال لصبي انقص هذه
 الحايطة ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انقص لي يضمن
 بالاجماع ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقص لي ثمارها
 فصعد واسلم الثمرة وبقيت الثمرة في خلفه ومات منه
 ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على فعله فعلى الصبي
 وذكر في وصايا المفتي لوان عبداً لا ينام جنى جنابة كان
 لوصيه ان يختار لهم امساك العبد ويدفع ارض الجنابة

من ما لهم الا ان يكون بين ارش الجناية وبين قيمة العبد
شيئ متفاوت فان قال الوصي عند القاضي اخترت
اساك العبد واشهد على نفسه شيئا فليس له بعد
ذلك ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير
العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤدي ارش الجناية من ثمنه
فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجناية
دين على اليتام حتى يؤديها ولا قصاص فيها بين الصبي
لقوله عليه السلام رفع عن ثلاثة وعمد الصبي وخطائه
سواء عندنا ويجب الدية في الحالين ويكون الدية في ماله
في فصل العمد لان العاقلة لا بعقل العمد ولا كفارة
عليه في الخطاء عندنا ولا يحرم عن الميراث خلافا للشافعي
والجواب في المعتوه تطير الجواب في الصبي والمجنون كالصبي
ايضا في الفصل الثاني من جنائيات المحيط والصبي كالبالغ
في دية النفس ودية المرأة في النفس على نصف دية الرجل
وذكر في الفصل السابع من جنائيات المحيط والصبي
اذا قتل ولد او ليا صغار وكبار فلكبار ان يقتلوا القاتل
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس لهم ذلك حتى
يدرك الصغار وكذا ذكر هذا اللفظ في الجامع وذكر
في الاصل بلفظ اخر اذا قتل الرجل ولد ورفقه صغار وكبار
فارد الكبير ان يستوفي في موجب القتل اما ان يكون القتل
عمدا او خطأ فان كان الشريك الكبير باستوفي جميع
الدية حصه نفسه بحكم الملك وحقه الصغير بحكم الولاية
وان كان الكبير اخا وعما ولم يكن وصيا يستوفي حصته
نفسه ولا يستوفي الصغير وان كان القتل عمدا ان كان
الشريك الكبير ابا كان له ان يستوفي القصاص بالاجماع
وان كان الشريك الكبير جنبيا بان قتل عبدا مشتركا بين
اجنبيتين احدهما صغير والاخر كبير ليس له ان يستوفي القصاص

بالاجماع

بالاجماع وان كان الكبير اخا وعما فعند ابي حنيفة ربح
له ان يستوفي القصاص خلافا لهما كما مر وان اراد التلطي
ان يستوفي حصته الصغير مع الكبير فعند ابي حنيفة ربح
له ذلك خلافا لهما واجمعوا على ان القصاص اذا كان
كافة للصغير فليس للاخ والعم ولا لاية الاستيفاء واقعة
الفتوى جميع اذ بالغان ونا سيدة كان كوي ياحتمد و
نا سيدة بر سر ديواني نشته بود ونظاره في كره كوي
بريشاني اوزد ودرهه ان شب به ان سبب هلاك شر و
معلوم نيست كه اين كوي را كه زد و درين صورت موجب
اين قتل چه باشد ذكر في جنائيات فتاوى القاضي الاما
في الذين دفع صبيان اجتمعوا في موضع بلعبون ويرمون
فاصاب سم احد من عين امرأة وذهبت والصبي ابن
سبع سنين قال الفقيه ابو بكر ارش عين المرأة في مال الصبي
ولا شيء على الاب وان لم يكن مال فنظره الى اليسرة ولنا
ارجب الدية على الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة قال
ثم انما يجب الارش اذا ثبت رمية شهادة الشهود لا باقرار
الصبي ولا بوجد سمه فيها لانه اقراره على نفسه باطل
وعلى قياس مسئلة الكالا باري والدواتكي ينبغي ان
يجب القامة على اهل تلك المحلة وصورتها كالا باري
ودروازكي اذا اقتلوا فاجلوا عن قتل يجعل القتل
قتل المحلة فيجب الدية والقامة على اهل تلك
المحلة وفي جنائيات الجامع الصغير قوم التقوا بابيوسف
فاجعلوا قتل فالدية والقامة على اهل المحلة الا اذا
عقبوا واحدا من الفريقين يعني يدعي ابناء القتل على كل
فريقين الذين اقتلوا بعينه فيضمن ذلك براءة اهل المحلة
ونحو ذلك الذي لا يظهر القتل عليه ولو عتبوا من اهل المحلة
لا يضمن ذلك براءة اهل المحلة وينظر في فتاوى صاحب المحيط

وذكر في باب القامة في آخره من شرح الطحاوي ولو مر رجل
 في محلة فأصابه سهم أو حجر ولا يدري من أي موضع أصابه
 فمات من تلك الحادثة فعلى أهل المحلة القامة والدية وكان
 صحيحا يذهب ويحج ولا شيء عليه في الأمر بالجناية على الغير
 ذكر في المحيط رجل غرأ مريتا بقتل رجل فقتله فعلى عاقلة
 الصبي الدية في ثلاث سنين ثم عاقلة الصبي يرجع بالزهرم
 على عاقلة الأمر ونظير هذا فيمن ربط بعيرا في قطار رجل
 فقاد صاحب القطار الأبل فوطئ البعير رجلا فقتله يجب
 الدية على عاقلة صاحب القطار ثم يرجعون بذلك على من
 أدخله فيه ولو أقر الخمر عبدا كبيرا أو صغيرا ما ذوناله المحجور
 عليه بقتل رجل ففعل بخير المولى بين الدفع والغاء ثم
 يرجع المولى على الخمر الأمر بالاقبال من قيمة العبد والغداء
 لأنه لا يستعمل ومن غصب عبدا فمات عند الغاصب ضاية
 وخير مولاة بين الدفع والغداء لا يرجع على الغاصب
 عند محجور عليه كبيرا من عبدا محجورا عليه صغيرا بقتل
 رجل فقتله وخير مولاة بين الدفع والغداء لا يرجع
 على الأمر حتى يعق وأن كان المأمور صبيا حرا والبا
 على بحاله يضمن عاقلة الصبي الدية ولا يرجع لهم
 على العبد الأمر لا في الحال ولا بعد العتاق ولو كان
 العبد الأمر صغيرا محجورا عليه والمأمور أيضا صغيرا عليه وبقي
 المسئلة بحالها لا يكتف المولاة أن يرجع على الأمر لا في الحال
 ولا بعد العتاق ولو أقر عبدا ما ذوناله صغيرا كبيرا
 عبدا محجورا عليه أو ما ذوناله صغيرا أو كبيرا بقتل رجل
 فقتله وخير المولى بين الدفع والغداء يرجع بالاقبال
 في رغبة الأمر ولو أقر العبد المأذون له صبيا حرا
 بقتل رجلا فقتله فدية المقتول على عاقلة الصبي ولا
 يكتف العاقلة الصبي حق الرجوع على الأمر ولو أن حرا

ماذونا

ماذونا في التجارة أمر عبدا صغيرا أو كبيرا ما ذوناله
 في التجارة أو محجورا عليه بقتل رجل وخير المولى بين
 الدفع والغداء يرجع بالاقبال رجلا فقتله فدية المقتول
 على عاقلة الصبي ولا يكتف العاقلة الصبي حق الرجوع
 على الأمر ولو أن حرا صغيرا ما ذوناله في التجارة أمر
 عبدا صغيرا أو كبيرا ما ذوناله في التجارة أو محجورا عليه
 بقتل رجل وخير المولى بين الدفع والغداء على الأمر
 ولو أمر صبيا حرا ما ذوناله في التجارة أو محجورا عليه
 بقتل فقتله حتى رجبت الدية على عاقلة القاتل
 في ثلاث سنين لا يرجعون بذلك على الأمر ولا على
 عاقلة في الحال ولا بعد البلوغ لأن هذا ضمان
 جناية لا ضمان غصب والصبي المأذون له لا يلحقه ضمان
 الجناية وهو كالصبي المحجور عليه في ضمان الجناية والصبي
 المحجور عليه لو أمر بذلك لا يرجعون على عاقلة فكذا
 الصبي المأذون له وكذا العبد المأذون له ولا يلحقه
 ضمان الجناية وهو في ضمان الجناية كالعبد المحجور عليه
 وقام هذه المسائل في الفصل الثاني من جانيان
 المحيط في **باب الديار والإضيحة** ذبيحة الصبي
 والمحزون والمرأة حلال إذا كان يعقل ويضبط أمّا
 إذا كان لا يضبط ولا يعقل التهمة والذبيحة ولا
 تحل لأن التهمة على الذبيحة شرطا بالنقص وذلك
 بالتقصيد بما ذكرنا كذا ذكر في الهداية وذكر في الزخيرة
 معنى قوله يضبط أي يربط الربح من قري الأوزاج
 وقوله يعقل تكليفا في مضاه قال مشايخنا معناه
 يعقل التهمة وقال بعضهم معناه أن يعلم أن الحلي
 يقطع المقدمة والأوزاج وذبيحة الأخرس حلال و
 عجز عن التهمة بحكم الخرس يعتبر بالعجز بحكم الشبان و

والاقلق والمجنون سواء واذا كان الرجل غيبا ولما ولد
صغار وليس الا اولاد مال فليس عليه ان يضي عن اولاد
في ظاهر الزرية وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح ان
عليه ذلك وقد قيل ايضا عند ابي ج وابي يوسف يرضى
ذلك وعند محمد بن زفر ربح يلزمه ذلك وان كان
لاولاد مال ذكر شمس الائمة الشريفة ربح وقال
بعض مشايخنا على الاب او الوصي ان يضي عنه من ماله
عند ابي ج ربح والاصح انه ليس عليه ذلك وذكر محمد
الائمة الحلواني ربح ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله يجب في ماله وان يضي عنه الاب ضمن قال
المدرسي ربح والصحيح ان يقال بان يضي عنه وبما كل الصبي
منه ما يمكن ويبني بالباقي ما يتفجع بعينه وذكر القاري
الشديد ربح في شرح اصابي الزعفراني انه اذا كان الاولاد
مال ففي ظاهر الزرية لا يجب على الاب والوصي
ان يضي من ماله فان فعل الاب او الوصي ذلك
ضمن وروى الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف ربح
ان الاب والوصي ان يضي من ماله وعند محمد بن
زفر شرح على ردا الحسن يجب الضمان واما على قول
ابي حنيفة وابي يوسف ربح فالاب لا يضمن بالاخلاق
على كل حال وفي الوصي اختلاف المشايخ بعضهم قالوا
ان كان الصبي ياكل فلا ضمان على الوصي وان كان لا ياكل
فعليه الضمان ورف هذا القائل بين الاب والوصي
من حيث ان يصر الوصي انما ينفذ على الصغير اذا
كان للتصغير فيه منفعة ظاهرة وانما يكون للصبي نفع
ظاهرا اذا كان الصبي ياكل اما تصرف الاب فانما لا ينفذ
اذا كان ضاررا ولا ضرر ههنا ومنهم من قال لا ضمان
على الوصي على كل حال كما لا يضمن على الاب وعلى العوي

هذه الجملة من الزخيرة البرهانية وفي سماع فتاوى
القاضي الامام فخر الدين ربح الاب لا يضي من مال
الصغير فان يضي من مال نفسه يلزم متبرعا وفي مجال
القاضي ابي جعفر الاسترشدي ربح الضحية يجب في مال
الصغير ويقوم به الاب او وصيه او الجد ولا يطعم منه
احدا بل يطعم الصبي وخادمه والابولس باكله ان لم يملكه
استحسانا ويجوز بشرى بذلك اللحم مطعوم
الصبي ولا يشرى به شيئا آخر وان يضي الاب من مال
نفسه بفعل ما يفعل بغيره ان نفسه **في ما قبل**
الوقف اذا وقف على نياهي بنى فلان فان وقف في
حياته وصحته وهم يحضرون لا يجوز وان كان بعد الموت
يجوز لانه يصير وصية لتقدم يحضرون وانه يجوز حتى اذا
اتقوا يصير ميراثا عنهم وان كانوا لا يحضرون في حال
الحياة وبعد الممات يجوز لانه مؤبد في الوقف العدة
وفي الملتقط اذا وقف على نياهي بنى فلان وكل من ادرك
ادرك لا حوله ولراختلافنا في بلوغه فالقول قوله
ان لم يدرك رجل قال ارضي وقف على اما غرو ولدي
يعني صغارا وله مكانة الوقف على الصغار خاصة
ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف
لا عند وجوه الغلة اذا اقر الورثة بارضي في ايديهم
ان مواسمهم وقفها ويسمى كل واحد منهم من الغلة
الى الوجه الذي يسمى ولا ية هذا الوقف يلزم
للقاضي وان كان في الورثة صغيرا وغائب ولا نفقي
في حقهم حتى يحضر الغائب وبلغ الصغير هذه الجملة
مذكورة في الفتاوى وفي الزخيرة اذا وقف ارضا على
قرينة قسمة الغلة على قرينة على عدد رؤسهم الصغير
والكبير والغني والفقير فيه على السواء وان اراد رجل

اثبات قرابة وله وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيراً
 بخلاف ما اذا كان كبيراً فانه يثبت فقره بنفسه ووصي
 الاب في هذا ينزل الاب وان لم يكن اب ولا وصي الاب
 وله ان يعز او ام او خال فله ذلك اثبات قرابة الصغير
 وفقره اذا كان الصغير في حجره استحقاقاً الا ان بين القول
 الهبة واثبات القرابة تدفع فرق فان الام تقوت الهبة
 على الصغير وان كان الاب حياً ولا ثبت قرابة الصغير
 وفقره اذا كان الاب حياً ثم اذا كان الاخ او العم او الاب
 موضع الفلانة في ايديهم فاهو نصيب الصغير من
 الفلانة تدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق وان لم يكن موضعاً
 لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويوصر بالنفقة عليه واذا كان
 القرابة ولو كبيراً زمانه به فهو فقير ولهذا الولد او ولد
 صغير فقير فانه لا يعطى ولا الولد مكفوف هذه الجملة
 في الفصل السادس من وقف الزخيرة وتامها ينظر
 وفي فتاوى رشيد الدين رحمه القاضي اذا فوض التولية
 الى وصي يجوز اذا كان اهلاً للحفظ ويكوز له ولاية التصرف
 كما ان القاضي يملك اذن الصبي وان كان المولى لا يثاذن
 لذلك التولية ويجوز تفويض التولية الى العبد المحجور
 عليه لان المانع حق المولى وقد زال ذلك بالاذن في
سائل الوصايا ذكر في يوسع شرح الطحاوي وصية الصبي
 لا يجوز وان اضافها الى ما بعد البلوغ وان مات قبل البلوغ
 او بعد بطلت وصية ولوا وصي في حال صغره بوصية لا يفي
 الا اذا اجاز ذلك بعد البلوغ في يوسع ويكوز اجازته منزلة
 الاستدلال وفي وصايا التنازل عن محمد بن مقاتل رحمه
 فيمن اوصى بصبي بمال سماه اوصيت له بهذا المال فاعطوه اياه
 بعد موت ابيه او قال اذا ادرك وجبت له الوصية بعد
 موت الموصي وللوصي ان لا يدفع الى الصبي الا بعد الوقف

فان دفع الى القاضي فان رضى بالصغير موضعاً للمال امر يدفع
 المال اليه ولو قال الميت متى مات ابو هذا الصبي فقد
 اوصيت له بكذا فهو وصية فيها ضعف في مذهبه علمائنا
 رحمه قال محمد بن مقاتل واما عندنا فان المال الذي
 اوصى به يوقف فان مات الصبي قبل موت ابيه بطلت
 الوصية وذكر في الهداية لا يفي وصية الصبي وقال
 الشافعي رحمه اذا كان في وجوه الخير يفي لان عمره مسمى
 اجاز وصية بتابع او باقعه وهذا الذي راهقه الحليم قلنا
 الاثر محمول على انه كان قريب العهد بالحلم مجازاً او كانت
 وصية في تجهيزه ودفعه وذلك جائز عندنا وفي المتأخر
 رجل اوصى لبنائه بنى فلان فان كانوا يحصرون دخل في الوصية
 فقراء وهم واغنياء وهم ذكورهم واناثهم لانه تملك في حقهم
 والوصية تملك وان كانوا لا يحصرون فالوصية للفقراء منهم
 دون الاغنياء وينظر في وصايا الهداية وجنس هذا
 من مسائل الوقف وذكر في الباب الثامن وستين
 من ادب القاضي رجل اوصى الى غيد وصي اخرجهما القاي
 من الوصية وجعل مكانهما وصياً للميت لان العبد
 مشغول بخدمة المولى والصبي لا يهتدى الى التصرف هل
 ينفذ تصرفهما قبل ان يخرجهما القاضي اما تصرف العبد
 فينفذ واختلف المتأخر في تصرف الصبي والصبي
 انه لا ينفذ بخلاف ما اذا وكله في حالة الحيوة فانه ينفذ
 تصرفه ثم وهنا لا ينفذ لان هذا التصرف لا ينفذ
 عن الزام العهدة ولا يملك الزام العهدة على الميت ولا
 عليه لانها ليس من اهل لزوم العهدة عليهما وبدون
 لزوم العهدة لا ينفذ التصرف بخلاف حالة الحيوة لان
 العهدة يلزم المورث ولو عتق العبد وبلغ الصبي قبل
 ان يخرجها القاضي من وصاية فالعبد يفي وصياً واما

القبي فقد اختلفوا فيه قال ابو ج لا يكون وصيًا وقال
 ابو يوسف ر ج يكون وصيًا وذكر في كتاب الوكالة من
 وقل صبيًا في حال لا يعقل البيع والشراء ثم صار بحال يعقل
 البيع والشراء فانه يصير كبال واختلف المشايخ ر ج
 فيه مني من رجل قول ابو يوسف ر ج ومنهم من جعل الاما
 ولو كان هكذا كان لا في حنفية ر ج في هذه الفصل
 روايتان ولو قال رجل اوصيت الى فلان من هذا فاذا
 ادرك ابني وكبر فهو وصي دون فلان فعند ابو حنيفة
 ر ج لا يكون الابن وصيًا في شيء من ذلك وعند ابو يوسف
 ر ج يكون وصيًا على ما قال وكذلك لو وقف شيئًا وسلمه
 الى المتولي ثم قال اذا ادرك ابني فهو المتولي فقد روي بعض
 اصحابنا وهلال في كتابه عن ابو يوسف ر ج انه يعق ايضا
 هذه الجملة في الباب الخامس والتين من ادب القاض
 وفي وصايا المتوفي جعل اوصى الى ابن له صغير قال يجعل
 القاضي له وصيًا ويجعله له امر فاذا بلغ ابنة جعله وصيًا
 واخرج الاول ان شاء الوصي نوعان قوي وضعيف فالقوي
 وصي الاب ووصي وصيه ووصي القم وخوم فاما القوي
 فيصرف في مال الصغير في المنقول والعقار وله ولاية التفر
 بمنزل الفحمة وعين بئر فيما رث عن ابيه وغيره لانه
 يقدم مقام الاب والاب ولاية التصرف في جميع ذلك
 فكذا من يقوم مقامه وليس له ولاية التصرف في مال الكبير
 الحاضر فان كان الكبير غائب فله بيع المنقول الذي ورث
 من ابيه فحسب لانه من الحفظ وحفظ ثمة ابر من حفظ
 عنه وله الحفظ عنه وليس له بيع العقار لا يحدود بنفسه
 وحكم الوصي الضعيف على الصغير حكم الوصي القوي على الكبير
 الغائب يبيع منقول القبي ما ورث من امة وعة لانه قائم
 مقام الام والعم الاخ والعم ولهم الحفظ دون التصرف واما

يملك الوصي الضعيف هذا القدر مقتصر عند عدم الوصي
 القوي اما حال وجود الوصي القوي فلا يملك التصرف في
 مال الصغير اصلا وفي صورة ليس للوصي الضعيف سوى
 القيام بصالح موصيه كتفاد الوصية وقضاء الدين وغيره
 ولو كان الاب او وصيه او وصي وصيه او الجد او وصي القاض
 غائبا او كان بحال لا بل التصرف على الصغير فوصي الام
 يبيع ما تخشى عليه التلف ويجوز ثمة وكذا هكلا الحكم في وصي
 الاخ والعم والحال والحالة وكل ذي رحم محرم فحكمه حكم وصي
 الام واذا لم يكن له واحد ممن ذكرنا لا يكون لوصي الام
 ولاية الشراء على سبيل التجارة الا بشرائه ما لا بد لليتيم من
 كسوة او نفقة وما استنفا واليتيم من مال من غير ميراث
 الام فليس لوصي الام ولاية التصرف منقولا كان او غير منقول
 وقد مر بعض هذه المسائل القصة القاضى اذا نصب
 وصيًا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب لكذا اذا جعله وصيًا
 في نوع بصير وصيًا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب
 فان الاب اذا اوصى الى رجل واستثنى نوعا بان استثنى التصرف
 في العقار لا يعمل استثنائه ولو فعل القاضى ذلك جعل
 استثنائه حتى لا يجوز له التصرف في العقار وقام هذا
 في باب الثامن والتشرين من ادب القاضى ولومات ولم
 يوصى الى احد وله اولاد صغار وله اب كان ابو بمنزلة الوصي
 في جميع مركة الميت لان الجد قائم مقام الاب عند عدم الاب
 وكان حق التصرف والحفظ في ذلك له وان كان الميت اوصى
 بشيء كان للاب ان ينفذ وصاياه ولومات وعليه ديون
 كثيرة وله ورثة صغار وترك متاعا لم يكن للاب ان يبيع
 شيئا من التركة عروضا كانت او عقارا لقضاء دين الميت
 هكذا ذكر في الباب الثامن من ادب القاضى للصد
 الشريد ر ج واما يملك ابو الميت ان ينفذ وصاياه اذا كان

شيئاً لا يحتاج فيه إلى البيع أمّا إذا احتاج إلى البيع لتنفيذ
 الوصية لا يملك الأب بيع ذلك نص عليه شمس الأئمة الحلواني
 ربح في باب أدب القاضي أيضاً وقال للجدة لا يملك بيع
 ماله لتنفيذ وصاياه وقضاء ديونه لأنه في حيوة ابنه
 لا يملك ماله فلذا بعد وفاته ثم فرق في أدب القاضي بين
 الجدة والوصي فإن الوصي الأب أن يبيع التركة لقضاء الدين
 وتنفيذ الوصايا وليس للجدة ذلك ويستعي أن يحفظ هذا
 من المضاف فإن محمداً لم يذكر في المبسوط على هذا البيان
 وإنما أقام الجدة مقام الأب فانه قال إذا تبرك وصياً آتياً
 فالوصي أولى فإن لم يكن له وصي فالأب أولى ثم رتبتم إلى أن قال
 فوصي الجدة ثم وصي القاضي والمضاف بين وبين بقول المصنف
 الأب إذا باع ماله نفسه من ابنه الصغير أو اشترى ماله الصغير
 لنفسه جاز ولا يشترط الإيجاب والقبول هو الصحيح حتى
 لو قال بعيت هذا من ولدي يتم العقد ولا يحتاج إلى أن
 يقول اشتريت وكذلك على العكس ويجوز هذا البيع من
 الأب بمثل القيمة وبما يتعاقب الناس فيه روى عن أبي حنيفة
 أنه لا يجوز هذا العقد إلا بمثل القيمة ولا يجوز أن يتحمل فيه
 الغبن البسر فعلى هذا الرواية فرق بينه وبين نصرة
 مع الإيجاب والرواية الأولى أصح ولو وكل الأب وكيلة
 ببيع عبده من ابنه أو شراء عبده ابنه له والأب الصغير لا يبيع
 عن نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز فإن كان الأب حاضراً
 وقيل من الوكيل جاز والعهد من جانب الابن على الأب
 ومن جانب الأب على الوكيل وقيل على العكس ولو باع الأب
 مالاً أحد ابنيه من الآخر وهما صغيران جاز وإذا بلغا يكون
 العهد هو الصحيح ولو وكل رجلاً ببيع مال أحدهما لم يخل
 ببيع لا يجوز والأب إذا باع مال الصغير من اجنبي بمثل القيمة
 وكان الأب محمداً عند الناس أو مستوراً لم يحل بيعه حتى

الابن يسره أن ينقض البيع وأن كان فاسداً ففي العقد
 لا يجوز حتى لو كبر الابن له أن ينقض البيع عند بعض
 المشايخ وبه أخذ الصدر الشامي ربح إلا إذا كان خبر
 الصغير بأن باع بضعف قيمة وأن باع ما سوى العقار
 ففيه روايتان في رواية لا يجوز إلا إذا كان خبر الصغير
 على ما عموماً قلنا وبه أخذ الصدر الشامي ربح في قوله
 هشام عن أبي يوسف ربح الأب إذا باع لابنه الصغير
 مائة عشرة دراهم بدرهم يعني باع من اجنبي يجوز
 وإن اشترى مائة دراهم بعشرة دراهم ثم يخرج وفي
 الأصل سنوي بين البيع والشراء في هذه الصورة ولم
 يجزها وذكر شمس الأئمة الحلواني ربح في أدب القاضي
 العضايا أن الصغير إذا ورث مالا ولده أب مبرز حتى
 للحج على قول من يرى الحجر لا يثبت الولاية للأب وفي
 نوادر ابن سماعه غنيته ربح لو باع عبداً له الصغير
 من رجل بالف درهم ثم قال في مرضه وقبضت من فلان
 الثمن ثم مات في مرضه لم يجز إقرار الأب وحاصل هذا
 الكلام أن الأب بإقراره باستيفاء الثمن يشتري أقر
 لابنه مقدار من الثمن في ماله وإقرار المريض لأبيه باكل
 نصار وجوده كعدمه ولو قال الأب في مرضه قبضت
 فضاع كان مصدقاً ولو قال قبضت واستملكته لم يكن
 مصدقاً ولا يبرأ المشتري ولا يكون للمشتري إذا أخذ
 منه الثمن أن يرجع على الأب أو في ماله لأن ذلك الإقرار
 قد بطل فلا يثبت عليه الحكم إذا باع على راحله الصغير
 داره فإذا هو الصغير آخر هو ابنه جائز وعن محمد ربح إذا
 اشترى الأب للصغير شيئاً وتقد الثمن بنوى الرجوع به
 عليه ولم يشهد على ذلك لم يقض القاضي بالرجوع وروى
 فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع وفي نوادر مشرعية

رجل اشترى دارا لابنه الصغير فعلى الاب ان ينقد الثمن
 فان مات الاب قبل ان ينقد الثمن فهو في ماله خاصة
 يعني مال الاب ولا يرجع في مال الاب. واذا اشترى
دارا واشهد عند البيع انه يرجع عليه بالثمن كان له ان
يرجع به وكذلك كل شيء يشترى مما لا يجبر الاب عليه
 وكذلك كل دين على الاب يضمنه الاب عنه وذكر في
 المنتقى تفصيلا فيما اشترى الاب لابنه قال ان كان
 ما اشترى شيئا بخبر الاب عليه بان كان طعاما او كسوة
 ولا مال للصغير لا يرجع عليه الاب وان اشهد عليه
 فانه يرجع ان كان شيئا لا بخبر الاب عليه بان كان طعاما
 او كسوة للصغير وللصغير مال او كان المشتري دارا او
 ضيعة اذا اشهد وقت الشراء انه اشترى ليرجع فله
 ان يرجع وان لم يشهد فلا يرجع وعن ابي حنيفة روى فيما
 اذا اشترى دارا او ضيعة او مملوك لابنه الصغير كان
 للابن مال فالرجوع بالثمن على القصيل ان اشهد
 وقت الشراء انه يرجع وان لم يشهد فلا يشهد فلا يرجع
 وان لم يملك للابن مال لا يرجع اشهد اولم يشهد ثم يشهد
 ثم في بعض المواضع يشترط الاستشهاد في وقت الشراء وفي
 بعضها يشترط الاستشهاد وقت نقد الثمن ويقول ان
 اشهد وقت نقد الثمن انه لما نقد الثمن ليرجع عليه
 رجوع عليه وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي
 حنيفة في رجل اشترى لابنه الصغير ثوبا ودفعه اليه
 في صحة ثم ادى الثمن في مرضه لا يرجع على الابن بشيء وروى
 بشر عن ابي يوسف روى في رجل تزوج امرأة على امه لابنه
 الصغير فهو جائز واذا اسلم الامة يصير مملوكا الامة
 معنى او مستقرضا قرضا فاسدا فيضمن قفلة الامة في قول
 ابي حنيفة روى وفي قول ابي يوسف روى لا يبيع انها الامة

فيكون لاب قيمتها للزوج وقد ذكرنا بعض هذه المسائل
 في مسائل النكاح ومسائل البيوع الاب اذا رهن ولد
 الصغير يدين نفسه جازا استخسانا وهو قول ابي حنيفة
 ومحمد روى وقد ذكرناه في مسائل الرهن وهذه
 المسئلة بناء على ان الاب اذا باع مال الصغير يدين
 من ربه الدين بمثل ما عليه من الدين على قول ابي حنيفة
 ومحمد رحمهم الله يجوز يصير الثمن قصاصا بدينه ويصير
 هو ضامنا للصغير خلافا لابي يوسف روى واجمعوا على ان
 الاب لو اراد ان يدين في دينه من مال الصغير ليس له ذلك
 كذا ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الرهن
 وذكر القاضى الامام صدر الاسلام في شرحه ان الاب
 يملك قضاء دين نفسه من مال ولد الصغير تكلم المشايخ
 وعائتهم على انه يملك ذلك وهل له ان يقرض ماله ذكر
 شمس الائمة السرخسي روى ان في الروايات الظاهر ليس له
 ذلك ولو اقرض الاب مال نفسه لولده واخذ رهنه بدينه
 جاز وله ذلك وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في الرهن
 والبيوع واستقراض الاب لابنه الصغير يجوز وكذا الوفاق
 بالاستقراض يجوز في وكالة الجامع في الفتاوى وقد ذكرنا
 في مسائل البيوع واما استقراض الوصي للصغير فقد
 ذكر في رهن الهداية ولو استدان الوصي ليتيم في كسوته
 وطعامه ورهن به متاعا للتيم جاز لان الاستدانة
 جائزة للحاجة والرهن يقع أثناء الحق فيجوز وقد مر
 في رهن الكتاب واذا اشترى الاب لابنه الصغير
 شيئا فادام الابن صغيرا لحق القبض للاب وان بلغ الابن
 من الاجتنى لحق القبض للاب فان اشترى من نفسه
 لحق القبض للابن ولا يجوز قبض الابن عليه وفي جمل
 الاصل ذكر طريق براءة الاب عن الثمن الذي وجب عليه

لابنه الصغير فقال يخرج الاب مقدار الثمن من مال نفسه
وذلك مائة دينار مثالا ثم يقول الاب انا اشتريت من
متاع ابني كذا يائة دينار وهذه مائة دينار قد اخرجتها
من مال غنما هذا الذي اشتريت وقد قبضتها لابني
فيكون له في يدي ويشهد على ذلك وعن محمد بن ربح في النكاح
انه قال لا يبرأ عن الثمن ما لم يشتر لابنه بذلك الثمن من
مال نفسه شيئا فعمل على هذا اذا اتفق من مال ابنه الصغير
حتى وجب عليه الضمان ثم اراد ان يبرأ عنه فهو على ما قلنا
وفي الهاروي في الثمن الذي لزم الاب بشرائه مال ولد له
الصغير لا يبرأ الاب منه حتى ينصب القاضى وكلاء عن
الصغير يقبضه ثم بعد قبضه يأمر القاضى برده على الاب
حتى يكون في يده عن ابنه ودية هذه الجملة في وصايا
الزخيرة وقد ذكرنا اكثر هذه المسائل في مسائل البيوع
وذكر محمد بن الدين ربح في باب دعوى الاب والوصى من
قتلواه اذا كان على الرجل مهر وماتت المرأة وابنها
صغير والاب يتفق على الولد مهر لذي في ذمته لا يسقط
المهر عن ذمة الزوج الا صرح الاب اني اشتريت لاحل
الولد الذي على واشهد على ذلك في بيعته حتى لو كبر
الابن ليس له ان يرجع على الاب وبما بينه وبين الله تعالى
جاز للاب الشراء من المهر وانما شرط الا يشهد لانه لو لم
يشهد كان الابن ان يطالبه بذلك ولا يقبل قول الاب
انني صرفت اليك لان المدعي اذا قال قضيت الذي على
لا يقبل قوله كذا ههنا ولو ليس الصبي من ثوب نفسه
واعطاه من خبز ويجتنب ذلك من المال الذي عليه
يجوز ايضا اذا شهد على ذلك واذا باع الاب داره من
ابنه في عياله والاب ساكن فيها لا يصير الابن قابضا
فاذا عاد الاب بعد ما تحول عنها سكنها او تحول فيها

متاعا

متاعا او سكنها عياله وكان غنيا كان بمنزلة القاصب وفي
الهاروي لو باع الاب من ابنه الصغير حبة له وهي على
الاب او طيلسانا وهو لابسه او خاتما في اصبعه لا يصير
الابن قابضا حتى ينزع الاب ذلك وكذلك في الدابة
والاب راكبا ولو قال الاب اشهدوا اني قد اشتريت
جارية ابني هذه بالف درهم وابنه صغير في عياله جان
الشراء ويصير لاب قابضا بها بنفسه الشراء ان كانت في
يده والثمن دين عليه لا يبرأ الا بالطريق الذي قلنا
واذا استأجر الاب للصغير جيرا باكثر من اجر مثل عمل
الاجير لا يتغيب القاس فيه الا ان الاب لم يعلم بذلك
ذكر شيخ الاسلام في شرح السراة الجارة ينفذ
على الصغير الا ان على الصغير جر مثل عمل والاب اذا اجر
منزل ابنه الصغير بدون اجر المثل يلزم المستأجر المثل
ومن غصب دار صبي يجب عليه اجر المثل هكذا قال
بعض المشايخ وقال بعضهم اذا كان النقصا خيرا للصغير
وقد مر في مسائل الاجارات القاضى اذا باع مال الصغير
من رجل وسأله اليه ثم علم المشتري بالمشتري عيبا فليس
له ان يجاهم القاضى في الرد بالعيب لان القاضى بمنزلة
الرسول عن الصغير لان بيعه خرج على وجه القضاء بالنظر
للصغير ولو صار خيرا في هذا خرج من ان يكون قضاء
بالنظر للصغير وكذا لو باع بعض امنا القاضى مال الصغير
لا سبيل للمشتري على الخصومة في الرد مع البايع لانه
نايب عن القاضى والقاضى اذا باع دار صغير فاذا هي
لصغير آخر في ولاية لا يجوز والمعنى فيه انه ينفذ حكم
والحكم اذا وقع الانسان لا يقع لغير والقاضى اذا زوج
الصغير اليقينة من ابنه لا يجوز وكذا لو زوجها عن الاصل
شهادته وقد ذكرنا مسائل بيع القاضى من نفسه ومن غير

مال اليتيم في مسائل البيوع القاضى اذا استأجر اليتيم بكثر
من اجر المثل بحيث لا يتغابن الناس فيه ولم يعلم القاضى
بذلك فلا جبر في اجراء عمله في مال اليتيم ولو قال القاضى
تعدت الجور بنقد الاجارة على القاضى ويجب جميع الجور
في مال القاضى والقاضى اذا اقرض مال اليتيم يجوز وقد
مر في مسائل البيوع الرضى اذا التزكة فهذا على ثلاثة احوال
اما ان يكون اليرثه كلهم كبارا وكلهم صغارا فالرضى بيع
كل شئ من تركه الميت ضياعا كان او عروضا او عقارا سواء
كانا حضورا او غيبا على الميت دين او لم يكن لكثر انا يبيع
بمثل القيمة او بما يتغابن الناس في مثله قال شمس المنة
الحلواني رحمه هذا جواب السلف فاما المتأخر ومن تخالفا
فقد قالوا انما يجوز للرضى بيع عقار الصغير اذا كان على الميت
دين لا وفاديه الا من ثمن العقار او يكون للصغار حاجة
الى ثمن العقار او يرغب المثل ترى في شرايه بضعف القيمة
وان كان اليرثه كلهم كبارا وهم حضور وليس على الميت دين
فالرضى لا يملك التزكة اصلا ولكن ينقض دين الميت
ويقبض حقوقه ويدفع الى اليرثه هكذا ذكر في الاصل
وفي المنتقى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه في رجل ارصى الى
رجل ولدا او لدا كبيرا وكلهم حضور وليس على الميت دين
ولم يوصى بوصية انه يجوز بيع الرضى في كلهم شئ ما خلا العقار
وكذلك قول ابي يوسف رحمه قال ابن الفصّل رحمه وهذا
خلاف جواب الاصل فقد ذكر في الاصل انه لا يملك
بيع ما سوى العقار ايضا وان كان على الميت دين واليرثه كبار
حضورا جعلا على انه يبيع كل التزكة بقدر الدين وفيما زاد على
ما اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه يبيع وقال لا يبيع وهذا اذا
لم يقبض اليرثه الذين من خالص ما لهم فان قالوا نحن نقض
الدين لم يكن للرضى ولاية بيع التزكة اصلا هذا اذا كانت

اليرثه كبارا وهم حضور فان كانوا غيبا فان لم يكن في التزكة
دين ولا وصية بيع المنقولات لانه يبيع المنقول من جملة ا
الحفظ قال ابي جهم سالت محمدا رحمه عن غيبة الكبير
الذى يجوز عليه الرضى في المتاع قال اذا كان بالكره في
في مسيرة ثلاثة ايام ولا بيع العقار لانه محفوظ ولو ضيف
هلاك العقار هل يملك بيعه اختلف المشايخ قال
بعضهم يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم لا يملك
وهو لا يصح لان الدار لا تملك غالبا فينى الحكم عليه لا
على النذر هذا اذا كانت كبارا غيبا وليس في التزكة
دين ولا وصية فان كان في التزكة دين وهم غيب فان كان
مستغرقا يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول جميعا
وهل يبيع الزيادة ان كان منقولا فله ان يبيع وان كان
عقارا فله ذلك ايضا عندى رحمه خلافا لهذا اذا
كان اليرثه كلهم كبارا فان كان بعضهم كبارا وبعضهم
صغارا فان كان الكبار غيبا والتزكة خالية عن الدين
والوصية فالرضى دين المنقول بالاجماع وله بيع حصته
العقار من العقار وهل يبيع حصته الكبار من العقار
فعلى الخلاف الذى مر وان كانت التزكة مشغولة
بالدين والكبار غيب ان كان مستغرقا يبيع بقدر الدين
من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع الزيادة على
ذلك ففي المنقول يجوز بيعه وفي العقار خلاف على ما
مر فان الكبار حضور والتزكة خالية عن الدين والوصية
فانه يبيع حصته العقار من العقار بالاجماع وهل يبيع
حصته الكبار فالمسئلة على الخلاف وان كانت التزكة
مشغولة بالدين فان كان مستغرقا يبيع الكل وفي غير
المستغرق يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة فعلى
الخلاف والاصل عند ابي رحمه انه منى يست للرضى

ولاية بيع بعض التركة له ولاية بيع الباقي فان الوصي بماله
 بيع نصيب الصغير من المنقول بماله بيع نصيب الكبير الغائب
 ايضا وتام هذا في معانية ينظر في رضايا الزخيرة واذا
 باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسبة فان كان في ذلك
 ضرر لليتيم بان كان يخشى عليه المنع والجور قبل عمل الاجل
 لا يجوز والا يجوز وعنه هذا قال شيخنا رحمه الله اذا اشترى
 رجل شيئا من مال اليتيم بالف والآخر بالف ومائة والاول
 املا وينبغي للوصي ان يبيعه فرد الذي لا يخشى عليه
 المنع والجور عند الطلب وكذا في اجارة دار اليتيم وكذا
 متولى الارفاق وجميع املاك الارفاق وصلى باع منعة
 اليتيم من مغلل يعلم انه لا يملكه اداء الثمن ذكر في
 الفتاوى عن ابي القاسم ان كان هذا بيع رقة اجل القام
 المشتري ثلاثة ايام فان امكنه اداء الثمن والا نقض
 البيع ففي هذا الوجه اشارة الى جواز البيع وانه يخالف
 المذكور في الكتب عن اصحابنا وينبغي ان لا يجوز هذا
 البيع الا ان المشتري اذا نقض الثمن قبل ان يرد القاضى
 المبيع على الوصي والبيع مصلحة للصغير فالتقاضى يضى البيع
 ويحكم بجوازه الان وفي فتاوى الفضلى وصلى باع عقار
 النقض بثمن دين الميت وفي يد من المال ما يفي لقضاء الدين
 جاز هذا البيع لانه قائم مقام الوصى ولو فعل الوصى
 ذلك بنفسه جاز فكذلك الوصى وفي فتاوى ابي الليث
 ربح رجل مات ووصى بثلاث ماله وخلف من وفاء من العقار
 والوصى يبيع ضعفا للوصية فلم يرد ان لا يرضى الا من كل
 شئ الثلث مما يملك بيع الثلث منه وصلى اجر بعض التركة
 اجارة مرسوة طويلا ليقضى به دين الميت لا يجوز لما
 فيه من الغبن في اثنين الاولى وفي هذا الفصل
 كلام ينظر في اجارات الزخيرة وصلى باع شيئا من مال اليتيم

ثم يحول منه باكثر من ذلك ينظر في ذلك انسان من اهل
 البصر والامانة فان قالوا بان الذي باع الوصى به قيمة
 خير لا يلتفت لزيادة من يزيد وان كان الزائدة يشتري
 باكثر وفي السوف باقل لا يجب على الوصى دفع ما باع بالمرأ
 بل يرى ذلك اهل البصر والامانة فان اجتمع على ذلك
 رجلا ان اخذ الوصى قولهما وفي بعض المراضع يقول
 يعتمد الوصى على قول الواحد وفي بعضها شرط المثنى
 وقبل اشتراط المثنى قول محمد رحمه الله والاكتفاء قولهما
 كما في التركة والزخيرة الاب والوصى اذا باع مال الصغير
 ثم قال البيع مع المشتري تحت الاقامة وفيه دققة ينظر
 في مسائل البيوع اذا رهن الوصى متاع اليتيم بدين
 استدانه عليه وقبض المرتهن ثم ان الوصى استعاره
 من رهن الحاجة لليتيم فضاخ في يد الوصى يهلك من
 مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب
 به الوصى واذا غصب الوصى من يد المرتهن واستعمله
 في حاجة الصغير وهلك بضمن الوصى قيمة الحق المرتهن
 لا لحق اليتيم ولو استعمل بعد الغصب في حاجة نفسه
 ضمن لحقها حتى ان في الفصل الاول اذا ادى دين
 المرتهن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الثاني لا يرجع
 بذلك على اليتيم وان غصب الوصى عبد الرجل واستعمله
 في حاجة اليتيم ضمن قيمته للمغصب منه هل يرجع بذلك
 في مال اليتيم لا رواية عن اصحابنا فيه قال شيخنا رحمه الله
 ينبغي ان لا يرجع وقد قرئت المسئلة في مسائل الغصب
 الوصى استأجر اجيرا لليتيم باكثر من اجر المثل قال
 القاضي الامام ركن الاسلام السغدري رحمه الله ان الوصى
 يصير مستأجرا لنفسه ويجب في جميع الاجر في ماله وذكر
 شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله في شرحه ان الاجارة

يقع للصغير ويجب اجر المثل عمله ويرة الفضل على الصغير
 الوصي اذا احتال بمال اليتيم والثاني املاء من الاول
 جاز فان كان دونه في الملاءة لا يجوز من مثله اختلف
 المشايخ رجع فيه وانشأ في الكتاب الى انه لا يجوز
 وقد مر في مسائل الخوالة اذا باع الوصي دار صغير
 اجر هو وصيه فذلك جائز الوصي اذا باع مال اليتيم من
 نفسه او باع مال نفسه فكيف فعل على قول ابي حنيفة واحدى
 الروايتين عن ابي يوسف رجع يجوز اذا كان فيه منفعة طاهرة
 وعلى قول محمد رجع واظهر الروايتين على ابي يوسف رجع
 لا يجوز على كل حال وتكلم المشايخ في تفسير المنفعة الطاهرة
 على قول ابي حنيفة رجع قالوا ان بيع الوصي ما يباي الف درهم
 بنحو الف درهم وبيع مال الصبي من نفسه ما يباي ثمانى
 مائة بالف وبعضهم قالوا ان يبيع مال نفسه ما يباي الف
 بنحو مائة وبيع مال الصغير من نفسه ما يباي خمسا
 الف ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول ابي حنيفة رجع هل
 يكفي بقوله بعث واشترى كما فى الاب ام يحتاج الى الشتر
 بخلاف الاب ذكر للفرق وجهها وقال ولاية الاب بعث
 شرعا لا قبول وولاية الوصي ما يثبت بنفسه بالاقول فكذلك
 بيعه يفتقر الى القبول وصلى اليتيم اذا باع مال احدها
 من الاخر لا يجوز الصبي المأذون له من جهة الوصي اذا باع
 ماله من الوصي فهو كبيع الوصي بنفسه وفيه كلمات ينظر
 لا محالة في وصايا الرعية في فصل تصرفات الوصي وفي
 واقعات رجع الوصي اذا امر انسان بان يشتري له شيئا
 من اليتيم فاشتره له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه
 على قول ابي حنيفة رجع انه الوصي اذا اخذ ارض اليتيم
 مضارعة اختلف المشايخ رجع قال بعضهم يجوز مطلقا
 فقال بعضهم ان كان البذر من قبل اليتيم لا يجوز وان كان

البذر من قبل الوصي جاز وذكر في الاصل ان كان البذر من جهة
 اليتيم يجوز وان كان من جهة الوصي لا يجوز وانما مشكل
 وعامة المشايخ على انه لو كان اجر المثل او ضمان النقصان
 خيرا لليتيم مما يصيبه من الخارج خيرا من اجر المثل او ضمان
 النقصان جازت المزاوعة هذا كما ذكر في وصايا الامالى عن
 ابي يوسف رجع ان وصى اليتيم اذ ازرع بئر اليتيم في ارض اليتيم
 واشهد عند الزرع ان اخذ البذر قرضا عليه وانما استأجر
 الارض لنفسه فان اجر خيرا لليتيم فان اجعل الارض
 لليتيم ولو استقرض البذر من ميراث اليتيم وزرعه في ارض
 نفسه فالزرع للوصي والقول قوله انه زرع لنفسه وكذلك
 ان زرع بذر نفسه في ارض اليتيم وقال زرع عن النفس فان كان
 في ذلك زرع ظاهر لم يصدق ثم اصل هذه المسئلة دليل
 على ان الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم وذكر في المسئلة
 عن محمد رجع مسئلة تدل على انه لا يملك ذلك وصرفها
 الوصي اذا استقرض شيئا من مال اليتيم واشهد على
 ذلك انه اخذ قرضا ثم ضاع فلا ضمان على الوصي الا ان تحرك
 فحينئذ يجب الضمان ولو كان يملك الاستقراض لما وجب عليه
 الضمان وان تحرك وقال هشام في نوادره سمعت محمدا
 رجع ليس للوصي ان يستقرض من مال اليتيم عند ابي حنيفة
 رجع واما انا فادى انه ان فعل ذلك وله قضاء فلا بأس به
 وذكر شمس الابنة للحوا في رجع في شرح كتاب الرهن ان فيه
 اختلافا للمشايخ رحمه الله والوصي يملك اخذ مال اليتيم
 مضاربة وان اخذ على ان عشرة دراهم له من الزرع فبذره مضاربة
 فاسدة ولا اجر له وهذا مشكل لان المضاربة متى خسر
 بنقصان اجارة فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال
 لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان الوصي يوزع نفسه لليتيم
 وان لا يجوز لو ان وصيا استعار دابة ليعمل بها عمالا من عمال

اليتم فعل حتى جاوز عن الحد صار غاليا اذا عطي الية
فان ضمانها في مال اليتيم يعني فقار الضمان على اليتيم في
اختلاف ذكرناه في مسائل العارية وفي مضاربة شيخ
الاسلام خواهر زاده الوصي اذا اجر نفسه لليتيم باقل
من اجر مثل عمله حتى كان للصغير فيه منفعة ظاهرة بوجه
والوصي يملك الزوج بانه الصغير وداره في نکاح الشايل
الوصي اذا دهن من مال اليتيم يدين نفسه لا يجوز قبا
احتجنا وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما خلافا لابي يوسف
وهذه المسئلة بناء على الوصي اذا باع مال اليتيم يدين
نفسه من رقب اليتيم بثل ما عليه من الدين عند ابي حنيفة
ومحمد يجوز وبصير هو ضمانا للصغير وعلى قول ابي يوسف
لا يجوز واجمعوا على انه لو اراد ان يوفي يدين نفسه من
مال الصغير ليس له ذلك واذا صح الرهن يدين نفسه عندها
وهلك في يد المدين هلك بما فيه ويضمن الوصي للصغير
قيمة الرهن اذا كانت القيمة مثل الدين ولا يضمن الزيادة
لانه فيما زاد مودع مال الصغير وله هذه الولاية وفي المتن
قال ابراهيم قلت لمحمد الوصي ان يركب دابة اليتيم الى بلد
بمفاض دينه قال لا ولكن الثقة في مال اليتيم ويركب دابة
نفسه قال وان ابي القاسم حتى يعطى ذلك اجراء وفي
فتاوى الفضلي ويخرج في عمل اليتيم واستاجر دابة بمال
اليتيم ويتفق على نفسه من مال اليتيم قال له ذلك لانه
منه وفي فتاوى الليث رحمه قال نردج وللوصي ان يأكل
من مال اليتيم ويركب دابة اذا ذهب في حاجته قال الفقيه
ابو الليث رحمه هذا اذا كان محتاجا لقوله تعالى من كان
غنيا فليستغفف وهذا استحسان بنود ما سفر في مال
والقياس لا يجوز له لقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلما من غير تفصيل ولعل الاول صارت منسوخة

بذلك الآية وسبيل ابن مقاتل عن وصي اتفق مال اليتيم
في حاجة نفسه قال لا يبرأ برده على اليتيم على كذا ما نا
اشترى هذا له فيصير قصاصا ويبرأ من الدين وكذلك
هذا الحكم فيما اذا استهلك الوصي مال اليتيم وقال بعض
منايخنا لا يبرأ حتى يحكم الحاكم فحرم بالقصة فيضفنه و
ياخذ منه في يبرأ الا ان يتعد رغبة الدفع الى الحاكم بان لا
يجد القاضي او يخاف ظله فيشتري شيئا لليتيم
بمال نفسه وفي الوقفات وصي اخذ مال يقيم في حجر
وانفق ثم وضع له مثل ما انفق لا يبرأ الا ان يكسر فيدفعه
اليه وذكر في النوازل عن نصير رحمه انه يشتري الصغير
شيئا ويعطى ثمنه من مال نفسه هذه الجملة في وصايا
الزخيرة وذكر في النوازل في موضع آخر الوصي اذا استعمل
دراهم الورثة ودراهم الوصية ثم دفع من عنده في وصية الليث
وانفق على اليتامى قال محمد بن سلة رحمه ارجعوا ان يبرأ
منه وهو اثم في فعله والقياس ان لا يبرأ وذكر في موضع
آخر من النوازل وصي استهلك مال اليتيم وهو صغير
ليشترى شيئا ويعطى ثمنه من مال نفسه فيبرأ ان شاء
الله تعالى وذكر في موضع آخر وصي للميت عليه دين قال
ينفذ الوصايا من مال نفسه ويتفق دينه من مال نفسه اجم
يقول اقصي من مال لا يرجع في مال اليتيم حتى يصير قصاصا
وفي قوايد صاحب المحيط رحمه لو استهلك المتولي مال الوقف
حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال المسجد لا يخرج
عن العمد والحيلة ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب
احد فيدفع اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه واذا نفق في عمارة
المسجد يخرج عن العمد وفي العدة اذا صرف القيم مال الوقف
في حاجة نفسه ثم اتفق في عمارة المسجد يبرأ الوفاء بمثله
وخلط بهار الوقف يضمن الكل لانه صار مستهلكا وطريق براءة

أفيا تصرف في عمارة الوقف أو يأم القاضى رجلاً بقبضه منه
وذكر ابن سماع في نوادر عن أبي يوسف مع إذا نفق الوصى
على اليتيم من مال نفسه ومال اليتيم غائب فهو متطوع
إلا أن يشهد أنه فرض عليه أو أنه يرجع في مال فحينئذ
له أن يرجع وفي رافعات الناطقي رجع الوصى إذا اشترى
الكفن من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كالوكيل
بالشراء إذا نفد الثمن من ماله وكذا لو قضى الوصى دين الميت
من مال نفسه كان له أن يرجع والوارث كالوصى في هذا
وفي دعوى فتاوى القضاة رجع رجل مات عن امرأة واحدة
أو كبر أو وصى إلى امرأة فاحتاج الصغار إلى النفقة بمنزلة
وقعت في القسمة فانفقت على الصغار يرجع في مالهم
بعد القسمة إذا شهدت عند الاتفاق أنها إنما ينفق يرجع
رجعت والأفلا لأن الغالب من شفقة الوالد بن أتمها معه
ببصدة أن ينفقان على ولادتهما البتر والصلوة والمسئلة
مذكورة في الولد إذا قضى مهر امرأة ابنة الصغيرة لا يرجع
إذا لم يشهد وفي التوازل إذا اشترى الوالد لولده
الصغير شيئاً وأد الثمن من مال نفسه ليرجع في مال ابنة أن
لم يشهد عند الأداء لم يرجع وفرق بين الوالد والوصى
هكذا يفرق بين الوالدة إذا كانت هي الوصية وبين أن
ليكون الوصية غيرها من النساء وفي فتاوى أبي الليث رجع
الوصى إذا نفد الوصية من مال نفسه قبل أن كان وارثاً
يرجع وإن لم يكن لا يرجع وقيل إن كانت الوصية للعباد
يرجع وإن كانت لله تعالى وقيل يرجع على كل حال وذكر
الحاكم في فصل البروات من شروط الوارث الوصى إذا قضى
دين الميت أن شرط الرجوع فله أن يرجع فاما إذا أدى ولم
يقبل شيئاً ثم قال شيئاً ثم قال الدين لا يرجع فإنه لا يصدق
وذكر القاضى الإمام فخر الدين رجع في الفتاوى الوارث ولم

يقبل

يقبل إذا قضى دين الميت من مال نفسه فله الرجوع في التركة
وأن لم يقبل وقت القضاء أنا اقضى لا يرجع في التركة
ورأيت في بعض الفتاوى القيم إذا نفق في عمارة الوقف
من ماله أن يشهد أنه يرجع فله الرجوع والآ فلا بخلاف
الوصى إذا اشترى لليتيم أو قضى دين الميت أو نفد
الوصية فإنه لا يكون متوعاً بشرط الرجوع أم لا والوارث في
هذا كالوصى وذكر محمد بن عبد الله في فتاواه المتولى
إذا صرف إلى عمارة الوقف من حيب مملوك له ودفع قيمة
من مال الوقف كان له ذلك لأنه يملك المعارضة من مال نفسه
كالوصى يملك صرف الثوب المملوك له إلى الصبي ورفع ثمنه
من مال الصبي وذكر في العدة قيم الوقف إذا أدخل
جذعاً في دار الوقف ليرجع في عتقها له ذلك لأن الوصى
أن نفق من ماله على اليتيم ليرجع له ذلك والاحتياط
أن يبيع المذبح من آخر ثم يشترى للوقف وفي فتاوى
صدر الإسلام ظاهر بن محمود رجع إذا أراد المتولى أن
ينفق في عمارة المسجد من ماله ويكون له حق الرجوع ينبغي
أن يرفع الأمر إلى القاضى يأمر بالاستيفاء والاتفاق
وفي ترايد صاحب المحيط لو انفق على الوقف من مال نفسه
له الرجوع وأن لم يشترط كالوصى وذكر في الملتقط مسئلة
تدل على أن القيم أو الوصى لو انفق في الوقف أو في مصلحة
اليتيم من ماله ليرجع فله الرجوع من غير أن يرفع الأمر
إلى القاضى أمّا إذا دفع فإنه لا يصدق إلا ببينة فإنه ذكر
قيم الوقف إذا نفق في الوقف من ماله ليرجع في غلته
فله الرجوع وكذلك الوصى ولكن إن أدى لا يكون القول
قوله وقد مر ما يتعلق به في تصرفات الأيب وذكر في البوط
الوصى إذا اشترى الطعام والكسوة بثمنه أو الشهود
يرجع في مال الميت إذا كان على ذلك بينة فلا يصدق على أداء

الخراج ونقد الثمن من ماله حتى يقيم البينة على ذلك اذا انكر
 الورثة ذلك بخلاف ما اذا كان عند الوصي مال فقال ادب
 الخراج او ثمن الطعام والكسوة من طعام الذي عندي وكذا
 الورثة كما لو وصى مصداقا فيما قال من غير بينة وذكر القصة
 الشهيد راج في الباب السادس من ادب القاضى وادعى الوصي
 او القيم انه الفق من مال نفسه وادى الرجوع على اليتيم
 والوقف لا يكون له ذلك لانه يدعى لنفسه ديناً على اليتيم
 والوقف فلا يصح تجرد الدعوى . وفي مضايها الجامع الكبير
 لو قال الوصي ادب خراج ارض اليتيم او جعل ابقه او
 ضمان شئ استهلك الصغير ونفقة اقاربه بعد الفرض
 والثمن عبداً اشترى له او انفقت عليه وذلك نفقة
 مثله وادعى انه ادب هذه الحالة من مال نفسه يرجع
 على اليتيم لا يصدق الا ببينة وتقام هذا ينظر
 في مضايها الجامع وياتى بعد هذا شئ منه ان شاء الله
 وذكر محمد راج في مضايها الجامع الوصي اذا قال
 بعد بلوغ انفقت عليك ماله في صغيرك يصدق في
 نفقة مثله وفي تلك المدة ولا يصدق في الفضل
 لانه في قدر نفقة المثل مسلط عليه شرعاً والفضل على
 ذلك اسراف فلا يكون مسلطاً عليه شرعاً والا ان الوصي
 متى اخر تصرف في مال الصغير بعد بلوغه وكذبه اليه
 الصغير ان كان تصرفاً هو غير مسلط عليه من جهة الشرع
 لا يقبل قوله الا ببينة او بتصديق الصغير بعد بلوغه
 وكذلك لو قال ان اباك ترك رقيقاً وانفقت عليهم
 كذا واشترى لك رقيقاً بالف درهم وانفقت عليهم كذا
 والرقيق قائم او هالك وانكر الصغير ذلك بعد بلوغه
 قبل قوله مع يمينه في نفقة مثله لانه مسلط عليه شرعاً
 لان ذلك اصلاح مال الصغير وحفظه والوصي كما يملك

اصلاح نفس الصغير بالاتفاق يملك اصلاح ماله
 بالاتفاق ايضاً فلو كان الغلام في يد رجل يدعيه
 فقال الوصي لليتيم اتى اشترى هذا الغلام بالف
 من مال وقبضته وانفقت عليه كذا وكذا من مالك الا
 انه غصه منى وانكر الابن ذلك لا يصدق الوصي على
 صاحب اليد والغلام له لانه في حقه شاهداً وادعى
 ولكنه يصدق في حق اليتيم حتى لا يضمن له شيئاً لانه
 اقرباً به هو مسلط عليه شرعاً لان الشراء بمال الصغير و
 الاتفاق عليه بنفقة المثل من باب الحفظ فصار كالموعد
 اذا قال للمالك امرتنى بدفع الرديعة الى فلان ودفعها
 اليه وصدة المالك في الامر بالدفع وكذبه في الدفع يصدق
 المدوع في حق براء نفسه لا في حق وجوب الضمان على
 الوكيل والرسول ولو قال الوصي ان عبداً هذا قد
 ابق فجاء به رجل من مسير ثلاثة ايام واعطيه جعله
 اربعين درهماً من مالك وكذبه الابن في ذلك وقال
 لم يبق غلامى قط يصدق الوصي في هذا مع بينة
 عند ابي يوسف رجع وقال محمد راج لا يصدق ولو
 احضر الوصي رجلاً وقال ان هذا قد اخذ عبداً هذا
 الصبي كان قد ابق وجاء به من مسير ثلاثة ايام فان
 القاضى لا يلزم شيئاً من مالك الابن الا ببينة على الابن
 والرد وبمثل لو قال اتى اشترى للصغير غلاماً من
 هذا الرجل بالف درهم بالف درهم من هذا الرجل وقبضته
 وهلك عندي فان القاضى يلزمه ان يعطى صاحب الغلام
 ثمنه من مال اليتيم ولو قال الوصي للابن بعد ما كبر
 ادبت خراج ارضك عشرين سنين وقال الابن مات ابي منذ
 سنين وادبت خراج سنين فالقول قول الوصي عند
 ابي يوسف ومحمد رحمهم الله القول قول الصبي والوصي

ضامن فيما يقوم له البينة وعلى هذا الخلاف اذا اختلفا
وفي الارض ماء فقال الوصي تراث الآن واديت خراجها
عشر سنين وقال الورث لم يزل كان في هذه الارض ماء
منذ مات ابي ولو لم يكن في الارض ماء يوم الخضومة فاما
القول قول الوصي مع بینه بالاجماع حكما للمال كما في
الطاحونة اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه ولو ادعى
الوصي انه ادعى ضمان شيء استهلكه للصغير وقال الصغير
بعد البلوغ لم استهلك شيئا فالقول قول الابن وكذلك
ادعى انه ادعى نفقة اقارب الصبي بقرض القاضي وانكر الصبي
الفرض لا يصدق الوصي الابينة ولو قال له ان عبدك قد
ابق الى الشام فاستأجر رجلا بائة درهم نجاءه وانكر
البيم ذلك فالقول قوله لانه يدعى ما هو مستطاع عليه لانه
اقرب لزوم المال بالاسنجان قال الورث في جميع ما
ذكرنا ادبت من مال لا يرجع على البيم لا يصدق الابينة
هذه الحالة في وصايا الجامع وذكر الصدوق الشهيد رحمه الله
في الباب السادس من ادب القاضي وينبغي للقاضي
ان يجاسب الاسماء على ما جرى على ايديهم من اموال اليتامى
ومن غلاتهم وان احسن بخيانة عزله واستبدله غيره وان
وجد امينا قرره وقبل قول الوصي ادا القيم تمام يدعى من
الاتفاق على البيم ويضعه ونحو ذلك ادعى ما ينفق على
مناله في تلك المدة لان الوصي ادا القيم قائم مقام القاضي
وكما يقبل قول القاضي فيما يكون محتملا فكذلك قول الوصي
والقيم قال انما يستخلف الوصي والقيم اذا ادعى عليه
شيء معلوم انما اذا لم يدع عليه شيء معلوم لا يستخلف والقيم
قالوا يستخلف لان هذا استخلاف للاحتياط والنظر
للبيم ومال الوقف فتن احتي بشئ من الجناية محتاط الام
في الوقف والبيم وهذا حكم يختص بالبيم والوقف

وفي سائر الدعاوى لا يستخلف ما لم يدع عليه شيء معلوم وقد
ذكرناه في مسائل ادب القاضي من هذا الكتاب وذكر
القاضي ابو جعفر رحمه الله في زيادات لوكبر الصغار وطلبوا
المال من الوصي انفق عليهم منه كذا وكذا شيئا بكذا نفقة
مثلهم في تلك المدة وكذبه الورثة فالقول قول الوصي
بالاجماع وان كان القاضي خروجه من الرضايا وذكر شيخ
الاسلام ابي بكر في شرح وصايا الاصل اذا كانت الورثة
صغارا فقال الوصي انفق عليهم كذا وكذا درهما من مالهم
ان كان ما يدعى النفقة في تلك المدة نفقة مثلهم او زيادة
بيرة على نفقة المثل بكذا القول قوله وعليه اليمين ان اتهم
الورثة بعد البلوغ في ذلك بان قالوا انك تذاجرنا لنا
وتنفق علينا من الاجرة او قالوا انك لا تنفق علينا
وانما تنفق علينا غيرك على سبيل التبرع اذا ادعى مثل
ذلك على الوصي وجب اليمين على الوصي وانما اذا ادعى المثل
على الوصي وكذبهم المظاهر بان قالوا انفق علينا كذا وكذا
شيئا قبل لا لا يكفي ذلك القدر ليعقروهم في تلك المدة في
الغالب فانه لا يكون على الوصي يمين في هذه الحالة هذا
اذا ادعى الوصي انه انفق عليهم في هذه المدة نفقة مثلهم او
زيادة بيرة على نفقة مثلهم فانما اذا ادعى زيادة على نفقة
المثل بحيث يكون الاحتراز عنها فانه لا يصدق الوصي يجب
عليه النفي انما اذا ادعى بتفسير محتمل بان قالوا اشترت
لهم طعاما فسرقي ثم اشترت ثانيا فهلك او مثل ذلك فانه
يصدق مع اليمين لانه امين وفي محاصر فتاوى السيد الشريف
رحم رجل مات وترك ابنا كبيرا وصغيرين والكبير وصي من
جهة الميت او من جهة القاضي فانفق على الصغار رجل في حال
صغرهم فالقاضي ان يجاسب الوصي ولا يجبر على ذلك لانه لا يمنع
والقول قوله في الخراج وفي نفق بالمعروف ولم يسرق لانه امين

من جهة المبت والقبول قول الامين مع اليمين فيما جعل امينا
وذكر في وصايا الخبير قال محمد رحمه الله اوصى رجل بان
يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الرقيق وقبض
الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد من يد المشتري
ضمن الرقيق الثمن للمشتري ثم يرجع في جميع تركه الميت وهذا
جواب ظاهر الزناية ومحمد رحمه الله يرجع في تركه الميت
فاذا هلك تركه لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على المساكين
وان كان قد يصدق على المساكين ولو قسم الوصي تركه
فاصاب صغيرا فهو رقيق عبيد فباعه الوصي وقبض الثمن وهلك
عنده واستحق العبد من يد المشتري رجع المشتري بالثمن
على الوصي ورجع الوصي في مال الصغير ويرجع الصغير على الورثة
بحقه لبطالان القصة وفي المنتقى وصى الى رجل ان يبيع عبده
ويتصدق على المساكين فباع فتصدق بثمنه ثم استحق العبد
رجع المشتري بالثمن على الوصي ولم يرجع الوصي في مال اليتيم
بشيء وانما يرجع على المساكين الذين يصدق عليهم بالثمن
وهذه الرواية يخالف رواية الجامع الصغير مات وعليه دين
الف درهم ولم يترك الا عبدا فباعه الوصي يعتبر امر القاضى
وقبض الثمن فضاء عنده ثم استحق العبد ورجع المشتري
على الوصي فالوصي لا يرجع على الغريم بشيء الا ان يكون الغريم
قال بعد واقبض ديني فحينئذ يرجع الوصي على الغريم ثم مات
الرجل وفي يده ودائع شيء وترك اموالا وعليه دين يحيط بماله
فقبض الوصي الدائع من منزل الميت ليردها على اصحابها
او قبض مال اليتيم ليقضي به الذين فمهلك المقبوض في يده فلا
ضمان عليه وكذا اذا لم يكن على الميت دين فقبض الوصي ماله
من منزله وهلك في يده فلا ضمان عليه لانه ولاية القبض
ليرده على الورثة الوصي اذا انفق التركة على الصغار حتى
فنت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء غريم ثم ادعى على الميت

دينارا

دينارا وثبته بالبينة عند القاضى وقضى لقاضى بذلك
لهذه الغريم ان يضمن الوصي قبل يجب ان يكون الجواب في
هذه المسئلة نظير الجواب فيما اذا قضى الوصي دين الميت
ثم ظهر دين آخر والجواب نعم ان الوصي اذا دفع الى الادب
بامر القاضى فلا ضمان عليه ولا على القاضى ولكن الغريم
الثاني يتبع الغريم الاول ويشاركة فيما قبض ان كان الم
المقبوض قابلا فان كان هالكا ضمن حصته فكيف يرض وان
دفع الى الاول بغير امر القاضى فالثاني ان يضمن الوصي
حصته فكيف يرض ان شاء وهل يرجع الوصي بما ضمن على الاول
نظرا ان كان في زعم الوصي ان الثاني مبطل في دعواه وفيما
اقام من البينة لا يرجع وان كان في زعمه ان الثاني يحق
في دعواه وفيما اقام البينة يرجع بذلك على الاول لان في
الوجه الثاني زعم الوصي انه صار غاصبا نصيب الثاني
بالرفع الى الاول فيضمن ولا كذلك الوجه الآخر وفي
مسئلة النفقة كذلك نقول ان انفق عليهم بامر القاضى
فلا ضمان على الوصي وان انفق بغير امر فعليه الضمان
الذين مقدم على الميراث وعلى حق الورثة الوصي اذا
خلط مال اليتيم بماله نفسه لا يضمن لان الاحترار
عنه متعذر ومتغير فيسقط اعتبار هذه الحالة
في وصايا الخبير وفي المنتقى اذا خلط الوصي ماله
بمال اليتيم فلا ضمان عليه كذا قال ابو يوسف
رحمه الله من مجموع التوازل في متفرقات الوصي ان يخلط
طعامه بطعام اليتيم ويأكل منه بالمعروف وفي فتاوى
شيخ الدين رحمه الله الام اذا خلطت مالها بمال الولد
واستربت الطعام واكملت مع الصغيره ناكلت ما
نزلت على حصتها لا يجوز لانه اكلت مال اليتيم الوصي

اذا قبض ديناً لليتيم بعد ما خرج من الوصاية ان كان الدين
 موزناً للصغير اذ وجب بعقد الوصي عقداً لا يرجع الحقوق
 فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المدين وان وجب بعقد
 الوصي عقداً يرجع فيه الحقوق الى العاقد يصح قبضه
 ويبرأ المدين ذكر المسئلة في باب مكاتب الوصي من
 كتاب المكاتب وفي المتن في غممة رحمه الله جل اوصي
 الى رجل وله ابن صغير فادرك الصغير والليت دين على رجل
 فقبض الدين بعد ما ادرك الصغير والليت دين على رجل
 ثم ولد له ابن صغير فادرك الصغير والليت دين على رجل
 لم يجز قبضه واذا ابرأ الوصي غريباً من غرماء الميت
 فذل على وجهين ان كان الدين وجب بعاقبة الوصي
 فانه يصح في قول ابي يوسف رحمه الله استخانة واختلاف
 فيه فظن الاختلاف في وكيل الحق وان كان ديناً وجب
 لا بعاقبة الوصي فانه لا يصح الا براءة عندهم جميعاً
 لا بمنزله وكيل الحق في الوكالة بالقبض والوكيل يقبض الدين
 لا بملك الا براءة الوصي اذا قضى ديناً وجب على الميت و
 اراد ان يكتب كتاب البراءة للميت يكتب صاحب الدين في
 ذلك الكتاب اني قبضت جميع ما براءة على الوصي فانه يكتب
 الوصي اني قبضت جميع ما للميت عليه والفرق ان الوصي
 متى قضى دين الميت فاذا اقر صاحب الدين في الكتاب
 انه استوفى من الوصي جميع ما له على الميت فصاحب الدين
 بهذا الاقرار مقر على نفسه واقرار الانسان على نفسه
 صحيح فاما الوصي اذا قضى دين الميت فليقر ان الله
 استوفى جميع ما على الغريم يكون الوصي مقراً على الورثة و
 اقرار الانسان على غيره باطل ذكره شيخ الاسلام ابو بكر
 رحمه الله في الاصل وذكر في ادب القاضي في عقد الوصي

اذا دفع المال الى القبي لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن
 وذكر في صلح البسوط الوصي اذا اخذ دين الميت فان لم يكن
 الوصي تولى العقد لا يجوز وان كان تولى العقد يجوز
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويضمن للورثة الوصي
 اذا قال لي على الميت دين لا يخرج القاضى التركة من يده
 كما قال شراء وان ادعى شيئاً بعينه اخرجه قال الفقيه
 رحمه الله وقد قيل ان الوصي متى ادعى ديناً على الميت ولائحته
 له فالقاضى يخرج ماله وصاية لانه يستحيل اخذ مال القيم
 والاختيار عندي ان القاضى يقول له اما ان يبرأ من دينه
 الذي يدعي واما مقيم البيت حتى عليه يستوفى واما ان
 اخرجك ماله وصاية فان ابرأه ولا اخرجه وجعل مكانه اخ
 سئل ابو نضر عن وصي باع داراً ثم ادعى ان الدار
 كان بينه وبين الميت قال ان كانت الدار في حيز الميت
 في يده تحت تصرفه لم يصدق الوصي على ما ادعى الا اذا
 اقام بيته عادلة فيجعل الحاكم وصياً للميت حتى يتقوا
 الوصي البيته على الذي نصبه القاضى وكذا ادعى الوصي
 ديناً على الميت جعل القاضى للميت وصياً يقيم البيته
 على الوصي ثم الحاكم بالخيار ان شاء تركه خارجاً عن البيته
 وان شاء اعاده اليها بعد ما قضى دينه قال الفقيه
 رحمه الله وذكر الخشاف رحمه الله في ادب القاضي ان القاضى
 يجعل للميت وصياً في ذلك الدين خاصة ولا يخرج هذا
 الوصي من الرصاية وذلك القول اصح وبه نأخذ وفي
 موارد الفتاوى سئل ابو القاسم رحمه الله عن رجل اخذ
 دين فوات والطالب وارثة قال له ان ياخذ منه مقدار
 حقه غير علم الورثة وفي العيون اذا اوصى الى امرأته و
 عليه مهر ان كان له من الصناعات وان لم يكن صامت
 فلها ان يبيع ما كان اصله للبيع ويستوفي صداقها من ثمنه

رجل اقترع على القاضى ان يفلان الميت على كذا وكذا من المال
وعلى الميت ديون كثيرة من ذلك الجنس فامر القاضى المديون
باداء ما عليه الى غرماء الميت صح امره . واذا دفع بديون عن
دين الميت ولو قضى هذا المديون دين الميت بغير امر قضا
القاضى عن دين الميت بغير امر قضا القاضى حتى يفي بالدين
الشرعى ربح ان القضاء عنه صحيح ويسقط دين الميت الى غرم
له على الميت دين كان ذلك مملوكا للغريم الذى له على الميت
دين هذه الجملة في الخبر وقد ذكرنا هذه المسائل في كتاب
الفصول احدا الورقة اذا قضى دين التركة من خالص ماله
حتى كان له الرجوع في التركة فلو هلك التركة قبل الرجوع
فيها ثم ورثها عن ميت آخر لا يكون للذى قضى دين الميت
في تركة الميت الباقي وفي المتبقى رجل مات ديناً وقد كان
اشترى عبداً في حياته ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن وعليه
ديون فقضى ابنه البالغ الثمن وقبض العبد فانه يكون
بينه وبين الغرماء بالتخصيص قال وهذا بمنزلة الرهن و
صدرة مثالة الرهن رجل مات وعليه ديون وبعض الديون
رهن فقضى بعض الورثة دين الغريم الذى بدينه رهن و
احتك الرهن فانه يكون بين الغرماء والوارث الذى قضى
الدين اولى به من بقية الغرماء في الرجعية ذكر في الفتاوى
القاضى اذا نصب وصياً في تركة ايتام وهم في ولايته و
التركة ليست في ولايته او كانت التركة في ولايته والابناء
ثم يكونون في ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض
لم يكن في ولايته قال شمل الائمة الخلو في بصره على كل حال
وبعتبر النظام والاستعداد وبصير الوصى وصياً في جميع
التركة ايها كانت التركة وكان ركن الاسلام على
السورى ربح يقول ما كان من التركة وما لا فلا وقيل
بشرط لصحة النصب كون المقيم في ولايته ولا يشترط

كون التركة في ولايته ورأيت يحيط ببعض المتابع القاضى
اذا نصب وصياً في تركة ليست في ولايته لا يجوز وهو قول
متابع مروى وقال شمل الائمة الخلو في ربح يجوز
الغير المحضمة وذكر شيد الدين ربح في فتواه اليتم
اذا كان يحار لا يجوز نصب الوصى من قاضى سمرقند و
نصب المتولى في وقف ليس في ولاية القاضى قد كينا
على الاستقصاء في الفصل الاول من كتاب الفصول
الوصى اذا خان فقد اختلف المتابع ربح فيه ان القاضى
يضم اليه اميناً ثقة ينعه في الحيانة او يخرج من الرضاية
واستار محمد ربح في باب مكانة الوصى ان القاضى
يخرجه من الرضاية واذا كان الوصى عدلاً الا انه يخرج عن
القيام بشايع الصغير وعن التصرف في ماله اختلف المتابع
فيه ايضا والصحيح ان القاضى لا يخرج من الرضاية بل يضم
اليه اميناً ثقة واما اذا كان عدلاً كافياً فلا يلغى القاضى
ان يعزله ولكن مع هذا الوعزله ينزل وينصب وصياً
آخر ذكر شيخ الاسلام ربح في كتاب الرضايا في باب
الوصى والوصية وهذا كذا ذكر المقدس شيد ربح في
ادب القاضى للحضرة ربح وكان طهرا الذين المرغيبين في
ستود هذا القول ويقول انه مؤتم على القاضى لانه مختار
الميت فقام مقام الميت وفي فتاوى الفضل رحمة
وصى يخرج عن القيام بامر الميت فقام الحاكم فيما آخر ثم
قال الوصى بعد ايام صرف قادراً على بامر الميت هل
يعبد الحاكم الى ما كان قال هو وصى على حاله لا يحتاج
الى اعادة الحاكم لانه لم يترك في المسئلة اقام فيما آخر مفاد
حتى يتضمن ذلك عزل الاول . وذكر المقدس ربح في
القاضى ان يخرج الوصى من الرضاية ولا يدخل فيها معه
احدا فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقاً بالشر اخرج

ونصب غيره الوصي اذا قدم غريم الموصل الى القاضي فاقت
الغريم بالدين وانكر الوصاية الى المذعي والقاضي ان شاء جعل
هذا المذعي وصيًا وان شاء جعل غيره وصيًا في التنا
الثاني والتين من ادب القاضي هذه الجملة في الترجمة
في كتاب الوصايا الوصي اذا اراد ان يخرج نفسه من وصاية
في غير مجلس القاضي ليدل ذلك كالوكيل وبحضرة القاضي
ان كان عدلاً كافياً لا ينبغي ان يخرج وان عزل مع هذا
ينعزل وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله في ادب القاضي
من العدة وذكر محمد بن علي في الجامع الصغير في الرجل
يوصي الى غيره فقبله الوصي في حيوة الموصل فالوصية لازمة
حتى لو اراد الخروج منها بعد موت الموصل ليس له ذلك
وان رده في حيوة ان رده في وجهه مع الرقة وان رده في
غير وجهه لا يصح الرقة ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى
قوله في غير وجهه بغير علمه وتام هذا ينظر في ادب
القاضي للصدر المشهور رحمه الله وفي وصايا الترجمة
قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير الوصية لما في البطن
جائزة والميراث له واجب والجهة له باطلة الوصي
اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره والمسئلة مع
معرفة ولكن هذا الاقرار لا يخرج من ان يكون خفياً
للغريم حتى لو اقام الغريم بينة عليه بالدين يتقبل
بينه فرق بين الوصي والوكيل بالخصومة في الدين من
قبل المدعى اذا اقر بالدين على موكله في غير مجلس القضاء
لا يصح اقراره ويخرج من الخصومة مع المذعي حتى لو
اقام المذعي بينة عليه بالدين بعد ذلك لا يسمع
والفرق في متفرقات وصايا الترجمة الوصي اذا اقر
ان هذا عبد فلان وفي يدك ثم ادعى انه للصغير
لا يسمع دعواه لاجل الصغير في فتاوى شيخنا الذين رجع

واذا اقر الوصي لاحد الورثة بعينه ان له من ميراث
عنه كذا كذا درهمًا فاراد بقية الورثة ان يرجعوا على
الوصي بحضرتهم كما اقر هذا قال الوصي لم يكن عنده
غير هذا فانه لا يضمن لهم شيئاً هـ كذا ذكر المسئلة
في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا اذا اقر الوصي لغير
الورثة وهو كبير بالف درهم من ميراث غيره وفي الورثة
صغير ثم جحد الوصي وقال لم يكن عندي غير هذا
يضمن للصغير مثل ذلك من مشايخنا رحمه الله من قال
انما اختلف الجواب لاختلاف الموضع والواقع ان يقال
في المسئلة روايتين اذا كان الورثة صفاراً وبعضهم
كباراً واحداً لكبار وصي عكفغار وارادوا القسمة
قال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله في فتاواه
ان الوصي يقسم بين الصفار والكبار ويقرر نصيب
الصفار ثم يبيع نصيبه من اجنبي ثم يقسم بين اجنبي
المشتري وبين الصفار ثم يشتري نصيبه من المشتري
فيتحقق القسمة بين الكل على هذا الوجه الوارث لا
يلك بيع التركة المشقولة بالدين المحيط الا برضاء الغرماء
حتى لو باع لا ينفذ وقد مر من قبل هذه الجملة
في وصايا الترجمة البرهانية وذكر في وصايا التوازل
والجامع في الفتاوى وصي باع شيئاً من مال اليتيم
فاذرك اليتيم فابراء المشتري عن الثمن وهو يصلح
غير مفسد وقال انت برئ مما ادرك وصي من مالي من
جائز وهو برئ ولو قالت انت برئ مالي عليك لا يبرئ
لانه ليس عليه شيء وكذا الوكيل اذا باع شيئاً فقال
الموكل انت برئ مالي عليك لا يبرئ لانه ليس عليه شيء
الا يبرئ ان لو اراد ان يستوفي ليس له ذلك وانما الذين
للوكيل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ناخذ به بل يبرأ

من الذين كله فالدين له ولكي يحل حق المطالبة وكذا الوصي
حق المطالبة وذكر في النوازل عن علي بن حرم قال احب
ابا يوسف ربح في صغري لانه لما مات ابي كان الوصي يعطى
كل يوم ثلثي درهم فاشتريت ابا يوسف فقلت انه لا يكفني فدعا
الي يوسف ربح والوصي وامر ان يكمل لك كل يوم درهمها وقال
شرح رحمه الله اسبقوا على التناهي اموالهم فان ما توفى فقد
اكلوا اموالهم وان عاشوا فسيرفقهم الله من فضلهم وبني
الترخلة والوصي ان لا يضيق على الصغير في النفقة بل
يوسع عليه لا على وجه الاسراف وذلك يفاوت بقلة مال
الصبي وكثرته فينظر الى ماله ويقيم عليه بحسب حاله وذكر
فيها ايضا وصي انفق مال اليتيم على اليتيم على تعليمه لغز
والادب فان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد ان يتكلف
له شيئا مما يقره في صلوة وذكر في وصايا المنتقى وصي
قال لرجل اضمن علي فلان الميت وبنه فضمن الرجل ذلك
بامر الوصي واداه قال يرجع الضامن با ادي في مال الميت
ويأخذ الوصي به حتى يرد به من مال الميت ولا يرجع الوصي
في ماله لانه انا ضمن عن الميت ولم يضمن عن الوصي الا
ان الوصي يجوز امره في مال الميت والضمان عنه وان كان
الذي امر الوصي خليطا بعامله وياخذه منه استحسن
ان يرجع الضمان على الوصي في ماله ولو ان وصيا قال لرجل
اضمن انا وابت ما على فلان الميت الذي اوصى الي من الذين
فضنناهم علي كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه ضامن عنه
خلق الغريم الوصي فاخذه بالمال كله فاداه اليه من ماله فان
الوصي يرجع في مال الميت بما ضمن عن الميت وهو نصف
الدين ويرجع على الذي ضمن معه بنصف الدين ثم يرجع
ذلك الرجل في مال الميت ويأخذ الوصي به ان كان في يده
من مال الميت وبهما ايضا رجل مات ووصي الى رجل ثم ان

رجلا

رجلا سوى الوصي انفق على بعض الورثة نفقة وقال بعض ما
انفق انفقته بامر الوصي وافر الوصي بذلك ولا يعلم ذلك
الا بقول الوصي بعد ما انفق فالحقول الوصي اذا كان الورث
الذي انفق عليه صغيرا وصي مريكا واكفنا خاذه رسيده را
عمار كند يا غله وارخانه يتيم را كفت ناداران خانه عمار
كند وكرم هل يرجع على الصغير من غير شرط الرجوع فعلى قياس
مسئلة الامر بالا اتفاق من الوصي ينبغي ان يرجع وينبغي ان
يكون على الاختلاف الذي فيما اذا قال لغز انفق في عمار
داري فانفق قال الامام الشرخسي ربح يرجع من غير شرط
الرجوع وقال الشيخ الامام خواهرزاده ربح لا يرجع بغير
الشرط وذكر في المنتقى رجل مات وترك ابني صغيرا وكبر
واوصي الى رجل فقال الوصي اشهدوا اني قد قضيت نصيب
الصغير من جميع التركة وقاسمت الكبير وضاع نصيب الصغير
من يدي فكبى الصغير وفي يد الكبير مال نفسه منه التركة فقال
ما ترك ابي الا ما في يدي اخي الكبير هذا وما قبض الوصي شيئا
فالحقول في ذلك ما قاله الوصي اذا قال قبل البلوغ الضبي
ولا يشترط الكبير فيما في يديه وفيه ايضا رجل مات
واوصي الى رجل وله بنت بكاء وصغار ثمان بعض
الكبار وترك ولدا صغيرا قال بكم وصي لجد وصيا له
يجوز بيعه عليه فيما كان يجوز بيعه على ابيه فيما دون ايه
العقار وذكر فيه ايضا رجل اوصى الى رجل ومات فذبح
الوصي الى الورث ميراثه وكله مثنى كان له في يده من
تركه ابيه واشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع
تركة والده فلم يبق من تركة والده قليل ولا يسير الا وقد
استوفاه ثم اذبح بعد ذلك دارا في يده هذا الوصي وقال
هذا من تركة والدي تركها من الذين على الناس وقبضت
كله ثم جاء برجل يدعي ان ابيه عليه مالا اقبل بيته واقضى له

بالدين وصى فبر مال اليتيم على جائز وهو يخاف ان لا يتر
 ينزع المال من يده فبر مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان
 عليه وكذا المضارب اذا ضرب بالمال قال ابو بكر ربح الاستحسان
 ليس هذا قول اصحابنا ربح وانا هذا قول ابن سلمة
 هو استحسان وعنفقه ابي الليث عن ابي يوسف ربح انه
 كان نجس الاوصياء المعاينة في احوال اليتامى واختار ابن
 سلمة موافق لقول ابي يوسف ربح وبه يفتى واليه اشار
 في كتاب الله تعالى واما التفتية فكانت لمساكين يعملون
 في الحرفاء ان اعيدوها في اجاز المص في مال اليتيم مخافة
 اخذ المتقلب ذكره القاضي الامام في فخر الدين ربح وفي
 وصايا فتاواه وذكر فيها ايضا وصى الفقه على باب
 القاضي مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن
 قال محمد بن الفضل ربح لا يضمن مقدارا جرم المثل
 والفين الكبير واما اعطى على وجه الرشوة كان ضامنا وفيها
 ايضا جرمات ووصى الى امراته ونزك ومرتة صغار اقول
 سلطان جازهم فقبل لها ان لم تعطيه شيئا استوى
 على الدار والعقار فاعطت شيئا كعقار قال يجوز مصانعتها
 في مسائل كقرائض من شرائط القتل الذي يتعلق به جرم
 الميراث ان يكون المباشر للقتل فحاطبا حتى ان الصبي او
 المجنون اذا قتل مورثة لا يحرم عن الميراث لان حرمان الميراث
 عقوبة وهو ليس بالعقوبة وذكر في جنائيات الملقط الا
 او الوصي اذا ادب الصبي فاقضت ضمانا ولا امرضا لهما وعن
 ابي يوسف ربح في الاب والوصي انهما لا يضمنان ولا يحرم
 عن الميراث وقد ذكرنا في مسائل الجنائيات ان ابا حنيفة ربح
 ربح الى قولهما وقال بان الاب اذا ضرب ابنه ضربا معتادا
 فاقضت لا يضمن كما في المتعلم ذكره في المحيط شمس الائمة
 السرخسي ربح فعلى هذا ينبغي ان يحرم الاب عن ميراث

عنه ايضا وفي آخريات فتاوى صاحب المحيط رحمه الله
 ولو ضرب الاب او الوصي الصغير على قول ابي حنيفة ربح
 ضمن وحرم عن ميراث ويجب الكفارة وعندها
 لا يضمن ولا يحرم عن الميراث وهذا اذا ضرب
 للتأديب وكوضه للتعليم يضمن كالمعلم فاذا لا
 فرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين ضرب الاب
 اذا كان للتعليم وفي جنائيات فتاوى قاضي خان ربح
 رجل ضرب صغيرا من يد والده والاب تستكه حتى
 مات الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصغير
 على الجازب ويدرته على والده وذكر صدق الشهيد رحمه الله
 في فرايضه ان الجنين يورث اذا كان موجودا في البطن
 عند موت الموروث وانفصل حيا وطريق معرفة
 وجوده في البطن عند الموروث بان جاءه لا قل فستة
 اشهر متدم مات الموروث هكذا ذكر المبدلة مطلقا
 وهذا التقدير في استحقاق الخنزير الميراث عنده غير الا
 لا في استحقاق الميراث عنده فانه اذا جاء
 لا قل فستة اشهر

احكام النساء	احكام الصبيان	احكام العبيد	احكام السكك
١٧	٩	١٢	١٦
احكام المكرهين	احكام المجانين	احكام الغيب	احكام ارحمات
١٧	١١	١٩	٢٠
احكام المذنبين	احكام المكاتبين	احكام اهل الذمة	احكام اهل
٢١	٢٢	٢٢	٢٦
احكام المرتب	احكام الوصايا	احكام الوقيف	احكام الجحد
٢٧	٢٨	٢٥	٢٥
احكام الرقيب	احكام الرقيق	احكام الرضا	احكام الرضا
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
احكام النوى	احكام النوى	احكام الرضا	احكام الرضا
٤٠	٤٠	٤١	٤١
احكام بين	احكام بين	احكام بين	احكام بين
٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
احكام الرضا	احكام الرضا	احكام الرضا	احكام الرضا
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣

فتاوى قاضي الهداية التي جمعها من غير ترتيب العلامة كمال الدين ابن الهمام
شراح الهداية واتباعها على كتب النواع بعض من توافقه مع الشرح الاسلامي
بجوز زلق باحره وادراكه
المصنف نظر عليها
واستكملها

مسائل الطهارة	اصح	مسائل الزكوة
١	١	٢
مسائل النكاح	مسائل الطلاق	مسائل الحيضة
٢	٣	٣
مسائل كتاب الامان	مسائل الحدود	مسائل التستر
٦	٧	٩
مسائل الوقف	مسائل البيوع	مسائل الاقاله
١٠	١١	١٥
مسائل الكفالة	مسائل الحواله	مسائل الشراة
١٥	١٥	١٦
مسائل الدعوى	مسائل الاقارار	مسائل القضاء
١٨	٢٢	٢٢
مسائل الوصية	مسائل العارية	مسائل الاجارة
٢٥	٢٦	٢٦
مسائل المأذون	مسائل الغصب	مسائل القسمة
٣١	٣١	٣٢
مسائل الزنا	مسائل الكراهة	مسائل الدفن
٣٣	٣٣	٣٣
مسائل الحيضان	مسائل الوصايا	
٣٣	٣٣	

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه سوالات سألها بعض الحكماء شيخنا الامام العلامة الحافظ
 المجلد الشيخ براج الدين قاري البداية تفتح الله برحمته ورضوانه
 واسكنه على جنانه فاجاب عنها بما هو المعنى به من المذهب والعلانية
 الخلاف وفيما لا خلاف فيه بين الاصحاب رضي الله تعالى عنهم عما قوت
 على ذلك بخط المباركة اجبت جمعة من اكله واوراقه المتفرقة لمسط
 على رسم الفتوى وجوابا وما انا اذكر جوابه بحروفه وكذلك السؤال
 مختصا **سائل القراءة سئل** عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها
 من روثها وعرق واصاب بدن الراكب او ثوبه من ذلك العرق
 الملووث **اجاب** اذا كان على بدنها روث وعرق واصاب
 الثوب نجسه ولا يظهر بدن الحيوان اذا اصابه روث او بول الا
 بالغسل **سئل** اذا كانت اذن الرجل وامرأة مشقوبة هل يجب
 ابصال امار في الغسل الى داخل الثقب **اجاب** نعم يجب **سئل**
 عن فسقة صغيرة يتوضئون فيها الكناس وينزل فيها امارك من كل
 ومن كل يوم ينزل فيها ما يجد من البول والوضوء منها **اجاب** اذا لم يقع
 فيها غير امار الكور لا يضر **سئل** على المتوضئين اذا تضرع بمسح راسه

اجاب اذا غلب على طنته انه بضره مسح راسه سقط عنه المسح ويجب
 عليه شيء **مسائل الزكوة سئل** عن رجل مال لا يؤدى زكوة هل يجزه
 الحاكم ام لا **اجاب** اذا قامت عليه البينة ان له مالا وانه لا يؤدى
 الزكوة اجبره الحاكم على فراجه بنفسه **سئل** هل لاحاد الناس ان يجي
 الزكوة فهو من اربابا بغير اذن الامام ولا نائبه ويعطيه لمن يجتاره
 وهل يسقط بذلك الزكوة عن صاحبها **اجاب** ليس لمن لا ولاية له ان
 يطالب احدا بزكوة ماله ويأخذها جبراً من وبصرها الى المصارف
 بل يرفع امره الى الامام او نائبه ليأمره باخراج الزكوة بنفسه ويجزه اذا
 امتنع ومن اركتب ذلك الفعل فهو متعدي على الامام فيؤدبه كما يري
 ومن اخذها بغير رضا المالكات وخرجها الى المصارف لا تسقط الزكوة
 عن المالكات لان الزكوة عبادة ولا بد فيها من اختيار المودى فيرد الي
 من اخذ منه ما اخذ منه لانه عاص **سئل** هل تجب الزكوة في العلق
 المتعاطل بها في هذا الزمان وما نصيبها **اجاب** نعم الفتوى على جوب
 الزكوة في الفلوس اذا تعامل بها اذا بلغت ما يساوي ما في درهم
 من الفضة او عشرين مثقالاً من الذهب **مسائل النكاح سئل**
 عن شخص تزوج امرأة على انها مسلمة فظهرت كتابته هل فسخ النكاح
اجاب ليس الفسخ **سئل** عن رجل زوج ابنته العاقلة البتة
 البكر بغير اذن ولا رضا ولم تجز النكاح فطلبت من الحاكم فسخ هل يسوغ
 للحاكم فسخه مع العلم بالخلاف في المسئلة واذا حكم ببطلانه ولهذا الرفع

ولد هل تحل هذه الزوجة له **اجاب** ان لم يكن حكم حاكم بصحة صح ابطال
 العاين الخفي له وان حكم بصحة نفذ وليس الخفي ان يبطله واذا اطله
 فلاحياط ان لا يتزوجها الولد وهذا هو الذي افيته به الا ان رآه
 العاين ذلك فله ذلك اذا عقد او لا **سئل** عن امرأة است
 وادخلت دارا حب فتروجت هناك بمسلم هل يقع **اجاب** اذا
 دخلت بأسورة بانث من زوجها فاذا انقضت عدتها وتروجت
 مسما **سئل** عن العاقد في الكحل احد صبيحة التزوج على
 وجهها الشرعي فقال الزوج نعم يا سيدي قلت هذا الكحل اذ قال نعم
 لا غير هل ينعقد **اجاب** اذا اجاب الزوج بقوله نعم قلت هذا
 الصداق او هذا الكحل او اقصر على قول نعم في المجلس قبل ان يشتغل
 بكلام اخر صح الكحل **سئل** اذا ابرأ الزوج زوجته وامتنع من طهرها
 هل للمطالبة **اجاب** حق المرأة في مطالبة الزوج بالوطء حرة
 وحق في القضاء واما في بنية وبين الله تعالى فينفى ان لا يترك
 وطها احيانا **سئل** عن امرأة غاب عنها زوجها كونه عشرين
 فجأت لحاكم يري فسخ نكاحها واقامت بيته شهدا انه غاب
 عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم بصحة الفسخ ثم تزوجت
 بعد ذلك برجل وحكم حاكم بالفسخ وبصحة التزوج ثم طلقها فحضرت ابيها
 حينئذ لينزوجها بزوج اخر فهل يسوغ للخيف ان يزوجهما واذا حضر زوجها
 الغائب واقامت بيته انه مواساة بنفقة فهل يبطل هذا النكاح

الناثي **اجاب** اذا فسخ الكحل حاكم يري ذلك ونفذ فسخه فافوضه
 غيره صح الفسخ والشفقة والتزوج بالغير ولا يرفع ذلك بحضور الزوج
 وادعاءه انه ترك عند ما نفقة في مدة غيبته واقامت البيته بلك
 لان بيته المرأة انه لم يترك عند ما نفقة انفصل بها القضا فلا ينفق بعد
 ذلك بالبيته الثانية **سئل** عن شخص تزوج بأمرأة وزفت
 اليه بكمال زقايش ونحاس ومصاغ وغير ذلك فاقامت معه من
 ثم توفيت فادعى ابواها ان ذلك جميعه ملك لهما خاصة واجبا
 عليهما وانكر الزوج **اجاب** اذا زفت الى الزوج وسلت البنت بكمال
 لا يسمع من الابوين انه ليس لهما الا بيته **سئل** عن رجل تزوج
 امرأة وزفت اليه بقايش وحلي ومصاغ ونحاس وغير ذلك في الزوجة
 حرة بالغة ثم بعد ذلك ادعى والدتها ان جميع ما مع ابنته ملكه اعادة
 لها تتجمل به في بيتها ليس ملكها ولا لوالدها ادعت ابنته المذورة
 انه ملكها ليس لوالدها في شيء من حق فقول من يسمع **اجاب**
 القول قول الاب والام انها لم يملكها وانما هو عارية عندها
 مع البهي الا ان يقوم دلالة ان مثل هذا الاب والام يملكان مثل
 هذا الجاهل بلا بيته **سئل** هل للعاين تزوج الصغار **اجاب**
 ان كتب من تقليده ان له تزوج الصغار زوج والآفل **سئل**
 عن رجل تزوج امرأة ولها ابن من غيره فترزوج امرأة واستولوا
 بنتا فهل هذا البنت تحرم على زوج ام الابن ام لا **اجاب** نعم يحرم

ان يتزوج بنت ابن زوجته لانها ولد برب فحرم عليته وان سفلت
سئل **الطلاق** **سئل** اذا قال الرجل لزوجته ان ابرأني مما لك
علي فان طالع ابرأنيك او ابرأك ولم يكونا يعلمان مقدار الحقوق
فهل يقع الطلاق ويقع البراءة ام لا **اجاب** اذا قالت له في مجلسها
ابرأنيك او ابرأك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علما او جهلا
مقدار الحقوق ام لم يعلما لان البراءة من الجهل صحيحة **سئل** عن رجل
قال اذا حرت زوجتي الى مجلس قاصن واجرت ابني سافرت عن مائة
كذا كانت اذا ذاك طالع فهل اذا وجد الشرط يحكم كنفى بطلان **اجاب**
اذا قامت البينة على الزوج ووجد الشرط والمشروط ولا يحتاج فيه
الي حكم وطال ان تزوجت اذا انفقت عدتها **سئل** عن رجل
حلف بالطلاق انه ما يعبر بانته على فلان في بقية هذا الشهر ثم
عقد العقد عليه فاراد الزوج العجور **اجاب** اذا عبرت بنته بنفسها
على الزوج لا يجنب وكذا ان عبرت لها امها او غيرها او غير الزوج
الا ان يريد لا يمكنها من العجور فيجنب الا ان يدخل قدامه بحكم حاكم
او غير ذلك من انواع القهر **سئل** اذا صدر من مسلم قول يوجب
كفره هل يطلو زوجته بائنا ولا يغود اليه الا بعد الاسلام بعقد جديد
اجاب نعم اذا ارتد عن الاسلام او تكلم بما يوجب كفره بانت
منه زوجته فاذا عاد الى الاسلام لا تحلل الا بعقد جديد **سئل**
عن رجل طلق زوجته ثلاثا من مدة ثلث اشهر وصدقة على ذلك

وانما

وانما حاضت ثلث حيض هل يسمع قولها **اجاب** الذي عليه انما
من علم انما انما نعت من وقت الافرار الا ان تقوم بينة على تصاد
عليه ومذهب المتقدمين انها يصح فان **مسائل الحضانة سئل**
اذا اخذ المطلق ولده من حاضنته لتزوجها اذا سقطت الحضانة
بنت زوجها باجنبي وام ام الام هل يستحق الحضانة **اجاب** نعم تنقل
الحضانة الى ام الحدة وان علت **سئل** هل يستحق المطلق اجرة
بسبب حضانة ولدها خاصة من غير رضاع له **اجاب** نعم يستحق اجرة
على الحضانة وكذا ان احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به **سئل**
اذا اخذ الرجل ولده من مطلقته لتزوجها فاشتتقت الى روية
ولدها هل يلزم بالرسال لولدها **اجاب** اذا سقطت حضانة الام
واخذ الاب لا يجبر على ان يرسل اليها بل هي اذا ارادت ان تراه
لا تمنع ذلك ويمكنها الاب من روية **سئل** عن صغير في حضانة
امته او جدته او حالته القبا فاراد والده انتزاعه والسفر به هل يكت
اجاب ليس ذلك بغير رضا من له الحضانة ويحكم الحاكم على الوالد بعدم
امسافرة به **سئل** هل يمكن لها حضانة من احوال الولد والمسافرة به
اجاب اذا وقع الطلاق وارادت امسافرة بالولد ان كان البلد
الذي قصدته بلدا وكان الزوج قد تزوجها فيها فلها ذلك وليس
للاب منعها وان لم يكن بلدا او كانت بلدا لم يكن الزوج ما وقع فيها
فللاب ان يمنعها من ان تسافر بالولد اليها هذا هو الصحيح **مسائل**

خرو

مطل
الفاوي ما خالفه عن فاضل
الظاهر من سائر كتب الفناوي
وما في هذا الكتاب مما يؤيد به
الحجج لم اره لغوه

النفقة **سئل** عن امرأة ادعت على زوجها بكسوها المأجنته فذكر انه
قرر لها كل سنة كذا وكذا فانكرت الرضا بهذا فهل يلزم الزوج بهذا
المبلغ الذي اعترف به ام لا **اجاب** انما يقضى بالكسوة والنفقة
المأجنته اذا سبق قضاؤها او تراص من الزوجين فاذا قالت
انما ارضى بما قلته فقد ردت اقراره لانه قد لا ترضى بالقليل ويحتمل
بالترك اصلا **سئل** عن شريك في بستان ولهم فيه دواب يعمل
في البستان فغاب الشريك والبستان يحتاج الى موقوف على الدواب
والرجال والابل والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء
في القرف على حصته ونصيبه **اجاب** يرفع الامر الى الحاكم ليأذن له
في القرف ليرجع به على شريكه اذا حضر **سئل** عن هذا الشريك اذا حضر
من القرف على هذا البستان لفقد الشريك وفراغ البستان
بموت الاشجار من عدم السقي وضعف الدواب من عدم العلف
وغير ذلك فهل يجبر القاصي على القرف ام على البيع ونصيبه ام لا
شيء **اجاب** اذا امتنع من الانفاق على الدواب تجبر القاصي على
الانفاق عليها او البيع واما الاشجار فان كانت الشريعة
يجبر على المفاضة **سئل** هل تجبر الزوج على السكنى في بيته مفرد من
دار ذات بيوت ساكن فيها اقارب الزوج وغيرهم بجعلها باب
واحد يقفل عليها ام لا وهل يجب على الزوج ان يحضرها من يونسها
ويقضي حاجتها ام لا **اجاب** اذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل

ادبوت

وكل بيت باب وعلق له ان يسكنها في بيت ممها حصول كفايتها به
وبرقائه ولا يجب على الزوج احضار من يونسها الا اذا كان لها
خادم ملك لها فعليه نفقة خادمها ان كان موسرا وان لم يكن لها نفقة
خواجهها على الزوج لان عياله كفايتها ويسكنها بين اقوام صالحين
بحيث لا تنوش **سئل** عن امرأة اذا منعت زوجها من البيع
وهي في منزله هل يكون ما شره **اجاب** ليست هذه بباشرة ولا
نفقة ولا كسوها والمباشرة التي تخرج من منزل الزوج بغير اذنه
هذه تسقط نفقتها وكسوتها **سئل** اذا طلقت الزوجة من الحاكم
ان يعتد لها ولاولادها نفقة على زوجها فلو ساء كل يوم فابى الزوج
وقال انما النفق عليها وعليهم **سئل** يجبر القاصي على التوفير **اجاب**
لا يجب ان يقدر درهم بل الواجب عليه طعام وادام على الغني
جنه خنقة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط جنه ودهن
وعلى الفقير جنه وجبن وظل لا ان يعلم القاصي انه يصار ما جى
ذلك فيفرض عليه درهم بقدر حالها وان كان الزوج صاحب
مال لا يفرض عليه شيء واذا امتنع من ان يفرض شيئا جسدته
يفرض **سئل** اذا قدر الزوج لزوجته مبلغا من النفقة دين نظير
كسوتها عليه في كل سنة ورضيت الزوجة بذلك وحكم به حاكم
فهل لها ان ترجع وتطلب منه كسوتها ثم لا يرجع لها **اجاب** نعم
لها ان يرجع وتطلب كفايتها وان حكم به الحاكم كمن في مستقبل

فما شأنا ينسبها **سئل** اذا ادعت المرأة على زوجها ان نفقته
 السفر بها وطلبت من الحاكم الحكم عليه بعدم السفر بها **اجاب** نعم يحكم
 لها عليه بمنعه من السفر بها **سئل** عن رجل مات وترك صغيرا فقيرا
 هل تجب نفقته على عمته الغني وامه الغني **اجاب** نعم تجب عليهما
 اثنا كالأول وان كانت الأم فقيرة فاطيع على العم وكذلك تجب
 نفقة الاخ الفقير على اخيه الموسر ان كان صغيرا او بالغارمنا او اعمى
 وكذلك نفقة العم الفقير على اولاد اخيه الا غنياء ان كان صغيرا
 او بالغارمنا او اعمى او ابني فقيرة مطلقا صغيرة كانت او كبيرة ولا تجب
 نفقة ابن العم وابنة العم على ابن العم ولا على ابنة العم لانه ليس بحرم
 وكذا اولاد الاخوال والخالات واولاد العلات لانه لا حرمته بينهم
 وشروط وجوب نفقة القريب عن الاصول والفروع ان يكون بينهما
 قرابة محرمة للتشاكح بينهما وان يكون من تجب عليه النفقة غنيا يملك
 النصاب الذي يحرم به عليه اخذ الزكوة وان يكون من تجب نفقة
 نفقة له صغيرا ان كان ذكرا او كبيرا عاжа او ابني فقيرة مطلقا
 وان لم يكن بها وان لم تكن بها زمانه ولا عي لا عاوجة عن الكسب
 خلفه ولا تجب نفقة المحارم الا اذا اتفق دينهما ولا تجب على اهل
 نفقة اخيه او محرم الكافروا ان اكل القريب انه غني والقول
 مع يمينه الا ان يقوم البينة انه غني يفرض عليه النفقة **سئل**
 اذا قالت المطلقة انا حامل وانكر لمطلق فشهدت القوابل بالحمل وانما

في شهرين

في شهرين او ثلثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة **اجاب** اذا ادعت
 انما حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي
 سنان فقالت كنت اظن اني حامل وبتن في خلاف ذلك ولم احمل
 فلها النفقة الى ان يحض ثلث حيض وان طالت المدة **سئل** اذا
 طلق الرجل زوجته وله ولد منها صغير فقهره فرضا واذن لاه في الاول
 والانفاق عليه ثم سافرت مدة به غير اذن مطلقا ثم حضرت وطلبت
 بما انفقت **اجاب** نسحق الفرض مقيمة كانت او مسافرة غير اذن
 او باذن ولا يسقط بذلك نفقة الصغير ولا اجرة حصانها **سئل**
 هل تجب نفقة اولاد الابن على جدته لانيهم اذ مات ابوهم او كان حرا
 وهو فقير وهم فقراء واجد غني **اجاب** نعم يجب على الجد النفقة ان مات
 الاب يوم اراد بالانفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر واسيه
سئل هل تجب نفقة احد من العصبات على عصبته **اجاب** لا تجب
 على العصبات نفقة عصبته غير الولد واجد فانه تجب النفقة على الابن لانه
 وجن وعلى الاب لابنه وابنته واولاد اولاده وحكم على في الرحم
 المحرم بشرط ان يكون المنفق عليه فقيرا ومن حكم عليه النفقة غنيا يملك
 ما يساوي نصابا فاضلا عن جوابه الا صليته وكسبه اذا امتنع من الانفاق
 على الاقارب كما يجب اذا امتنع من الانفاق على الزوجات **سئل**
 عن رجل طلب من زوجته النفقة الى دار خمارها في بلد ما فابت الا
 ان يعطيه كسوتها وحال من صداقتها **اجاب** ليس لها ان تمنع الا نفقته

اطال اما لم يمت او اكسوف فليس لها الامتناع بها فان امتنعت بسببها فهي بائنة
 لا نفقة لها ولا كسوف ما دامت على ذلك **سئل** اذا انفق الوصي على
 اليتيم وكساه بغير تفويض من حاكم هل يعتد به **اجاب** للوصي ان ينفق
 على اليتيم وان ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض فاض القول
 قوله في مقتدر ما انفق اذا لم يكن الظاهر وفي تحليف خلاف **سئل** عن امرأة
 ادعت عند قاض ان زوجها باعها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخها
 بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم يري ذلك وفسخ عنها
 فحل يجوز للحقوقي ان يزوجهما واذا حضر الاول حكمه **اجاب** اذا قامت
 بينة عند القاضي ان الزوج عاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت
 من القاضي فسخ النكاح وهو يري بذلك ففسخ نفق الفسخ وهو
 قضاء على العايب وفي القضاء على العايب عندنا روايات منهم من يراه
 نافذا ومنهم من لم يره نافذا فيقول بفساده ويسوغ للحقوقي ان يزوجهما
 من الغير بعد انقضاء العقد واذا حضر الزوج واقام بينة على خلاف
 ما ادعت من تركها بلا نفقة لا يقبل بينته لان البينة لا تجزى
 بالقضاء فلا تبطل بالثانية **سئل** اذا سكن الزوج مع زوجته
 في دار هي ملكها متى سنيين بعزاذن منها ولا باقية **اجاب** لا يملك
 الزوج لها سكنى ورضاها بذلك اذن له **مسائل كتاب الابناء سئل**
 اذا قال الرجل ان فعلت كذا او ان كان كذا فيعلم عشرة الاف درهم
 على سبيل التذرية الشرعية للفقراء وهم كذا او المصالح لم يمين

الشرعيين ثم فعل ذلك هل يطالب **اجاب** اذا كان النفل عليه التذرية
 كما يريد وقوة يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجزى في القضاء
 لا يدخل تحت حكم القاصي وان كان لا يريد وقوة وفعله فهو حرج ان شاء
 وفي بالتذرية وان شاك لفكافته يمين **مسائل الحدود سئل** عن رجل
 اذا سكر هل تجوز **اجاب** اذا شرب الخمر وسكر منه اهدى به انه لا يجزى
 واقضى بحسن بن زياد بن جهم وقال بعض مشايخنا وما قاله الحسن لان
 السكر حرام في جميع الاديان واذا اعتقد واحد من الخمر يجزي عليهم فيها
 احكام المسلمين من الحدود **سئل** اذا سرق الذمي اوزجى ثم اسلم
 يد راعنه **اجاب** ان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة
 اهل الذمة ما سلم لا يقام عليه **سئل** عن شخص ادعى على شخص
 انه قد فذقه فانكر فاليامين بمينة لعدم البينة فكل هل يلزم الحد او التوفير
اجاب ان ادعى عليه بما يوجب حد القذف فانكر لا يستحق
 لان الحد ولا يستحق فيها وان ادعى ما يوجب التوفير وانكر استخلف
 فان نكل عز **سئل** هل حكم الحاكم بعلمه في التوفير **اجاب** نعم حكم بعلمه وبصلى فيه
 بشهادة النساء مع الرجال **سئل** عن شخص شفع قال في العشرة الاخير
 من رمضان لعن الله تعالى هذه التلعة **اجاب** يوزع ثمنه ابعثا لانه
 استرمان ما عظم الشارح **مسائل الميراث سئل** هل يجوز لليهود والنصارى
 ان يتخذوا بيتا يجتمعون فيه ويقسمون اذ كانوا في بلدة ليس فيها
 بيعة ولا كنيسة **اجاب** انهم يجمعون من احوال بيت يجتمعون فيه

لذلك **سئل** عن اسير ببلاد افريج تعرض لفرج بني له ولطمة وحكة وضرب
 بالتربول برجله وغرمة مبلغا ثم ان الله تعالى فك اسره وخرجه الى دار
 الاسلام ووجد غريمه الافريجي بها وادعى عليه واقام عليه بنية بكت
 فما حجب عليه **اجاب** ما فعله لحيي بالما سوري دار الحرب من اقبال
 وضرب ثم دخلا دار الاسلام ودخل الحربى بامان لا ضمان عليه
 في شئ مما فعل بالما سوري **سئل** عن اهل الذمة اذا امر عليهم بتبضع او الف
 او وقف على عاونتهم حالة البيع والشراء هل يلزمهم القيام **اجاب** ان فعل
 اهل الذمة ذلك في شئ لكن لا يلزمون به ولا لغروا على تركه
 اذا لم يكن مشروكا عليهم في عهدهم **سئل** عن فرجى اسلم وله ابن مجنون
 هل يتبعه **اجاب** نعم يتبعه الابن وان بلغ عاقلا ما سلم ابو بعد جنونه
 فكذلك والظاهر انه وان انقطعت ولالة الاب عنه ببلوغه لكن
 نفود الولاية عليه بعد جنونه هل يذهب بصيرة تبعا له في الولى **سئل**
 ما معنى قوطهم واختلاف الدار حقيقة او حكما **اجاب** صورة ان يموت
 شخص فرجى في دار الاسلام وله ابن في دار الحرب وهو من اهلها معتم
 بها فهل يرث اياه لان دارها مختلفة فلو فرضنا ان الابن يخل الى
 دار الاسلام بامان غير فاصد للاقامة بها فمات ابو في هذه
 امة اتبى استامن فيها الابن لا يرث ايضا من ابيه شيئا لان
 داره دار الحرب حكما وكذا لو مات الابن لا يرث منه ابو شيئا
 لان ابنه ليس من اهل الدار حكما وان كان فيه حقيقة لانه من قعدة الرجوع

الى دار

الى دار الحرب **سئل** عن نفر من حصل خبل في عقله بسبب عشق
 او غيره كونه يستخف الجواب عما سئل عنه ويفهم الخطاب واسلم وحصل
 سرور بذلك وكل وقت يمدح الاسلام وينظم دين القرانية هل
 يقع اسلامه **اجاب** هذا مجتزئ فيقع اسلامه ولا يقبل رجوعه ان
 رجع وبكسر على العود الى الاسلام **سئل** عن شخص تخاضع مع اخوه
 اما خبل هذا البلد واسا فقال ختمه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما افتقرت الدنيا اليه فما حجب على هذا وهل يقبل توبته **اجاب**
 هذا خطأ من قائله وجهاته بمقتضى النسخ صلعم وهو قريب من الكفر
 لان لم يكن كفرا ويحتاج قائله الى تعزيز ببلغ لزج عن التكلم عن هذا الكلام
سئل عن اسير من اذن احد الما لصاحبه ان يشتريه من الافريجي
 الذي اسير فاشتراه ثم ان الاذن سحبت وهرب من الافريجي
 بعد الشراء وقبل نفقة الثمن فالزم الافريجي المشتري بالثمن واخذه
 منه في بلاده فهل يلزم الاذن **اجاب** ان قلة الكافر من اسره
 وسلمه لمشتري ثم هرب بعد ذلك استحق المادون الثمن والافريجي
 للكافة لانه لم يسلم المبيع الى المشتري ولا للمشتري على الاذن لانه
 لم يتخلف **سئل** اذا قال مسلم اوان فعلت كذا فاما مسلم ثم فعله
 او تلفظ بالشهادتين لا غير هل يصير مسلما **اجاب** لا يحكم بسلامه
 في شئ من ذلك كذا فينى علما وما وانك اما افنى به انه او تلفظ
 بالشهادتين يحكم بسلامه وان لم يبرأ عن دينه الذي كان عليه

لان التلقظ بها صار علامة على الاسلام فيحكم به لانه واذا رجع الى
 ما كان عليه يقبل الا ان يعود الى الاسلام فيترك **سئل** عن اهل
 الذمة اذا انطاها وبيع لهم في بلاد المسلمين للمسلمين وغيرهم هل يجوز
 اراقتها وماذا يجب عليهم **اجاب** بمنعون من اظهار ذلك في بلاد
 المسلمين التي بقاء فيها احدى الطوائف فان لم يمتنعوا وراى الحاكم تغيرهم
 باراقتها ففعل **سئل** عن الذمى اذا بنى دارا عالية من دور المسلمين
 وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على حيرانه هل يمكن من ذلك
اجاب اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان
 يفعل في ملكه جاز لهم ولم يجز للمسلم لم يجز وانما يمنع من تعليه بناءه اذا
 حصل ضرر طاره من منع ضررا وهو هذا هو ظاهر الكتاب وذكر
 القاصي ابو يوسف راج في كتاب الخراج انه يمنع اهل الذمة ان يبنوا
 بين المسلمين بل يكتفون منقولين عن المسلمين وهو ان افنى به اما
سئل عن التزديق من هو **اجاب** هو من يقول ببقاء الدهر
 اى لا يؤمن بالاخرة ولا الخالق ويعتقد ان الاموال والحوادث مشتركة
 وقال في مكان اخر هو ان لا يعتقد اليها فلا يعتقد حشر من
 الاشياء وفي قول توبته روايتان والذمى يرجع عدم قبول توبته
سئل عن صغير مسلم فادعى ابو له نصر في ان عمره خمس سنين وانه
 غير متميز وادعت امه المسلم ان عمره سبعا وانه متميز فالقول لمن وما
 المراد بقول صاحب الجمع ويصح اسلام الصبي العاقل **اجاب** يرضى

على

والله اعلم بالصواب
 والله اعلم بالصواب
 والله اعلم بالصواب

على اهل الجيرة وبرجع اليهم فيه والمراد بالصبي العاقل المتميز وهو من
 بلغ سبع سنة لانه روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عرس الاسلام
 على علي رضي الله تعالى عنه وهو ابن سبع فاجابه اليه **سئل**
 عن الجوايح اهل من دار الحرب ام من دار الاسلام **اجاب** ليس هو
 من احد الفريقين لانه لا فقه لا حد عليه **سئل** هل يجوز لاهل الذمة
 ان يعلو بنائم على بنائم المسلمين او يكتنوا او اعالية البناء بين الجيران
 المسلمين **اجاب** لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل بمنعون ان يكتنوا
 في قلعة المسلمين ويؤمرون بالاعتراف في مساكنهم مفرزة على المسلمين
سئل الشريك **سئل** عن الشريك اذا حطط مال الشراكة بماله
 بغرض الشريك او المضارب بغرض ربه المال وهل المال
 هل يصنمه **اجاب** الشريك او رب المال اذا قال الشريك اعمل في بركتي
 فحطط مال الشراكة او المضاربة بماله او بماله لا يكون منعيا واذا ملك
 لم يصنمه وان لم يقل ذلك يكون منعيا باطلا فيصنمه مطلقا هلكت
 ام لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا ان يقيم الاخر بنية
 على الاذن **سئل** عن بستان بين جماعة وضع الشراكا يد على
 بعض الثمرة واخذ ما مدعى انه القدر الذي يخصه او دونه فهل يخفى
اجاب القول قوله في منفذ ما وضع يد على مع عينه الا ان
 يقوم عليه بنية باكثر من ذلك وما وضع يده عليه مشترك بينهم
 فيتحاصونه ثم يقسم الباقي بينهم على قدر حصصهم او يميزون بفعله **سئل**

الجوايح اهل من دار
 الحرب ام من دار
 الاسلام
 هذا مخالف لما ذكره قديما
 من جواب كتاب الجوايح

عن شخص اذن لشركه او لاجنبي في صرف على عماره فهل القول قولها
وهل لها الرجوع **اجاب** القول قولها في الصرف مع بمينها ان ما في
الظاهر والشريك يرجع بما صرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له
اصرف علي او اصرف لرجوع علي **سئل** هل للشريك ان يفسخ عقد
الشركة في غيبة شركه **اجاب** ليس لاحد النيركيين ان يفسخ الشركة من غير
علم الاخر **سئل** اذا ادعى احد النيركيين على الاخر ادب المال على
العامل في مال المضارب جناية وطلب منه من الحكم بمينه انه ما حانه
في شيء وانه اداه الامانة هل يلزم **اجاب** اذا ادعى عليه خيانه في
فد معلوم وانكر حلف عليه فان خلف برئ وان نكل ثبت ما دعه
وان لم يعين مقدرا فكذا الحكم لكن اذا نكل عن البيان لزمه ان يبين مقدار
مقدار ما حان فيه والقول قوله في مقداره مع بمينه لان كونه
كالاقرار بشي مجهول والبيان في مقداره الى المقدم مع بمينه الا ان يقيم
خضعة منه على اثر **سئل** عن شركيين في سفينة امتنع احدهما من حصة
اداء جارتها او سفرها صوبه وكيل او بمف يفسد بذلك ضرر لشريكه
فهل يجبر على ذلك **اجاب** لا يجبر على شيء من ذلك وكمن يراي الشريك
ويفعل في مده ما اراد على وجه لا يضر بالشريك فان فعل في مده ما يضر
بشركه ففسدت ضمنه نصيب **سئل** اذا اشترى احد النيركيين عينا
ونفذ الثمن من مال الشركة ثم ادعى شرا لنفسه خاصة هل يقبل قوله
اجاب اذا كانت شركة عمان وله بيته تشهدانه عند العقد

وفي جوازاتها يؤخذ في السفينة ان كان
خاص ولم ارجع الكتب الا ان
انهم اختلفوا في انها تخرج اليد
فقال ابو حنيفة لا يجوز وقاله
وعند ابن السفينة فخرج اليد
لاصمال الضرر وتساوي الاستعمال
فيلحق بها

صرح بالشراء لنفسه خصوصا فالمشترى له وان لم يكن له بيته قال فقد
من مال الشركة فالمشترى على الشركة **سئل** عن شريك طلب من شريكه
او العامل في مال المضاربة حساب ما باعه واصرفه فقال اعلم حسابا
وانما بعث واصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بغيره على حاسبة
اجاب القول قول الشريك والمضارب في مقداره الرجوع لغيره
مع بمينه ولا يلزمه ان يذكر الا ما مرفقا والقول قوله في الضلع والرد
الى الشريك والاقرار **سئل** عن شخصين وقفا أرضا
شايعة او عقارات نصفين او اثلاثا او ارباعا على جهات ثم
حصل من مستحق الوقف خاصة فطلبوا القسمة وهذه الارض مما يمكن
قسمة فهل قسم ام لا **اجاب** ليس لهم ان يقسموا العين الموقوفة لان
القسمة انما تكون في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا
هو المذهب وبعضهم جوز ذلك **سئل** عن الوقف اذا رجع
عما وقفه قبل حكم بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة اخوي وحكم بها
بصفة الرجوع وبصفة الوقف شيئا ولزومه على مقتضى مذهب الامام
ابي ج فهل يقع هذا الباب ام لا **اجاب** اذا رجع الوقف
عما وقفه قبل الحكم بلزومه فذهب ابي ج انه صحيح كمن الفتوى على
خلاف قوله في الوقف وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا
بصفة الرجوع قاص حنفى صح ونفذ فاداه وقفه ثانيا على جهة اخوي
وحكم به حاكم صح ولزومه وحكمه معتبر هو اثباته لانه ما يد بحكم الحاكم **سئل**

عن رجل عفا وارصا وقف نصفها شائبا ثم توفي فارادت
اولاده الموقوف عليهم فسمت ذلك وهو ما يجمل القسمة فهل يحكم الحاكم
الي ذلك ويقسم ذلك ويفرز الوقف من الملك ويحكم بغيرها
ام لا **اجاب** نعم يجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم بغيرها
وجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة واذا قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان
شأ عين جهة الوقف وجهة الملك لقوله والاولى ان يرفع بين
الجهتين نفيا للتمتع عن يمين **سئل** عن مسئلة استبدال الوقف
ما صورته هل هو على قول أبي ع ام اصحابه **اجاب** الاستبدال اذا
نقبت بان كان الموقوف لا ينتفع به وثم من رغب فيه وعلل بدله
ارصا او دارا رابع يعود نفقه الي جهة الوقف فالاستبدال في هذه
الصورة قول أبي يوسف ومحمد وان كان للموقف ربع ولكن غلب
شخص في استبداله ان اعطى مكانه بدلا اكثر ريعا منه في صقع احسن
من صقع الوقف جاز عند القاضى أبي يوسف والعمل عليه والافدا
يجوز **سئل** عن شخص وقف عفا او لم يباين الماظر فلم يكون
النظر هل يكون لمصلحة الوقف ام للحاكم **اجاب** اذا مات عن غير
وصية فالنظر للحاكم وان مات عن وصي في تركه فالوصي يحكم
في وقفه **سئل** عن شخص وقف عفا او شرط انه لا يوجد اكثر من شيخ
فحصل في الوقف حواب كثير واجتج الى جارة نحو ثلثين سنة لعارة
فهل يصح ذلك **اجاب** اذا لم يحصل عارة الوقف الا بذلك يرفع

الامر

الامر الي الحاكم ليفعل ذلك فاذا فعله احكامه **سئل** عن وقف
انهدم ولم يكن له شيء يعبر به ولا امكن اجارته وتغير هيل ساع اتقانه
من حجر وطوب وخشب **اجاب** اذا كان الامر كذلك صح بيعه
ما لم يحاكم ويشترى بثمنه وقف مكانه فان كان فان لم يكن رده
الي ورثة الوقف ان وجدوا والا يصرف الي الفقراء **سئل**
اذا وقف الراعي العين امره ببناء هيل يصح هذا الوقف ام لا **اجاب**
نعم اذا اقتد فهو وقف صحيح وان لم يقتد فهو باطل على الراعي ليس
ان يبيعه **سئل** عن شخص وقف وقفا على شخص معين ثم منعه
يكون وقفا على الفقراء والمساكين ببناء من ذلك باقارب الوقف
اخذوا ففعلوا لا يارب بجميع ريع الوقف بمقتضى هذه العبارة
ويقدمون على الفقراء **اجاب** اذا وقف على الفقراء كن قائلين
بالاقارب فيصرف او لا الي قاربه فافضل صرف للفقراء والمساكين
ولا يشترط اعطاء قاربه كفايتهم بل يعرف الناطر اليهم شيئا لان
الواقف لم يشترط كفايتهم **سئل** عن ارض مشتركة بين شخصين جعلها
وقفا على جهات ثم توفي احدهما فحصل بين الواقف الاخر والنظر
على وقف البيت ما روى وطلب القسمة فهل يقسم **اجاب** نعم يقسم
الارض ويفرز نصيب كل منها على جهة غير الجهة الاخرى **سئل** هل
يجوز وقف البناء والغرس دون الارض **اجاب** الفتوى على
صحة ذلك **سئل** عن رجل وقف وقفا على جهات ولم يحكم به

حاکم ثم ترجع ووقف على جهات غير الاول وحكم بهذه حيف هل يقع **اجاب**
مذهب الامام ان الوقف لا يلزم الا باحكم او بعلة مبنية ثم يموت
قبل ان يرجع عما علقه فيلزم هذا بطل الوقف الاول ويصح انما كل الوقف
في الوقف على قولها لانه لا يشترط للزوم شي مما شرط ابو حنيفة
الوقف هو الاول وما فعلنا لا اعتبار به الا ان يكون شرطه في وقف
الاول ان لا يغيره بما شئت من الهبات والمصارف غير الاول فيصح ذلك
من **سئل** هل يجوز وقف العين الموهبة والمساواة **اجاب** نعم يجوز
وقتها فاذا امكنها والفتنة مدة الاجارة لا يجوز بيعها **سئل**
اذا وقف الرخي وقفا على الكنية او البيعة هل يجوز **اجاب** الوقف
باطل ويجوز بيعه وبورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقيتين
وان وقف على رهبان النصيب جاز **سئل السويع سئل** اذا
اشترى شخص مكيلا او موزونا ما حلف البائع القاني ووزن البضاعة
بخصو ام شري ونسبها المشتري ثم ادعى اننا ناقصة فهل يسمع دعواه
اجاب اذا لم يقبل المشتري انه قبض جميع المبيع او انه استوفى جميع
ما وقع العقد عليه فالقول قوله في حقه ما قبضه مع كونه ولا يسمع
قولا لافقاه وحده الا ان يشهد معاخرانه قبض جميع المعقود عليه وهو
كذا وكذا **سئل** عن البائع سئل حبس المشتري على الثمن وان كان
المبيع في يده **اجاب** نعم له حبس على الثمن وان كان المبيع في يده لم يكن
حبس الرهن وان كان الرهن في يده **سئل** عن شخص اشترى من اخي

جميع

جميع ما يملكه من نفود وبيع وغير ذلك فهل يقع ذلك **اجاب**
ان سلم المشتري جميع ما يملكه البائع فحق البيع ولا يضر جهل البائع بمقداره
سئل عن رجل اشترى شيئا واقر برويته عن الشهود ثم
بعد قبضه ادعى انه لم يكن راه واراد رده **اجاب** اذا ادعى المشتري
بعد اقراره بروية المبيع وروى بعبوبه انني اقررت بذلك ولم يكن
رابط المبيع وكذبه البائع حلف البائع ان اقراره بذلك بعد اقراره
والحقيقة فان حلف لم يلتفت اليه كالمشتري وان نكل فليدعي
الرد **سئل** عن رجل اشترى جميع ما في هذا البيت المقفول
هل يقع **اجاب** البيع جائز لان الجهالة يسيرة فلا يمنع صحة
البيع والمشتري اخبار اذ اراى ما في البيت ان شاء رضى وان شاء
رد ولا خيار للبائع **سئل** عن شخص اشترى من اخو دارا بدينار
ببداخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل حلف البائع
من بين المشتري والمبيع الخلية الشرعية ليسم فهل يقع ذلك ويكون
للمتخلة كالتسليم ام لا **اجاب** اذا لم يكن الدار بجفرتها وقال اشترى
تسلمت لا يكون ذلك قبضنا ما لم تكن الدار قريب منها بحيث يقدر
المشتري على الدخول فيها والا فلا ولا في نصيبها قبض وفي مسئلتنا ما لم يكن
متقيا يمكن من الدخول اليها والدخول فيها لم يكن قابضا **سئل**
عن شخص اشترى من اخو من ذكر البائع انها من نسل فرس فلان
فرس مشهور بالجودة ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد **اجاب** اذا اشترى

بناء على وصف له بمن لو لم يصرفها بهذه الصفة لا يشتري بذلك
 الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشتراها
 به له الرد اذا تبين بخلاف ذلك **سئل** عن رجل اشترى من اخيه
 بطنج وزرع فلم يثبت فادعى المشتري انه كان معيبا ما دايم البيع
اجاب اذا ثبت انه كان معيبا رجع بمقتضى العيب **سئل**
 عن شخص اشترى من شخص كذا قال البائع ان ريدا اعطاني فيها العا
 فاصريت ابيعها له فاشترها بالالف بناء على هذا الاجراء ثم تبين ان
 زيدا لم يدفع فيها الا الف فهل للمشتري الفسخ **اجاب** اذا اشترى
 بمن فيه عين فاحش كان البائع عده بان قال اعطانيها كذا
 فاشترها بكذا على اجاره ثم تبين العيب الفاشل الرد اما اذا كان
 اخبره به هو فثبت له الرد وان تبين كذب البائع فيما اخبره
سئل هل يجوز بيع مضب السكر وهو قايما على اصوله مغطا في قشره
 بعد بدو صلاحه ام لا **اجاب** نعم يجوز البيع ولا يجاز اذا راه بازائه
 ان شاء اخذ وان شاء رد فان قلع شيئا منه من الارض بطل خي
سئل هل يجوز بيع الحذر النابت في الارض كالخجل والبصل والجز
 والقلقنس **اجاب** نعم يبيع البائع واذا قلعه البائع فله المشتري الجار
سئل عن شخص لم يحضره سكر فاشترى من شخص قصبيا قايما على اصوله فراه
 في قشره بغطاء ثم انه امر رجال المعصرة بلسر القصب واحضاره للمعصرة ففعلوا
 وعصره وانه سكر فاشترى قايما فادعى القصب مسوقا معيبا فهل الرد بهذا العيب

اجاب

اجاب فعل من امره المشتري في البيع كفعلة بنفسه ومن اشترى شيئا
 بعضه معيب من الارض واقلعه ليس له ان يرد به بعد ذلك بخلاف الروية
 لانه دخله فحقن بفعلة لكن له رده بخلاف العيب فاذا ترقف في حفنة باكل
 او استهلك ثم اطلع على العيب مذهب الامام انه ليس له ان يرجع
 بنقصان العيب فيما له وفيما بقي وانه باع بعينه ثم اطلع على عيب لا يرجع
 بشيء اتفاقا **سئل** عن شخص مات وعليه ديون وله عقارات فباعها
 الورثة وتفرقوا في ثمنها هل ينفذ هذا البيع **اجاب** اذا لم يكن الدين
 مستغرقا للثمن صح بيع الورثة لها واخذ الغرماء ديونهم من الورثة
 وان كانت مستغرقة لم يصح البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا
 لا رباب الدينون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ الزكاة **سئل**
 عن رجل اشترى جارية على انها بكر فطهرت نكاحا **اجاب** يستحل البائع
 فان حلفت برئ وان نكل دت عليه **سئل** عن الرقة التي هي
 عيب في الرقيق هل يفسد ربا وهل يشترط فيها الحزام لا **اجاب**
 السرقة عيب سوار كانت من المولى او من اجنبي من خزانة غيره
 واقلها ما يساوي درهما الا اذا سرق من بيت سيده ما يוכלل لأكله
 وليس لعيب **سئل** عن رجل اشترى دابة على ان تنهاسه فطهره ان
 تنهاسته او ان تنهاسته فطهره فطهره فهل الرد **اجاب**
 ان كان كسر السن او صغره مما ينقص قيمته المبيع ويعد عيبا عند أهل الخبرة
 يرد به والا فلا **سئل** اذا طهر المشتري السلعة عيب بها

والبائع حاضر وسكت عن طلب الرد مدة بغير عذر هل يسقط حقه **اجاب**
اذا اطلق على عيب فله الرد ما لم يتصرف في البيع بقايدل على رضاه
وان طالت المدة **سئل** اذا قبض صاحب الدين دينه ذهباً فوضعه
ونفقه بصبر من ثم ادعى انكار بوف او بعضها وقال الدافع ليست فضتي
اجاب القول قوله مع يمينه انه هو المقصود وان كان بعد النقود
ما لم يكن اقرا انه استوفى دينه او حقه **سئل** اذا اشترى شخص
سلعة او باعها بعين فاحس هل ان يجاز الفسخ **اجاب** اذا ظهر عيب
فاحس المشتري فيما اشترى او البائع فيما باع فعن ابي حنيفة رويان
في رواية وجي رواية لا يرد واخري بعض مشايخنا انه ان اخذع البائع
المشتري وغرة فلكمشتري الفسخ وكذا البائع اذا غرة المشتري وعله البيع
الفسخ ذكره صاحب القبلة فيما **سئل** عن جماعة مشتركون في بيت
باع كل منهم النمرة الواحدة امتنع والمشتري ليس غرضه الا في المشتري
من الجميع فكل من امتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار
وهم ما ظنوا عليها فاجروا الا واحد منهم فاصد الفرض بالشركاء
ونعطيهما فهل يجزى على الاجارة معهم **اجاب** لا يجزى على ان يبيع مع الشركاء
لانه جاز بل يبيعون حصتهم فقط او تجزى النمرة ونقسم وكذلك الدار
الموقوفة لا تجزى على الاجارة بل هو جاز كاد حصةهم والمستاجرون
يأبسون امتنع في السكنى بعت رايضا منهم **سئل** عن شخص قال لا غ
بعثت هذا بكذا ان اقتضيتي الثمن اليوم او الى وقت معين ففان

اشترت

اشترت فهل هذا البيع صحيح **اجاب** هذا البيع غير صحيح لانه علقه
بالشرط والبيع لا يجوز تعليقه بالشرط الا في مسئلة واحدة وهي ان يقول
بعثت ان رضى فلان به وانه يجوز اذا وقت بشئ ايام لانه اشترط
يجاز للماجني وهو جائز **سئل** عن شخص وكل شخصاً في بيع عقار فباعه
من شخص ثم ان المشتري باعه من شخص آخر ومضت مدة طويلة سنين
على ذلك وصدر هذا الترف جميعه في بلد الموكل وعلمه وهو سكت
ثم اظهر الموكل مكنوا با انه كان ملك العقار لشخص قبل احواله بالبيع ان
املك له وقعه على املاك الموكل فهل تسمع دعواه **اجاب** انه اذا ادعى
انه وقف محكوم بصحة تسمع دعواه ومنه قبض المبيع ورد الثمن **سئل**
عن الوصي اذا باع عقار اليتيم لمفقتة ولعدم مال بنفقة على اليتيم ثمن
امثل بغير اذن الحاكم هل يتفند ام لا **اجاب** اذا باع على هذا الوجه
صح ولا يحتاج الى اذن الحاكم **سئل** هل يقبل قول الذمي في قسمة العيب
وحدونه هل هو عيب يرد به على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب
غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين **اجاب** لا يقبل قول الكافر
على مسلم ولا يثبت بشهادة حكم على مسلم **سئل** اذا باع شخص شخصاً
عبداً فحجب عن المشتري فاقام بينه ان له عادة بالهدية
عن رايحه **اجاب** لا يقبل بنية بالعيب مادام ابقا فاذ
بنت موته وليس له ان يرجع على البائع بشئ من الثمن مادام ابقا
فاذا بنت موته واقام بينه انه كان ابوه عن البائع بعد البلوغ

ثم البني عند المشتري بعد البلوغ رجع في بنقصان العيب وان كان
 البني عند البائع قبل البلوغ فبانه فالبني عند المشتري بعد البلوغ لا
 لا خلاف سبب العيب **سئل** عن شخص اشترى من اخو دارا
 وعمرها وزاد فيها ببار وكذلك سفينه وعمرها ثم ظهر ان البائع كان
 يقدم له بيع منها لاف **اجاب** اذا بين ان البائع باع ملكا لغير
 بنيتة شرعية فان لم يرض المصحح بهذا البيع وكلف المشتري نقض
 ما فعل رجع المشتري على البائع بالتمتن وبالنقص البار والغرس بالطلع
سئل عن الفسخ بالغبن الفاحش هل هو مذنب **اجاب** ذكر الحقيقة
 ان البائع اذا عين المشتري او المشتري اذا عين البائع فليمنعوا الفسخ
 في احدي الرويتين بالغبن الفاحش واخارنا بعض المشايخ **سئل**
 عن اعتبار يمين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري للبائع
 ذكرت لي ان هذه السلعة شامية مثلا وقال البائع ما قلت لك
 الا انها بدية فالقول لمن **اجاب** القول قول البائع مع يمينه لانه يكره
 حق الفسخ واليمين للمشتري لانه مدعى **سئل** عن شخص اشترى
 من شخص جزا امرزوعا او بهدلا او قلعا سامعيا في الارض هل يجوز
 ذلك **اجاب** اذا اشترى شيئا مغيبا فهو شرعا لم يره وحكمه ان
 للمشتري ان يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس يلزم من حقه
 فان لم يفسخه ووقع المشتري بعينه باذن البائع او البائع قلع البعض
 بخير المشتري ان شاء رضى به وان شاء فسخه واذا رضى بالبلوغ

لزمه

لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع **سئل** الا قاله
سئل اذا قال البائع للمشتري كنتك الا قاله فقال ان ردت
 الي العن اليوم ففدا قلنتك فقال المشتري اقلنتك وقلت **اجاب**
 بهذه الا قاله المعلقة بهذا الشرط غير جائزة كمالا يجوز تعليق البيع بالشرط
سئل عن رجل اسلم لرجل مبلعا في شيء يجوز فيه
 التسم ثم طالبه فادعى عند الحاكم انه اقر بقبضه اسما التسم ولم يقبضه
 وان كان كاذبا في اقراره بكلف برتب التسم
 انه لم يكن كاذبا في اقراره ان اراد بكليفة فان حلف استحق مسلم
 فيه وان نكل برى المسلم اليه مما اقر به كما تقدم انه يفتنه به **سئل**
 هل يجوز بيع مثقال من الذهب بقنطار من الفلوس **سئل** **اجاب**
 لا يجوز بيع الفلوس في اجل بذهب او فضة لان علماء ما نصوا على
 لا يجوز اسام موزون في موزون الا اذا كان المعداد والمسلم قريبا
 كرفعوان او غيره والفلوس ليست من المبيعات بل صارت اثمانا
مسائل الكفالة **سئل** عن شخص ضمن وجه بدين عكبت له بجزءه فهل اذا
 عجز عن احضاره يلزمه الدين **اجاب** لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه
 وان عجز لا يلزمه امال الا ان يقول ان لم احضره فعلي علي من الدين
سئل اذا االزم شخص نفسه ان يقوم عن شخص ما عليه من الدين
 لشخص بغير ذكر كفالة وانما شهد على انه التزم ان يقوم عنه هل يلزم
اجاب الا التزم كالكفالة بل كل لفظ يدل على التزم كالكفالة على

عليه

او ادبي كنت ما عيت او التزمت لك مما عيت وقبل الطالب
مسائل الحوالة **سئل** عن شخص قال لا فريدا حالي عليك ما بع
 فقال لك بینه او وصول فقالا وانا اعطاني الالف فان ما
 ريدا انه ما حالي عليك بشي فارجع بها على فاعطاه ذلك ثم ان ريدا
 مات او غاب فهل للمقبض ان يرجع على الغاصب بالالف **اجاب**
 ان اعترف المحال عليه بالدين الذي اجله عليه ودفعه الى المحال
 على هذا الوجه لا يرجع به على المحال لم يعرف المحال فان صدق المحال
 ثم الامر وان انكر الحوالة واخذ دينه من المديون يرجع المديون به على المحال
 بما قبض منه وكذا ان مات او غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على الغاصب
 بشي **سئل** عن شخص عليه دين لا فريدا بالدين رهن وكفيل فاحال بت
 الدين رجلا وقبل هل ينقل الدين ويبرأ الكفيل **اجاب** اذا احال
 الطالب انسانا على مديونه وبالدين كفيل برئ المديون من دين المحال
 وبرئ الكفيل وبطالب المحال لا يحصل الا كفيل لانه لم يضمن شيئا بكنها براء
 موفوفة وكذا اذا احال المدين بدينه على الرهن بطل حق من حبل الرهن
 ولا يكون رهنا عند المحال **سئل** عن شخص باع من شخص مئة واهل
 بتمها شخصاً وقبل المحال عليه الحوالة وعملت المحال ثم تقابلها البع ما حكم
 هل ينفخ **اجاب** امقابلته صحته فلا ينفخ الحوالة ويزم المحال عليه المبلغ
 ثم يرجع به على المحال **سئل** عن جماعة من اهل الذمة شهدوا
 على ذمي انه اسلم وخرج من دين النظرية وانكر هل تقبل شهادتهم عليه **اجاب**

تقبل

تقبل شهادتهم على ذلك ولا يتعصم له بسبب هذه الشهادة لانهم لم يعملوا
 انه ارتد ولا تقبل شهادته الذمي على المرتد **سئل** عن مسلم يدينه وبين ذمي
 مستامن عداوة دينية فهل تقبل شهادته عليه **اجاب** لا تقبل
سئل هل تقبل شهادة اهل الجوب بعضهم على بعض ويحكم الحاكم بها **اجاب**
 نعم تقبل ان اتفقت دارهم ومكلمهم وان اختلفوا لا تقبل وهذا فيما اذا شهدوا
 بشي وقع بينهم حال ستمانهم اما اذا شهدوا بامور وقعت بينهم وهم
 في دار الجوب فلا فائدت في هذه الشهادة **سئل** عن معين قولهم يجوز الشهادة
 بالتسامع في صل الوقف ما صورة ذلك **اجاب** صورته ان يشهدوا
 ان فلانا وقف على الفقراء او على القواة او على ولادة من غير ان يتعوضوا
 بانه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وانه فان لم
 الفلانية كذا فلا تستمع الشهادة بالتسامع على شروط الواقف لان ايكثرت
 انما هو اصل الوقف وانه على جهة الفلانية اما الشروط فلا تستمر فلا يجوز
 الشهادة على الشروط بالتسامع **سئل** هل يجوز شهادة الاوصياء على الا
 ببال لرجل في ذمة موصيهم وهل يجوز لهم الدفع اذا علموا ذلك **اجاب**
 نعم يجوز ويجوز لهم الدفع من الشر كمن يقبل قولهم في حق الورثة ويضمنون
 المذموم اذ كان بغير قضاء **سئل** عن حقيق كحل شهادة في شي لا يصح
 على مذهبه كالمسلم المحال مثلاً وكتب بها مسطور وكان حاكماً ثم تحاكم
 اليه فهل يسوغ له الحكم باطل تلك القضية **اجاب** اذا علم بالاجور
 على مذهبه وكان فاضلاً وطلب منه الحكم فيه ان ينفذه ان لم يره لانا

لا يعمل اذا انفقه بين اهل الجوب
 فيما يباينوه او ينجسونه في دار الجوب

من ذلك **سئل** هل بشرط في نية العيب في الدواب والرقيق اثنان
 ام يكفي واحد **اجاب** العيب ان كان يحقق معرفته الاطباء قبل التامين
 بقول امرأة واحدة عدلة وقلة الاكل عيب في الدواب ويثبت بشهادة
 العدلين او بعلم القاضي **سئل** عن شخص ادعى على اخيه مبلغا فأنكره فاحضره
 عليه شهدا وان اقر له بالمبلغ بالفاطرة فادعى انكرانه في تاريخ الاقرار
 الذي شهد به الشهود كان مقيما برميض فاتي البنتين يقبل **اجاب**
 يعمل بشهادة الاقرار لا بشهادة انه كان مقيما يوم الاقرار برميض **سئل**
 عن تزكية اهل الذمة كيف هي **اجاب** ان تزكية بالامانة في دينه
 ولسانه وبيده وانه صاحب بقطعة **سئل** عن شخص قال بحبس القاضي في جهنمة
 ان شهد على زيد بكذا كان قوله مغفورا عليه وكان حقا ما يقول فخر زيد
 وشهد عليه فليدبه فهل يلزمه ام لا **اجاب** اذا كان يريد عدلا قبل قوله سواء
 رضي به ام لا وان لم يكن عدلا لا تقبل قوله عليه ولا اجترار برضا الساجد
 لان فيه تعليق لزوم الحق بشهادته والازايات لا تقص تعقيبها بالشروط
سئل الكو كاله سئل عن شخص دفع الى اخيه مبلغا وامره بدفعه لزيد وان ياخذ
 من زيد رجعة ان ابلغ وصله ففعل ذلك وادعى انما ذون ضلع الرجعة
 منه وانكر زيد العقب فهل القول قول زيد مع يمينه ام قول انما ذون
 مع يمينه **اجاب** القول قول انما ذون من انه دفع الى زيد مع يمينه وانكر
 زيد العقب فالقول قوله مع يمينه ايضا فاصل **اجاب** ان انما ذون يقبل
 قوله من حق نفسه لا في حق زيد اذا انكره لا بيمينه نعم عليه واذا شرط على

انما ذون

على انما ذون ان لا يدفع الا بشرط الا شاهد على زيد واحضار رجعة تشهد
 على زيد بالعقب فلم يجز رجعة بذلك وانكر زيد العقب كان انما ذون
 ضامنا ولا ينفعه قوله اشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يجز
 رجعة او يقر زيد بالعقب **سئل** عن شخص وكل شخصاً في بيع ثمرة او قبض
 دين وقيل الوكيل الكو كاله ثم انه تعاوان حين عدم ما هو وكيل فيه فلفقة
 او سحب الرجل هل يلزم الوكيل شيء **اجاب** لا ضمان على الوكيل في شيء من
 ذلك لانه ما يتبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع **سئل** عن شخص عليه دين
 لشخص وهدى بون وكيل يفرط عليه فاذن المديون كوكيله ان يعطيه رتب اليه
 دينه وغاب فطالب رتب الدين الوكيل بالمبلغ فادعى ان ليس تحت
 يده مالا لمؤكده فهل يقبل قوله بلا يمين واذا اقام رتب الدين بيمينه تحت
 يمين مالا لمؤكده هل يستمع ام لا **اجاب** لا يلزم الوكيل دفع ما في يده اليه من
 وكلة يعقبه منه وان انكر ان المؤكل ليس تحت يده شيء لا يلزمه شيء
 ولا يمين عليه لان اليمين انما تحت الخصم والوكيل يقبض الوكيل الوكيل العيين
 ليس بخصم **سئل** عن شخص ادعى على اخيه بطريق الكو كاله عن زيد فأنكره
 عليه الكو كاله فطلب الوكيل يمينه انه ما يعلم انه وكيل زيد فهل يلزمه يمين على
 ذلك **اجاب** اذا انكر المديون الكو كاله وطلب الوكيل خلفه على انه يعلم
 انه وكيل خلف فان نكل الزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء **سئل**
 عن شخص قال لاخيه وكلت في بيع علي وابعاء ديوني او نفقا الى المحاكم
 الفلاني وتفرقتا عليهم فهل يقص **اجاب** الكو كاله جهل والوكيل غير انشاء

فعل هذا وهذا **سئل** عن شخص اذن لاخر ان يعقبض من ريد ديناً او عينا
 ودخل في ذلك فقبض الوكيل ذلك وادعى انه دفعه اليه **جواب** بانه
 يستدق مع يمينه **سئل** عن رجل قال وكلت كل مسلم في كذا فقبض
 مسلم الوكالة وفعل ما وكل به من يجوز **جواب** لو قيل الجمل لا يجوز فعل هذا
 يجوز لو قيل الحمد لا ان يقول وكلت فلاناً واذنت له ان يوكل من شاء
سئل اذا ادعى شخص انه وكيل عن زيد فباع له واشترى فلم يصفه
 هل يلزم الوكيل **جواب** اذا قال اشتريت لفلان واجابه البائع بان قال
 بعث من فلان ولم يظهر انه وكيل فان اجاز بما فعل صح بشرط والا بطل
 وان لم يقل اشتريت لفلان بل صرف الشراء لنفسه ثم تبين ان ليس
 بوكيل عن فلان فالشراء لنفسه **سئل** عن شخص دفع لآخر مبلغاً وان
 له في صرفه على عماره وسوا الاذن فصرف المأذون ذلك واحتج
 الى زيادة مصروف ما فرض وامر فقام حذر الاذن ادعى ان هذا
 الذي امره المأذون للعمارة فوق اجرة المثل لم يضر القرض **جواب** ما صرفه
 في العمارة مما ادعى انه اقترضه لا يلزم الاذن وهو مبرر فيه لانه اما اذا
 ان يعرف من له والذي اقترضه المأذون ليس له الاذن واذا اقام
 بينته ان الذي صرفه في العمارة من الاذن وهو اوجه المثل وامام الاذن
 انه اكثر بالبينه بينته الاذن لانه مثبته للضمان **سئل** هل يجب الوكيل
 في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده وكبل وامتنع الوكيل
 من اعطائه سواه كان الموكل حاضراً او غائباً **جواب** انما يجبر الوكيل على دفع

ما ثبت

ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين
 او كان كعقابه والا فلا كسره فيه زاد الشيخ في هذا الخطاب في مكان
 اخوان صدقه فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يبر
سئل عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل دين بسنته من فدية
 موكله **جواب** الوكيل بانه وكيل بالقبض والمطالبة لا في الصرف وقضا
 الدين او في الدعوى له لا عليه هل يسمع قوله **سئل** القول قوله
 في ذلك مع يمينه لان اموال تذي في يد الوكيل ودفعه ولا يجب عليه
 المودع ان يفي ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت الموكل
 من رت اموال للدائن يعقبض دينه من وكيله او مودعه ولا الوكيل
 كفيل دفعه **جواب** اذا طلب شخص غريمه بحبس الشئ ليدعي كونه
 فوكل المطلوب وكيداً عنه في سماع الدعوى من غير عذر ولا برضى الطل
 الا بحضوره غريمه **سئل** مذهب الامام ان التوكيل بالخصومة لا بد فيه
 من رضی المحرم وقال صحابه لا يشترط رضاه لان الحق لم يستوفى منه
 وبنايه واخيراً السرخسي ان القاضي يظن وان كان متعاقباً في المتأخر
 من خاصية الوكيل لا يلتفت اليه وان لم يكن متعاقباً في رضاه
سئل عن شخص من المسلمين بنوكيل للمسلمين على المسلمين في خص
 الحقوق وكبس المسلمين ويطبق عليهم **جواب** يجوز لان الخصم رضی به لانه
 لا يلزمه التوكيل الا برضاه والاخر وفي طلب الحق **سئل** عن الموكل
 اذا قال لوكيله كلما غلنت عن الوكالة فانت وكبي كيف الطريق

ابي غزله **اجاب** الطرقي في غزله ان يقول غزلك عن الوكاله المعلقة
 ورجعت عن الوكاله المعلقة وقيل يقول كلما وليت فانت معزول
 والاول وجه **سئل** عن رجل قال لو كيله مات لي من صدوقي خمسين
 ديناراً فذهب واني بها ثم بعد مدة نحاسها فقال الوكيل لي عنك
 ثلثه وعشرون ديناراً فاني كنت وجدت في الصندوق سويك سبعة
 وعشرين ديناراً ودفعت الي الباقي من عندي وكذب **اجاب** القول
 للوكيل مع يمينه اذا لم يجد في الصندوق سويك ذلك وان لم يقف من ياله
سئل عن امرأة محدرة طلبت امرأة محدرة مجلساً للشرع
 ليخبر في التيسل وكان عادة المحذرات في البس كذلك هل ينظرها لهن
اجاب اذا كانت المطلوبة لها عادة باطروح الي حاجتها ليلو علي
 ما هو عرفهم فليست بمحدرة فينظرها لهن في مجلس حكم **سئل** عن الدلاء
 اذ باع السلعة باذن ما كتمها فسحب المشرعي هل يلزم الدلائل الثمن **اجاب**
 لا ضمان علي الدلائل **مسائل الدعوي سئل** اذا ادعى شخص علي اخر بما لا غيره
 عند الحاكم فسأل المدعي عليته لاجاب فسكت او **اجاب** جواباً غير كاف
 واصر علي ذلك يجبره القاضي علي رد الجواب الشرعي بالجلس وغيره ام
اجاب يجبره ويؤديه بالجلس لحي عما ادعى عليه **سئل**
 عن شخص ادعى علي اخر بما لا غيره فادعى انه قبضه امال وان له بيته تشهد
 بذلك فبني منقذته فهل يعمل الي احضارها **اجاب** اذا اقر بما لا
 وادعى الايهار ان لم يقيم بيته بذلك في الحال والا لزم بدفع امال

واذا اقام

واذا اقام بيته بعد ذلك يرد اليه ما اخذت لان الدين الذي
 اذناه المدعي ثبت باقراره وما ادعاه من الايهار لم يثبت ولا يوفى
 الثابت بحدود دعواه الايهار **سئل** عن شخص ادعى علي اخر تسلم
 منه قدر من النقود والبضائع ولم يذكر سبب التسليم وقال المدعي عليه
 ما سألني لتسليم ما ادعاه وسأل الحاكم المدعي عن سبب التسليم فامتنع من ذكره
 فهل يجبر علي ذلك ام يلزم الشهود ببيان السبب **اجاب** هذه كدعوي
 صحيحة ولا حكم للمدعي عليته ببيان سبب التسليم او ما ادعى به ويلزم المدعي
 عليته رد الجواب فان امكنه واما المدعي بيته علي ذلك فليس له بما ادعاه
 ولا يلزم الشهود ببيان السبب **سئل** عن شخص ادعى علي اخر تسلم
 الشرعية وكتب بينهما بذلك ثم ادعى المبرئ ان نوجب له علي المحقر له
 حتى بعد تاريخ البراءة واكثر المحقر له وقال ما هذا الحق كان قبل البراءة
 وقد سقط بالبراءة والقول لمن **اجاب** اذا لم يثبت المحقر بالبراءة ان
 تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة والا فالقول قول المبرئ مع **سئل**
 عن شخص باع عينا ثم خفي شخص فادعى حقه في العين فصدقه البائع هل
 يقتل قول البائع **اجاب** لا يسمع قول البائع ان المدعي له حقه في المبيع
 الا ببينة شرعية **سئل** عن رجل تاخذ المكوس شهدي عليه ان لا يمتحن
 علي يد مكس فصب ولا موز ولا ربح ولا غيره ذلك ثم بعد مدة ادعى عن
 زيد بمبلغ عن حديد وبضاعة واما به بيته وادعى زيد عدم الاتفا
 وتمسك بقول المكاس في الاشهاد عليته ولا غيره ذلك وادعى ان

ق

ان هذا المدعى به دخل في عموم هذا اللفظ وقال المكاس المراد بقولي ولا غير
 ذلك من المكوس حاققة فالتامعت قوله **اجاب** القول قول المدعى بمسح
 ان الذي ادعى به غير المكس ان قوله غير ذلك بيان لكس لانه هو المحل
 والبري **سئل** عن شخص قال لا في عندي والذات المتوفى حق شرعي
 بمسند شرعي فقال الولد لا اعلم لك على ابي حقاً فقال اعطني ما اقول
 لك ابي استحقه علي وانا اظهر لك المسطور فاعطاه الولد وهو غير
 مصدق له في دعواه فلما قبض المبلغ امتنع عن اظهر المسطور وشرع بسوقه
 من وقت الى اخره فللولد الرجوع عليه فيما قبضه **اجاب** اذا لم يقبضه
 ودفع له على ان لا يستأجر ولم يثبت له الرجوع عليه بما دفعه اليه **سئل**
 عن شخص اودع شخصاً وديعة وسافر المودع فقام زيد بنيت ان المودع
 اقرا ان الوديعة التي عند فلان ملكت زيد وانه اذن له زيد في مطالبة
 المودع وقبضها منه وانه اذن للمودع ان يسلمها لزيد فادعى بذلك
 عند الحاكم فجد المودع الوديعة من اصلها فالتزم زيد منه عليها فهل له
 ذلك **اجاب** انه اذا قامت البينة بان المودع اقرا الوديعة
 التي اودعها عند فلان هي ملك زيد وفادان للمودع في تسليمها
 لزيد وجب على المودع ان يسلمها لم يجر على ذلك اذا ثبت ان فلان
 اودع ذلك وليس له ان يمنع في تسليمها اليه فاذا امتنع من تسليمها
 اليه ملك بعد ذلك ضمنها واذا انكر الوديعة وقال لم يودع شيئاً
 وطلب منه البين لا يكلف لانه لو اقر بذلك لم يلزم تسليمها اليه

اقوله

اقوله بان رب الوديعة اذن له في ذلك لانه هما اقرار بالغير للغير
سئل عن شخص ادعى على افرج حق فقال المدعى عليه لا اعرف
 مفداً له عندي ولا اعرف مفداً بقبضه ولا اعرف شيئاً
 ونسيت لجمع **اجاب** بحسب المحب عن الدعوى فيقر او ينكر فثبت على
 كل واحد منهما مقتضى **سئل** عن شخص ادعى بحق في تركه ميت له اولاد
 بالعين والاطفال واقام بنية فلان نفذ الحكم على الجميع **اجاب** اذا قام
 بنية على احد الورثة البالغين ثبت الدين من حق الصغار والكبار
سئل عن شخص ادعى على مؤتمر موكلة بدين **اجاب** انه قبض المبلغ للموكل
 وان الوكيل يعلم ذلك وطلب منه على ذلك **سئل** اذا ادعى المدين
 انه قبض الموكلة دينة بوتم بالدفع الى الوكيل وليس له ان يخلف
 الوكيل انه ما يعلم ان الموكلة قبض الدين **اجاب** عن طعن جارية بملك
 البهين فحلفت وولدت فلم يعترف به هل يحلف السيد **اجاب**
 اذا ولدت وادعت انه من سيدها واستر لا يلزم ولا يلزم بيان
 عند الامام وعند ما كلف وعليه الفتوى **اجاب** عن رجل
 ادعى على اخه بالف درهم بمسطور مستحق كان مؤجلاً ابي عشرة
 اشهر مكتوب فيه وان المتقر قبض العوض الشرعي عن ذلك
 فادعى المتقر انه قبض العوض ذهباً كل دينار بمائة فسال المتقر
 صاحب الدين عما ذكره المتقر فلم يجب بشئ سوى قبض العوض
 الشرعي فطلب المتقر ما بين بالدين انه ما قبضه الذهب المذكور

ن

فمثل فالحكم في ذلك **اجاب** من معاملة صحفة ويجب عليه ما اوردوا
 كان العوض ذهابا **سئل** اذا ادعى شخص على اخيه مبلغ من مبيع او جرة
 دار او فرص او ديرة فقال المدعى عليه لا يستحق علي في قبلي حقا هل
 هذا جواب كاف **اجاب** نعم قوله لا يستحق على شيئا جواب
 كاف للقاضي ان يسله عن السبب لكن اذا امتنع من بيانه لا يجز عليه
سئل عن شخص ادعى انه وكيل عن زيد في سلع الدعوى عليه
 فادعى شخص على زيد بشي او اجاب الوكيل بالانكار فهل يسمع هذا الدعوى
 بدون ثبوت الوكالة **اجاب** ليس للقاضي ان يسمع الدعوى ما لم
 عنده انه وكيل للغائب في سلع الدعوى **سئل** اذا ادعى شخص
 على اخيه حق فأنكر ما قام عليه البينة شهدت له فحب المدعى عليه
 قبل القضاء عليه فطلب المدعى عليه من الحاكم وبكر عليه لئلا يب
 حلفه **اجاب** المذهب انه لا يجب ان يذ لك وان يثبت له كتابا
 الى فاض البلدة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له
 القاضي بشروط المذكورة في كتاب القاضي الى القاضي **سئل**
 اذا ادعت امرأة على زوجها بكسوى ما حبسه ما عرف الزوج
 بذلك وانها باقية في ذمته فهل يواخذ الزوج بهذا الاقرار
 وهل يلزم القاضي ان يستفهم منه هل لزمك ذلك بقضائ او براض
 منكم ام لا **اجاب** الكسوة ما حبسته لها تقرر في الذمة بقضائ او براض
 فاذا اقر الزوج انها في ذمته الرزم بها ولا يستفسر القاضي عن بيعها

ان لا يقال الزوج عن الدعوى حتى يدعى الزوجة ان طام في ذمته
 كسوى ما حبسته بقضائ او براض **سئل** عن رجل ادعى على اخيه بدعي
 مختلفه وبقبض نفقات مختلفة كل نفقة بدعوى جديدة في مجلس
 واحد واليمين يمكنه على كل نفقة فابي اليمين اواحد للمجلس **اجاب**
 انما رتب الدين والتمسك ان شارح حلفه على كل دعوى بانفراد
 وان شارح حلفه على جميعها يمينا واحدا لان اليمين حقة **سئل**
 عن مستحق في وقف ادعى على حشر كانه اسحقا وشي من الوقف
 وانكر واخفى مكتوب الوقف ومستحقا ما طردوا على وفهم فهل
 يلزمه على ما ادعى به عليه واذا انكل هل يحكم عليه احكام بما ادعى عليه
اجاب اذا ادعى عليه انه يستحق مقدارا مما شرط الواقف وانكر
 البقية ان اقام بينة على كفا وان لم يكن له بينة يعلى بتقديم من
 السان فان لم يتقدم فله حلف شر كانه ممن حلف برئ من
 دعواه ومن نكل عمل نكوله في حقه فقط ولا يعمل في حق غيره بعده
سئل اذا ادعى شخص على اخيه لقطع النزع بينه وبينه بانه ان
 كان له عليه حق او مطالبه بدعي به ومطالبه وان كان ليس له
 حق يشهد عليه انه لا يستحق عليه شيئا من الحقوق والدعوى
 والمطالبات فهل يسمع من الدعوى من المدعى **اجاب** لا يجز ان
 ان يدعى عليه لان الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه
سئل عن رجل اشترى جارية وامامت عنده سبعين يوما

ووطنها ثم باعها من واحد فقامت عنده كخشيته ووطنها ايضا
 ثم ظهرت حاملا فنفى كل من المشتريين الولد واراد الرد على بائعه واما
 القوابل ان اجارية حامل في شهرين او ثمانية فهل ثبت الحمل في هذه
 المدة وما حكم الله تعالى في ذلك **اجاب** اقل ما يتخلق الولد في اربعة
 اشهر فان ادعى المشتري للحمل اريت النساء فان ملن بها واكر
 البايع حلف انه باعها وسلمها وليس بها حمل فان حلف برئ وان
 نكل ردت عليه وكذا الحال الثاني مع الاول **سئل** اذا اتى شخص
 بانه لا يستحق على فلان حقا ولا يمينا بانه تعالى ان وجب لما مضى من
 الزمان ابي يوم ما تركه ثم ادعى الكفر بدعوى ثابته وطلب يمينه هل يكلف
اجاب لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لان اليمين بعد التوكيد
سئل عن شخص ادعى على شخص بانه اذا قرأ من ادو دينة او
 او بقبض مال بطريق الوكالة وانكر ثم اعترف وادعى الرد هل يقبل قوله
اجاب اذا جحد في هذه الصورة ثم ادعى الرد لا يقبل الا ببينة
 لان باجود خرج عن ان يكون امينا **سئل** هل تسمع الدعوى في اليك
 المتوكل على المديون لا بانه ويستحقه **اجاب** نعم تسمع الدعوى لانه
 لا للمطالبة به **سئل** عن شخص ادعى على شخص بدعوى توجب كفرة
 فانكر فبجأ المدعى عن اقامته البينة هل يجب على المدعى شيء **اجاب** انما
 المدعى عليه ما ادعى به عليه على تقرير ان يقوم عليه بيمينه بذلك
 فربما منه واذا عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء

اذ اصد الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي اما اذا صدر من
 على وجه السب له والافتقار الى يفر على حسب ما يليق **سئل** اذا ادعى
 شخص على اخو كحق واظهر مسطورا وانكر المدعى عليه وتغذر حطوره الشهوة
 فطلب المدعى يمينه ان هذا المسطور ما كتب عليه هل يكلف على ذلك
 ام على عدم الاستحقاق خاصة **اجاب** يكلفه على عدم الاستحقاق خاصة
سئل عن شخص ادعى على شخص كحق واظهر خط يده بذلك فانكر
 المدعى عليه هل يكلفه القاضي انما ليست خطه ام على عدم الاستحقاق
 او فتنكته القاضي فاذا كتب وقال هل الحجة هما واحد لزمه الحق وان
 اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف الحق له ان الحق به قبضه وقضى
 وان لم يحلف لا يقض **سئل** هل يسمع لهما حكم دعوى الذي على
 مثله بمن خيرا وخيرا ويحلف به ويجس غيبة **اجاب** نعم يجب
 الثمن على المشتري ويجب عليه اذا طالبه وامتنع من دفعه يطالبه
 القاضي وبكس **سئل** عن المدعى اذا رفع اليمين عن المدعى عليه
 هل يكلفه بعد ذلك **اجاب** اليمين حق المدعى فاذا اقر الخلف لا سقط
 حقه ولا ان يكلفه من ثل لان الخصومة انما ينقطع باليمين او الابرأ
سئل عن شخص كسرى من شخص دارا وثبت بالبينة الشريعة
 ان البايع لم ينزل ما كانا حائرا للدار المبيعة الى حين البيع ثم ان المشتري
 وقف الدار وحكم به حاكم ثم بعد مدة امام البايع بينته شهدت انه
 وقفها قبل صدور البيع من غير حكم فهل تسمع هذه البينة امام الوقف

الحكم به هو الصحيح **اجاب** اذا باع داراً ثم ادعى انه دفعها قبل البيع
او دفعها مورثه اختلف فيه قيل لا يسمع دعواه ولا يثبت لانه متفق
في دعواه لان بيعه دليل على انها ملكه وله بيعها ودعواه الواقف
حق انه تملك فلا يشترط فيه الدعوى فثبت البينة لا تها بينة حية **سئل**
اذا ادعى شخص على اخيه سلمه عينا او مبلغاً ولم يقر في دعواه بسبب التيمم
فانكر المدعي عليه **اجاب** انه ما يستحق عليه تسليم ما ادعاه ما قام له دعوى
بينة شهدت على المدعي عليه انه سلم العاين ولم يبنوا ما سبب بينة
هل يفسد هذه البينة واذا قال المدعي عليه سلمتها ودعيه ورددها اولاً
وصلاً لرئيد واوصلتها وزيد ميت فكذب المدعي وقال بل اشتريتها
مبي او اقرضتها فالقول لمن **سئل** اذا ادعى عليه انه سلم شيئاً وطلب
منه رده البينة فاجاب لا يستحق على رده ما ادعاه وحلف على ما كلف
برئ من الدعوى فان اقام المدعي بينة على انه سلمه ما ادعى لا يعتبر
هذه البينة لانه لم ينكر التسليم وانما انكر استحقاق الرد فادفع
عليه برئ واذا اعترف بما ادعى عليه وان سلمه له ودعيه
وقدر رد ما عليه قبل قوله مع مكنه وبزم المدعي عليه رد ما اوصفها
ولو ادعى انه دفعها له قرصاً او بيعاً ان صدقه المدعي فيها وان كذب
فالقول مع مكنه لان الحكم برئ المدعي كلفه وهو ينكر فنج عليه
رد المدعي ان كان ثابته وصانه ان كان فائتاً **مسائل لاقرار** **سئل**
اذا اقر شخص ان في ذمته لشخص اخر درهم ترتيب له في ذمته بطريق شرعي

ولم يقر

ولم يقر بقبض عوض فلما ادعى عليه واعترف بالاقرار وامام عليه
البينة بذلك طلب غريمه انه اقبضه العوض الشرعي فهل يلزم له المقول
باليمين ام لا **اجاب** هذا بابي حنفية ومحمد انه يلزم بما اقر به اذا
ذلك ولا يلزم المدعي بيمين انه قبض عوضه لانه ما اقر به عوضاً عن شيء
بل اطلق كمن المقول ان علم انه اقر كان ما لا يسع ان يافض منه جبراً
والفتوى على انه يكلف المقول انه ما كان كاذباً فيما اقر به وليست بطل
فيما يدعيه ويقضه **سئل** اذا اوصاف اثنان انها بنوع كل
منهما نسبة معروف فهل يصح هذا الاقرار ويتوارثان به ام لا
اجاب هذا يصح في حق ارباب كل منهما من يدان في حق ثبوت
نسب كل واحد منهما في احد ولا بد من ان يبين في الاقرار انه ابن عم
شقيق او لاب او لأم فان ثبت ذلك بالبينة صح في ثبوت
النسب ايضا **سئل** اذا كتب شخص كتاباً لزوجته في طلاقها
او علقه على برائه **اجاب** اذا كتب بما رسم اكتب وشهد عليه
انه كتب او اقر به اعتبر بمضمونه **سئل** اذا كتب شخص ورقة بخطه
ان في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه فجدد المبلغ واعترف بخطه
ولم يشهد عليه **اجاب** اذا كتب بما رسم الضلوك يلزم المال
وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته لفلان
ابن فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار بمرم به وان لم يكتب على هذا
الرسم فالقول قول من يمين **سئل** عن شخص ادعى على اخيه

ثبت



بمبلغ بمقتضى مسطور شرعي اقرب به بقبض العوض **اجاب** اذا اقر
 بقبض المبلغ او العوض ثم ادعى عدم القبض فذهب الى حنيفة ومحمد
 لا يقبل انكاره بعد ذلك وقال ابو يوسف اذا ادعى انه اقر
 بالقبض ولم يكن قبض يحلف المدعى انه قبض كما اقر وبذلك اقر به
 اذا حلف المدعى فان لم يحلف لا يقض له بشيء وعمل القضاة والفقهاء
 عليه اي قول ابى يوسف **سئل** اذا كتب رجل خطه باقراره ثم مات
 او انكر فشهد عليه انه خطه هل حكم عليه بما فيه **اجاب** اذا كتب اقراره
 على اترسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيسقط من شاهد ثلثه
 ان يشهد عليه اذا جده اذا عفا الشاهد ما كتب او فراقه عليه
 اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان يشهدوا كتابته لا يحكم بذلك
سئل عن رجل كتب عليه مسطور لشخص بالف درهم واقرب الدين
 انه قبض منها خمسمائة درهم ثم ادعى انقر انه حال عليه بمبلغ وقبضت
 زوجته مبلغا ايضا فادعى المقر ان ائدين المبلغين دخلا في الخمسة
 وان لم يكن القابض ذكراته او لا حين الاشهداد فالقول قوله للمقر
اجاب اذا اقر بقبض خمسمائة من الدين ولم يبين وجه القبض
 فالقول قوله في بياضه انه من جهة كونه وما قبض عليه يد زوجته
 مع يمينه ان يقيم المديون بینه انها غير ما حال به وغير ما قبضت الزوجة
سئل عن شخص اقر ان لريز في هذا القصب المزدوع نصفه
 وعليه المقر القيام بمصالحه الى حين الكسر ثم في السنة الثانية احلف

القصب

القصب وبنت قصباً اخر فادعى زيده نصفه بمقتضى الاقرار السابق
 في العام الاول فقال المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة **اجاب**
 يستحق المقر الاول الاصل والمفع **مسائل القصب** **سئل** عن رجل
 سأل من الحاكم ان يحلف غريمه ان لا يشكوه الا من الشئ فابى الغريم
 احلف **اجاب** ليس للقاضي ان يجبره على احلف وانما ينهاه عن التمسك
 من غير الشرع فاذا نكاهه ثم شكاه من غير الشرع اذ به وغريمه جميع غم
 بسبب ذلك **سئل** عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع
 رسول علي بن حنيفة شرعي وذهب مع الرسول لبرضي خصمه بالبرغ او بالبحر
 فحضر الرسول وادعى هروبه منه وليس للرسول بینه بذلك فهل يلزم
 الرسول بالمبلغ وهل القول قول الرسول في هروبه ام لا **اجاب**
 اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عن القول قول الرسول في ذلك
 ولا ضمان عليه ولكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على البر
 فينه **سئل** عن الحاكم اذا قال ثبت عندي ذلك هل حكم من
اجاب الصحيح ان قول القاضي ثبت عندي حكم منه **سئل**
 هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف او بيع او اجارة بثوت ملك
 البائع او الواقف او للموجود وصار به ام لا يشترط **اجاب** انما يحكم
 بالحق اذا ثبت ان ملك لما وقفه او ان له ولاية الاستجار او البيع
 لما باعه اما بملك او نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء
 من ذلك لا يحكم بالحق بل بسفس الوقف والاجارة والبيع

سئل عن شخص عليه ديون كثيرة لشخص مخالف القابض والرافع في وصف المقتوص فرفع له مبلغا وقال هذا عن الديون القابض قال رب الدين لا احسبه الامن غيره **اجاب** اذا عين المدين واحد الديون ان كان في العينة فائق بان كان احدا بكفيل والاخر لا او برهن ان احدا فرض والاخر من مبيع صح التعيين من المدين وان كان جنسا واحدا لا يقع **سئل** اذا تحكم مسلم وذمي هل يستوي بينهما فيما وقعوا **اجاب** نعم يستوي بينهما فيما وقعوا **سئل** عن يدين عليهما دين الى اجل قريب فصد السقف البعيد هل يمنع يلزم بكفيل **اجاب** اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين ان اردت فخرج معه فاذا حل الاجل طالب بدنيك **سئل** اذا جسد برهن وبنا رب الدين تمكنت المسجون امة الشريعة وكشف القاصي عن خاله فلم يظهر له وجود فهل ان يطلق **اجاب** القاصي اذا جسد الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدة براءة القاصي بحيث يغلب على ظنه انه لو كان له مال لاطهره يسأل عن حاله عن له خبره فان اخبر بعجزة حتى سبيل سوار كان خصمه حاضرا ام لا لكن اذا كان خصمه غائبا يستوثق منه بكفيل **سئل** هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يحكم **اجاب** علم القاصي في هذا العلم انما هو **سئل** اذا اراد الحاكم جسد غريم في مدرسته او مكان غير السجون هل ذلك **اجاب** العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي **سئل** اذا ادعى شخص على شخص عن حكم مدعي والآخر يعصم منه

شهدت

شهدت ثم علم المدعي ان ليس له خلاصا عند منسوب هذا القاصي فقال المدعي انما رفعت طبعي عن خصمي في هذا الحق ليقصد بذلك الذم **اجاب** نعم ما يطلب من القاصي الحكم فلا ان يؤخر حقه ويكف القاصي من ذلك لان المدعي اذا ترك يترك **سئل** اذا اخبر حاكم حكما ببقية بل يكفي خبارة وليسوع للحاكم العمل بها **اجاب** لا يكفي اخباره بل لا بد معه من شاهد آخر **سئل** عن شخص يوثق بسببه والآخر يثبت شخص بسببه ميتة دينه عليه ويطلب من الحاكم ان ياذن لمن في يده اموال ان يدفع له ذلك فهل يحسبه القاصي في ذلك **اجاب** نعم اذا ثبت ان اموال الميت وثبت الدين فالقاصي يتلوم اباها فان لم يخبر غريم آخر قضى القاصي له بدنه ولكن يؤخذ منه كفيل قال ابو حنيفة لا اذا لا يؤخذ احياها اذا قد يخبر غريم آخر **سئل** هل يشترط الحكم الحاكم الا عذار للحكم اذا عذرا له فسوف من وقت الى اخر ما الحكم فيه **اجاب** اذا شهد الشهود بحق وزكوا والحكم لم يبدوا فاعا شرعا حكم القاصي وان طلب الشهود عليه يؤخر الحكم حتى ياتوا دفع بمهل ثلثة ايام فان لم يبعي بالادفع فيضه عليه **مسألة المصارية** **سئل** اذا سافر العالم بمال واشترى به بهاء وارسله بجهة غيره لرب اموال تمكنت في الطريق فهل يضمن **اجاب** لا ضمان على العاقل لان له ان يودع مال المصارية والقول قوله ان امتلك اذن له في ذلك الا ان يقيم اموالك ببلد

انه منعه من ذلك **سئل** عن العاقل في مال المصاربة اذا مات وطلب
 رب المال رثته بالمال الرج فادعوا ان مورثهم قبضه ذلك فهل
 يقبل قولهم ان القول قول رب المال **اجاب** المصارب اذا مات
 ولم يبين امر مال المصاربة لزمه ذلك في تركه ولا يقبل قول ورثته
 انه رد المال الي صاحب الا يثبت له انه رده الي المالك او يشهد
 ان المصارب قال قبل موته رددت المال الرج الي المالك **سئل**
 عن شخص دفع لآخر مالا ليعمل فيه مصاربة ويسافر ففعل وتركه منه
 السفر فسرق المال فادعى رب المال انه ما ذن له في تكرار السفر وما
 المصارب لم ينتهي عنه اي عن تكرار السفر **اجاب** اذا ادعى رب
 المال النقص والمصارب الاطلاق فالقول للمصارب مع يمينه ما لم يقيم
 رب المال بينه على النقص **مسائل الوديعه** **سئل** عن المودع او العاقل
 في المال اذا شهد عليه عند الموت انه رد المال الي مالكه او انه تلف
 في بيع هل يبرئ الورثة **اجاب** اذا مات من عنده مال وديعه
 او قراضا او غير ذلك مما هو امانة او من كان القول قوله في رده
 اليه او اتلافه او خسرانه وطلبته ورثته بذلك فادعوا ان
 مورثهم ادعى قبل موته انه رده اليه او انه تلف منه وادعوا
 بينه على انه قال ذلك في حياته يقبل بينهم وكذلك ان اقاموا بينه
 انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال
 لقفلان عندي وديعه او قراض او قبضته لقفلان بطريق الكفالة

او الكفالة

او الرسالة لادفعه اليه فادفعوه اليه ولكنه صاع بعد ذلك من عنده
 لاصحاب علمهم ولا في تركه **سئل** عن شخص ادعى عليه ورثته انه اودع
 مورثهم وديعه فامكروا الورثة ولم يوجد العاقل المودع في تركه ولم يبين
 بينه بذلك **اجاب** اذا اقام المودع بينه على الايداع وقدمت
 المودع مجتهدا للوديعه ولم يذكر ما في وصيته ولا ذكر حالها لورثته فقام
 في تركه فان اقام بينه على قبضتها اخذت من تركه وان لم يكن
 بينه فالقول فيها قول الورثة مع يمينهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم
 رد ما لانه لم يقيم صانعها فلا تردن بمجرد قولهم من غير بينه شرعية
 على ان مورثهم رد ما **مسائل العارية** **سئل** عن شخص استعار شيئا لبرهنة
 ورهنة واستحق الرهن هل يجبر المغير على فك الرهن وكس عليه ام يستقر
 ام لم يمتن بيع الرهن **اجاب** لا يجبر المغير على قصا الرهن ولا على بيع
 العين وكذا اليس للمغير بيعها وكذا اليس للمرهن بيعها الا برضا مالكيها
 واما له حبسها الى ان ليست في دينه **سئل** اذا اختلف المغير والمستقر
 في الانتفاع بالعارية فادعى المغير انتفاعا مفيدا بفعل مخصوص في زمن
 مخصوص وادعى المستقر الاطلاق **اجاب** القول قول المغير في النقص
 لان القول في اصل العارة فكذا في صفتها **مسائل الاجارة** **سئل**
 عن رجل استأجر ارضا ما لم ينتفع بها في جمع الملح منها بعد سقيها
 بالآبار حتى ينفع الملح **اجاب** اذا استأجر الارض ليسوق
 اليها ما رثم ان امار الذي يسوق اليها ينقصه ملح فهذا الملح ملكه لانه
 ينقص

من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بكثر فيها فاذا كان كذلك فالاجارة
صحيحة لانه استأجر الارض لمجرد فنها الماء الذي يسوقه اليها في امدته
التي استأجرها لذلك فصار كما اذا استأجر حوضاً او صنعة
ليملأه ماء بكماله ايها وان كان المالك الذي يأخذ انما هو من اجارته
لا من الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من اجار
ارضه فصار كالطين والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه
استجار على استهلاك العين والاجارة انما تعقد على استهلاك
المثل فعند انقضاء كل واحد من المتأجرين الى صاحب ما وضع يده
عليه الا **سئل** عن معنى قوطم وحك في الاجارة كونه
اجارة لا يجوز المسمى **اجاب** معناه ان استأجر شخص شيئاً باجرة
معلومة لكن بشرط في صلب العقد مثلاً ان ترمته على المتأجر او علف
الدابة على المتأجر فهذا شرط مفيد للعقد لان الترمه والعلف على
الموخر فاذا استوفى المتأجر المنفعة في اثناء الاجارة الفاسدة فالواجب
عليه ان يثل المتأجر اما اذا فسدت الاجارة بطلالة الاجرة بان استأجر
شيئاً مدة معلومة بنوب ولم يمتد بين جنس النوب ونوعه
فالواجب على المتأجر ان يثل النوب اذا استوفى المتأجر
المنفعة **سئل** هل يجوز اجارة الارض المشغولة بغير زرع البغية
اجاب اذا كان الزرع **سئل** الا ان يؤخر حتى بان كان
باجارة لا يجوز ان يؤخر ما لم يستعد الزرع الا ان يؤخر ما اجارة

مضاف

في اجارة الارض المشغولة بغير زرع البغية
ان يؤخر ما لم يستعد الزرع الا ان يؤخر ما اجارة

مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير استعداد في حق الاجارة
لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع فالموجود في هذه الصورة
قادر على تسليم ما جره بان يجر صاحب الزرع على قلع سوار او ك
ام لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه **سئل** غضب الارض من المتأجر
هل تتركه الاجرة **اجاب** اذا غضب من المتأجر ولم يتمكن من
الانتقال به سقط عنه الاجرة مدة الغضب فاذا زال وانتفع بها
وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من امدته ما يتمكن من
الانتقال بها ما استوفيت له فله ان يفسخ الاجارة كما كان له
ان يفسخها حين غضبت منه **سئل** عن شخص استأجر شخصاً على ان
يسافر ملاحاً في سفينة او كلاً ما يلحاز ثم اختلفا في استيفاء العمل
فادعى المتأجر الوفاً فالقول لمن **اجاب** القول قول المتأجر
مع يمينه او السبب له المتأجر لانه يدعي الاعارة والمتأجر ينكر
سئل عن مستحق حقه في وقف عليه وهو ماله عليه اجرة مدة
طويلة فامتنع اوجهها ثم مات في اثناء امدته وانتقل الوقف
الى غيره هل يفسخ اجارته **اجاب** لا يفسخ بكون الناظر الموقوف
كان هو المستحق بالقرارة **سئل** اذا مات منهم الفسخ في يمينه وبقوله
في نصيبه **سئل** عن مستحق الوقف
عليه هو ماله اوجه بدون اجرة المثل هل يقع ذلك **اجاب**
لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يحصل به من الضرر للوقف

بالاجرة **سئل** عن رجل استأجر جدرا وفعلا في أرض حكر مدة
طويلة فقلعها وعمر بالارض بناء جديدا واستأجر الارض من اربابها
فما الحكم في ذلك **اجاب** الاجارة فاسدة وما يباه له وعليه قيمة
الانفاص **سئل** عن شخص عاقده صاحب سفينة ان يحمل غلة في سفينة
الى بلدة كذا فسادت السفينة حصل لها عابون في الطريق منعها عن الوصول
الى البلدة فهل يستحق شيئا من الاجرة او قوي عليها الترخ فنجازت
البلدة هل يلزم بالرجوع يستحق الاجرة بعد ما حل من المسافة
ان لقد الزمان بها الى البلدة المعاقدة عليها ولا يلزم استأجر
بالزمان الى البلدة واما اذا قوي الترخ على السفينة وتجاوزت
المكان المستأجر عليه وامسح استأجر من الرجوع من ذلك المكان
الى مكان العقد وان سارت السفينة في غير الطريق المستأجر اليه
لا يستحق شيئا من الاجرة **سئل** عن شخص وقف وهو ناظر عليه اجرة
بدون اجرة المثل هل يصح ذلك **اجاب** لا يجوز اجارة الوف
بدون اجرة المثل وان كان هو مستحق جواز ان يموت قبل انقضاء
الامدة وينسخ هذه الاجارة **سئل** عن دلال دفع له رقيقا لينا دعي عليه
فاخذته وتركه عند شخص للعوض لشرائه فذهب فهل يلزم احدا **اجاب**
اما الدلال فلا ضمان عليه اذا كان العرف بين الناس ان الدلال
يدفعها بمن يريد الشراء واما الاخذ فان اخذها على سوم الشراء بان
قر العثم وعين يضمنها وان لم يعين التمش فلا ضمان عليه اذا لم يقصر

في حفظ

في حفظ **سئل** عن شخص استأجر عبدا ثم اوجر بائنا مات فهل يفسخ الاجرة
اجاب اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت الثانية على الصحيح
سئل عن شخص عاقده رب السفينة على ان يحمل كذا الى مكان كذا
فسارت السفينة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيئا من الاجرة
واذا استأجر رب السفينة ملاكا فيها باجرة معلومة ذابا وايابا فهل
يستحق من الاجرة بقطرها واذا مال البحر عليهم وحقق العرق اذا لم
يلقوا بصايعهم فالقوا بعضها في البحر فما الحكم في ذلك **اجاب** اذا عجزت
السفينة او انكسرت بغير صنع ربها لا ضمان عليه والاجرة وان كان
بعضه فاما لك تخير ان شاء ضمنه في مكان الثلث واعطاه اجرة
بحسابه وان شئ في مكان الحمل الاجرة والملاح يستحق من الاجرة
بقطرها واذا انقضت على الغار يقوم على الرأس لانه يحفظ لنفسه وم
فيه سوار **سئل** اذا قوي الترخ على سفينة سائرة بالقلع فهدمت
سفينة اخرى فغرق من فيها وما فيها وعجز الملاح عن رد ما هل يلزمه
ما تلف **اجاب** لا ضمان على الملاح اذا لا ضعه في ذلك **سئل**
مستأجر الدابة اذا اختلف مع ربها فقال المستأجر اجرة بينها لا حملها
ما شئت واركبتها من شئت فقال الموجه بل تحملها فاشا وتكرهها فغنك
فالقول لمن **اجاب** القول للموجه مع مكنت الا ان يقوم على **سئل**
عن شخص استأجر ملاكا في البحر الملاح فانكسرت السفينة او اسرت
في بعض الطريق هل يرجع عليه بقطرها من الاجرة التي قبضها **اجاب**

يستحق بقدر ما عمل ويسترجع منه ما بقي **سئل** عن رجل استأجر أرضاً
سبحه لا يفسح للزراعة فزادها وأصلحها وسقاها بالماء وأصرف عليها جمل
ثم إن الموهج سعى في فسخ الاجارة على مذهب من المذاهب الاربعه فهل
للمستأجر الرجوع بما عثر عليه **اجاب** اذا استأجر بالزراعة
وهي سبحة لا يمكن زراعتها لا يفسخ من الاجارة وان استأجر ما
يستفيع بها مطلقاً ولم يعين زراعت صح ما ذاع من على صلاحها مالا
اذن له ما كره في ذلك ليرجع به على ففعل ثم فسخت الاجارة رجع
على المالك وان كان الموهج غير مالك لكن له ولاية في ذلك كما في
أودعي فان كان ياذن في من مصالح الوقف او مال لا يتام
صح اذنه ورجع في ربح الوقف او مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة
فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على احد **سئل** عن رجل آجر ارض
بستان للزراعة وبساقا على اشجاره المستأجر ثم انه فسخت اجارة
الارض فهل يفسخ المساقاة **اجاب** اذا فسخت اجارة الارض بوجوب
شرعي والاشجار مملوكة للمساقي ليس له ان يفسخ عقد المساقاة
الا بعد شرعي بان يكون العامل خائفاً في الثمرة **سئل** عن شخص
استأجر جملًا للسفر او سفينة ثم بدله ان يسافر مع غيره فهل ذلك
اجاب انما له فسخ الاجارة اذا اراد ترك السفر اصلاً او اشتري
حوالته او سفينة لا يفسخ استغنى عن الاستئجار اما اذا اراد
المسافرة مع غيره فليس ذلك بعذر له في فسخ الاجارة **سئل**

عن

عن رجل استأجر عيناً من رجل مصد قال ان العين ملكه فما من
مدع يدعيها فهل ذلك **اجاب** اذا استأجر من مصد قال **سئل**
عن دار مخصصة لبيع ما يورثه من ثوبه كونه من سنة باجرة المثل
بعضها معجلاً لتغيره والبعض مؤجلاً لنفقته وأصرف المعجلاً في غارة الدار
فبلغ اليتم في اثناء المدة وطلب فسخ هذه الاجارة مدعي ان اجرها
الان زادت فهل ذلك **اجاب** اذا آجر الوصي او القاصي على
هذا الوجه لفرضه لا بد منها كالعارة والنفقة وليس للتصغير ما غيرها
ينفق عليه منه او يغير الدار منه والاجرة ح اجرة المثل ثم بلغ اليتم
واراد فسخ الاجارة لا يلتفت اليه والاجارة مبنية **سئل** عن
شخص استأجر داراً مدة باجرة مؤجلة ثم آجرها لشخص باجرة معجلة وقبضها
وتخرب وعقد انقضاء المدة طالب الموهج المستأجر الثاني هل له
ذلك **اجاب** ليس للموهج ان يطالب الثاني بما له على المستأجر
الاول **سئل** اذا استأجر شخص من شخص الارض بغير ما لها
حاجة دون غيره فهل هذا الشرط لازم **اجاب** له ان يفتق بنفسه
وبغيره وان شرط عليه ان لا يفتق بها الا هو لانه شرط غير مفيد
لان السكنى او الزراعة او غير ما يزرع لا يختلف باختلاف اول
ان يوجب غيره **سئل** اذا استأجر شخص داراً وقفاً من موهج شرعي
ثم انه هدم ما بيده العادية وعمر ما ملكه وجعلها طاقوا او فرناً
او غير ذلك فهل يلزم المستأجر هدم ما بناه او عادة العين كوقوفة

كما كانت **اجاب** ينظر القاصي في ذلك ان كان غيره عليه
 انفع جهة الوقف وهو مبرع بما افقه في العارة فلا يجب له من الاجرة
 وان لم يكن انفع جهة الوقف ولا اكثر ربعا الزم بحسب ما صنع عارة
 الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد نقره بما يليق بحاله **سئل**
 هل يجوز اجارة الملاحه طبع الملاح منها **اجاب** لا يجوز ذلك لان الاجارة
 عقد على امر فرفع لا على استهلاك العين واذا اخذ الملاح شيئا
 من الملاح فعليه ضمانه ولا اجرة عليه **سئل** عن الدلال اذا اخذ
 من السلعة او دفعها لم يقبلها فنفرت من تجارتها او ضاعت منه
اجاب اذا ادعى الدلال ان المتاع وقع من يده وصانع ولا
 ادرك كيف صنع لضمان عليه كذا في فتاوى قاضيهان واذا
 دفع الدلال السلعة لمن يشترها فخذها وهرب من فتاوى الشافعي
 انه لضمان على الدلال لان هذا امر لا يبرهن في البيع وفي فتاوى
 قاضيهان اذا طلب المبيع من الدلال بدارهم معلومة فوضعه عند الكا
 طلبه فقال ضلع متى كان عليه قيمته لانه اخذه على سوم التبر بعد
 بيان الثمن فالواو لا شيء على الدلال هذا اذا كان مأذونا بالبيع
 الى من يريد الشراء فان لم يكن مأذونا في ذلك يكون الدلال ضامنا
سئل عن شخص طلق امراته ولدها ولد دون التبر فاجرها الولد
 مدة طويلة ليستق به في الناس وقصار حاجته باجرة معلومة واذن
 لها في صرفها في نفقة ثم تزوجت هذه المطلقة فاراد انتزاع الولد منها

فهذه

فهذه الاجارة صحيحة **اجاب** ان اجرة من اجرة نفقة معلومة
 يمكن ان يفعلها الصغير فالاجارة صحيحة والاذن صحيح واذا تزوجت
 فللاب فسخ الاجارة واخذ منها اذا تزوج رتبا ينقصر الصغير بل
 هو الغالب فهو عذر والاجارة يفسخ بالاعذار **سئل** عن جارية
 مستحقين وقفا اجروه نحو خمس سنة واجتمعوا اذا كان بعضهم
 بعضا وقبضوا الاجرة مجتمعة فغرموا المستأجر والناس في الوقف زيادات
 كثيرة ثم ان الاجارة فسخت بانتقال الوقف من نظاري نظرا فما احكم
 بالبائس المجادل بل يلزم المستأجر هذه ام يلزم الموردين بقيمة **اجاب**
 المستحقون ليس لهم ان يوجبوا الا ان شرط لهم الواقف ذلك او ينادي
 لهم من لولاية الايجار من ناطق او قاصن واذا اجروا بولاية فليس لهم
 ان يوجبوا من اتمم الطويلة الا ان يكون الواقف اطلق لهم ذلك
 فان لم يكن اطلق لهم ذلك فهي جارة فائدة يفسخ ويجب على المستأجر
 اجرة المثل لما اسفغ فيه في المدة الا ان يحكم حاكم يري جازما بصحتها في يجوز
 ولا يفسخ بموت احد المستحقين وان سدا المستحق واذا لم يفسخ سقالي
 مضى المدة فاذا مضت المدة سقالي مع المستأجر باجرة مثله الا ان يكون
 المصلحة من غير ذلك في يوم الباني برفع بناءه اذا وجد من يستأجرها
 ما يدفع الباني واذا مات المستأجر في انما مدتها تفسخ اجارته ورجع ورثته
 بما عمل من الاجرة لما بقي من المدة على القاضين او على من ضمن الدرك
 في الاجارة وان استمر او على الانتفاع بالعين المستأجرة فعليه المثل

إلى وقت الفسخ **سئل** عن شخص وقف عقارات ودور فادجوت
 عشرة سنين هل يقع في جميع المدة أو يقع في ثلث سنين وبطلان الباقي
اجاب اجارة الوقف اكثر من ثلث سنين ان كان واكثر من سنة
 ان كان دارا لا يجوز وفسخ اذا لم يشترط الوقف شيئا واما اذا شرط طغا
 يتبع ولا يرد عليه الا الضرورة لا بد منها والعقد اذا فسد في بعضه ففسد جميعه
 ففسخ العقد في جميع المدة **سئل** اذا مات احد المتواجدين فوضع ورثته
 بداه على العين المستأجرة مدة ثم حكم حاكم بفسخ الاجارة بالموت فهل يفسخ
 من حين الحكم ام من حين الموت **اجاب** ان لم يحكم به حاكم بفسخ الاجارة
 معهم وانقال الحق لهم ففسخ من حين الموت والله تعالى اعلم هذا هو نقل
 من نسخي نقلت من خطه نعمت الله برحمته **سئل** هل يجوز استيفاء رهن
 للزراعة بكذا اترد عليه **اجاب** يجوز اذا كانت الاجارة مشارة
 اليها او موصوفة بما زمنه الا ان يكون من العتلة التي يخرج من زرع الارض
 المستأجرة **سئل** عن رجل استأجر بستانا مشاعا من اقوام متفرقين
 مراد مختلفة لتسفع به زراعة وغرسا فزرع المستأجر وغرسا ففسخ
 مدة بعض الموهدين وطالب بتفريق الزمة فهل سعى الى حين فواع مدة
 الحصة **اجاب** اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشريك لا يجوز
 الا على قولها فان حكم حاكم بفسخها جازت فاذا انقضت مدة بعض
 العقود بفسخها بقي الغرس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة الاجارة
 ليس له ارض معبنة ليوم المستأجر يتفرغها فيؤخر بقية الغرس الى انقضاء

جميع المدة لكن باجرائها وما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم
 بفسخها فليست ان يطالبوه بالتفريق واذا لم ينقض المدة وجب عليه اجرة كل
 لما يصح **مسائل الحج سئل** عن نحو البالغ اذا تصرف وبيع واشترى
 واخذ وتزوج فادعى الوه او وصية او ايلن الحكم انه يجب عليه حج وانه
 سفيه فهل يقبل ذلك ام لا **اجاب** مذهب ابي حنيفة رحمه الله انه اذا
 بلغ عاقلًا جميع تصرفاته نافذ وبلوغه احكامها ولا يعتبر قول به او وصية
 او غيرهما انه مجور الا اذا جرح عليه حاكم وفسد حاكم اخر حكم الحاكم الاول الا
 بجميع تصرفاته نافذة **سئل** عن شخص مسحون بدن شرعي لشخص له بضائع مال
 ظاهره وسائر فشرع بتصرف فيها بالهبة والوقف فالباع والاكل حتى يعود
 فقيرا ويحكم رب الدين ماله فما حكم هذا التوقف وانلاف هذا المال هل يحرم
 احكام عليه وينقض عليه ام لا **اجاب** اذا كان الامر كما ذكر فليحتمى
 ان يقضى في هذه في السنة يقول الصالحين وسيع عليه امواله ويقضى بها
 دينه جبراً عليه وان لم يرص له ان يحج عليه ويمنعه من هذه التفرقات
 فاذا قضيت به ففسد **مسائل المأذون سئل** اذا تلف الصغير مالا او قتل
 نفسا او بلى او اشترى باذن وليه وخسر ما لا يلزمه **اجاب** ما تلفه
 من الاموال فهو في مال ان كان له اخذ منه والا طوبى منه اذا حصل له
 وما تلفه من الادميين سواء كان عمدا او خطأ فهو على عاقلة اذا كان
 موجب فوق موجب الموصية وان كان موجب اقل من ذلك فهو في
 ايضا على حسب ما ذكر ولا يطالب به من اذن له من البيع والشراء

سئل عن شخص اذن لا خاوان يعطى زيدا الف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وقاب زيدا واكثر الاذن جلا بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك **اجاب** ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور مع يمينه وان كان مغصوبا او دينا لم يقبل قوله الا ببينة **سئل** عن ذبي صبي حنبل اسلم وهو سكران هل يقع اسلامه **اجاب** يقع كالبالغ السكران اذا زال سكرها فعاد الى دينها بجبران على العود الى الاسلام بالجبر والتفريق ولا يقدران **مسائل الغصب** **سئل** عن رجل على اخو حق شرعى فطالبه بذلك من عند اللوة وحجاب فغرم مبلغا للنفقة واخوان الظلمة هل يلزم الشاكي ذلك **اجاب** اذا كان في البسد فاض يخلص الحقوق وعمل الكدعي عنه وشكاه من غزوه وغرم الكدعي عليه افنى المناخون ان للشاكي ان يرجع على الشاكي بما غرم **سئل** عن شخص تسب في غرامة مال شخص عند بعض الظلمة واخوانهم علمت حتى غرم مالا للظلمة هل يلزم المحتسب **اجاب** اذا تعاون عن شخص ورفعه الى ظالم وعادة الظالم ان من رفع اليه وتعاون عليه وعنده ان يأخذ منه مالا مصادرة لبعض الشاكي في هذه الصورة ما اخذه الظالم هذا هو الحقيقى به افنى به المناخون من علمائنا **سئل** عن شخص قطع من لسان غيره شرا فتمزأ او غير مزمأ بالتجار من الطالب **اجاب** ان قال للتجار الاشجار ملكي فاقطعها والتجار لا يعلم فالضمان على الامر ويعذر وان علم فالضمان على التجار والتعذر لا يجوز

وبعض

وبعض فيه الثمرة حين قطعها ثمرة وغير ثمرة **مسائل الفسقة** **سئل** عن شرابين في دار اندمت وسقط يقتضها فطلب احدهما فسمه النقص وابي الآخر **اجاب** الانفاص من ان امكن قسمتها بان لم يحتج الي كسر وشق فسم يطلبها وكبيرهما يمنع وما يحتج الي كسر لا قسم الا بالتراضى والجدر القائمة لانهم الا بالتراضى **سئل** عن ارض مشتركة بين جماعة متابعين غير مقسومة فبنا احد الشركاء فيها بناء وبيعوا فباع الباقيون فما الحكم فيه **اجاب** اذا لم يجدوا ما فعل تقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بين يده وغرس بعي وان لم يقع فيما بين يده بل في نصيب الشريك قلع وصنم بالنقص الارض بذلك **سئل** هل تجوز الشريك ان يبايئ شريكه في الدار والسفينة في السكن والاجارة **اجاب** اذا كانت الدار قائمة للقسمة وطلب احد الشريكين القسمة والاخرهما باي في المكان والارض وامتنع الآخر اجبروا اما السفينة فلا جبر على التبايئ فيها حملا ولا استغناء الى حيث الثمان بان يشغلا احد هاشدا بل بوجها لهما والاجرة **سئل** اذا كانت قسمة الموارث عند اهل الذمة على غير ما هي عند موت المسلمين فارادوا ببيع عقار وجاؤا الى شهود المسلمين ليكتبوا مبايعة العقار على حكمهم هل يسوغ للشهود ان يكتبوا المبايعة على ملكتهم **اجاب** نعم للشهود ان يشهدوا عليهم اذا كان ذلك من ديانتهم ولا يتعرض لهم في ذلك الا اذا تراضوا الى حكم المسلمين فيقضي بينهم حكم الاسلام **مسائل ما قبل** اذا اشترط رب الارض

والسابق على الاشجار جذا عما يزرع بالارض خارجا عن بدالة وشرها
من النخل خارجا عن جذا المسافة ويسمون ذلك طوعا صلاحا هل يصح ذلك
اجاب هذا الاشارة لمفسد الا ان يكون فيه عرف بفعل **سئل**
اذا ساق شخص اخذ على اشجار مدة معلومة ولم يسبق العامل شيئا ولا عمل فيه
شيئا بل طلقت الثمرة بغير عمل هل يستحق شيئا **اجاب** اذا لم يعمل في اشجار
لا شيء **سئل** عن رجل استأجر بانه يبرئ دسا ما على الاشجار اشجار
الارض والبئر بسبب سقي الاشجار ثم ان بعض الموهوبين انقضت مدة
وعلى الاشجار ثمرة لم ينفع فهل هذه الثمرة لما لك الارض والاشجار
ام للعامل واذا كانت للعامل فهل يتبع مجانا بغير اجرة ام لا وهل
للموهوب انقضت مدة ان يمنع العامل التيسر من البئر المشتركة بينه وبين
بقية الموهوبين واذا كان بالارض زرع لم يبد صلاحه كالقصب
مثلا فهل معنى باجرامه ام يلزم استأجره فله **اجاب** اذا ساق على
الاشجار واستأجر الارض والبئر لسقي الاشجار من البئر والمسافة
فالاجارة فاسدة لان المسافة هي ان يقوم على الاشجار
بما يصلح ويقتدر على انما كان ليس على المساقى الا العمل فمضى شرط
شيئا اخذ عليه من اجرة الارض او البئر فمضى وما خرج من الثمرة
فهو لصاحب البئر وللعامل اجرة مثله الى وقت اخذ لانه من المسافة
لانها فاسدة يجب فيها واذا زرع المساقى فمضى في الارض فجعله
اجرة مثله الى ان يقطع ان كان لقلعه مدة معلومة الا ان يقطع

في الحال

في الحال عليه اجرة مثله ان يقطع الارض الى وقت القلع **سئل** اذا
ساق شخص شخصا على اشجار معلومة مدة معلومة مسافة صحوة مسوفاة
للتشروط ثم ان اولاد احد هما فسحقها هل ملك ذلك **اجاب** المسافة
كالاجارة فكل عذر يفسخ به المسافة ومن جله الا عذر مرض العامل
مرض لا يستطيع معه العمل بنفسه وكذا ان كان حائضا يسرق الثمرة او السعف
فلما ملك اخراجه وكذا اذا قصدت هذه القناعة **سئل** التزايح **سئل**
هل يجوز اكل العصا في جميع اجناسها **اجاب** بكل اكل العصا في كل ما ولو كانت
خطا طيف لا بأس باكلها كذا قال محمد بن معاذ من علمنا **سئل** الكلبة
سئل هل يجوز حبس الطيور المعوزة وهل يجوز عتقها وهل في ذلك
ثواب وهل يجوز قتل الوطواط ليط لثوبها حبيس المسج يحرقها الحاش
اجاب نعم حبسها لكسبها بها وانما عتقها فليس فيه وقيل الموهوبين
منها وفي الدواب جائز **سئل** الدين **سئل** عن امرئ اذا ادعى
رد العين الموهوبة وكذبه الراهن هل القول قوله **اجاب** لا يكون
القول قول امرئ في رده مع بینه لان هذا شأن الامانة المضمومة
بل القول للراهن مع بینه في عدم رده اليه **سئل** عن يدوي
رهن فبما لم يبد صلاحه كونه نخل صلاحه عند الفقهاء الاجل **اجاب**
رهنه بدون الارض يبيع **سئل** عن رجل استعار شيئا ليرهن
فذهبه الى اجل فاستحق الدين وطولب بخلاف الرهن ويجب به
الي ان يفتك الرهن ولان يدفع الدين الى امرئ ويرجع ما دفع

على المستعير مسائل الدين **سئل** عن جماعة في سفينة تحاصروا مع اهل سفينة
 اخوي فطلعت جماعة منهم الى السفينة الاخرى بالسفينة وضرب واحد
 منهم شخصاً بعضاً في رأسه فسقط البحر وغرق ومات فاجب على القاتل
 ورفقاء الذين طلوعوا السفينة واذا شهد عليه رفقاءه هل يقبل
 شهادتهم **اجاب** اذا شهد الشهود ان كانوا من رفقاءه انه سقط
 في البحر من ضربته وغرق فغلب الضارب دية المكروب في ماله
سئل عن شخص رجم اخي في الماء او في النار فمات فاجب
 عليه **اجاب** ان لم يكن المخلص من الماء بل كان عجمياً وهو كغير النعم
 فمات فعليه الدية عند الامام الا ان يكون عادة ذلك واما اذا القاه
 في النار فاحرق ومات فعليه اتفاقا وصاحبه **سئل** عن زوات
 كانت سابعة ترعى فغن بعضهن بعضاً فقتله **اجاب** اذا كانت الكواشي
 في الحرمي فانتفت شيئاً من اودامتي او ورع ولم يكن ارسل احد من
 فنت للحديث البخاري **مسائل ليطان سئل** عن اراد ان يتخذ
 طاحوناً بين جيران بيوتهم بمسح خشب عليها فهل لهم منعه **لا جواب**
 اذا اجبر اهل الحجرة ان اتخاذا الطاحون يوتن بنار بيوتهم فالفتوى
 على انه يمنع من التعرف على وجه ينقر به الجار وان كان يعرف فكله
سئل عن منع الجار ان يفتح كوة يشرف منها على جاره **اجاب**
 نعم يمنع من ذلك **سئل** اذا احتاج الجار ان يحل حشبه على جدار
 جاره هل ذلك **اجاب** ليس ان يضع على جدار جاره شيئاً الا بآمر

ولا يجبر

ولا يجبر على ان يملكه من وضع حشبه على جداره والنتي الوار وعنه ليس للقيم
 واما هو من باب البر والاحسان **مسائل الوصايا سئل** عن ذبيحة
 من غبر وصي وترك صفاراً وعقاراً وعليه ديون فوضع البطرك يده
 على موجوده وباع العقار واوجن دينة ونفقة الصغار فهل ذلك
 ام فاصي المسلمين يتصرف على الصغار ولا يجوز كالم اهل الذمة فعل شيء
اجاب اهل الذمة اذا كانوا يعقدون شيئاً في معاملاتهم و
 بها انهم يتركون وما يعبدون الا في الربا فانهم يبيعون منه فاذا كان
 من معتقد هم ان بطركهم يتصرف في تركاتهم لم يتصرف لهم فيه لانه انقوا
 ابي حاكم المسلمين يحكم بينهم باليقين شرع المسلمين **سئل** عن رجل
 توفى وعليه ديون ورثته غائبون هل يصوغ ثبوت الحق
 على الميت في غيبته ورثته ام لا بد من الدعوى على الوارثين
اجاب الميت اذا كانت تركته في بلد مونه واراد اصحاب الديون
 اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبته منقطعة او صفار
 فالقاضي ينصب وصياً عن الميت ويثبت الدين ويدفعه اليه بآية
 بعد استخلافهم وان لم يكن الغيبته منقطعة لا تسمع بينهم الى ان
 يخبر الوارث وكوكان الوارث صغيراً ينصب عنه وصياً ويثبت
 الدين عليه ويقضي دينة عن بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الديون
 ولا شيئاً من دلم سر والميت ولم يجالوا بديونهم على اجد ولم
 بعد ضوا عنه ولا عن شيء منه ثم يقبضهم من تركته

نم

في معاملة انهم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين
 الطاهرين ، قال القاضي الامام شهاب الدين ابو حامد محمد بن علي ابن ابي
 طالب قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، اتيت على في الفاضل اصلا
 خضر البهدي حفظه وفهمه الي بيان نصيب كل وارث من ارثه ، بدا
 تطويل فنبه بالملك والحساب ، وتكثر اوراق الكتاب ، ليصير المتعلم به
 فرضا رغبيا في اقل من شهر ، ولا يحتاج الي تطويل الدهر ، فقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموا ما نزلنا بضع
العلم ، وهو اول علم نزع ، وبني من امته فصل يبدأ من تركه
 الميت بالخير والى الكفيل ، ثم فقهاء الديون ، ثم تنفيذ الوصايا
 من ثلث الباقي ثم قسمه الزكاة بين ورثته ، بالكتاب الستة واجام
 الائمة فصل في الارث والوارث يستحق ثلثة اشياء
 بالترحم والكتاح والولاء فصل وينفع من الارث ثلثة اشياء
 بالحق والقتل واختلاف الدينين والدارين فصل والوارثون
 ثلثة اصناف ذوو السهام المفروضة في كتاب الله تعالى والعصبات
 الذين ياحذون ما يعي من ذوي السهام واذا الفرزوا ياحذون
 جميع احوال ودد والارحام قرابات لميت ممن ليس بذى سهم ولا عصبة
 ولا يرثون معهم الا مع الزوج والزوج فصل ذوو السهام عشرة الارب

سبعون اشياء

مواقع الارث

عشرة
ذو السهام

الاب والجد في حال والبنت وبنت الابن والام والجد والزوج
 والزوجة والاخت من اتي جهة كانت والام **فصل**
 ثم الاب لحوال ثلث حاله حتى بالفرض وهو ان يكون للبنت ابن
 وابن ابن وحاله حتى بالتعصيب المحض وهو ان لا يكون للبنت ولد
 ولا ولد لابن وحاله حتى بالفرض والتعصيب هو ان يكون للبنت بنت
 او بنت ابن ولجد ابوالاب كذلك عند عدم الاب **فصل** والام
 لها حالان حاله لها ثلث وحاله لها سدس فلا يحجبها من الثلث اب
 الا لولد وولد الابن او الاثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي
 جهة كانت وللام ايضا في مسئلتين ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين من
 ترك زوجا وابوين او زوجة وابوين **فصل** والزوجة له حالان حاله
 لا النصف وحاله له الربع ولا يحجب من النصف ابى الربع الا لولد وولد الابن
فصل والزوجة لها حالان حاله لها الربع وحاله لها الثمن ولا يحجبها
 من الربع ابى الثمن الا لولد وولد الابن وان سفل **فصل** المفقوض من
 كتاب الله تعالى ستة الثلث والثلثان والسادس والنصف والربع
 والثلث والثلث مخافوض الصنفين فرض الام اذ لم يكن للبنت ولد او ولد
 الابن او الاثنان من الاخوة والاخوات من اتي جهة كانت وفرض
 الاثنان من وللام فصاعدا ذكورا او نساء ما بينهم من سوا **فصل** الثلث
 فرض اربعة اصناف فرض البنين وما فوقهما وفرض بنى الابن وما فوقهما
 عند عدم البنت الصبية وفرض الاخيتين من الاب والام وما فوقهما وفرض

الاختين

الاختين من الاب وما فوقهما عند عدم الاخت من الاب والام **فصل**
 السدس منها فرض سبعة اصناف فرض الاب في حال السدس وهو اذ كان
 للبنت ابن او ابن ابن وفرض لجد ابوالاب كذلك عند عدم الاب وفرض
 الام في حال السدس وفرض لجد ولجدات السدس وفرض الواحد من ولد الام
 السدس وفرض بنت الابن وبنت الابن مع بنت الصلب الواحد السدس
 كتملة للثنتين وفرض الاخت والاخوات من الاب السدس مع الاخت
 الواحد في الاب وام كتملة للثنتين **فصل** النصف منها فرض خمسة اصناف
 فرض البنت الواحد وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب فرض الثلث
 الواحد من الاب عند عدم الاخت من الاب والام وفرض الزوج
 في حال النصف **فصل** الربع منها فرض الصنفين فرض الزوج في حال
 الربع وفرض الزوجة والزوجات في حال الربع **فصل** الثمن منها فرض
 الزوجة والزوجات في حال الثمن **فصل** العصب قال النبي عم اقرب
 العصب اوليهم بالميراث ابن او ابن ابن وان سفلوا ثم الاب ثم الجد
 وان علا ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب ثم ابن الاخ من الاب
 ومن الام وان سفل ثم ابن الاخ من الاب ثم العم من الاب والام ثم العم
 من الاب ثم ابن العم من الاب والام وان سفل ثم ابن العم من الاب
 وان سفل يقدم الاقرب فالاقرب منهم على هذا الترتيب ثم مولى
 العاقبة فهو العصب للمعق وللمرأة لا ترث الا من اعقها او اعق من اعقها
فصل اربعة من الرجال يعصبون اربعة من النساء يعصب

السدس فرض

النصف فرض

الربع فرض

الاب والجد

الام

الثلث فرض

الثلث فرض

الثلث فرض

بنت ابن الابن ومن فوقه ان لم يكن ذات سهم والاخ من الابن الام
 يعصب اخته والاخ من الاب يعصب اخته في كل ذلك المذكور مثل خط
 الاثني عشر **فصل** والاخوات من الاب والام بغير عصبته مع البنت
 وبنت الابن وكذلك الاخوات من الاب ومن سوي هؤلاء البنت
 من العصبته ينفرد ذكرهم بالمرث دون الاثني عشر لقوله عليه السلام
 الحقوا الفرائض لا اله الا الله فلهذا في عصبته ذكر **فصل** واذا اجمع عدد
 من العصبته في الدرجة قسم المال بينهم بالتسوية على عدد رؤوسهم لا عدد ابائهم
باب **الحجب** ستة نفر لا يسقطون بحال عن الميراث الابن والاب
 والام والبنت والزوجة والنسقاء لجدات بالام والازداد
 بالاب ولجدات من جهة الاب بالاب واولاد الابن بالابن
 ويسقط الاخ من الاب بالاخ لاب وام ويسقط الكهنة وام الاخوة
 والاخوات من الام باربعة بالاب ولجد والولد وولد الابن اذا
 البنت الثلثين لسقط بنات الابن الا ان يكون معهن ابن او اسفل
 فمن ابن فيعصبهن واذا استكملت الاخوات من الاب والاثني عشر
 سقط الاخوات من الاب الا ان يكون اخ لهن فيعصبهن ومن لا يرث
 بحال لا يحجب بحال **فصل** ويقسم الفرائض من سبعة من اثنين وثلاثة واربعة
 وستة وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرين وكل فريضة فيها النصف
 فاصلا من اثنين وما فيها الثلث والثلثان من ثلثة والربع من اربعة
 والسادس من ستة والثلث من ثمانية والربع مع السادس من اثني عشر

والثمن

والثلث مع السادس من اربعة وعشرين **باب** **الاول** هو ان يرثها المورثة
 على اصل الفريضة فيقال الفريضة لاصلا ويدخل النقص على جميعهم منه ام واحدا
 لا يب وام واخا لام ولام السادس ولاختين لاب وام الثلثان
 ولاختين لأم الثلث لقول ابي سبعة وزوج وام واخا لابي
 وام للزوج النصف ولام السادس ولاختين لاب الثلثان عات
 سهمين الى ثمان وزوج وام وثلث احوال متفرقات بقول ابي سبعة
 زوج وام واخا لابي وام واخا لأم بقول ابي عشرة وام اثني
 عشر فقه يقول ابي ثلثة عشر في زوج وابوين وبنت وقد يقول
 ابي خمسة عشر في زوج وابوين وبنت وبنت ابن وقد يقول ابي سبعة
 عشر في زوج وامه واخا لأم واخا لابي وام اربعة وعشرون
 قد يقول ابي سبعة وعشرين في زوج وابوين وبنتين في مسئلة الميراث
باب **الرد** الرد ضد العول اذا فضل المال من ذوي السهام ولم يكن
 هناك عصبه فانه يرد على كل ذي سهم بقدر حقوقهم الا على الزوج والرجوة
 فانه لا يرد عليها شي لانها اجنبيان ياخذان فرضها ويماز وهو قول
 الامام ابن عمر وعلي رضي الله عنهما والكر الصغيرة رضوان الله على جميعهم
 اعلم ان الرد يقع على سهم وعلى سهمين وعلى ثلثة اسهم وعلى اربعة اسهم
 وعلى خمسة اسهم فلا يتجاوز على ذلك فمحل الاصل من السهام التي تقع عليها
 بالافتقار لمسائل من البنت الواحدة ثلث جميع اموال نصفه بالفرص ونصفه
 بالرد على سهم واحد البنات ثمان جميع اموال بالفرص والرد على سهمين

وام واخ لام ترثان جميع المال بالعرض والرد على ثلث اسهم وبنت وبنت
 ابن على اربعة اسهم وثلث اخوات متوفات على خمسة اسهم **باب ذوي**
الارحام اوليهم بالمرتبة اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سقط
 وجه ابوالآم وان علا وحق ام ابي الام ثم بنات الاخوة والاخوات
 وبنا الاخوة لا يتم وان سقطوا ثم العتات والحالات والعم من الام من ذوي
 الارحام ويقدم على ذلك الاقرب فالاقرب منهم في درجة على ترتيب العتات
 واذا استوي رجتهم فمما مال بينهم بل كثر مثل حظ الانثيين على عدد رؤسهم
 لا على عدد ابائهم وامتاتهم وان كان احدهما بدلي الى الميت بعصبه او ذوي
 سهم فهو اولى بالمرتبة من الاخرين كبنت بنت الميت او من
 ابن بنت الميت لا تحاسب صاحبه فرض لبنت العم وابن العمه وبنت
 العم اولى من ابن العمه لا تحاسب العتات ولو تركت عمه وحالة فلعمة البنت
 والحالة الثلث وفي العتات المتوفات والاخوال والحالات المتوفات
 اوليهم بالمرتبة من كان لاي واهم اولى من الاخرين لانه اقوى
 بالابوين **باب موي الموالاة** يرث من ولاء وعاقلة على ان يتوارثا
 او يرث احدهما دون الاخر فهو على ما شرطوا فواخوال الورثة فلا يرث
 مع امارت الميت فان لم يكن

فاما كل من لم يكن
 فاما كل من لم يكن

والحمد لله

كل حال

م

سئل في بيمه زوجها حدها ابوابها

برجل غير معلوم ثم ادعت المصلحة الى الخلع وادعت الاب صحة الخلع على وجه سقط المهر في الزوج
فما حيلة في ذلك **جواب** ذكر الله في ذلك ثلث حيل احدها ان الخالع اجنبى مع زوجة
على مال قدر المهر فيجب المبدل على الاجنبى للزوج ثم يحيل الزوج باعليه من الصداق لمن له الا
بقبض صداقها على ذلك الاجنبى فيبرأ الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية
ان يحيل الصداق على الاب يعني انه كان وان لم يكن فعلى الحد كما في مسئلتنا فيبرأ الزوج
وينتقل الى ذمته اذا كان اطلاق الزوج او مثله قال وذكر انكم حيلة اخرى ان يقر الاب او
بقبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتقف هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خلع
على صداقها على انضمام له صح الخلع ويضمن الحد للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل
والله اعلم

تقبل من قباد
انجبر به رحمه

هند زوجي زيد ايلم خالعه ايدوب هند زوج منة احدى عشرة وقت فلان
منه اولاجي خمس تحو لنون زينه اذن بيك انجي ويريكل ادره فليع ايدوب
منه زلورده وقتون منة حاصل اولاجيكي زينه هند حسن ايدوب ذكر اولان
بدلي الكانغ فادر اولورحر

هكذا اولماز كلن هند مدون تبصل ايتدن فريد ولي

هندون استر داد ايدر

مسئله المهر
مصدق
على عمر

الطهارات والوضوء

أ

فرائض الوضوء والسنة والنفل والمستحب وأداب الوضوء
والكراهية والاستبراء والسنة في الاستبراء

ويكده الاستبراء سنة والنجاسة العينية والنجاسة الحكيمة نقض الوضوء
تقيد الصلوة ويقطع حكم البناء الكلام ولا يقطع حكم البناء
والغسل أربعة موضوعة بآداب الماء البارد
ومستوفى وواجب ومستحب

باب التيمم باب المصالح الخفية باب الحيض

باب النفاس باب الاستحانة باب الاذان

باب اوقات الصلوة باب صلاة الجمعة باب الجنازة

كتاب الركوة باب الغنم باب حشر الغنم

كتاب الصوم باب صدقة الفطر باب الاعتكاف

كتاب مناسك الحج كتاب التكاثر باب المحرمات

بامب ٢٤ المهور. باب النفقات. بامب ٢٥ جمع الحفنة
 كتاب الطلاق. بامب ٢٦ المشيئة في الطلاق. بامب ٢٧ الخلع
 بامب ٢٩ العدة. بامب ٣٠ الرجعة. بامب ٣١ الظهار
 بامب ٣٣ الابلاء. بامب ٣٤ اللعان. بامب ٣٥ الرضاع
 كتاب العتق. بامب ٣٧ الكفالة. بامب ٣٨ الولاء
 كتاب الايمان. بامب ٤٠ كفارة اليمين. كتاب البيوع
 بامب ٤٤ العيب. بامب ٤٥ السلم. بامب ٤٦ الاخر
 كتاب الرهن. بامب ٤٧ الحجر. كتاب الصلح
 كتاب الوكالة. بامب ٤٨ الوضوء للجماعة. بامب ٤٩
 كتاب الوقف. بامب ٥٠ الكفالة والحالة. بامب ٥١ الافرار
 بامب ٥٢ الرجوع في الافرار. بامب ٥٣ اقرار المص. بامب ٥٤
 كتاب الشراكة. بامب ٥٥ المضاربة. بامب ٥٦ الشفعة
 كتاب الاجارة. بامب ٥٧ المزاعة. بامب ٥٨ اللقطة
 كتاب اللقطة. بامب ٥٩ الغصب. بامب ٦٠ الصيد
 كتاب الاضايح. كتاب المادونه. كتاب النجى
 كتاب الحدود. كتاب اللهفة. كتاب الجنابة
 كتاب الديات. باب القصاص. باب الفسامة
 باب العاقلة. كتاب السير. باب الردة
 كتاب القسمة. كتاب الدعوى. باب شبهة الامة
 باب الاستثناء. كتاب الشهادة. باب المفاداة
 كتاب ادب القاضي. باب تنقيذ القضاة. كتاب الكراهة
 كتاب المحنتى. كتاب المفقود. كتاب الاشربة
 كتاب الفرائض. كتاب الوصايا. باب المص
 كتاب الاب الوصي. باب اوصى الوصي. باب بل شئ
 كتاب حقوق المسجد. باب الافان. باب شرط
 كتاب الفاظ الكفر.

٧٤
 ٧٥
 ٧٨
 ٨٣
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٩
 ٩٠
 ٩٤
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٢
 ١٠٤
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وآله
 اجمعين اعلم ان الفقه علم حسن وهو اجل من سائر العلوم
 وهو علم الشرعية والدين وقوام الشرائع به فالابد لكل عاقل من عالم
 او جاهل ان يشرع فيه ويستفيد منه ما يعين ويقي به على
 اداء فرائض الله تعالى وقد اجتمع في هذا التأليف من مسائل الفقه
 معدودة الاجناس مجموعتها النظائر تسهيلا للحفظ وتيسيرا
 للفهم سائلة للقلوب حالية للصدور وسمى خزانة الفقه وفوائده
 اكثر من ان تحصى وتعدوا ابتدئ من مسائل الطهارة والوضوء
 اعلم يا حيوان التوضي احتضن ماء مطهر وهو ما قال الله تعالى
 في محكم تنزيله وانزلنا من السماء ماء طهورا وقال ايضا ونزل عليك
 من السماء ماء ليطهركم به وقال في موضع آخر وانزلنا من السماء مباركا
 اما الماء المطلق فهو ماء البحار وماء الانهار والودية والبار
 والميون وهو على صفة المنزاه السماء واما الماء لمقيد فيجوز انزاله
 النجاسة به ولا يجوز الوضوء به وهو اثني عشر نوعا الماء المستعمل

وماء الكرو وماء الاشنان وكل ماء اعتصر من الشجر والنوماء البطيخ
 وماء العشاء وماء الورد وماء الصابون وماء الباقلاء وماء الحبن
 والمز والمخل والعصير والمري وماء الزردج والاشربة كلها ثم اعلم
 بان فرائض الوضوء اربعة غسل الوجه قبضات الشعر الى اسفل الذقن
 وغسل الشبهة الاذن وغسل الذراعين الى المرفقين ومسح راس
 وغسل الرجلين الى الكعبين مرة مرة باسباج **والسنة** في الوضوء عشرين شيئا
 اولها سميعة الله تعالى والثاني غسل اليدين قبل ادخالهما الاذن والثالث
 الاستنجاء بالماء لم يبال او توطأ او التراب او الخشخاش المضمضة
 والسادس الاستنشاق والسابع مسح الاذنين والثامن تحليل
 الخبيث والتاسع تحليل الاصابع والعاشر غسل الاغضاء البعيدة
 المفروضة في المرة الثالثة **والفصل** في الوضوء ستة اشياء غسل اليدين
 بعد الاستنجاء والتأذير كالدعاء عند غسل كل عضو الثالث غسل الاغضاء
 المفروضة في المرة الثانية والرابع مسح الرقبة والخامس مسح اليدين
 الحايط والسادس شرب الماء على الفرج والسروريل **والسنة** في الوضوء
 ستة اشياء كنية بالبداية بما بدأ الله تعالى بالبداية بالمياه ومراعاة
 الترتيب والموالات في الوضوء اتقاء عن الجفاف استيفا جميع
 المسح **والاداب** في الوضوء في الطهارة ستة اشياء ترك استقبال القبلة

واستدبارها وترك استقبال الشمس والقمر وترك الكلام سواي
التي يدعى بها عند غسل الاعضاء وستر العورة عند فراغ من الاستنجاء
والمضمضة والاستنشاق باليمين والامتنع باليسار **الكرهية** في الوضوء
والطهارة ستة اشياء **التنظيف** في ضرب الماء على الوجه والنظر الى العورة
والمضمضة والاستنشاق باليسار والامتنع باليمين من غير عذر
والقاء البزاق في الماء والكلام عند الاستنجاء المنهني في الوضوء ستة
اشياء **كشف** العورة والقاء البول والغائط في الماء والاستنجاء في الماء
وغسل الاعضاء اكثر من ثلاث مرات **المسح** على الرجلين من غير
ان يعتقد تمام الستة بالثلاث واما بنية وضوء آخر فالاباس **والاستحالة**
على سبعة اوجه اثنان منها فرضية وواحدة منها واجب وواحدة
سنة وواحد مستحب وواحد احتياطي وواحد منها بنية اما الفرضيات
في حال الجنابة وفيما اذا كانت النجاسة اكثر من قدر كدھم اي مقدار
المقعد واما الواجب استنجاء النجاسة مقدار الدھم واما السنة
النجاسة دون ذلك واما المستحب ان يبول ولم يتغوط ينبغي له ان يغسل
قبله ولا دبره واما الاحتياط ان يخرج من كل شيء قليل ولم يتلطخ منه شيء
واما البدعة فعد طهور موضع الحدث من غير ثلوث موضع آخر **السنة**
في الاستحالة ان يستنجي بيده اليسرى بثلاثة ارجاء وان استنجى باقل منه

منه وانقي جاز ويجوز الاستنجاء بستة اشياء بالحجر والمد والحشب
والتراب القطر والبلد **ويكون** الاستنجاء بستة اشياء باليد اليمنى
وبالعظم والروث والحرف والاجر والفجر والنجاسة **العينية** ثمانية اشياء
الحجر والبول والمخى والمذي والودي والدم والقيح والصدید النجاسة
الحكيمة اربعة اشياء الحدث والجنابة والحيض والتفاس تسعة اشياء
لا تنقض الوضوء **الفرقة** خان حج الصلوة ومنه الذكر والقبلة والملازمة
والبيان عريان في قول حمد والحسن بن زياد وفي قول ابي حنيفة والشافعي
رحمهما الله ينقص المرأة وغسل وحمل الجنان وتغييض كبت خمسة اشياء
تنقض الوضوء البول والغائط والمذي والمني والدم والقيح والصدید والنجاسة
والدم والقيح والصدید وترعاف والقيح والمرة اذا مال الغم والاعضاء
والنوم مضطجعا ومستند الى شيء لو انزل في ذلك الشيء لسقط والفرقة
في الصلوة والجنابة ولو تعدوا نسي حركته الاشياء في الصلوة تنقض
الوضوء والصلوة عشرة اشياء **تفسد الصلوة** الكلام والاكل والشرب قدر
ما يصل طول الحلقة واستدبار القبلة من غير عذر وكشف العورة
والعري مع وجود الثوب والعمل الكثير ونسف الشعر ثلاث مرات **النجاسة**
بالسجود بعد ترك الفعلة الاخيرة وترك القراءة في ثلث ركعات من
نوافل الاربعة وترك القراءة في الركعتين من المغرب في ركعة من الفجر

ونزك الركوع والتحذير اذا سلم وخرج المسجد وسلم وتكلم او اصابته شجرة
في بدنه او في رأسه خمسة اشياء تنقض الوضوء في خلال الصلاة
جميعا **ويقطع** حكم البناء الكلاوي والفرقة ونوم المصطحج والوعاء
والاحتلام والحديث العمد خمسة اشياء **لا تقطع** حكم البناء البول
والغائط والنجس اذا سبقه غير عد والقيء والرعاف المياة
الخارجة من الذكر ثلثة المني وهو الماء الدافق الذي يكون من الولد
ومن ينكسر الذكر يخرج وجهه وفيه الغسل والمذي وهو الذي ينسرب الذكر
ويخرج على اثر ماء رقيق لنجس وفيه الوضوء والودي وهو ان يجامع
شرجه ثم يبول بعد ما اغتسل فيخرج بعد البول ماء غليظ ابيض وفيه
الوضوء **الفصل** اربعة مفروض ومستنون وواجب **مستحب** **فالمفروض**
خمسة الغسل الاحتلام والجماع والتقاء الختانين من غير انزال
والحيض والنفاس واما **الاستنون** اربعة وهو يوم الجمعة ويوم الفطر
ويوم الاضحى وعند الاحرام واما **المستحب** اربعة الغسل في الحجامة
وليلة البراءة وليلة القدر ليلة عرفة واما **الغسل الواجب** وهو
الميت وغسل الكافر اذا سلم اذا لم يغتسل بعد الجنابة وان اغتسل من
الجنابة ثم سلم فالغسل مستحب ستة اشياء لا باس بالتوضي بها
سور الدم طاهر كان او جنباً وسور الدبل والبقر والغنم وسور الفرس

الفرس وجميع ما يؤكل لحمه ستة اشياء يكره التوضي بها سور رباع الطيور
والآفة والقارة والوزغة والعقرب والحية ستة اشياء لا يجوز التوضي
سور الكلب والخنزير والفهد والاسد والفر والذئب وكل ذي ناب
من السباع فاما سور الغنم والحمار فشكوك يتوضأ به ويتيمم
باب المياة والآبار موت ما ليس بنفس سايلة
في الماء لا ينجسه كالجراد والبق والذباب والزنابير والعقارب وكذلك
موت ما يعيش في الماء كالسمك والضفادع والسرطان عشرة اشياء **تسبب الماء**
اذا وقعت فيه يعني في البئر وغير ذلك من الحوائج والحر والميتة والدم ونحو
البول والغائط وذرقة الدجاجة وسرقين الدواب اذا كان كبيراً
وبعد الدبل والغنم اذا كان رطباً واخذ وجده الماء واذا كان يابساً فابطالاً
وتفتت وبول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل كل سواء عندنا في حنفية وفي يوشع
حرم الله وقال محمد لا يفسد ثمانية اشياء اذا وقعت وماتت في
البئر **ينزح مكة** الا حتى والدبل والبقر والغنم والكلب والخنزير والغنم
والحمار ثمانية اشياء اذا وقعت في البئر ينزح كل واحد اذا خرجت حياً
اذا انتمت في الماء البغل والحمار والكلب والخنزير والفهد والفر
والاسد والذئب كل ذي ناب من السباع ولو وقع في انساوان غرس فيه
فخرج حياً اذا كان طاهراً لا ينزح منه شيء واذا كان محدثاً ينزح

ايرى من دلو او كان جنباً ينزع ماء البئر كله ولو وقع فيه الا
والبقرة والنفس واخرج حيتاين من عشرة دلو او خمسة اشياء
اذا ماتت في البئر واخرجت من ساعته ينزع ما يمشي من دلو الى ثلثين
دلو الكفارة والمصغور والصغير والكسود ابنة وسائر ابرص في قول
ان حشفة ما ينفذ وحدهم لم يمس وقال زفر والحسن بن زياد ينزع
ما يمشي من دلو الى خمسين ثلثة اشياء اذا ماتت في البئر واخرجت
ينزع ما يمشي من الخمسين الكسور والكجاجة والحمامة ويجمع
ما في مثل جنة هؤلاء وقال زفر والحسن بن زياد ينزع منها ما يمشي
خمس مائة وستين وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسيط المستعمل للدبار
فان نزع منها بدلو عظيم ما يسع الدلاء كلها احتسبت بخمسة اشياء
ينحس ماء الاناء بولوغه الكلب والخنزير والبغل والحمار وكل ذي ناب
والسباع ويظهر الذئب من ولوغ الكلب واكثر السباع بثلثة اشياء
اذا كان الاناء من حرق يغسل ثلثة مرات او سباع حتى يقع في قلبه انه
قد ظهر ولا يجب استعمال التراب في غسله وان كان الاناء من خيش ينزع
فيطهره وان كان من حديد يصقل فيطهر به عشرة اشياء اذا احتلط
بالماء جاز التوضي به اذا لم يندب عليه ولم يزل عنه اسم الماء التيمم والحل
والغفران والاشنان والصابون والمرق والطيب واللبس والخنزير

شيء طاهر يظهر فيه طمأ ولو نذر واحد ولم يخرج وطبع الماء الذهب
الذائب اذا وقعت الكفارة يصح للثلاثة اشياء السراج والدبغة
والسبع اذا بين غيرها **باب التيمم** التيمم ضربان يحسب باحدهما
وجوه والاخرى يديه الى المرفقين والحدف والجنابة فيسوء ورواها
ينقض الوضوء والتيمم وينقضه ايضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله
ويجوز التيمم عند وجود الماء في عشرة مواضع اذا كان خارج المصبر ^{باني} يندى
الماء ببل او اكثر او كان الماء قليلاً لا يكفي الوضوء او خاف العطش او خاف
ضرراً شديداً باستعمال الماء حشدة البرد في حضرة او سفر غداً في اضعفه
او خاف من جراحت في عامة بدنه او خاف من الجذري او كان مضطراً
تخاف ان ينز يد علة او كان بعيداً وبين الملاء سبع تخاف ان يفترسه
او عذو يخاف او كان بعيداً وبين الملاء مسافة لا يمكن قطعها او الوضوء
الى الملاء في وقت الصلوة او سقى الملاء في رجل او كان الملاء في البر وليس معه آلة
او استقاء ويستحب لم يجد الماء ان تؤخر الصلوة الى الوقت اذا كان
يجوز الملاء في اخر الوقت صلواتان يجوز لهما التيمم في المصبر مع وجود الماء
صلوة العبد وصلاحه للجنابة وان تيمم لدخول المسجد او لتعلم الغير
فلا يجوز اداء الفرض به وان تيمم لصلوة الجنابة وسجدة التلاوة جاز اداء
الفرض به فرائض التيمم بربعة اشياء اقبال اليدين وادبارهما وتزجي

الاصابع ونفضها وتجوز التيمم بخمس عشرة شيئا بالطيب والثراب والزل
والجص والتربة والمغرة والمرداسنج والكحل والزاج والذر والبرنج
والجرجير والسبخة والمالح النبات من الارض والغبان الذي يتفج الشباب
وليجوز التيمم ثمانية عشر شيئا الدقعة والستون والرماد والغبر العود
والخنا والوسعة والخفان والمسك والعنبر والكافور واوراق الاشجار
والخشيش والآخر والحديد والذهب والفضة والمالح والماء **باب**

المسح على الخفين التقدير في المسح على الخفين يوم وكيفية

للغير وقت الحدث والمسح ثلثة ايام ولياليها وقت الحدث
والمسح على اربعة اوجده مسح على الرأس ومسح على الخفين ومسح على الجباث
ومسح في التيمم ويجوز المسح على تسعة اشياء على الكبريت والقفار والكمأة

والقفاة والقلنسوة والخمار والجوز بين الاذان يكونا جلدين او منعليا

والكعبان لم يكن الا ساقا قويا الغيبين جاز المسح عليهما وينتقض المسح

بثلثة اشياء بالحدث ومضى المدة وترى الخلف **باب** **الحيض**

اعلم بان الحيض يبلغ اصوله على الشريعة لا يجوز اغساله والاحتلال به

والكراهة في الحيض يدور على خمسة اوجه وجه فيما يتعلق به من خارج

البدن وجه فيما لا يصح معه الحيض وينافيه وجه فيما يتعلق به

الزمان وجه في لونه وصفته وجه فيما يتعلق به بالاحكام فاما الوجه

فان
لقد
نرى
سواء

الوجه الاول اعلم بان دور الحيض يخرج من خارج البدن بالفرج

بسيل الرحم اليه واما الذي ينشأ في الحيض شيان الصغير والحبل

وما نراه الصغيرة من الدم في حال صغرها لا يكون حيضا حتى تبلغ مبلغ النسا

ولا تقديرات سننا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون فقال بعضهم ما رأت

من الدم قبل تسع سنين ولا يكون حيضا فاني ابلغ تسع سنين فلحيض

ممكن ولا قال بعضهم له تمام عشر سنين وما نراه الحامل من الدم لا يكون

حيضا فلا تترك الصلوة وثايتها من وجها وان كان ذلك في ايام حيضها المتأ

والا باس لا ينشأ في الحيض ولكنها ينقطع حيضها في الفرج والعار اذا بلغت

مبلغ الاياس واختلف المتأخرون في ذلك بعضهم اذا بلغت سنين سنة

صارت آيسة وقال بعضهم اذا بلغت مبلغا لا حيض منها في الفرج والعار

وقال بعضهم اذا بلغت ثمانية سنين ولم تحض صارت آيسة والصح ان

لا تقدير في ذلك لان الايسن يختلف باختلاف الاحوال والابدان فان ضعيفة

البدن مكرونة الحالك شدة اسراياسا وقوية البدن شديدة البنية

والنعمة ابطاء اياسا واما الوجه الذي يتعلق بالزمان لحكامان تقدير

اما التقدير فان اقل الحيض ثلثة ايام ولياليهن عندنا وروي عن النبي

صلى الله عليه وسلم ان اقل الحيض يومان واكثر الثالث وقال طالك لا تقديرا لغير

الحيض

ولا غاية لاكثر ولكن ينظر الى عادة نساءها وقال الشافعي رحمه الله اقل

يوم وليلة وأكثر من عشر يوماً وأما العادة فاعلم بان النساء التي يحض
 على نوعين مبتدئة ومعتادة فالمبتدئة اذا رأت أول ما رأت ثلثة ^{ايام}
 دماً او دون العشرة فالكل حيض ولذا زاد على اكثر الحيض جعل العشرة
 وكل شهر حيضاً والباقي استحاضة اذا استمر لها الدم وأما المعتادة فاعلم بان
 على نوعين عارضة مكان وعادة زمان وأما عارضة المكان فهي حيض في كل
 مكان وهي تختلف باختلاف المكان وأما عارضة الزمان فهي حيض في كل
 مرة خمسة ايام او ستة ايام او سبعة ايام او ما شبهه فاما التي تحيض في
 اول كل شهر خمسة ايام فزاد على ايامها خمسة فان لم يجمع يكون حيضاً
 ولا نصير عارضة لها حتى يعاودها الدم مرة بعد اخرى وأما التي تحيض
شهر خمسة ايام او ستة ايام او سبعة ايام فزاد على ايامها يومين او ثلث
 او اكثر عند الجميع حيضاً ولما تجاوزت العشرة ولا يصير لك عادة لها
 يعاودها الدم مرة بعد اخرى والوان الدم على خمسة اوج فالحمرة
 والصفرة والخضرة والسواد حيض بالاتفاق وأما الكدرة فهي حيض
 في قول أبي حنيفة وحمد بن محمد والله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كانت في اول
 الحيض فليس بحيض وان كانت في اخره فهو حيض والوجد في الاحكام
 التي تتعلق بالحيض اثنا عشر ترك الصلوة والصوم وقضاء الصوم دون ^{الصلوة}
 وترك الطواف وحرمة مس المصحف وحرمة كتابة القرآن وحرمة قراءة القرآن

القرآن وحرمة دخول المسجد وحرمة قربان الزوج وانقضاء العدة ولزوم
 الفصل بد واستبراء الرحم **باب النفاس** اعلم بان الكلام في النفاس
 ينقسم على ثلثة اقسام بان حقيقة النفاس وما يتعلق به من الزمان وفيما يتعلق
 من الاحكام أما الاول فودع النفاس دمه ينقش من الرحم عقيب الولادة
 فان كان في بطنها ولدان فالنفاس من الولد الاول عند أبي حنيفة ومن يوسف
 رحمه الله وقال محمد بن فرج رحمه الله من الولد الثاني وما يتعلق به من الزمان
 على نوعين تقدير وعادة أما التقدير فكثر النفاس اربعين يوماً عند وقال
 والكشاف في ستين يوماً وأما التقدير في أقل عند أبي حنيفة رحمه الله وروى عن
 يوسف رحمه الله ان أقله احد عشر يوماً وروى محمد بن اقله ساعة وأما العادة
 فان كانت عشرة او عشرين فزاد الدم على ايامها فالكل نفاساً ولما تجاوزت
الاربعين في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال ان رأت بلبسها خمسة عشر يوماً
 طهر أما الاول نفاس والثاني حيض وأما ما يتعلق به من الاحكام فكل حكم
 يتعلق بالحيض يتعلق بالنفاس وانقضاء العدة واستبراء الرحم
باب الاستحاضة الكلام في يدور على فصلين احدهما
 انها من ناقصة اقل الحيض والثاني الخارج من الزمان فاما الناقصة فهي ان
 ترى الدم يوماً او يومين او مادون الثلث على ما ذكرناه من الاختلاف فيد
أما الخارج من الزمان فعلى نوعين خارج عن عدة ما في الايام وخارج عنها

في المكان اقل الخارج عشرين في الزمان فهي تحيض في كل مرة خمسة ايام
فلا الدم على ايامها حتى جاوز عشرة فانها تكون استحاضة والخارج
عبارتها في المكان فعلى ان عيها ان يتقدم الدم على مكان الحيض ع غير
وجود كمال الطهر بعد مكان الحيض او ثاخر فان تأخر يكون حيضا وان تقدم
فعلى ثلثة اوجدا ان ازلت الدم في ايامها ما يكون حيضا وقيل ايامها
ما لا يكون حيضا فالجميع حيض بالاتفاق فان رأت في ايامها ما لا يكون
حيضا وقيل ايامها ما يكون حيضا او رأت في ايامها ما لا يكون حيضا
وقيل ايامها ما لا يكون حيضا فان رأت من الشهر الاول يكون حيضا
وقيل ايامها لا يكون حيضا ولو جمع ذلك يكون حيضا فان حالها
موقوف عند ابي حنيفة رحمه الله فانه في الشهر الثاني مثل ما رأت في الشهر
الاول فهو حيض والا فلا وفي قول ابي يوسف رحمه الله يكون حيضا
الا ان قيل لا يحكم بالانتقال في جميع الاحكام المستحاضة احكام الطهرات
التي في شئ واحد وهو انها يتوضأ الوقت كل صلاة مكتوبة عندئذ وقال
الشافعي رحمه الله يتوضأ كل صلاة مكتوبة وعند بعض التابعين تغتسل
لكل صلاة مكتوبة هذا اذا لم يضل ايامها فاما اذا ضلت ايامها فهي
على ثلثة اوجدا ان اضلت ايامها في العدد او في المكان او فيهما جميعا
فان ضلت ايامها في العدد بان سبت عدد ايامها فليقدر كما كان حيضا

حيضا ولو لم تنس مكانها او علمت ان كانت تحيض في اول الشهر او في وسطه
او في آخره فانها تترك الصلاة في ثلثة ايام ثم تغتسل بعد ذلك الى تمام ^{العشرة}
لوقت كل صلاة ثم تتوضأ بعد العشرة الى تمام الشهر لوقت كل صلاة وتصور
شهر رمضان ان وافق ذلك عشرة ايام من بشوال في العشرة وسطا وفي آخره
وعلى قول بعض المحققين اجد عشرة يومين بشوال وان ضلت مكانها
بان نسبت مكان الحيض فليقدر مكان حيضا ولو لم تنس عدد ايامها او علمت
انها كانت تحيض خمسة ايام فانها تنقل خمسة ايام من اول كل شهر وتوضأ
لوقت كل صلاة وتنقل الى اخر الشهر وكذلك عانها في كل شهر وتصور ^{شهر رمضان}
ان وافق ذلك وستة ايام من بشوال وعلى قول بعض المحققين تصور
ثمانية ايام من بشوال واما اذا نسبت عدد الايام والمكان فتغتسل ^{وقت}
كل صلاة الى ان تظهر حالها وتصور شهر رمضان او وافق ذلك عشرة يومين
من شوال واصل آخر اذا كان طهر تخلل اليه سبع ايام من خمسة عشر يوما
فهو كدم من عند ابي حنيفة رحمه الله وفي قولهما الله وان كانت المرأة مبتدئة
والعشرة من كل اول شهر حيض والباقي استحاضة وان كانت معتانة تترك
الى ايامها وتبتدي الحيض بالطهر وتختتم به واذا كان الطهر عشرة يوما
فصاعدا فانها تنقل بينهما وعند حمل رحمه الله كل طهر تخلل اليه سبع
ايام من ثلثة ايام لا عبرة بدول كان ثلثة ايام فصاعدا فان كان الطهر

مثل الدمين او اقل منه فهو كدم مستمر وان كان اكثر من الدمين فصاعداً
 فانه يفصل بينهما ثم ينظر هل في احد الجانبين ما يصلح ان يكون حيضاً
 والاخر لا يصلح فلجانبا الذي يصلح ان يكون حيضاً فهو حيض والباقي
 استحاضة وان كان كلا الجانبين يصلح حيضاً فلجانبا الذي لا يصلح
 استحاضة ولا يبتدى الحيض بالطهر ولا تحت ثوب مثلاً امرأة رأت يوماً ما
 وغابته ايام طهر او يوم ما فالفشرة كلها حيض في قولها وفي قول محمد بن
 ليس شيء من ذلك حيض وان رأت يومين ما وبعده ايام طهر او يومين
 ما فالفشرة كلها حيض عندنا وعند محمد بن ليس شيء من ذلك حيض وان رأت
 ثلثة ايام ما وبعده ايام طهر او يومين ما فالفشرة كلها حيض عندنا
 وعند محمد بن حماد ثلثة الايام حيض والباقي طهر وان رأت اربع ايام
 وما وخمسة ايام طهر او يومين ما فالفشرة كلها حيض عندنا جميعاً وان رأت
 خمسة ايام ما قبل ايامها وخمسة ايام طهر او خمسة ما فانه تترك الي ايامها
 في قولها ان ايامها خمسة فخمسة ما حيض يبداء الحيض بالطهر وتختبر في قول
 محمد بن حماد خمسة الايام حيض والباقي استحاضة ولا تحت ثوب الحيض بالطهر
 ولا يبدى به وان كانت مبتدئة بالفشرة او في حيض في قولها ما وختم
 بالطهر **باب الاذان والصلاة** اعلم بان الاذان خمسة عشر كلمة
 والاقامة مثله الا انه يزيد في آخرها وقد قامت في مرتين قال الامام

الامام المجتهد ما رأت في النسخة ان يدعى هذا وقد جمع استاذنا الامام
 علي بن محمد البزدي في مسائل الباب وذلك يلبس بهذا التاليف فقال مسائل
 البناء عشرة الايام لا يضرب تركه من الادب الزائدة وهي ثلثة ان دخل
 اصبعه في اذنيه وان يستدير في صومعته وان يغبر الحدر والتسبيل
 ثلثة ما هو حسن التثويب المحذور حسن وان اذن الرجل واقام
 وحده فحسن وان جمعوا للمؤذن شياً فحسن سبعة مما يمكن منها ان يقبل
 في اذنه او ترك استقبال القبلة واذا المرأة يكون ويكون الوصل بين
 الاذان والاقامة ويكون ان يؤذن في مسجدين ويكون طلب الاذن عليه
 فهي سبع اربعة مما يجوز ان يخرج به ان اذن او اقام على غير وضوء جاز
 ويجوز ان يقرأ فيه وان ترك استقبال جاز وان ترك المسافر الاذان
 اجزاء المنفردة اذا اكتفى باذان الناس واقامتهم اجزاء ويجوز اذان العبد
 والاعرابي وولد الزنا اذان المراهق يجزي اذان المرأة يجوز وان
 اقام في اخر الاذان فصلوا به اجزاء من استكتفى باذان المذبح اجزاء
 فهي عشرة خمسة ما هو واجب ترك المسافر الاقامة الحسنة واجت
 الى ان يكون عالماً بالسنة والرجل البصير اجت الى يؤذن حيث يكون
 استمع الى ان يترقى في غير اذنه في الاذان او احدث بتوضوء واجت
 ان يبتدى وكذلك ان اغشى عليه اذان الذي يواظب على الاذان اجب الى

اجب الى ان يواظب على الاذان فانه
 واجب

فهذه احاديثها لا بأس بان يؤذن واحد ويقم آخر لا بأس بالجماعة بعد جماعة
المسافرين ولا بأس بتقدير اذان الفجر عليه عند بن يوسف رحمه الله سبعة
ما يكون فيه مسيئاً اذ ترك المسافر لا فائدة وان ترك اهل المصالح اذان
والدعاة فقد اساءوا ثمانية ما يعاد اذا اذن قبل الوقت اعاد اذان
السكوان والمجنون لمعاد مما يخبر فيه ويؤذن المسافر اكباً ان شاء احد
ما نهى عنه لا يتكلم المؤذن في اذانه

قال الفقيه والليث رحمه الله اعلم بان اركان الصلوة خمسة عشر شيئاً
سبعة في الصلوة وثمانية خارج الصلوة اما التي في الصلوة تكبيرة الافتتاح
والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد
والخروج من الصلوة يصنع المصلي عند بن حنيفة رحمه الله واما التي خارج
الصلوة فالنية ومراعات الترتيب واستراحة واستقبال القبلة
والنوب لظهور المكان الطاهر والبدن الطاهر والوقت **وسن**
الصلوة عشرة اشياء رفع اليدين حذاء اذنيه ووضع اليدين على الشما
خت السرة في الصلوة والثناء والتعوذ والتسمية وايين وفي قول المقدي
ربنا لك الحمد وفي قول الامام سمع الله من حماد والتكبيرات كلها سوى
تكبيرة الافتتاح وتبجحات الركوع وقراءة التشهد في القعدة الاولى
والاخرى عند التسليم **واجبات الصلوة** تسعة اشياء تعيين الفا

الفاحة قبل السورة وتعديل الاركان والقعدة الاولى وقراءة
التشهد في القعدة الاخيرة وسجدة التلاوة وسجدة التلاوة وسجدة التلاوة
والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاخيرة وفي وقت الوتر
وتكبيرات العيد **وفرائض الصلوة** عشرة اشياء قراءة سجدة وحجى
الذي فطر السموات والارض خيفاً وما انا بالمشرك كقيل التكبير عند بن حنيفة
وحمل حماد الله وعند بن يوسف رحمه الله عقيب الشاء قبل التعوذ والزيادة
في تسبيح الركوع والسجود على ثلثة مرات وفي زيادة الادعية في التشهد
في القعدة الاخيرة والقيام في الصف الاول والقيام عشرين ايام
وسد الفرجة في الصفوف والقراءة في الاخيرة **المنهي** في الصلوة
خمسة عشر شيئاً القراءة خلف الامام حافت اوجهره لا تتفايمنا انما لا
والنظر الى السماء والعبث بشئ مجسده او نياحه وتقليب الحصى وقرفة
الاصابع ووضع اليد بين على الحاصرة والنقر والترجيع وغيره عند
ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع والوقوف قبل
الامام واستقبال الوجه نحو حذاء من صلى والعدد والسرور في الصلوة
وتنكيل الرأس وفهم ثلثة عشر شيئاً **وهو** في الصلوة مجاوزة
الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وغض العينين وبسط الذراعين
ترك تعظية الفم عند التلاوة وتقصيص الشعر وسجدة التلاوة قبل

والصاوم البطن بالخذنين والمكت فاعدا بعد اداء الفرض في الظهر والمغرب والمشا
وتطوع الامام في المكان الذي صلى الفرض فيه وكذا الوساير على الدكان ^{التي}
على الارض والقوم على الدكان والامام على الارض وفيما هو يقوم الى الصف
مع غيبة الامام **يجب** على المصلي ثمانية اشياء اذا حضر وقته علم ^{الصلوة}
والطهارة والنوي الطاهر والمكان الطاهر وسر العورة واستقبال القبلة
وتيقظ في الوقت وثبته متابع الامام **سبعة** نفرا يجوز امامة من ^{صاحب}
سلس البول للطاهر والمستحاضة للطاهر والواقي للقاري والعارى
للمكتسى والمنفصل للفرض ومصلي الفرض اصلي فرض آخر والزم
للصحيح **ثلاثة** نفرا المعذورين يجوز امامتهم المتمتع للتوضي والماسح
للفاسل والقاعد للثلاث عشرة موضع **يكن الصلوة** فيها الحمار والمقبة
وقاعة الطريق وبطن الوادي ومعاطن الابل ومراحيب الغنم وعلى سطح
المنزلة والمخرج والاصطبل والطاقونة **سنة** اشياء اذا اصاب
الخف او النعل اكثر من قدر الدرهم لا يطهر الا بالفسل الدمر والبول والخمر
والزيت والني والسرقين اذا كان رطبا فاما اذا كان الرث والني والسرقين
بابسا ودك بالارض فانه يطهر عند اي حنفذ وباني **الاشياء**
لا يجوز الصلوة معا اذا كان كثير او يجوز اذا قل اذا انكشف عن المصلي
من احدى العورتين اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة وان كان اقل من

يجوز وان انكشف عن غير الاستيلين ربع العضو او اعضاء العورة لا يجوز
صلوة وان كان اقل منه جازت صلوة ولو اخذ في الحال ^{جازت}
صلوة وان القتل لرح بخاسة على ثوبه كثيرة يابسة فليطرحها
في الحال لا يجوز وان طر حرام في الحال ونقض جازت صلوة **باب**
اوقات الصلوة سبعة اوقات يكره الصلوة فيها التوافل
والفوايت حرم تجتنب الامام يوم الجمعة في خطبة العيد ^{خطبة} وفي
الاستسقاء وفي ثلاث خطب بالموسم ثلثة اوقات لا يجوز فيها ^{شيء}
والصلوة ولا سجدة تلاوة حيث تنبغ الشمس حتى تبيض وحيث
ينصب في كبد السماء حتى تنزل وحيث يصفر الغيبوبة ^{تغيب}
او عصر يوم ثلثة اوقات يجوز قضاء الفوايت فيها ولا يجوز النوافل
بعد طلوع الفجر الى ان يصلي الفجر وبعد صلوة الفجر الى ان تطلع الشمس
وبعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس اعلم بان الفرض في كل
يوم وليلة سبعة عشر ركعة ركعتان الفجر واربعة ركعات العشاء
واستنة اثنا عشر ركعة ركعتا الفجر واربعة ركعات الظهر وركعتان بعد
وقد ورد في بعض الروايات اربع ركعات قبل العصر وركعتان بعد المغرب
وركعتان بعد العشاء التطوع في كل يوم وليلة اربعة وعشرون
ركعة منها صلوة الضحى ثمان ركعات الى اثنا عشر ركعة وصلوة

الزوال وهي ركعتان واربع ركعات قبل العصر وهي ستة ايضا رکعت
بعد صلاة المغرب وهي صلاة الاوابين الوتر واجثلث ركعات
بتسليمه واحدة في قول ابي حنيفة وقال صاحباه ونصف الحنابلة
وهي سنة مؤكدة التكبيرات في الفرض في يوم وليلة ثلث وتسعون
تكبيرة احدي عشر في صلاة الفجر وانتان وعشرون في صلاة الظهر
وذلك في العصر والعشاء وسبعة عشر في صلاة المغرب والسجدة
فيها الرابعة وثلاثون وسجدة التلاوة في القرآن اربع عشرة والتشهد
في صلاة الفرض تسعة واكثر ياقضي عشر التشهد في صلاة واحدة عشر مرات
وهو ايدي رك الاما في التشهد الاول والمغرب وعلى الاما سرو
وسه المسبو وايضاً فيما يقضي صلاة ثم تشرع مع الاما الثانية
وكان عليه سهو فسجد للتسوية لثلاث ثم ذكر سجدة التلاوة
فسجد وتشهد مع الرابعة ثم سجد للتسوية وتشهد الخامسة ثم سجد
سجد الاما قار وصلى ركعة وتشهد السادسة فاز اصل ركعة اخرى
تشهد الرابعة وكان سري فيما يقضي فسجد وتشهد الثامنة ثم ذكر
انه قراء اية التسوية فيما يقضي فسجد وتشهد التاسعة ثم سجد للتسوية
وتشهد العاشر ثم سجد الاما وح وترفع اليدين في تسعة الحوال
في افتتاح الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العديد وعند الطواف

الطواف على الصفا وعلى المروة وعند الحنبلين والوقوف بعرفات
وفي الموقف بجمع خمسة منها رفع افتتاح الصلاة والقنوت وتكبيرات
العديد وتكبيرات افتتاح الطواف بالبيت وعلى الصفا المروة لان
الطواف بمنزلة الصلاة والخمس كباقي بسط وهي في المناسك عشرة
يجي فيها سجدة الشه واذا قار فيما يجلس وجلس فيما يقوم واجهر
فيما يجازف او خافت فيما يجهر وهو اما او قار القرآن في مكان التشهد
او ترك القنوت او سجد القباء او قار السلام او قعد او يتشهد
حتى سجد او قار الفاتحة والسورة في الاخيرين او قار الفاتحة
وحد في الاوليين او ترك تكبيرات العديد عشرة اشياء لا يجب فيها
سجدة الشه واذا ترك الثناء والنقود وامين والتهنئة وسمع للله
حمد وربنا لك الحمد وتسبيحات الركوع والسجود والتكبيرات كلها
سوي تكبيرة الافتتاح ورفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح ووضع
اليدين على الشمال والاخراف عند التسليم عشرة اشياء اذا حصلت
في الفقعة الاخيرة بعد ما قعد قد التشهد قبل التسليم تفسد الصلاة
عند ابي حنيفة الميتيم اذا اراي الماء في خلال الصلاة او كان عازياً او خوفاً
فوا او كان امبا فتعلم سورة او تذكر فائتة عليها وطلعت الشمس فخلال
صلاة والسجدة اذا انقضى وقت طهارة او انزل خرج او بقا

والموتى اذا قد علم القيام والماسح اذا انقضى وقت مسحه اخرج
وقت الجمعة استقبل الصلوة في هذه الاشياء كلها عند جني حنيفة
خلافا لهما ثلثة اشياء ان حصلت في القعدة الاخيرة بعد ما قد
التشهد قبل السلام وتمت صلوة القهرمة وكلاهما الحمد والحديث
منعنا اربع احوال تجوز الصلوة فيها قاعدا اذا عجز عن القيام او كان
في السفينة او كان عاريا او كان في صلوة النفل **باب صلاة الجمعة**
شرط جواز الجمعة خمسة اشياء المصروف الوقت والاداء والخطبة والقوة
وادائها سوى الاداء ثلثة في قول الحنيفة ستة نفر لا يلزم من صلوة
الجمعة المريض والمسافر والمرأة والصبي والمجنون والعبد فان حضر
وصلوا اسقط عنهم الظاهر ستة مواضع يجوز للامام من تجميع الناس فيها
الجمعة والعيدين ويعرفان بمنزلة وعند كسوف الشمس والخطبة
ثمانية خطبة يوم الجمعة وخطبة العيدين وخطبة التكليح وخطبة
الاستسقاء في قول ابى يوسف وحمل حرم الله وثلث خطبة الموسم
خطبة منها بالاجلست بمكة قبل يوم التروية بعد الظهر ليعلم الناس
معالم حجهم وكيف يصنعوا اذا قدموا مكة والصلوة يعرفات والوقوف
والافاضة وخطبة اخرى يعرفات يوم عرفة قبل الظهر مجلس فيها
جلسة خفيفة يخطبها بعد الاذان قبل ان يودي الظهر ليعلم الناس فيها الوقت

الوقوف بعرفة والمنزلة في الحج والعمرة وطواف الزيادة وخطبة اخرى
بعد يوم النحر يوم عرفة الظهر يخطب خطبة واحدة ولا يجلس فيها
يعلم الناس باقبي حرم معالم حجهم وينسكهم وكيف ينفرون ومتى ينفرون
ويبدأ في ثلث خطب منها بالتحديد وهي خطبة يوم الجمعة وخطبة الاستسقاء
وخطبة التكليح ويبدأ في خمسة منها بالنكبة وهو خطبة العيدين والخطبة
الثالث بالموسم الا ان الخطبة التي سكتها يعرفات يبدأ فيها بالنكبة
ثم بالتبليغ ثم بالخطبة **باب الجنايز** السنة في الموتى خمسة اشياء الفصل
والكفر والخنوط والصلوة والدفن واكفان الرجال ثلثة اثواب ان راسه
ومقبص ولعانة واكفان النساء خمسة اثواب راسه وخمار ومبصر
ولعانة وخرقة تبرط بها نذرها خمسة الشرب لا يغسلون المبطلون
والحدود والنفساء والمهدي والغرق اثنان الشرب لا يغسلون
المقتول في سبيل الله تع في المعركة والمقتول ظمأ بجديد في المصروف في
المصرا ببيعة لا يصلى عليهم الخنا والباطل والخارج اذا قتلوا
او ماتوا قبل التوبة وقاطع الطريق اذا قتل بعد ما اخذ المال وقتل
والذي كابرهم فقتلهم قبل لا يصلى عليه والمقتول في حد وقصاص
يفسل ويصلى عليه واذا اجتمع جنايز الرجال والنساء والصبيان
منع جنايز الرجال فدام الاداء وجنايز الصبيان بجنايز الرجال

وجنايز النساء عجن جمان الصبيان ثلاثة اشياء تستحب في القبور
اللبس والقصب والخشيش اربعة اشياء يكره في القبور الحجر والجص والنورة
والخشب **كتاب الزكاة** اعلم ان الشراطين وجوب الزكاة اشياء
العقل والبلوغ والنصاب والامور وحولان الحول والحرية والتضا
حاليين واثنان وفيها خمسة اقسام ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين
فان بلغت اربعين ففيها سهم واحد وكذا ما زاد عند ابي حنيفة رحمه الله
والنصاب من الذهب عشرين مثقالا وفيه نصف مثقال ولا شيء في الزيادة
حتى يبلغ اربعة مثاقيل فان بلغت اربعة مثاقيل ففيها اربعة اكراف
نقصها وكذا ما زاد عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وفيه نصف مثقال والذهب
يجب في الزيادة بحسب ذلك والنصاب الاصل السائمة خمسة فان كانت
الاصل خمسة وحالها الحول ففيها سائمة وفي العشرة سمانان وفي خمسة عشر
ثلاث سباه وفي عشرين اربعة سباه وفي خمس وعشرين بنت حن
في ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي احدى وثلاثين
جذعة وفي ست وسبعين ابنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان
الى مائة وعشرين ثمن ثمان الفرضية فاذا زاد عليها ففيها حقتان
وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وثمانان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان
وثلاث سباه وفي مائة واربعين حقتان واربعة سباه وفي مائة وخمس

وخمس واربعين حقتان وابنتان خاض وفي مائة وخمسين ثلث حقا
ثمن ثمان الفرضية فيجب في الزيادة ما اوجب في الاصل حتى يبلغ
خمس مائة بل بلغت خمسين ثمن ثمان الفرضية فاذا اسنان الاصل اربعة
بنت خاض وبنت لبون وحقة وجذعة والنصاب اربعة ثلثون فاذا
كانت ثلثين ففيها بتبع او بتبعه وهي التي اتي عليها الحول في الاصلين
مسنة وما زاد عليه ففي الزيادة بحسب ذلك فان كانت الزيادة واحدة
ففيها مسنة واربعة عشر مسنة وان كانت ثنتين ففيها مسنة ونصف
عشر مسنة وان كانت ثلثة ففيها مسنة وثلثان واربعة عشر مسنة ففصل
وهذا في احدى الروايتين عن ابي حنيفة وفي الاخرى لا شيء حتى
يبلغ خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها مسنة واربعة عشر مسنة الى ان يبلغ
ستين فاذا بلغت ستين ففيها بتبعان او بتبعتان وهو قول ابي حنيفة
ومحمد رحمه الله وروى اسد بن عمر عن ابي حنيفة رحمه الله ان لا شيء
في الزيادة على اربعين حتى يبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففيها
بتبعان او بتبعتان وفي سبعين مسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين
ثلثة ابتعة وفي مائة مسنة وبتبعتان وكذا ما زاد على المائة
فاذا اسنان البقر اثنتان التبعة والمسنة والنصاب الفهم
السائمة اربعون فاذا كان اربعون وحالها الحول ففيها سائمة

الى مائة عشرين فاذا اردت واحدة ففيها اثنتان الى مائة مائتين
فاذا اردت واحدة ففيها ثلث شياء الى اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة
ففيها اربع شياء والضمان والمعز فيها سواء فاذا استدان الغنم
اثنتان من واسطها المجدع والضمان واثني من المعز الزكوة تجب
في خمسة شياء في الذهب والفضة والابل والغنم والبق اذا كانت سوئم
ولا يجب فيما عدا هذه الاشياء الا بنية التجارة ثم لا تجب الا في شي
الزكوة اثنا عشر شيئا الخواص والعوامل والعوائف والملاذ والفصلا
والبحاويل والاراضي والخواص والبواقيت والديون والكناب الا ان يكون
للجارية سبعة اشياء لا تصرف الزكوة اليها عمارة المسجد والقطعة والحج
والعمرة والجهاد وعق الرقاب وتكفي في خمسة نفر لا يلزم مهر الزكوة
الضبي والمجنون والمليون والمملوك والذي لا يجوز في
الزكوة اليه سبعة عشر نفرا الاب والجد وابن الاب والولد والجد
الولد وابن الجد والدة والجد والجد والجد والجد والجد
واقر الولد والكافر والغني وولد الغني اذا كان صغيرا والزوجة والجد
وبنو هاشم ومن ولاة لهم اربعة اشياء لا يجب فيه الزكوة مالم يقبض
منه مائة درهم عند اي حنفه وعند ما يجب فيها يقبضه قليلا كان او
كثيرا لم يكلف غير التجارة والمال الموروث والمال الموصى به والوجه اثنا

200
اثنا عشر في الزكوة اذ يقبض منه بعد الحول او بعون درهمين
القبض في مائة من التجارة اربعة اشياء لا يجب فيها الزكوة مالم يقبض مائتا
درهما او حال عليه الحول المهر بدل الصلح وجناية المهر بدل الخلع
وبدل الكتابة **باب العشر** لا يجب في الخطب والقصب الخيش
والرطاب والبقول والربا حيت والبطيخ والقناء والباذنجان ولا يجب
في شئ من الخضروات عند ما وعند اي حنفه حمله في العشر في جميع
ما اخرجته الارض من الحب وغيرها غير تقدير عند ما التقدر
شرط وهو ان يبلغ الخارج خمسة اوسق وكل وسق ستون صاعا وهي
مائتان درهما بعون مائة من كل الخارج قطنا او غفرا قال ابو يوسف
رحمه الله يقول ذلك فاذا بلغت قيمة خمسة اوسق او مائة درهم في ما يدخل تحت
الوسق كان فيه العشر وان كانت اقل منه لا عشر فيه وقال محمد لا شئ
في الزعفران حتى يبلغ خمسة امدان في القطر خمسة امدان او اقل
اذا وجد في الجبال او في ارض العشر وروي عن ابي يوسف رحمه الله
ان قال يجز في كل عشرة امدان من رطل او قال محمد رحمه الله او شئ فيه
حتى يبلغ خمسة امدان او اقل من ستة وثلاثون رطلا او في غائبه
مناو ذهب محمد الحسين ان ينظر الى اقصى ما تقدره ذلك الشئ اذا بلغت
خمسة امدان ففيه العشر واجمعوا انه لو وجد في ارض الخارج اربعة عشر

الارض الخارج ما صالح الاموال الكفا على ان يقيموا فيها من المسلمين
ويؤدون عنها الخراج او غنما او اخرج اهلها عنها ونقل الراكب ^{خارج}
من الكوفة يكون ذمة للمسلمين يؤدون عنها الخراج او اجبا مسلم
ارض مينة بادن الرومان خراج وارض المشرك اسلام عليها اهلها
او غنم وقسمت بين الغنم او اجباها مسلماء السماء او غنم غير
خراج خمسة نفر منهم عشرة ولا يلزمهم كركون الصبي والجنون
والمكاتب والغارم وارض الوقف **باب خمس الفنائم**
اعلم بان خمس الفنائم مقسومة على ثلاثة اشهر شهر رمضان ^{للفقراء}
واليتامى وشهر من المساكين وشهر من الارب السبيل وهم
المنقطعون عن امرهم وتجعل بعض ذلك لفقراء قرابة النبي
عليه السلام ولا شيء للاغنياء منهم من ذلك في الفقير لبادي
شيء والسكين من لا شيء له استثناء شيء يجب للحنوف فيها ما يستخرج
من المعادن والركاز الذهب والفضة والجواهر والنحاس والرماس
والزبيب قل ذلك اكثر واكثر في اللولع وجد مسطر او ذبحا
الوفى الحرفي فانه امانة عنده فيؤخذ منه كل اذا علم في المعدل بغير
اذن الامارة ثمانية اشياء لا يجب فيها الحنن العيز وخرج واليوافق ^{عبيد}
القطر والقبور والملح والاحجار التي توجد في الجبال واللؤلؤ والعنبر ^{وقال}

وقال ابو يوسف رحمه الله تجب في اللؤلؤ والعنبر خمسة الركاز والمعادن يجوز
صرفها الى ابر نفقة الى نفسه والى اولاد عند الحاجة والى فقراء ^{شغل}
والي آل علي وآل عباس وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب وآل الهادي
وبما يحرم من الخراج والجزية والمالك الذي يصالح عليه الكفار يصرف في العشرة ^{نفر}
الى عطايا الغزاة والمقاتلة وازواج القضاة والفقهاء وقراء القرآن
والمؤذنين والى عمارة القنابر والمساجد والحياض والمشارع والشوارع
كتاب الصوم شرط جواز الصوم ثلثة اشياء النية والادسا
على كل والشرب والجماع في شهر رمضان الصوم المفروض واحد وهو
صوم شهر رمضان سبعة ايامات واجبة كفارة شهر رمضان
وكفارة الظهار وكفارة قتل الخطاء وكفارة قتل الصيد وكفارة الحلق
وكفارة البهيم وصيام المنعة عشرة ايام ان لم يجد الهدي وصوم ^{الاعتكاف}
وصوم النذر ثلثة ايامات مستحبة صوم يوم عرفة وصوم يوم
البض وصوم الاوقات الفاضلة عشرة نفر يلزمهم قضاء شهر رمضان
للمائض والنفساء والمرضى والمغني عليه والمضعة اذا اخطرت والمسافر
ومرل ينو الصوم ومن قبل امرأة فامني ومن افطر على ظن ان الشمس ^{تغرب}
ولم تغرب او تسحر على ظن ان الفجر لم يطلع وقد كان طلع عشر اشياء اذا
تعد ذلك يلزمه القضاء والكفارة الجماع فيما دون الفرج وابتداء الحصة

والنواة والاستقاء عمد السعور والوجور والحقة والاقطار في الازن
ومداواة الخافقة وبداء رطب والاقطار في الاحليل عند ابي يوسف
رحمته ولم ينو الصوم ثم اكل وشرب او جامع يلزمه القضاء عند
ابي حنيفة وقال لا فصل ذلك قبل الزوال يلزمه القضاء والكفارة
وان كان بعد الزوال يلزمه القضاء دون الكفارة والذي لا يفطر
الصائم عشر وشيئا الاحتلام والحجامة والستوك والادهان والكحل
والطيب والقي الزارع ومضغ العلك ومن ذاق شيئا بلسانه او
الفرج امراته فانزل او قبل ولم ينزل والاكل والشرب والجماع
ناسيا او انقضاء وان بطر فرج بداء او طعن برمح في جوفه او شق
سهر او استنقع في ماء او ابتلع حبة دون الخنصر والدخان او الغبار
او عريكه الدقيق فاذا دخل في جوفه سبعة نفر يلزمهم القضاء وساء
بقية اليوم ومن حصل مفطر الصوم والصبي اذا بلغ في يومه مضانا
والكافر اذا اسلم في يومه رمضان والمجنون اذا افاق في يومه مضانا
والسافر اذا قدم بعد ما اكل والحائض او النفساء اذا طهرت بعد
ما طهرت الفجاءة اعم الغناء جميع الشهر يلزمه قضاؤه ولو عمر المجنون
جميع الشهر يلزمه قضاؤه ولو افاق المجنون والمغني عليه في اخر
يوم من رمضان يلزمه ما قضا جميع الشهر ولو انجب او اغنى عليه في

في رمضان ثم زال ذلك بعد شهر رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه
الغناء والمجنون وقضاء غيره خمسة ايام لم يخرج صوم الواجب ولكن
لو نذر الصوم فيه جاز ومن خرج عن نذره بالصوم فيه يومه افطر وهو
الاصح وايام التشريق اربعة عن الصيام متتابعة كفارة شهر رمضان
وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة اليمين خمسة عن الصيام ان شاء
تابع وان شاء فراق قضاء شهر رمضان وصيام خمسة ايام في
الايام سبعة اذ ارجع وكفارة الصيد اذا قتل وصوم وكفارة الخلع
وصوم كذا قاله ان ينوي متتابعاً وهذه الصيامات كلها لا يجوز
الابنية والكليل وصوم شهر رمضان يجوز بنية كل يوم وكذلك
صوم الكفل وكذلك صوم الكندر في وقت بعينه الاصل ان كل صوم
وقت معين يجوز بنية كل يوم وكل صوم ليس له وقت معين لا يجوز
بنية النهار **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة على الحر
المسلم اذا كان مالكا للنصاب فاضلا وميسكنا وثيابا وفرسا واقل
وساها واحد وعبيد ومن خرج الرجل صدقة الفطر ستة نفق بنفسه
وولده الصغير وعن عبد وامته وعبد بتم وامته او ولده كفارا
كانوا او مسلمين ولا يخرج عن ثمانية نفق عن زوجته وولده البالغ
وكاتبه وعبيد الختان وعبد الابن وابويه ونحوه ونوافل الصغار

وان لا يكن له امر او حب في رواية حمزة عن ابي حنيفة رحمه الله في رواية يلمن
لجدة صدقة فطرهم صدقة الفطر واجبة اوها من اربعة اشياء من الخنطة
والشعير والتمر والذبيب الخنطة نصف صاع ومن غيرها وجميع ما يقتات
من نفس على الشعير صدقة الفطر وجوبها يتعلق بطلوع الفجر حتى لو مات
قبل طلوع الفجر سقط عنه ولو مات بعد لم تسقط ولو اسلم الرجل او ولد
له ولد بعد طلوع الفجر لم يلزمه ويستحب اذا واهى من الفطر قبل
الخروج الى المصلى ولو عجل ادائها في شهر رمضان **جاء بالاعتكاف**
الاعتكاف سنة لا يصح الا بالصوم واذا وجب على نفسه يفرض عليه
وهو ستة اشياء البينة والصوم واللبث في المسجد وترك الجماع ودقا
وترك الخروج ولا يصح الا في مسجد جماعة وهو في المسجد الحرام افضل
من غيره ثم في مسجد النبي عليه السلام ثم المسجد الاقصى ثم في المسجد الجامع
ولا يفسد الاعتكاف باحد عشر شيئا بالبيع والشراء والتكاح والاكل والشرب
والنوم والسرور في نواحى المسجد وصعود الميمنة والخروج للبول
والخروج للغائط والخروج لصلوة العيد واصلوة الجمعة ولكن يخرج
حين نزول الشمس فيصلي قبلها اربعة وبعد اربعة ثم يعود الى معتكفه
ولا يخرج اعياد المريض ولا لصلوة الجنازة **كتاب ناسك الحج**
الحج فرض واجب على كل ما استطاع اليه سبيلا ولا استطاعة هي الزاد والجلد

والراحلة والصحة والطريق ثم اعلم ان شرط وجوب الحج تسعة اشياء
العقل والبلوغ والادسلام والحرية والصحة والطريق والزاد والراحلة
والحرى للمرأة وهو الذي يجوز لها ان تسافر معه ولا يجب الحج على ستة نفر
على الصبي والمجنون والمملوك والمريض ومن لا يستمسك بالعبادة ولا
وان وجد فايداعه باب حنيفة رحمه الله في اربع الحج ثلثة الاحرام والوقوف
وطواف الزبارة واجبات للحج ستة اشياء ويجوز للحج مع تركها وان
يلزمه الذكر الاحرام والميقات والسعي بين الصفا والمروة والوقوف
بمزدلفة ورمي الجمار والحلق عند الاحلال وطواف الصدر سنن
الحج اشياء ويجوز للحج مع تركها ولكن صار سببا لا شئ عليه
الفصل عند الاحرام وطواف القدوم والرمي في الطواف والهرولة
في السعي والبيتوتة بمنى ايامنا الاحرام على اربعة اوجبة للحج مفردة
واحرام بعرة مفردة واحرام بحجة وعمرة وهو القران واحرام بعرة فوج
وهو التمتع اما الاحرام بحجة مفردة ان يقول عند الميقات اللهم اني
اريد الحج والعمره فيسري وتقبله مني ويقول لبيك اللهم لبيك
لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ولما الاحرام
بعرة مفردة ان يقول عند الميقات اللهم اني اريد بعرة فيسري وتقبلها
منى ثم يقول كما ذكرنا وان شاء قال لبيك بعرة وعمره اربعة اشياء

الأحرار الميقات والطواف والسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير
فإنما الأحرار بحجة وعمرة أن يقول عند الميقات اللهم إني أريد الحج والعمرة
فيسرها وتقبلها مني فيؤتيها جميعا بأحرام واحد ثم يذبح شاة
بعد أن يجمع حجة وعمرة العقبة يوم النحر أو الغدا وبعد الغدا فإن لم يجد
ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج أو غيرها يوم عرفته وإنما الأحرار بعمره
في الحج وهو التمتع فصورته أن يخرج من البصرة في شهر الحج ويأتي بأفعال
العمرة فإذا أحل حجه ثم يقهر بكنة حاله لا يخرج من مكة إلى أهله
ثم يخرج بالحج والمسيح يوم النحر ويحرم من البيت ويحرم من البيت
وما التمتع فإن لم يجد فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع
المواقيت خمسة لا يتجاوزها الإنسان إلا محرما أهل المدينة ذوق
وأهل العراق ذات عرق وأهل الشام للحجفة وأهل نجد قرن
وأهل اليمن بلال وهذه المواقيت وقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم
مواقيت الحج والعمرة لكل حرم بها يريد ذلك وإنما أهل مكة متقاع
الحج المحرمون من أي مكان من الحرم شأوا وأما ميقاتهم للعمرة
وهو النعير الطواف ثلاثة طواف القدوم وهو سنة يبرك في الثالث
الأول وليس على أهل مكة طواف القدوم وطواف الصدر وهو واجب
لا يبرك فيها وليس على أهل مكة طواف الصدر وطواف الزيارة وهو

فيضته يمشي على هسة أربعة أشياء يفعل في يوم النحر ولا شيء عليه في التقدير
ولما خير الرمي والذبح والحلق وطواف الزيارة الرمي في أربعة أيام ^{حصاة}
بني ولا يبيت إلا بمكة وهذه الأيام وأياخذ الحصى الجبل الذي يقرب
للمزدلفة ولا يأخذ الحصى الذي رماها غيره رمي الجمار أو له يوم النحر إذا
نزلت الشمس يذبح بطن إدرى فيرمي بحجارة العقبة بسبع حصاة مثل
حصى الخذف ويقطع التلبينة ^{معه} ويكبر مع كل حصاة ولا تقف عندها
ولا يبرح يومئذ غير هاترين ^ح أن أحب ثم يحلق أو يقصر الحلق أفضل
وقد حل كل شيء إلا النساء ثم تأتي بمكة يومئذ ذلك أو الغدا وبعد ^{الغد}
فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط وقد حل النساء ثم يعود إلى ^{منها}
فيقهر بها فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من النحر رمي الجمار الثلاث مبتدئ
بالذي نلى المسجد ويبرها سبع حصاة يكبر مع كل حصاة ويقف عندها
ويذكر اسم الله تعالى بحجته ثم يرمي بثلثها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي
بحجته العقبة كذلك ولا يقف عندها فإذا زالت الشمس من الغد رمي الجمار
الثلاث كذلك فإذا أراد أن يتحلل نفر إلى مكة ونزل بالخطيب
بالبيت سبعة أشواط وهو طواف الصدر ثم يعود إلى أهل مكة وإن أراد أن يقهر
رمي الجمار الثلاث في اليوم الثالث بعد ما زالت الشمس شهر الحج شهران
شهر من ذي الحجة أما الشهران فشق والود والقعدة وعشر من ذي الحجة

وايام الحج الستة ايام يوجع التروية ويوجع عرفة ويوجع الخروا ايام التشريق
الموقف اثنان موقف عرفات يقف الحاج بقرب الجبل بعد الظهر والعصر
الى تغرب الشمس وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة ويصلي
الامام بالناس الظهر والعصر باذان واقامتين وحرارك الوقوف
باب الزوال من يوجع عرفة الى طلوع الفجر من يوجع الخرف قد ادرك
الحج ولو وقف قبل الزوال من يوجع عرفة او بعد طلوع الفجر من يوجع
الخرف يحسب ع الوقوف للفرض واما الموقف الثاني المنزلة
يقف الامام والناس بعد ما صلى صلاة الفجر فيليس الى ان يسفر الفجر
جدا قبل ان تطلع الشمس ويستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه
الميقدة يقال له قزح والمنزلة كلها موقف الا وادي محشر ويصلي
الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة ثمانية اعداد
لا يمنع الوقوف ويصير مدركا للحج اذا اجلس بها ولم يعمل بانه عرفات
او مرت دابته وهوائها او اغمى عليه او وقف بها وهو جنب او حائض
او محدث او لم يصل الصلوتين بعرفة او وقف قبل طلوع الفجر من يوجع
الخرف من احرم نجاة او عمرة حرم عليه ثلثون شيئا للجماح والقبلة
والسلامة وحلق الرأس والحية والابط وحلق العانة والرقبة
وموضع المحاجر وقص الشارب وقص الاظافر وليس القميص المحبوس

والستر او يد العمامة والقباء والقنصوة والبرنس والحقيص الا ان
يقطعها اسفل الكعبين ان لم يجد نعلين والثوب المصبوغ بعصفر
او من يوجع عرفة وتغطية الرأس والوجه ومس الطيب وقيل الصيد
والاشارة اليد والدلالة عليه وتقف الشعر وغسل الرأس والحية
بالخطي ولا فسوق ولا جد الخسوف شيئا تجب الدرع على الحرم
الطيب عضوا كاملا ولا كتهين عضوا كاملا ودهن البنفسج في الخيز
او البان او السمسم عند ي حسنة محمد الله او يدهن الورق غسل
ولحيتة بالخطي او جراحة بدواء في طيب واكثر من ذلك وليس المخط
يوما كاملا ولا ليلة كاملة وتغطية الرأس يوما كاملا وتغطية الحية
وجها وحلق الرأس والابط والعانة والرقبة وموضع المحاجر عند
حيفة محمد الله وحلق الحرة رأس الحرم من زوال الحلق والدم وقص اظافر
اليدين والرجلين وقص اظافر يد واحدة او رجل واحدة والجماح
قبل الوقوف بعرفة والجماح في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط
والقبلة والسلامة والجماح فيما دون الفرج سواء انزل او لم ينزل
وطواف الزيادة محدثا وطواف الصدر جنباً وترك ثلثة اشواط من
طواف الزيادة وتأخير طواف الزيارة بعين عن ايام الخروا
السبع بالصفا والمروة والافاضة وعرفات قبل الامام او قبل غيره

اولا وثيان الى مكة او على المشى الى الصفا والروة او الى عرفات او الى الجبل
او الى الحرم عند ابي حنيفة رحمه الله **كتاب النكاح** بشرط جواز النكاح
خمس اشياء حضور الوالي والشاهد من ورثته الزوجين والابواب والقبول
وينفقد ستة الفاظ بلفظ النكاح والنزوح والبيع والتملك
والهبة والصدقة ولا ينفقد النكاح بأربعة الفاظ بلفظ العارية
والاجارة والاباحة والاحلال وينفقد النكاح بشهادة عشرة نفر
رجل وامرأتان والادعان والفاسق والمحدودان في القذف
وابنى المرأة وابنى الزوج واحدهما للزوج والاخر للمرأة والغنيين
والفقير ومسنونى الحال ولكن ان انكر الزوج النكاح وادعى ابنت
فشهد ابنان هما احراهما لا تقبل شهادتهما وادعى الزوج النكاح وادعى
ابن البنت فشهدا بناء بقبول وان انكرت البنت الرضاء بنكاح الاب
فشهد الاب واخواها على رضاها لا تقبل وان كان الوالى غير الاب فشهد
اخواها على رضاها تقبل ولا ينفقد النكاح بشهادة العبدين والصبيان
والنسوان والمجانين والكفار الا نكاح المسلم لليهودية والنصرانية
فانه ينفقد بشهادة اليهودي والنصراني ويجوز للحر التزوج بأربعة نسوة
والعبد رجل له الزوج بأمراتين ولا يجل له اكثر من ذلك وان اذن
للمولى الاولياء في النكاح عشرة اوب ثلثة اوب اب الاب وان عدا

عدا اقرهم فافترسهم ثم ادخ الاب والامراة لا دخ لاب ثم ادخ لوب
ثم ادخ لوب ثم ادخ لوب ثم ادخ لوب ثم ادخ لوب ثم ادخ لوب
تجب الا بعد فان لم يكن لها عصبية من جهة القرابة فولها مولى العتاقة
الذي اعتمى اباه او لم يكن لها واحد منهم ولها اقر وجدة او اخت او خال
او خالة او عمته او امرأة ذات رحم محرر منها فمولا وليا وان زوجها
اقرهم اليه لمجان النكاح في قول ابي حنيفة ولا يفسخ مهرها الله ثمانية نفر
لا ولاية لهم العبيد والصبيان والمجانين والوصي والمملوك والذبيحة
في حجره والغائب غيبته منقطعة والكافر للمسلمة عشرة نفر سكوتهم رضاء
البكر البالغة وسكوت المولى اذا ارى عبده يبيع ويشترى وسكوت ^{الاب}
اذا هتى بالولد عند الولادة وسكوت الماسور اذا ارى عبده بنفسه ^{في الغيبة}
وسكوت الصغيرة اذا ركت وهي بكر اذا لم يكن الزوج الاب والجد
علمت بالخيار او لم تقبل وسكوت المولى عند ولادة اقر الولد ايمالك
نفيه بعد ذلك وسكوت العبد عند دعوى الحرية عند البيع حتى لو ادعى
لحرية بعد ذلك لا تسمع وسكوت الامة المنزوجة عند العتق كذلك ^{ذكر}
والامة اذا زوجت نفسها بغير اذن مولاهم غنقت بعد النكاح لو خيار ^{لها}
ولم يزد على هذا وذكر غير التحل يبيع الشيء له جسه حتى يقبض ^{في}
في قبضه المشتري والبايع يراه فسكت ولا ينفق قبضه وذلك ان من ^{في قبضه}

[illegible][illegible]

والدوب والاقراوه والاقراوه فتكون اقراوه هذه الخالة جدة امه وحنه امه حرام عليه
واكانت اختا لاقراوه والدوب فتكون اقراوه الخالة صهره جد وقيل الدوب
فهو له حاله كحالها له حاله وقيل الدوب وخالة خاله كانت حاله
اختا لاقراوه وقيل الدوب والاقراوه وقيل الدوب لا يجوز نكاحها لانها خالة
اقراوه وانما بمنزلة اقراوه الخالة ولا يجوز نكاح اقراوه الخالة وان كانت خالته اختا
لاقراوه والدوب فنكاح خالته ناجز لانها بمنزلة جد وقيل الدوب وبسبب الدوب
حلال في ربيبة الجد اولى والمنكوحات للجد واب الجد وجد الجد
واب جد الجد وقيل الدوب الام حرام ومنكوحه الدوب وابن الدوب
وابن البنت وابن ابن البنت والوافل واسفلوا حرام سنة من الخلو
لا يجب كمال المرء الخلو مع المرض ومع الحيض ومع الصغر ومع الرق اذا لم
يقم سبعة من التفرق قبل الدخول بسقط المرء فرفقة خيار البلوغ
والفرقة بالخيار في الصق والفرقة بتقبيل ابن الزوج وابيه وفرقة الرقة
وفرقة الملك وفرقة الابداء عن الاسلام عشرة اشياء يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع
البقاء حتى لو اسلم جميعا بقي النكاح بينهما بعد الاسلام **باب المهور**
ونكاح الكيد من المنكح معتبر بثلث نسوة باخواتها وعماتها ولا يقترن بها
ولا خالاتها ويعتبر فيها التساوي بين المراتب في خمسة اشياء في الستة
والمال والجمال والدين والبلد اذا كانت مثلها في الجمال في بلدها وانما اذا كانت

فان يبقى النكاح بينهما ورجل تنزح مكانه على امه فسلمها اليها
ثم طلقها ثم تزوج بذلك امه قبل ان يقضى له بنصفها المخرج
ولو تزوجها او اقام طلقا يبقى النكاح بينهما الى ان يقضى له بنصفها
ورجل باع جاريتة يبعها فاسد ثم مات البائع فترقها ابن البائع
لا يجوز ولو تزوجها ثم مات الدوب يبقى النكاح بينهما الى ان يقضى عليه بالرد
ورجل باع عبدا بجاريتة وقبض الجارية فمات العبد قبل التسليم ثم تزوج
الجارية لم يجز ولو تزوجها ثم مات العبد يبقى النكاح بينهما ورجل الى
من امراته مضت اربعة اشهر وقع الطلاق بالايلاء ولو انها اطلقتها
ثم مضت اربعة اشهر لم يقع الطلاق بالايلاء مسلم تزوج معتق مسلم
لا يجوز ولو تزوج امرأة ثم وطئت بالشبهة حتى وجبت العدة يبقى
النكاح بينهما ورجل تزوج امرأة بغير شهود او في عدة ذمي لم يجز ولو
ذمي والنكاح بغير شهود او في عدة من ذمي ثم اسلما يبقى النكاح
بينهما عند ابي حنيفة رحمه الله وكذلك الرقة لا يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع
البقاء حتى لو اسلم جميعا بقي النكاح بينهما بعد الاسلام **باب المهور**
ونكاح الكيد من المنكح معتبر بثلث نسوة باخواتها وعماتها ولا يقترن بها
ولا خالاتها ويعتبر فيها التساوي بين المراتب في خمسة اشياء في الستة
والمال والجمال والدين والبلد اذا كانت مثلها في الجمال في بلدها وانما اذا كانت

بجل منها في غير بلدها لا يعتبر بها وان كانت عاقلها مستغنية لا يسقط
المهر اذ جاءت الفقرة عند قبيل الدخول الطلاق ^{تقبل} وانتداده
ابنتها وارتها وتقبل ابنتها وارتها وتقبل ابنتها وارتها المراة الكبيرة
ارضعت امرأته الصغيرة ففي هذه المسائل كلها يجب نصف المهر ثلاثة
من المهر توجب الوسط ولو ان بقيت بحجب المرأة على القبول رجل تزوج
امراة على عبد او جارية غير موصوفة صححت التسمية ولها الوسط فان
اعطاها قيمته اجبرت على قبولها وان تزوج على عدد معلوم من الابل
والبقرة والغنم صححت التسمية ولها الوسط فان اعطاها قيمته اجبرت
على القبول وان تزوجها على فراش بيت صححت التسمية باجرت عادة اهل
بلدها بذلك فان اعطاها قيمته اجبرت على القبول اثنان من المهر
الوسط فان اعطاها قيمته لا تجبر على القبول رجل تزوج امرأة على
كيل معلوم من الخنطة والشعر وغيرها صححت التسمية ولها الوسط
وبذلك فان اعطاها قيمته لا تجبر على قبوله وكذلك لو تزوجها على
نحو موزون ولو تزوجها على ثوب غير موصوف لها المثل نكاح العبد
والامة بغير اذن السيد موقوف فان اجاز الولى جاز وان رد بطل
وان تزوج حرة باذن المولى فنفقة ما دى عليه يباع فيها وان ادب
وعدته ومكاتبه ان يشتري جارية ويطاؤها لا يجوز ولو هي ^{منه}

210
منه لا يجوز فالمرء يتزوجها اربعة نفرا لا يجوز لم تزوج العبيد والامهات
الاب والوصي جاز لهما تزوج امهات اليتيم دون عبد والمكاتب واحد
المتقاضي يجوز لهما تزوج امته مكسبه ما دون العبد فان لا يجوز
ثلاثة نفرا لا يجوز لم تزوج العبد والامهات المأذون والنصارى واحد
شريك العنان عند ابي حنيفة ومحمد عند ابي يوسف يجوز للعبد
تزوج الامة اربعة نفرا يجوز لم تزوج الامهات من العبيد والوصي
والمكاتب واحد المتقاضي باب النفقة عشرة من النساء لا تنفق
الصغيرة التي لا يحتمل الحمل والناشئة اذا لم يكن لها عليه مهر واذا اغتصبها
ظلم كرها والمحبوسة في دينها او المسافرة بالحج اذا لم يكن معها زوجها
والامة اذا لم ينو لها مولا ها بيتا والمنكوجة نكاحا فاسدا او المرنقة
عنها زوجها والمرأة اذا قبلت ابن زوجها او اباه ابنته وتجبر الرجل
على نفقة كل ذي حجر محرمة اذا كان افقرا او كبرا او غيبا
ونفقة ابنت البالغة والابن الزمن البالغ على ابويه على قدر الميراث
ثلاثة على الاب وثلاثة على الام وثلاثة احكام في نفقة المرأة
ونفقة ذي الرحم المحرمة انما تجلت نفقة او هلك عندها او قتل او كان
تيما انما تجلت بتميزها او يلزمه نفقة او كسوتها الى ان يمضي المدة
وفي الرجل المحرمة منه يلزمه ثانيل في الحال وان امسكت النفقة

ثلاثة النساء فصل بين طلاقين بالاشهر الايسة والصغيرة والحامل
اذا اراد ان يطلقها للسنة يطلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى
فاذا مضى شهر اخر طلقها اخرى اربعة النساء لا يكره طلاقهن عقب
الجماع الايسة والصغيرة والحامل وغير المدخول بها او يكره طلاق
المدخول بها في خاله يلخص الطلاق على ضربين صريح و كناية
فالصريح لا يحتاج الى نية وهو سبب الفاظ يقع به الرجح قوله
طلقتك انت طالق انت مطلقة انت تطليقة انت الطلاق ان طالق
طالوقا انت طالق الطلاق اذا ان يكون نوي في هذه الالفاظ
الثلاثة الاخيرة ثلثا فيكون ثلثا وفي الطلاق الاربعة الاولى
لا تعمل نية في العدد ولها الكنايات فثمانية وثلاثون قوله اعندي
واستبري رحمك وانت واحدة وانت خلية او برية او باينة او بنت
او بتلة او حرام او محرمة او تنقي او تحمري على راسك واستنري
والحق باهلك وهبتك لاهلك ووهبتك لنفسك ولملك لي عليك
ولاسطان لي عليك ولا سبيل لي عليك وخليت سبيلك لرحمتي
عليك جبلت علي غاربك اخرجي اذهبي اعنري ابتغي الاذن واجتري
عريشتك لست بائرا في لست بزوجه لك ما ان ابن زوجك سرحتك
فارقك تركت طلاقك لا حاجتي اليك انت حرة انت ساينة توهشت

توهشت بهشتت ان لم يكن لنية فانه لا يقع الطلاق بهذه الالفاظ
كلها وان نوي الطلاق تطليقة باينة وان نوي ثلثا فهو ثلث الطلاق
الثلاثة الاول اعندي واستبري رحمك انت واحدة فانه اذا نويها
الطلاق يقع تطليقة برجية ولا يقع بها الكثر واحدة وان نوي
الاخرى رواية ابن يوسف رحمه الله انه قال في قوله اعندي ان نوي ثلثا
يقع ثلثا وفي الموضع الذي يصح نية الثلث لا يصح نية التثنية عندنا
وقال زفر الحسن يراى اذا نوي ثنتين يقع ما نوي ثمانية الفاظ الكنايات
اذا ذكرها في حال مذكورة الطلاق بان سالت المرأة الطلاق لا يصدق
ان لم يرد به الطلاق انت خلية برية باينة بنت حرام اعندي اختار
امر بك بيدك وكذا الجواب في قوله خليت سبيلك وفي حالة الغضب والمشاجرة
يصدق في القضاء وفيما بين وبين الله تعالى ان لم ينو الطلاق الا في ثلثة الفاظ
وهو قوله اعندي وامرك بيدك واختاري فيما سوي هذه الالفاظ الثمانية
يصدق في القضاء وفيما بين وبين الله تعالى ان لم ينو الطلاق في حال مذكورة الطلاق
وحالة الغضب مثل تنقي واستبري رحمك ووهبتك لاهلك وتزقي ونحوها
ولو قال انت طالق احبب الطلاق وانت طالق اعظم الطلاق وانت طالق
اشد الطلاق وانت كثر الطلاق او خشن الطلاق او اشتر الطلاق وانت طالق
طلاق الحرام وانت طالق طلاق الخرج وانت طالق مائة الف وانت طالق

ملاك البيت ان لم يكن له دينية يقع تطبيقه باينة هذه الالفاظ
 وايضا في ثلث افلاوت وكذلك الجواب فيما اذا قال انت طالق عظيم
 او كثير او شديد واما اذا قال انت طالق الى الصبح وانت طالق اكمل
 او اخر الطلاق وانت طالى خير الطلاق او اعد الطلاق او احسن الطلاق
 يقع تطبيقه برجعية قالوا نعم هذا اصله يجب تفرصه وهو ان العدة اذا كانت
 طلاقا رجعي فطلقها باينة او رجعيًا وان كان رجعي طلاقا باين فاجري
 على الساند لفظا من الفاظ الكناية لا يقع اربعة الفاظ اذا خیر الزوج
 زوجة فاخترت بلفظ منها بانت قولها اخترت نفسي اخترت لي واتي
 اخترت اهلي اخترت الزوج وستة الفاظ اذا خاطبها بطلقت
 للحال مع السكوت قوله انت طالق بمكة طلقت في الحال اينما كانت
 طالق في الدار انت طالق كلما اطلقك الا في كلما تطلق وتلتا واحدة
 بعد اخرى متواليات والفاظ الشرط سبعة ابله ان واذا واذا ما
 متى ومتى ما وكلما متى ما وجدت هذه الشرط اطلق اليمن وانتهى الامر
 الا في كلما فانه يتكرر الطلاق بتكرار الشرط حتى يقع ثلثا فان تزوجها
 بعد زوج وتكرر الشرط لا يقع شئ ثلثة الفاظ يقع الطلاق بها وبثاخر
 الى اخر عمره ان لم اطلقك فانت طالق واذا لم اطلقك واذا لم اطلقك
 فانت طالق ان نوى به ان لم اطلقك او لم يكن له دينية واما اذا نوى به متى

متى لم اطلقك فانت يقع الطلاق في الحال وقالوا صاحباه يقع في الحال وان لم
 يكن له دينية فحسب كلامه ان وهو مثل لم اطلقك او متى لم اطلقك وكلاما
 اطلقك او قال ان لم اطلقك او حين لم اطلقك او يوم لم اطلقك
 او حيث لم اطلقك اربعة نفر لا يقع طلاق وسوتين الصبي والمجنون
 المبطون والمغني عليه والنائم ثم عشرة اعضاء اذا اضاف الطلاق اليها
 يقع انت طالق نفسك طالق جسدك طالى جسدك طالى يدك طالى ساقك
 طالى رقبته طالى عنقه طالى وجهك طالى رجليك طالى فخذك
 طالى رجليك جزؤ منك طالى خمسة اعضاء اذا اضاف الطلاق اليها
 لا يقع اذا قال شرك طالى انك طالى يدك طالى رجليك طالى ساقك
 فخذك طالى ظهرك طالى بطنك طالى لسانك طالى اذنك فمك
 صلبك عينك ذقنك ذكرك **باب المشية في الطلاق**
عشرة لفظا اذا جعل الرجل امرها بيد او بيد غيرها لا يقتصر
 على المجلس قوله الرجل لا خير طالى امرائي وقوله لزوجة طالى نفسك
 متى شئت وانت طالى اذا شئت وانت طالى اذا ما شئت او وقعت ما شئت
 وحيث ما شئت وانت طالى اذا دخلت مكة لا تطلق الكعبة ولو قال
 انت طالى غدا وقع الطلاق وعند طلوع الفجر من الغد ولو قال انت
 فانت طالى فمات الدرهم استكمل شهر الدية ثلثة ايام وقع الطلاق

من جبر خاضت ولو قال أنت طالق كيف شئت قامت من مجلسها طالقة
عند الحنيفة والمالكية ولو قال لا تطلق ما لم تنشأ في المجلس أربعة الفاظ
يقصر على المجلس قوله لكن طلق لأن في أن شئت وقوله لزوجتي طلق نفسك
اختار امرأته بيدك باللفظ الأول إذا طلقها يقع واحدة رجعية وفي
التخيير الاختار بنفسها يقع واحدة بابتداء غير نهية ولا تقع أكثر من واحدة
وإن يوفي وفي الأمر باليد يقع ما نوي إذا نذر أن ينبت يقع واحدة ولو بد
عن ذكر النفس في كلامه أو كلامها اثنا عشر لفظا يقع الطلاق بها
إن أجابت طلقت وإن قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر خرج الأمر
عن يدها قوله لزوجتي أنت طالق إن شئت أو هويت أو حشيت
أو أحببت أو تحبني أو تبغضني أو تحبني كذا وكذا أو تبغضني كذا وكذا
أو تكرهين الطلاق أو تشائين الطلاق أو كرهت الحلع طلاقا بابين ويلحق
في قبلها خلاف ما اظهرت **باب الحلع** الحلع طلاقا بابين ويلحق
المال إلا أن يكرم له أخذ العوضين إذا كان النشوز من قبله فإن قالت
خالفني علي ما في يدي من مال وليس في يدها شيء يقع الحلع مجانا
مهرها إن كانت قد قبضته يلزمها الرد وإن قالت خالفني علي ما في
يدي من درهم وليس في يدها شيء يلزمها ثلاثة دراهم وإن قالت
خالفني علي درهم عشرة يلزمها عشرة دراهم وما جاز أن يكون مهرها جاز

٢٩
جواز أن يكون بدلا في الحلع واللفظ الحلع أربعة خالق على الف درهم
أو بابتدائك على الف درهم أو فارقتك على الف درهم أو طلقتك على الف درهم
أو طلقتك على الف درهم الاستثناء في الطلاق على أحد عشر وجها قبل
أنت طالق إن شاء الله وإن شاء فلا وإن شاء الله أنت طالق
نفسية الله أنت طالق إن شاء الله وشئت أنت طالق إن شاء فلا وإن
وشئت أنت طالق إن شاءت هي وهذا وإن شاء فلا وإن شاء المربع وقوله أنت طالق
في حجة الله أنت طالق في رضا الله أنت طالق في قدرة الله أنت طالق في حكم
الله أنت طالق في إمارة الله لا يقع الطلاق بهذه اللفاظ كلها
ولو قال أنت طالق في علم الله يقع في الحال **باب المدة**
لا يجوز النكاح في المدة والمدة على أربعة عشر وجها عدة بثلاثة قروء
وعدة بقرويين وعدة بثلاثة أشهر وعدة بربعين وعدة بأيام
وعدة بشهرين وخمسين وعدة بثلاث حيض وأربعة أشهر وعشرة
وعدة بوضع الحمل وعدة إلى سنتين وعدة إلى ستين سنة وثلاثة
وعدة إلى شهرين وتسعة وعشرين يوما وثلاث حيض بعدها وعدة بجميع
وعدة بثلاث حيض أو يوما وأربعة أشهر وعشرة أشهر وعدة بقرويين أو
شهرين وخمسة أشهر وعدة بثلاث حيض في الحياة والوفات
أما المدة الأولى في عدة الحرة المطلقة ذات حيض ولما التاعدن عدة

المطلقة اذا كانت ذات حيض واقا الثالث فعدة الحرة المطلقة صغيرة
كانت وايسة واقا الرابع فللمرأة المتوفى عنها زوجها واقا الخامس فعدة
العدة المطلقة صغيرة كانت وايسة واقا السادس لعدة المتوفى
عنها زوجها واقا السابع ينص في اربعة مواضع فيم طلب من زوجة الحرة طلاقا
بايناهو من غير طلاق في عدتها او كان له امر اثنان او ثلث او اربع فقال
احد اكن طالق فوات قبل البيان يجب على كل واحدة منهن ان يعلما شهر
وعشر ايتكل فيها ثلث حيض او زوج آخر ولد من رجل فوات المولى
ومات الزوج ويسر بغيره ما شهران وخمسة ايام ولا يعلم انهما مات
اولا يلزمها اربعة اشهر وعشر ايتكل فيها ثلث حيض وكذلك ان لم يعلم
مكران بغيره ما ولو مات اولاد فعدتها اربعة اشهر وعشر ايتكل فيها
ثلث حيض عندها وعند ابى حنيفة خمسة اشهر عدتها اربعة اشهر وعشر
لاحيض فيها وكذلك ان علمت بغيره ما اقل من شهرين وخمسة ايام
فعدتها اربعة اشهر وعشر لاحيض فيها ولا خال ولا جات المولى
اولا وهي تجت زوج او في عدتها من طلاق ورجعي فعدتها
الزوج تعدد بربعة اشهر وعشر وان كانت العدة من طلاق باين
لا يلزمها عدة الوفاة واقا السابع فعدة الطلاق والعتاق
والوفاة بوضع الحمل وايسة من بوضع طلقا ثبتت نسبها ولا ينقض

ولا ينقض العدة بوضع الحمل وان جاءت لاكثر من ستين يوما ثبتت
نسبها وايسة بانقضاء عدة الحمل ستة اشهر وستين يوما ثبتت
قبضها عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابى يوسف ينقض عدتها بالوضع
وان لم يثبت نسبها واقا التاسع ان ينقطع حيضها بعد الطلاق تصبر الي
ان يصير منها ستين سنة ثم تعد بثلاثة اشهر ثم تزوج وكذلك لو عدت
بغيرها ثم انقطع الحيض تصبر الي ان يصير منها ستين سنة ثم تعد بثلاثة
اشهر وان كانت عارة امها تها واخواتها انقطاع الحيض قبل ستين سنة تؤخذ بعد
انقطاع الحيض بعد ستين سنة لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بستين سنة واقا
العاشر فهي صغيرة طلقها زوجها فمضت ثلثة اشهر الا يوم ما حاضت
فالمرحض ثلثة حيض لا ينقض عدتها او كانت ايسة فاعدت بثلاثة اشهر
الا يوم ما حاضت فالمرحض ثلثة حيض لا ينقض عدتها واقا الحادي عشر
امرأة المفقود ما لم تمت اقربا زوجها لا يرفع النكاح وقال بعضهم الي
مائة سنة وقال بعضهم الي مائة وعشرين سنة واقا الثاني عشر رجل طلق
زوجته طلاقا رجعا فاعدت بثلث حيض الا يوم ما فوات الزوج يلزمها
اربعة اشهر وعشر واقا الثالث عشر رجل طلق زوجته لعدة رجعية
فاعدت بحضري الا يوم ما فوات الزوج يلزمها شهران وخمسة ايام واقا
الرابع عشر رجل اعتق امرأته او مات عنها او رجل وطع امرأة في نكاح

فاسدا وشبهه عقد ففرق بينهما او مات عنها فعدت عنه بثلاثة اقرء
 والى ايسة اقر الولد او الموطوءة في نكاح فاسدا وفي شبهة عقد
 وصغير او كبير فعدت من ثلثة اشهر في الحيوة والوفاء جميعا سنة ^{النسب}
 تجوز نكاحهن في العدة المختلعة بترقيتها الزوج في العدة وقر الولد
 اعتقها سبدها بترقيتها في العدة والامة اذا اعتقت فاختارت نفسها
 بترقيتها زوجها في العدة والملاعن اذا اكذب نفسه بترقيها الملاعنة
 في العدة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اربعة نفرة النساء اربعة
 عليهن المطلقة قبل الدخول والحريية دخلت دارا بامان وتزوجت
 زوجها في دار الحرب والاختان بترقيتهما في عدة واحدة يفسخ
 النكاح بينهما والجمع بيتا كتر من اربعة نسوة يفسخ النكاح بينهما
 خمسة والنساء لا يلزمهن الانتقاء من الرينة المطلقة الرجعية والمقتدة
 ونكاح فاسدا والمطلقة الصغيرة والمطلقة الذميمة زوج مسلم
 واقر الولد اعتقها سبدها او مات عنها العدة ينتقل في اربعة
 مواضع صغيرة بنت في خلول العدة تسئناف العدة بالحيض
 آيسة في خلول العدة تسئناف العدة بالاشهر الا في المطلقة
 الرجعية اعتقت في خلول العدة او مات عنها زوجها لم تعتق
 في خلول العدة تسئناف عدة الحرائر والمطلقة الرجعية اذا مات

اذا مات عنها زوجها تسئناف عدة الوفاة وتبطل عدة الطلاق
 واما الميرض اذا طلق امراته ثلثا او باينازمات وهي في العدة تنقض
 وتسئناف عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله عشرون نفرة النساء يتوقف جواز نكاحهن علي
 انقضاء العدة الاولى نكاح اخت لامة وعمتها وخالتها وبنت اخيها
 وبنت اختها والحاصل في ان كل شخصين لو كان احدهما ذكرا والاخر
 انثى لا يجوز النكاح بينهما فاذا كانا اثنتين لا يجوز لجمع بينهما الا في ^{مسئلة}
 واحدة وهي المرأة مع ابنه زوج كانت له قبلها لو كانت البنت اجنبا
 لا يجوز ان يتزوج بالدارنة ثم تجوز للرجال ان يجمع بينهما في النكاح والسنة
 نكاح الخامسة ونكاح الامة على الحرة ونكاح اخوت الموطوءة ونكاح
 الامة مع رجل اجنبي ونكاح المطلقة الثلث ولا يجوز الزوال بعد انقضاء
 عدة الزوج الثاني وطى الامة المشتركة لا يجوز الا بعد مضي فروع
 او شهران كانت آيسة والمرأة الحامل والزنا يجوز نكاحها ولا يجوز طلقها
 الا بعد الوضع والحريية اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها لم يفسخ
 ولا كانت حاملا ولا يجوز وطئها حتى تضع في رواية عن ابي حنيفة رحمهما الله
 وفي رواية اخرى لا يجوز نكاحها حتى تضع وان لم يكن حاملا فلا عدة عليها
 عند ابي حنيفة ويجوز نكاحها وطئها في الحال وعند صاحب الزنهار

المدة والمسببة لا توطئ حتى تحيض او مضى شهران كانت صغيرة او آيسة
وتكاح المكاتبه ووطئها لولاها لا يجوز حتى تغسل او تحيض وتكاح الوثنية
والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم خمسة وعشرون اصنافا من الاموال لا يجوز
وطئهن اذا اشترى انا او غنا فوطئ ادم حر وطئ البنت ولا تحل وان باع
الاقر وان وطئ البنت حر وطئ الاقر ولا تحل وان باع البنت ولو طلق
امراة الامه تنسب نكاحا لا يحل له ووطئها لم ينزح بزوج آخر
ويطأها وتنقض عدتها وكذلك لو طأها من اشترىها لا يحل له
وطئها حتى يكفر عن طأها وكذلك لو طأها من طلقها تنسب نكاحا لا يحل له
لا تحل له حتى تنزح بزوج آخر ويطأها وتنقض العدة فافعلت ذلك
لا يحل له ووطئها حتى يكفر عن طأها والى من طلقها تنسب نكاحا لا يحل له
بزوج آخر عادت الى الاول ان فرها بغيره كفاة اليه وان لم يفرها
حتى مضت اربعة اشهر لا تطلق ولو نزلت امه بكمه للمولى ووطئها كراهية
تنزيها كراهية خمر وامه حبلت من غير المولى لا يحل وطئها وامه مشتركة
ببنتين لا يحل لاحدهما ووطئها وامه ووطئها رجل حراما او حراما
مخرج على الابن ووطئها وامه طاهر او لا يحل للمولى وطئها واذا وطئ امه
لا تحل له وطئ اختها وعمتها وخالتها وبنت اختها وبنت اختها واختها
والرضاع وكذلك لو تزوج امه ثم اشترى اختها وعمتها وخالتها وبنت

بنت اختها او بنت اختها لا يجوز وطئهن واذا اشترى امه ووطئها ثم اشترى
اختها لا يحل له وطئ هذه ويجل له وطئ الاول وان لم يكن وطئ الاول
فهو بالخيار وطئ هذه او تلك ولو وطئها او باشرها يانز ويحرمان عليته
بيع احدهما او زوجهما جلا ثم تحل له الثانية ولكن المستحب ان لا
يسرها حتى مضى على اختها فوطئ ولو طلقها زوجهما وهي في العدة تحل له وطئ
الامه الاول وان الفقت عدتها حراما جميعا حتى يبيع احدهما او يفرجها
رجلا ولو باعها ثم تزوجت عليه بمبيح حراما جميعا ولو تزوجت احدهما
لا يحل له وطئ الاخرى وكذلك لو طأها احدهما او طأها الاخرى لا يحل له
الاخرى وكذلك لو بعت احدهما عتق الاخرى او طأها او طأها جلا
بتكاح فاسد لا يحل له وطئ الاخرى ولو كانت احدهما او اعتقها
او عتق شقصا منها او سلم او قهرها الكفار في دار الحرب او ابقت الى
دار الحرب او زوجهما بتكاح فاسد ودخل بها الزوج وان فرق بينهما
فما امت معتدة يحل له وطئ الاخرى فاذا انقضت عدتها حر وطئها

فاذن في هذه المسائل له وطئ الاخرى **باب الرجعة**
الرجعة تحصل بالقول والفعال وهي احدي معان سنة متى حصلت
وجرت كان مرجعا للجراح والقبلة للشهوة او المباشرة للشهوة في
فجرها بشهوة او قوله طار اجعتك او رجعت امرأتى ويستحب ان يشهد

على الرجعة شاهد بثلاثة أشياء خرجت من تحتها تحصل بها الرجعة إذا با
زوجها أو قبلت أو باشرت أو الزوج طابعا كذلك أو كان لها ينقطع
الرجعة بخشيته إذا كان حيضا عتلة مرانقطع الدم وكان حيضا عشرة
أيام فلم ينقطع الدم وكان حيضا ما دون العشرة فانقطع ومضي عليها وقت ^{صلوة}
أو اغتسلت في نفي على جسدها المعتد أو اغتسلت وتركت المضمضة ^{ولا تستنشا}
أو اغتسلت سور الحمار وهو نائلت مسائل يجبر فنها والعلم بها على كل
عاقل رجل قال حال الله في عنقه حرام إذا أراد به الطلاق كان طلاقا وإن
أراد به البيمكان يميناً وإذا أراد به الطهار كان طهاراً وإن لم يكن لنية والرجل العوام
تطلق بآنها أو قبلت الزوجها دست أن من باز دار گفت باز داشت کبر
ان نوى الطلاق يقع الطلاق وإن لم ينو لا يقع وإن تشاجرت مع زوجها
فقال لك يا بنيس تو را کرد مرد دست از من باز دار فقالت ثلث مرات
جئتك از تو باز داشت لا يقع الا طلقة واحدة بآينة وتحتاج بعد ذلك
الى عقد جديد **باب الطهار** الطهار بالامتناع بالنساء الا ان
لا يحل للظاهر ابد أو نسب أو رضاع أو صهرية وهي ثمانية ألف
قوله أنت على كذا حتى أو أنت على كذا حتى أو كذا حتى أو
أنت على كذا حتى أو أنت على كذا حتى أو كذا حتى أو كذا حتى أو
و حكم الطهار حرمة الوطئ والعقد والمساومة إلى أن يكفر أو طهراً

نحوه

وطهراً قبل التكفير يلزمها الاستغفار ولا يلزمه شيء سوى الكفارة
الاولي ولو طاهر امتد وأقر ولد أو مدبرته لا يجوز الا ان يكون ^{الوجه}
زوجته ثلثة الفاظ ترجع إلى نية ان أراد به الكرامة فهو كما قال وإن
أراد به الطهار كان طهاراً وإن أراد به الطلاق كان طلاقاً وإن لم يكن
نية لا شيء عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف هو قيس وعليه كفارة
اليمين وعند محمد هو طهار وعكس كفارة الطهار قوله أنت على مثل إلى
أنت على حرام كافي كفارة الطهار ثلثة أشياء قبل المسيس ^{تحريم}
مؤمنة أو كافرة صغيرة كانت أو كبيرة ذكرها أو أنثى فإن لم يستطع
فصيام شهرين متتابعين لم يستطع فاطعام ستين مسكينا أو جامع
التي طاهرها في خلال الصوم في الليل عاذاً أو بالثمان ناسيا ^{نقطة}
الصوم فاجامها في خلال الاطعام فانه لا يستأنف الاطعام ^{التغذية} ويجزي
والتقسية فيما قل اكلم أو كثر من حرم العوب في الرقبة لا يمنع التكفير
الطهار الا حر والامور ومقطوع اليد الواحدة والرجل الواحدة أو قطع
احدى اليدين واحدى الرجلين ^{فالا سبعة عشر} والرجل الواحدة لا يجوز
اعتاقهم الكفارة المحن والرجل والمقطوع ^{الوجه} والرجل الواحدة لا يجوز
اليدين والرجلين ^{الوجه} والرجل الواحدة لا يجوز
اليدين والرجلين ^{الوجه} والرجل الواحدة لا يجوز

اذا كان فدادي شيئا كناية العبد المشترك ثلاثة الكفارات
تجوز عنها اعناق الرقبة الكافرة كفارة الفطر والظهار واليمين ولا تجوز
في كفارة القتل **باب** الايلاء مدة ايلاء الحرة اربعة اشهر ^{ان كان}
زوجها حراً او عبداً سبعة ايمان يصير بها الرجل مولياً قوله والله
لا اقربك اربعة اشهر فربك اربعة اشهر فامانة طالق او قال عبيدي
حر او قال افرقتك فمئة حجة او على عمره او على صوم او على صدقة
يكون مولياً فان قررها كافر عتبه بكفارة اليمين وعتبه بالطلاق
والعتاق وغيرهما الزم ما خلف به ولو قال في الصيام والحج والعمرة
والصدقة ان لا اقربك لا يكون مولياً اربعة ايام لا يصير الرجل مولياً
اذا حلف باقل من اربعة اشهر في الحرة او اقل من شهرين في الامتة لا اقربها
بعداً او في هذا البيت سنة الف يصير الرجل مولياً قوله والله
لا اقربك والله لا اطاعك والله لا اغتسل منك والجناية اربعة الفاظ لا
بها مولياً الا ان يريد بها الايلاء قوله والله لا ادن منك والله لا اطاع
فراشك والله لا ادخل عليك والله لا اجمع راسك في الخاف والحدوان قال
له في المجلس الواحد ثلث مرات والله لا اقربك اربعة اشهر فربا في المدة
يلزم ثلث كفارات وان لم يفرها حتى مضت المدة تقع تلقطة واحدة
باينة عندها وعند محمد يقع ثلثا وان لم يفرها تلقطاً ثلثاً عادت اليه

اليه بزوج يرتفع حكم الايلاء حتى لو لم يفرها حتى مضت المدة لا تطلق ولكن
لو فرها في المدة يلزم الكفارة وكفارة الايلاء واليمين صوم او على طلاق الايلاء
على الابد والخلف ولم يوفت فكل مدة تمضي وقعت تلقطة باينة اذا كانت ^{زوجته}
عقب كافر لم يفرها حتى مضت المدة لا تطلق بهذا الايلاء ولكن العاين
باقية ان قررها كافر عتبه قوله انت على حر او على خمسة ايمان ان اراد به اليمين
يميناً وان اراد الظهار كان ظهاراً وان اراد الطلاق فهو طلاق باين الا ان
ينوي الثلث وان اراد بالكذب فهو كما اراد وان اراد بالحرمة كان يميناً
ويكون ايلاءه قوله جميعاً **باب** اللعن سبب وجوب اللعان ان يقول
لامرأة تبارك ابنة او قال هذا الولد ليس مني فان سكت ولم يرتفع الامر
الى الحاكم كان افضل وان رفعت اليه وانكر الزوج القذف لا يستخلف
ولكنها تستشهد شاهدين فان اقامت شاهدين او قررها الزوج فخرج
بجلده ثمانون جلدة ولا تقبل شهادتها ابداً وان اقرب الرجل فقال
صلى يقامر الرجل حتى يقول اشهد بالله اني البصاق فيمباريتها والزنا
يقول اربع مرات ثم يقول للمرأة الخامسة ان لعنة الله عليك ان كان الكاذب
فيما ماها به الزنا يشهد اليه في جميع ذلك ثم يقامر المرأة فان اقرت وقالت هو
صادق زنت فاقترت ذلك في اربع مجالس ثم جحدت وان قالت هو كاذب
فيما ماها به اربع مرات اشهد بالله اني البصاق فيمباريتها والزنا

وتقول خاسا ان غضبت عليها ان كان من الصادقين فيما يفي به من الزنا
 فاذا التفت فزوج الحاكم بينهما وكذا الفقرة تطليقها بينة ولا يحل الزنا
 الا بربعة اشياء عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ان مكذب نفسه فيجلد
 ثمانون جلدة او قذف في رجل لا فيجلد في ثمانون جلدة او تزني فيجلد
 مائة او يقذف غيره فيجلد ثمانون جلدة فيجلد في ثمانون جلدة او تزني فيجلد
 وقال ابو يوسف رحمه الله المتلاعنان لا يجتمعان ابدا واجتمع الزوج
 من اللعان حبس الحاكم حتى يكذب نفسه فيجلد ثمانون جلدة وامتنعت
 المرأة حبس الحاكم حتى تلعن او تصدق الزوج واذا قالا عنان في القضا
 نسب والحقة بربعة فلا تارة مواضع يصح نفيها اولدها وتلعن ان ينفي
 الولد او في الحال التي تقبل التسمية او في الحال التي يتباع فيها التسمية
 الولادة اربعة اشياء لا تجب اللعان ان قذفها او الولد في بطنها
 او كالتولد خرج ميتا او ولد حيا ثم مات او اسقطت سقطا واستبنا
 خلقة وان لم يستبن خلقة لا يصير نفيا ولكنها تدعى الصلوة اياها حيضا
 ما بينها وبين عشرة ايام واذا استمرها الدهر اكثر من ذلك فهي استحاضة
 وانما يجب اللعان اذا كان الولد في البطن السبع قال ليس حملك مني فاذا قال
 زنت فهذا الحمل مني لا بد ولا يحكم بانتفاء الحمل ولو ولدت ولدت
 في بطن واحد ففي الاول واعترف بالثاني بنسبهما جميعا ويجوز الزوج وان

وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبهما وتلعن سبعة نفر من الزوجين
 لا لعان بينهما ولا حد اذا كان الزوج صبيا او مجنونا او كافرا او احسنا
 او مسلما المرأة يهودية او نصرانية او حرمة امرأة امته او مدبرة او ^{مكاتبه}
 او امرؤا او عبدا كالمراة يهودية او نصرانية او حرمة امرأة امته او مدبرة او
 في القذف في هذه المسائل كلها اذا قال ما زنت لا يجب حد ولا لعان ولكن
 يعز في البالغ المعتوه والمرء هو المسلم اثنان يلزمهما حد القذف للمرأة
 للحدودة في القذف اذا قذفت زوجها يلزمها ثمانون سوطا والعبد اذا
 قذف زوجته الحرة المسلمة يلزمه سوطا والدعي والفاصول اذا قذف
 زوجته ماتا لعناوا وقذف ان يعسوة يلعن عن كل واحد منهما كما ذكرنا
 في الولحدة ومتى افام الزوج شاهد على اقرارها بالزنا سدرى اللعان
 ولم تحد المرأة **باب الرضاع** المحرم بالرضاع اثناعشر
 الاقرب والجدة من قبل الاب والاقربا عمت والبنات وبنات الولدان ^{سفلت}
 وبنات المرأة المرضعة اذا رضعت من لبن او لبن غيره واخوت
 وبنات الاخ وبنات الاخوة والعم والخالة وامرأة الابن وامرأة الاب
 سواء كن هذه القرابا من جهة النسب او من جهة الرضاع ابو يي الرضاع
 الامر اخيه من الرضاع واخوته من الرضاع يجوز له ان يتزوجها وكل
 صبيته ان اجتمعوا على نفي واحد لا يجوز لاحدهما ان يتزوج ^{بالاخر}

والتقدير في مدة حرمة الرضاع ثلثون شهرا عند أبي حنيفة وعند هما
سنتان وعند فرث ثلث سنين وعند الحسن البصري أربع سنين وعند
بشر جميع العمر ما ينشأ شيئا يقع به التحريم إذا أوجر في حلقه واستطاع
أولج حب لبن امرأة فماتت المرأة ثم شرب الصبي أو حلب بعد موتها
فشرب صبي أو اختلط اللبن بالبرء والغالب أو اختلط بالطعام وكان
اللبن غالبا أو حلب امرأة ثم اختلط فشرب الصبي يقع الرضاع منها عند
حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحم الله يعتبر الكثرة فإن كانا
سواء ثبتت منها فإن نزل للبكر لأن فأرضعت صبيًا تعلق به التحريم
وإن نزل لرجل لبن فأرضع به صبيًا لأن تعلق به التحريم رجل تزوج
برضيع فأرضعت المرأة معاً أو مرتباً حرمتا عليه لأنها صار تا
اختي في حالة واحدة فصار جامعا بينهما في النكاح في فسد نكاحهما
وإن تزوج ثلثا فأرضعت المرأة جميعا يفسد نكاح من لا يحق صن
أخوات في حالة واحدة وإذا أرضعت هن مرتبا تحرم الأولي والثانية عليها
ولا تحرم الثالثة لأنها أرضعت الأولي لم تقع الفرقة في حين أرضعت الأخري
صار تا اثنين فصار جامعا بين الأختين في النكاح في فسد نكاحهما في حين
أرضعت الثلاثة صار تا اثنين لأنها كانت في النكاح في فسد نكاحها في حين
جامعا بين الأختين في النكاح في فسد نكاحها في حين

هذه وإذا تزوج الرجل الكبير وصبيته فأرضعت الكبيرة الصبيته
إذا أرضعت هما معاً حرمتا عليه لأنه صن أما أو ابنته في حالة واحدة
فصار جامعا بين ابنته في النكاح في فسد نكاحها في حين أرضعت هما معاً
تحرم الكبيرة والصغيرة الأولي وإبنته الصغيرة الأخري في النكاح في فسد نكاحها في حين
أرضعت الأولي صار تا أما أو ابنتا الأخري جنبته في فسد نكاحهما في حين
أرضعت الأخري صار تا بنتا للكبيرة ولكن الكبيرة ليست في نكاحها
وكذا الصغيرة الأولي فأرضعت جامعا بين الأختين ولابنت الأختين فأرضعت
نكاحها ولكن إن دخل بالكبيرة يفسد نكاح هذه الصغيرة لأن البنت
تحرم بالدخول الأخري ولو لم يكن دخل بالكبيرة لأن يتزوج الصغيرة الأولي
إن طلق الأخري لما بيننا أو لما يكن دخل بالكبيرة فلا مهر للكبيرة لأن
الفرقة جاءت من قبلها في حقها فلا يجب المهر سواء تعدت الفرد أو تعدت
لأن الكبيرة في حقها صاحبة العدة لأن الفرقة في حقها تحصل بإرضاعها
وبحسب للصغيرة نصف المهر لما بيننا ويرجع النكاح على الكبيرة إذا تعدت
الفرد ولا يجل لنكاح الكبيرة وأولاد الصغيرة لأن الأختين
بنفس العقد على البنت رجل زوج صغيرة وكبيرة ثم الكبيرة أرضعت
الصغيرة حرمتا جميعا والكبيرة مهر كامل نكاح دخل بها ولو شئ لها
من المهر إن يكن دخل بها والصغيرة نصف المهر ويرجع النكاح بها

عليها ان كانت تهرمت الفسأ وان لم يكن دخل بها جان تكاح الصغيرة
ولا يجوز تكاح الكبيرة ابداً وان ارضعتها الخت الكبيرة ايضا وحكم
المهر كما ذكرنا فاجوز له تكاح الكبيرة ان دخل بها وان لم يدخل ولا يجوز
تكااح الصغيرة ما لم تنقض عدة الكبيرة ان كانت مدخولاً بها
وكذلك لو تزوج بصغيرة تبارضت ما اقر لحيدها رجل تزوج
بثلاث نسوة كبيرتين وصغيرة فانضعت واحدة منها حرمنا عليه
واذا نضعت المراتان حرم من عليه جميعاً ولا يجوز له تكاح الكبيرتين
فاما تكاح الصغيرة انكل دخل بواحدة منها حرمت الصغيرة ايضا
ابداً وان لم يكن دخل بواحدة منها حل له تكاح الصغيرة امرأتان
احديهما طاهيات والاخرى بنون فان وضعت اقر البنات لابن لها
لوجوز لذلك الابن ان يتزوجها ولا بناتها ابداً ولا تحرم هي
ولا بناتها على اخوتها وان وضعت اقر البنات بناتها حرمت تلك البنات
على جميع بناتها وبنات اخواتها فان ارضعت اقر البنات ابنا لها ارضعت
اقر البنات بناتها لاجوز لذلك الابن ان يتزوج البنات كلها ولا
امتهن وتحل الكل لاخوته الا التي ارضعت من ام البنين رجل تزوج
بامرأة فقالت امرأة انا ارضعتها فمضى عنها او جرد صدقتها
الزوجان او كذبها او كذبها الزوج وصدقتها المرأة او صدقتها

صدقتها الزوج وكذبها المرأة اما اذا صدقها ارفع التكاح بينها
ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها فاما اذا كان قد دخل بها فلها مهر المثل
ان كذبها لا يرفع التكاح ولكن ينظر ان كانت اكبر امها انها صادقة في
يستهان وان كذبها الزوج ببقى التكاح ولكن للمرأة ان يستخلف الزوج
بالله ما تعلم اني اخذك من الرضا ع ان تكل فوق الحالم بينهما وان حلف
فهي امرئة وان كذبها المرأة وصدقتها الزوج فمضى عنها او غلطت لا يرفع
بينهما وان حلف على ذلك يفرق بينهما الا قهره بالحصة ولكن لا يصدق الزوج
في حق المرأة ان كانت مدخولاً بها بل ينظر المثل كاملاً وان كانت غير مدخول
بها يلزم نصف المهر اب وابن لكل واحد منهما امرأتان صغيرة وكبيرة
فاوضعت امرأة كل واحد منهما صغيرة الاخر حرمت الصغيرتان
على زوجهما وانكح اللبث من غيرهما لا يحرمان وان كان لبن امرأة الاب
والاب لبن امرأة الاب من غير تخم الصغيرة على الابن دون البنات الكبيرين
وبقى تكاح الصغيرة والكبيرة على الاب ان كان لبن امرأة الابن
ولبن امرأة الاب من غير تخم الصغيرة على الابن دون البنات الكبيرين
تكااح الصغيرة والكبيرة على الابن وان كان مكان الاب والابن
ولمسئلة بجاها حرمت الصغيرتان على زوجهما لا على كل واحد
يصير تزوجاً بنت الابن وان كان لبس احدهما من زوجهما ولبن الاخرى

مخير زوجها يحرم نكاح الصغيرة التي شربت من لبن زوجها الاخر
وان كان ابن اخ وعم والمسلطة بها لها ينفى نكاح امرأة ابن الاخ
لانها تصير بنت عمه وتجر نكاح بنت العم والنسب فكذا امر الرضا
ويرفع نكاح العم في الصغيرة لانها صارت بنتا لابن اخيه ولا يجوز
نكاح بنت ابن الاخ وان كانا ابني عم ينفى نكاحهما على حاله **كتاب العتق**
ثلاثة عشر ولفظ **تعتق** من الضريح والكناية قوله لعتبه انت حر
انت عتيت انت حرر وقد حررتك اعتقتك مالت الاخر باحر
يا عتيت يا مولاي هذا اولادي هذا اولادي وهذا ابني وهذا لي
او قال لا مت هذه اتي هذه بنتي لا سبيل لي عليك خرجت عن ملكي
ونوي العتق وهبت لك نفسك او قال لعتبه انت حرر فاما وانت
ساعة انت حرر هذا العمل انت حرر على اني بالخيار ثلثة ايام عتق
في الحاشية الفاظ لا يوجب العتق قولك انت حرر ان شاء الله او قال
يا بني او قال لا مت يا بني او قال يا اخي او هذا اخي لا رواية عرجون قوله
انت عتيتي مثل ولدي اذا لم ينو العتق وقولك انت مثل الحر لا سلطان لي عليك
لا يعتق وان نوي العتق وكذلك سائر كلمات الطلاق عشرة اعضاء
اذا اضيف الصواع اليها يعتق وخمسة اعضاء اذا اضاف اليها لا يعتق وقد
ذكرنا في كتاب الطلاق ثلثة اعتاق لا ينفذ في الحال ولا في المال رجل باع

بايع عبدا باع فاسدا وسلم اليه فاعتقه لا ينفذ ولو فسخ العتق ورد العبد
على البايع لا ينفذ ايضا رجل تزوج امرأة على عبد وسلم اليها فطلقها قبل
الدخول فاعتقه الزوج لا ينفذ ولو قضى له بنصفه ينفذ ايضا فكتب عتق
لا ينفذ ولو ادعي بدل الكتابة لا ينفذ ايضا ستة اعتاق ينفذ في المال ولا ينفذ
في الحال رجل مات وترك عبدا وعليه دين يحيط برقبته فاعتقه الوارث
لا ينفذ فان بيع بالدين يبطل عتقه وان ابراء الغرماء الميت عن الدين او تبرع
اجنبى لقضاء دينه ينفذ عتقه رجل اوصى لرجل عبدا وهو مخرج عن ثلث ماله
فمات الموصي والموصى له غايب عتقه الوارث لا ينفذ فان قبل الموصى له الوصية
بطل عتقه وان رد هانفد رجل اوصى لرجل عبدا وعليه الميت دين يحيط
برقبته فاعتقه الموصى له فان بيع في الدين يبطل عتقه وان ابراء الغرماء الميت
نفذ رجل باع احدهما من العبدتين على ان ياخذها ما شتا ثم بطل عتق
المشتري احدهما من الثمن ولو اعتق البايع احدهما بعينه لا ينفذ فاعتق
المشتري هذا العبد بطل عتقه وان اعتق الاخر نفذ عتقه مرتد اعتق
عبدا لم يخرج فان اسلم جاز وامرات علي ردته يبطل عتقه فان لم يردت ولكن
لحق بد الحارب وقضى القاضي بلحوقه وقسم القاضي ماله بينه فان رجع
ذلك مسلما لم ملك العبد بوجه الوجوه نفذ رجل ادعى عبدا في يد رجل ففوض
رجل نفس العبد منه للدي غير امر المدعي عليه فابى العبد وقضى القاضي بالقيمة

على الكفيل غر عتقه الكفيل والمدعى عليه نظري ذلك فان كان المعتق هو الله
اذي قيمته الى المدعى فقد عتقه واذا اذاه غيره بطل في خمسة مواضع لا يضمن
المعتق لشريكه رجل باع نصف العبد من قريب العبد يسع العبد للشريك
ولا ضمان على القريب عندنا في حنفية رحمه الله وكذا رجل اذن اشتري باقرب
عتق نصيبه ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثه يسع للشريك وكذلك عتق
اثنين بشهد كل واحد منهما على صاحبه بالحرية يسع العبد لكل واحد منهما
في نصيبه هو سيرة كانا او عسرة ولا ضمان عليه عندنا في حنفية رحمه الله وكذا
اخر ولد لثنتين اعتقها لهما عتق الجميع ولا سعاية عليه ولا ضمان في قول
الحنفية رحمه الله شراء العبد نفسه من مولاه هذه المسئلة على ثلاثة اوجه
رجل امر عبدا ان يشتري نفسه بمولاه فقال العبد لمولاه بعني نفسي
لنفسني فباعه عتق العبد ويلزمه الثمن وولاؤه لمولاه واذا كان بعني نفسي
لفلان فباعه العبد لفلان ويلزمه الثمن ولا يعتق واذا كان بعني نفسي فباعه
عتق العبد ولزمه الثمن وولاؤه لمولاه العتق على خمسة عشر وجه عتق
وعتق قرية وعتق قرابة وعتق كفارة وعتق كتابة وعتق تدبير وعتق
وعتق عبد مشترك اعتق احدى عتق اسلامه بان دخل عبدا من عبدي
اهل الحرب الياسم او اقر ولد له او مدبره او مكاتبه او ام ولد المرتد
ومدبره اذا قتل على رده او لحوه بد الحرب عتقوا والولاة في هذه

الاشياء كلها للمعتق الا في ستة اعياد وهو عبد الحرب ومدبره ومكاتبه
وام ولد اقر ولد المرتد ومدبره فولادهم وولده للمسلمين وبذلك انزل
حرام ولان اربعة اشياء الوطى والاستخدام والادارة والتزويج والولاية
وعليكما بوجه من الوجوه واذا ولد جاء للسرية يحتاج الى اقرار المو
لها ولها الثاني فلا يحتاج الى اقراره ويستفي بنفيه وان كانت الجارية
بغير جليل فباعت بولد فادعى احدى هاتين بنسبه وصارت ام ولد له
ويلزمه نصف عمرها ونصف قيمتها ولا يلزمه شيء من قيمتها ولدها وان
ادعيها معا صارت ام ولد لها وعليه كل واحد منهما نصف العقر ^{يصير}
ماله باعليه قصاصا ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
ويرثان منه ميراث اب واحد سبعة الفا ^{يصير} يصير العبد به مدبر مطلقا ولا يجوز
بيعه قوله انت مدبر او دبترتك انت حر عند موتي ان مت فانت حر
خمس الفا يصير بها العبد مدبر مقيدا ويجوز بيعه قوله ان مت
من سفره فانت حر ان مت من مرضي هذا فانت حر ان مت
من قبل موتي بشرا انت حر قبل موت فلان شهر من مات فلان فانت حر
باب الكتابة ثلاثة نفر يجوز كتابتهم الارب والحمد
مكاتب عبد التيمم والمكاتب يكتب عبدا ثلاثة نفر لا يجوز كتابتهم
العبد المأدول والمضارب وشريك العنان رجل قال العبد اذ ادبني

فانت حر لا يقتصر على المجلس وحال الحال المكاتب الا في تسعة اشياء
احدها يجوز للمولى بيعه ولا يجوز للمولى بيع المكاتب فابعد من بيع
البدن بوجه الوجوه لا يجبر المولى على قبول المال ولكن لو قبل عتق
والثاني لو مات المولى فادعى الى الورثة لم يعتق والمكاتب لو ادي المال
الى الورثة يعتق والثالث بوث المولى بنفسه ذلك ولا يفسخ عقد ^{الكتابة}
والرابع لو ادي المالك للمولى وفضل شئ فالفضل للمولاة وفي المكاتب الفضل
للمكاتب والخامس لا يملك المولى مطالبة بالمال وفي المكاتب يملك السيد
ان لا يستحق بالكسب السرية الى الاولاد وفي المكاتب يتلق بد استحقاقها
والسابع لو صالحه على اقل منه فادعى لا يعتق والتاسع لو تبرع عليه
انسان لا يعتق وفي المكاتب يعتق ويجوز ان يقول ان ادت الى الف
يقتصر على المجلس احدي عشر شئ استفيد به المكاتب بعتق الكتابة
البيع والشراء والحط بسبب البيع والشركة والمضاربة والادارة والكتابة
والهدية واخذ الضافة والمسافرة احدي عشر شئ لا يملك المكاتب
المجاورة في البيع والشراء والعتق بعوض وبغير عوض والقرض والهبة بعوض
وبغير عوض والكوصية والصدقة وكفالة والعنف والقتل
عبد او عتد والتزويج ولا يزوج الابن والبنات الا ائمه ومكاتبه
فان يملك انكارها ولا يصح الكتابة بشيئ الا على عبد غيره او يكاتبه على

على نفسه ولا يعرف مقدارها ويرث المكاتب الى الرق بشيئ
ان يفتق القاضى بجزءه ويحول بجزء واحد عندها وعند يوسف ^{دجيس}
ما لم يوال عليه بخمان لا يرث الى الرق وشيئان يمنعان فسخ الكتابة بعد
موت المكاتب اذا مات وترك وفاء بكتابة او ترك ولدا ولد في الكتابة
يسعى على نجوهم ابدا فان كاد الولد مشري لا يسعى على نجوهم ابدا ^{لكنه}
يؤدي بدل الكتابة حاله او يرث الى الرق **بام** **الولاء**
الولاء على ضربين ولأعتاقه ولأموالاة فاما ولأعتاقه ^{فالمعتق}
عصبة المعتق اذا لم يكن له عصبة وجبته النسب وولاء ولد الجارية لولدها
اذا كان زوجها عبدا فان عتق الاب يوم اقر بالتيار جرد ولأه الولد الى مولى ^{نفسه}
واما ولأه الموالاة ان يسلم رجل على يد رجل او اسلم على يدي غيره ولكن
ولاه على ان يرثه ويعقل عنه فولاة صحيح فان مات ولا يرث له فولاة لمن ولاه
ولان ينقل ولادة الى غيره ما لم يعقل عنه واعقل عنه ما لم يكن له محلول
بولاية الى غيره وما ولد له فهو مولى الذي ولاه ابوه فارسله ابن له
كبير على يد آخر وولاه جازا واسلم ولكن لم يوال احد فولاة موقوف
وليس لمولى العتاقة اسير الى احد **كتاب** **الايان**
الايان على ثلثة اوجه تسمى معقودة وهي العقد على فعل شئ في المستقبل او تركه
وقيل الغموس وهي الحلف على اثبات شئ او نفيه في الماضي متعدا للكذب فيه

فليس في ذلك التوبة والاستغفار والكفارة وعظم الذنب وميل
اللغو وقد يكون حاله بان ينظر الى طير فيسبب ان يري او صقرا وحدا
وقد يكون ماضيا وهو ان يحلف ان ليس فلان علي شيء وعنده انه
خوفه وان لا شيء عليه ثم يبين ان كان ذلك عليه وهو اللغو الذي
من جوار ان يواخذ الله بها صاحبه استنداء به لفظا يكون عينا وهو
قوله لله والله بالله في الله والرحم والرحم وعزة الله وقدره لله والله
لله وعظمة الله وكبرياء الله وبالسنن ذلك وصفات الذات او قال
لعمري لله والله بالله اقسم او اقسم بالله احلف واحلف بالله اشهد واشهد
بالله اعز او اعز بالله على العهد وعهد الله ووفاء الله وميثاقه على يده
او نذر الله او هو يودي او نصراني او مجوسي او كافر او بريء من الاسلام
او قال هو يودي القمار او قال هو يودي من الاسلام ومن المصحف او قال هو
بريء من المسلمين او قال هو يودي من الله او يري الله ورسوله ولو قال
ان فعلت كذا فعلى حجة او عمة او صوم او صدقة او عتق ففعلت كذا
ولم يخرج عنه بكفارة اليمين وروى عن محمد انه قال اذا خرج الكلام
خرج الذنب بان قال ان شفي الله مريضى فعلى صوم سنة او على حجة او فدية
ذلك واذا خرج الكلام مخرج اليمين بان قال ان اكلت مع فلان
فعلى صوم سنة او على حجة يخرج عنه بكفارة اليمين وروى عن

عن ابي حنيفة ان قال مثل قول محمد بن حنبل في اخر عمره ثلثة وعشرون لفظا
لا يكون عينا قوله عالم الله ورحم الله وغضب الله وسخط الله واعنه لله
الله ووجه الله وحي الله قال ابو يوسف ووجه الله وحي الله يكون عينا وقول
والنبي والقرآن وحي القرآن وحي الاسلام وحي الله وحي رسول الله
والعبادة وحي الله وامانة الله او قال هو زان او شارب خمر او اكل ميتة
او برأ او ترك الصلوة ان فعل كذا عشر وشيئا يتعلق اليمين بهما بحث
فيه ولا يتغير الحكم بتغيره اذا حلف لا يكرر في حجة فلان فطلقها فلان ثم
او حلف لا يكرر صاحب هذا الطيلسان فباعته كذا او حلف لا يكرر
هذا الشئ فكم بعد ما صارت كذا او حلف لا يكرر فلان ففعل كذا وهو نذر او
لا يدخل دار فلان فدخل فيها بعد ما انهدمت او حلف لا يدخل دار
فلان فدخل دارا فوفى بها باجارة او عارية او كان وقفا او حلف لا يكرر
لحماتي لحم كل كفت او حلف لا يأكل لحم هذه الحمل فاكل لحم
كفت او حلف لا يأكل لحم هذا الدقيق فاكل من خبز او حلف لا يأكل
رطبا فاكل بسر ام ذنبا او حلف لا يأكل من ماء وجلد فشرب منها بائنا
او حلف على نسل لا يلبس شرا وكه بغيره ثم لبس او حلف
لا يدخل هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع فنقل منه فضرب
في موضع اخر فدخل وكذلك القبة والعبدان او حلف لا يشرب نبيذ النبي

فشرب نبيذ المشمش وحلف لا يلبس ثوبا مرغزل فالان فلا يلبس
كسار غزلها او غزل احرفها وحلف لا يلبس حنسيه فلاون فليس الثوب
من سجد ونسج احركان معدا وحلف لا يصلي صلوة فلاون قد دخل في الصلوة
وحدث الامام فقدم في قول الصلوة وكذلك لو ادرك معه ركعة وصلي
باني ثلثون شيئا يتعلو الحكيم بينه ويتغير الحكم بتغيرها لا يحنث في يمينه
جرح حلف لا يدخله فلاون فانهم جعل سبانا او حماما او حائطا
او سجد او دخلها وحلف لا يدخله فلاون الا يجتاز او عاب سبيل
فدخلها ليعبرها ثم يدلفا قام وحلف لا يأكل فاكهة فاكل عنب او طبا او ثوبا
او حلف لا يدخله الا مراد ام فلاون فيه يخرج فلاون باهل ثم عاد اليها
فدخلها الحالف وحلف لا يأكل التمسير فجعل خيصا فاكل لا يحنث
الا ان يرى لونه ويوجد طعمه وحلف لا يأكل هذا التمسير فجعل عصيدة او
لا يكره رابة فلاون فكريب بن عبد المازن لم يحنث عند رابة
خبيثة ولا يوفى حرمها الله وحلف لا يشرب من هذا الكوز فصعب ما فيه فحلف
اخر وحلف لا يشرب من جلة فشرب منها بانهاء وحلف لا يأكل بسرا
فاكل طبيا وحلف لا يأكل لحما فاكل سمكا وحلف لا يأكل من الحظرة
فاكل من خبزها وحلف لا يشتري قيصا فاشترى مقطعا غير محيط او
لا يسكن هذه البئر فاقوى فيها اياما لو كان لا يستطيع الحرف هذه الدار

الدار الا بطرح نفسه من الحائط او حلف وقال والله اكلت ما راع
ابوك جبريت فابت احدهما ثم حلف لا يكلم فلاون ففتح عليه في الصلوة
او حلف لا يتكلم فقراء في الصلوة او حلف لا يؤمر احد افاقتح لنفسه فجاء
قوم وراقذوا به ولذلك لو اتمهم في صلوة الجنان او سجدة التالوة او قافلا
لعبه ان صليت ركعة فانت حر فصلي ركعة ثم تكلم بعتق ولو صلى
ركعتين عتق بالركعة الاولى او قال الرجل لا اخرج اربك نفسي فارة
من مكان بعيد فوفى فلاون او مره من فوق حائط او سطح فقال يا فلاون
وهو لا يصل اليه لا يحنث او قال امراة ان المعتق مملوكا بالف فاطلوا
فاشترى بالف مملوكا يساوي مائة فاعتقه وحلف لا يخرج امرأته
الا باذن فقيل له امانا اذن لها في الخروج فقال من ينهاه الا يكون اذنا
فان ابن لها فلم يسمع فخرجت حنت عند ابن حنفة بن محمد حرمها الله وحلف
لا ينظر اليه فلاون فراه في المرأة او حلف لا يشتري صوف فاشترى شاة
او حلف لا يشتري دهن فاشترى زيتا او دهن البذر والحرف ع
والاكار ع لا يحنث ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت حتى بطلت
شفعة خمسة عشر شيئا يحنث في يمينه رجل حلف لا يأكل طعاما
او حلف لا يلبس ثوبا فلاون او حلف لا يكره رابة فلاون فاشترى فلاون
بعد يمينه وحلف لا يكلم فلاون الا باذن فانت له ولا يكره الاذن

حتى كلفه او قال لا امرأتك لا يخرج من الدار الا بان في فحنت مرة واحدة
ومرة بغير اذن فحنت في يمينه ولا بد من اذنه في كل مرة او حلف
لا يشترع حائضا فشر الزحس او الساء الشرع تحنت ولو شتر باسمينا
او شتر ودا لا يحنت في يمينه او حلف لا يشترطيا اي طيب شتر
حنت ولو قال لا امرأتك امسحت احد فانت طالو فجاءت امرأة
وسرحت رأسها وعقدت شعرها او ضفيرة حنت في يمينه او حلف
لا يكلم فلانا فعمل القمار في غير الصلوة او حلف لا يكلم اليوم وغدا
فكلم في يومه او في غد وان لا يكلم امرأتك فجاءت لتأكل معه فقال الزوج
هاتي يريد بها نهيها او حلف لا يدهن فادهن بزيت او حلف لا يتوق
فكاتب عبدا وقبض مال الكتاب عشرة اشياء اذا حلف لا يفعل
فامر غير ففعل يحنت رجل حلف ان لا يتزوج او لا يطلق او لا
اولد يرب او لا يبنى او لا يهدم البناء او لا يضرب عبده او لا يذبح
شاة او لا يحذو نعل ثمانية اشياء اذا حلف لا يفعل فامر غير
ففعل لا يحنت رجل حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يوقجر ولا يشتر
ولا يفاقر ولا يخاصم ولا يصالح ولا يلبس حنشب فالون فامر غير
ففعل هذا اذا كان الخالف ممن يلي هذه الافعال بنفسه فان كان ممثلي
غيره يحنت في يمينه اذا حلف ان لا يأكل من لحم هذا الشاة لا يحنت

لا يحنت في اكل البعثة منها الملح والادوية والدماغ وشحم البطون يحنت في اكل
سبعة منها وهو الفواد والكبد والكلى والرتة والكرفس والدماء وشحم
الظهر
رجل حلف لا يدخل بيتا لا يحنت ثمانية اشياء المحار والبيعة والكينة
والكعبة والمسجد الحرام وسائر المساجد ودهليز باب الدار والظلة واما
الشعر في كل نبت ولا يحنت وان كل بلد لا يحنت اذا حلف لا يفعل
كذا فانت المحلوف عليه سقط اليمن الا في اربعة اشياء اذا حلف ان لا
يفعل
اولا يحمد او لا يوصي او لا يگسوه فهو على الحيوة والوفاء وما سوى ذلك
فعلى الحيوة ذكر الامار على في شرح الجامع الصغير ان في كسوة يقع
على الحيوة لانه عبارة عن تسليمك ثوب في كلام العرب اذا حلف لا يفعل
مع فلان شيئا يحنت بعقد اربعة اشياء وان لم يقبل المحلوف به
وهو القرض والهبة والصدقة والعارية رجل حلف لا يأكل من كسوة فلان
يحنت في خمسة اشياء ان يأكل ما اشتراه او وهبه او اوصاه او اخذ
اجرة نفسه او اكل مما ورثه الخالف من فلان فهو كسب الاول حتى يجد فيه كسبا
اخر لا يحنت بمصلية وبان ورث طعاما فاكل الخالف او وهبه المحلوف
عليه
الطعام الخالف وسائر اكله رجل حلف لا يأكل طعام فلان يحنت بربعة
اشياء
بالحل والكاحج والملح والديس ولو كان المحلوف عليه يبيع الطعام فاشترى
الخالف منه فاكله حنت رجل حلف لا يأكل حراما فاضطر الى اكل الميت فاكله

للضرورة بحيث لا يضره الا ان كان الضرورة وان غصب
الحا او خسر من فاكله بحيث يمينه وان يبيعها بشئ فاكله لا يجنب وان
دراهم خلفت لا ياكلها فاشترى بها دينار او فلسا ثم اشترى
طعاما فاكله حلت واذا اشترى بعروض ثم باع العروض فاشترى بها
فاكله لم يجنب ولا ياكل ثلثة اوقات تمتد غداة او عشاء وسمح
فوق الغداء ما قبل النهار الى زوال الشمس ووقت العشاء من زوال
الشمس الى نصف الليل ووقت السحر من بعد نصف الليل الى طلوع
الفجر جل جلاله لا يقبض حتى يفلان اليوم لا يجنب في عشرة اشياء اذا
حسب شرعي او كفيل او قبض من وكيله وقد كان وكله قبل الميثاق او قبض
من المحتال عليه حال قبل الميثاق او اخذ به ههنا فلهاء الرهبة في يده او حط
عنه البعض فاخذ البعض واشترى منه شيئا ببيعاً باقاً او قبضه والغد
او استهلك عليه مكيلاً او موزناً او اشترى منه شيئاً فاسداً او قبضه
ولا يكون في قيمته وفاء بالحى ولو قبضه من خمسة نفر فاحت اذا قبضه من
المطلوب بعد الميثاق او من المحتال عليه بعد الميثاق واشترى به شيئاً
بيعاً فاسداً او قبضه غير المكيل والموزن ومنه وفي قيمته وفاء بالحى واذا
استهلكه او حرقه قبل الاخذ والغصب لم يجنب **باب كفارة البهيمة**
الكفر بحرية ثلثة اشياء ان شاء اعتق رقبة وان شاء اطعم عشرة

عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر او صاعاً من شعير او صاعاً
من تمر وان شاء غداهم وعشاءهم واشترى كسوة عشرة مساكين كل مسكين
ثوباً سابغاً اما قميص او لحفة او زرار او سرويل وعمامة سابغة عند الحى ^{وجلسه}
وروي عن علي بن يوسف رحمه الله في الامالى انه يجوز الزرار والقميص ولا يجوز
العمامة والقلنسوة والسراويل وروي عن علي بن يوسف رحمه الله رواية
اخرى انه قال لكل مسكين ثوبان قميص وسراويل وزرار وبرداء
وروي عن محمد بن ابي نعيم قال يكس كل مسكين قدر ما يستريح به ويجوز فيه
الصلوة ولا يجوز صرف طعام الكفارة الى خمسة اشياء الى كفان الموتى
وبناء المسجد والقناطير والحج والعمرة ولا يجوز دفع هذا الكفارة الى من
لا يجوز دفع الزكاة اليه وهو اربعة عشر نفر لقد ذكرناه في كتاب الزكاة للحد
وعشر ومن قبضه لا يجوز عنقه في الكفارة المدبر واعر الولد والمكاتب
الذي ارى شيئاً من بدل الكتابة والعبد المشترك والنفس والمقعد
والاخرس والاعمى والمجنون المطبق والمرئد والجنيب والاحدب
والاشل اليدين والرجلين ومقطوع الابرهايت او عبد مقطوع
ثلثة اصابع من كل يد وعبد حال الدار قد قضى بدمه ولا غنى
وكذلك المرتد واليه بعد ذلك او عبد ابيض العينين ثم اخلى البياض
او اعتق على مال الكفارة ثم ابراهه ع المبالى اعتقه في مرض موته

ولم يخرج من الثلث فاستسعاها الورثة في شئ موقوت أو عبداً مريضاً
كان في حد الموت وان كان ترخا وحياف جاز شفعة من الرقاب يجوز
عقوبة اليد في المرتبة والعبد الكافر والاعور والاصم ومقطوع اليد
الواحدة والرجل خلاف والعبد المديون اذا اخذت الغراء الشفعة
والعبد المرهون ثم سعى العبد في رجوعه على الولي **كتاب البيع**
البيع ثلثة بيع صحيح وهو المعروف فيما بين الناس وبيع فاسد لدخول المالة
او الشرط فيه وبيع باطل وهو بيع مضاف الى ما هو حرام في البيع الصحيح فان
البيع يملك بنفس العقد وفي البيع الفاسد يملك بالقبض وفي البيع الباطل
لا يملك بحال الشرط الجائز ثلثة الاجل المعلوم والخيار المعلوم وهولته
واشراط الصالح والمكسرة في الثمر بشرط المفسدة في البيع اربعة
اشراط المنفعة للبائع واشراط المنفعة للبتاع واشراط المنفعة للبيع
اذا كان عبداً او امة والشرط في العقد فاما اشراط المنفعة للبائع ان
يبيع على وجه المقتضى شئاً او يهب شئاً او يبيع منه شئاً او
يرد على هديته او على ان لا يسلم اليه رأس الشهر او على ان يستخدمه
البائع شهراً او كان ولا على ان يسكنها البائع شهراً واما اشراط المنفعة
فما ذكرنا للبائع واما اشراط المبيع اذا اشترا على ان لا يبيع من غيره او
لا يستخدمه او لا يباعها او على ان يدبرها او يستولدها ويكاتبها

او يكاتبها ويعتقها او كانت دابة اشترها على ان لا يبيعها او فلا من
واما الشرط في العقدان يسترط خيار اربعة ايام او اكثر واشترط الخيار
مجهولاً او جالاً مجهولاً او خمر أو خنزيراً او لم يسم شئاً من اشراط الخيار
سقط باثنى وعشرين شئاً ويلزم البيع ان يموت المشتري او تنفق البائعه
وكان الخيار له او يموت المبيع او اصابه عيب او قبلها بشهر او لمسه او وادها
او نظر الى فرجها بشهر او عرفها بالبيع او اجرها او جنى عليها او عتقها او دبرها
او سقىها مشربة دواء او جرهما او فسد او خيط فرجها وجبت او جلب
لبالدابة او بنوعها او كان الخيار للبايع فابواه من الثمن او قال انت بري
والثمن لزوم البيع او سكنت حتى مضت الثلث ثمانية اشياء لا يسقط
خيار الشرط المشط والتدهين والبس واخذ الشعر واخذ عرق
الدابة وقص الحوافر ونقد الثمن وقبض المبيع خيار الرقبة في الجارية
يسقط بروية الوجه فان راي وجهها او اكثر سقط الخيار وان راي غيرها
او صدرها او بطنها او ساورها لا يسقط خيار الرقبة وفي الفرس
والبغل والحمار يسقط بروية عنقه او فخذ او ساقه وكل عضو تاق منه
الثلثة اعضاء الخافر والناصية والذنب وحيوان على دار على خاله
بناؤها او مفايح اغانها او لم يسمه وحيوان على دار على خاله
والنخل او لم يسمه وحيوان على دار على خاله النزع على ما لم يسمه

ويبيع اشياء اخرى لا يدخل النثر في البيع ولا يبيعه ويبيع البائع اقله ما يملك
 البيع الى المشتري ولا يجوز الخيار في العقود كما ذكره ثلثة ايات في الكفالة
 عند ابن حنفية رحمه الله البيع الفاسد على اربعة اوجه الاكراه على البيع والجهالة
 في النثر والنثر او خالفه من الخراج في البيع كالحجر والحجر في البيع والخيار
 بالتوقيت في البيع الى الحصاد والديك والمهر جان والقطاف وقدم الحاج
 وفطر اليهود وصورة انصار على الميراث في ذلك المتبايعان اربعة اشياء
 يجوز بيعه قبل القبض العقار والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح ورجوع المهر
 وكل عقد وقع على المكيل والموزون بعينه فليس للمشتري غير ما ليس
 للبائع منه الا في ثلثة اشياء الدرهم والدنانير والفلوس باعيانها
 جاز للبائع في دفع ثمنها او خل تحت العقد ان يشترط غير مملوك له اصل
 الرقبة لا يجوز الانتقال الى غيره الا بثلثة اشياء بالورث والوصية
 والاستحقاق والخيار في البيع اربعة خيار الشرط وخيار العيب وخيار
 الخيار للمالك خيار لا يثبت الا في اربعة اشياء في السع والوجارة والقسم
 والصلح من دعوى المالك على شيء بعينه اربعة اشياء لا يجوز العقد عليها
 اذا كان موصوفاً فاسع جارياً بعد عينه موصوفاً وقسمه وان كان يرد
 احدها عبداً او جارية بغير عينه موصوفاً والصلح دعوى المالك
 على عبد بغير عينه موصوفاً او جارية شيء بعد بغير عينه موصوفاً

في البيع
 في الخيار
 في الكفالة

اشياء يجوز العقد عليها اذا كانت موصوفة اجارة عبد بعد بغير عينه
 موصوفاً وكفالة عبد على عبد بغير عينه موصوفاً والصلح من دعوى المالك
 على عبد بغير عينه موصوفاً او خلع المرأة على عبد بغير عينه موصوفاً
 الاقالة والردة بالعيب برضاء القاضي تجريان مجري واحد الا
 في خصله واحدة وهو الرد بالعيب قبل القبض لانه رد به بنزله الرد
 بخيار الرؤية فلم يرد على البائع الا **باب العيب** اربعة اشياء
 عيب في الجارية دو الغلام والخمر والمذفر والنزاول والناتلثة
 والعيوب بنزول حكمها بالبلوغ الا بالواو والسرقة والبول في الفرج
 فان عاودها شيء من ذلك بعد البلوغ فهو عيب لانها اثني عشر شيئاً
 يمنع رده البيع بالعيب ويرجع بنقصان العيب اذا اخذ في البيع عيب عند
 المشتري ثم اطلع على عيب قبل يده او كان ثوباً فقطعه وخاطه او صبغته او كان
 سويقاً فثلثة اشياء او كان عبداً فاعتقه ومات او عينا فمك في يده او كانت
 جارية بكر افاقتضها او نجباً فوطئها او قبلها بشهوة او فاتت بدهاق
 باقة سعادته ثم اطلع على عيب قديم بها واشترى جارية فابقت ثم اطلع
 عيب قديم بها ثم ماتت فجاءها اما ما دامت حية فانه لا يرجع بشيء
 رجل اشترى جارية ثم نجب فلم يقبضها حتى وجد باحداً بها عيباً فاقبض
 المعيبة لم يرد ما جميعاً وان قبض الاخرى فلان يرد ما جميعاً وان قبض غيرها

فباعها او لم يقبضها ولكن اعتقها الزمته اخرى ان بعضه اشياء لا تترد بخيار
الرؤية ولا بعيب سبب المسمى في المهر وبذل العتق وبذل الصلح بذل العتق
العيوب التي يتبرأ منها الخامس فيما بينه خمسة واعتراف من المهر او بولي
الكي والتفاني والحلواني واثار الجروح واثار القروح في الاظفار والاشجار
الواحدة والاثان والثلاثة الا ان يكون مجتمع في موضع واحد خل
البراء والظفرة في العين والغرب والجرب في العين والاشفار وهو بطل
الاشقان ثلاث منها الشريك ابن عبد الله القاضي خيط الاذنين
ان الشقان حيطت والكف فان يار في الاسنان والنقصان الا ان
يكون في جارية فارضة والكشف والمخاض في موضعها والتلوي في
الاسنان في الحفر والقوادح التي تقحح الفم واختلاف الاسنان
والشظ والبتاير والزور وهو يكون الصدر ناتيا في البطن في العين
واصطكاك العقبين والرواح وهو تباعد بين الرجلين والكوع
وهو ان يوجع الكف قبل الكوع والكوع وهو ان يركب اليها بالسبابة
حتى يزول برئ اصلها خارجا والقدح وهو نزح في الكف والحضان
وهو ان يكون احدي الثديين اكبر من الاخر عبر الجراء يقال امرأة
حضر ان كانت كذلك وكدم السبؤن والفتير واثار جلد السياط
ثلاثة فارقها والشامات والاشامات بيضام والتاليل والخيلادون

الخيلادون والفدد والعقد العقد الا يحاف ان ينتقص والعذرة وهو
وجع في الحلق وشفاو في اليد والرجلين وكل الطير واختلاف الاضلاع
وزاد في حفص بن غياث خمسة خضاب الشعر غير شظ وجودة الشعر والوشم
والغنة في الصوت واللثج وما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشرة
خضلة بيع الدب والجنين وبيع الطير في الهواء وبيع السمك في الماء وبيع
الحامل وبيع الجنين والجنين والمجمل وزاد في ثوب وجذع سقف
وبيع ثوب من ثوبين وضربة القانص وبيع المزانبة وهو التمر على رؤس الخيل
مخرصة تمر او المحاقلة وهو بيع الخطنة في السنبلة والبيع بالقاء الحجر
والمناينة وهو ان يستامر الرجل السلعة ثم يذللها لبياع الى المشتري
فتكون بنده ايجابا والملازمة وهو ان يشتري المشتري السلعة ببدل بعد
المزايدة فيكون مستقبول البيع وبيع الثمار حتى تنزه هو البيع الى النير في
والمرجان وعن بيع ما لم يقبض ومنع ما لم يرض وبيع وسلف وهو ان
يبيع السلعة على ان يقبضها المشتري وعن بيع بشرط وهو ان يقول
ابيعك بالنقد كذا وبالنسيئة كذا ان يبيع بكرة ويجوز البيع تلقى الز
ويبيع حاضر لبار والبيع عند اذان الجمعة والنخس وهو ان يبيع السلعة
وهو ان يبيع احداهما اكثر مما يساو صاحبها وهو سوء البيع ان يبعث
لا يوا بينه المولي والمبد والمدي والمولي وقرالود والمولي والمسل

والخرج في الحرب فتي حصل البيع بين هؤلاء هم بدرهم بقدر
 او نسيت جان **باب السلي** ثلثة اشياء يصح السلي فيها في الكيل
 والموزون والمذروغ وهو الثياب بشرائط السلي اشياء معروفة
 رأس المال وقبضه في المجلس ومعرفة الكيل ومعرفة السلف فيه وكول ^{المستل}
 موجود أو وقت العقد إلى وقت محله والوجيل وبيان مكان الوفاء
 ان كان له حمل ومؤنة ويجوز السلي في كل ما يكن ضبطه كالحظنة والشعيرة
 والغزل والخشب والتبن ^{برقي} والقيت والشم واللبس والجبن والبصل والجوز
 والبض وفصول الصنعة وغيرها ستة عشر شيئا لا يصلح السلي فيها الموزون
 في الموزون والكيل في الكيل وفي الحيوان والرؤس والادكار واللاوي
 والواهر والبقول والفواكه الرطبة وفي الرطب في غير حنيه والرماد والسفرجل
 والبطيخ والقناطير في غير زمانه وما اشبه ذلك وفي اللعان وفي الجلود كلها عدا
 الحطب خمر ما والرطب جزأه وجميع ما لا يمكن ضبطه فيما يفسد وينقطع عن
 ابدى الناس ولا يصح السلي فيما بعد الا في الجوز والبض خمسة اشياء
 تجوز في السلي الوكالة والحالة والكفالة والوكالة والخرج خمسة اشياء
 لا يجوز في السلي الشراكة والتولية وبيع قبل القبض والاعتياض ^{فيه} المستل
 والاعتياض عن رأس المال بعد اذ قاله ويجوز بيع الخبز بالحظنة والذرة
 متفاضلا ويجوز بيع الحار المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ويجوز بيع ^{الحجر}

والسلي في البيع
 والكيل في البيع
 والوزن في البيع
 والذرة في البيع
 والحجر في البيع

والسلي في البيع
 والكيل في البيع
 والوزن في البيع
 والذرة في البيع
 والحجر في البيع

الحجر الحيوان عند أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل
 والغنم بالزبيب عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز بيع الحظنة بالدقيق والسويق
 ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون والسمسم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج
 اكثرهما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثلها والزبد بالنقل والمصانة
باب الآخر رجل اشترى ثلثة اخوات متفرقات لا يجوز وطئهن
 جميعاً ولا كي يجوز وطئ الاخت لاب والاخت لا قر وطئ الاخت
 لاب وام لا يجوز له وطئ الاخت لاب والاخت لا دم مادامت هي في ملكه
 وان كانت لكل واحدة منهن بنت فاشترى بناتهن دون الامهات يجوز له
 وطئهن جميعاً لان كل واحدة منهن بنت حادثة لصاحبتها واشترى البنات
 مع الامهات يجوز له وطئ بناتهن جميعاً وان وطئ الامهات او لا يجوز له
 وطئ الاخت لاب والاخت لا قر وطئ الاخت لاب وام او لا
 لا يجوز له وطئ الاخت لاب ولا وطئ الاخت لا دم مادامت هي في ملكه
 ولا بناتهن وان وطئ بنت الاخت لاب وام يجوز له وطئ البنات ايضا
 دون امهاتهن اما الاستبراء فشرع في الاما مخضرة واحدة ان
 كانت خبيث فان لم يخض لصغير او كبير فشهراً واحداً سواء اشترىها من رجل
 وامرأة او صبي لا يجوز له وطئها ولا القبله ولا الملامسة والنظر الى الفرج
 حتى يستبرأها وان ارتفع حيضها بالعد فان اباح حنيفة رحمه الله ان يتقدم

اول قد تم اسلمت لا يجب الاستبراء في هذه المواضع لان في وطى
هؤلاء كانت مملوكة له واذا باع مدبرة او ام ولد وقبضها المشتري
ثم تزوجها على البايع لا يستبرأ عليه لان ذلك باطل فان باع ظالم جاريتا
رجل فخاصمه واولادها وقد كان وطئها المشتري فقبض له القائلون لا يستبرأ
استحسانا والفتوى عليه هذا ان المبيع الماشي انما مفضوطة
في يد البايع اما ان اعلم به لا يجب الاستبراء على المالك لان وجوبه
بجاريتا انسان لا يجب على المولى الاستبراء فان اراد بيع الجارية سحبت
لها ان يستبرأ بحضنة ان كان يطأها وكذلك لو اراد ان يزوجه
انسان وقد كان يطأها فلا ينبغي ان يزوجهما حتى يستبرأ بحضنة
احتياطاً ولو تزوجهما قبل لا يستبرأ جاز وسحب الزوج ان يطأها
وكذلك لو اراد ان يزوجه ام ولد او مدبرة قبل العتق ولو باع احد
الشريكين جاريتا مشتركة فخاضت عند المشتري ثم لجان شريكه
استبرأ بحضنة اخرى او باع فضولي جاريتا رجل فخاضت عند
المشتري ثم لجان المالك البيع ثلثة اشياء لا توجب الاستبراء رجل
باع جاريتا على انه بلخيار ثلثة ايام ثم افسد البيع لا يجب على البايع الاستبراء
او طوى الا وجاريتا ابنه فجلت ثم اشتراها او باع ظالم جاريتا وعلم
المشتري بانها ملك الغير فوطئها او يطأها لا يلزم المالك الاستبراء

الاستبراء او اشترى جاريتا فزوجهما ثم قبضها فطلقها الزوج ^{عليه} تحت
الاستبراء عند البيوع رحمة الله وهذه حيلة عند فظاهر الرواية
يجب عليه الاستبراء لان جاريته اشترىها او جيب عليها الاستبراء فلا يسقط
بالشروع بخمسه فواضع لا تختص بالخمس من الاستبراء رجل اشترى
جاريتا حايضا واشترىها فخاضت في يد البايع ثم قبضها واشترىها
ووضعها على يد عدل فخاضت في يد ثم قبضها وكذلك لو باعها احد
الشريكين فخاضت حيزه ثم لجان الثاني البيع او باع فضولي جاريتا رجل
فخاضت في يد المشتري ثم لجان البيع **كتاب الهن** حوز الرهن
بثلثة اشياء الايجاب والقبول والقبض والمترس بحفظ الرهن
بزوجته وبولون الذي في عياله ونحوها وبنفسه ولا ينفع الا باذن
الراهن الهن يقضون باقل قيمته ورحم الدين بفسير ان اهلك الرهن فخذ
المترس او اقله المترس فان كان فيه وفاء بالدين يسقط الدين عن الراهن
والمترس يكره وفاء بالدين رجوع المترس على الراهن بما يقع بغيره الهن
وان كان فيه فضل رجوع الراهن بالفضل بالخيانة وان كان اهلكه بنفسه
كان المترس مينا خمسة اشياء لا يجوز هره المشاع غير المقسوم وغير المقبوض
والثمار على رؤس النخل وروث النخل وهره الزرع في الارض وروث الارض
والنخل وروث الارض فان هره رضا فيها شجر او زرع دخل الشجر

والنزع في الرهن والرهن بقصاص في النفس وفيما دون النفس
والحدود والكفالة بالنفس والشفعة وضمان الدرك والوديعة
والعارية والادارة والمضاربة والشركة وكل ما كان أصلا عانة
وإن قبض الرهن في شيء من ذلك فذلك في يده المضمون ^{دينه} بشيئا ولا يسقط
والرهن بالأعيان المضمونة نفقة ما هو عليه القيمة بها ^{القيمة} كما لمضون
والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح من مهر العمد وغير ذلك يجوز بحبس
حتى يسترد العين ولا يصير قابضا للعين ^{بها} لا كما يخالف الدين
لأن الدين جعل في الرهن حكما كمن يملك بالوقل فقيمة الرهن
وغيره من ذلك العين والرهن بالأعيان المضمونة بغيره جوزه في رقبة
أخرى لا تأخذ رهنه ^{بها} البائع بالبيع بحبس حتى يقبض ويملك
بالوقل فقيمة وقيمة البيع بغيره للبائع وتأخذ البيع وبها
البيع سطل الرهن كبطان المسع وإذا وكل الرهن ^{بها} أو العدل أو غيرها
بيع الرهن عند حلول أجله أو كالتجارية وليس للرهن غير ذلك ^{ينزل}
وإن عزلها ولا ينزل بوثها ولا بوث أحد ما ولا يجوز أن يأخذها
ولا يارندها ولا يارند أحد ما إذا كان التوكيل شرطاً في الرهن
ولو امتنع العدل عن البيع حجب على بيعه عند طلب المهرين وإن لم يكن
مشرطاً في الرهن يملك الراهن عزله وينزل بوثه ولو امتنع الراهن

عن بيعه لا يجبر على بيعه وحكم حكم غيره ^{بها} وهو كذا في يد
العدل كذا في يد المرتبة فإن مات العدل لم يقر بأنه مقامه في
امساك الرهن ^{بها} بيعه ونفقة الرهن على الراهن وكفته عليه ^{بها}
وأجرة الراعي عليه ونفقة للرهن وأجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن
على المرتبة أربعة أشياء لا يملكها المرتبة ولو الرهن البيع والادارة
والعارية والرهن بثلاثة أشياء يخل بها لأجل موت الغريم والخروج
وارتداد مع اللغو أو مع القتل ويجوز للرهن غنى عبد المهرين
وتدبيره لكنه ولو كان مسعرا سعى العبد المعتق في أقل قيمته ومن
الدين ثم يرجع العبد بدين مولاه وفي التدبير يسعى العبد في جميع الدين
ولا يرجع بدين مولاه وجناية الرهن بعضها على بعض على أربعة أوجه
جناية المشغول على المشغول يذهب بقسطه من الدين وجناية الفارغ
على الفارغ هدر وجناية الفارغ على المشغول بلحق الجاني حصته
المشغول من ذلك وجناية المشغول على الفارغ هدر وتفسير ذلك
رجل رهن امتيت ألف درهم قيمة كل واحد منهما ألف درهم فقتلت
أحدهما الأخرى في يد المرتبة يفتكها الراهن بسبعمائة وخمسين ^{دهما}
مقبول أن الحق في الجارية خمسمائة درهم وهي نصف ما في هذا
النصف المشغول والنصف الفارغ وهو الذي لا دين فيه على خمسمائة

من الامة المشفولة وهو المشفول عنها بالدين فبطل من هذه الخمسمائة
 ما جنى عليه المشفول وهو ثمان وخمسون درهما وثلثي الجارية حصته
 الفارغ منها وهو مائتان وخمسون درهما فصار الدين منها بعد الجناية
 مع ما كان فيها قبل الجناية من الدين سبعمائة وخمسون درهما
كتاب الحج الاسباب الموجبة للحج ثلاثة اشياء الصغر والجنون والرق
 وهذه المعاني الثلاثة توجب الحج في الاقوال دون الافعال حتى لو اخذ
 بضمان المتلف فاما الصبي والجنون فلا يصح عقودهما ولا اقرارهما وطلبا
 وعناقهما فاما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه نافذة في حق مولاه فان
 اقر بالان يخذ به بعد الحرية وان اقر بخدود او قصاص او طلاق
 ينفذ في الحال **وعنه** ما عي او اشترى من هؤلاء اشياء وهو يعقد ويقصد
 فالمولى بالخيار ان شاء اجاز ان كان فيه مصلحة واشياء رده قال
 ابن حنيفة رحمه الله **الحج على كسبه** المبتدئ المتلف بما له غير جابن
 ولكن ان بلغ الفلاد غير رشيد لم يدفع المال اليه حتى يبلغ خمسا
 وعشرين سنة وما تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه واذا بلغ خمسا وعشرين
 سنة يدفع المال اليه وان لم يونس منه الرشيد وقال ابو يوسف رحمه الله
 نجر عليه ولا يدفع اليه مال ان لم يونس منه الرشيد وان بلغ ثلثين سنة
 وتصرف غير نافذ ستة اشياء يخرج من مال السفينة المبتدئ زكوة مال

انما الصبي والجنون
 لا يعقدون

مال وثقته زوجته وثقته اولاد وذوي ارحامه من حج ببقته عليه
 وثقته حج الاساقمة اذا اراد الحج ولا يمنع من الحج ولكن يسلمه القاضي
 اليه نقد من الحاج ينفق عليه في طريق الحاج وما وصي به في مرضه من القرب
 وابو الخير من ثلث مال جاز يلوغ الفلاد من ثلثة اشياء بالاختلاف
 والاحبال والانزال ان وطأ وان لم يوجد شيء من ذلك حتى يكمل
 ثمانية عشر سنة عند ابن حنيفة رحمه الله ويلوغ الجارية بثلثة اشياء
 بالحيض والاحلام والحبل فان لم يوجد شيء من ذلك حتى يكمل لها
 سبعين سنة للقاضي ان يجبس الفلوس في كل دين لزوم بدلا عن مال حصل
 في دين كبذل المبيع وبدل القرض وكل دين التزعم بعقد كالمرودين
 الكفالة ولا يجبس فيما سوي ذلك كقبض المغصوب وان الجناية
 الا ان يقوم البينتان له مالا فاني احبس شهر او ثلثة سال وعرف
 حاله فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرضه بعد
 خروجه من الحبس بلا زهونه وبأخذون فضل كسبه **كتاب الصلح**
 اربعة انواع من الصلح يجوز الصلح مع الاقرار والصلح مع النكاح والصلح
 مع السكوت والصلح عن المهر على المعلوم ويعتبر في الصلح مع الاقرار باعتد
 في البياعات وان وقع عن مال وان وقع عن المنافع يعتبر فيه ما يعتبر
 في الاجال وان استحق بعض المصالح عليه رجع على المدعي عليه حصته ذلك

والعوض ويعتبر في الصلح على الاكثار السكوت في حق المدعي عليه اقتداء
بالمعتكف وقطع الخصومة وفي حق المدعي عليه معنى المعاوضات ولو صالح
عن دار يحب فيها الشفعة وصالح على راتب فيها الشفعة واستحق
بعض المصالح عليه رد جميعه ويرجع الى الخصومة ولو استحق المصالح عنه
رد عوض ويرجع المدعي في الخصومة واما الصلح المجهول على المعلوم فانه
لو صلحت المرأة من ثمنها او برها وفي التركة بين من لم يحل له فيه تملك
الدين من غير عليه الدين الا ان يستثنى الدين من عقد الصلح وان
لم يكن في التركة دين ولكن في التركة من اهر او دنانير فصلحت على حيوان
بعينه او عرض بعينه جاز ولا يشترط القبض وان صلحت على الدراهم
والدنانير على كل ما وقع عليه الصلح مثل حصتها مما وقع عليه الصلح
الدراهم والدنانير فهو باطل لان هذا هو فان سعى الدرهم بالدرهم
مثلها او زيادة اشياء وكذلك اذا كان اقل حصتها او لا يعلم واما ان كان
اكثر من حصتها جاز الصلح حتى يكون الدرهم مثلهما الدرهم والثالث ان
حصتها من الاشياء ولكن بعد ان يوجد القبض في حصتها الدرهم الصلح
جايز مدعي المال والمنافع وجناية العمد والخطأ والصلح لا يجوز في ثمانية
اشياء في الحدود والقصاص والشفعة والخيار ودعوى الطلاق والنسب
والرفق والولاء وبيان رجل ادعى على رجل حدا فصالحه على مال ان يقر

بقوله او ادعى على رجل دولا لم يرد وانكر فصالحه على مال ليقر به او
ادعى على رجل شفعة او خيارا فانكر الطلب فصالحه على مائة درهم ليقر به
او امرأة ادعت ان زوجها طلقها بثلاثة وانكر الزوج فصالحه على
ان يكون نفسه بالوعيد ادعى ان مولاه اعنته فصالحه مولاه على الف
درهم يدفعه الى العبد على ان يبرأ من الدعوى وكذلك لو كان لرجل
عطاء في الديوان فنازعه اخرفيه وادعى انه له فصالحه المدعي قبله
على درهم معلومه لم يجز وكذلك ادعى على رجل الف فانكره فاصطلما
على ان يحلف المدعي عليه وهو بريء فحلف بالله او بالطلاق ثم اقام المدعي ^{بينة}
اخذها والصلح باطل ولو اصطلى على ان يحلف المدعي بالله على دعواه على
انتهى حلف المدعي عليه فاضاها فحلف المدعي لم يستحق المالك والصلح
باطل رجل ادعى نكاح امرأة فحلفت فصالحه على مائة درهم ليقر به
جاز والمال الذي سماه لها لزم ولو صلحت المرأة على مائة درهم
على ان يترك الدعوى جاز ويقع حلفا في المعنى عند وان ادعى على رجل
انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكما يقع معنى العتق بالكل شيء وقضى
الصلح وهو تحل بعد المداينة لم يحل على المعاوضة انما يحل على انه
استوفى في بعض حقه واسقط باقيه كما كان له على رجل الف جباة فصالحه
على الف زيو فجاز وكان ابرأه عن بعض حقه وصالحه على الف مؤجلا

جاز وكان اجل نفس الحي ولو صالحه على دنانير مؤجلة لم يجز
ولو كان الف جيار مؤجلة فصالحه على خمسمائة حاله لم يجز
ولو كان له الف سود فصالحه على خمسمائة بيض لم يجز في قول ^{الشافعي}
رحم الله الآخر وهو قول محمد رحم الله وعرف كل رجلا بالصلح عنه
فصالحه ليلين والوكيل بالحق عليه الا ان يضمنه واصلاحه عنه على
شئ بغير امر فهو على اربعة اوجه ان صالحه بمال وضمنه بالصلح
او قال صالحته على الف هذه ثم الصلح ولزم تسليمها ولو قال صالحته
على الف وسلمها اليه جاز وان قال صالحته على الف فالمقدم وقوف
اذا جاز المدعي عليه جاز ولزمه الالف وان لم يجز بطل جاز المدعي
دار في يد رجل جاز صلح عنه على ثلثة عشر شئ اذا صالح على دارهم
او دنانير او مكيل او موزون او على بيت منها او على سكنى بيت منها
او سكنى دار اخرى او حذمة عبد سنة او على ركوب دابة الى بغداد او على
لبس ثوب شهر او صلح على ان يسكن ذوا اليد فيها مدة معلومة ثم يسلمها
الى المدعي او على زراعة ارض سنين او على تين او على طعام حجاز مدة معلومة
ولا يجوز صلح عنها على بعة اشياء اذا صالح على سكنى دار او زراعة
ارض ابدا او على زراعتك الدار او على موضع جذع حمار او على سبل
ماء او شرب نهشهر رومان ادعى سبل ماء او موضع جذع او شرب ماء او ذراعا

او ذراعا من ارض صالحه على دراهم معلومة جاز دافعيه رجل فادعى رجل
فيها حقا فصالحه عنها على اربعة اشياء لم يجز اذا صالحه على مكيل او موزون
غير موصوف ولا مكيل صالحه على ثوب بغير معتب لم يجز حتى يكون موصوفا
مؤجلا او صالحه على حيوان لم يجز حتى يكون معيناً او صالحه على حيوان
بعينه بشرط فيه الاجل ولو صالحه على دراهم مؤجلة او على طعام موصوف
مؤجل جاز اربعة اشياء لا يجوز لها بابة فيها ان تهايناً على التنازل
عبد او عبيدين او ركوب دابة او دابة او على غلة دابة او دابة او على
غلة اشجار واولاد الانعام ونسبها اربعة اشياء لا يجوز لها بابة
فيها رجلاون تهايناً في سكنى دارينها او في سكنى دارين او في غلة
دار او دارين الا ان ما فضل في الدار الواحدة من الغلة كان بينهما نصفين
وفي الدارين مع الاستقل كل واحد منهما كان له وان كان زيادة يشركه
فيها صاحبها قال الامام المحمدي ذكر استاذنا ابو الحسن محمد بن الحسن كتاب
الصلح ان في غلة الدار الواحدة لا يجوز لها بابة بالاولاد كما في غلة
العبد الواحد وفي غلة الدار لا يجوز عند ابي حنيفة رحم الله خلافهما
كما في غلة العبد ولحقها ما على خذمه عبد او عبيدين جاز لونهما سا
على ان يسكن احدهما السفلى والاخر العلوي او يسكن كل واحد منهما فيها
شهر او تهايناً في دار او ارض على ان يسكن احدهما الدار يذرع الاخر

الأرض وكل واحد منهما ان يبطل المهاد اذ ابد الكد ولو صالح من
الدين على شيء بغير عينة واقترا قبل القبض بطل الصلح الا في خصلة
واحدة وهي ان يصالح المرأة زوجها من نفقة ما على درهم من صالحت
منها على دقيق معلوم الوزن بغير عينة جاز ولو كانت صالحت من غير
اجرة رضاع ولاها على درهم من صالحت من با على دقيق معلوم
الوزن لم تجز لان الاجرة متى ما اجتمعت على المستاجر ثمرات يخذ
من تركته والنفقة تسقط بونه فلا يؤخذ من تركته **كتاب الوكالة**
شرط جواز التوكيل ان يكون الموكل بالكا للتصرفات ويلزمه الاحكام
والوكيل محم بفعل العقد ويمقده واثان يجوز له ما قبل الوكالة
ولا يتقوى بهما العهدة الصبي والمجور والعاقل والعبد المجور والهرمة
على موكلها والعقود التي يعقدها الوكالة على ضربين كل عقد بضيف
الوكيل الى نفسه مثل البيع والادارة وغيرها فمهمة ذلك العقد يتقوى
بالوكيل فيسأل البيع وقبض الثمن ويقبض البيع اذا اشترى ويطالب
بتسليم الثمن ويخاصم في العيب وكل عقد بضيفه الى موكل فمهمة ذلك
العقد يتقوى بالموكل كالنكاح والخلع والصلح من دم المهر ولا يطالب
وكيل الزوج بالمهر ولا يطالب وكيل المرأة بتسليمها ولا يجوز التوكيل في ثلثة
اشياء في استيفاء الحدود والقصاص والاصطياد ويجوز التوكيل

التوكيل في اثبات الحدود والقصاص عندك حنية ومحمد رحمهما الله
ولكنه لا يستوي في المعضمة الموكل وينعزل الوكيل بتسعة اشياء
الموكل جنونا مطبقا لحاقة بداء الحرب مرتد او يوق الكفار
جنونا مطبقا بتصرف الموكل بنفسه ويجوز الوكيل بداء الحرب مرتد المجر
تصرفه الا ان يعود مسلما ويجزى المكاتب وجز المأذون وبفسخ عقد الشك
والبعد من ان يوكل الا في شئ في النكاح والكتابة ويجوز التوكيل
من سبعة نفر الاب والجد والوصي والعبد المأذون والصبي المأذون
والمكاتب والوكيل ايضا ان اطلق له الموكل ذلك او يقول له اصنع
من شئ غرضي جاز من سبعة نفر لا يجوز شراءهم بالديتغاب الناس في مثله
الاب والجد والوصي والوكيل والمضارب والمفاوض وكثيره شركة
العنان وابوته فمهمة بيعهم كيف كان بما يتغابن وبما لا يتغابن المضارب
والشريك شركة عنان او شركة معاوضة والوكيل بالبيع المطلق عند ابي حنيفة
وعندهما لا يجوز بيعهم بما لا يتغابن فيه ويجوز ما يتغابن فيه واثان يجوز
وشراؤهما بما يتغابن وبما لا يتغابن عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما العبد
المأذون والمكاتب واثان لا يجوز بيعهم وشراؤهما بغير اجس فلا
يسير كل ربي لا يصح منه الفسخ اليسير الفاحش في حق الغراء واما
في حق الورثة يصح والثلث بالاجماع وحب المال المضاربة ان يباع

واشترى يجوز بغير فاحش ولا بغير سيرة وما لا يلبس والجد والوضي
تجوز بيعهم وشراؤهم في مال الصغير بغير سيرة ولا يجوز بغير فاحش
ولو وكل بشراء جارية فاشترى جارية مقطوعة اليد والرجل وقطعت
اليدين والرجلين والعوراء والعمياء واخت من الخصال واخت من النسب
عند حنفية رحمه الله وان ينقص فيقول اشترى جارية او طواها خمسة
مواضع اذا نص عليه لا يجوز للوكيل في الفقة اذا قال ببيع عبدي هـ
وثوب او بكفيل اي ببيع بغير كفيل وبغير هـ او قال لا تبع الا بشهود
فباع بغير شهود او قال لا تبع الا بامر فلان فباع بغير امره او قال
بعيد فباع اليوم خمسة مواضع يجوز للوكيل في الفقة اذا قال ببيع عبدك
واتهم بيمينه فباعه ولم يأخذ كفيلاً ثم قال بعد بشهود فباع بغير شهود
او قال بعد بامر فلان فباع بغير امره او قال بعد فباع بعد الغد لا يجوز
للكيل ان يعقد مع عشرة نفر ابويه واولاده ونوافله وذويه
وعبد ومكاتب ومدبر وام ولده عند الحنفية وقال لا يجوز مع امرئ
عبيد ومكاتب ومدبر وام ولده والوكيل بالبيع والعبد المأذون وغيرهما
يجوز حطة المبيع الا للوكيل الخاص لا يجوز حطة المبيع من سبب العيب
وكل وكيل مصدق في العقود كلها الا في النكاح فانه لا يصدق الوكيل
والوكيل بشراء اذا انفق فيما اشترى للحميل الى منزله لم يكن متبرعا الا

240
الا في خصلة واحدة وهو اياك من شراء شيء من المصنف اذا دفع المثل
يلزم الموكل استئصال خمسة اشياء يجوز لاحد الوكيل ان ينفذ فيه
الطلاق واقتنا بغير بدل والخضعة ورتة الوديعة وقضاء دين عليه
سبعة اشياء لا يجوز لاحد الوكيل ان ينفذ بها بيع كسرة او كسرة
وخلع واعتق بيدك والنكاح والامارة اربعة اشياء اعضاؤها
الى الوكيل وقبضه الى الموكل حتى انه لو قبضه الوكيل لا يجوز لرجل كل الغريم
بشراء عبد من كسرة او كسرة او كسرة بحيط برفقة جان شراؤه والامر القبيض
ورجل وكل الموصى له بشراء عبد من كسرة جان شراؤه والامر القبيض
ورجل وكل واحد بشراء عبد من كسرة فان لم يكن في التجارة جاز شراؤه
ولا يجوز قبضه والامر القبيض اشياء لو فعل الوكيل بنفسه لا يجوز
اذا وكل ان يبيع عينا بنفسه فالشراء الوكيل لنفسه او وكلت امرأة
رجلا وان يزوجها من نفسه او وكل امرأة ان تزوج نفسها او وكل
امراة بطاوة نفسها او كل ما يبيح في هذه الفصول الثلاثة
نحوه الا للوكيل بيع العبد بنفسه قال في كل رجل حاله سبعة
عبد من نفسه او وكل غريمه ان يبيع نفسه من دينه او وكل صاحب
الطعام ان يحل هذا الطعام لنفسه لا يباح له اكله ولا يملكه
كناز الوديعة والعارية والعارية لا ضمان على المودع الا في

شقص مشاع اود قيو في حنطة اود هن في سسم او شجرة في ارض
او جنير في بطن او لبن في صرع او لم في شاة او ثمر في رؤس الاشجار
او زرع في ارض قبل الحصاد فان كان قد حصص جاز وان لم يكن
او عصر السهم وجر جاز وان اخذ الثمر من الشجر وسلمها اليه جازت
لهبة او قسم المشاع وجر جاز وتنفق الهبة بانني وعشرين لفظاً
بقوله وهبت ومنحت واعطيت واطعمتك هذا الطعام وجعلتك
لك هذا الثوب وعمرتك هذا الشيء وجعلتك على هذه الدابة اذا
بكرت في لك عمري هي لك عمري تسكنها هذا الثوب لك تلبس هذه
الدار لك تسكنها هذه الدابة لك تركبها وهبتك هذا العبد في حيوانك
نخلتك هذا الشيء عيانتك عبيدك لك هبة لك واعقبك عبيدك هذا الغلام
داري هبة لفلان وعمرتك داري هذه حياتك نخلتك كرامدة حياتك
تصدقته عليك حيا لك داري هذه لك فهو كلها هبة اذا حصل
القبض عقيبها وكمرى جاز في الممر في حياته ولو رثته بعد وفاته و
الوصى باطل عندك حنيفة رحمة الله الهبة على ثلثة اوج هبة بعض
فينقطع حق الرجوع ولا يجوز ردّها بالمعيب ولا يجب فيها الشفعة و
بغير عوض فالواهب الرجوع فيها والرجوع لا يكون الا بقضاء او قضاء
وهبة بشرط عوض وتعتبر فيها جميعاً التقابض واذا حصل التقابض فيها

فيها صح العقد فصار في حكم بيع يرتب خيار الرجوع وبخيار المعيب ويجب
الشفعة عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدية
والديون اذ المر يقبله حتى مات لمديون ولو وصية اذ المر يقبلها الوصي
حتى مات الوصي تمت الوصية والهبة خمسة عشر عقد لا يقهر غير
قبض الهبة والصدقة والهبة والضر والسلم **كما الوقف**
شرط جواز الوقف ثلثة اشياء عندك في روح ان يحكم به لكالم او يعلقه
بوتة فيقول اذا مت فقد وقفت داري على كذا وان يجعل اخر للمساكين
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يملك بمجرد الوقف ولا يحتاج الى ذكر
المساكين فاي جرة سمي جازاً لم يمتد وقال محمد رحمه الله لا يزل ملك
حتى سلمها الى المتولي وجعل اخره جراً لا ينقطع ورحمى سقاية المساكين
او خاناً يسكنه ابناء السبيل او ياتاً للجهتائين او ارضاً مقبرة
للمسالكين او بني مسجد للمصالي لا يزل ملكه حتى يحكم به حاكم وبغزة
بطريق عن ملكه ويأذن للناس بالصلوة فيه فاذا صلى فيه زال ملكه
عندك حنيفة رحمة الله اذا ذكر ولم يشترط عندك حنيفة رحمة الله الصلوة
بجماعة والصلوات ان ذاك شرط عندك وذكر حكم الحاكم والقول
عندك حنيفة رحمة الله ان ذاك ليس بشرط الصلوة مسجد وقال ابو يوسف
يزول ملكه عن الجميع بقوله وقال محمد رحمه الله ان استغنى الناس عن السقاية

وسكنوا الحان ولرباط وودقوا الميت في المقبرة وصلى فيه مسلماً الى
ملكه والواقف لو جعل غلة الوقف لنفسه او جعل الولاية لنفسه جاز
والارض لموات ما لا يتنفع به من الارض لا تقطع الماء عنه او تغلبه ^{عليه} الماء
وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان عادياً لا ملك عليه وان كان
مملوكاً في دار الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد البرقة وهو
لو وقف انسان في اقصى العام فصالح لم يسمع الصوت فيه فهو موات يملك
بثلاثة اشياء ان انت الامور باحيائه وتلك اياها باحيائه وضرب الارض
عليه ان امكن سقيته من ماء الانهار ومن حجر ارضها ثلثة اشياء
اخذه الامور دفنها اليه غيره ولا يجوز احياء ما قرب من العام ترك
مرعى لاهل القرية ومطرح الحصيد هموم جعفر بن زكريا في برية فله خبرها
فان كانت للعاطن فخيرها بالبعوث ذراعا وان كان للناس فستون ذراعاً
وان كان عيناً فخيرها ثلثمائة ذراعاً ومن اراد ان يحفر في جحرها منع منه
ومحكنه له نهر في ارض غيره فليس له حفره عنده حنفية من حديد او
الا ان يقيم البينة على ذلك والمسئولة لصاحب الارض وقاله سنة
قد روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام **كتاب الكفالة والحوالة**
الكفالة على ضربين كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس
جائزة والمضمون بها الحضانة المكفولة عنه فان كان المكفول عنه غائباً

غائباً اجل الكفيل مقدار المسافة في نهاره ورجوعه فان احضر
والاجبر فان لم يحضر المكفول بنفسه الى دار الحرب بحيث لا يمكن احضاره
تأخرت المطالبة اليه وقت رجوعه من دار الحرب فان مات المكفول عنه
بريء الكفيل ولو شرط تسليمه في مجلس فاضى ولم يذهب اليه في القربى
فان شرط تسليمه في بلد فسلمه في بلد آخر فله ما قاض برئ عنده حنفية
ولو شرط تسليمه الى اجل فسلمه قبله برئ واما الكفالة بالمال فجائزة بمالك
كالقصب والقرض والسلم ونحوه ليسع والمهر وبذل الصنف وما يقبض على
سوم ليسع يؤخذ بدفع العيان كان فائداً وبدفع قيمته ان كان هالكاً وينعقد
الكفالة بسبعة عشر لفظاً بقوله كفلت بنفسي فلان او بقرينة او بقرينة
او بجسده او برأسه او بنصفه او ثلثه او قال ضمنت او هو علي او لي وانا
نعم او قبيل او ضميت او علي ان وافيك به او علي ان الفاك به او قال هو علي
حتى يجتمع او قال هو علي حتى يلتقي الشرط في الكفالة جائزة بان قال
ان غصبك فلان شيئاً فانا ضامن له او قرضك فلان شيئاً فانا ضامن
له وان قتلك فلان فاني ضامن لديتك او قال ان لم وافيك بنفسي فلان
غداً فعلي ما عليه او قال ان لم وافيك غداً فعلي الف درهم فمضى الغد
ولم يواف به لزمه الف او قال ما بايعت فلاناً فعلي وما غصبك فعلي
باب الرجوع على الاصل تسعة اشياء رجل كفله بدينار صحاح

فأدى مكسرة أو بهرجة إلى رتب المال يرجع بما ضل له بأدى رجل أمر
بأدى الدين عنه فأدى إلى الطالب بدل الصحاح مكسرة أو بهرجة يرجع
المأمور على الأمر مثل ما أدى عنده أو قال دفع إلى فلان عنى أو قال قبض
عنى جمع المأمور على الأمر مثل ما أدى عنده ولو قال أنفق فلان عنى
الف درهم فنقد جاز ويرجع به على الأمر أو قال دفع إلى فلان ألف درهم
قضا أو قال اقض فلان ألف درهم ولم يقل عنى فدفعه لا يرجع به على الأمر
رجل رقيق ابنه الصغير امرأة فضره في صحة جاز وأما لا يرجع
على الأب فان مات قبل الأداء فهو بالخيار ان شاءت اخذت من زوجها
وان شاءت اخذت من التركة فان اخذت من التركة بحسب اخذت من نصيب
الأب فان فضل ذلك من نصيبه يسترد منها وان كان ضمن الزوج في مرض
موتة لا يجوز ولا يجوز الكفالة بالجملة بخمسة بان كفل إلى الفطاس
والحصار والدياس والنير وزواجران وعبد التصاري وصور الكهود
ولا يجوز في وقت هبوب الريح أو إلى ان يطر السماء عشرين شهرا لا تصح الكفالة
بأب أو دايغ والعوارى وأموال الشركة وبالبيع على البيع وبالجملة وبالجملة
بغيره أو بالبضع وبدل الكتابة وبالسعاية التي يجب على معقو البعض
فهو الكتابة عند أبي حنيفة رحمه الله وبالحدود والقود وبكل ما هو مائة
ولا يجوز تسليم البراءة من الكفالة بالشرط ولا يصح الكفالة الا بقبول

بقبول المكفول في المجلس أو في فصل واحد هو ما يقول المريض لو شئت
أكفلك عنى ما على من الدين فكفلك عنى مع غيبة الغراء جاز ويرى
الكفيل بثلاثة اشياء بأداء الاصيل وبإبراء الاصيل وبإبراء
الكفيل ولا يبرأ الاصيل بإبراء رتب المال للكفيل البرقة اشياء
يرجع بها الكفيل أو تصدق به عليها ومات فورثة الكفيل وان ابراء
رتب المال ببراءة لكن لا يرجع به على الاصيل وبقي حو صاحب الحق على
الاصيل كما كان اربعة اشياء لا يوجب الرجوع على الملك بما غرم
للمستحق رجل اشترى عبد أفايو فاستحقه رجل فغرم قيمته لا يرجع
بما ضل على البايع بل يرجع عليه بالثمن والعبد المشتري ورجل غضب
عبد أفايو فاستحقه رجل وغرم الكفا صقيته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع
بما ضل على المقتضى منه ورجل وهب عبد أفايو فاستحقه رجل فغرم
الموهوب له قيمته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضل على الوهاب ورجل
بما ضل المعير اربعة اشياء يوجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق
رجل أودع عبد أفايو العبد فاستحقه رجل فغرم قيمته ويرجع على
المودع بما ضل والعبد للمودع رجل هرب عبد أفايو فاستحقه رجل
غرم قيمته ويرجع به على المراه والعبد للمراه أو على عبد أفايو رجل
فضم رجل نفسه بالعبد بما غرمه أفايو العبد وغرم الكفيل قيمته يرجع

علي المكفول عنه وان كانت الكفالة بغيره لم يبرح على ما مضى والعبد له
رجل آخر عبد اصابني وتحتفد رجل فغزير قيمته يبرح على الموجه ما مضى
والعبد للموجه شرط جواز الحوالة ثلثة اشياء صريح المحيل والمختال
والمختال عليه واذا انت الحوالة برئ المحيل الدين ولا يبرح المحيل
على المحيل الا بثلثة اشياء بروت المختال عليه مفلسا واذا حجج الحوالة
وحلف ولا يبرح له ولا فليس القاضى في حيوة عند بي يوسف محمد
رحمهما الله واذا اطلب المختال عليه المحيل بمثل مال الحوالة وقال المحيل
احلت بدين لي عليك لي يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب
المحيل للمختال له بما حاله وقال له احلتك ليقبضه له وقال المختال له
بل احلتني بدين لي عليك فالقول قول المحيل ويكره السفاح وهو قرض
استفاد به المقرض خطر الطريق **كتاب الاقرار** احد خمس سموات لفظا
يكون اقرارا عند المطالبة رجل قال لرجل ان لي عليك الف درهم
فقال نعم او قال غدا اعطيكها او قال لا اعطيكها او قال ساعطيكها
او قال شئ اعطيكها اليوم او قال لا اعطيكها ابدا او قال انقذها لك
او قال ابنك اياك او قال خذها او قال انقذها او قال غدا ارفعها
او قال ارس غدا من ينزها او قال لم تحل بعد او قال من يقبضها او قال
ليس عندي اليوم او قال ليس بمعاذ اليوم او قال ليس بيسير اليوم او قال

او قال الا انشرها اليوم او قال لا ياخذها مني اليوم او قال لا تجلبها او قال
اجلبني فيها او قال اخرها او قال انفسني فيها او قال ما اكثر ما يتقاض او قال
قد اعيتني بها او قال لم يمتني بها او قال اذيتني فيها او قال لا افضيها
او قال حتى يدخل علي مالي او قال حتى يقد رعاوي او قال احل غيرك او قال
صلحني على شئ او قال اضمها لك او قال حبستها لك او قال وهبتها لي
او قال تصدقت بها علي او لم تنني عنها او قال لا تريد وجودها او قال
ما لم يصيرني لا تجد ذلك او قال اجرتك عيدي فقال نعم او قال عرتك
فانتي هذه قال نعم او قال اسرج وابتقي هذه فقال نعم وكذلك لو قال لا حرة
عليك الف درهم فقال المدعي عليه غير مدبر واحرار حرة فوافر منه
وكذلك لو قال عدي خرجها فوافر بالمال وكذلك لو قال احسن تقول
فوافر او قال كرامة يكون اقرارا او قال اصبر لا يكون اقرارا
فان قال اما خمسمائة فلا واعرفها يكون اقرارا بخمسمائة ولو قال
احل غيرك بها علي او ابتني برجل منهم اضمها لك يكون اقرارا انما
لفظا يكون اقرارا من غير مطالبة او قال كتبت لك كتابي بالف درهم
او قال لرجل اخبر فلانا ان له على الف درهم او قال اعلم او بشره
او قال له او قال اشهد ان له على الف درهم او قال له ان اخبر
فلانا ان له عليك الف درهم فقال نعم او اعلم او بشره او قال اشهد

نعم عشرة الفاظ يكون اقراراً قوله وجدت في كتابي من الفلاون على الف
او قال وجدت في دفتر حسابي او قال وجدت بخطي او قال كتبت بيد
او قال اولدتم الفلاون على الف درهم او قال لا يشهد علي الفلاون
على الف درهم او قال الفلاون على شئ عفا تخبره ان له على الف درهم
او قال لا تقل له او قال الفلاون على شئ عفا تخبره ان له على الف
درهم ستة الفاظ يكون اقراراً ان قال الفلاون عندك مائة درهم
او قال له على الف درهم ودية او قبلي مائة درهم وله الف درهم على
اوله في بيتي وفي صندوقه في الف درهم اثنان يكون اقراراً بالبشر كقول
فلاون في مالي الف درهم او قال له في يدك الف درهم ولو قال له على عبدك
الف درهم يكون اقراراً بالف درهم له على عبدك ولو قال عندك الف
درهم ودية قرض او بصلوة قرض يكون اقراراً بثلاثة الفاظ بصدوقها
ان قال قرضتني الف لكن لم تدفع الي او اسلمتني الف او اعطيتني الف
و لكن لم تدفع الي اربعة الفاظ لا بصدوقها ان قال قبضت منك الف
او اخذت منك الف لكن لم تدعني اذهب بها ولو قال دفعتم الي الف
وقال نقدتني الف لكنني لم اقبلها لا بصدوقها بل من الف تسعة الفاظ يلزم
فيها درهمان ان قال الفلاون على درهم درهم او قال درهم درهم
او قال درهم مع درهم او قال درهم مع درهم او قال درهم قدام درهم

درهم او قال درهم قبل درهم او قال درهم بعد درهم او قال درهم بعد درهم
او قال درهم لا بد درهمان يلزم درهمان استحساناً ثلثة الفاظ يلزم
فيها درهم واحد اذا قال له على درهم او قال درهم يد درهم او قال
درهم في درهم ولو قال له على درهم عشرة يلزم عشرة دراهم ولو قال
له على درهم يلزم مائة درهم ولو قال له على مال عظيم يلزم مائتا درهم
وكذلك لو قال على مال كثير يلزم مائتا درهم وذكر في نوادر هشام
الفلاون على مال لا قليل ولا كثير يلزم مائتا درهم لانه لما قال لا قليل ولا كثير
والمالك الكثير مائتا درهم ولو قال عينت من الخطة او السهم وقبضت مائتا درهم
يصدق ذكره في الحار ويني ولو قال له على عشرة وثوب يلزم منه ثوب واحد
والقول قوله في العشرة وكذلك لو قال على عشرة وثوبان ولو قال له على عشرة
وثلاثة اثواب ثلثة عشرة وثلاثة اثواب **باب الرجوع عن الاقرار**
حيث قال هذه اختي الرضاع او امتي او بنتي ثم اراد ان ينزعها قال
او همت او اخطأت او نسيت وصدقة المرأة في ذلك جاز له ان ينزعها
ولو ثبت على القول الاول ثم تزوجها فربما بينا ما وكذلك المرأة اذا اقرت
انها خوها او الرضاعة او ابنها او ابوها ثم قالت او همت او اخطأت او نسيت
ولو ثبت على قولها لا ولا تخبر زوجت به فربما بينا ما اقرت بالرجوع
يشهد شاهدان على صدقة مائة لا يجوز نكاحها ولو كان نزعها

فرد بينهما ولو اقر احد رجلا قال او هننا يجوز النكاح ولو اقر الزوج بعد
انها امة من الرضاع او اخت او بنت قال بعد ذلك او همت لا تبطل النكاح
اكتسبا او الفتوى على ذلك رجل قال لعبد هذا ابني او قل هذا ابني وقال
جارنيته هذه بنتي او في ثمر قال او همت لا يصح رجوعه ويعتبر رجلا قال
لزوجته هذه اتي وبنتي او اختي والنسب ثم قال او همت ولها نسب معروف
لا يبطل النكاح ولو ثبت على ذلك الزوج وهي معروفة بالنسب فزوج بينهما
واكرنت بحرمي بالنسب وثلاثا يولد لثلاث فزوج بينهما ما لم يصدق المهر في
كل واحد منهما من الآخر ولو اقر لا جنبي بما اقر تزوجها لا يبطل الاقرار وكل
من اقر انسان بشي فحده المقر ثم ادعى المقر لنفسه جاز له وفي خصاله
واحدة وهي ان يكون صبي صغير في يدي رجل فقال هذا ابن عمي او قال
ابن فلان الغائب وكذبه المقر ثم ادعى المقر لنفسه لا يصح ولا يثبت
نسبه منه عند ابي حنيفة مع وكل من اقر رجلا بحج فحده المقر ثم رجع الى
تصديقه بطل اقراره لا يتكذيبه ولا يستحق رجوعه شي الا في خصاله
واحدة وهو ان يقر رجل بانه مولد لفلان وهو محرم بالنسب وكذا فلان
ثم رجع الى تصديقه يصح ان يكون عبدا ولو صدقه المقر على نكاحه ثم رجع
المقر الى تصديقه لا يستحق رجوعه شي استثناء لا يصح المدي
في رجوعه اذا باع عبدا ببيع فاسدا وسلم اليه ثم استرد عليه البيع فقال

فقال المشتري يسترد من فلان ما يصدق ويؤمر به على البائع الا ان يصدق
المشتري في الاقرار فيجوز ان يأخذ البائع القيمة عبد فأسوأ من اشتراجه
من رجل فناء صاحب له اخذ بالمقر فقال المشتري قد بعته من فلان ما يصدق
ويأخذ صاحب بالمقر فان جاء المقر وصدق في اقراره واخذ بالمقر
فقال المالك الكندي اخذ من كناني بالتمسك شئ وشئ فدفع
وعبد حتى جنايته فجاء المحرم عليه فطالب المحرم بجنايته فقال قد بعته من فلان
ما يصدق وتطالب المولود ارفع بالجناية او افره فان دفع ثم جاء المقر بالبيع
وصدقه في اقراره واخذ العبد من ولي الجناية فرجع هو على البائع وهو المقر
بقية ان كان باعده وهو لم يعمل بالجناية وعبد ما زوت لحقدين فناء
الفرء ليسعوه في الدين فقال مولاه قد كنت بعته من فلان ما يصدق
ويباع في دينه فان جاء المشتري لا سبيل له على العبد مشتري الدار
قال الشافعي قد كنت بعته من فلان قبل طلبك الشفعة لم يصدق وكان
للسفيع اخذ فان جاء المشتري لا سبيل له على الدار رجل وهب ثيابا
لرجل وسلم اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب له قد بعته من فلان
الغائب لم يصدق ويقضى بنفسه الهبة فاجاب المشتري وصدق في اقراره
كان له ان يأخذ العبد الموهوب لوشي الموهوب على الموهوب لا سبيل
مواضع سكوت الرجل يكون اقراره بالرقا اذ ابا فاسكت او آجر

او هته او خال عليه وتزوج به او وهب رجالا وتصدق به عليه
فسكت عند الايجاب والقبول ثم اذ عى الحرية بعد ذلك لا يسمع دعواه ولو
تمكيل وهو من سزا وعروض ولم ينسفر لقول في الصفة الاولى
اشياء اذا قال الفلان على الف درهم ثم من متاع او من فريضه
هي زينة او من هبة لا يصدق ويلزم الجياد وكذلك ان وصل
ذلك باقراره وقال اني يوسف ومحمد صدق ان وصل ذلك باقراره وان فصل
لا يصدق ولو اقر بوديعة او غصب وقال هي زينة او من هبة يصدق
وصل او فصل ولو اقر باستوقة او رصاص او اقر بالفلس ثم قال هي
كاسكة لا يصدق عند جميعها وصل او فصل واقر لرجل بخاتم فله
الحلقة والغصن واقر تسيف فله النصل والجف والحائل واقر
بجملته فله العبدان والكسوة **باب اقرار المريض** ثلثة من غمراء المرض
مخاصمون غمراء الصحة اذا اشترى شيئا في مرضه او استقرض او
تزوج امرأة بمثلها اربعة اقرار من المرض يصدق في حق غمراء الصحة
والثلاثة اذا اقر باستيفاء دين وجب على المشتري في حال الصحة او اقر
باستيفاء الدين وجب في حالة المرض بدلا عما ليس بمالك وان كان بدلا عما
ملا صدق في حق الوثقة ولا يصدق في حق غمراء الصحة او اقر باستيفاء
ما هو ماله في يد وارثه او اقر لامرأة بدين صدق فيما بينه وبينها

مثله او يقدم على الذي اقر به في مرضه خمسة اقرار من غير لا يصح
من غير مرض ان اقر لوارثه بدين او اقر باستيفاء مرضه من عليه واقر
باستيفاء دين وهو كفيل بدلا او اقر باستيفاء كتابته عبد كاتبه في مرضه
جان اقراره في حق ثلثة واجمعوا ان لو كان الدين في الصحة واقراره
بالاستيفاء في المرض جان ثلثة اقرار لا يجوز في الحال وينفذ
في المال اذ اقر لوارثه بدين ثم راء ومرضه ثم مات او اقر لعبد و
ثم راء في مرضه ثم مات اربعة اقرار لا يجوز في الحال ولا ينفذ
في المال ولا ينفذ في الحال لمقر له مريض اقراره بدين وهو عبد ثم
صار حرا ثم مات المريض او اقر لامرأة بدين ثم طلقها طلاقا بائنا
ثم تزوجها بغير اقراره او كانت نكاحا فاسدا او اقر لغيره وله ابن
فمات ثم مات المريض اربعة اقرار لا يجوز لرجل من اقر بدين وله
وزوجه ومولا ثلثة نفقته لمرأة او اقر لمرأة ان اقرت بدينها
او زوجها او مولاها ولا يجوز اقرارها بدينها الا ان يتصدق بها الزوج
او يشهد لها ببلدته على ولادتها او اقر لغيره اخوه او عمه لا يصدق في حق
النسب لكن ان لم يكن له وارث يستحق المقر له ميراثه **باب الاستثناء**
سبعة اشياء اذا استثنى ما في بطنها صح الشرط ودخل الاستثناء في الاستثنى
اذا اقر بجوارته لرجل الا ما في بطنها او صدق بجاريته في بطنها

الاماني بطنها او خال على جارية الاماني بطنها او اجرا او وصي بجارية
واستثنى ماني بطنها او صالح عن دعواه على جارية واستثنى ولدها
الاول او وهب جارية الاماني بطنها كذا ذكر وتفصيله ان اذا وهب
جارية واستثنى ماني بطنها او سلمها اليه وهي حامل ان الشرط باطل
ولم يمتد مع ماني بطنها صحيح خمسة اشياء يبطل فيها الشرط والاستثناء
جميعا رجل باع جارية واستثنى ماني بطنها او لجره اكر او رضيا بجارية
واستثنى ماني بطنها او صالح دعواه على جارية واستثنى ماني بطنها
او اقام كبينة على جارية واستثنى ماني بطنها فان قال له على مائة درهم
الدينار او الاقضية احنطة لزمت مائة درهم او دينار او قيمة القفزة
ولو قال هذه الدار لفلان او بناؤها الا يصح الاستثناء والمفارقة
الدار مع البناء ولو قال بناء هذه الدار لي والعصمة لفلان فهو كما
قال ولو قال انصبت من فلان عبدا او تسعة اعشار فلان لم يشره
ولو قال فلان على الف درهم او تسعمائة درهم او ثمان مائة درهم يلزمه
تسعمائة درهم ولو قال فلان على الف درهم او مائة درهم او خمسين
درهما يلزمه تسعمائة درهم او ذكر في رواية لابي حفص انه يلزمه تسعمائة
درهما ولو قال فلان على الف درهم او الف درهم لم يشره ولو قال على الف
استغفر الله الامانة لهما الف درهم او ثمان مائة درهم او خمسين درهما

وهو اقرب دابة في اصطبل لوقت الدابة حاضنة ولو قال انصبت ثوب الف درهم
جميعا وكذلك لو قال على ثوب في ثوب ولو قال على درهم او عشرة لزمه تسعة
درهم عند ابي حنيفة مخرج وقال ابو يونس عشرة وروى قال له على الف درهم
او عشرة لزمه الف درهم او ثمان مائة درهم او خمسين درهما
الشركة على ضربين شركة عقود وشركة املاك ان يربط الرجالون
عينا او يشترى بها او يجوز لاجلها ان يتصرف في نصيب الاخر الا يلزم
كل واحد منهما في نصيب صاحبه كالا جنبي وانما شركة العقود فهي على اربعة
اوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنایع وشركة كوجوه فاما المفاوضة
فهي يشترى الرجالون فيسوا ويان في مالهما ويصرفهما ويشتريان فحوز
بينهم مسلي بالغير كاللبن ويجوز بيع الجوز والملك والصبي
والبايع وبه الكفاية والمسلي ينضم الوكيل والكفاية وما يشترى به كل واحد
منهما يكون على الشركة الا طعاما فلا وكسوته وما يلزم كل واحد منهما
من الدين من بدل او ما يصح فيه الا يشترى الا فلا خضار له ولا من ثوب
احدهما ما يصح فيه لشركة ووصل اليه يد بطلت الكفاية وصار لشركة
عنان ولا ينضم لشركة الا بالدرهم والدينار والف درهم ولو قال له
حنيفة وابي يوسف الاخر لا يجوز ولا يجوز فيها سوى ذلك الا ان يتعا
الناس بالبشر والشركة فتصح الشركة بها او لا يشترى الشركة بالعرض باع كل واحد

منها نصف مال بنصف مال الآخر عقد شركة فان كان لاحدهما اهرام
والآخر عرض باع نصف عرضه بنصف درهم والآخر فيصير الدين والآخر
مستركا بينهما او ما شركة العنان فينقد على الكالة دون الكفالة ^{التفصيل} ويصح
في المال ويصح اربابا وباني الشركة ويجوز ان يعقد هائل واحد منهما ببعض
ماله وبعض ولا يصح الا بما تصح بالمفاوضة ويجوز ان يشتركا وجبة
احدهما اهرام وجبة الآخر نانية وما اشتراه كل واحد منهما للشركة
طالب بفقد والآخر غير صحيح على شركة كذا خصته فاذا هلك مال
الشركة او احد المالكين قبل ان يشترى شيئا بطلت الشركة واشترى
احدهما بالاهلاك مال الآخر قبل الشراء فاشترى بينهما على ما شرط
ويرجع على شركة كذا خصته من الغرم ويجوز الشركة وان يخلط المالكين
ولا يجوز الشركة اذا اشتراها لاحدهما اهرام مساهمة من الربح
وجاز لاحدهما ان يودع ويدفع لما مضى به ويؤكل في النصف
فيه ويدع في المال والآخر يد امانه ما شركة الصنيع فالحيطان
والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون كسب بينهما
يجوز ذلك وما يتقبل كل واحد منهما من العمل يلزم ويلزم شركة
فان عمل احدهما والآخر في كسبها نصفان وما شركة كسب
فهو يشترى لاجل اذن ولا مال لهما على ان يشترى اهرام

ويبيعها ان يصح شركة على ذلك وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشترى به
فان شرط ان يكون المشتري بينهما نصفين والآخر كذلك ولا يجوز ان
يتفاضلا فيه او شرط ان يكون المشتري بينهما اثنان والآخر كذلك
ولا يصح شركة في ثلثة اشياء في الاخطاب والاصطبار والاستقاء
وما احتطب احدهما او اصطارده فله في الاستقاء ان كان لاحدهما
بغل ولا خمر او بية على ارباب تقيا وكسب ما لا تصح الشركة
والكسب الذي استقى وعليه اجر مثل الراوية كسب البغل
والاجر صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالوجه
بينهما على قدر المال ويطل شرط التفاضل فيه ويطل الشركة باربعة
اشياء بالموت والقرعة مع الحق والحق والجنون كتاب المضاربة
المضاربة عقد على الشركة بمال احد الشريكين واختص بالمالك
الذي يصح الشركة فيه ومن شرطها ان يكون النحيب بينهما مشاعا ثلثا
او نصف او ربعا حتى لو شرط الرب المال او المضارب مائة درهم من
الربح والباقي للآخر لم يجز وينقد المضاربة بثلاثة الفاظ اذا قال
خذ هذا المال مفارضة او مضاربة او معاملة على ان يكون النحيب
بيننا كذا وكذا ولا يتم العقد الا بدفع المال اليه ولا بد لرب المال فيه
ويختص عمره بخمسة اشياء اذا حصص بالمكان والزمان والنوع

والجنس وغير ما باع من تسعة اشياء لا يملكها المضارب وان قال
اعمل في هذا برأيك على الاقراض والاستدانة للمضاربة والاخذ
السفاح ولا يشتري بالادبغاب الناس في مثل ولا يقتول
المضاربة ولا يكتب ولا يدبر ولا يستولده ولا يزوج الامة
عشرة اشياء يملك وان لم يقل اعلم برأيك اشترى المالك يبضع
ويعبر ويستأجر البيت ليحفظ فيه مال المضاربة ويبع بالنقد
والنسيئة ويؤكل كل سبع ما اشترى وبشر ما جاز له ان يشتري ويأذن
للمضاربة في التجارة ويملك ثلثة اشياء اذا قال اعمل فيها برأيك ان يخطأ
بما لنفسه وبشري فيه ودفع مضاربة واذا دفع مضاربة بغير اذن
رب المال يضم بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يزوج فان زوج
ضمن مضاربة او قال لرب المال وان كان اذن لرب المال فدفعه
مضاربة بالثلث فان كان رب المال قال لدي ان ما رزق الله تعالى
بيننا نصفان ولرب المال نصف المخرج والمضارب او قال السدس وان كان
قال على ما رزقك الله بيننا نصفان فالمضارب الثاني الثلث وما
بين رب المال وبين المضارب او قال نصفان وان كان قال على ما رزق
الله نصف فدفع المال الى آخر مضاربة بالنصف فللثاني نصف المخرج
ولرب المال نصف ولا شيء للاول وان بشر المضارب الثاني ثلثي المخرج فللثاني

فللثاني نصف المخرج ولرب المال نصف وغيره او قال لثاني مقدار سكن
المخرج من ماله وان اختلف في النوع والمقدار الذي شرط اذا قال قول رب المال
فان اختلف في عموم اللام وخصوصه في مقدار راس المالك او القول قول
المضارب وان احرم بشر الطعام ذلك شرع الحظ والذي يقول يستقر
يملك من دفع المال مضاربة الادب والوصي وبشر الكفان والمفاضة
والعبد المأذون والمكاتب اربعة اشياء لا يجوز للمضارب ان
يشترى بها محرما محرما من المحرمات من ولد واجل والمحرمات من
اماء رب المال ان في المال مخرج وان لم يكن في المال مخرج جاز له ان
يتباع في محرما من محرمة من ولد اماء ولا يجوز للمضاربة بشئ
بالدين والكرم ومن المكيل والموزون وبالذهب والفضة
وغير ذلك مما يتعين في العقود ونفقة المضارب في ماله فادام يعمل في
بلده واسافر به ليعمل في نفقته في مال المضاربة اربعة اشياء يتيقض
لها عقد للمضاربة الموت واللحوق بمع الرقعة والجرح والجور والطوبى والغزل
ولا يعمل للمضارب جان تصرفاته وان عمل به المال عروض جاز له
ان يبيع بها الغزل ولكن لا يشترى بمنه شئ آخر كتاب الشفعة
الشفعة واجبة لثلاثة نفر للحيوة في نفس المبيع والحيطة في المبيع
وهو الشرب والطوبى والجور وليس للحيطة في الشرب والطوبى شفعة

في الرقبة مع الخيلط في نفس المبيع واسم الشفعة للشفعة في الطرقات فان
سلم فلجار والشفعة تجب بعد العقد وتستقر بالطلب والاشهاد وتلك
بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكمها الحاكم بشرط الطلب ان يشهد في
جلسة على المطالب تقر من فقهه على البائع اكثر المبيع في يد
او على المتبايع او عند العقار فان فعل ذلك استقرت شفعته فلا يبطل
بالثاخير وقال محمد ان آخر الدعوى والخذ شهر بطلت شفعته والمبيع
في يد البائع خاص الشفعين ولكن لا تسع بنية الشفعين الا حضره المشتري
فينسخ العقد بمشركه ويقضى بالشفعة على البائع وتجعل العهد عليه
وان كان اشتراه حاله لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الفرض او يوجده
يومين او ثلثه وان حضر الثمن والا بطلت الشفعة وان كان الثمن موجدا
فاما ان يعجل الثمن وقضى له به او يصبر حتى يحل الاجل فان اشترها
يعرض اخذها الشفعين بقيمة ولا اشترها بكيال او وزن واخذها
بثمنه وان باع عقار بعقار اخذ الشفعين كل واحد منهما بقيمة الاخر
فان ابتاعها به او دفع اليه ثوبا عند اخذ بالدينهم والشفعة
واجبة في العقار فان كانت حمالا يقسم كل رجب والحامر والشفعة
في عشرة اشياء في عقار قسم في الدار ترقى على ما او تخالجهما او
بستانها او يصلح عن دهر العهد ويعتق عليها عهد او يصلح

او يصلح عليها بالانكار او يوجب له مال او يوصي له بدار وفي الفرس
والسفن خمسة عشر شيئا يبطل بالشفعة اذا صلح امر شفعته على عرض
اخذها او مات الشفعين او شهد في المجلس الذي يسمع به ولا يشهد
على المتبايعين ولا عند العقار او ضم اليه البائع او استباعه المشتري
او استوهبه او استره او استأجره او استودعه او استوصاه او استأجره
ان يتصدق به عليه او سلم قبل العمل بالبيع عليه او شكت بعد العمل
او كفل تخلف او كان الثمن موجدا فانظر حلول الاجل ولا يطلب او باع الشفعين
ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة او وهب من المشتري بقدر ما يصل
بالشفعة خمسة اشياء يترد بالمبيع في حق المشتري ولا يترد في حق
الشفيع اذا رده المشتري بالعيوب او خيبر الروية او خيار الشرط
او بالاقالة او انكر المشتري الشراء واسم الشفعة ثمرتها المشتري
خيار الشرط وخيار الروية او يوجب قضاء القاضي فالا شفعة للشفيع
وان ردها بعيد بغير قضاء القاضي او تقايلا العقد والشفعة
واذا اخبر الشفعين ببيع الدار بالف درهم فلم يظهر انهما تخسيرا
درهما او بكر حنطة او بكر شعير فهو على شفعته وان ظهر انهما
بيعت بعض قيمته الف او بعينه الف او بدنا قيمة الف بطلت
شفعته وان الخيرة باعت حنطة او شعير او بيعت من فلاح فلم

فظهر البيع بدراهم واحد او من غيره فهو على شفعة وان اشترى
افرحه متفرقة وللقرايح منها جاري يأخذها بالشفعة فاقبال اخذ
ما الزوايا رضي وانما المشتري لا يكون كذلك الا ان يأخذ الجميع
او يترك الجميع في رواية وفي رواية لا يأخذ الا ما جاوره اربعة اشياء
لا يكون البيع فيها مفزعة الشفعة والقسمة والاستيلاء وجارية
الابن واستيلاء الجارية المشتركة بياض رجل اخذ ارضاً بالشفعة وقاسم
خزني فيها او غرس غرساً حتى مات في يده لا يرجع الشفعة والقسمة على البائع
والمشتري بقيمة البناء والغرس وكذلك الاب لا يرجع على الابن بقيمة
الولد ولا الشريك بقيمة الولد **كتاب الاجارة** الاجارة عقد
على المنافع بعوض وشرط جواز ثلثة اشياء اجل معلوم وعمل معلوم
وبدل معلوم ومجاناً ان يكون ثنائياً في البيع جائز ان يكون اجرة
في الاجارة والمنافع تصير معلومة بثلثة اشياء بالملك واستيجار
الدور للسكنى والارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة
اي مدة كانت وقارة تصير معلومة بالتسمية في العقد كمن استأجر
ثوباً على بيعه او ثوباً على بيعه او استأجر دابة ليحمل عليه مقداراً
معلوماً او يركبها مسافة معلومة وقارة تصير بالتعيين في الاشارة
كمن استأجر رجلاً لينقل له هذا الطعام فاما استيجار الدور والحيا

والحيات للسكنى فيجوز وان لم يبين ما يعمل فيه ولا من يعمل فيها
كل شيء الا ثلثة اعمال عمل الحدود والقصار والطان واما استيجار
الارض للزراعة فالاجور عالم يستمر ما ينزع عنها او يقول على ان ينزع
ما شاء واما استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب
جائز له ان يركبها من شاء وكذلك لو استأجر ثوباً للبس فاطل فان
قال على ان يركبها فلا بد ان يلبس به فاركب غيره او البس الثوب غيره
فقطبت الدابة او هلك الثوب كان ضامناً ولا جبر على ضميريه **استئجار**
واجير حاص ولشرك كالفقار والصباع والحيات يستحق الاجر
بعمله والمتاع في يده امانة ولا جبر الخاص استأجر رجلاً شهراً
ليخدمه او يركب غنمه وليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وما
تلف بعلمه لا ضمان عليه وان استأجر داراً فلهو جازن بطالبه اجرة
كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق في العقد وان استأجر بعين
الي مكره فللمحال استأجره باجرة كل مرحلة وان استأجر لساناً استحق
الاجرة اذا اقامه عند ابيه حينئذ مرج وقالوا لا يستحق مالك شيئاً
عشرة اشياء لا يجوز الاستيجار عليه الحج والعمرة والاذان والاقامة
والاقامة والقنا والنوح واجارة المشاع في المنقسم واستيجار دار
بسكنى دار اخرى واستيجار عبد بمجدة عبد اخر واستيجار المراك

والاجار والاشجار والقصاب واستجار الاشجار ليسيط عليها اصحابها
ولو اشترى ثمره على رؤس الاشجار استجار الاشجار لبقيد الثمر عليها
او استجار طحانا ليطحن له كره حنطة بدرهم وقفيز من قفيز ذلك
وان اشترى ثمره على ارض واستجار تلك الارض مدة معلومة لله
الزهر ع فيها جاز عشرة اشياء ينفسخ بها الاجارة موت احدهما
وحراب المعقود عليه وجفاف الماء الضيعة وانقطاع الماء الحج
ولحق الاجير دين بحيث لا يمكن قضاءه الا من ثمر ما اجره وانفق
المالك منه الى الغير والارتراد مع اللحق والحجر والمخذ والسفر والافلاس
بيان ان اكثر ابل او خرج ثمر من المكاري او ابل او بدل المكان
ترك السفر واستاجر وكان في السوق ليتج فيه فذهب رأس مال
فافلس **كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة رحمه الله المزارعة باطالة
بالنصف والثلث والربع وقال المزارعة جائزة على مدة معلومة
وان يكون الخراج شايعا بينهما وهي على البعثة او جنة اذا كانت الارض
والبقر والبذر لو احدى والعمل من الآخر جازت المزارعة وان كان البقر
والبذر لو احدى والارض لا جازت المزارعة وان كان البقر والبذر
والعمل لو احدى والارض لا جازت المزارعة وان كانت الارض والبذر
لو احدى والعمل والبقر لا جازت فان كانت الارض والبقر لو احدى

لو احدى والبذر لا جازت فاستجحت المزارعة فالخراج على الشطر
فان لم يخرج الارض شتافا لشيء للعامل وان افسدت المزارعة فالخراج
لصاحب الارض ان كان البذر من قبل صاحب الارض وللعامل اجر مثله
لا يتراد على مقدار ما شطر له من الخراج عند ان حصد رحمه الله وقال محمد
لداجر مثله بالغام مبالغ وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض
اجر مثله بالغام مبالغ والخراج للعامل وان عقيدت المزارعة فاستغ
صاحب البذر من العمل المجير عليه وان امتنع الثاني فحجر على العمل ونفقة
الزهر ع عليه ما على قدر حقه ما اجر الحصاد والرفاع والدياس والتذرية
عليهما بالخصص فاشترط في المزارعة على العامل فسدت المزارعة عند عشرة
اذا شطر على العامل تفسد المزارعة الحصاد والدياس والتقية والرفاع
والحمل والتذرية والسيار وكري الانهار واصلاح المسناة وسقي الارض
وعمارتها خمسة اشياء اذا شطر على صاحب الارض لا تفسد المزارعة ان كان
الارض وبسرها ويكري الانهار ويصلح المسناة ويحصد لها
كتاب القبط القبط حر ونفقة على بيت المال وهو على دين الملتقط
ويطعم بنسبه بدرا في عاه الا في موضعين احدهما ان يكون الملتقط
ذميا فالنقطه في بلاد المسلمين او في قرية من قرىهم بنسب من
اذا ادعاه ويكون مسلما وان يكون النقطه في قرية اهل الذمة وفيه

أو كَيْسَرٌ فَيُسْتَدْرَكُ كَانَ مِنْ مَالِ الْتَقَطَةِ امْرَأَةً وَادْعَتْ نَسْبَةً لَا يَثْبُتُ
النَّسَبُ مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ادَّعَتْ أَنَّ ابْنَهَا مِنْ جُلٍّ عَيْنَةٍ وَصَدَقَهَا الرَّجُلُ
فَيَكُونُ ابْنَهَا وَلَا يَجُوزُ لِلْمَنْقَطَةِ تَرْجِيحُ اللَّقِيطَةِ وَلَا النَّصْرُ فِي مَالٍ وَلَكِنْ يَجُوزُ
لِلرَّيْضِ قَبْضُ لَدَاهِ بَعْدَ وَيَسْلَمُ فِي صِنَاعَةٍ وَيُوجَرُ وَلَوْ وَجَدَ مَعَهُ مَاؤُ شَدُّ
عَلَيْهِ فَهُوَ لِلْقِيطِ **كتاب اللقطة** اللقطة أمانة إذا شهد الملقط أنَّهُ
يأخذها يحفظها صاحبها فإن كان أقل من عشرة دراهم عرفها أياماً
وإن كانت عشرة فصاعداً عرفها حوالاً وروى الحسين بن زياد عن أبي حنيفة ^{للله}
أنَّهُ قال في اللقطة إن كانت مائة درهم أو نحوها عرفها حوالاً وإن كانت عشرة
أو نحوها عرفها شهرين وإن كانت ثلاثة أو نحوها عرفها بجمعة أو عشرة أيام
وإن كانت درهم أو نحوها عرفها يوماً وإن كانت ثمرة تصدق بها مكانها
وإذا عرفها حوالاً فلا يحضر صاحبها تصدق بها فإذا جاء صاحبها فله الخيار
أشياء أمضى الصدقة وإن شاء ضم الملقط فإن كان الملقط فقيراً جاز
صرفه إلى نفسه وإلى زوجته وإلى ابنته وإلى أبنائه إذا كانوا فقراء وإذا
كانوا أغنياء لا ينتفع بها ويتصدق بها على غيره ويجوز ألا يلتقط في
الابل والبقر والغنم وما انفق عليه بغير حكم فهو متبرع وإن
كأبامه كان وينبغي على صاحبها ألا يستغفر النقطة قيمتها فيبيعها
ويحفظ ثمنها ولا صوب إلا نفقاً وعليها ويكره بيعها على صاحبها ^{كتاب}

كتاب الغصب الغصب لا يتحقق إلا في المنقولات عند أبي حنيفة وإنه
يوسف رحمه الله الآخر والغاصب ضامن لقيمتها يوم غضبه مكبلاً أو مؤزراً
أو معدوداً مما يجوز السلم فيه فذلك ضم مثله وإن انقطع عن أيدي الناس
ولا يوجد مثله في بلد فقيمتها يوم الخصومة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
يوم الغصب وعند محمد بن بولاد نقطاع ثلثتها أشياء يوجب الخيار للمالك
في المصوب إن غضب ابنه فضة أو غصب درهم صحا فأنكست عند
فالمالك بالخيار أن شاء أخذها ولا شيء عليه وإن شاء ضمن قيمته ^{ذلك} مثل
الذئب والدراهم وانحجب جارية فارتدت عنه خير ثم قبلها خطأ
فإن المالك بالخيار أن يضم الغاصب قيمتها يوم الغصب وإن شاء ضم على أقلته
يوم القتل في ثلث نين في الأثراد قيمة أعلى خمسة آلاف درهم وينقص
منها عشرة دراهم وإن باع الجارية بعد ما زادت في يدها خيراً فإن
المالك بالخيار أن يشاء ضم المشتري قيمة ما يوم القبض وإن شاء البائع
قيمة ما يوم الغصب فلو أده المالك أيضاً الغاصب قيمة ما يوم البيع
والتسليم ليس كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما ^{عصير} الغصب
فصار عنده خلافاً للمالك بالخيار أن يشاء أخذ الخلد ولا شيء له وإن شاء
تركه وضمنه مثل ذلك العصير إن وجد وإن انقطع عن أيدي الناس
فغرم قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة والغصب ثوباً فغصبه بعصف

فالمالك بالخيار ان يشاء اخذ وضمن قيمة الصبغ وان شاء تركه وضمن قيمة الثوب
او غصب سويقا فلتدبسم فالمالك بالخيار ان يشاء اخذ وضمن قيمة ما زاد
السمن فيه وان شاء تركه وضمن مثل سويقه او غصب شاة فلتدبسم
فالمالك بالخيار ان يشاء ضمن قيمتها او سلمها اليه وان شاء ضمن نقصانها
او غصب عينا فغيبه فاخذ المالك قيمتها يوم الغصب بقول الغائب
ثم نظر العيب فان للمالك بالخيار ان يشاء اخذ النقصان وان شاء اخذ العيب
وردد العوض او غصب ارضا فبذرها حنطة ثم اختصا وهي بذرت بنت
فان للمالك بالخيار ان يشاء تركها حتى بنت ثم يقول اقلع زرعك وان شاء
اعطاه ما زاد البذر فيقوم الارض وليس فيها بذر فيقوم فيها بذر
او هدم بناء رجل وقيمة البناء مائة درهم وقيمة النقص ثلثون درهما
فالمالك بالخيار ان يشاء ضمن مائة درهم وصان النقص للهادم وان شاء
ضمن ثلثين ولا شيء للهادم من النقص او غصب غلاما فقيمة خمسة انة
فخصاه فصار يساوي الفاقاة المالك بالخيار ان يشاء ضمن خمسة انة يوم خصاه
وترك الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء عليه او دجاجة ابتلعت
لؤلؤة فصاحب الدجاجة بالخيار ان يشاء اعطاه قيمة اللؤلؤة واخذ
الدجاجة وان شاء اعطاه الدجاجة واخذ قيمة السبعة التي توجب النقصان
رجل غصب جاريتا شابة ناهدة فانكسر ثديها ياخذها ويضمن النقصان او

او غصب لاما شابا فشاخ ياخذ ويضمن نقصان الشيخة وكان
امر د فخرجت لمحمد فداك ليس يعيب او غصب ثوبا فخرقه خروفا
فاحشا ياخذ ويضمن النقصان او غصب قاريا للقران وخبان
فبني ياخذ فيضمن النقصان او غصب حارسا فولدت في يده ونقصها الولاية
ياخذها ويضمن النقصان فان كان في قيمته الولد وفاهه بالنقصان
ينجز بالنقصان او غصب عينا فاستعمل فانقص باستعمال ياخذها
ويضمن النقصان او غصب عينا فابن او زني فزوجه بالولاية ياخذ
ويضمن نقصان ما دخل عليه العيب بالزنا والاباؤ الممكن ابن قبيله
ولا زني او غصب اينة صغرا وخاس فانكسرت ان كانت تباع اعدل
ياخذها ويضمن النقصان وان كانت تباع وزنا ان شاء اخذها ولا شيء عليه
وان شاء تركها وضمن قيمة الذهب والفضة عشرة اشياء اذ تغير
المغصوب وزال الاسر وعظم المنافع انقطع حق المالك عنها ان غصب
شاة فذبحها وشواها او طبخها او حنطها فطبخها او حنطها ففعلها
سيفا او صغرا ففعلها اينة او خشبة ففعلها بابا او غزلا ففعلها
او ساجا فادخلها في بناء او در ففعلها القرا او قاله ففعلها
في ارضه فصلت شجرة انقطع حق المالك عنها ويضمن ملاك كان مثليا او
قيمة المرمك مثليا او ولد المغصوب بما وفاها ثمرة البستان ابانة

ولا يضر الغاصب للغاصب منه الا بشئ يسير بالتعدي بالجس والبيع
بعد الطلب لاربعة اشياء من المخطورات بغرم قيمته ^{الزيت} للمسلم
والسهم وقع فيه مافاة ومات والكلب المعلم والفهد وما اشبه ذلك
من المعلم اربعة اشياء لا يضر الغاصب كفى الدان ونهره ^{عنة}
الارض وركوب الدابة وخدمة العبد واجرة ردة العارية على
المستعير واجرة ردة المتأجرة على الاجر واجرة ردة المصوب على
الغاصب **كتاب الصيد والذبايح** يجوز الاصطياد
بستة اشياء بالكلب المعلم والفهد والباري والصقر والعقاب
وسائر الجوارح المعلنة اذا ذكر اسم الله عليه عند ارساله فاخذ
الصيد وجرحه وامسكه ومات حل اكله وان اكل منه الكلب لا يؤكل
وان اكل منه الباري اكل وتعلم الكلب بترك الاكل ثلث مرات
وتعلم الباري ان يرجع اذا دعونه وكل ما رجا به جرحه ^{حشيش}
او غيره فسمي عليه فجره يجوز اكله الا البندق والجر فانه لا يؤكل
الا ما ذكر ذكوة الذبح في الحلو والحر في اللبنة والعروق التي
تقطع في الذكوة اربعة اشياء الخلقور والمري والوجدان ويجوز
الذبح بالمروءة وليطة القصب وبكل شيء انزل الدم واخرى لا وطع
الا العظم والقرن والسرة كقائم والعظم كقائم خمسة عشر شئ يحرم

يحرم اكلها بالسبب ان رمى صيدا فوقع في الماء او على سطح او على شجرة
فوقع على الارض او على جبل ثم تردى منها الى الارض وما اصاب العر^ض
بعضه الا ان يخرج منه في يؤكل او رمى صيدا فاصابه واخذ فراه
الثاني فقتله لا يؤكل وبغيره الثاني قيمته الاول او عجز المسلم عن مد
قوسه فاعانه نحو سي عليه حتى رماه وقتله واصابه السهم واصابه
الحديد فرت عن سنده فمات صبرا او نصب سنانا او فضلا
على شبكة فوقع فيه باصيد فمات عنه او امسك الكلب الصيد
وطرح نفسه عليه حتى مات من قتله او اخذ حلقة فخنقه فمات من غير
ان يخرجها او جليسه رمى صيدا فسمي احدها وترك الثاني
عمل التسمية او ارسل نحو سي كلبا فزجره مسلما فان جرحه جرحا او
ذهب الكلب بنفسه للصيد وسعى عليه المسلم او يحل اكله قياسا
او ارسل كلبا معدا على صيد فرد الصيد في عذقه وانتهش منه ^{قطعة}
فاكلها لم يخذ الصيد وقتل او اصطاد صيدا فقتله وختم
عليه طويلا ثم رمى صيدا آخر فاحذه وقتله لم يحل الثاني او ارسل
كلبه وفاته الصيد فرجع ثم عرض له صيد آخر فجره فقتله او السمكة
فتلقح الماء او برده لا يؤكل عندك حنفية رجم بمنزلة الطافي
رواه ابن ابي مالك عن النبي يوسف ع^{عليه} حنفية رجم ذكره في شرح المحرم

وذكر في الجرد ان يؤكل عند ابي حنيفة رحمته الله وبدا محمد بن حمر في
قول ابي يوسف رحم لا يؤكل او في صيد الجرح فوقع عند رجل
لم يسله او صبي لا يعقل الذبح او اخذ صبي ولعب به فمان او وقع
عند ما لا يؤكل وروى ابن سماعه عن محمد بن حمر ان يؤكل ثمانية عشر
لا يخرج اكل بالسبيل في صيد السمور او من زوايا فاصابه ونفذ منه
الى صيد آخر فمات جميعا او جرح شاة فادركها صاحبها حيا فذبحها
فان مات من ذلك الجرح لا يحل ولو نذع بغيره او نذر فليقدر على اخذه
فراه به فخرج او تردى في بئر فليقدر على ذبحه فخرج في حاصره
فدفع او صاب المذبح السمور فلوله يمينا او شمالا قليلا او اصابه
او ترك التسمية على الرعي والذبح وارسال الكلب ناسيا او ارسل
مسكوبا على صيد فخرج من جوسي فانزله من جرحه وقتل او ارسل كلبا على صيد
فانتهش منه قطعة فراه فاخذ الصيد وقتل ثم عاد الى تلك القطعة
واكلها او ارسل على صيد وسمي فقتل ذلك الصيد وصيد اخر حل للجميع
او كن في موضع حتى مر به الصيد فوثب عليه واخذه او ارسل
فعرض له فاطأ ثم عرض له صيد آخر فاطأ ثم عرض له صيد
آخر فاطأ ثم عرض له صيد آخر فقتل او ارسل الى صيد وهو يري
ان شجرة او انسان وسمي فاني هو صيد حل اكله وفي سباعه

سماعه عن محمد بن سنان لا يحل وقال محمد بن حمر لا يحل الصيد بشيئين بل
يرميه وهو يريد الصيد ولا يكون الرمي يسمع حتى الصيد وان
وقع السهم في الصيد فتحامل ثم غاب عنه فلم يزل في طلبه حتى اصابه اكل
وان فقد على طلبه لا يؤكل خمسة وعشرون شيئا لا يؤكل لحمها الثعلب
والضب والضبغ والفيل والذئب والفهد والنمر والاسد والكلب
والقردة والخنازير والبغل والحمار واليربوع والقنفذ والسحفا
والخدأة والغراب الا بقع الذي يأكل الجيف وكل ذي ناب من السباع وكل
ذي مخالب من الطير والهررة والفارة والحيئة والعقرب وجميع هوام الارض
ثمانية اشياء تؤكل لحمها الا دنب وغراب النمرع والسمك والجرب
والجراد والصرته وهو نوع من الجراد ويكره اكل الفرس عند ابي حنيفة
ثمانية اشياء من الميتة يجوز الانتفاع بها القرن والظلف والعصب
والصوف والوبر والشعر والريش والعظم سواء كان مأكولا للحل او غيره
وان ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه حتى تجوز الصلوة معه الا الودج
والكلب والخنزير هذا رواية الحسن بن زياد في الكتاب في ظاهر الرواية
يطهر جلده بالدغلة ويلحقه الزكوة كسائر السباع بخلاف الخنزير
ويستحب للذبح ثمانية اشياء ايجد شفرة او لاذر يفتح الشاة وقتلها
الى القبلة ويشد قوائمها وتسمى الله تعالى ويذبحها ولا يذكر مع الله تعالى غيره

ثمانية نفر رجل ذبيحة الرجل المسلم والمرأة المسلمة والكتابي واليهودي
والنصراني والمرأهون الذي يعقل الذبح والاحرس والصبى الذي احدث
ابو مسلم او كتابي والاخر محوسبي خمسة نفر لا رجل ذبيحة هم المحوسبي والثني
والمرتد والمحرر وعترتك التسمية **كتاب الاضاح** الاضحية واجبة
على كل حر مسلم مقيم من سر في يوم الاضحية بنفسه وعن اولاده الصغار
يذبح عن كل واحد منهم شاة في رواية الطحاوي يجب عن ولد الصغير
اما في ظاهر الرواية لا يجب عن ولد الصغير كما لا يجب عن عبد قال
فاقا البقرة والبدنة فيجوز عن سبعة نفر شرط وجوب الاضحية ثلثة اشياء
اليسار والىحد والاقامة واهل المصر والسواد في ذلك سواء السوا
ما شادهم او عرض تساوي ما في ذرهم سوى المسكن والخدام والفتيا
الذي يحتاج اليه والاضحية ثلثة اشياء الابل والبقر والغنم والحي
منزلة البقر وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم النحر ويجوز لاهل
السواد الذبح بعد طلوع الفجر ويجوز لاهل المصر الا بعد صلوة العيد
والعبدة بكان الاضحية فان كان الرجل مصريا واضحية بالسواد جان
ذبحه بعد طلوع الفجر وبعد طلوع الشمس وان كان الرجل قرويا واضحية
بالمصر لا يجوز ذبحه الا بعد صلوة العيد اسنان الاضاحي اثنان
المذبح من الضان اذا كان ضخما وهو الذي لا ياتي عليه سنة اشهر والثني الابل

من الابل والبقر والمعز والثني من الابل الذي طهر في السنة السادسة
والبقر الذي طهر في الثالثة ومن المعز طهر في الثانية واليختي من الابل
منزلة العراب ايام الاضاحي ثلثة يوم النحر وومان بعد وافضل يوم
النحر عشرة اشياء لا يجوز التضحية بها العميا والعوراء والعرجاء التي
لا يمشي اليه المنسك ومقطوع الاكثر من الاذن والذنب والعجفاء التي لا تنقي
ومقطوع احدي القوائم او احد الاذنين او الالية والمولود من الوحش
اذا كانت الدم اهلية اربعة اشياء يجوز التضحية بها اذا كانت جماء
لا قرن لها او مكسورة القرن ذكر كان او انثى والخصى والثلثة وهي
المخونة والهامة اذا كانت تعتلف وهي ذاهبة الاسنان وكذلك ان بقيت
او عورت حالة الذبح باضطرابها والمستحي ان يتصدق بثلثها او
ويستفع بجلدها ويتخذ مسفرا او غبرا لا او متاعا لبيت ما هو المحتاج
اليه او يشتري به ثيابا للكلوات واربعة اشياء ذكرك يتصدق بثلثها
كتاب المئاذون ويجوز للرجل ان يان بعد في التجارة صغيرا
كان او كبيرا اذا كان يعقل التجارة ويصير مئاذونا في التجارة ثمانية اشياء
اذا قال اذنت لك في التجارة شهر او قال اذا جاء الغد فقد اذنت لك
في التجارة صار مئاذونا اذا جاء الغد واذا قال اذا جاء الغد فقد حجرت عليك
لا يصير حجورا عليك او قال لعبد اجر نفسك او قال للرجل يا بعد

والاستحسان استة اشياء لا يجوز معها الصلوة اذا صلى في ليلا تطلد
بالحرى الى جهنم لم يحضره النية في تحري القبله ثم ظهر انه صلى
الى غير القبلة او كان اكثر رايه انه صلى الى غير القبلة او شك في القبلة
فصل الى جهنم بغير تحري ولا اكثر الراي ولو ادعى اجتهاده الى جهنم
فتركها وصلى الى غير هاتين تبين انه صلى الى القبلة لم يجز صلواته في
رواية عن ابي يوسف رجع انه يجوز او وجد في ذلك الموضع يعلم
بذلك الماء او كان على غير موضع ولم يعلم بالماء وكان في ذلك الموضع
يعلم الماء فله يستألفه فيتم وصلى ثم عمل بالماء تسعة اشياء تقبل فيها
قول الواحد ان كان عدل ثقة عبدا كان او حررا رجلا كان او امرأة
او صبيغا وان لم يكن ثقة فيجهد في ان كان اكثر رايه انه كاذب ردة
عليه قوله اذا الخبر بطهارة الماء او نجاسة او دعي الى طهاره فاجبه رجل
ان هذا الخبر في حجة الجوسي او قد خالط لم يخبره او راي شيئا
في يد رجل وقال وكلني فلان يبيعه او وهب لي وسلمه الى تروانا البيعه
او قال كان لي فغصبه مني فان تجعته منه بالارضاء ولا قضاء بصدقه
واقبال لردّه بالرضا او خاصية فنكل او شهد لي به شاهدان
صدق او راي جوهر انفسا في يد رجل فقير فقال هو فلان اذن لي
في بيعه او راي عبدا في يد اجنبي فقال اذن لي مولاه في بيعه او حمل حرا

خرا او عبدا شيئا الى رجل فقال الهده لك فلان او اراد شري جارية
فاخبره رجل انها لرجل آخر فلا حسن ان لا يشتريها فان اشتريها
فروى في بيعه من وطئها وان قال انها معتقة او ولد معتقة او قال اعقها
ذو اليد لا يجوز نشرها وطئها او ملك جارية بالشراء والهبة
والبراق فاخبره رجل ان المالك كان غاصبا بكم له الوطئ قال الا كما
للمخدي ذكر في الاستحسان وان رجلا غاب عن امراته وهي رضيعته
فجاء رجل مسلم ثقة فاخبره ان امه رضيعته بافعلية ان يقبل خبره ويتزوج
باختها او يبرع سواها ان شاء فثبت الحرمة بخبره بخلاف ما اذا قال
اكدت ارضعه قبيل النكاح فان الحرمة لا يثبت بقوله وكذلك
لو كان غير ثقة فوقع عنده ان صادقه فلا يزوج بقوله وكذلك لو قال
مسلم ثقة انها قبلت ابن زوجها ثبت الحرمة ولها ان يتزوج اختها
ولبرع سواها وكذلك لو قال ان امرأتك ارتدت عن الاسلام فانه
تقع الفقة بينه وبينها ولها ان يتزوج باختها او ببرع سواها في الحائض
ان لم يكن دخل بها وان دخل بها فعند انقضاء العدة ولو قال انها
كانت مرتدة حرة تزوجها لا يقبل خبره ولا تحرم عليه لان الزنى
ينازع في ذلك ولو ان رجلا غاب عن امراته فجاء رجل مسلم ثقة فاخبره
ان زوجا طلقها ثلاثا كان لها ان يعتد ويتزوج بزوجه آخر وكذلك

لو جاءها بكتاب زوجه فبطلت طلاقها وهو غير نفقة ووقع في أكثرها
 ان هو كان لها ان تقول بذلك فتعدو تنزق بزوج آخر وذكر
 في السير الكبير ان الرجل اذا غاب عن امرأته فجاء رجل سلفقة
 فآخبرها ان زوجها ارتد عن الاسلام لا يحل لها ان تعدو وتنزق
 بزوجه آخر فكان في مسألة الرقة رويان ولو قالت المرأة طلقني
 زوجي ثلاثا وانقضت عدتي وهي عدل نفقة يحل لكل من بيعها ان يشترى
 وكذلك لو قالت ارتد زوجي وبنت منها او قالت انك لي انك اختي
 الرضاع ودام على ذلك وبنت منها وانقضت عدتي يحل للسابع
 ان ينزق بها اذا كانت نفقة او وقع في أكثرها ان يصادق خمسة
 لا يقبل قول الواحد فيها اذا اشترى شيئا فآخبره رجل ان ذلك الشيء
 لغير البائع باعه بغير امرى لا يصدق وجاز تصرفه في تزوج امرأة
 باخبره رجل وامرأة انها اخته الرضاع لا يفرو بينهما وسحب
 ان تنزق عنها ويطلقها او اشترى جاريتها فآخبره نفقة انها حرة
 لا يصدق وحل له وطؤها ولو لم يان ينزق عنها واشترى شراكا
 او طعاما فآخبره نفقة انه حرام او غصب البائع لا يصدق في الغصب
 ويصدق في الحرام او راى رجل رجلا قتل وليا له بالسيف فجد
 قتله لا يصدق وسعد قتله وسع من غاب عنه ان يمينه على

على قتله وكذلك اذا ادعى القاتل انه كان ارتد عن الاسلام او كان قتل
 وليا له بعد خمسة اعضاء من ذوي المحارم يجوز النظر اليها الوجه
 والرأس والصدر والعضدان والساقان ولا يجوز النظر الى اظفارها
 وبطنها وما بين سترتها الى ما تحت ركبته وما حل النظر من اليه حل
 غمها ومسترها اذا امر من الشهوة على نفسه وما كره النظر من اليه
 كره ان يمسّه يخرج أو يجوز له ان يسافر بها ويحملكها وينظرها ويخولها
 منزلا اذا امر من الشهوة وكذلك اذا اشترى جاريتها جاز له النظر
 الى صدرها وشعرها وعضدها وساقها وينظر الاجنبي الى الحرة الأجنبية
 الى الوجه والكفين اذا امر من الشهوة وان كان له يامس لا ينظر اليها
 اربعة نفق جواز النظر الى الأجنبية وان كان يشهره القاضي جاز له
 النظر اليها اذا ادعى عليه ما عنده او ادعت او شهد عليها او شهدت
 على شيء وان كان لشوة او امرأة اقرت جاز للشهود النظر اليها بالبرهان
 حقيقة وعيانا وان كان لشهوة او يريد ان يشترى جاريتها جاز له
 ان ينظر اليها وان كان لشهوة او يريد تنزق امرأته جاز له النظر اليها
 وان كان لشهوة وتنظر الأجنبية الى الاجنبي الى جميع جسده الا ما تحت
 سترته الى ما تحت ركبته وينظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة
 الى جميع بدنهما الا ما تحت السترة الى ما تحت الركبتين ويجوز للمرأة

ويجوز نظر الاجنبي الى الحرة
 الأجنبية وان كان شهوة

ان ينظر الى فرج المرأة ودرهاني اربعة مواضع عند الولادة
لتأخذ الولد وعند لتداوي اذا كان القرح في فرجها او درها
والفرج امرأة العينة لظهور بكانها وثبوتها والفرج اربعة
المبيعة لظهور بكانها وثبوتها ان انكر المشتري بكانها او اراد
ردها على البائع ثلثة مواضع يجوز للرجل الاجنبي مس المرأة
الاجنبية عند لتداوي اذا كان القرح في فرجها ولم يوجد امرأة
وخافوا عليها الهلاك عجز للرجل ان يداويها ويسترجع بدنها
الا ذلك الموضع وبعض بصر او امرأة ماتت في السفر ولم تجد
امرأة تغسلها جاز للرجل ان يتيمها ويبيع وجهها ويدها بالشر
ان كان محرما لها وان كان اجنبيا يلفه على يد خرقه فيضرب يديه على
الارض ثم يهاوا اذا مات رجل في السفر ولم يوجد من الرجال يغسل
جاز لامرأته ان تغسله ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها ولا يجوز
للزوجه ان يغسل زوجته ولا تغسل المكاتب والمذبة وام الولد
مولدها ويجوز للنساء غسل الطفل الذي لم يتكلم ويجوز للرجل
ان يغسل الصغيرة الذي لا تتكلم **كتاب الحدود** شرط وجوب
حد الزنا بالاقراء اربعة مرات في اربعة حجالس كما افترده
الفا حتى يكل اربع مرات وشهادة اربعة رجال او يستلحق

المقر والشهود عن الزنا ما هو لاد الزنا يطلو ويراد بدنا العينة
وزنا اليدين ويذكر ويراد بالزنا بالفرج ويراد به صعود في الجبل
فالبدن اربع يسأل فان فستروا على الوجه فيسأل بعد ذلك كيف
فان يطأوها فيادون الفرع وقد يطأوها بسايل الفرع وسمي ذلك ^{زنا}
فان قالوا ان الزنا بالفرج وادخل الله في فرجها كما دخل المبل في الجملة
فيسألهم متى زنا لا تهم فاشهدوا على زنا قد تقادروا عهد لا تقبل
شهادتهم ويسألهم اين زنا لا تهم فاشهدوا في الحرب او في عسكر
اهل البغي لا يجب عليه الحد فان قالوا ان زنا في بلد الاسلام سكنها
اهل العدل دون الخوارج ويسألهم عن نال الله لو زنا بجارية ابنه
او بامرأة خراف لا يجب الحد واشهدوا وشهادة تامة وعدلت الشهود
والزاني محصن فيأمر القاضي باخراجه الى قضاء ويرجم بالحجارة حتى يموت ويتكلم
الشهود بجرمهم ثم لا دام ثم القوم ولا امتنع الشهود عن الحد سقط الحد
في الاقرار بجدي الامام ثم القوم في كفت ويغسل ويصلى عليه وان لم يكن
محصنا يضرب مائة سوطا ثم خرا وخمس مائة سوطا حتى
تلقوا وينزع عن ثيابه من الخشوع والفرو ثلثة اعضاء لا يضرب في الحدود
الوجه والفرج والرأس عند ابي حنيفة وجرمهما الله شرابط احصان
الرجل سنة العقار والبلوغ والحريه والاسلام والدخول بحكم النكاح

الصحيح بالحرمة المنكوحه المسلمة البالغة العاقلة والحصان كل واحد منهما
شروط الثبوت الاحصان الاخر حتى العبد ولو تزوج حره نكاحا صحيحا
ودخل بها لا نصير محصنة شرايط احصان القذف ابرع كون القذف
حرأعا قالا بالفاسدا عفيفا عن الزنا وعطيا فيه حرمة فهي خمسة
وينبغي ان يكون القاذف عاقلا بالغ او يقذف قذفا صريحا كاشيا
توجب تأخير الحد للحر الشديد والبرد الشديد والمرض والحمل والثفا^س
لا تحد حتى تظهر نفاسها فان كان حده الزجر لا يؤخر شيئا من هذه
الاشياء الخمسة الاجل فانه يؤخر الحد خمسة اشياء تسقط الحد
عن الزاني موت الشهود ومرتة تم وغيبته ورجوعهم عن الشهادة ورجوع
المقرع بالقرار بان نافيلا فانه الحد اوفى وسطا او هرب المجرم فان
الرجم بالقرار بترك ولا يتبع وان كان بالشهادة يتبع ويكمل خمسة نفر
لا يجوز نظم ان يرموا بالحجارة الاب والجد والام والولد وولد الولد
وكل ذي رحم محرم منه وان فعل لا يجرم الميراث ثلثة من الحد وتضاف
على العبد حد القذف وحد الزنا وحد شرب الخمر الحد وخمسة
للبكر جلد مائة اذ زنا وللحصن الرجم بالحجار وللسكران ثمانون
جلدة اذ اسكر من النبيذ وشرب طوعا ولا يجحد حتى يزول عند السكر
والقاذف ثمانون جلدة وللسارق قطع اليمنى ولقاطع الطريق اذ اخذ

المال قطع اليد والرجل من خلاف فاناخذ المال وقتل يقطع يده
ورجله من خلاف اشياء الامانة يقتل او يضرب ولا يقطع اليد
والرجل عند ابى يوسف ومحمد بل يقتل ضربا على الارض ان شأى قتله
صلبا سبعة مواضع يندري الحد وفيها ان الزاني الشبهة رجل
زنا بجارية ابى او امه او جدته او ولدته او ولد ولدته او
بجارية زوجته او بجارية مولاه وقال ظننت انها تحل لي وولدت
جارية منهن لا يثبت نسبه الا في موضعين في امه وولد وفي ولد
ولد يثبت نسبه من الوطى وتصير الجارية اقر ولد له وغيره قيمه المولود
هذا ان الميراث يولد حيا فاما اذا كان الاب حيا لا يثبت نسبه من الحد
واقبال علمت انها لا تحل لي في ذلك كل الا في موضعين في جارية ولد له
ونافله ويثبت نسب الولد فيها كما يثبت اذا قال ظننت انها لا تحل لي
سبعة مواضع لا يندري الحد وان كان في الشبهة رجل زنا بامه اخيه
واخته وعمه وعمته وخاله وخالته وسائر اقربائه اربعة عشر نفرا
يعزرون قاذفهم ولا يجحد اذا قذف عبدا او امة او مدبرا او مكاتبا
او اقر ولد او صبيتا مجنون او كافرا او محمدا وفي الزنا او امرأة او غنة
بولد او قذف امرأة معها اولاد ولا يعرف لهم ولد او قال للمسلم يا فاسق
يا خبيث يا كافرا او قال يا حمارا او يا خنزيرا لم يعزروا واشد الضرب

والبراب التمر من رؤس الاشجار والزيتون والبقول والرباط والقنار
والعزقة والجوز والنورة والزهر بنحو والتراب والكسرين وفي الثوب
المبسوط على الجدار الى الجانب الذي يلي الطريق وفي الجوالق اذا سقط
وخرج المتاع بنفسه او سرق الجوالق كل وفي الطائر اذا شق الجيب
والكم وسقط ما في الكم والجيب على يده وفي الدابة اذا سرق ما من عاها
او ذبح شاة في الحرم ثم اخرجها واذا انقبض البيت ودخل فيه ثم اخذ
المال فاولد اخر خارج الباب لا يقطعان وفي الكتاب المعلم والعهد والبارك
وما اشبه ذلك والمحرمان عشرة وشئنا يقطع فيها الساج والقناء والا
والقندل والاولي من الخشب وما القاف في الطريق يخرج واخذ
وما حمل على حمار فساقه واخرج من الحرم او ادخل يده في صندوق
الصير في او حرمه غيره واخذ المال او جماعة دخلوا الحرم فتولي
بعضهم الاخذ والآخرين يقطعون جميعا او سرقوا ثوبا فقطع
فرده ثم سبج فسرقة ثانيا وفي العبد الصغير او سرق ثوبا بيسوط
على الجوار الى الجانب الذي يلي الدار او شق الجوالق على ظهر الدابة او
يده فيه واخذ المال وكذلك الطائر اذا شق جيبا وادخل يده فيه
او سرق الدابة او الصطبل او كان اخذ صاحبها بالجامها وناحر
في الضحراء ويسقط القطع باربعة اشياء اذا وهبها من السارق او

او باعها منه او اخرجها من فيها او ادعى العيب ملكه عشرة اشياء اخفى
بها ذوق الرحم المحرم عدم وجوب القطع بسرقته ماله ونفوس القنق
عند الملك وعدم جواز النكاح بينه ما وجاز الاجبار على الانفا
عند اتفان الدين وعدم جواز الجمع بينهما في النكاح وجواز المساقاة
بها وجواز الخلوة بها وعدم الجواز الرجوع في الهبة وجواز النظر
الى مواضع زينة من وجواز اظهار بقتبيد سائة من غير اشتياء
اختص به النبوة والابوة عدم جواز سهرادة الولد لوالديه والولد
لولده والجدة لنوافله والنوافل لجدته وعدم جواز قضاء احدها
لصاحبه وجوب مطالبة حد القذف بعد الموت والاجبار
على النفقة مع اختلاف الدين وكراهية التفريق بالبيع اذا كان
صغيرا وعدم جواز البيع اذا اشري احدهما من صاحبه من راحة
من غير بيان وعدم جواز بيع ما وكل يبيعه من ابويه ولده
وعدم دفع مال المضاربة الى ابويه ولده اذا كان الولد صغيرا
وعدم جواز بيع ما يشترى من الصغير من راحة من غير ضمان اشتياء
اختص بها الزوجان عدم قبول سهرادة احدهما لصاحبه
وعدم تنفيذ قضاء احدهما لصاحبه وعدم جواز ما اشري
احدهما من صاحبه من راحة من غير بيان وعدم جواز بيع ما وكل به

لصاحب عدو جواز شراء ما وكل به لصاحبه وعدم جواز دفع الكوفة اليه
كتاب الجنائيات القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء
وما يجري مجرى الخطاء والقتل بسبب الجور الاول فهو ما تقدم ضرب به
بسلاح او ما يجري مجرى السلاح في تقريظ الاجزاء كالجر المحدد
والجانب المحدد ولبطة القصب والرجح والسكينة والضرب بالسيف
او وجاء بحديد او شئ بطنه يعود او ضرب به يعود حديد له
حد فارماه او احرقه بالنار وجب عليه القصاص والدية والكفارة
سواء كان المقتول عبدا او ذميا او امرأة والقاتل حر مسلح بالغ ^{للقول}
ان يستوفي القصاص بالسيف واما شبه العمد فهو ان يتم ضربه
بما ليس بسلاح ولا ما يجري مجراه ولا يقتل به غالبا كالجر العظيم
والخشبة العظيمة او شريح راسه بحجر او رمه حشاه او غرقه
في الماء ففقد رية مغلظة على عاقلة في ثلث سنين ولم يترك الكفارة
عند ^{رجلته} حنيفة ^{رجلته} وقال لا يلزمه القود اما الخطاء فعلى وجهين
خطاء في القصد وهو ان يرعى شخصا فظن انه صيد فان اهو
ارعى وخطاء في القتل وهو ان يرعى غرضا فيصيد بما فوجب
في ذلك الكفارة عليه والدية على العاقلة ولا يأنف فيه فاما
ما يجري مجراه كالنار ينقلب على رجل فيقتل فكل الخطاء واما

واما القتل بسبب كراهة البشر في غير ملكه وواضع الحجر اذا تلف به ادم
ففيه كدية على العاقلة ولا كفارة عليه جل سائر طريق المسلمين
فوطيت دابة رجل او بيدها او جملها فمات لزمته الدية والكفارة
فانفخت الدابة برجلها او ذنبها او ثارت غبارا وهي تسير او حصاة
صغيرة ففقدت على شيطان او شئ على الركب واركن منه او صدقته
وهو عليها فعلى عاقلة الدية والسابع ضامن لما اصابته بيدها
دوسر رجلها او فاد فطارا فهو ضامن لما اوطئت وان كان معه ^{سائغ}
فالضمان عليه ما وان اوقف دابة في طريق المسلمين او وضع حجرا
فيقربها انسان فمات وجبت الدية على عاقلة وان انفلت الدابة
ونفرت واصابت شيئا فالتفت لا شئ على احد **باب الدية**
الدية في ثلثة اشياء في الابل والدرهم والذئبة ^{رجلته} عند حنيفة
وقال في ستة اشياء الابل والبقر والغنم والدرهم والذئبة والحمل
في الابل مائة وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون
وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت برزخ مخاض وعن البقر مائتان
ومن الغنم الف شاة ومن الدرهم عشرة اوف درهم ومن الذئبة ثمانين
الف دينار ومن الحمل مائتا حلة والدية المغلظة في شبه العمد ارباعا
عند ^{رجلته} حنيفة ^{رجلته} وابي يوسف ^{رجلته} خمسة وعشرون حقة وخمسون

جذعة وخمس عشرة من تحت خفاض وخمسة وعشرون من تحت لبون
وقال محمد بن يحيى الاثنا عشر من حقة وتلثون جذعة واربعون خلفه
وعلى الكفارة ومن قتل عبدا خطأ وجبت قيمته على عاقلته في ثلث سنين
لا يزداد على ألف دينار بل ينقص عنه عشرة دنانير وإذا ضرب بطن
امرأة حرة فالقت جنينا ميتا ففدية غرة عبدا واحدة بقدر
خمسائة بعد ان يكون مستبين الخلق او بعضه سواء كان
الجنين في كرا او انثى فان القتل حيا ثم مات فعليه دية كاملة وان مات
الاثر من القتل ميتا لا شيء في الجنين وعلى الضارب دية الاثر وان
القت ميتا ثم مات فعليه دية وغرة ويكون مورثا على
فرايض الله تعالى ولا كفارة على الضارب في الجنين وان ضرب بطن امرأة
فالقت جنينا ميتا يلزمه نصف عشر قيمته ان كان ذكرا لو كان حيا
وعشر قيمته ان كان انثى لو كانت حية وان ضرب بطن مائة فالقت
جنينا ميتا يجب قيمته النقصان الذي دخل في الامه امرين
شريك في بطنها ولد فيعتق احدها الولد ثم يضرب بطن الجارية
فتسقط جنينا ميتا ففي الضارب امر من الجنين والشريك الذي لم يمت
بل خيارا ان شاء ضم شريك نصف قيمة الجنين ان كان موسرا وان شاء
اخذ ذلك من امرته وكان ما بقى لورثة الجنين وهي ثلث الكتاب

الكتاب بموت عن وفاة خمسة عشر شيا في دية كاملة القتل والشتم
والسمع والبصر والحاجب وان اطمع في دبره برنج او غيره فلا يستمسك
الطعام في جوفه فيه الدية واذا ضرب فسلس بول ولا يستمسك
في الدية وشعر الراس اذا قلح فلم يغيب وللحية اذا حلفت لم يغيب
والاذن اذا استوعب القطع وفي قطع المار في الدية واللسان اذا قطع
منه ما يفسد الكلام والذكر اذا استوعب قطعه وفي الحشفة دية ولا
ضرب على ظهر انسان فصار بحيث لا ينزل فيه الدية واذا اقتضى امرأة
فافضاها فصار بحيث لا يستمسك البول والغايط عشرة
اشياء بحيث في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدهما نصف
الدية العين والحاجب والشفة واليد والرجل والحصى و
الالية والشدني والحيلة والاذن والليحاني وفي اشفار العينين
الدية وفي احدهما ربع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين
عشر الدية والاصابع كلها سواء في قطع اصابع يد واحدة نصف
الدية وان قطع يدا فيها اصبع واحد يلزمه دية اصبع واحدة عند
ابي حنيفة وقال ابنظر الى ما يجب في الكف والاصبع فيجب الاصبع
من ذلك وكل اصبع فيه ثلث مفاصل ففي كل مفصل منها ثلث دية
الاصبع وفي كل سن مفصلان ففي كل مفصل نصف دية الاصبع

وفي كل من خمسة الأصابع والالأسنان والالأضراس كلها سواء ولو
ضرب رجلًا ضربة فالتقى أسنانه كلها فقلبه دية وثلاثة أخماس الدية
في ثلث ستين فان بنت أسنانه لاشي على الجاني عشر في شاة
يجب فيها حكومة عدل الحارصة والدايمة والياضعة والمثلا
والسحق وذكر الحصى وذكر العين وذكر الصبي الذي لم
يتحرك بعد ومقطع الحشفة ولسان الآخر ولسان الصبي
الذي لم يتكلم بعد وغير الصبي الذي لا يعرف بصره والعين
القائمة الذاهب منها النور ومادون الموضحة والسن السواد
أو اليد الشلا والرجل الشلا والاصبع الراية وقطع الكف
نصف الصاع عد في الكف نصف الدية وفي الساعد حكومة
عدل وان قطع اليد المرفوع في الكف دية اليد وفي المرفع
حكومة عدل وان قطع اليد في الإبط في الكف دية اليد و
في العضد حكومة عدل الشجاع عشر الحارصة وهي التي
تقطع الجلد والحادشة وهي التي تحذف الجلد ولا تدي
ثم الدائمة وهي التي تحذف وتدي إلا أنها لا تبيل ثم
الدامغة وهي التي تدي وتبيل الدم كالدمع ثم الباقية
وهي التي تقطع اللحم الذي تحت الجلد ولا يبلغ الجلد التي

تحت اللحم من المتلاحمة وهي التي تفر في اللحم وهي فوق الباضعة والسمحاق
من السمحاق وهي التي تقطع الجلد والبرحى لا يبقى بالعظم واللحم الأجلافة
مرفقة ثم الموضحة وهي التي يتجاوز الجلد فوق عظم فرهاشمة وهي
التي تهشم عظم خف الرأس حتى ينصدع ثم المنقلة وهي التي تنقل العظم
من موضع إلى موضع ثم الدائمة وهي التي تصل إلى آخر الرأس وهو الدماغ
ثم الدامغة وهي التي تكسر العظم حتى يبلغ الدماغ من غير أن تقطع الجلد
الذي عليه وينفذ من الجانب الآخر وانما بمنزلة الامتيت فان كان
عمداً يجزى القصاص في الدائمة والياضعة والمتلاحمة والسمحاق رواه
أبو يوسف عن أبي حنيفة وأما الهاشمة والمنقلة والامة فالقصاص فيها
واقفت الروايات في وجوب القصاص في الموضحة وان كان خطأ ففما
الموضحة حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية
وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر وفي الجافية ثلث الدية وفي الامة
ثلث الدية فان نفذت فيها ثلثا الدية لأنها بمنزلة الامتيت
وفي رواية أبي يوسف رحمه الله في جملة هذه الشجاج ثم الدامغة وفيها
ثلث الدية وقد ذكرنا تفسيره ودية النساء على النصف من دية
الرجال وأمرش جراحاتهن على النصف من رأس جرح الرجال **باب**
القصاص ثمانية نفر لا تقتل ثمانية نفر الأب بولد والجد بحافذ

والوالدة بولدها والجدة بحقدها والوحي بمملوكه ولا بمكاتبه ولا من
ملك بعضه ولا بعد ولده والامس بالمسائر ثمانية نفر يقتل ثمانية
نفر الحر بالعبد والعبد بالحر والعبد بالعبد والحر بالحر والمسلم
بالذمي والرجل بالمرأة والكبير بالصغير والدخ بالدخ والاخت بالاخت
والبصير بالاعمى والصحيح بالزمن ولا قصاص في ما دون النفس
بين العبد بين ولا بين الحر وبين العبيد والذكور والوفات
ولا تقطع اليدان بيد واحدة ولا يعمى باليسار ولا اليسار باليمين
ولا الضحية بالمثل ولا السبابة بالوسطى ولا بالاباء ما لم يجرى القصاص
بين الوفاة فيما دون النفس والقصاص واجب في كل شئ يمكن فيها المماثلة
ان كل عمل اكمل في الموضحة وجب القصاص بقطع المارسة والاشياخضة
او ضرب رجل عمداً غير رجل فذهب ضوؤها او كسرنا آخر عمداً
ولا قصاص في كسر العظم الا في السخاينة ولا قصاص في اللطم والدفع
وقطع الزوال والدف والاتباع خمسة الندي للحملة والجنون للهدب
والذكر للخشقة والدف للمارسة والكف للاصبع **باب القسامة**
قتيل وجد في محلة ولم ير قاتله بخلف خمسة رجال منهم من
اختار ولياً القاتل بالدماء قتلوه وما علموا الدفاتر الا اذا خلفوا انقض
عليهم بالدية ولا يستخلف الوحي وان وجد في دار انشا القسامة على مالك

270
مالك الدار والدية على عاقلة عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا مدهد
وان وجد قتيلا في السفينة فالقسامة على اربعة ركاب وان وجد
في مسجد محلة فالقسامة على اهلها وان وجد في مسجد الجامع او الشارع
فلا قسامة فيه والدية على بيت المال وان وجد على دابة بسوقها اجل
فالدية على عاقلة دون اهل المحلة وان وجد في المفاز ليس بقربها
عمران فهو هدر وان كان بقربها فري بحيث يسمع الصوت فعلى اقرب
القرى اليه وان وجد في الغداة يرب الماء فهو هدر وان كان مربوطاً
على شط النهر العظيم وذلك ليس ملك لا احد فهو هدر وقال زفر رحمه الله
يجب على اقرب القرى كمال وجد على الدابة وهي تسير فان كان شط النهر
بحال يسمع الصوت من قرية من القرى فعلى اقرب القرى اليه وان كان
الشط ملكاً خاصاً فهو كالدار وان كانت ملكاً عاماً فهو كالمحلة وان كان
في نهر صغير يقوم معروفين مجريه بالماء او كان مربوطاً في جانبه فعلى
عاقلة ارباب النهر والمطر الصغير ما يقضي به الشفعة بالنسبة
وان وجد بين قريتين فهو على اقربهما من خمسة نفر لا يدخل في القسامة
الصبي والمجنون والمرأة والعبد والسكان مع الملاك عند أبي حنيفة
وهي على اهل الحطة دون المشتركين وان بقي واحد من ثلثة اعضا
اذا سال الدار منها الا يكون قتيلا ولا قسامة الف والذبح والدف

عضوا ان اسال منها الذير كور قيت لا وفيه القسما الازن والعين
باب العاقلة العاقلة اهل الديوان انظر القاتل من اهل الديوان
يخولون عنده في تلك سنين لا يبرأ الواحد على البرعة ر اهرم
في كل سنة درهم ودانقير وينقص منه والقاتل واحد من العاقلة فيما يؤذي
وان كانت القبيل لم تنسح لذلك ضم اليه اقرب القبائل وعاقلة المتفق قبيلة
مولاه ومولي المولاة يعقل عنده مولاه وقبيلته ولا يعقل العاقلة
اقل من نصف عشر الدية ويحمل عنه عشر الدية فصاعدا عشرة اشيا
لا يعقل العاقلة ويجب في مال القاتل جناية العمد والمصلح عليه الدية
ولا قتل بالقتل وقتل الابن وكل قصاص يسقط بشبهة والجناية
في دار الحرب وما دون الرش الموضحة ولا يعقل مسلم عن كفرو ولا كفر
عن مسلم ولا اهل مصر عن اهل مصر اخر وكل جناية عن مسلم اذا كان
حطاء فهو على عاقلة ان كانت له عاقلة فانه لم يكن عاقلة لا يبرأ
دمه وعقله على بيت المال ما خلا رجلين مجوسى اعتنق عبدا كمالا
او اعتنق عبدا مجوسيا فاسلم فخرجني هذا العبد فعقله على نفسه
وكذلك رجل من اهل الحرب لا عشيرة له ولا والي رجل اخر حفر
بئر في الطريق فليقع فيها احد حتى والي رجل اخر وقع فيها رجل
ومات فان دية الرجل في ماله لا نهجين والي مسلما بعد الحفر صح

صح ولادته لم ينفرد ولادته بعد الى مسلم فليقع في البئر رجل
فمات لم يصرفا ثلثا اياه من وقت الحفر من كل وجه فلا يظن ان ولادته
بعد الجناية حتى يبطل الولاد فلا يبطل لا يجب على عاقلة مولي المولاة
لا من الجناية حفره ولا يمكن هؤلاء عاقلة وقت الحفر ولا يجب على
بيت المال لا نه لو وجبت لية عليهم لم يبطل الولاد وكذا الرجل يسلم
فيو الى رجل اخر حفر بئر ان ينقل بولاده الى رجل اخر وقع فيها رجل
فمات تجب الدية في مال الخافر لا يجب على المولي اقول لا من الحفر وجد
ولا على المولي الثاني لا نه يصير قاتلا من وقت الحفر من وجه فيصير
قبل الولاد ولا يجب على بيت المال لما قلنا وكل جناية وجدت تحت
ذلك على عاقلة الا مخرج اعتنق الاب لا يلزم من الجناية المتقدمة
ولا ترجع عاقلة الامر على عاقلة الاب الذي خصلت لحدما
جناية ولد المالا عنه اذا عقل عنه عاقلة الامر ثم ادعى الاب الولد
جمع عاقلة الامر على عاقلة الاب بما عقلوا والثانية اذا مات
المكاتب ترك عبدا وابنا ففقدت عنه عاقلة الامر ثم ادعى الكتابة
فعاقلة الامر يرجع على عاقلة الاب بما عقلوا ولم يترك وفاء لكنه
ترك ابنا ولده في حاله الكتابة فادى بدل الكتابة وعتق المكاتب
لم يرجع عاقلة الامر على عاقلة الاب بما عقلوا والثاني ان المكاتب

عوفاء وترك ابنه لغيره معتقه ولم يؤد بدل الكتاب لغية مؤ
المكاتب حتى جنى الولد جنانية فمعتل عنه عاقلة الاموال ^{بها} الكنا
حتى حكم بعتق المكاتب في آخر جزء من اجزاء حقيقته فعاقلته الامر
يرجعون على عاقلة الاب بما عقولوا ولم يترك وفاء ولكنه ترك
ابن اوله في حالة الكتابة فادري بدل الكتاب وعق المكاتب ^{حج}
عاقلة الامر على عاقلة الاب بما عقولوا وكل جنانية يلزمه موجبة عاقلة
لجاني فاما يلزم في ثلث سنين في فصلة واحدة وهو يصلح بجر العمد
اذا صالح عنه ولم يقل حاله ولا مؤجلا يجب الاوجانية الرقوة على ثلثة
اجه جنانية المكاتب بوجوب السعاية عليه فان كانت جنات كثيرة لم يسع
الوفي اقل من قيمته وعاب من الجنات الا ما قضى عليه بجنانية جناها
بيده فزجنى جنانية اخرى وجبت الجنانية الثانية ايضا وكذا الجنات
المدبر ولغير الولد على المولى من جنات كثيرة وقضى بالاولي
فالاولي وان لم يقض به فليس على المولى الا الاقل من قيمته ^{ارش} ومن
الجنات وكذا الجنات العبد يقال للمولى دفعه بالجنانية او دفعه فان
مات العبد قبل ذلك بطلت الجنات **كتاب السبي**
اعلم بان الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به في موضع سقط على القين
وان لم يقم به احد من جميع الناس بتركه وقاتل الكفار واجب

لم يبدوا ولا يجب على سبعة نفر الصبي والمجنون والعبد والمرأة
والعقد والاعمى والافطع ولا يقا تل العبد الا باذن سيده ولا المرأة
الا باذن زوجها الا ان يخرج العقد فاذا جرح العبد على بلد وجب على النا
الدفع فتخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده ^{نفس} ثلثة
بخون امانهم للكفار الرجال والنساء والعبيد المقاتلة ستة نفر لا يجوز
امانهم الصبي والمجنون والمسلم الاسير في دار الحرب ومن اسلم هناك
او سلم دخل دار الحرب جازا العبد المجور ولا يجب للخنس فيما
اخذ ومن اهل الايشية بل سكر نوافيه محتفة او دخلوا فيها
باذن الامام محاربين خمسة يرضخ لهم الامام على حسب ما يري
ولا يعطى لهم سهم تارة المرأة والصبي والعبد المكاتب واهل سوق
العسكر واهل الذمة احضروا القتال للفارس سهران وللرجال
سهم واحد ويعطى الراكب على الرحلة والسفل سهم الرجل للخنس
يقسم على الاربعة اصناف ذوي القرني واليتامي والمساكين
وايت السبيل عشرة نفر لا يرضخ عليهم الخربة النساء والصبيان
والمجانين والراهبين ومشركو العرب والمزديين والاعمى ^{وايت}
والعبد وفقير غير معتل وتوضع على ثلثة نفر على اهل الكتاب
والمجوس ومشركي الجعر على غنيائهم في كل سنة ثمانية واربعين

يؤخذ منه في كل شهر أربعة دراهم وعلى متوسط الحال أربعة عشر درهما
درهما يؤخذ منه في كل شهر درهمان وعلى الفقير المعتدل اثنا عشر درهما
تؤخذ منه في كل شهر درهم ولا يؤخذ منهم في السنة الا مرة واحدة
وتفسير الطبرقات ان من ملك ما دون ثمانين او اقلها شيئا
فهو فقير ومن ملك مائة درهم فصاعدا الى عشرة آلاف درهم فهو
متوسط ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا الى مالا يتناهى فهو
غني وانما شرط المعتدل في الكل لان الجزية عقوبة فالأهل المعسر
من اهل القتال الخروج والذمة بشيئين اثنين بنذر العهد
والخروج الى دار الحرب ونذر العهد بثلاثة اشياء بلحوقه بالدار
وقتاله مع اهل الاسلام في دار الاسلام مع باغ او غيره والامتناع
من اداء الجزية والمجانبة عليه سنة نفر من اهل الحرب يقتلون
المراة والصبي والمجنون والشيخ الفاني والمعذور والعمي وان يكونوا
من اهل الرأي والتدبير يجوز قتال اخبارهم وروايتهم ولا يجوز
اخذت بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام وان افسدت البيعة
والكنيسة القديمة احادوها ويؤخذ اهل الذمة بالنسبة للسلطان
في زيارتهم ومراكبهم وملابسهم وسروجهم ولا يكرهون الخيل
ولا يعلمون بالسلاح ويحكم باب الاسلام صبيانهم بثلاثة اشياء

اشياء اذ اسبى مع احد ابويها واخرجها معا واخرج هو الى جنبا
من دار الاسلام ولحد ابويها من جانب آخر او ادخلها معاد الاسلام
في وقت واحد او ادخل احد ابويها او اقر الصبي بعد يجوز للعسكر
ان يأخذ من الغنيمة قبل القسمة اربعة اشياء الطعام والعلف والحب
والدهن والسلاح فيقاتل به ولا يبيع منه شيئا ولا يتولاه وما فضل
منه من شيء يرد الى الغنيمة **باب الردة** الردة توجب عقوبة
قطع الميراث وقطع العصمة بين الزوجين وقطع الاحصان
والقتل ويوقف اعماله وعقده في حال ردته وهذا الذم في نفسه
ولطرافه وبطلان محرم وحرمة ذبحته وحرمة تكاثر المسلمة
والكافرة وان لا يترك على ردته بالجزية والاسترقاق بلحوقه
بدار الحرب يوجب ستة اشياء حلول دينه فسخ اجارته وعقوبة
امهات اولاد من جميع المال وعقوبة مدبره من ثلث ماله وقسمته
بين ورثته واذا فعل الامانة لك كل ثم رجع مسلما مضى جميع ما فعله
الافام غير انه لو وجد شيئا ماله في يد ورثته اخذ منه وان اسلم
ورجع قبل ان يقضى لقسمة بشي من جميع ماله له حكم الاسارى
ثلاثة اشياء ان شاء قتلهم الامام وان شاء استرقهم وان شاء
تركهم احراز ذمة المسلمين ولا يجوز ان يردوا الى دار الحرب

ثلاثة أشياء لا يملكها كفاً منها بالقرميد تبرئنا ومكاتبنا وأمرنا
اولادنا ونالك عليهم ذلك والخراج الذي وضعه عمر رضي الله
على سواد العراق على كل جريب يبلغها الماء قفيزها شمي وهو الصاع
ودرههم واحد وفي كل جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم
المتصل والتخل المتصل عشرة دراهم وما سوى ذلك من المصناف
يوضع عليه ما يليج الطاقة وانما صابت الزرع آفة سماوية تسقط المطر
كتاب القسمة ينبغي للأموال ان ينصب قاسماً يبرر قسمة المال
ليقسم بين الناس بغير اجرة فان لم يفعل نصب قاسماً يقسم بالاجر ويكون
عدلاً ما موثراً عالم بالقسمة ثلاثة أشياء يؤخذ فيه قول الشكاء
ويقسم ما فيما بينهم مال مشترك بين جماعة ادعوا انه ميراث لهم قسماً
بينهم عقار مشترك بين جماعة ادعوا انهم اشتروها قسماً بينهم
اذا ادعى الملك في عقارهم ولم يذكر وكيف انتقل اليهم قسماً بينهم
ولو كان عقار ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسم بينهم حتى
يقوى البينة على موته وعدد ورثته عندنا حنيفة عشرة أشياء
لا يقسم الرقون والجواهر لتفاوتها والحم والبر والرجي الا وان
يتراضى الشركاء والجنسان المختلفان بعضهم في بعض لا يقسمها
وكذلك اذا كان كل واحد منهما يستنصر نصيب لم يقسم الا انهما

بتراضيهما وكذلك اذا طالب صاحب القليل القسمة لم يقسم ولو طلبها
صاحب الكثير قسم وكذلك اذا طالب الشركاء القسمة والدار في يد الواحد
الفائز لا يقسم وان كان في يد الحاضر ينقسم اذا قامت البينة على الوفاة
وعدد الورثة ويوضع نصيب الفائز على يد الامين وان حضر واحد
واحد لا يقسم ونصب في القسمة خيار الرؤية والرد بالعيب لا يثبت فيه
الشفعة رجلاً او قسماً داراً فلما وقعت الحدود بينهما لم يكن لأحد
طريق فان كان له حائط يمسك فتح الباب فيه والمرو فيه جازت
القسمة وان لم يكن له من حيز القسمة **كتاب الدعوى** اذا كان الدعوى
في ثوب او عباءة او عرض وهو قائم بعينه لا يسمع القاضي دعواه
حتى يحضر ذلك وان لم يكن حاضراً ذكر صفته وقيمه واذا كان
الدعوى في عقار لم يسمع الدعوى حتى يذكر حدودها وموضعها
وذكر ان في يد المدعى عليه وان يطالب به وان كان الدعوى حقاً
في الذمة ذكر ان له عليه كذا يطالب به وان ادعى احدهما الشراء
والثالث الرتبة مع القبض واقام البينة ولاتأخر بينهما فالشراء
اولى وان ادعى احدهما شراء ودعت المرأة الصداق فلهما سواء
عبد في يد رجل اقام رجل البينة ان قاضي بلد كذا اقضى به له
شهادة فهاهنا من شهدوا ان له واقله ذواليد البينة انه عبد

والمدعي بالملك من رقبته كانت له فعنداني يوسف يقضي به المدعي
وعند محمد مع يقضي به الذي اليد واذا دعي احدهما ^{القبض} الهبة مع
والآخر الرهن مع القبض فالرهن اولى عبد في يد رجل اقام
رجل بينة انما اشتراه من فلان لم يقض له به حتى يشهدوا ان
البائع كان يملكه حين باعه عبد في يد رجل اقام رجل بينة انه
اشتراه منه وهو يملكه واقام رجل البينة انما اشتراه من رجل
آخر يقضي به بينة ما وان اقام الاول البينة انما اشتراه منه واقام
الآخر البينة انه وهبه منه او تصدق به عليه او رهنه منه يقضي
له بالشراء ويندفع الخصومة على المدعي عليه بان يقره اشياء قوله
هذا الشيء او دعيته فالان الغائب او رهنه عندي او غصبته منه
او اجره مني واقام عليه البينة او قال المدعي اشتريته من
فلان فقال المدعي عليه او دعيته ذلك الفلان يندفع عنه
الخصومة بدون البينة ولا يندفع عنه الدعوى بشئ اخر
قال المدعي سرقة مني وقال صاحب اليد او دعيته فلان اقام
عليه بينة او قال المدعي هذا لي وقال ذو اليد اشتريته من
فلان غائب ويستخلف المؤمن بالله ويؤكد بذكر اوصافه
ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى ^{سبح} ويستخلف

يستخلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ويستخلف
المجوسي بالله الذي خلق النار ولا يستخلفون في بيوت عبادتهم
صفة التحليف على ابراهيم وجماد اذا دعي بشراء عبد من رجل فخذ
يستخلف بالله ما بينكما بيع ولا يستخلف بالله ما بيعت ويستخلف
في الفضة بالله ما استحق عليك ولا يستخلف بالله ما غصبت
ويستخلف في النكاح بالله ما بينكما نكاح فائ في الحال ولا يستخلف
بالله ما تزوجته او يستخلف في الطلاق بالله ما هي باين منك العشا
ولا يستخلف بالله ما طلقه بافقس عليها اثنا عشر من شئ لا يستخلف
المدعي عليه في النكاح والرجعة والغنى في الايلاء والرق والولاء ^{استلاد} والادب
والوكالة والوصاية اذا انكح الوصاية والمدين اذا المكن الوصي وارثا
والرجالون اذا ادعى الشراء واقام البائع ببيع واحد هما والشيء في يد
الآخر لا يحلف الاخر وكذلك لو محمد لهما حلفه لقا واحد هما فنكل
يقضي بشرائه له لا يحلف الاخر وكذلك لو ادعى الهبة والصدقة
مع القبض فالحاكم فيه حكم في البيع والنكاح وكذلك لو ادعى احد
الشراء والآخر الرهن والوجارة فاقربهما للمتن لا يحلف الاخر وكذلك
لو اقربهما للمشتري وكذلك لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري
هي لابني الطفل وكذلك لو انكح الوصي مالا وصي لفلان وكذلك

لو انكوت البدر الباقية الاذن والرضا بالكساح وكذلك اذا
انكر الوالي انكارها النكول على غايته او حذر نكول في المال معروضين
عليه ثلث مرات فاذا انكول قضى عليه بالمال فنكول احد المتقارفين
يلزم شريكه بالزهر ونكول في دهر المهر ان كان فيمادون النفس
يلزمه القصاص وان كان في النفس نكول نجس حتى يقرأ ويحلف
في قول الى حنفية رجح في اللعان بحبس الزوج يلقن او يكذب نفسه
فيحد وان امتنع المرأة تحبس حتى تلتعز او تصدق الزوج
ونكول البايع في المدة عليه اذا انكول يرد عليه بالعيب ونكول الواث
اذا انكر الوصاية بالثلث يقضى بالثلث ونكول الواث في النكاح
عتق عبد من التركة يقضى بعتقه وكل من ادعى لغيره شيئا فليس
ان يدعيه لنفسه ولا لغيره الذي ادعاه له الا في خصلة واحدة
وهو الوكيل لانه يقول في دعواه هذا لي وانما يريد به الموكل اثبات
النسب على اثني عشر رجلا امرأة ذات حمض طلقها زوجها وجاءت
بولد لاقل من ستة اشهر منذ طلقها ثبت نسبها امرأة كبيرة
طلقها زوجها وجاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ اقربت بانقضاء
العدة ثبت نسبها المطلقة الرجعية جاءت بولد لاكثر من ستة اشهر
فان كانت اقربت بانقضاء العدة فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر منذ اقربت

بالانقضاء لا يثبت نسبها ولا يخرجها من بدو حمل من ستة اشهر منذ اقربت بانقضاء
لا يثبت نسبها ولا يخرجها من بدو حمل من ستة اشهر منذ اقربت بانقضاء
يثبت نسبها الصغيرة التي يحتمل الجماع طلقها زوجها طلاقا
بائنا فجاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اقربت بانقضاء
العدة يثبت نسبها امرأة المتوفى عنها زوجها ادعت الحبل
فجاءت بولد ما بينها وبين ميت يثبت نسبها من ذلك كانت
لمرتد عن الحبل واقربت بانقضاء العدة فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر
اشهر ثبت نسبها وان حمله الوتره وانكول الزوج اقرب الحبل
فجاءت بولد لستين شهرا القابلة على ولدها ثبت نسبها
ويرثه واذا خالدا امرأة خلوة صحيحة طلقها طلاقا باينا فجاءت
بما بينه وبين ميت يثبت نسبها من ذلك كانت
لا يثبت نسبها الايسة طلقها زوجها طلاقا باينا فاعتدت ثلثة اشهر
اشهر فجاءت بولد ما بينه وبين ميت من ذلك طلقها ثبت نسبها
رجل تروج امرأة في عدة من طلاقها بايسر دخل بها فجاءت
بولد لاقل من ستة اشهر بعد طلاقها الاول ولاقل من ستة اشهر
من ذلك رجلا الاخر لا يثبت الاول ولا من الاخر ولا جاءت
لاكثر من ستة اشهر منذ طلقها الاول وسنة اشهر منذ ترقى

الاخر ثبت نسب من الآخر ذكر في شرح الطحاوي الاقل بانقضاء
العدة على وجهين صريح ودليل فالصريح ان يقول انقضت
ان كانت في مدة تنقضي في مثلها العدة فانها تصدق وان كانت
لا تنقضي في مثلها العدة لا تصدق والا اذا قالت سقطت سقطا
مستبين الخلو او بعض الخلو واما الدليل فهو انها اذا تزوجت بزواج
اخر بعد ما مضت مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت انقضت
عدتها فانها لا تصدق والا في حق الزوج الاول ولا في حق الزوج الثاني
والنكاح الثاني جائز ولو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ تزوج
الثاني لاقل من سنتين منذ طلقها الاول فالنسب من الاول ونكاح
الزوج الثاني فاسد ولو جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا منذ
تزوجها الثاني ولاقل من سنتين منذ طلقها الاول فالنسب ^{الثاني}
ونكاحه جائز ولو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها
الثاني ولاكثر من سنتين بعد ما طلقها الاول فالنسب لا يثبت
من الاول ولا من الثاني وهل يجوز النكاح عند أبي حنيفة ومحمد ^{للثاني}
النكاح جائز وعند أبي يوسف النكاح فاسد وهذا كرجل تزوج
امراة وهي حامل من الزنا جاز النكاح في قولها ولكن لا يقر بها الزوج
مالم تضع حملها وعند أبي يوسف لا يصح نكاحها مالم تضع حملها

ولو كان النكاح الثاني فاسدا كما اذا تزوجت بزواج آخر في عدتها
فالنسب يثبت من الاول اذا امكن كما اذا جاءت لاقل من سنتين
من الاول ولستة اشهر فصاعدا من الثاني فالولد الاول وان لم يكن
فالنسب الثاني كما اذا جاءت به لاكثر من سنتين من الاول ولستة
اشهر من الثاني **باب نسب ولد الامه** رجل باع جارية فولدت في بطنه
لاقل من ستة اشهر فادعى المشتري نسبها بغيره من ^{الجارية} نصيبه منه ونصيب ^{الجارية}
اخر ولد له ولو ادعى البائع نسبها بعد ذلك لا يسمع دعواه ولو ادعى
البائع او لا يثبت نسبها ونصيب الجارية اخر ولد له ويرد النصف على
المشتري ولو ادعى جميعا معا وخرج الكلا ومنهما جميعا فدعوى البائع
اولى ويرد النصف ولو ادعى البائع حتى اعتقها المشتري فعند ذلك
دعوى البائع لا تصح لانه ثبت ولدها منه ولو اعتق المشتري
الولد دون الآخر فدعوى البائع غير صحيحة وكذلك لو مات الولد في
ادعى البائع لا يصح لانه امومية الولد تتبع لثبات النسب والميت
مستغن عن ثبوت النسب ولو اعتق المشتري الآخر دون الولد
اولادها او ادعى البائع نسبها لم يثبت نسبها
ويوفر له حصته في الولد من ثمنه ولو مات الآخر قبل المعتق
والندير والاستيلاء ثم ادعى البائع نسب الولد يثبت النسب

وعتق الولد ويرد جميع الثمن عند أبي حنيفة رحمه الله لا يظهر الجارية
أو ولد له ورجل يبيع أم ولد فهاكت عندي المشتري لا يكون
مضمونة عليه فلذلك يرده جميع الثمن وعندها تكون مضمونة ويرد
الثمن مقدار خصته الولد وإن ولدت في يد المشتري بنتا لا قل
مستة أشهر فولدت البنت ابنا فاعتق المشتري الابن ثم البائع
ادعى نسب البنت يثبت نسب البنت وبطل عتق الابن وكذلك لو
ولد في بطن واحد فاعتق المشتري أحدهما ادعى البائع نسب الثاني
يثبت نسبه ما منه وبطل العتق وإذا جدت أم الرجل فولدت عنه
غلاما فكبر الغلام فزوجها المولى أمته فولدت له غلاما ثم ادعى المولى
بائع الغلام الأسفل واعتق المشتري ثم ادعى البائع ادعى الغلام
أن ابنه يثبت نسبه منه وإذا ثبت نسبه يظهر أن الثاني ابنه
وأنه عتق عليه كان البيع باطلا ويجب على البائع رد الثمن على المشتري
ولو لم يرد الغلام الذي عنده ولكن ادعى الغلام الذي باعه
واعتق المشتري فدعواه باطل لأن ولده ثبت المشتري وفي
تصحيح دعواه ابطال الولد وأنه لا يقبل الا بطل جارية مع ولدها
في يد رجل ولدها الآخر في يد رجل آخر أصغر أو أكبر أو كانا قدام
فادعى رجلا من كل واحد منهما أن الولد من منه وإقام البيينة يثبت

يثبت نسبه ما كان الجارية في يد جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل
أن ذا اليد تزوجها منه ولدت منه وادعى ذواليد أن هذه الجارية
للمدعى زوجها مني وإقام البيينة يثبت نسب المولود منها وعتق يتوقف
حكم الجارية لا يطاؤها المحدثا إذا مات أحدهما اعتقت الجارية
فأقول ذواليد تزوجها بغير إذن مولدها والولد مني وإقام البيينة
وقال المولى الولد مني وأما سريتي فثبت نسبه من الزوج وعتق الولد
بأمر المولى والجارية في حكم أم ولد وعتقت بموت المولى **باب**
الاستثناء خمسة أشياء يبطل فيها الشرط والاستثناء جميعا رجل يبيع
جارية واستثنى ما في بطنها المصباح البيع ولو قام على جوارحها وأغنام
واستثنى ما في بطنها يصح القسم ولو جرد أرا أو رخصا بجارية
واستثنى ما في بطنها المصباح الرهن خمسة أشياء إذا استثنى ما في بطنها
لم يصح الشرط ودخل الاستثناء في المستثنى الهبة والصدقة
والنكاح والخلع والصالح عن دم العمد **كتاب الشهادات**
الشهادة فرض يلزم في الشهود أدائها ولا يسعهم كتمانها عند مطالبة
المدعي إلا أن في الحد وحجيرة السر والاعلان والسر أفضل
وشهادة السرقة بالمال يقول الخذ ولا يقول سرقة والشهادة
على أربع مرات شهادة في الزنا يعتبر فيها البعده عن الرجال ولا تقبل فيها

شهادة النساء وشهادة في سائر الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة
رجلين لا تقبل فيها شهادة النساء وشهادة في سائر الحقوق ^{حكم} ولا
تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وشهادة فيما لا يطالع
الرجال مثل البكارة والولادة والعيوب بالنساء تقبل فيها شهادته
امرأة واحدة عدول ولا بد في ذلك كل من العدالة واللفظة الشهادة
فلم يذكر الشاهد لفظ الشهادة بل قال اعلم واثبت من تقبل شهادته
خمس شتيا تقبل فيها شهادة رجل واحد رؤيته هلال رمضان
وأفلاس المحبوس تقبل فيها شهادة رجل واحد ونحلي سبيل والمترجم
عن الخصم إذا لم يعرف القاضي لسانه والمزكي وعلى الموت إذا شهد رجل
عند جليته على موت رجل وسعها أن يشهد على موته وقال محمد
المزكي والمترجم لا يكون أقل من اثنين خمس شتيا سمع شهادته فيها
بالشبهة والاستفاضة ولادة الحاكم والنسب والتكاح والموت والولادة
وما ذكر في الولاء فهو قول أبي يوسف الأخر وذكر الطحاوي قول محمد
مع أبي يوسف وأما على قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف
الأول لا تقبل ما لم يعاينوا العتاق أربعة نفر إذا رآه القاضى ^{شهادتهم}
ثم أعادها تقبل عبد يشهد فرد ثم أعادها بعد العتق والصبي
فرد ثم أعادها بعد البلوغ والإمام يشهد فرد ثم أعادها بعد عود

عود البصر والكافر يشهد فرد ثم أعادها بعد الإسلام ^{خمس شتيا}
لا تقبل فيها الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى إلى القاضى حد الشر
والسرقة والقصاص وحد شرب الخمر وصفة الأشهاد أن يقول
شاهد الأصل لشاهد الفرع أشهد على شهادتي أن فلان ^{فلان}
أقر عندي بكذا فلان وأشهدني على نفسه وأن لا يقبل الشهادته
على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلان
بفلان أشهدني على شهادتي أنه يشهد أن فلان بفلان أقر عني
بكذا أو قال لي أشهد على شهادتي بذلك ويجوز تعديل شهود الأصل
شهود الفرع وأنكر شهود الأصل الشهادة لا تقبل شهادته
شهود الفرع والشهادة على الشهادة تقبل بثلاثة شرايط ^{اليمين}
شاهد الأصل أو يغيب سيرة ثلثة أيام فصاعدا أو مرضا مرضا
لا يستطيع حضور مجلس الحكم الناس أحراز في أربعة أشياء
إذا قال المدعي عليه الشهود عبيد أو قال القاذف كان المقذوف
عبدا أو قالت العاقلة كان المققول عبدا لا يلزمه الدية أو قال
للماني الجرح عبيد لا قصاص على القول قوله ويكلف المدعي أخضا
اليمين على حريته اثني عشر نفرا لا تقبل شهادتهم اللهم شهادة ^{الجد}
لنافلة وشهادة النافلة للجد وشهادة الأجير لاستاد ^{ستاد} ولا

لا جرم وشهادة الشريك لشريكه فيما كان مشتركاً وشهادة أحد
 الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لعبده ومكاتبه ومدبره وامرأته
 وشهادة الجارية لها من مالها والمدافع بها من ثلثه وعشرون من ثلثه
 شهادة من نقص في امر الصبي والمجنون والمعتوه والمحدود في القدر
 والاخرين ومعلن الفسوق وشارب الخمر غير ثاويل والمخنث
 والناتجة والمغنية وعدم الشرح على الله ولا على الطبيب ومن
 يغني للناس ومن تركب كبيرة يتعلو بها الحد ومن دخل الحمام
 بغير اناء وكل التراب ومن يلعب بالنرد والشطرنج ومن يبول
 على الطريق والاعمى سواء عي بعد التحمل او عي قبله والخنى المشكل
 والمستحل بشهادة الزور على مخالفة من اهل الاهواء واهل الكفر
 على المسلمين ستة عشر نفر تقبل شهادة من مع النقص والبدع
 شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم وشهادتهم
 اهل الاهواء والبدع الخطايب وهو قوم من الروافض وشهادتهم
 الاقل والخصي وولد الزنا والخنى وشهادة من تجتنب الكبر
 وشهادة العرق على العرق وشهادة الصديق لصديقه وشهادة
 الاخ لاخيه ولعمدة شهادة الرجل لابنه وابيد وامرأته
 والمحدود في الزنا بعد ما قاب والمحدود في الخمر بعد ما تاب اذا

رجل اقل من
 وهو الذم في
 محرم

اذا شهد احدهما بالبيع والهبه والرهن والصلح والخلع
 والطلاق والعتاق والاخر تشهد على الاقرار به واختلفا في الثمن
 والمكان في هذه العقود تقبل الشهادة الا في موضعين في النكاح
 اذا اختلفا في مكانه وزمانه لا تقبل شهادتهما ابراً شيئاً يجوز
 للرجل ان يشهد به اذا سمع اقراره وان لم يشهد به على ذلك السبع
 والاقرار والقتل وحكم الحاكم ثلثة اشياء لا يجوز ان يشهد به
 باليمين على ذلك اذا سمع شاهد يشهد رجلاً في حارة فداو سمع
 شاهد يشهد رجلاً على الشهادة او اري حطه في ذلك لا يحل لان
 شهد عليه ذكر الشهادة او بوجيفة لا تقبل الشهادة على جرح
 الشاهد الا ان يشهد على اقرار الشاهد انه شريكه او وكيله
 في شيء خاص فيه او هو محدود في قذف او عبدة واذا وجد الشاهد
 او محدود في قذف فعلى الحاكم ان يرد المال ولا ضمان عليهما
خمس هو اضع لاضمان على الشهود بالرجوع عن الشهادة في الكفارة
 والكفاية بالنفس وفي القتل العمد وفي الطلاق وبعد الدخول وفي
 تكذيب شهود الاصل شهود الفرع باقرار الشاهد هم
 على شهادتنا ثمانية اشياء شرط في حواش تحل الشهادة ان تعرف
 المقر بعينه واسميه ونسبه وعقله وبلوغه ورشد وعلمه

الحيد
 عدم الضمان في
 والمحدود في القذف



بما اقر به طابعاً وعلمه عليه شهادته وان كان جاهلاً بمعنى الشهادة
لروعيه وان يقر عليه الكتاب عن اقل الى اخره وان كان عجمياً الخبر
باب المقادير المقادير ثلثة احكام تدل على يوم واحد وهو
نفقة المضارب ان انصرف في بلد له وهي كبيرة ان كان كل الزوج في السفر
في نفقته في مال نفسه وان لم يكن الزوج في يومه ان خرج
الى السوا يوم ما نفقته في مال المضاربة والطلاق البائنة خرجت
بولدها الى موضع يقدر الزوج ان يزور ولد في يومه لذلك
وان خرجته الى موضع لا يقدر الزوج ان يزور في يومه يخرج وجاز
المسح على الخفين للمقبر مقدر يومه وليدة خمسة عشر من الاحكام تدل
على ثلثة ايام بشرط الخيار في العقود والقصر والافطار في السفر واكل
الحيض وتأجيل الشفيع في النكاح وجواز الصلوة على القبور وتأجيل
المرتد في قبول الاسلام وتأجيل الحضار المدعى البينة اذا قال
ان لي بينة حاضرة واخذ الكفيل المدعى عليه ومنع الزوج عن
زوجته اذا ادعت المرأة الطلاق وقالت ان لي بينة حاضرة اذا
احضرت شاهداً واحداً وقالت ان لي شاهداً آخر وجوب الجعل بقدر
باعتار مدة مسيرته ثلثة ايام واكثر كغيره وجواز التضيعة في ثلثة
ايام وصورة المتعة في الحج ثلثة ايام وصورة كفارة اليمين ثلثة ايام

ايام واستيفاء قاطع الطريق على الصلب ثلثة ايام وخمسة عشر مقدرة
بثلثة اشياء المسح على الرأس مقدر ثلث اصابع والمسح على
الخف مقدر ثلث اصابع واصابع اليد والخمر في الخف مقدر
بثلث اصابع واصابع الرجل والطلاق مقدر ثلث وحكم الحاكم
بالنكول مقدر بثلث عضات حكمان يدوران على خمسة عشر يوماً
تطهير المسافر نفسه على الإقامة واكل الطر خمسة عشر يوماً حكماً
يدوران على سنتين اكثر الجبل ومدة الرضاع عند النسيء
ومحمد رحمهما الله اربعة اشياء يدور على سنتين اشهر الحية والزمان
والدهر واكل الجبل اربعة اشياء مقدرة بعشرة دراهم اقل المهر
ونصاب السرقة ونقصان قيمة العبد عن دينه والحمل لزوم المال
بالاقرار بدراهم كثيرة حكمان يدوران على درهم واحد اذا قطع
يد جده فصالح منه على عشرة آلاف درهم ينقص منه احد عشر
فالدهر الواحد للتمييز بين قيمته النفس ينقص عشرة فنقصان في اليد
احد عشر والجعل اذا كانت قيمة العبد اربعين درهماً يكثر من الجعل
تسعة وثلاثون درهماً ينقص درهم واحد عند محمد **كتاب ادب القضاة**
ويصلح للقضاء من اجتمع فيه ثمانية اشياء الموثوق في عقله ودينه
وعفافه وصلوحه وعلمه وعفته بالسنة والوفاء والثأويل

وستستجزي من مضي قبله القضاء ولا يصلح للقضاء من لا تقبل
شهادته مثل الاعمي والعبد والمحدود في القذف ولما المراءة
فصل في القضاء في اموال دون الحدود والدماء ولا يجوز قضاء
اهل الذمة على المسلمين ولا يستخلف القاضي غير الابدان الايام
وتفويض خمسة نفر لا يجوز ان يكون كاتب الحكم الصبي والعبد ^{المكاتب}
والذمي والمحدود في القذف وشروط جواز ان يكون عفيفا مقبولا ^{القول}
والشهادة ويجوز كتاب القاضي الى القاضي في المصربين او قاضي مصر
قاضي الرشايق ولا يجوز من قاضي الرشايق الى قاضي مصر ويكره تنفيذ
الحكم في عشرة احوال في حال الغضب والجوع والمطش والحابس
والخاق والراكب والماشي والتاعس والمريض والوجع ويقضي
في حال اجمع لذهنه وعقله وفهمه وتحضر جماعة من اهل الفقه مجلسه
ان كان لا يدخل خمسة حضورهم اربعة اشياء ^ض يجوز للقاضي فعلها
الفتوى في العائلات وعيادة المريض وحضور الجنازة واجابة الدعوى
العامة اربعة اشياء لا يجوز للقاضي فعلها الخلوة مع احد الخصمين
والاشارة اليه والتلقيب لدواعي الجانية الدعوة الخاصة وقبول الهدية
من غير ذي الرحم المحرم ومن غير من كان اعتاد قبله والفتوى
في الاحكام لاهل بلد والبيع والشراء في مجلس القاضي وان ^{ينقض}

ينقض قضاء من قبله اذا كان مما يسوغ فيه الاجتهاد وتختلف فيه
الفقهاء وينقض ما لا يسوغ فيه الاجتهاد مثل القضاء بشهادتين
وجواز نكاح ابنة من الزنا ولا يقضي بعلمه في الحدود ولا في حد القذف
ويقضي في اموال وفي قصاص وما هو جوع العباد اذا علم في حال
قضاؤه عند اني حيفته محمد الله ولا يقضي بالجد في حيفته ^{شهادة}
شهود لا يحفظ انهم شهدوا عند اني حيفته محمد الله وقالوا يقضي اذا
كان تحت يده وحده ستة نفر لا ينفذ القضاء لانه يقضي لنفسه
وولده وابويده واجداده وان علوا واولاد اولاده واسفلوا وزوجاته
ولزوجها اربعة من الشهود لا يسأل القاضي عن عدلته ^{الطينة} شاهدي
وهو ان يسمع من القاضي كطابع فيدفع اليه خاتمه فيرده كطوب فيدعي
صاحب الحق عليه رد الخاتم فان كسر فشهد عند القاضي شاهدان
عليه يسمع منهما ولا يسأل عن عدلتهما وشاهدي العدوي وهو ايدي
حقا على غائب عن المصر والتمس من القاضي ان يكتب الي السلطان ^{الخصم}
فلا يجيب حتى يشهد شاهدان عليه بذلك الحق يسمع القاضي ^{دتهما} شهادتهما
ولا يسأل عن عدلتهما وشاهدي الغريب اني رفعت الزفاح التي
يدعونها ببدء بالغرم فان ائقدهم اليه غريب سأل من علم انه غريب
فاذا شهد به بشاهدان يسمع القاضي ولا يسأل عن عدلتهما

وشاهدي تقديلا العلانية ان الشهود اذا حضروا عند القاضي
وعدوا عنده حال قول القاضيه هو لا يعدلوا فيما يقولون فيهم
فاذا عدلوا هم علانية لم يسأل عن عدالة الذين عدلوا هم غسنة
جان للقاء تخليفهم من غير ان يسأل المدعي تخليفه الشفيع اذا
طلب الشفيع تخليفه القاضيه بالدها سئل الشفيع عن حكمه بها والمشتري
اذا اراد البيع بالعيب يخلفه القاضي بالدها رضيت بالعيب ومن
ادعي دين في التركة يخلفه القاضي بالدها ما قبضته ووديعته ثوبا
في يد رجل وطلبت امرأته ان ينفق منها فيقضي لها بها ورجل اشترى
جارية فانبت عند القاضيه لها نرجس وجأ يخلفه القاضي بالدها ما علمت
ان لها نرجس او طلق من غير ان يسأل البائع ما يقضي له بالدها
باب في تنفيذ القضاء وعدمه اثني عشر موضعا يلزم القاضيه
تنفيذ قضاء قاض كان قبله رجل وطى امرأته او بنته او فرج الامر
الى قاض شافعي المذهب فلم يهرج في قضيه بالجل فللقاض الخفي
ان ينفذ قضاءه وكذلك شافعي اذا قضى بالجل الى الطلاق قبل النكاح
فللقاض الخفي ان ينفذ قضاءه وكذلك في العتق قبل الملك وكذلك
بيع المدبر وكذلك في الطلاق للمكني بالرجعة وكذلك في طلاق
المكره بعد الوقوع وكذلك في جوارز السيد في الجوارز وكذلك في

في رد المنكوحه بالعيب وكذلك في قضاء بشهادة النساء وحدهن
فيما لا يطلع عليه الرجال وكذلك في قضاء بشهادة اهل الذمة
على اهل الذمة وكذلك في قضاء بشهادة قديمي ذلك في القتل
بالقسامة وكذلك في متعة النساء قال الكاظمي وذكر في شرح
ادب القاضي للحصاف القاضيه اذا قضى شاهدي او يقتل
بقسامته فان القاضيه الثاني لا ينفذه اما القضاء بشاهد وتبين
فانه يخالف للكتاب قال الله تبارك وتعالى واستشهدوا بشهدين من رجالكم
فان لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان وخالف للسنة المشهورة
ولم يعتبر بخلاف الشافعي في هذه المسئلة لانهم اعاروا في المسئلة
ولا يظهر قوله بعد واما مسئلة القسامه يريد ان القتل اذا وجد
في الحلة بينه وبين اهل الحلة عدوة ظاهرة او العمد قريب حلية
الدخول في الحلة الى ان وجد قتيلا فبين وبين القتل حلية
الحلة انهما قتلاه وحلف على ذلك فلا ان يقتض منهما ويقضي
القاضيه بالقود في قول مالك وهو قول الشافعي في القديم فاذا قضى
القاضيه بالقود بالقسامه بمن الصفة وهو من يرى ذلك فرفع
هذا الى قاض آخر فانه ينفذه الا ان هذا القضاء مخالف للاجماع
وقول مالك لم يكن موجودا في الصحابة فلا يكون قوله معتبرا

وأما القضاء يجوز امتناع النساء بان قال تمتع بك فان القاضي يبطل
لانه قضاء مخالف للجماع فان الصحابة اجتمع على فساده واصلح
جوع ابي عبيد بن ربيعة رضي الله عنه وأطاف لفظ النكاح بان قال تزوجتك في شهر
فان الاختلاف بين العلماء ظاهر في قوله في شهر في النكاح وبطل التوبة
فكان الموضع موضع الاجتهاد فينفذ قضاءه فابطلت قضاؤه بالانقضاض
ابطال الحكم القاضي الاول عبد بن ربيعة في اعتقاده احدى قاض
بيوع نصفه فللقاضي الحنفى ان يبطل البيوع وكذلك جعل لرجل انسان
حق فتركه سني في طلبه فابطل قاض بتأخير طلبه فللقاضي الثاني
ان يبطل قضاءه وكذلك امره عتق عن حر العمد فابطل القضاة عفوها
وقضى بالعود لو رثته من الرجال لا عفو للنساء فللثاني ان يبطل قضاؤه
وامرأة او تم بدين او وصية بوصايا او اعتقت عبدا بغير رضا
زوجها فابطل القاض ذلك فللثاني ان يبطل قضاء امرأة قبضت صداقتها
وتجوزت ثم طلقها بزوجها قبل الدخول فقضى القاضي بنصف المهران
لزوجها فللثاني ان يبطل قضاء قاض قضى بشهادة شاهدين على
خطايب او بطلان المهر غير بينة والاولى في الثاني ان يبطل قضاء قاض
قضى بعد التلجيل في العتق فللثاني ان يبطل قضاء قاض قضى بابطال الزنا
الزوج في مهرها بعد الدخول فللثاني ان يبطل قضاء ما يظهر فخطا القاض

القاضي ينظر ان كان في القصاص فالضمان على جملته بالدية وان كان
في المال يسترد منه وان كان في الحدود فضمانه على بيت المال رجما
كان او جلد اغندهما وقال ابو حنيفة رجما كما رجما رشا الضرب الذي
هو حق لله تعالى كالقذف والزنا وشرب الخمر لا شيء عليه ولا قضى
بالحر شهادة رجلين فضمانه في مال وان كان قضى بالرجم باقرار واحد
فلا شيء عليه **كتاب الاكراه** وحكم الاكراه ثابت اذا كان الاكراه
من جهة السلطان او من جهة اللص الذي يقدر على ايقاع ما توعد به
من قتل او تلف عضو او اضرار بخاف منه تلف النفس او ذهاب عضو فاذا كان
اكراه الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر رجل بالفساد
او بوجره وان فاكراهه على ذلك بالقتل او بانه عضو او بالضرب الشديد
او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيوع وان شاء فسخه
ورجع بالبيع وان كان قبض الثمن لم يفسد اجماع البيوع وان كان قبضه كرها
فليس باجازه وعليه رد ان كان في يده فائما فان هلك المبيع في المشتري
وهو غير مكره ضم قيمته والمكره ان يضر المكره ان شاء وانكره على اكل
الميتة او بشرب الخمر حبس او بضرب او قيد لرجل له الا ان يكره بالبخس
على نفسه او على عضو من اعضاءه فاذا خاف ذلك وسعد ان يقدر على اكره
عليه ولا يسع ان يصبر على ما توعد فان صبر حتى وقع به لم ياكل

ولا يشرب فهو أثر ثمانية أشياء تصح مع الإكراه أني الإكراه رجاله يقتل
أو تلف عضو من أعضائه أو يمرض أو ينفق نفسه أو يضر عضو من أعضائه
على أن يطلق امرأة أو يتركها أو يتركها أو يحلف بطلاء
أو عتاق أو طهار أو إبداء أو عتق عبد أو إيجاب حج على نفسه أو إيجاب قبة
أو عفو عن حرم أو جيل أو كراه امرأة على قبول طلاق على مال أو كراه نصراً
على الإسهام ففعل ذلك جاز ويرجع الكرم على الكرم في الطلاق قبل
الدخول بنصف المهر أو مئة ماله والزواج على الزوج ويرجع في العتق بقية
العبد والولد للولي ومن الكرم ولا ضمان على الكرم في العتق ولا في
التكاح سواء كان الزوج هو الكرم أو المرأة وفي قبول الطلاق على مال
وفي الطلاق جرمياً ولا يلزمها المال والنصراني لو رجع عنه لا يقبل
ويجبر على الإسهام ولو كره القاتل على قبول الصلح من غيره على مال
فقبله يلزمه المال ويبطل القصاص وكذلك التدبير والاستيلاء
والرضاع واليمين والنذر مع الإكراه وعن كراهه سلطان على معصية
نحو الكفر والقتل وأخذ المال وشتم النبي صلى الله عليه وسلم أو يفعل
حتى قتل كان مأجوراً الوفى بشيء واحد وهو الإكراه على ما يلحقه عند
الضرورة نحو أكل الميتة والخمر وشرب الخمر وغيره فلا يفعل
قتل كان أمّا ولو كره على شتم محمد صلى الله عليه وسلم فخطبها أو شتمه

نصراني فشتمه بذلك النصراني لم يكفر فأشرك ما خطر به أو شتم محمداً
صلى الله عليه وسلم كفرن ثلثة أشياء لا يرجع بضمانه على الكرم إذا كرهه
على تزويج امرأة حلفت بطلاءها أو كره على شراء عبد حلف بعتقه
أو ملك فاشتراه وقبضه عتق عليه ولزمه القيمة ويرجع على الكرم أو كراه
على شراء من يعتقه عليه وقبضه ثمانية أشياء البق والمالية ينفذ مع الإكراه
إذا كرهه على هبة نصف الدار فهو هبة الدار كلها جازت الهبة أو كرهه
على هبة الدار فهو هبة بشرط العوض أو باعها أو تصدق بها عليه جاز
ولو كرهه على البيع ولا يكره على التسليم فباع وسلم جاز البيع ولا يضم الكرم
ولو كره على أن يزوج ماله فلا نفاد ودعه فملك عنده فالودع بالخيار
أرشاء ضمن المودع وإن شاء ضم الكرم ولو كره عبد الرجل على أن يقبل
تدبيره من مولاه على مال يغرم له ففعل فالعبد مل بذلك الرجل ويغرم
قيمة صاحبه وإن كان مكان العبد جارية محل لذلك الرجل وطهاها
لأنها قد دخلت في ملكه وإذا أقر العبد جلاً حتى كره مولاه على التدبير
ففعل فالولي بالخيار أرشاء ضمن الأمر نقصان التدبير وضرب الرجل قيمة
وإن شاء ضمن الأمر من التدبير ولو كرهه سلطان حتى قال كل مملوك
أملكه فيما استقبل فهو حر فملك مملوكاً عتق ولا يضم الكرم شيئاً
الوفى بشيء واحد وهو ملك الميراث لادن دخل في ملكه كما لا يصنع

فقد ولا يمكن الاستماع منه وهناك دخل في ملكه بصنع وقت العتق
يمكن الاستماع منه استثناء ملك واستثناء لملك خمسة لا يقع
مع الاكراه البيع والشراء والهبة والجارعة والقرار **كتاب المحدثي**
لخنتي كل من ذكر و فرج وتحكم باندرج سنة اشياء بالجامع بالذكر
مع الانزال والاحبال والبول عن الذكر والذكر منه عندها وعند ^{حنيفة} حنيفة
لا عبرة لا كثره ومخرجه الحلية وحكم بانها امرأة بسنة اشياء بالخص
والتدبير كندى المرأة ونزول اللبس فيهما والجامع في الفرج والبول
من الفرج والجبل فان لم يظهر شيء من هذه العلامات فهو حنفي مشكل
واحكام احكام النساء فامر في صلاة الجماعة بيبس الرجال والنساء
ويحتاج له امة تحتة ان كان له مال فانه يمكن له مال ابتاع له الا
من بيت المال فاذا اختد باعها وان مات ابوه وترك ابنا وولدا
حنفي فلا بد من سهمان وللحنفي سهم عند حنيفة رحمه الله وقال
الشعبي للحنفي بصف ميراث ذكر و بصف ميراث انثى وفسر ابو يوسف
قوله بتفسيرين كانه ابن من وجد وبنت من وجد فيجعل الثلثة
ارباع نصيبا لا يستعمل الميراث على سبعة اسهم لابي اربعة
والحنفي ثلثة اسهم وتفسير اخر انه يجعل الميراث على اثني عشر اسهما
سبعة لابي وسبعة للحنفي **كتاب المفقود** رجل غاب فلا يعرف

يعرف له موضع ولا يدري احيى هو او ميت نصب القاضى يحفظ ماله
ويقوم عليه فيؤخذ من مال خمسة اشياء نفقة زوجته والاصا غ
من ولد والاكابر البنين وابويهم اذا كانوا محتاجين واستيفاء حقوق
احكام المفقود احكام الاحياء وبعد اعلى مال في خمسة اشياء ارتدا
بعد ايام قبل الحقوق وحكم الحاكم بنبكث العهد وحلول النكاح عليه
ان كان متبعا على الاختلاف وحج ان كان متبعا على القضاء مدة لا يعيش اذني
مثله وهو مائة وعشرون سنة في هذه الاشياء كلها اذا علم منه
كان حكمه حكم الموتي في جوان تزويج نسائه وعق مدبره واتهام اولاد
وحلول دينه وقسمه مال بين ورثته ولم يرث احد مات في حال فقد
كتاب الاشربة الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهو عصير العنب اغلا
واشد ونبيذ التمر والذبيب ابطح كل واحد منهما اذني طبعته حلال
وان لم يشتد اذ اشرب منه ما يغلب في ظنه انه لا يسكر وغيره
ولا طرب ولا باس بالخليطين اربعة من الانبذة حلال ونبيذ العسل
ونبيذ الخنطة والشعير والذرة وان لم يطبخ وعصير العنب اذ ابطح حتى
ذهب لثته وبقي ثلثه واشتد فاذا اغلا واشتد وقذف بالزبد حرام
شربه ولا يوجد شرابه مالم يسكر ولا يفسق شرابه ولا يكفر مستحله
ويجوز بيعه عند حنيفة رحمه الله وحل شربه للتداوي ولا يستمر الطعام

مولى امها البتة من الذكور لا يرث بالولادة والادراج
والزوجه والادخ من الادخ ومولى العتاقة واذا ترك المقتول مولا
واست مولاة فاللا بنة عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند
محمد بن الحسن لا بنة للبائنة ولا بنة يباع الولاء ولا يورث البائنة
يتميز بها الاب عن الجد في الولد احدها لا يجوز اقرار الجد بابنه
ابنه حيا كان الابن او ميتا ويجوز اقرار الابن ان كان الابن ميتا
والثاني لا يورث الابن مسلما باسلام الجد ويورث مسلما بسلامه
الاب والثالث الجد لا يحرم العلاء والاب يحرم الولاء والراجع
ونفقة الصغير على الجد والادخ ان لا اذ لم يكن للصغير مال ولو كان
للابوان جميعا على الاب وكل صحيح طلق امرأته طلاقا باينا غائبا
وهي في العدة لم يرث الابنة طلق امرأته حين باينها رجل في
فقتل ورثته امرأته ورجل طلق امرأته حين قدم ليقتل
فقتل رجل ارتد عن الاسلام فقتل او مات خمسة مواضع نصير
المراة فارة عن ميراث زوجها مرضية ارتدت عن الاسلام فماتت
ورثها زوجها مرضية عتقت فاختارت فسحق النكاح فماتت
مرضية زوجها غير الاب والجد اختارت نفسها فماتت مرضية
قبلت ابن زوجها واباه الا الاب قبل امرأة الابن او قبل رجل

رجل بنت المرأة فماتت والغار في الطلاق على ثلثة اوجبات
ان يحلف الرجل في الصحة او المرض على فعل تفعل المرأة او يحلف
على فعل يفعل الزوج او يحلف على فعل يفعله الاجنبي اما اذا
كان على المرأة مما لا بد منه نحو الاكل والشرب والطالبه نحو لها
فان كان البمين في الصحة والحنت في المرض فماتت وهي في العدة ترث
عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وكذلك لو قد فها في الصحة والتعنا
في المرض فبانت منه فماتت هي في العدة ترثها عند ابى حنيفة وابى يوسف
وان كان البمين والحنت في المرض ورثت بالاجماع وان كان البمين
في الصحة او المرض بفعل لها بد منه نحو قوله ان خرجت من الدار
فانت طالق او كلمت فلا فافانت طالق فحنت وبانت منه فماتت
مات الزوج وهي في العدة لم ترث بالاجماع واما اذا كان البمين
بفعل الزوج في الصحة او المرض بفعل منه بد او لا بد له منه
ترث بالاجماع واما اذا كان البمين بفعل الاجنبي تفعل له
منه بد او لا بد منه فان كان البمين في الصحة لم ترث وان كان
البمين في المرض ورثت **كتاب الوصايا** الوصية مستحبة
غير واجبة وقبولها بعد الموت فان قبلها في حياة الموصي ورثها
فذلك باطل وان وصي الى رجل فقبل الموصي في وجه الموصي ورثها

في غير وجهه فليس برثة وان رثه هاني وجهه فهو رثة والموصي له
ملك القبول ويدخل الموصي به في ملكه بموته اربعة افراس لا يجوز الوصية
طهر الوارث والقاتل والمرته والحربي مستأنا كان او غير مستأنا
وان اجازها الورثة ويستحب الوصية باقل من الثلث ولا يجوز
باكثر من الثلث الا في خصلته واحدة وهو الحربي اذا دخل ارضنا
بامان وله ورثة في دار الحرب فمات هو في دارنا بوقف جميع ماله
لاجل ورثته فان اوصى بجميع ماله صح الوصية اربعة افراس لا يجوز
وصيته امر الصبي والمجنون والعبد والمكاتب سواء مات مليا او عا
رجل اوصى الى عبد والورثة صفار صح الابعاء عندك حنفية
ولم يحز عندهما لو قال اذ ابلغ ابني فهو وصي لي كني وصيا وكذلك
لو قال اوصيت الي فلان فاذا بلغ ابني فهو وصي وان اوصى لاختيه
وهو ورثة فولد له ابني جازت الوصية للاخ ولومات الابن بطلت
الوصية ولو اوصى لامرأته فطلقتها وانقضت عدتها جازت الوصية
لها ولو تزوجها بطلت وصيته وان اوصى لعبد وارثه لم يحز
ولو اوصى لابنه وامرأته جاز لربعة اشياء بضرب المولى لهنها
وان اخطأ بجميع مال الموصي ولم يحز الورثة القنوع والتدبير والمخاطبة
في البيع والوصية بدراهم ودنانير بيان رجل اعتقه عبده في سنة

رضه او دبره او اوصى باعتقه وذلك جميع ماله او اكثر من الثلث
فيضرب بجميع قيمته فيما يخص به اصحاب الوصايا وكذلك لو اوصى
في البيع والشراء يضرب بجميع المحاباة وكذلك لو اوصى بالف درهم
مرهله وكذلك لو اوصى بعبد قيمته الف درهم ضرب الموصي له
بجميع الوصية مع ساير اصحاب الوصايا وان كان اكثر من الثلث واذا
اوصى لاولاد فلا ن فالذكر والا ن في سوا سواء واذا اوصى لورثة
فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان اوصى لزيد وعمر
بنثلث ماله فاذا عمر وميت فالثلث كل لزيد وان قال ثلث
مالي بين زيد وعمر فاذا عمر وميت فلزيد نصف الثلث
الرجوع في الوصية على ستة وعشرين وجها قوله كلما اوصيت
لفلان فهو باطل وكل وصية اوصيت بها فلان فهو يقبض عمر
وعمر وحج ثم مات قبل الموصي او قال ما اوصيت به فلان فهو باطل
رجل اخر اوصى بثوب فخر قطعه وخاطه وكذلك الكتاب والصوم
ما يغزل او اوصى بغزل شجرة او بحد يد فيجعل سيفاً او فضة
فجعل خاتماً او بسويع فقلته بسم الله او بارض في فيها او يقطن
فخر خشا او ببطانة فخرها او بظها رم بطنها او بغيره فخره
فبا او يقبض فخره او كانت امة فباعها او اعتقها او دبرها



او كانت لها اولادها او وهبها او كانت حنطة فطحنها او كذلك لوقيل له
او صيت له بالامة كان هذا رجوعا في العبد وموصى له بالامة ولو
بحد الوصية لا يكون رجوعا ولو وصي لجيرانه فهو للمالكين
عند ابي حنيفة رحمه الله واذ اوصي لامرأة فهو لكل ذي رحم حرم
من امرأته وان اوصي لاقربائه فهو لاقرب الاقرب ولا يدخل فيه
الاولاد والابدان ولا يكون الا لاثنتين فصاعدا
باب المرض افعال المريض على ثلاثة مراتب محاباة في البيع والشراء
واعتاقه في حال حيوته او تديره او وصيته بالعتاق بعد موته
او وصيته بمع في محاباة والحكم في البداية ينظر في قدر المحاباة
على العتق بدا بها فربما يثني بالعتق الواقع في حياته ثم يستوي الوصية
الواقعة بعد الموت من عتق او محاباة او غير ذلك وان قدر
العتق عليه لا يبدأ بواحد منها ولكنه يحاص في الثلث جميعا
وهذا كل قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يبدأ بالعتق في المرض
على كل فعل كان منه من محاباة وغيرها سواء بدأ به او اخذ
ثم يستوي في المحاباة ثم سائر الوصايا المريض اذا قضى دينه الحق
في مرضه جاز ذلك في حق غرماء الصحة الا في خصلة من ابرزت في
في مرضه ودفع مهرها او ثأجا جيرا فرفع الاجرة فان غلب

غرماء الصحة تسوية لها في ذلك ولو اشترى شيئا في مرضه او استقر
مالا واقفقا على نفسه ثم قضى جاز ذلك في حق غرماء الصحة
ولا شركة لهم فيه **كتاب الادب والوصي** اذا اشترى ارب
والوصي ذار حرم حرمه القبي والمجنون لا يلزمهما الا في خصاله
واحدة وهو اشترى لابنه المجنون جارية وقد كانت اخر ولد
يلزمه استحسانا ولا يبيع احد من نفسه ولا يشتري نفسه الا الا
يبيع مال ولد من نفسه يشتري ماله للصغير ثلثة اشياء يجوز للا
فعله في مال الصغير ولا يجوز ذلك للوصي يبيع مال الصغير ولد
الصغير واجارة الصغير من ولد الصغير وقسمه المالك بين ولديه
الصغيرين وماذا كانت الورثة كبار اخصوا اجاز للوصي بيع التركة
في ثلثة اشياء اذا كان على الميت دين او وصي بدراهم او دنائير
او غير ذلك وكذلك لو كان في الورثة صغار وكبار عند ابي حنيفة رحمه
وقال جاز له قدر الدين والوصية وخصه الصغار احد عشر
شيئا لا يجوز للوصي فعله شراء مال الميت وقرضه واقراره بالكفا
والوصية والاداء والخط والصلح في الدين والتجارة بما له ولا ينفذ
احد الوصيين يبيع شئ من ماله مرة الوصية على ثلثة اوجب
في وجهها او بعد موته قبل القبول او كان غائبا فبلغ الخبر اليه فدفعت

بكتاب أو رسول وقبول الوصية على ثلاثة أوجه قبل في وجهه
وردها في غير وجهه أو باع شيئاً من تركته قبل العمل بالوصية أو
حيث بلغ الخبر لا قبل في قال بعد موته قبلت وتجوز لأحد
الوصيين أن ينفرد في عشرة أشياء في الكف وتجزيه وطعام
الصغار وكسوته وورده الورثة بعينه أو قضاء الدين وتنفيذ
وصيته بعينه أو عتق عبد بعينه وخصوصته في حق المييت
وقبض وإعطاء ثمانية أشياء إذا تغير حال قبل موته بطلت
الوصية إذا أوصى له بكفرى بخلة فصار بسراً أو بغير فصار
طلباً أو بطلب فصار قرناً أو بعين فصار زعيماً أو بقصيل فصار شفعياً
أو بقصيل فصار حنطاً أو ببيض فصار فرجاً أو بدجاجة فصارها
مخرجت فرجاً أو حنطاً فابتلت ونبتت أو كان بسراً فصار
بعضه طلباً وخمسته بغير وجهها الواحدة في تركته المييت إذا اشترى
الوصي أو الوارث في تركته المييت إذا اشترى الوصي أو الوارث الكفا
جميعه في مال المييت أو زرع الوالي امرأة التيتم وضمنها عنها المهر
أو اشترى لليتيم أو الطعام والكسوة أو قضى دينه من مال الوارث
خراج أرضه من مالها **باب قسم الوصي** قسم الوصي على وجهين إذا قام
مع الوصي له الورثة غيب جانبة القسمة وكذلك إذا كانت الورثة

صغاراً أقسام الوصي أصحاب الوصايا وأعطاهم ثلث وأمسك
الثلثين جازاً ولو هلك الثلثان في يد الوصي لا جوع له على أصح
الوصايا والورثة ثلثة أشياء لا يجوز قسمة الوصي فيها إذا قام الوصي
الورثة على أصحاب الوصايا الغيب لم تجز وما هلك من نصيب الغيب
فهو بينهم أو قاسم بين الصغار والكبار مع غيبة الكبار لا يجوز
وما هلك فهو بينهم وإن قاسم أحد الوصيين بغير ما صاحبه
مما لا يجوز التفرد به لم يجز القسمة وما هلك منه رجع الورثة
بعضهم على بعض وصايا المجرولة إذا أوصى بنصيب ابنه فالوصية باطلة
وإذا أوصى بنصيب ابنه جازاً فإن كان له ابناً فله الوصي له الثلث
وإن كان أوصى بينهم من مال له فله أخس سهام الورثة إلا أن ينقص
من السدس فيكمل له السدس وإن أوصى بجزء من المال يقال
للورثة أعطوه ما شئتم وإن أوصى إلى رجل فقبلها بعد موته ليس
أن يخرج لنفسه عنها إلا أن يخرجها للقاضي عنها فإن ظهر منه عجز
أو خيانة كان للقاضي أن يضم إليه ثقة أو يسبدل غيره مكانه لينفذ
الوصايا وأما الوصي وأوصى إلى آخر جازاً وإن مات ولم يوص إلى آخر
فالقاضي أن ينصب له وصياً لينفذ وصايا له والله أعلم **مسائل شتى**
سئل بالفريضة تدخل في الصلوة أم لا السنة قبل الفريضة والسنة

فالسنة فرج الدين والفريضة قوله الله اكبر سئل صلى الله عليه وسلم
 او صلوة القوم قبل له صليت صلوة جازت صلوتي وصلوة القوم
 وكنت ضامنا عندهم بشيئ من القراءة وسجدنا الشهور سئل الصلوة ماذا
 له الصلوة ثلثة اشياء امر وفعل وذكر فاهو الامر والفعل وفرض الاله
 الاخراف في التسليم وما هو ذكر كل سنة الاله ثلثة اشياء التكبير
 والقراءة والتسليم اعلوا بان بناء الصلوة على خمسة اشياء على الاول
 والعقل والبلوغ والوقت والطهارة سئل عن رجل امر الظاهر في يوم
 واحد ثلث مرات كيف هذا قيل له رجل صلى الظهر ثم ارتد عن الصلاة
 والعبادة بالله ثم اسلم ثم ارتد ثانيا ثم حضر الجمعة فامر في صلوة الجمعة
 وعرج بيقال عن من سرق من المصلين درهما او شيئا قيمته درهم واحد
 ان يقطع الصلوة فرضا كان او نفلا والله اعلم **كتاب حقوق المسجد**
 حقوق المسجد اثني عشر شيئا احدها التسليم على القوم اذا كانوا جلوسا
 واذا كانوا في الصلوة او لم يكن احد يقول السلام علينا من ربنا وعلى
 عباد الله الصالحين والثاني ان يصلي ركعتين لما روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لكل شيء خيعة وخيعة المسجد ركعتان وروي عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي
 ركعتين والثالث ان لا يتكلم فيه بلام الدنيا لما روي عن النبي صلى الله عليه

مكارم في المسجد

عليه وسلم انه قال من تكلم بلام الدنيا في المسجد احبط الله تعالى عمله
 اربعين سنة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سياتي علي
 امتي زمان احاديثهم في المساجد وامر دينهم ليس لله تعالى فيه حاجة
 فلا تجالسوه وروي عن خلف ابن ابوت ان كان في المسجد فدخل
 غلامه يسئال شيئا فقار وخرج من المسجد فاجابه فقيل له في ذلك
 فقال لا تكلم في المسجد منذ ثلثين سنة فكرهت ان تكلم اليوم والثاني
 ان لا يسئل السيف فيه والخامس ان لا يطلب الضال فيه والسادس
 ان ينزه المسجد عن الخفاسات والقاذورات والصبيان والمجانين
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانا
 وجانينكم وبيعكم وشراءكم وسئل سيوفكم ورفع اصواتكم واقامة
 حدودكم وخصوصا ما تكره والسابع ان لا يبيع فيه ولا يشتري والثامن
 ان لا يتخطى رقاب الناس لانه يوذى المؤمنين واذى المؤمنين ان غدير
 لقوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات والتاسع ان لا يصح
 ولا يمتخط لما روي عن انس رضي عنه انه قال في المسجد من روي الخبيث
 كما يروي الجلالة والبار والعاشرة ان لا يقام فيه الحدود والحادي عشر
 ان لا يدعى جليلا ولا فيه استخفافا بالمسجد والثاني عشر ان لا يكون فيه
 ذكر لله تعالى لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخلتم

رياض الجنة فارتعوا قيل يا رسول الله وما رياض الجنة قال المشي
قيل وما الرقع فيه قال الرقع تقول سبحان الله والحمد لله إلى آخره
باب الاذان شرائط الكون عشرة اشياء اوله ان يكون عارفاً
بوقيت الصلوة في رعاها ويحفظ الخلوة وان كان غائباً لا يخط
عزاً في مسجد ولا يطول الصلوة بين الاذان والاقامة
ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقول الحق بين الغنى والفقر
ويطلب الاجر باذنه عز الله تعالى ولا بد من على الناس وينظر الامام
قدراً لا يشق على الامام ولا يغضب على احد اذ الخدم مكانه
في المسجد والقاذورات والصبيان والمجانين ويعرف تفسير
الاذان فان لكل كلمة منها ظاهراً وباطناً قوله الله اكبر الله اكبر
تفسيره اعظم الله اعظم ثم الله اعظم وشغلوا بوجوب فاشتغلوا بعلمه
واتركوا اشغال الدنيا وقوله اشهد ان لا اله الا الله تفسيره اشهد
واحد لا شريك له ومعناه ان الله تعالى امركم بامر فاتبوا امره فانه
لا ينفعكم احد الا الله ولا ينجيكم احد من عذابه الا الله وقوله
اشهد ان محمداً رسول الله تفسيره اشهد ان محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم
اليكم لكي تؤمنوا به وتصدقوه ومعناه امركم محمد صلى الله عليه وسلم
بالجماعة فاقبوهها ولا تؤخرونها وقوله حي على الصلوة تفسيره

تفسيره حانت لكم الصلوة فاسرعوها بالاذان ومعناه ان الله تعالى
امركم بالصلوة خذوا امره واطيعوا امره وقوله حي على الفلاح تفسيره
اسرعوا الى النجاة والسعادة ومعناه ان الله تعالى جعل الصلوة سبباً
لنجائكم وسعادتكم فاقبوهها وادوها في وقتها وقوله الله اكبر الله اكبر
تفسيره ما ذكرنا وقوله لا اله الا الله تفسيره اعلموا انه واحد
لا شريك له ومعناه اخلصوا صلاتكم لوجه تعالى كما هو واحد
باب شرائط الاقامة شرائط الاقامة عشرة ان يكون قارئاً الكتاب
الله تعالى ولا يكون لحاناً لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال يؤمركم اقرؤكم كتاب الله تعالى ونجسكم التكبيرات لما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال التكبيرات جزء والاذان جزء
وامر كوعده وسجود ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا اعزني الذي علمه الصلوة ثم ركع حتى تطمس بكعب الخبز إلى آخره
ولا يطول القراءة في الصلوة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اقرؤ ما قبل يصل
به صلوة اضعف فاست فيه من الصغير والكبير والمريض والمسافر وذوي
الحاجة ويظهر بدنه من الجراح والشبهة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من كان في ثوبه حيط من حرام لم يقبل صلاته أربعين يوماً

علا فذر ان صحة صلوة القوم متعلقة بصحة صلوة الامام والنجاسة
يمنع صحة صلوة ولا يدخل في الصلوة حتى يستغفر لله تعالى نفسه
والؤمنين والمؤمنات فامرهم مقام الشفعة لما روي عنك عن
العلاء انه قد مر الامامة فوقع مفشيتا عليه فلما افاد قيل له في ذلك
قال خطر بها الي هب كل من القوم يعرفوك الم عرفك ولا يحض نفسه
بالدعاء فان اذا حضر نفسه بالدعاء فقد خان حرمه ولا يؤخر القوم
الا برضاهم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اقر قوما
وهلم كان هو من فعله لعنة الله والملائكة والناس اجمعين
واذا نزل غيب في المسجد يستأله عن حاله وحاجته ويتعاهد
وهي اسباب **كتاب الفاظ الكفر** تسعون لفظا بصير المسلم ^{كافر}
ان يقول لله تعالى ولدا وشريكا او زوجة او جاهلا وعاجزا ^{ولا يؤمن}
بكتاب من كتب الله تعالى او عاب محمد صلى الله عليه وسلم او صغر
عضوا او اعضاءه على وجه الاستهزاء بان قال بايك دستك روي
على وجه الاستخفاف او قال الحز والتنا واللوطة ليس بحرام او محمد
فريضة من فرائض الله تعالى كالصوم والصلوة والزكاة والفصل والنجاسة
او محمد وعدا او عيدا ذكره الله تعالى في القرآن عند النزول وفي القبر
وفي القيمة والميزان والصراط والحساب والجنة والنار او كذب شيئا

292
شيئا مما ذكر الله تعالى في القرآن وكذلك جحد الاخبار المتواترة
في الشريعة او قال لمدينه يستأمر كسر توخذ اي جهاني او قيل ^{حكمة}
تعالى ذلك فقال من حكم خد اي جهه دائم واستخلف وقال من سوكند
بطلا وخواهم بن خد اي خواهم وكذلك قول الناس سوكند ندرست
نيدك است ونه دروغ وقيل لرجل لم لا تقراء القرآن فقال سيرة
از قرآن او قيل له لم لا تصلي فقال سيرة ندرست از نماز كردن او قال
تاي كنم اين تاوان او قال للزكاة تاي دهم اين تاوان او انكر آية ^{كتاب}
تعالى او عاب في القرآن يا خطاي كرد ولوا كن سورة المعوذتين
انك من علمك لا يكفر به وانك من عاميا يكفر به او اسلم نصراني فمات
ابواه على الكفر فقال باليت لم اسلم حتى ورثت منهما او قال كافرا اسلم
اعرض على الاسلام فقال لا ادري او قال حتى الفد او قال اذهب
الي عالم او قاهر كافر من المجلس وقصد بان يسلم فقال له العالم الجلس
الي آخر المجلس او قال اسلم خد اي تعالى مسلما في ان توستاناد وكذلك
لو قال مسلما اميت يكفر من جميعا الداعي والمؤمن او قال من فلا
نيكون تو انرد يد خواهر كه او كافر شود يكفر في الحال او قال الي الجنة
والنار والظلم وقيل المسلم كان حلالا او قال المسلم كشتن حلال ^{است}
في انك انردي نزار وبيده است با كشتن مسلمان ياهر ندي

او قال مال فلان مراحلاست و او را حلال ندکرده است
او قال لنبی الانبیاء علی وجه العداوة لینه یکس نبیا او قال خدا
عز وجل حکم است فقال خدای تعالی حکمی را نه شاید او قال لو احد
من هر ساعت از کل جون تو کنم و مرادش باشد که صوت کفر او قال
لخصم اعط حق و الا اخذک يوم القيمة فقال کندر مراده تا بقیامت
جو بازدهم یکفر عند بعض المشایخ او قال خدای تعالی چه توان کرد
جز از دروغ چیزی دیگر توان کرد و لو قال ابوبکر الصدیق
رضی الله عنہ لم یکن من الصحابة کفر بالله تعالی ان الله تعالی سماء صفا
بقول عن وجل اذ یقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا و لو قد ^{شهر}
رضی الله عنہا بالزنا کفر بالله و لو نزل من الصفا و الکبائر حلال کفر بالله
تقال و لو قال العبد و لو کان فلان نبیا لم ارجع به کفر بالله و كذلك لو قال
لو کان الله امرني بالصلاة اكثر من خمس صلوات والصوم اكثر من شهر واحد
والزكاة اكثر من خمسة دراهم لم افعل او قال اگر فلان کسی که کرد
روی سوي او نکم او قال اگر فلان حسب کعب کرد روی سوي
او نکم او قال کبری بدان ریز کار و تشاجر الزوجان فقال هر زبان
کافر شود او قال نزدیک است که کافر شود او قال للمسلم قل
لا اله الا الله فلم یقبل کفر بالله اذا اعتقد الايمان او مر علی مؤذن

296
مؤذن یؤذن فقال کذبت کفر بالله او قال للمغضب لا تخاف من الله فقال
فی غضبه لا اخاف کفر بالله او قال مال ما یدک کما شد خواه از خدای
باس خواه از جبر این کسین کافی نزدیک تو باشد که مسلمان ^{بمثل}
رجل و امرأة ما الايمان فقال لا یدری کفر بالله و لو قال لکری فوصف
بینه ید فقال علمت و لكن الاقرار اصف کذا لا یکفر و لو قال
ندام نکاحه لم ینفق و لو قال لنزوجه انت احب من الله تعالی
علی یکفر فی الحال او قال المسلم لا یصیب المرض و الخسران خدای عز وجل
این را فراموش کرده است او قال المسلم قص شارک لا منها
سنة فقال هر چند سنت است نه کفر او قال لو امرني الله يوم
القيمة ان ادخل الجنة مع فلان لا ادخل فیها من عداوة فلان
او رجل اراد قراءة القران فقال له رجل الم تنزیل و ان نون
کرفت او قال له رجل بیانا بمجلس علم و مکر و ید بمجلس علم و مکر
کارست یا کوید چه خبر است در این کی چه نشر و قال تواند کرد
انج ان سان کوید او قال محمد صلی الله علیه و سلم درویشک بود
از روی خدای کوید کافر شود او سمع صوت المؤذن او سمع
قاری القران فقال بانک طوفانست او نادى رجلا فقال له کفر
کل ساعة لا یکفر او قال در آسمان خدای داسرود من زمین الصبح

ان لا يكفر او قال الرجل يكسب من خذاي ما يريد ويكسبه
 ترا لا يكفر او قال اعطني حق والاذن لك في القيمة فقال قياست مر
 كجا باي لا يكفر كذلك لو قال جيزي زيادتي مر ايد تا بقيامت
 جلد باز ده او قال المسلم اخذ المعصية فقال تن از بهر دوزخ نه
 لا يكفر او قال عمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكفروا يستحق
 اللعن ولو قذف نسوة النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يكفروا يستحق اللعن الا عابسته رضي الله
 ولو خاصم مع من يسمى فخر فقال باجراره زاده

وهو جبه نام تو است اگر اداي

ساعت رسول را ياد داد

كافر شود و اگر ياد نداد

كافر نشود ولو قال

لرجل كذا

حلال كنتم

كافر نكرده

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب



Museum	K. M. AMCA ZADE	HUSEYIN PASA	224
Yeni Kavut	Eski Kavut	224	

